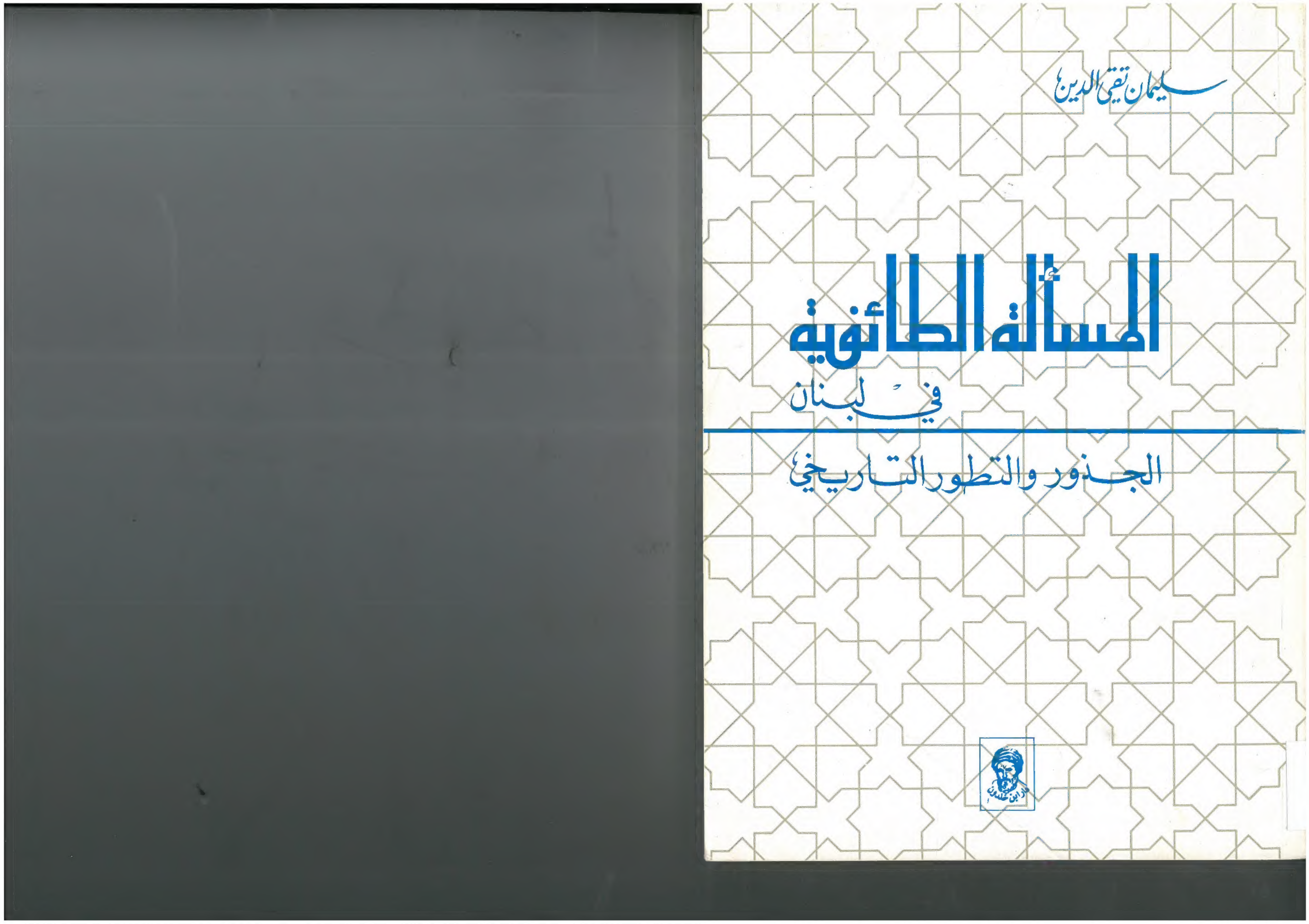

سليمان تقي الدين
المسألة الطائفية
في لبنان
الجذور والتطور التاريخي

سليمان تقي الدين

المسألة الطائفية في لبنان

الجذور والتطور التاريخي





دار ابن خلدون
صندوق بريد ١١٩٣٠٨ بيروت - لبنان
هاتف ٣١٢٣٣٥ - ٨١٧٣٨٥
تلكس ٤٣٦٩٣ LE KALDON

الإهداء

إلى روح
حليم تقي الدين
وفاءً...
لصحبة لا تموت

سليمان



١ ـ الطائفية والاجتماع اللبناني :

لازمت الطائفية الاجتماع اللبناني منذ أن ارتسم في أفقه مشروع دولة متعددة الطوائف. وكان النزاع السياسي على السلطة يفاقم ظاهرة تطييف الحياة السياسية لكونه تغذى من عاملين أساسيين: هما: أولاً: التمييز الديني وما استجر معه من تباين في الحقوق المدنية والسياسية للجماعات الطائفية والمعروف تاريخياً بنظام « الملل » العثماني، وثانياً: قسمة العمل الاجتماعي التي ارتسمت على تخوم الجماعات الطائفية نفسها.

تكون الاجتماع اللبناني من فئات مختلفة المنشأ، ومن فئات مختلفة الأدوار والوظائف في مستقرها الجديد. راكمت هذه الفئات تقاليد خاصة في بيئات مغلقة قبل أن تمارس الاختلاط والعيش المشترك في ظل سلطة « الامارة » (اللبنانية) التي كانت تمثل سيادة الاسلام السياسي. مع الزمن، وبتضافر عوامل عديدة، في طليعتها التوسع الرأسمالي العالمي، والتنافس الدولي، بأبعاده السياسية والمادية والثقافية، ولاحقاً، العسكرية، تبلورت أنماط متباينة من العلاقات الاجتماعية بين مختلف الطوائف الدينية والمذهبية. فكان للنزاع السياسي على السلطة وجه رئيسي هو تغيير علاقات التوازن بين الطوائف.

افتتح هذا النزاع بين كتل اجتماعية عاجزة بنيوياً عن ادعاء تمثيلها لمصالح أوسع من جماعاتها الطائفية.

« فالثورة الديمقراطية » التي شهدها جبل لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، كانت ثورة على العلاقات الاقطاعية التي يشكل التمييز بين الملل الطائفية مكوناً أساسياً لها. فما كان للصراع الدائر في جبل لبنان أن تنحصر قواه في حدود تلك الأمارة، فلكل جبهة محلية امتداد إقليمي - دولي يقرر وجهة الصراع وحدوده ونتائجه. فمداخلات الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية كانت منذ مطلع القرن التاسع عشر أمراً واقعاً لا مرد له.

وما كان للثورة الديمقراطية في جبل لبنان أن تحقق أهدافها « الديمقراطية العامة » في الغاء الامتيازات الاقطاعية والطائفية وتأسيس علاقات المساواة بين المواطنين، وقد انفردت عن سائر الانتفاضات الفلاحية والعامية زماناً ومكاناً وانطبعت بخاصية المطلب الطائفي الأقلوي، الناجم عن تكوينها المحلي الخاص. فكان المنحى الانفصالي هو الوجه الغالب عليها وهو ما انعقدت عليه التسوية المحلية والدولية في نظام متصرفية جبل لبنان.

من هنا لم تتوقف الجبهة الحربية الا بولادة صيغة التسوية الطائفية التي عكست توازنات القوى الفاعلة محلياً ودولياً، وكانت تلك التسوية ايذاناً بمشروع الانفصال الذي واكب التفكك العام للدولة العثمانية ومصير اقتسام النفوذ الدولي فيها. فكانت الطائفية جذر الكيان السياسي والدولة اللذين انبثقا عن تلك العملية التاريخية المديدة. ومن بعد، أصبحت الطائفية بنية المجتمع الفوقية السياسية والحقوقية والأديولوجية عامة، وبالتالي ضابط التطور الاجتماعي ومحدد سياقه. فبنية الدولة السياسية عملت باستمرار « من أجل الحفاظ على شروط الانتاج الخارجية »[1] التي انتجت تلك العلاقات والتوازنات. وعلى هذا كانت الطائفية في أساس الصراع الاجتماعي - السياسي، وكانت الحرب الأهلية أفق الاستقطاب الهادف الى تغيير بنية الدولة السياسية.

---

(١) فريدريك أنجلز: أنتي دوهرنغ: ترجمة د. فؤاد أيوب - دار دمشق ط ١٩٦٥ ص ٣٣٨.
نيكوس بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية: ترجمة عادل غنيم: دار ابن خلدون بيروت ١٩٨٠ ص ٥١.

ان هذا التكرار للتاريخ «اللبناني» الذي يتقدم في صورة الحرب الأهلية يمكن فهمه من خلال تجدد عوامل الاستقطاب الطائفي وليس فقط مجرد إستمراريتها التاريخية. من هنا يصبح ضرورياً البحث في امكان احداث تغيير في قوى الصراع كشرط ضروري ولازم للخروج من الدائرة الطائفية. ذلك يعني تأسيساً للنقيض الطائفي على الروابط الاجتماعية الفعلية التي تمايز بين اللبنانيين وتوحدهم خارج الجماعة العصبوية الطائفية، ويفترض تكوين وعي مطابق للمسألة الطائفية يستظهر عوامل تجاوزها موضوعياً.

٢ ـ خطة البحث:

إن خطة بحثنا في موضوع (المسألة الطائفية في لبنان) تعتمد منهجاً يتّبع هذه الظاهرة في نشأتها وتطورها التاريخي وما آل اليه وضعها الراهن نتيجة لتطورها هذا[2].

ينكر علينا هذا النهج د. مهدي عامل فيما كتب عن « الطائفية » حين يصر على « معالجة مشكلة الطائفية من حاضر الواقع الاجتماعي اللبناني في بنيته الخاصة القائمة لا في ماضيه » « فالظاهرة الطائفية هي ملازمة للبنية الراهنة للواقع الاجتماعي اللبناني في تميزها كبنية رأسمالية معينة »[3].

إن موطن الخلاف مع وجهة النظر هذه يكمن في عدم تحديد طبيعة تلك البنية الاجتماعية اللبنانية الراهنة وبالتالي نتائجها السياسية. فالتوكيد على الطبيعة الرأسمالية للبنية اللبنانية هدفه الاستنتاج بأن تكويناً طبقياً للمجتمع اللبناني يوافق التبسيط العقائدي المنسوب لتطور الرأسمالية الأوروبية. فالروافع النظرية التي تنصب هياكلها فوق المجتمع اللبناني تلغي كل إمكان معرفي بقانونيات تطوره الخاص.

---

(٢) لينين: الدولة / ١١ تموز ١٩١٩ ـ دار التقدم ـ موسكو ـ ١٩٧٠ معرب ص ٨.
(٣) د. مهدي عامل ـ مدخل إلى نقض الفكر الطائفي ـ مركز الأبحاث الفلسطيني ـ ١٩٨٠ ص ٢٣٠. أنظر أيضاً مساهمة مهدي عامل في ملف مجلة الطريق البيروتية تحت عنوان الظاهرة الطائفية في لبنان ص ٥٥.
لاحظ أن الحديث ما زال عن « الظاهرة الطائفية » وليس عن « المسألة الطائفية ».

فالبحث التاريخي عن تطور البنية الاجتماعية اللبنانية يبقى مطلباً أساسياً ذا أهمية مضاعفة من وجهة نظرنا.

إن قوى سياسية وتيارات فكرية وازنة في لبنان كانت وما تزال تتآزر على تدعيم بنية لبنان السياسية الطائفية، اتخذت ركائزها ومبرراتها من تلك القراءة المفتعلة والمزورة لتاريخ تطور لبنان وجعلت منها سيمنتاً قوياً في تضاعيف الفكر السياسي اللبناني وبين مداميك بنيانه.

إن الفكر السياسي « الطوائفي » الذي يجتاح عقول مثقفين ذوي مواقع وطنية وتقدمية[٤]، لا ينحصر الا بانتاج وتعميم وعي علمي مضاد للطوائفية.

فإذا كان كل ما في جعبتنا النظرية لنقض الفكر البرجوازي هو أن نقول « طبقات » حيث يقول ذاك الفكر « طوائف » فذاك أبعد ما يكون عن وظيفة الأدوات المعرفية لعلم التاريخ في أرحب وأغنى نتاج له. ونحن لا نشوه بذلك بنيان مهدي عامل الفكري ولا نصيد ذاك الفكر في تعثره اللفظي فهو يقول:

« هل بالفعل لبنان منقسم طائفياً؟ أليس في طرح هذا السؤال إقرار ضمني بوجود إنقسام طائفي في هذا البلد. ألا نصل بالتالي إلى أننا نفكر بفكر ليس فكرنا بل هو الفكر الطائفي للبرجوازية اللبنانية؟ فأنا غير مقتنع بوجود إنقسام طائفي... إن لبنان منقسم اجتماعياً »[٥].

« يتحدد البشر كطبقات بحسب موقعهم الفعلي من وسائل الانتاج، على هذا المستوى لا وجود للطوائف »[٦].

يتسلسل هذا الفكر من مقولة « الطبقة » والصراع الطبقي في بنية الرأسمالية اللبنانية الى سلطة البرجوازية السياسية التي تتخذ من « الطائفية » شكل النظام

---

(٤) د. مهدي عامل: مدخل الى نقض الفكر الطائفي: ص ٢٣٠ - ٢٣٢. أنظر أيضاً كتابه / بحث في أسباب الحرب الأهلية دار الفارابي ١٩٧٩ ص ٥٢٥ - ٥٢٩.

(٥) د. مهدي عامل: مجلة الطريق ١٩٧٩ - الظاهرة الطائفية - ص ١٢٠.

(٦) د. مهدي عامل: مدخل الى نقض الفكر الطائفي: ص ٢٣٩ والطريق ص ٦٤.

السياسي والايديولوجي الذي فيه تمارس سيطرتها الطبقية[٧] الى نفي وجود الطوائف بوصفها كيانات اجتماعية قائمة بذاتها الا في أديولوجيا البرجوازية اللبنانية الكولونيالية المسيطرة[٨]. ان صلة نسب هذا الفكر الى الماركسية ينحصر في تشديده اللفظي الطبقي فيما تجعل مقاييس هذا الفكر من الباحثين عن معرفة حقيقية بالمسألة الطائفية طوائفيين. لأنهم لا يوافقون على المفعول السحري للايديولوجيا البرجوازية في قلب الصراع الطبقي صراعاً طائفياً[٩]. ولا يوافقون على أن « سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة لم تتحقق بسبب التضليل الأديولوجي الطائفي الفاشي رغم أن سلاح الطائفية لم يعد ماضياً كما كان من قبل »[١٠].

بهذا المنطق يصعب « نقض الفكر البرجوازي اللبناني الطوائفي » بل يستحيل ذلك فكيف نكشف تهافت هذا الفكر ونقبض على انتسابه الطبقي في نهاية المطاف ونعرّيه من صفته « اللبنانية الشاملة » التي يدعيها من غير أن نعي الأسباب التي تجعل من الطبقات الكادحة ضحايا له.

إن المشكل يبدو لنا في الاقتصادوية الماركسية التي نقضها لينين عندما كتب يقول:

« إن ماركس يرى كيف يتطور التنظيم البضاعي للاقتصاد الاجتماعي، كيف يتحول هذا التنظيم الى تنظيم رأسمالي ويخلق طبقتين متناحرتين... ذاك هو هيكل رأس المال... ولكن ماركس لم يكتفِ بهذا الهيكل.. وانه لم يقتصر على « النظرية الاقتصادية » وحدها بمعناها العادي. وانه - مع تفسيره تركيب وتطور تشكيلة اجتماعية معينة بعلاقات الانتاج بوجه الحصر، قد حلل دائماً في كل مكان الأبنية الفوقية الموافقة لعلاقات الانتاج هذه وألبس الهيكل لحماً ودماً. «ويضيف...» إن المادين الماركسيين قد كانوا أوائل الاشتراكيين الذين تقدموا بمسألة ضرورة تحليل

---

(٧) د. مهدي عامل: مدخل الى نقض الفكر الطائفي: ص ٢٢ و ٢٤٠.

(٨) د. مهدي عامل: بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان - دار الفارابي ١٩٧٩ ص ٢١١.

(٩) د. مهدي عامل: مجلة الطريق ص ٥٣.

(١٠) د. مهدي عامل - بحث في أسباب الحرب الأهلية ص ٤٩٧، ٥٤٠، ٥٤١.

الحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها لا فقط مظهرها الاقتصادي . وهذا ما أوجد عنه تعبيراً واضحاً تماماً في «الرأسمال»[١١] .

إن تحليل الحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها وتحديد طبيعة الأبنية الفوقية الموافقة لها وأثرها هو الهدف الذي نتوخاه في هذه الدراسة .

٣ ـ الأديولوجيا اللبنانية والتأريخ الطوائفي :

ان البحث يقودنا بالضرورة للخوض في تاريخ « لبنان » لنكشف عن الجذور التي بنت عليها البرجوازية اللبنانية اديولوجيتها الطائفية، تلك الأديولوجيا التي تفتك بنخاعنا الشوكي منذ اللحظة الأولى التي نقبل فيها مسلماتها الأولى. تلك المسلمات التي يمكن تلخيصها بوجود كيان سابق على تمهيد ونتائج التجزئة الاستعمارية، وبنظام اقتصادي اجتماعي يملك مقومات مستقلة لمجتمع متماسك ومرتبط بخاصية لبنان التاريخية والجغرافية، وبنظام سياسي لعب أو يمكنه أن يلعب دور الناظم لوحدة المجتمع المطابق لذلك الكيان والملازم لهذا الاقتصاد.

لقد فات الذين شيدوا المقولة « الكولونيالية » أنهم إنما يتحدثون عن فعل إستعماري للرأسمالية العالمية لم تختصره دورة اقتصادية بريئة ومسالمة وظيفتها أن تعمم نموذجها الرأسمالي، بل كانت مزيجاً من وسائل وأهداف إقتصادية سياسية ثقافية عسكرية، وهو الذي حسم في مصير ماضينا القريب وجعل من حاضرنا كيانات سياسية ومنظومات اقتصادية ورسم فوقها وبها خطوطاً لأمنه العسكري حفظاً لمصالحه الكونية. من هنا نبدأ، من جذر الفعل الكولونيالي، من الجد الرأسمالي، الذي زاوج مجتمعنا المغلوب وأورثنا تلك المجموعة من الأوطان ذات البنيات المولودة بالعمليات القيصرية.

لن نستبق هنا نتائج البحث الذي يشق طريقه سجالاً مع المقولات الفكرية في اتجاهاتها كافة، سواء طبعنا على جبين أصحابها أسماء أم لا. فمن الصعب أن يحيط البحث بكل ما قيل وكتب في موضوع الطائفية تأريخاً وفكراً سياسياً وتنظيراً.

(١١) لينين: من هم أصدقاء الشعب ـ الطبعة العربية دار التقدم ـ موسكو ـ ١٩٧٠ ص ٤٥ .

لقد أشاع الفكر البرجوازي للجناح الطائفي المسيطر منذ أن أعطي كيانه اللبناني عام ١٩٢٠، أشاع نظرية الأمة اللبنانية التاريخية فكانت هذه « الحدود التاريخية الطبيعية » كما رسمتها وأملتها المصالح الفرنسية ثم ما لبث هذا الفكر أن استقرأ تاريخ لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات في خط بياني غائي لتوليد هذا الكيان ولتبرير خصائصه ووظيفته وإستقلاليته ونظامه الاقتصادي والسياسي، وسار هذا الفكر مع تطور هذا الكيان ينتج تأليفاً وتركيباً إديولوجياً يلائم تأليف وتركيب عناصر السلطة فيه مواقع طبقية وتراتباً طائفياً. فما كاد الجنرال الفرنسي غورو يعلن في أول أيلول سنة ١٩٢٠ إنشاء دولة لبنان الكبير حتى انقطع القول على المؤرخين والجغرافيين في حدود « الأمة اللبنانية » التاريخية الطبيعية. فلم يخامر لفيف الحاضرين من « بطاركة ورؤساء روحيين » شك في سلامة القول الفرنسي. فكتب أحد الآباء اليسوعيين « مختصر تاريخ سورية ولبنان » وتم تعريب الكتاب وطبعه في بيروت عام ١٩٢٤ للدارسين والمدرسين « بأسلوب يستظهره صغار التلاميذ» وفيه يستعيد خطاب غورو التاريخي وهو يقول « إن جنود فرنسة.. أطلقوا العنان لآمالكم اذ بددوا بقتال صبيحة واحدة في خان ميسلون فلول السلطة التي حاولت أن تسترقكم (حكومة فيصل) أولئك الجنود هم عرابو استقلالكم » ..[١٢].

إن سورية الكبرى التي طمعت فرنسا بانتدابها وبشّرت بوحدتها من خلال الآباء اليسوعيين الكُثُر من قبل، ومنهم الأب هنري لامنس، ان سورية هذه أصبحت سورية ولبنان ومن بعد فلسطين وشرقي الأردن وكادت تكون بالاضافة الى دولة جبل الدروز وجبل العلويين[١٣]. فلقد انتصرت اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٥) على مطالب غرفة تجارة ليون الطامحة الى السيطرة الفرنسية على سورية الطبيعية موحدة « من طوروس الى مصر شاملة كيليكية وفلسطين »[١٤].

(١٢) بقلم أحد الآباء اليسوعيين ـ مختصر تاريخ سورية ولبنان ـ المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٢٤ ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(١٣) قسمت فرنسا سوريا الداخلية الى عدة دويلات واعادت توحيدها تحت ضغط الحركة الوطنية السورية.

(١٤) د. وجيه كوثراني ـ بلاد الشام ـ معهد الانماء العربي ١٩٨٠ ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

كما انتصرت اتفاقية سايكس - بيكو على مطالب البطريرك الماروني في مجرد توسيع حدود جبل لبنان دونما اخلال بتوازنه الطائفي، وعلى مطالب جمعية بيروت الاصلاحية في استقلال ولاية بيروت تحت اشراف فرنسي أو ربط ولاية بيروت بجبل لبنان تحت اشراف فرنسي[15].

بولس قرألي والرمز الكياني الجديد:

في مطلع العام ١٩٢٦ أنشأ الخوري بولس قرألي المجلة البطريركية التي أخذت على عاتقها كتابة تاريخ « لبنان » من حيث هو كيان تاريخي مستقل. ومن أبرز أعمال بولس قرألي كتبه عن فخر الدين المعني الثاني والأمير بشير الشهابي الثاني فضلاً عن كتابات في تاريخ الموارنة[16].

يعتبر كتاب الخوري بولس قرألي فخر الدين المعني الثاني - أمير لبنان - إدارته وسياسته[17] المرجع الأول الذي أسندت اليه المؤلفات التاريخية اللاحقة خاصة تلك التي أزدهرت في خمسينيات هذا القرن.

في رواية بولس قرألي أن فخر الدين المعني الثاني « فكر أول أمره بالوحدة اللبنانية ».. فما زال وراءها حتى أتمها - وعندما يستحيل على بولس قرألي أن يحشر امارة عربستان (بلاد العرب) بما فيها إمارة الحج في الكيان المقصود - يستطرد ليقول: لم يكتف بحدود لبنان الطبيعية بل تجاوزها. الخ... »[18].

ومن أمجاد هذا الأمير الدرزي العظيم أنه أقر في بلاده الحرية والمساواة

(١٥) د. وجيه كوثراني - بلا الشام - معهد الانماء العربي ١٩٨٠ - ص ١٨١ أنظر في الملاحق خريطة لبنان كما طالبت به لجان لبنانية ١٩١٨ - ١٩٢٠ بالمقارنة مع الحدود التي رسمتها السلطات الفرنسية لوحة رقم ٤ و٥.

(١٦) الخوري بولس قرألي - المجلة البطريركية - تأليف صاحب المجلة في السنة الثالثة عشرة ج ٣ - ١٩٥٢.

(١٧) الخوري بولس قرألي - المجلة البطريركية - فخر الدين المعني الثاني - أمير لبنان - حريصا - ١٩٣٧. السنة العاشرة ١٩٣٥.

(١٨) المرجع السابق - ص ٢٦.

والإخاء[19]. فقد بسط الحماية للكاثوليك في لبنان »[20] ولم يدع فرصة لخطب ود الموارنة وضمهم الى جيشه إلا وانتهزها »[21] فكان حامياً للمسيحيين.. يراعي دائماً مصالح الموارنة وينتصر لهم ويعطف عليهم[22] « والحق يقال اذا كان فخر الدين مديناً للموارنة بقسم كبير من مجده وسطوته فهم مدينون له بنهضتهم القومية والدينية والثقافية. فقد ساواهم بالمسلمين في الحقوق المدنية وخولهم الحرية الدينية التامة وساعدهم على احتلال ثلثي لبنان والانتشار في سهوله وثغوره »[23] الى أن يقول: « إستعان الأمير بالموارنة على التوسع والتوطد واستعانوا به على انشاء وطن قومي لهم في لبنان، دافعوا عنه بكل ما أوتوه من قوى وعزم حتى أصبح الآن جمهورية مستقلة »[24] « فقد كان الأمير يكره الدولة العثمانية بصفة كونه لبنانياً ودرزياً ومعنياً لأنها ظلمت بلاده وبني ملته وأسرته » « فيتآمر عليها سراً ويداهن ظاهراً بالاتفاق مع الأمراء الأوروبيين والعصاة الشرقيين »[25] « وظل طيلة حياته يعقد مع امراء الغرب المعاهدات والمحالفات ليسلخ لبنان وفلسطين وقبرص وسوريا عن الدولة »[26].

وفي مجموعة بولس قرألي كتاب « حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول » لمؤلف مجهول في جزئين « تقديم للعلاقات المصرية اللبنانية والدور الذي لعبه المسيحيون اللبنانيون في خدمة المصريين بمحاربتهم للدروز »[27] وكتاب الأمير بشير الكبير « حيث يصف في مقدمته الأمير بشير أنه توصل بدهائه الى قطع رؤوس

(١٩) المرجع ذاته ص ٣٤.

(٢٠) المرجع ذاته ص ٣٥.

(٢١) المرجع ذاته ص ٣٦.

(٢٢) المرجع ذاته ص ٣٨.

(٢٣) المرجع ذاته ٤٠.

(٢٤) المرجع ذاته ص ٤١.

(٢٥) المرجع ذاته ص ١١٦.

(٢٦) المرجع ذاته ص ١١٧.

(٢٧) بولس قرألي - وأسد رستم - حروب ابراهيم باشا في سوريا والأناضول - المطبعة السورية بمصر ١٩٢٧. ص ٨.

المتزعمين اللبنانيين ليسلم الجسم وتتضامن أعضاؤه ويبقى هو الرأس الوحيد له »[٢٨].

وهكذا ساهم الخوري بولس قرألي بشكل أساسي في إضفاء الطابع التاريخي على الكيان اللبناني الجديد، وعلى خاصية هذا الكيان بالنسبة للموارنة. وفي أبراز رموز قومية لهذا الكيان عبر شخصيتي: الأمير فخر الدين المعني الثاني والأمير بشير الشهابي الثاني.

ولما استحال إغفال نسب الأمير المعني إلى ربيعة والشهابي إلى قريش وبالتالي الى العروبة والاسلام، « لم يكتف القائلون باستقلالية الكيان اللبناني التاريخية بهذين الرمزين التاريخين - فخر الدين وبشير الشهابي - فحاولوا تبرئة لبنان من العروبة بأن وقع اختيارهم على الفينيقية فأخذوا يحيونها ويمجدونها في العشرينات على لسان الشاعر شارل قرم والسياسي إميل اده. وغيرهما. ثم ما لبث فيها بعد أن خمد حماسهم لها فالفينيقيون خرجوا من جزيرة العرب[٢٩]. فاستمروا يفتشون عن مبررات عرقية لتمييز سكان لبنان عن محيطهم في تلك المحاولة الهادفة الى إشادة مفهوم القومية اللبنانية والأمة اللبنانية المستقلة. وكان الهدف الطائفي العقبة الرئيسية التي حالت وتحول دون ابراز مفهوم جامع موحد للكيان اللبناني كما سنرى سواء في السنوات الأولى من العهد الاستقلالي وقبيل أحداث ١٩٥٨ وفي أواخر الستينات حتى الآن.

لكن الأديولوجيا «اللبنانية» نجحت دون شك في تركيز فكرة الكيان اللبناني مع تثبيت مواقع الانتداب الفرنسي وخرائط التجزئة التي رسمها ثم مع انحسار الحركة القومية الوحدوية وتبلور المصالح القطرية للقوى المسيطرة مع واثر الاستقلال السياسي لسورية ولبنان. أخذت فكرة الأمة اللبنانية تبرز بقوة كفكرة جامعة في مواجهة تياري

---

(٢٨) بولس قرألي - الأمير بشير الكبير - جزآن. بيت شباب لبنان ١٩٣٣ - ص ذ. من ج ١.
تتكرر هذه الفكرة لدى د. أسد رستم في كتابه (بشير بين السلطان والعزيز) ج ١ ص ٧ ط ١٩٦٦. الجامعة اللبنانية.
ولدى جواد بولس: تاريخ لبنان - ط ١٩٧٢ - ص ٣٤٢ دار النهار للنشر - بيروت.

(٢٩) محمد جميل بيهم - لبنان بين مشرق ومغرب (١٩٢٠ - ١٩٦٩) ط ١٩٦٩ ص ١٨ و ١٩.

الانعزال الجبلي اللبناني الماروني وتيار الالتحاق القومي بسورية الساحلي الاسلامي السني[٣٠] وترددت مقولة الأمة اللبنانية والأمة السورية في تراث الحزب الشيوعي - السوري اللبناني منذ الثلاثينات[٣١].

لم تنجح الفكرة اللبنانية تلك بانتزاع الاعتراف باستقلالية لبنانية وحسب بل وتسوية نتؤآت الاجتماع اللبناني وتناقضاته، رغم أنها استمرت تعبر عن لقاء الجبل والبحر لا غير. أي عن جبل لبنان وبيروت.

إن الانطلاق من كون لبنان أمة تاريخية ناجزة التكوين ومجتمعاً حقق مستوى متقدماً من الترابط الاجتماعي بفعل تطوره الرأسمالي، له نظامه السياسي البرلماني الديمقراطي الذي يؤمن سلطة الطبقة البرجوازية فيه، وأن الصراع الطبقي لا يعيقه الا الأديولوجية الطائفية للبرجوازية اللبنانية التي تعمل على تقسيم الطبقات الكادحة، ان هذا التحليل لا يخرج الا لفظاً عن منطق الأديولوجية البرجوازية اللبنانية، لأنه لا يفعل سوى التعمية على عوامل التزوير الأصلية التي تنهض عليها.

ميشال شيحا: المؤسس والأصل: (١٨٩١ - ١٩٥٤)

كان ميشال شيحا أبرز مفكر وسياسي ورجل أعمال أرسى أسس الأديولوجيا اللبنانية منذ ولادة كيان لبنان الكبير وظلت أفكاره القواعد الأساسية والمسلمات الأولى لهذه الأديولوجيا، يغرف مثقفو اليمين اللبناني أفكارهم من معينها.

ولد ميشال شيحا في بمكين وهي قرية صغيرة من قرى قضاء عاليه في الثامن من أيلول عام ١٨٩١ وتوفي في بيروت في التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٥٤

في أوائل القرن التاسع عشر تجيء عائلة شيحا الى لبنان من سوريا. وهي من وجهاء طائفة السريان الكاثوليك. مات والده عام ١٩٠٣ وهو صاحب مصرف

---

(٣٠) د. حسان حلاق - مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة - الدار الجامعية - ١٩٨٣/ أنظر رأي كاظم الصلح مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان « نفس الكتاب ».

(٣١) س. أيوب: الحزب الشيوعي في سورية ولبنان - ١٩٢٢ - ١٩٥٨ - دار الحرية - ص ٨٥.

فرعون وشيحا الذي أسسه مع روفائيل فرعون والد زوجته عام ١٨٧٦ . وآل فرعون أسرة كاثوليكية سورية الأصل.

شيحا يتزوج مرغريت فرعون ابنة فيليب فرعون. ينهي دروسه عام ١٩٠٧ في جامعة القديس يوسف في بيروت ويسافر غير مرة إلى أوروبا. عام ١٩٠٧ يعمل في ادارة البنك. يترك لبنان عام ١٩١٥ الى القاهرة هرباً من الاضطهاد العثماني وهناك ينال اجازة الحقوق.

في مدرسة يوسف السودا:

في مصر يتعرف الى أفكار يوسف السودا (١٨٨٨ - ١٩٦٩) القومية اللبنانية الاستقلالية. كان يوسف السواد سافر إلى مصر ليدرس المحاماة عام ١٩٠٥ وفي القاهرة أسس مع أنطون الجميل في شباط عام ١٩٠٩ « الاتحاد اللبناني » في مواجهة محاولة دمج لبنان بالدولة العثمانية بعد انقلاب ١٩٠٨ لجمعية الاتحاد والترقي العثمانية. حيث حاول متصرف جبل لبنان يوسف باشا بالتعاون مع والي بيروت استعادة السيطرة التركية كاملة على الجبل(*) فكان « الاتحاد اللبناني » من أوائل الجمعيات القومية اللبنانية ومؤسسها يوسف السودا من أوائل دعاتها.

بين ١٩٠٩ و ١٩١٤ قدم السودا كل الحجج القانونية والسياسية دفاعاً عن استقلال « لبنان » وبشكل خاص في كتابه « نظام لبنان الأساسي وقرارات الدول» في

(*) كانت الفكرة اللبنانية عام ١٩٠٩ منحصرة في الحفاظ على «الامتيازات» الخاصة بجبل لبنان في إطار الدولة العثمانية الواحدة. وكانت تعني رفض السياسة العثمانية الهادفة إلى تضييق تلك الامتيازات وإلغائها ولم تكن قد بغت بعد ما بلغت بعد الاحتلال الفرنسي، والمطالبة بتوسيع حدود لبنان عام ١٩١٩ مع بقاء فكرة حدود لبنان « التاريخية والطبيعية » فكرة غامضة. وقد ألّف بولس مسعد أحد الشبان المسيحيين اللبنانيين في مصر كتاباً بهذا المعنى عام ١٩٠٩ بعنوان «لبنان والدستور العثماني» أكد فيه ما ورد أعلاه. أنظر ص ١. هاجم دعاة الحرية الساعين إلى تأييد الدستور وانضمام لبنان إلى مجلس المبعوثين ص ٥. وشكك في العرائض التي قدموها للسلطة العثمانية مطالبين بذلك. ص ٦ و ٧ وقد أشار مسعد لاجتماع اللجنة اللبنانية بمصر على هدف الدفاع عن نظام لبنان ورفض الانضمام إلى التنظيم العثماني الجديد مع التأكيد على هوية لبنان العثمانية. ص ٥٦ - ٥٨.
بولس مسعد: لبنان والدستور العثماني: يناير - ك ٢ - ١٩٠٩ مطبعة المعارف - مصر.

شباط (١٩١٠) ورفع شعارين أساسيين هما « اعتماد الاقتراع العام ذي المرحلة الواحدة في انتخابات مجلس ادارة الجبل بديلاً لنظام المرحلتين كما يقضي بروتوكول ١٨٦١ والحاق بيروت بجبل لبنان ».

وعند إندلاع الحرب العالمية الأولى دعا « الاتحاد اللبناني » الى تحييد لبنان وبعث بمذكرة للحلفاء يحتج فيها على احتلال الأتراك لجبل لبنان، لأن في ذلك خرقاً صريحاً لاستقلاله المعترف به في بروتوكول ١٨٦١ وبضمانة الدول الكبرى. وطالب « الاتحاد اللبناني» باستقلال ناجز للبنان دون حماية أو إندماج. ورفض يوسف السودا عرضاً من فيصل لاحتلال مركز السفارة في باريس باسم الحكومة العربية. وألف كتاباً بعنوان « في سبيل لبنان » ترجمه الى الفرنسية كل من بشارة الخوري وهكتور خلاط عام ١٩١٩(**).

وفي مرحلة الانتداب ساهم يوسف السودا بتأسيس عدة أحزاب لبنانية النزعة هي: حزب المحافظين (١٩٢٦) الجبهة القومية (١٩٣٦) والميثاق الوطني (١٩٣٨).

عاد ميشال شيحا الى لبنان عام ١٩١٩ متأثراً بأفكار يوسف السودا تلك وبدأ الخوض في المعترك السياسي.

كان « لبنان » خارجاً لتوه من مجاعة الحرب الأولى التي أفقدته ربع سكانه. يترشح ميشال شيحا للنيابة ويفوز عام ١٩٢٥ نائباً عن الأقليات في بيروت ضد خصمه الدكتور أيوب ثابت. كانت مدة هذا المجلس حتى عام ١٩٢٩، مليئة بالأحداث الهامة: ثورة جبل الدروز (١٩٢٥)، انتفاضة دمشق، ووضع الدستور اللبناني (١٩٢٦).

ويصبح شيحا العضو البارز في لجنة الدستور وفي تصميم العلم اللبناني لكنه

(**) جان أبو زيد - يوسف السودا وأحزابه الأربعة - مجلة الجمهور - ١ شباط ١٩٨٣ - ص ٣٠ - ٣٢ أصدرت دار النهار عام ١٩٧٢ كتاب يوسف السودا - تاريخ لبنان الحضاري وفيه مجمل أفكاره، الفينيقية والقومية اللبنانية ص ٢٠٠ - ٢١٥. في الأصول العربية للدراسات اللبنانية ١٩٧٢ الجامعة اللبنانية: يوسف داغرص ٥٢ ولد ١٨٩١.

يترك النيابة الى غير رجعة لأنه يأنف من الوساطات الادارية التي يتطلبها عمل النائب ويواصل نشاطه في الحقل العام. فيلعب دوراً بارزاً في توجيه حزب الاتحاد الدستوري الذي نشأ امتداداً للكتلة الدستورية (١٩٣٤) بزعامة بشارة الخوري صهر شيحا. عام ١٩٤٦ يفاوض لاقامة علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان. عام ١٩٣٧ يتسلم صحيفة (لوجور) الناطقة بالفرنسية ويرأس تحريرها شارل حلو الذي تعين عام ١٩٤٦ سفيراً لدى الفاتيكان. شيحا يمول صحيفة «لوجور» من جيبه الخاص. ويمول لوائح انتخابية أيضاً. والصحيفة لسان حال معارضة الانتداب.

كان الموجه الأساسي للحزب الدستوري فلعب دوراً رئيسياً في إيصال مرشحيه الى الندوة النيابية والحكم. كميل شمعون الرئيس الاستقلالي الثاني من أعضاء الحزب الدستوري. وشارل حلو الرئيس اللبناني الأسبق يعلن أنه «فيما خلا الحياة فهو مدين لشيحا بكل شيء». فيليب تقلا رئيس الدبلوماسية اللبنانية لزمن غير يسير يعلن ولاءه لمباديء شيحا.

وهكذا كان شيحا صاحب الدور التأسيسي لنظام لبنان السياسي ولأديولوجيته ولمؤسساته وصاحب اليد الطولى في توجيه الحياة السياسية اللبنانية.

بعد وفاته يتعهد بعض المثقفين اللبنانيين تطوير أفكاره. من كمال يوسف الحاج الى رينيه حبشي الى الدور الذي لعبته «الندوة اللبنانية» برئاسة ميشال أسمر. الى المؤرخين فيليب حتي ويوسف مزهر وجواد بولس وكمال الصليبي[٣٢]. فضلاً عن تأثيره على مجمل فكر حزب الكتائب ومثقفين لبنانين آخرين[٣٣].

في الأديولوجيا اللبنانية التي أرسى أسسها ميشال شيحا بين ١٩٢٠ و ١٩٥٤

(٣٢) المعلومات عن ميشال شيحا مستقاة من كتبه ومن مجلة الندوة اللبنانية ومن مجلة الجمهور ومن كتاب يوسف سالم «خمسون سنة مع الناس» ص ٣٧٨ ومن «حقائق لبنانية» لبشارة الخوري. ومن مقدمة فيليب تقلا لكتابات شيحا.

(٣٣) كمال جنلاط ـ لسان واقع ومرتجى ـ الندوة اللبنانيه، ١٩٥٧ ,١ك ٢ السنه الحادية عشرة.

مرتكزات ثلاث هي: الكيانية اللبنانية الاستقلالية ـ النظام الاقتصادي الحر الوسيط غير المنتج ـ النظام السياسي الطائفي.

١ ـ الكيانية اللبنانية:

يُعرّف ميشال شيحا لبنان عام ١٩٤٢ قائلاً:

«إن لبنان اليوم هو هو فينيقيا الأمس، الخمسة الآف سنة من التاريخ[٣٤]. وحين يستذكر شيحا ذاك التاريخ فليقول أنه بالرغم مما مر على هذا البلد من أحوال باق هو هو في ذاك الموقع الجبلي يدافع عن نفسه كملجأ للأقليات المضطهدة[٣٥]. وبعد أن يخص شيحا في تمهيده التاريخي الأميرين المعني والشهابي بالثناء: فهما اللذان كانا واعيين بالجذور العميقة للفرادة الكامنة في خصائص هذه البلاد، يقول: «نجد أنفسنا اليوم حيال المليون والمئة أو المئتي ألف نسمة ـ الذين هم نحن ـ والذين هم لهذا الماضي العكر صفوته الحية»[٣٦].

ويتساءل مستنكراً ما اذا كان من حق أحد أن يتحرى عما إذا كان اللبنانيون هم ساميين؟ هم عرباً؟ فاللبنانيون هم اللبنانيون هكذا ببساطة»[٣٧].

«لبنان أمة بحرية لبنان أشبه بقلعة بحرية»[٣٨] فينيقيا هي البحر. وجبل لبنان بالتعريف قطاع جبلي. ان تداخلهما كون جمهوريتنا[٣٩] «واللبنانيون لهم وطن موحد هو الجبل والبحر»[٤٠].

هذه الكيانية اللبنانية التي تمتد من زمن الفينيقيين إلى المعنيين فالشهابيين الى

(٣٤) ترجم الى العربية بعنوان: لبنان في شخصه وحضوره. Lebanon at Home and ab roud

(٣٥) المرجع ذاته بالانكليزية ص ١٧.

(٣٦) المرجع ذاته بالانكليزية ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣٧) المرجع ذاته بالانكليزية ص ٣٣.

(٣٨) المرجع ذاته بالانكليزية ص ١٥٠.

(٣٩) المرجع ذاته بالانكليزية ص ١٤٦.

(٤٠) المرجع ذاته بالانكليزية ص ١٤٩.

لبنان اليوم والتي ترتكز الى العامل الجغرافي ـ « ذاك الموقع من الفضاء »[٤١] لها وظيفة صريحة في رسم الحدود العازلة عن الداخل العربي كما أن هناك حدوداً عازلة أخرى بين العرب المقيمين قرب الساحل وعرب الداخل هي الجغرافيا والبحر »[٤٢].

فالجغرافيا عند شيحا هي التي تقرر تاريخ الشعوب وسياسة الأوطان واستراتيجيتهم. وهي يمكن أن تسمى أيضاً « طبيعة الأشياء »[٤٣] ولا تقتصر تلك الكيانية على رسم تخوم لبنانية في التاريخ تبرّر الكيان اللبناني الوليد بل تتعدى ذلك الى محاولة تأبيد تلك الوظيفة التاريخية المنسوبة لذاك الكيان بحكم موقعه الجغرافي.

٢ ـ النظام الاقتصادي الحر الوسيط غير المنتج :

المرتكز الثاني لفكر ميشال شيحا المتلازم مع الكيانية هو النظام الاقتصادي الحر الوسيط غير المنتج. ان فينيقيا هي رمز مزدوج كياني واقتصادي. لقد كنا تجاراً وسنبقى مثلما كان فينيقيو الأمس[٤٤]. وهذه التجارة علاقات تبادل مع الخارج بحيث وجب أن يكون هذا البلد أبواباً مشرعة للعالم. التجارة والخدمات هي الثروة الطبيعية للبنان. أما الصناعة فليس أكثر من تلك التي يمكن أن تعيش في لبنان. صناعات صغرى في مناخ عائلي. ولكن محذراً من اللعب بالجمارك[٤٥].

هكذا إقتصاد يجب أن تحكمه الحرية. . الحرية المطلقة. بل يعلن شيحا ضرورة مقاومة سياسة التشريع والتقنين الجمركي والضرائبي التي تضع قيداً على حرية الاقتصاد[٤٦]. ويعد اللبنانيين بالمزيد من الهجرة التي هي أيضاً جزء من طبيعة هذا البلد الصغير[٤٧] ويكرر باستمرار فكرة نظام الحرية الاقتصادي الملازم

(٤١) المرجع ذاته بالانكليزية ص ١٧.

(٤٢) المرجع ذاته بالانكليزية ص ١٤٩.

(٤٣) - Michal chiha : Le Jour , Dec - 19 th - 1951.

(٤٤) ميشال شيحا: لبنان في شخصه وحضوره: ص ١٣١/١٧ ك ١ / ١٩٥١.

(٤٥) د. مهدي عامل مدخل الى نقض الفكر الطائفي : هناك تفصيل عن فكر شيحا الاقتصادي الفصل الثاني من ص ٥٩ وصاعداً.

(٤٦) لبنان في العالم ـ ص ١١٧ بالانكليزية وص ١١٨ و١١٩.

(٤٧) لبنان في العالم ص ١١٤ وص ١٨ بالانكليزية لبنان في شخصه وحضوره وص ١٣٧.

لطبيعة لبنان[٤٨] ويعتبر علم الاحصاء والاقتصاد عقوقاً. وان النهج التعليمي يجب أن يستهدف تطوير المهارات الفردية[٤٩].

ولطالما لبنان « ملتقى حضارات. . رأس جسر ـ ملتقى قارات ـ سوق عام ـ بلد تجارة وخدمات. فإن التعددية اللغوية والحاجة الملحة لتلك التعددية اللغوية شرط ملازم لفاعلية البلاد[٥٠].

٣ ـ النظام السياسي الطائفي :

لبنان السياسي في فكر شيحا هو « مجموعة أقليات. مجموعة إثنيات. مجموعة حضارات. مجموعة أعراق. مجموعة طوائف ». يمكن أن تصادف هذه التعريفات تتردد باستمرار في كتابات ميشال شيحا السياسية. لذا يصبح التوازن بين هذا الخليط البشري « مبرر وجود لبنان »[٥١].

إذ بدون تنظيم لمشاركة هذه الجماعات والعناصر فإنها تتبعثر. وبالتالي يجب على المجلس النيابي اللبناني أن يستوعب باستمرار هذه التعددية اللبنانية كي لا تحترب خارجه. ومن أجل ذلك كان شيحا يلح على ضرورة عدم المس بالمؤسسات اللبنانية إلّا بالكثير من الحذر[٥٢].

ويكتب عام ١٩٥٣ مقالاً بعنوان « فلسفة الطائفية في لبنان » يقول « الطائفية هي التعلق الحميم بطائفة دينية » لكنها في لبنان ضمان تمثيل سياسي واجتماعي عادل لأقليات طائفية مشاركة. والتوازن اللبناني القائم على قاعدة طائفية ليس توازناً إعتباطياً فهو مبدأ وجود لبنان »[٥٣].

(٤٨) لبنان في شخصه وحضوره: ص ١٤٠ و١٥٩ و١٦٠.

(٤٩) لبنان في العالم ـ ص ١٥٢.

(٥٠) لبناد في حضوره ـ ص ١٦٣ بالانكلرية.

(٥١) ميشال شيحا: لبنان في شخصه وحضوره: ص ٣٦.

(٥٢) ميشال شيحا: لبنان في شخصه وحضوره: ص ٢٦ ـ ٣١ ـ ٣٦. أنظر مهدي عامل: مدخل الى نقض الفكر الطائفي ص ٩٣ وصاعداً. الفصل الثالث.

(٥٣) مهدي عامل: مدخل الى نقض الفكر الطائفي ـ ص ١٣٢ و١٤٠.

لبنان اليوم والتي ترتكز الى العامل الجغرافي ـ « ذاك الموقع من الفضاء »[٤١] لها وظيفة صريحة في رسم الحدود العازلة عن الداخل العربي كما أن هناك حدوداً عازلة أخرى بين العرب المقيمين قرب الساحل وعرب الداخل هي الجغرافيا والبحر »[٤٢].

فالجغرافيا عند شيحا هي التي تقرر تاريخ الشعوب وسياسة الأوطان واستراتيجيتهم. وهي يمكن أن تسمى أيضاً « طبيعة الأشياء »[٤٣] ولا تقتصر تلك الكيانية على رسم تخوم لبنانية في التاريخ تبرّر الكيان اللبناني الوليد بل تتعدى ذلك الى محاولة تأبيد تلك الوظيفة التاريخية المنسوبة لذاك الكيان بحكم موقعه الجغرافي.

٢ ـ النظام الاقتصادي الحر الوسيط غير المنتج :

المرتكز الثاني لفكر ميشال شيحا المتلازم مع الكيانية هو النظام الاقتصادي الحر الوسيط غير المنتج. ان فينيقيا هي رمز مزدوج كياني واقتصادي. لقد كنا تجاراً وسنبقى مثلما كان فينيقيو الأمس[٤٤]. وهذه التجارة علاقات تبادل مع الخارج بحيث وجب أن يكون هذا البلد أبواباً مشرعة للعالم. التجارة والخدمات هي الثروة الطبيعية للبنان. أما الصناعة فليس أكثر من تلك التي يمكن أن تعيش في لبنان. صناعات صغرى في مناخ عائلي. ولكن محذراً من اللعب بالجمارك[٤٥].

هكذا إقتصاد يجب أن تحكمه الحرية. . الحرية المطلقة. بل يعلن شيحا ضرورة مقاومة سياسة التشريع والتقنين الجمركي والضرائبي التي تضع قيداً على حرية الاقتصاد[٤٦]. ويعد اللبنانيين بالمزيد من الهجرة التي هي أيضاً جزء من طبيعة هذا البلد الصغير[٤٧] ويكرر باستمرار فكرة نظام الحرية الاقتصادي الملازم

(٤١) المرجع ذاته بالانكليزية ص ١٧.
(٤٢) المرجع ذاته بالانكليزية ص ١٤٩.
(٤٣) - Michal chiha : Le Jour , Dec - 19 th - 1951.
(٤٤) ميشال شيحا: لبنان في شخصه وحضوره: ص ١٣١/١٧ ك ١ / ١٩٥١.
(٤٥) د. مهدي عامل مدخل الى نقض الفكر الطائفي : هناك تفصيل عن فكر شيحا الاقتصادي الفصل الثاني من ص ٥٩ وصاعداً.
(٤٦) لبنان في العالم ـ ص ١١٧ بالانكليزية وص ١١٨ و١١٩.
(٤٧) لبنان في العالم ص ١١٤ وص ١٨ بالانكليزية لبنان في شخصه وحضوره وص ١٣٧.

لطبيعة لبنان[٤٨] ويعتبر علم الاحصاء والاقتصاد عقوقاً. وان النهج التعليمي يجب أن يستهدف تطوير المهارات الفردية[٤٩].

ولطالما لبنان « ملتقى حضارات. . رأس جسر ـ ملتقى قارات ـ سوق عام ـ بلد تجارة وخدمات. فإن التعددية اللغوية والحاجة الملحة لتلك التعددية اللغوية شرط ملازم لفاعلية البلاد[٥٠].

٣ ـ النظام السياسي الطائفي :

لبنان السياسي في فكر شيحا هو « مجموعة أقليات. مجموعة إثنيات. مجموعة حضارات. مجموعة أعراق. مجموعة طوائف ». يمكن أن تصادف هذه التعريفات تتردد باستمرار في كتابات ميشال شيحا السياسية. لذا يصبح التوازن بين هذا الخليط البشري « مبرر وجود لبنان »[٥١].

إذ بدون تنظيم لمشاركة هذه الجماعات والعناصر فإنها تتبعثر. وبالتالي يجب على المجلس النيابي اللبناني أن يستوعب باستمرار هذه التعددية اللبنانية كي لا تحترب خارجه. ومن أجل ذلك كان شيحا يلح على ضرورة عدم المس بالمؤسسات اللبنانية إلاّ بالكثير من الحذر[٥٢].

ويكتب عام ١٩٥٣ مقالاً بعنوان « فلسفة الطائفية في لبنان » يقول « الطائفية هي التعلق الحميم بطائفة دينية » لكنها في لبنان ضمان تمثيل سياسي واجتماعي عادل لأقليات طائفية مشاركة. والتوازن اللبناني القائم على قاعدة طائفية ليس توازناً إعتباطياً فهو مبدأ وجود لبنان »[٥٣].

(٤٨) لنان في شخصه وحضوره: ص ١٤٠ و١٥٩ و١٦٠.
(٤٩) لبنان في العالم ـ ص ١٥٢.
(٥٠) لبان في حضوره ـ ص ١٦٣ بالانكلرية.
(٥١) ميشال شيحا: لبنان في شخصه وحضوره: ص ٣٦.
(٥٢) ميشال شيحا: لبان في شخصه وحضوره: ص ٢٦ ـ ٣١ ـ ٣٦. أنظر مهدي عامل: مدخل الى نقض الفكر الطائفي ص ٩٣ وصاعداً. الفصل الثالث.
(٥٣) مهدي عامل: مدخل الى نقض الفكر الطائفي ـ ص ١٣٢ و١٤٠.

إن أفكار شيحا هذه شكلت مرتكز الفكر اليميني اللبناني المحافظ، وعليها بنى كل منتجي الفكر السياسي اليميني منظوماتهم الخاصة.

فيليب حتي وفكر شيحا التاريخي:

تعهد فيليب حتي الجانب التاريخي من فكر ميشال شيحا فكتب عام ١٩٥٦ كتابه الشهير « لبنان في التاريخ »(٥٤). ينطلق فيليب حتي من التعريف بلبنان على أنه كان ملجأ عبر الأجيال(٥٥). للأقليات المضطهدة، ولا يخفي حتي من هي تلك الأقليات. يقول « فقد ظهر المسيحيون في لبنان كأنهم جزيرة صغيرة في بحر من الاسلام »(٥٦). ثم يتحدث عن التمييز الديني الذي فرضه المسلمون فبات المسيحيون مواطنين من الدرجة الثانية(٥٧). وعندما يتحدث عن الجراجمة يصفهم بشوكة في خاصرة العرب وهؤلاء اندمجوا مع النصارى في لبنان مما أسفر عن قيام الطائفة المارونية. ومنذ التقى الدروز والموارنة في جبل لبنان فأن تاريخ لبنان بدأ يتركز على هاتين الطائفتين(٥٨). ويتوسع حتي في وصف العلاقات المسيحية ـ الاسلامية في العصر الوسيط ليبرز الاضطهاد الديني الذي عاناه المسيحيون(٥٩). وحين يقرأ تاريخ لبنان يبدأ من الفينيقيين. « فلبنان اليوم كلبنان الأمس: جمهورية تتألف بالدرجة الأولى من التجار ورجال أعمال.. ذلك الجو التجاري الفينيقي »(٦٠). ويسهب في الحديث عن الحضارة الفينيقية(٦١).

---

(٥٤) فيليب حتي ـ لبنان في التاريخ ـ ١٩٥٦ ترجمة أنيس فريحة ـ بيروت ١٩٥٩ وله عدة مؤلفات تكرر في موضوع تاريخ لبنان ماورد في « لبنان في التاريخ » منها: تاريخ العرب المطول ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ منشورات دار الكشاف ١٩٤٩ ـ تاريخ سورية ولبنان ـ ١ ـ ٢ ـ دار الثقافة ١٩٥٨ ـ تاريخ الشرق الأدنى ـ ١ ـ ٢ ـ الدار المتحدة ١٩٧٥.

(٥٥) فيليب حتي: لبنان في التاريخ: ص ٩.

(٥٦) المرجع داته ص ٣١١.

(٥٧) المرجع ذاته ص ٣١١. و٢٩٨ و٣٠٠.

(٥٨) المرجع ذاته ص ٣١٥.

(٥٩) المرجع ذاته ص ٣١١ و٣٩٣.

(٦٠) المرجع ذاته ص ١١.

(٦١) المرجع ذاته من ص ٦٧ الى ٢٤٧.

وعندما يتحدث عن العهد المعني « يبدو في الظاهر فخر الدين مخلصاً للدولة العثمانية »(٦٢). لكن سياسته العسكرية وميله للنصارى جعلت الأتراك يتوجسون منه خيفة(٦٣). فحياته تربط بين لبنان الماضي (الفينيقي) ولبنان الحاضر(٦٤). أما الأمير بشير فقد برهن في حياته السياسية أنه خير وريث لفخر الدين المعني الثاني(٦٥).

ويصف البطريرك يوحنا مخلوف بأنه أبرز في عهده أولى الخصائص القومية التي جعلت من هذا الشعب (الموارنة) أمة. وبقيادته جعلهم شعباً ذا سيادة. الى أن يقول « ورئاسة الجمهورية اللبنانية للطائفة المارونية »(٦٦). وعندما يتحدث عن حركات ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ فلا يجدها كلها شؤماً. فقد كان لها الفضل في استقلال لبنان(٦٧). حين يتحدث عن النهضة العربية يؤكد أن النصارى كانوا يؤثرون القومية اللبنانية. ويتظاهر قليلٌ من المفكرين بالعروبة »(٦٨). لكن فيليب حتي لا يكتم حذره من توسع هذا الكيان الى المساحة الضرورية من الأرض والعبء الأساسي من السكان.

فقد كان الكسب في مساحة الأرض يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط. وفقد لبنان توازنه الداخلي بزيادة سكانه المسلمين(٦٩) لذلك وفي سبيل المحافظة على التوازن الطائفي نشأ تقليد بموجبه يصبح رئيس الجمهورية مارونياً(٧٠).

---

(٦٢) المرجع ذاته ص ٤٣٧.

(٦٣) المرجع ذاته ص ٤٦٥.

(٦٤) المرجع ذاته ص ٤٦٧.

(٦٥) المرجع ذاته ص ٥٠٠.

(٦٦) المرجع ذاته ص ٣٠٣ ـ ٣٠٧.

(٦٧) المرجع ذاته ص ٥٤٥.

(٦٨) المرجع ذاته ص ٥٨٤.

(٦٩) فيليب حتي المرجع ذاته ص ٥٩٧و ٥٩٨.

(٧٠) المرجع ذاته ص ٥٩٩.

جواد بولس : الفكرة القومية اللبنانية :

يبحث جواد بولس في قراءته « تاريخ لبنان » عن ثوابت هذا التاريخ[٧١]. ويعرض لتاريخ لبنان متوسعاً في الحقبة الفينيقية. وينظر الى كل مرحلة من تاريخ لبنان انطلاقاً من قربها وبعدها عن فينيقيا. ويبرز أكثر فأكثر المفهوم الجغرافي لتاريخ لبنان. ولأن فينيقيا أوسع مدى من كيان لبنان الحالي يقول جواد بولس « ان فينيقيا متصلة بلا شك بسوريا الداخلية لكنها تتطلع نحو البحر الأبيض المتوسط ولا تحيا الا للمتوسط وبه. والجبل الذي تتكيء عليه فينيقيا منحدرة منه الى البحر هو الذي يدفع بها اليه[٧٢]. فالجبل هو شرط وجود هذا البلد وهو ما أعطاه الملامح الأساسية لتفرده وما تحكم بوجوده السياسي والعسكري ومنحه الاستقلال. وكتطور طبيعي أصبح فوق ذلك ملجأ دينياً[٧٣]. ولا يخفي ما يضمره جواد بولس من هذا التشديد على دور الجبل ».

فهذا الجبل هو الأقل تأثراً بالأحداث التاريخية لاسيما التوسع العربي الاسلامي. حسب بولس، وحتي، « فجبال لبنان كانت حاجزاً منيعاً في وجه البداوة وأحياناً في وجه العروبة»[٧٤]. حسب تعبيره. ويرى جواد بولس في دولة فخر الدين المعني الثاني الخليفة البعيدة لفينيقيا القديمة والسلف القريب للبنان المعاصر، أي بداية المجتمع القومي اللبناني. ومع المعنيين والشهابين كانت المعالم الأولى لدولة لبنان الكبير. وفي لبنان الكبير أصبحت هذه الطوائف اللبنانية مجتمعاً قومياً متعدد الطوائف هو الأمة اللبنانية »[٧٥].

كمال الصليبي : والعقد الاجتماعي بين الطوائف :

مؤرخ لبناني كتب « تاريخ لبنان الحديث » على نهج سلفه مظهراً فكرة « العقد

---

(٧١) جواد بولس : تاريخ لبنان ـ دار النهار ١٩٧٢ ص ١٢.

(٧٢) جواد بولس المرجع ذاته ص ٢٩.

(٧٣) جواد بولس : المرجع ذاته ص ٢٢٢.

(٧٤) جواد بولس تاريخ لبنان ـ دار النهار ص ٢٠٥.

(٧٥) جواد بولس : تاريخ لبنان : ص ٣٢٧ ـ ٣٣٦ ـ ٣١٦ ـ ٣٣٧.

الاجتماعي » بين الطوائف المتآلفة في إطار سياسي واحد في ما يشبه الكونفدرالية[٧٦]. لكن كمال الصليبي يجهر بما يضمره السابقون حين يقول عن الامارة الشهابية أنه بسقوطها « إنتهى عهد الامارة النصرانية في لبنان »[٧٧].

كما ذهب كمال الصليبي إلى أبعد من ذلك في محاضرتين ألقاهما في جامعة الروح القدس في الكسليك سنة ١٩٧٠ تحت عنوان « في أبعاد القومية اللبنانية » ونشرهما بعنوان « الموارنة صورة تاريخية » الصادر عن دار النهار في ٢٥/١٠/١٩٧٠. ففي هذا الكتيّب يقول « نشأت الفكرة اللبنانية وترعرعت في كنف عصبية الموارنة » وكان من الطبيعي أن يتسلم الموارنة دفة الحكم في الجمهورية اللبنانية التي كان لهم الدور الأساسي في خلقها. وكان من الطبيعي أيضاً أن تستمر الكنيسة المارونية في اهتمامها بالشؤون اللبنانية العامة وفي غيرتها على الكيان اللبناني التي سعت جهدها عبر القرون الى تحقيقه »[٧٨]. لكن الصليبي يظهر ميلاً قوياً لتصحيح الصورة التي انطبعت عنه من خلال كتابيه « تاريخ لبنان الحديث » «والموارنة صورة تاريخية » فقد أصدر كتاب « منطلق تاريخ لبنان »[٧٩] ناقداً فيه الأساطير التاريخية الشائعة في لبنان الملائمة لأغراض وأهواء بعض الجماعات فيه[٨٠]. لكن المرحلة الوسيطة التي عالجها لا تضيء رؤيته الجديدة لتاريخ « لبنان الحديث والمعاصر »[٨١].

وبقطع النظر عن التباين في التفاصيل التاريخية لدى المؤرخين الثلاثة الذين ذكرنا فان الخيط الجامع لهذه المحاولات كافة هو اعطاء عمق تاريخي للكيان اللبناني، واعتبار تاريخ شعب لبنان هو بالدرجة الأولى تاريخ جماعة طائفية (أقلية) في محيط

---

(٧٦) كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ـ دار النهار ١٩٦٩ ص ٢٨ و ١٠ و١٤.

(٧٧) كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ص ٨٦.

(٧٨) د. زكي النقاش : أضواء على تاريخ لبنان ـ دار لبنان ـ ١٩٧٠ رداً مفصلاً على كتابات الصليبي.

(٧٩) كمال الصليبي : منطلق تاريخ لبنان ـ مكتبة رأس بيروت ـ ١٩٧٩ (التاريخ الوسيط).

(٨٠) كمال الصليبي : منطلق ص ١٢ ـ ١٤.

(٨١) رد الدكتور زكي النقاش على كتابات د. كمال الصليبي في كتاب بعنوان أضواء توضيحية على تاريخ الموارنة فضح فيه بعض التزويرات التاريخية لكنه لم يتمالك أن لجأ بين الحين والحين الى شيء من التعبير العاطفي حسب مقدمة د. عمر فروخ ص ١٢. صدر الكتاب عام ١٩٧٠ عن دار لبنان.

إسلامي ناضلت باستمرار في سبيل الحصول على الاستقلال الذي تحقق كاملاً في كيان لبنان الحالي وفي الصيغة السياسية الطائفية التي بني عليها. هذه الرؤية نجدها مغلفة بكثير من التجريد التأريخي لدى المؤرخين المذكورين فيما يفصح عنها المؤرخون الذين كتبوا «تاريخ لبنان مباشرةً بصفته تاريخ الطائفة المارونية فيه تخصيصاً وتعميماً المسيحية». ومن هؤلاء المؤرخين الأب بطرس ضو في مجموعته «تاريخ الموارنة».

الأب بطرس ضو: الأمة المارونية والوطن القومي الماروني:

صدر الجزآن الأول والثاني من «تاريخ الموارنة» للأب بطرس ضو عام ١٩٧٠ عن دار النهار ثم صدرت الأجزاء الثلاثة الباقية تباعاً منذ عام ١٩٧٦ عن مطابع السقيم في كسروان. لا يخفي الأب ضو في تاريخه أنه يؤرخ للبنان «الأمة المارونية»[٨٢] فيتعقب هذا التاريخ عبر الجذور الاثنية «للشعب الماروني» فاذا هي «الشعب الفينيقي اللبناني، والشعب الآرامي السوري وشعوب البحر»[٨٣] ويضيف الى العنصرين «اللبناني والسوري عنصراً ثالثاً هو المردة والجراجمة، الذين لعبوا دوراً هاماً في تكوين الاستقلال اللبناني منذ الجيل السابع للميلاد»[٨٤]. فالحضارة الفينيقية هي نفسها الحضارة المارونية[٨٥] وهي حضارة متوسطية عالمية بسبب الموقع الجغرافي والتركيب الاثني»[٨٦].

أما الكيان السياسي للبنان المستقل اليوم «فهو من صنع الموارنة المردة منذ الجيل السابع للميلاد»[٨٧] وبعد أن يتحدث عن إمارات الموارنة «في جبة المنيطرة وجبة بشري ودير القمر»[٨٨] يصل الى «لبنان الوطن القومي الماروني» منذ القرن

(٨٢) الأب بطرس ضو: تاريخ الموارنة ـ خمسة أجزاء ١ ـ ٢ دار النهار ط أولى عام ١٩٧٠ ص ٣٨٩ ج ١.
(٨٣) الأب بطرس ضو تاريخ الموارنة ج ١ ص ٣٨٩.
(٨٤) المرجع ذاته ص ٣٩٢. وص ٢٠٠ و٢٠٩. من ج ٣
(٨٥) المرجع ص ٤٠٣ وص ١٧١ من ج ٣ . ط ١.
(٨٦) المرجع ذاته ص ٤٠٥. ج ١.
(٨٧) المرجع ذاته ص ٤٠٥. ج١.
(٨٨) المرجع ذاته ص ١٧٣ ـ ١٨٠ ـ ١٨٥ ج ٣.

الثامن للميلاد[٨٩]. ثم ما يلبث أن ينسب للموارنة دوراً في استدعاء الحملات الصليبية ومعاونة الموارنة للصليبيين[٩٠]. ويتحدث عن الاستقلال اللبناني في العهد الصليبي[٩١] ومحاولات المماليك القضاء على «الكيان الماروني»[٩٢] ثم يتحدث عن ميثاق وطني «ماروني درزي في سبيل الاستقلال عن الأجنبي تكرست فيه فكرة لبنان الوطن القومي للنصارى والدروز»[٩٣] ثم يضيف «خرق المماليك ومن بعد الأتراك الميثاق المعقود بين الاسلام والموارنة منذ الغزو العربي وتعرض الموارنة للتعسف والاضطهاد مما دفع بهم الى زيادة الالتحام مع الغرب المسيحي للاستعاضة بقوة الغرب عما فقدوه من الاستقلال»[٩٤] الى أن يصل الى حوادث القرن السادس عشر التي «زادت في لبننة الدروز والأمراء المعنيين» «ومنذ فخر الدين الذي تلبنن الى درجة أنه صار مسيحياً في نهاية الأمر. وزادت معه لبننة الدروز عمقاً وتصاعدت قوة الموارنة الصاهرة فأذابت في بوتقتها اللبنانية العسافيين والمعنيين والدروز وغيرهم»[٩٥].

«فلقد كان من قبل للموارنة وطن قومي مستقل تماماً عن الدولة الاسلامية على رأس هذا الوطن البطريرك الماروني الذي كان يعين المقدمين والأمراء ويعزلهم»[٩٦] وكان هدف المارونية وأعوانها مثل فخر الدين اللبننة والحرية المطلقة والاستقلال والسيادة والخلاص من الظلم سواء أتسمى تركياً أم عربياً، وأكمل فخر الدين اهتداءه الى اللبننة باهتدائه الى الكثلكة[٩٧].

أما بشير الكبير الثاني «الماروني ابن الماروني من بلدة غزير المارونية» فقد أكمل

(٨٩) المرجع ذاته ص ٢٨٢ ج ٣. وما يليها.
(٩٠) بطرس ضو ـ تاريخ الموارنة ـ ج ٣ ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩. وص ٤٨٦.
(٩١) المرجع ذاته ج ٣ ص ٥١٠.
(٩٢) المرجع ذاته ج ٣ ص ٥٢٨
(٩٣) المرجع ذاته ج ٣ ص ٥٢٨.
(٩٤) المرجع ذاته ج ٤ ص ١٧٣.
(٩٥) المرجع ذاته ج ٤ ص ١٨٤ ـ ١٨٥.
(٩٦) الأب بطرس ضو تاريخ الموارنة ـ ج ٤ ص ١٩٣.
(٩٧) المرجع ذاته ج ٤ ص ٢٠٠ و ٢٠٨.

هذه الثورة على صعيد الامارة اللبنانية وقد أصبحت وهو على رأسها إمارة مارونية الرأس والحكم والطابع فضلاً عن جسمها الذي أصبح معظمه مؤلفاً من الموارنة »[٩٨].

أما الثورة على المصريين فهي « ثورة الموارنة على الاحتلال المصري »[٩٩] وفي الكتاب الخامس يقول « الانجاز الأكبر للمارونية عند انطلاقتها: مورنة لبنان. ومورنة العشائر وأسر عديدة عربية وغير عربية كالشهابين واللمعيين وآل حرفوش وآل الهاشم وفخر الدين »[١٠٠].

هذا اللون من التأريخ الطائفي للبنان عرضنا له لتبيان التظهير الذي يضفيه على وظيفة وغرض وطبيعة النماذج السابقة. فهو لا يفعل أكثر من أن يفصح عن مكنونها المتستر بلغة « التكاذب المشترك » التي قامت عليها « الأديولوجيا اللبنانية » منذ نشوء كيان لبنان عام ١٩٢٠ وأكثر منذ « الميثاق الوطني » عام ١٩٤٣.

لقد استثار كتاب الأب بطرس ضو ردة فعل إسلامية عبر عنها الدكتور زكي النقاش في حينه[١٠١] وردة فعل مسيحية جاءت بقلم هنري أبو خاطر في كتابه « من وحي تاريخ الموارنة »[١٠٢] وفي كتاب هنري أبو خاطر رزانة علمية وأدبية وسياسية تدعو للاحترام رغم عدم خروجها عن مألوف الكتابة التاريخية عن لبنان كما توطدت في الأديولوجيا اللبنانية ذات الهدف التأليفي بين فئات شعب لبنان والتعاوني مع المحيط العربي.

---

(٩٨) الأب بطرس ضو تاريخ الموارنة: ج ٤/ ص ٤٧١.
(٩٩) المرجع ذاته ص ٦٠٩ و ٦١٩.
(١٠٠) المرجع ذاته ج ٥/ ص ٢٨٣ و ٢٨٤.
(١٠٠) المرجع ذاته ج ٥/ ص ٢٨٣ و ٢٨٤.
(١٠١) رد الدكتور زكي نقاش في ملحق النهار بتاريخ ٤ تشرين أول ١٩٧٠ ص ١٣ على كتاب الأب بطرس ضو تحت عنوان « ما هذا التهديد بالسلاح في كتاب بطرس ضو عن الموارنة؟ » ففي نهاية الجزء الأول من كتاب الأب بطرس ضو دعوة الى « تجنيد كافة الموارنة » وتهديد « بقوة السلاح » للآخرين. ص ٤١٢ و ٤١٣.
(١٠٢) هنري أبو خاطر: من وحي تاريخ الموارنة ـ المطبعة الكاثوليكية ـ ١٩٧٧.

التأريخ المضاد:

لا تاريخ للبنان موحَّد موحِّد، سواء كان تاريخ لبنان القديم أو الوسيط أو الحديث أو المعاصر. فهو في كل حال تاريخ لكيان سياسي أنفصل عن محيطه. وتؤيد هذا الانفصال جماعة ترى فيه شيئاً من المطابقة بين هويتها الخاصة والدولة القومية (الكيان السياسي). فيما ترى فيه جماعة أخرى أو جماعات، قطعاً لتطورها التاريخي في مساره نحو تحقيق كيانها السياسي الخاص.

فقبل ولادة كيان لبنان عام ١٩٢٠ ليس هناك سوى تاريخ موحد لسورية وهو ما يقول به المؤرخون المسيحيون أنفسهم الذين عاشوا وكتبوا قبل نشوء هذا الكيان الجديد[١٠٣].

فاذا ذكر لبنان قبل هذا التاريخ يذهب القصد الى سنجق جبل لبنان ككيان سياسي شبه مستقل منذ عام ١٨٦١. أو قد يذهب القصد في أبعد تقدير الى جزء من القسم الشمالي من جبل لبنان المؤلف من « جبة بشري وبلاد البترون وجبيل »[١٠٤] موطن الموارنة الأصلي الذي حمل هذا الاسم.

ولم يعمم تعبير جبل لبنان خارج تلك الناحية عبر التاريخ على المناطق الجبلية الأخرى الا منذ منتصف القرن التاسع عشر. ليس صدفة إذن أن لا نجد تأريخاً لبنانياً إسلامياً للبنان بوصفه كياناً سياسياً تاريخياً. فإذا أرخ محمد جميل بيهم (١٨٨٧ - ١٩٧٨) مثلاً فهو يؤرخ في نقض « الكيانية اللبنانية » ويقرأ تاريخ « شعب لبنان » في عروبته منذ القدم، أي في ارتباطه القديم بتاريخ سوريا قبل الاسلام[١٠٥].

---

(١٠٣) المطران يوسف الدبس ـ تاريخ سورية ـ على سبيل المثال من هؤلاء. أدباء النهضة في لبنان كانوا يتحدثون عن سورية؛ البستاني واليازجي. الخ.
(١٠٤) د. كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث ـ ص ١٢.
(١٠٥) أنظر كتاب د. حسان حلاق: محمد جميل بيهم ١٩٨٠ توزيع دار النهار. محمد جميل بيهم: عروبة لبنان ـ تطورها في القديم والحديث ـ ١٩٦٩ دار الريحاني. بيروت. ولمحمد جميل بيهم مؤلفات تاريخية تربو على خمسة وعشرين مؤلفاً في التاريخ العربي الاسلامي أربعة منها تتحدث عن لبنان كاتجاهات سياسية وتدين الكيانية اللبنانية. ـ ١ ـ العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ ـ بيروت ١٩٦٨ دار الطليعة. ـ ٢ ـ عروبة لبنان: بيروت ١٩٦٩ دار الريحاني ـ ٣ ـ لبنان بين مشرق=

وعلى نفس المنوال ينسج المؤرخ الدكتور زكي نقاش[١٠٦]. وكذلك الدكتور مصطفى الخالدي والدكتور عمر فروخ[١٠٧] ولا نجد بالمقابل تأريخاً درزياً حاول أن يؤرخ للبنان الكيان المستقل منذ القدم وإذا قرأ مؤرخ درزي في تاريخ لبنان من وجهة نظر الجماعة الطائفية التي ينتمي اليها فلا يجد في كيان لبنان تحقيقاً سياسياً لهويتها بل على العكس يرى تبديداً لتلك الهوية[١٠٨] رغم الدور الخاص والمميز المفترض لهذه الجماعة في إنشاء الفكرة الوطنية اللبنانية وأحياناً الفكرة الاستقلالية العربية عن العثمانيين.

أما التأريخ الشيعي فهو تاريخ التحفظ على هذا الكيان اللبناني أيضاً. فالتأريخ الشيعي الاسلامي العروبي الهوى ينجذب أكثر من أي تاريخ طائفي آخر نحو بلورة هوية الجماعة الطائفية عبر التاريخ حيال الدهس المستمر والمتمادي لتلك الهوية. فاذا كان التأريخ الماروني الذي يحاول التطابق مع تاريخ الكيان يفرد موقعاً خاصاً « للدروز » في طياته لكي تتواصل حلقات التاريخ اللبناني بلا انقطاع، بلا فجوات ولا نتوءات، واذا كان التأريخ السني هو تاريخ يسمو على الكيانات الحديثة كلها ليخترق تاريخ عالم فسيح لا شبهة فيه هو عالم الامبراطوريات العربية والاسلامية فان تاريخ الشيعة تاريخ ما قبل السياسي اذا صح التعبير. إنه تاريخ اللادولة. لكن

= ومغرب ١٩٢٠. ١٩٦٩ بيروت ١٩٦٩ ـ ٤ ـ النزعات السياسية بلبنان عهدا الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥ بيروت ١٩٧٧.

(١٠٦) د. زكي النقاش: العلاقات بين العرب والفرنج خلال الحروب الصليبية: دار الكتاب اللبناني ١٩٥٨. وأضواء توضيحية على تاريخ الموارنة، ١٩٧٠ دار لبنان.

(١٠٧) د. مصطفى خالدي ـ د. عمر فروخ ـ التبشير والاستعمار في البلاد العربية ـ المكتبة العصرية ـ ط ٤ ـ ١٩٧٠. وللدكتور عمر فرّوخ. كتاب تاريخ صدر الاسلام والدولة الأموية ـ دار العلم للملايين

(١٠٨) تشكل كتابات كمال جنبلاط تعبيراً واضحاً عن ذلك في تشديده على وجود مشروع قومي طائفي في لبنان منذ عهد الأمير بشير الشهابي الثاني. (في مجرى السياسية اللبنانية ص ٦٥ و ٨٣ و ١١٢، فيـ يتعدى الحرف ص ٣٤، حقيقة الثورة اللبنانية ص ١٣٥. منشورات لجنة تراث جنبلاط (١٩٧٨) الذي قضى على الطابع الاسلامي للامارة العربية في لبنان.

هناك استثناء هو كتاب الدكتور عادل اسماعيل: Lebanon: History of a people Dar Al-Makchouf - Beirut - 1972

الدولة في التواريخ الطائفية هي تحقيق وجود الطوائف الحديث فلابد من بلورة هذا التاريخ الطائفي الخاص كشرط ضروري للطموح الى الدولة. في هذا الصدد بين أيدينا محاولتان. الأولى: هي محاولة التأريخ لجبل عامل ـ للطائفة الشيعية وتعود الى زمن الأربعينات من هذا القرن (١٠٩) والثانية: هي نقد ذاك التاريخ بشكل خاص وتعود الى السبعينات[١١٠].

محمد جابر آل صفا: الطائفة في موقع الكيان السياسي:

تهدف محاولة محمد جابر آل صفا التأريخية للشيعة الى رفع الطائفة الشيعية الى موقع الكيان السياسي التاريخي. اذا كانت هذه سمة جميع التواريخ الطوائفية فانها تظهر لدى الشيعة مبالغة مفتعلة. فهو يتحدث « عن الحكم الوطني المحض وروابط التضامن القومي والدفاع عن الاستقلال الذاتي » في العهود التي سبقت الحكم التركي[١١١].

بل يذهب أبعد في اسقاطاته التاريخية في الحديث عن الشعور المعتز بالقومية لدى الشيعي[١١٢] وبروح المساواة والاخاء والديمقراطية السائدة[١١٣]. ويقول « ان سلطة ولاة الأتراك في جبل عامل كانت أسمية لا تتعدى استيفاء الأموال »[١١٤]ويلح محمد جابر آل صفا على الصراعات الطائفية بين مجموع تلك الكيانات القائمة ويؤكد على أهمية « الفوارق المذهبية » في ذاك الصراع[١١٥].

الى أن يقول: « لقد كان توالي تلك الحروب الطاحنة وتألب الطوائف المجاورة

(١٠٩) محمد جابر آل صفا ـ تاريخ جبل عامل ـ دار متن اللغة (محمد جابر صفا ١٨٧٥ ـ ١٩٤٥).

(١١٠) الشيخ علي الزين: للبحث عن تاريخنا في لبنان: ١٩٧٣، العادات والتقاليد الاقطاعية: دار الكتاب، ١٩٧٧، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان دار الكلمة ١٩٧٩

(١١١) محمد جابر آل صفا ـ تاريخ جبل عامل ـ ص ٨٩.

(١١٢) المرجع ذاته ص ١٠٤.

(١١٣) المرجع ص ١٠٥.

(١١٤) المرجع ص ١١٠.

(١١٥) المرجع ص ١١٧.

على أبناء جبل عامل لاختلافهم عنهم عرقاً ومذهباً سبباً أوّلياً لوقوفهم وقفة المستميت دفاعاً عن أوطانهم وحفضاً لكيانهم. وقد خلق منهم هذا الارهاق الشديد والضغط يولد الانفجار شعباً حربياً باسلاً يهزأ بالمنايا ويرى الموت حياةً خالدةً تحت شفار السيوف[116].

مع محمد جابر آل صفا تتداعى الى الذهن فوراً صور وتشبيهات من نظائرها في التأريخ الماروني[***]. مع فارق أكيد، أن التاريخ الماروني يكتب لدولة موجودة في حين يكتب محمد جابر آل صفا لوعد بتدويل الطائفة.

ان وصف السلطة العثمانية بكونها تستوفي الأموال فقط هو الجامع المشترك بين جميع التواريخ الطائفية الاستقلالية. إذا كان ذلك هو نفي السلطة، فما هي عندئذ السلطة الفعلية؟؟ هذا اذا سلمنا جدلاً أنه لم تكن للسلطة العثمانية غير جباية الأموال. كأنها لم تكن تحكم ولو بطريقة الالحاق بمجموعة الباشويات والامارات التي حاولت عبثاً الافلات من تلك السلطة بما هي نظام من العلاقات السياسية وظيفته أن يؤمن استيفاء الأموال. لكن هل نسي المؤرخون سلطة الانكشارية وجيوش الباشوات والسكمانية الخ.. هل نسي هؤلاء ما كتبوه عن الاضطهاد والتسلط والقهر العثماني الذي كان يجرد حملات التأديب وفرض الطاعة والأمن وما رافقها من مذابح فضلاً عن نظام الملل والتمييز الديني. أليست هذه عناصر كافية لمعنى السلطة؟.

---

(١١٦) المرجع ص ٨٢.

(***) كتب الأب بطرس ضو في الموارنة يقول:

« الشعب الماروني شعب محارب »... « والمارونية نسمة طاهرة تتحول بسرعة الى عاصفة لا يقف في طريقها شيء اذا تعرض استقلالها لسوء ».

« لبنان الشامخ الأشم منبع الهام للعنفوان الماروني وأبائه وسمو مثله وحريته وطموحه ونقاوة الثلج وصفاء الينابيع من ملهمات طهارة النفس المارونية، وصلابة الروح المارونية وما تتحلى به من عزيمة في الملمات، وشدة مراس وقوة شكيمة في المعارك وصمود في الصبر ودأب على العمل الصعب وجهد لا يعرف الملل، انما هي انعكاس لما في الصخور اللبنانية من متانة وقوة... وكان البحر الفسيح بموجه الصخّاب حافزاً للمغامرة الوثابة لدى الموارنة وأجدادهم الفينيقيين ».

الأب بطرس ضو ـ تاريخ الموارنة ج١ ص ٣٩٦ـ٤١٣ ـ ٤٠٥ ـ ٣٩٣. دار النهار للنشر ط ١٩٧٠/١ ط ١٩٧٧/٢.

الشيخ علي الزين: نفي الدولة المستقلة والتاريخ المستقل والفرادة:

في تقديم لكتاب الشيخ علي الزين: فصول من تاريخ الشيعة في لبنان « تناول أحمد بيضون تأريخ الشيخ علي الزين للشيعة بوصفه نفياً للدولة المستقلة ونفياً للتاريخ المستقل ونفياً للفرادة »[117] وبالفعل نجد في تواريخ الشيخ علي الزين مثل هذا الموقف في نقده للتأريخ الشيعي أو نقضه. فجبل عامل مشيخة تابعة لحكومة مركزية مستبدة لا تاريخ مستقل منفصل لها ولا تشكل كياناً سياسياً خاصاً »[118].

بل إن الشيخ علي يذهب الى نقد التاريخ القائم على وهج العواطف القبلية أو الأقليمية أو الطائفية[119] ويصر على وحدة تاريخ سوريا ويعتبر أنه لم يكن هناك من مكان لوحدة وطنية مزعومة في عهد « الامارة اللبنانية » فلا وحدة وطنية في ظل القسر والتحيز وتغلب طائفة على طائفة وهو ما يعتبر صفة لازمت مشروع فخر الدين[120] حسب الوصف المعطي من بولس قرألي.

كما يذهب في نقد مؤرخي الحركة العربية الى حد نفي وجود مثل هذه الحركة الاستقلالية المزعومة في كتاب محمد جابر آل صفا والتي كان هدفها وحدة سوريا وانفصالها عن تركيا تحت قيادة الأمير عبد القادر الجزائري. ويقول ان قادة العرب المسلمين لم يكن فيهم من يفكر في استقلال سوريا أو فصل أي قطر عربي عن جسم الدولة العثمانية وتجزئة البلاد، وانما كانوا يتطلعون الى دستور اصلاحي يساوي بين جميع عناصر الدولة وكانوا يتمسكون بوحدة الجامعة الاسلامية وان مشاريع الانفصال تلك كانت مشاريع إستعمارية[121]. ويدحض الشيخ علي الزين التأريخ القائل بإلحاق جبل عامل بامارة

---

(١١٧) الشيخ علي الزين: فصول من تاريخ الشيعة في لبنان ـ دار الكلمة ـ ١٩٧٩ مقدمة أحمد بيضون ص ٢١. توفي في ٢٣ شباط ١٩٨٤.

(١١٨) الشيخ علي الزين: للبحث عن تاريخنا في لبنان ط ١٩٧٣ ص ٣٦١.

(١١٩) نفس المرحع ص ٢١٣.

(١٢٠) نفس المرجع ص ٢٤١ و٢٤٣ و ٢٤٤.

(١٢١) نفس المرجع ص ٢٣ ـ ٣٣.

الجبل سواء في العهد المعني أو العهد الشهابي[١٢٢] فالكيان اللبناني الحالي اذن ليس كياناً تاريخياً وفخر الدين أو بشير شهاب ليسا مؤسسي هذا الكيان.

لكن الشيخ علي الزين ينظر الى تاريخ فخر الدين كما قرأه بولس قرألي بفارق أنه يتخذ موقف قيمة مغايراً له. فيجد في مشروع فخر الدين التقاء للنصارى والدروز امتثالاً لرغبة قداسة البابا وتحقيقاً للأهداف التي رسمها عواهل أوروبا لاحتلال الأراضي المقدسة[١٢٣].

اذا كان التأريخ الماروني قد استطاع أن ينطلق من موقعه الطائفي الخاص الراهن في الكيان اللبناني الحالي ليقرأ « تاريخ لبنان » بوصفه تطور هذه الصيرورة الراهنة، فان الطوائف الأخرى سجلت في تأريخها اعتراضات أقرب الى موقعها السياسي الراهن منها الى أي محاول تأريخية فعلية للبنان. واذا كان غياب التأريخ الوطني الواحد الموحد يعكس غياب أداة التوحيد الوطني على المستوى السياسي التي يقع عليها عبء بلورة تاريخ لا طائفي للبنان فان انتاج مثل هذا التاريخ أيضاً هو شرط من شروط بلورة أداة التوحيد تلك. لا يعني ذلك غياب أية محاولة على هذا الصعيد بل على العكس فقد طرحت الأزمة اللبنانية منذ أواخر الستينات مثل هذه المهمة بموازاة بداية تبلور لمشروع وطني توحيدي لكن تلك المحاولة لم تتم.

البداية المتعثرة: من يوسف ابراهيم يزبك الى فؤاد قازان:

يوسف ابراهيم يزبك (١٩٠١ ـ ١٩٨٢) مؤرخ لبناني مسيحي من طراز خاص. أدركته حرفة التأريخ من باب الهم الوطني التوحيدي بين اللبنانيين وهو ما هو أممي في رحابة تفكيره ومشاعره الانسانية ووطني صميم وعربي أصيل أراد أن يحرر الوطن من ظلم الاستعمار وأراد أن يحرر المستغلين من ظلم الاستغلال.

نحن مدينون لهذا المؤرخ بالكثير من الجهد في كشف صفحات مطوية من تاريخ الشعب اللبناني تاريخ حركته الفلاحية الديمقراطية وتاريخ طبقته العاملة. فضلاً

(١٢٢) نفس المرجع: ص ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٣١٧ ـ ٢٣٣.

(١٢٣) الشيخ علي الزين: للبحث عن تاريخنا ٢٢٨. ٤٢٨.

عن صفحات غزيرة في تاريخه الاجتماعي.

فلقد حقق ونشر يوسف ابراهيم يزبك وثيقتين هامتين عن احداث منتصف القرن الماضي (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠) هما ثورة وفتنة في لبنان ـ صفحة مجهولة من تاريخ الجبل ـ ١٨٤١ ـ ١٨٧٣ بقلم معاصر عاش فيها هو انطون ضاهر العقيقي[١٢٤]. ونبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية تأليف الخوري منصور الحتوني[١٢٥] وحكاية أول نوار في العالم وفي لبنان[١٢٦]. وغيرها الكثير وخاصة مجموعة أوراق لبنانية، على امتداد ثلاث سنوات بدءاً من كانون الثاني ١٩٥٥[١٢٧]. ما يهمنا الآن أن يوسف إبراهيم يزبك عندما حقق ونشر وثيقة « ثورة وفتنة » أراد أن ينزه اللبنانيين من الحقد الطائفي وان يلقي تبعة احداث ١٨٦٠، على تركيا والدول الأوروبية التي حرّضت ونظمت التقاتل آنذاك دون أن ينسى أن لمطامح الأكليروس دوراً أساسياً فضلاً عن الدور الذي لعبه الاقطاع الدرزي في اكراه فلاحيه على القتال.

لكن يوسف ابراهيم يزبك لم يكتب تاريخ لبنان بل حاول أن يجمع في سبيل ذلك كل الأوراق اللبنانية حتى يمكن تحقيق مثل ذاك الهدف على أسس علمية وهو الهدف من وراء اصدار مجلة « أوراق لبنانية ». لكن ظروف يزبك حالت دون اتمام هذا المشروع الرائد. ومهما يكن من أمر فان يوسف ابراهيم يزبك «العروبي» كان يغلب مطلب السيادة القومية على مطلب الوحدة السورية فعندما شارك في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦ كان بجانب الاتجاه الداعي الى المطالبة بالاستقلال والسيادة القومية الصحيحة وعدم الاصرار على الوحدة السورية المباشرة مراعاة لمشاعر اللبنانيين أبناء جبل لبنان المسيحيين تحديداً. وعندما حاول الاتجاه « الوحدوي الالحاقي » أن يزايد على عروبة ووحدوية يزبك أشار الى أنه سواء اعترفنا أم لم نعترف

(١٢٤) يوسف إبراهيم يزبك: ثورة وفتنة ـ منشورات مجلة الطليعة ١٩٣٨ (٢١/٣/١٩٠١ ـ ٢٥/٦/١٩٨٢).

(١٢٥) يوسف إبراهيم يزبك: طبعة ١٩٥٦.

(١٢٦) يوسف إبراهيم يزبك: دار الفارابي ـ بيروت ـ ١٩٧٤.

(١٢٧) يوسف إبراهيم يزبك: أوراق لبنانية (١٩٥٥ ـ ١٩٥٨) صدرت الطبعة الثانية عن دار الرائد اللبناني ١٩٨٣.

فهنا شيء اسمه لبنان. وهذا الشيء كان له طابع دولي وقضية دولية وطابع خاص لم يكن شيء منها لسوريا »[128].

يعكس موقف يزبك الاشكالية التاريخية لتياري « الاتصال والانفصال » أو دعاة الالتحاق القومي بسوريا بقطع النظر عن موقف جبل لبنان المسيحي « ودعاة الانفصال اللبناني بقطع النظر عن موقف أهل الساحل والأقضية الأربعة الإسلامي »[*]. واذا كانت الوقائع التاريخية جاءت تؤكد على نتيجة هي تسوية بين التيارين لا حلاً وطنياً وهو ما لم يكن الشعبين السوري واللبناني مؤهلين له، فإن يوسف ابراهيم يزبك ما لبث أن انحاز الى تلك التسوية معتبراً إيّاها الحقيقة الواقعية التي لا مرد لها، وعلى تلك المحصلة استمر اتجاه يوسف ابراهيم يزبك يعيش الوطنية اللبنانية. أي الوحدة اللبنانية والتعاون مع العرب هي الهدف لا الوحدة العربية. فهل كانت الأولى ممكنة بدون تلك؟ ذاك السؤال لم يطرح نفسه على الحزب الشيوعي اللبناني مثلاً. فهذا الحزب لم يطرح اشكالية الكيان اللبناني أبداً. وبالتالي لم يطرح الاشكالية الطائفية في لبنان وكلاهما متلازم. لن ندخل من هذا الباب الى تقويم فكر الحزب الشيوعي السياسي. ما يهمنا أن مثقفي هذا الحزب كرسوا هذا الاتجاه ولم يحيدوا عنه فلم ينتجوا في ميدان التأريخ للبنان أي نتاج يمزق أقنعة المسألة الطائفية. وعندما انبرى فؤاد قازان وهو واحد من مناضلي الحزب ومثقفيه التاريخيين إلى كتابة تاريخ لبنان لم يخرج عن السياق التاريخي السابق رغم أنه مارس نقداً للفكر الطائفي من باب الدعوة الى التضامن الطبقي، ومن باب محاولة ايجاد هوية تاريخية نضالية موحدة لشعب لبنان فأعاد النظر في أحداث ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ على قاعدة ابراز الوجه الطبقي من الصراع مع عدم

---

(١٢٨) د. حسان حلاق: مؤتمر الساحل ١٩٣٦ ـ الدار الجامعية ١٩٨٢ ص ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥٠ ـ ٥٧ ـ ٥٨.

(*) كتبت جريدة الطليعة الناطقة باسم الحزب الشيوعي في عددها الأول ـ آذار ١٩٣٦ ـ تعقيباً على كتاب يوسف ابراهيم يزبك « فتنة وثورة » بأنه يتناول حياة البطل الشعبي اللبناني الذي قاد ثورة الفلاحين في كسروان وكانت أول ثورة من نوعها في العالم العربي قام فيها اللبنانيون على الأمراء والمشايخ لتحرير جبلهم من الحكم الاقطاعي ويؤكد يزبك أن المذابح الدينية غذتها الدول الاستعمارية بالمال والتحريض الخ.. وهي نظرية جديدة في التأريخ اللبناني على ضوء الحقيقة والتجرد الخ.. أنظر د. ضاهر العكاري: الصحافة الشورية في لبنان ١٩٢٥ ـ ١٩٧٥ ـ دار الفارابي بيروت، ١٩٧٥ ص ٣٩٤.

إغفال وزن العناصر الاستعمارية الخارجية. ومع ذلك تبقى محاولة قازان غير ناجزة. فقد صدر الجزء الأول من كتابه « لبنان في محيطة العربي »[129] حتى مطلع العهد العثماني ولم يصدر الجزء الثاني الذي لا نعرف عن مصيره سوى مجموعة دراسات نشرت في مجلة الطريق هي مادة منه[130].

د. مسعود ضاهر: مقولة الطبقة المعاصرة في التشكيلة ما قبل الرأسمالية:

الدكتور مسعود ظاهر ـ هو أحد مثقفي الحزب الشيوعي ـ أصدر عام ١٩٧٤ كتابه الأول تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦[131] وفيه يشدد على أن الفرنسيين حققوا في لبنان الكبير التوازن الطائفي بديلاً للوطن المسيحي الذي شكلته المتصرفية بحماية دولية، فالفرنسيون لم يخططوا قط لمصالح طائفة مسيحية في لبنان بل لمصالحهم هم بالذات. فهم لم يسعوا الى ايجاد أغلبية مسيحية مقابل أقلية اسلامية بقدر ما سعوا الى ايجاد دولة متوازنة طائفية تصلح منطلقاً لرساميلهم نحو الداخل الاسلامي[132].

وتحت عنوان دولة طائفية أم طبقية: ؟

يجد في كيان لبنان الجديد تاريخاً لشعب موحد بديلاً للصراع الدرزي الماروني في متصرفية الجبل ويجد بروزاً لصراع من نوع جديد تجسيده ولادة الحزب الشيوعي عام ١٩٢٤. وينتقل عهد الطوائف الى مرحلة بناء النظام الطائفي باسم لبنان الكبير على أسس عصرية وحديثة. فحمل هذا النظام عوامل انهياره والقضاء عليه. فالتوازن الطائفي سيضرب الوجه الطائفي للدولة فالأزمة تشتد رغم محاولات اخفاء وجهها الحقيقي الاجتماعي الطبقي. فالطائفية أعجز من أن تخفي ذاك الصراع الطبقي. والنظام الطائفي ليس تعبيراً عن مصالح طوائف بل عن فئات رأسمالية

---

(١٢٩) فؤاد قازان ـ لبنان في محيطه العربي ـ دار الفارابي ـ ١٩٧٢.

(١٣٠) فؤاد قازان ـ مجلة الطريق ١٩٧١ عدد ١ السنة الثلاثون. أحداث ١٨٤١ في لبنان ص ٥٠ ومايليها.

(١٣١) د. مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي دار الفارابي ـ ١٩٧٤.

(١٣٢) المرجع ذاته ص ٥٩.

الخ . . »[١٣٣] لكن مسعود ضاهر تجاوز طروحاته تلك الى حد ما فأصدر تباعاً كتاب « لبنان الاستقلال الميثاق والصيغة »[١٣٤] « والجذور التاريخية للمسألة الطائفية » اللبنانية[١٣٥] ففي كتابه الأول جرى الحديث عن القوى الطائفية والطبقية وعن النظام الطائفي ـ الطبقي والامتيازات وعن محاولات ربط النظام الطائفي بوجود لبنان « وهذه انتكاسة متخلفة عن المفاهيم التحررية التي ظهرت خلال معركة الاستقلال ودعا لها الميثاق الوطني : » « الطائفية العادلة » .

ولا يلبث د. مسعود ضاهر أن يصل الى التبشير بضرورة نقل المجتمع اللبناني من دولة الطوائف الى لبنان العربي الديمقراطي العلماني الموحد[١٣٦] .

وما أن يعود د. مسعود ظاهر الى الجذور التاريخية للمسألة الطائفية أي الى اعتبار الطائفية عميقة الجذور في تاريخ لبنان والى اعتبارها مسألة وليست مجرد ظاهرة مقدماً لنا مادة غنية عن تاريخ « لبنان » في تلك المرحلة لا سيما الجوانب الاجتماعية من ذاك التاريخ وطارحاً أسئلة فعلية وأساسية حول تلك المسألة التاريخية، الصلة بين التجزئية والطائفية ـ قيادة الكنيسة ودورها الاقتصادي » حتى نجد د. مسعود ضاهر يعود الى حيث بدأ في محاولته التأريخية حين يصر على اعتبار الطائفية عامل تفتيت للقوى المنتجة المسحوقة وعامل توحيد وقوة للقوى الطبقية المسيطرة[١٣٧] ورغم أن د. مسعود ضاهر يكرر السؤال لماذا انقادت الجماهير الشعبية في المعركة الطائفية وراء قيادتها الطائفية؟[١٣٨] .

ويجيب على أن ذلك يكمن في عجز الرأسمالية عن القضاء على العلاقات ما

(١٣٣) المرجع ذاته ص ٦٠ ـ ٦١ .
(١٣٤) د. مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال الميثاق والصيغة ـ معهد الانماء العربي ١٩٧٧ ص ٢٢٣ .
(١٣٥) د. مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١ معهد الانماء العربي ١٩٨١ .
(١٣٦) د. مسعود ضاهر: لبنان أنظر الخاتمة التي تلخص الكتاب ص ٣٦٣ ـ ٣٨١ .
(١٣٧) د. مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية ص ٣٤ .
(١٣٨) د. مسعود ضاهر: الجذور التاريخية ص ٢٣ و ٢٧ .

قبل الرأسمالية[١٣٩] « فالرأسمالية الغربية وجدت في الطائفية شكلاً ملائماً لتفكيك النظام المقاطعجي[١٤٠] . فأرست علاقات الولاء الطائفي بديلاً لعلاقات الولاء المقاطعجي .

لكن الدكتور مسعود ضاهر يحجم عن دفع هذا التحليل الى نهايته المنطقية القائلة بوجود الانقسام العامودي الطائفي الذي لا يقتصر فعله على وظيفة تضليل الجماهير الكادحة وقسمتها، بل هو يتعدى ذلك الى تكوين انشطار طائفي شامل مؤسس على تباين سياسي واجتماعي وثقافي .

ونتساءل عن الأسس التي يرتكز اليها حكم د. ضاهر التاريخي القائل بأن محاولة بشير الشهابي هي بناء دولة مركزية على انقاض التشتت المقاطعجي[١٤١] في حين يكون الحكم على تجربة فخر الدين مجرد «تجميع للقوى الطائفية تعميقاً لعلاقات التبعية الاستعمارية بقيادة البابوية والغرب »[١٤٢] . إن هذا الحكم يفتقد الى أي سند تاريخي فضلاً عن افتقاده لأي منطق تحليلي . كما أننا لا نجد لدى الدكتور ضاهر أي سند تاريخي يبرر فرضيته عن رد الظاهرة الطائفية الى محاولة درزية مثلها محمود أبو هرموش لاستعادة الامارة من الشهابيين السنة[١٤٣] . في حين يذكر أن فشل تلك المحاولة كان يكمن في معارضة زعماء الأسر الدرزية الأساسية لهكذا مشروع وبقاء تلك الأسر بجانب الأمير حيدر[١٤٤] . فهل يصح عندها نسبة مشروع طائفي لا قوى له؟!

أما لجوء د. ضاهر الى إستخدام مفهوم « نمط الانتاج الآسيوي » باسم المشكلات النظرية المطروحة فلا نكاد نعثر على سبب له في سياق النص المثقل

(١٣٩) د. مسعود ضاهر: الجذور ص ٢٨ .
(١٤٠) د. مسعود ضاهر: الجذور ص ١٨ .
(١٤١) د. مسعود ضاهر: الجذور. . . ص ٤٨ .
(١٤٢) المرجع ذاته ص: ١٠٣ .
(١٤٣) المرجع ذاته ص: ٦٠ و ٦١و٧١.
(١٤٤) المرجع ذاته ص: ٦٤. يذكر من الأسر: آل القاضي وعبد الملك وتلحوق وأبي اللمع وغيرهم بالاضافة الى آل جنبلاط .

بالحديث عن العلاقات الأقطاعية والنظام المقاطعجي.

ولا ندري بأي معنى يمكن أن يكون النظام المقاطعجي هو فقط نظاماً سياسياً لا نمط إنتاج حسب ما يفسر لنا الدكتور ضاهر[١٤٥]. ولا يمكن بأي حال القبول بهذا الاستخفاف في استخدام المقولات النظرية والمفاهيم على غير ما تبيان لوظيفتها ولمفهوميتها. ولا نجد في هذا السياق مكاناً لفتح ملف النقاش مع هذا المفهوم، الذي ما زال استخدامه يطرح اشكالات أكثر مما يطرح أجوبة[*] لكن الواضح أن د. ضاهر يصر على اسقاط مفهوم الطبقة المعاصرة في ظل النظام الرأسمالي الصناعي على مجتمع اقطاعي تقليدي في حين أن المطلوب هو معرفة بالتكوين الاجتماعي الخاص الذي تمثل فيه الطائفية تاريخياً وحالياً صدارة التعبير عن الصراع الاجتماعي والسياسي. وهو ما يفترض اكتشاف القانونيات الخاصة بذلك لا مجرد تأويل طبقي لا يصمد امام وقائع الانقسام العامودي والاستقطاب الدولي الذي ما زال يقرر مصير هذا الكيان الصغير.

يتضح أننا لا نغادر حدود البحث الأصلي عندما نلجأ الى التأريخ اللبناني، بل نجد أنفسنا في صلب المشكلة المطروحة. فالتأريخ اللبناني هو المرتكز الأساسي للفكر السياسي اللبناني في موضوع الطائفية. ذلك أن هذا الفكر « الأديولوجي » يعتبر النظام الطائفي في لبنان هو محصلة ذاك التاريخ وغايته.

الطائفية في الفكر السياسي :

رأى الشيخ بشارة الخوري الرئيس الاستقلالي الأول أن « الطائفية العمياء » هي إحدى العقبات التي تعترض السياسة الداخلية. لكنها قديمة في لبنان منذ كانت الوظائف مقسمة على الطوائف في نظام القائمقامية والمتصرفية واتصلت بدستورنا على تقليد حكم. واذا كنا لم نتخلص من هذا القيد « فالطوائف أصبح في مقدورها أن

(١٤٥) المرجع ذاته: ص ١٦وص ١٣.

(*) أنظر حول هذا الموضوع الكتاب الهام: ف. ن. نيكيفوروف ـ الشرق والتاريخ العالمي ـ حول أسلوب الانتاج الأسيوي ـ تعريب د. توفيق سلوم ـ دار الفارابي بيروت ـ ط ١/ ١٩٨١.

تقدم موظفين ذوي كفاية. ولم يعد العلم وقفاً على طائفة دون أخرى وسيكون العلم بعد اليوم غير خاضع للطائفية ونحن فخورون بأن تقدم لنا الطوائف المظلومة أبناءها أصحاب الكفايات لنفتح لهم أحضاننا ونشركهم في الحكم الذي لم يعد في لبنان وقفاً على طائفة دون أخرى »[١٤٦] « ان الكفاية ستعطي الطوائف حقوقها وهي التي تقتل الطائفية »[١٤٧].

فالشيخ الرئيس لا يرى في الطائفية أكثر من تمايز في الكفاءات العلمية يحجب عن الطوائف قدرتها على المشاركة في الحكم فما أن تحقق الطوائف الكفاية حتى يفتح لها باب المشاركة هذا وفق التقليد الحكيم للدستور.

أما رئيس الحكومة الاستقلالية الأولى رياض الصلح فلم يكتم شوقه الى الغاء الطائفية معلناً في بيانه الوزاريّ أن الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان، وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة »[١٤٨].

ومنذ الاستقلال والطائفية تفاقم مشكلة الانقسام الوطني والجدال لا يهدأ بين دعاة المحافظة عليها اطاراً ناظماً للحياة الوطنية يرتبط بوجودها وجود لبنان، وبين دعاة الغائها مدخلاً لبناء وطن موحد ومواطن موحد الولاء.

أطنب المثقفون في وصف الطائفية وما زالوا. فبين أيدينا العديد من المؤلفات التي جعلت من تسفيه الطائفية موضوعاً لها إلا « أن غياب الصلة بين الطائفية والظواهر الاجتماعية الأخرى في تلك التحليلات غالب، وغلب معه منطق ترابط التشبيهات والصور أي المنطق البياني »[١٤٩] فنتج عن هذه التحليلات مهما تعددت

(١٤٦) الشيخ بشارة الخوري ـ مجموعة خطب /أيلول ١٩٤٣ ـ كانون الأول ١٩٥١ بيروت ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٤٧) المرجع ذاته ص ٦٤.

(١٤٨) بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان ـ ١٩٦٩ ـ ص ٢١١ وما يليها بيان الصلح ٧ ت ١٩٤٣/١.

(١٤٩) د. وضاح شرارة: في أصول لبنان الطائفي ـ خط اليمين الجماهيري، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥ ص ٩ ـ ١٠.

وجهتها مطلب الوعي واليقظة، مطلب التبشير والمعرفة، والحكم الأخلاقي.

«فالطائفية نكبة عظيمة وشر مستطير.. إنها ليست في الدستور ولا في القوانين ولا في الأنظمة بل هي في النفوس.. والغاؤها غير ممكن إلاّ بتربية النشء اللبناني تربية قومية صحيحة»[١٥٠].

والطائفية كانت وسيلة استعملها الأقطاعيون والعثمانيون والغربيون لاثارة الفتنة وتعميق التقسيم بين اللبنانيين «وأصبحت نظاماً لتمثيل البرجوازية التجارية والمالية وبقايا الاقطاعية والرؤساء الدينيين» ويمكن التنبؤ ببدء نهايتها «فالمجتمع الصناعي هو الذي يزيد حظوظ المجتمع العلمي» وبالنظام التربوي العلمي يمكن أن تتحقق الشخصية وبالتالي فيه تتحقق الديمقراطية التي هي نقيض الطائفية[١٥١].

«والطائفية نتيجة لتوطيد النظام القديم الذي يلائم مصالح الأثرياء والاقطاعيين الذين فهموا الاستقلال ضرباً من السيطرة العابثة. وهؤلاء رفعوا الطائفية والرجعية الى مرتبة الصفات العامة والتقاليد الثابتة فغرسوها في نفوس المواطن بحيث يرى وطنه خلال طائفته ودولته خلال نائبه الطائفي ووظيفته ومصالحه وحقوقه خلال حصة طائفته من «كوتا» الادارة فباتت الطائفية الحاسة السادسة لدى اللبناني»[١٥٢].

و «ان نظام الحكم الطائفي في لبنان لم يعد ممكناً عملياً. فضلاً عن أن استمراره أصبح معيباً بحق اللبنانيين. فسواد الدول الراقية في تزاحم شديد سريع في ميادين العلم والتقنية»[١٥٣].

«وكان الذي فضح عيوب الطائفية في حضارة العالم الحديثة أنوار ثلاثة: العلم والقومية والديمقراطية.

---

(١٥٠) حبيب أبو شهلا ـ مسارات سياسي / محاضرات الندوة اللبنانية ٣١ ك ٢ ١٩٤٨.
(١٥١) د. ناصيف نصار ـ نحو مجتمع جديد ـ مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي دار النهار بيروت ١٩٧٠. ص ١٠٦ ـ ١٠٧ ـ ١٠٨ ـ ٢٠٤ ـ ٢٠٠.
(١٥٢) جوزيف مغيزل ـ لبنان والقضية العربية ـ منشورات عويدات، ١٩٥٩ ـ ص ٦٩.
(١٥٣) ميشال غريب: الطائفية والاقطاعية في لبنان ـ طبعة ثانية ١٩٦٤ ص ٨٥.

سلطت نهضتنا الحديثة هذه الأنوار على ظلمة الجهل والأنانية والعصبية العمياء التي كانت الطائفية تعيش فيها ففضحتها وأبرزت معايبها. إلاّ أن الطائفيين كانوا أذكى من أن يستسلموا فاستعملوا أوهى ألاعيب السياسة والاضطهاد... سياسة استغلال هذه الأنوار لصالحهم وهكذا دخلت الطائفية المرحلة العقائدية[١٥٤].

وهي «الطائفية» من مخلفات البنية الاقطاعية التي لم تستطع الرأسمالية اللبنانية غير الصناعية ان تحولها الى بنية حديثة. فتلازمت مع قوى الاقطاع والعشائرية والاستعمار وأصبحت جزءاً من البنية الاجتماعية وباتت جزءاً من الصراع الاجتماعي، يستخدمها المسيحيون للهجوم ولكسب المواقع ويستخدمها المسلمون للدفاع»[١٥٥].

واذا كانت الطائفية هي هذا الموروث النفسي والذهني، وهذا التقليد المؤسساتي المشدود الى الرموز التقليدية فان القضاء عليها يكون «بالتوعية الشعبية» وبإثارة المشاكل الاجتماعية والمعيشية[١٥٦].

إذا كان «تزييف وتغطية الصراع الطبقي».. «والخدعة» هي الوظائف المنسوبة للطائفية فان الجواب يكون بممارسة الصراع الاجتماعي الذي بارتفاع موجته إصابة الطائفية في مرماها وخوض المعركة الفاصلة معها[١٥٧].

لم تقتصر تلك التحليلات والآراء على المثقفين بل طالت تحليل المؤسسات السياسية التقدمية الفاعلة في الصراع الاجتماعي والسياسي.

---

(١٥٤) أنيس صايغ: لبنان الطائفي ـ دار الصراع الفكري ـ بيروت ١٩٥٥ ـ ص ١٣٠ ـ ١٣١.
(١٥٥) د. فؤاد شاهين: الرأسمالية اللبنانية وفدرالية الطوائف ـ منشورات ح. ت. أ ص ١٣ و٨و ٣٠ و ١٠ وفايز الفقيه: حول الفكر والنضال الاشتراكي ـ دار العودة ١٩٧٣ ـ ص ٣١.
وعصام نعمان: رؤية جديدة للقضية العربية ١٩٧٣ ـ ص ١٥٨.
(١٥٦) د. نجلا عطية: دور لبنان في العالم العربي ـ مؤسسة سلوى نصار ١٩٧٣ ص ١٤و١٥.
(١٥٧) محمد كشلي: حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان ـ دار الطليعة ١٩٦٧ ص ١١٣ ـ ١٣١ ـ ١٣٦.

الحزب الشيوعي (تأسس عام ١٩٢٤) الوعي المفارق:

لم ترد الطائفية « في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني الذي أقره في مؤتمره الثاني عام ١٩٦٨، لكنها كانت حاضرة خلف النص البرنامجي الداعي لتعديل الدستور وقانون الانتخاب باتجاه ديمقراطي »[١٥٨]. أما في تقرير المؤتمر الثالث عام ١٩٧٢ فلا تعدو « سيطرة الطائفية » أن تكون الى جانب الدستور الموروث عن الانتداب، ورجعية قانون الانتخاب، والطابع الشكلي للمؤسسات التمثيلية، وتعفن الادارة، وسيادة العشائرية، والرشوة، وكل ذلك من مظاهر التخلف واللاديمقراطية المميزة لمجمل البناء الفوقي للمجتمع الذي أصبح أمراً مكشوفاً أمام الشعب اللبناني بأسره ولا يستطيع حتى أكثر المدافعين عن النظام الدفاع عنه[١٥٩].

وبعد أقل من عام على إنعقاد المؤتمر الثالث للحزب تنفجر أزمة النظام السياسي اللبناني ويرفع الاسلام السياسي « شعار المشاركة الطائفية » فيستدير الحزب للبحث عن « الأساس الطبقي للظاهرة الطائفية » بمقال ينشر في مجلة الحزب المركزية « الأخبار »[١٦٠]. حيث يرد: فالطائفية ظاهرة إجتماعية تعود الى عهد الحركات الفلاحية منتصف القرن التاسع عشر وتستمر من خلال تشابك العلاقات الرأسمالية

---

(١٥٨) نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقة الجزء الأول بيروت ١٩٧١ ص ٩٧و ٩٥و١٠٠تحت عنوان التركيب الاجتماعي في لبنان (الفصل الخامس من برنامج الحزب الشيوعي اللبناني تموز ١٩٦٨)

وردت العناوين التالية: البرجوازية الوسيطة (الطغمة المالية وكبار المستوردين) ـ البرجوازية المرتبطة بالانتاج الوطني ـ الطبقة العاملة ـ الفئات المتوسطة في المدينة ـ الطبقات والفئات في الريف وهي: الاقطاعيون وكبار الملاكين ـ الفلاحون الأغنياء (المزارعون) ـ الفلاحون المتوسطون والميسورون ـ الفلاحون الصغار ـ الفلاحون الفقراء ـ العمال الزراعيون ـ ثم المثقفون ـ الطلاب ـ الشبيبة ـ النساء. ص ٦٩ ـ ٨٥. ويخلص الحزب الى أن النظام الرأسمالي هو النظام الاجتماعي السائد في لبنان. وطريق التحول الثوري المقبل هو انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ص ٨٨. ويدعو مرحلياً الى اسقاط حكم الطغمة المالية وقيام حكومة وطنية ديمقراطية لأوسع تحالف وطني باشتراك ممثلي الطبقة العاملة. ص ٩٠ ـ ٩١.

(١٥٩) نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقة الجزء الثاني بيروت ١٩٧٢ ص ١٨٢.

(١٦٠) مجلة الأخبار ـ بيروت عدد ٢٨ تاريخ ١١ آب ١٩٧٣ ملف بعنوان « الطائفية في لبنان ».

ببقايا الاقطاعية والعشائرية وبسبب تفاوت التطور بين المناطق اللبنانية وتطور الرأسمالية من خلال التبعية وتفاوت الارتباط بالقوى الاستعمارية المتنوعة.

« فالدولة بتركيبها الطبقي توحد البرجوازية رغم اختلاف الانتماءات الطائفية لعناصرها في حين أنها تفتت الوحدة الطبقية للجماهير على أساس التباين الطائفي.. لكن ذلك يلقى عقبات متزايدة لم يستطع معها التحالف الطبقي المسيطر الاستمرار بالسهولة السابقة في استخدام قناع الطائفية الأديولوجية لتغطية طبيعته الطبقية الواحدة ».

ولم تمض سنة على انعقاد المؤتمر الثالث للحزب حتى انفجرت الحرب الأهلية في لبنان ربيع (١٩٧٥) حسب التاريخ الرسمي للحرب فأخذ الحزب الشيوعي يستخدم في تقارير لجنته المركزية تعبير « الامتيازات الطائفية الطبقية »[١٦١] لم تعد الطائفية إذن مجرد « قناع إديولوجي »، إنها مجموعة إمتيازات مادية ومعنوية تميز بين الطوائف اللبنانية. وبعد تجربة أربع سنوات في مخاض الحرب الأهلية اللبنانية، يعود الحزب الشيوعي في تقرير مؤتمره الرابع عام ١٩٧٩ الى تناول موضوع الطائفية تحت عنوان أساسي هو أزمة النظام اللبناني والقضية القومية. يقول التقرير:

« فالقضية الطائفية تعود بجذورها لمسألة الانتماء القومي المرتبطة مع قضية الأقليات الدينية في الشرق. وكانت أحداث الستينات من القرن الماضي ذات المضمون الاجتماعي التقدمي المعادي للاقطاع والسيطرة العثمانية فأغرقت في صراعات دموية ذات طابع طائفي من قبل الاقطاع والكنيسة المارونية وكبار موظفي السلطة العثمانية مما أفسح في المجال للتدخل المباشر لدول الغرب المسيحي. وجاء الانتداب فعزز الامتيازات الطائفية وعمق التناقض الطائفي. وجاء الميثاق الوطني من أحد وجوهه كتقاسم فوقي طائفي للسلطة بين جناحي البرجوازية الاسلامي والمسيحي. وكان ذلك مرتبطاً بالصراع حول انتماء لبنان القومي. وعادت اليوم تطرح القضية الطائفية انطلاقاً من الخلل في ميزان القوى نتيجة العدوان الامبريالي الصهيوني عام ١٩٦٧. الخ... »[١٦٢].

---

(١٦١) الحزب الشيوعي اللبناني تقرير اللجنة المركزية آب ١٩٧٥.

(١٦٢) الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه (٧) المؤتمر الرابع ١٩٧٩ ص ٥٤ ـ ٥٧.

الطائفية في هذا التحليل مرتبطة بمسألة الأقليات الدينية تاريخياً وبتحوير الصراع الاجتماعي في القرن الماضي وبدور الانتداب، وتعززت وانفرجت الأزمة مع تراجع حركة التحرير الوطني.

ويخلص التقرير إلى أن « الطائفية شكلت أحد المقومات الرئيسية للنظام السياسي اللبناني » وفي ظل تشابك مصالح البرجوازية والاقطاع السياسي، لم تتمكن البرجوازية من تشكيل أحزابها الخاصة، بل إستطاع النظام أن يستوعب بعض المحاولات الحزبية ويحيلها الى تجمعات عائلية أو عشائرية أو إقليمية تتماثل مع طبيعة النظام الطائفية »[١٦٣].

يطرح تقرير الحزب المسألة الطائفية من وجهي غياب الحل القومي العلماني وغياب النظام الطبقي التوحيدي في اطار الكيان اللبناني. بينما لا يقدم برنامج الحزب جواباً على القضية المطروحة. وهل يمكن أن تحل المشكلات القومية في حدود كيانات التجزئة؟ وهل الطبقة العاملة اللبنانية تستطيع أن توحد كياناً ومجتمعاً برجوازياً مفككاً بفعل التجزئة القومية والتبعية!؟

إن أبرز ما في تقرير الحزب أنه يعترف بعجز البرجوازية اللبنانية عن توحيد الكيان اللبناني لكنه لا يتتبع هذا الاستنتاج الجريء ومضاعفاته.

إذا كان تقرير الحزب قد رد المسألة الطائفية الى مسألة اقليات تاريخية فالمعالجة يجب أن تتجه الى الحل القومي العلماني وشروطه لكي تستقيم الاجابة مع السؤال المطروح. واذا كانت المسألة الطائفية هي نتيجة عجز الرأسمالية اللبنانية عن توحيد المجتمع اللبناني لتكوينها الطبقي الخاص فهل نقيضها الطبقي يستطيع ذلك بالبساطة التي يفترضها التقرير!؟

فمن أين اذن ينبع الحل المقترح: « بإزالة دعاة المشروع الانعزالي طريقاً لتحقيق البرنامج المرحلي للإصلاح السياسي الذي يفتح طريق النضال الى إقامة الحكم الوطني الديمقراطي »[١٦٤]؟

---

(١٦٣) المصدر نفسه ص ٩٣ ـ ٩٤.

(١٦٤) الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه (٧) المؤتمر الرابع ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

إن تطور موقف الحزب الشيوعي من « الاعتراف الرسمي » بالطائفية وتكثيف المعالجة حولها، هو دون شك تطور ايجابي فرضته تجربة الحرب الأهلية. لكن هل يعني ذلك أننا نجد في برنامج الحزب جواباً نظرياً وعملياً لنقض الطائفية؟ هذا ما سيرد في فصل مقدمات الحرب الأهلية.

الحزب السوري القومي الاجتماعي: (تأسس عام ١٩٣٢) العلمنة في الدولة اللادينية:

للحزب السوري القومي الاجتماعي تراث في الهجوم على الطائفية التي تفتت وحدة الأمة وتاريخ من الهجوم على الانعزالية اللبنانية، المناقضة موضوعياً للوحدة القومية، فضلاً عن التزامه العقائدي الأصلي بفصل الدين عن الدولة[١٦٥]. لكن الأهم في موقف القوميين هو ما لاحظه كمال جنبلاط، أي موقع القوميين السوريين في الصراع السياسي الدائر في لبنان.

يقول كمال جنبلاط: « فالقوميون الاجتماعيون بالرغم من غربتهم عن العروبة وعزلة عقيدتهم على الصعيد العربي يهدفون في النهاية الى وحدة سوريا الطبيعية وكانوا ولا يزالون يشكلون الحزام الواقي في الأوساط المسيحية من الانعزالية الطائفية وخاصة الانعزالية الكتائبية[١٦٦].

ينظر الحزب القومي الى الطائفية كصمام أمان للنظام « الاستغلالي الطبقي والامتيازات الطائفية » وهي مصطلحات جديدة على فكر الحزب أملتها الحرب الأهلية وتطور مواقف الحزب السياسية. فهو يدعو الى « حسم مشكلة الوعي القومي

---

(٦٥) أنطون سعادة (ولد في أول آذار ١٩٠٤ ـ وأعدم في ٨ تموز ١٩٤٩) مختارات في المسألة اللبنانية ـ لبيب زويا الحزب القومي الاجتماعي: دار ابن خلدون ـ ١٩٧٣ + قضية الحزب القومي ـ وزارة الأنباء في لبنان ـ بيروت ١٩٤٩.

(١٦٦) كمال جنبلاط ربع قرن من النضال ـ بيروت مركز البحوث الاشتراكية ١٩٧٤ ص ٣٨. أفرد كمال جنبلاط كتاباً في بحث الفكر السوري القومي بعنوان أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية: منشورات لجنة تراث جنبلاط ١٩٨٠.

والاجتماعي لازالة ركائز الطائفية المادية على أنقاض المؤسسات التي تغذي الطائفية في النفوس »[١٦٧].

يباهي الحزب السوري القومي أقرانه من الأحزاب دون شك في كونه أول من دعا الى فصل الدين عن الدولة وجعل من تلك الدعوة بنداً رئيسياً في برنامجه. لكننا لا نجد في تراثه « الفكري » الا الدعوة لتخطي المجتمعات ما قبل القومية والتبشير بمنافع الحل القومي بوصفه الحل الطبيعي لمشكلة المجتمع السوري.

لكن الدعوة لفصل الدين عن الدولة لا تجيب على المشكلة المطروحة، لأننا لسنا في مواجهة دولة دينية تقيم تمييزاً دينياً واضطهاداً لبعض المؤمنين. بل دولة طائفية تحترم الحرية الدينية وتقيم تمييزاً سياسياً واجتماعياً بين الجماعات الطائفية.

فالتبشير بالمصير القومي طريقاً لتجاوز الانقسام الطائفي وتشييد الدول العصرية على أنقاض القوى التقليدية[١٦٨] هو دون شك نقيض فعلي للانقسام الطائفي. لكننا لا نتبيّن في الفكر القومي أسلوباً ونهجاً يمكن من بناء الدولة القومية على أنقاض المشكلة الطائفية المطروحة.

كمال جنبلاط (١٩١٧ ـ ١٩٧٧) الموقع السياسي والاشتباك الموضوعي مع الطائفية: الوعي التجريبي.

ينبع وعي كمال جنبلاط ـ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ـ المتميز للمسألة الطائفية في لبنان من ذاك الموقع الخاص الذي يحتله في المعادلة اللبنانية

كان وعي كمال جنبلاط ينمو باضطراد مع نمو تناقضات الاجتماع اللبناني

(١٦٧) الحزب السوري القومي الاجتماعي: الطائفية في ضوء تاريخها ونتائجها ١٩٧٦ ص ٧ ـ ١١. أنظر جريدة الحزب « البناء » ـ ١٦ حزيران ١٩٧٣ « الطائفية من مفرزات العصبيات الجزئية.. ونتاج تاريخ طويل من مخلفات الأنظمة العثمانية ».

(١٦٨) في نفس الوجهة حزب البعث العربي الاشتراكي أنظر نقولا الفرزلي: البعث ولبنان ـ دار الطليعة بيروت ١٩٧٥ ص ٢٠ و ١٦٨ و ١٦ و ١٦٩. وكذلك محمد طي: يوميات الحرب في لبنان ـ دار الطليعة بيروت ١٩٧٦. ويوجه الفرزلي نقداً للأحزاب التقدمية التي لم تخطط وتعمل على كسب التيار الآخر الى جانبها بحيث نمت في شارع معين وانحسرت وانكمشت في مناطق مقابلة.

ونظامه السياسي الطائفي. فحتى عام ١٩٥٧ لم يكن كمال جنبلاط يرتجي من لبنان أكثر بكثير مما هو عليه. فلبنان هو هذه السجادة العجمية المتنوعة الأعراق والألوان والزركشة... هذا التجمع الفسيفسائي يشكل اتحاداً فيدرالياً للقرى والأقاليم والتقاطيع الجغرافية الطبيعية والعائلات الروحية (الطوائف) وهو لذلك بلد الشورى الديمقراطية وحكم اللامركزية، بلد الكانتونات[١٦٩] غير أن الصراع السياسي الذي توج بحرب ١٩٥٨ الأهلية كشف لعين كمال جنبلاط مشكلات التكوين اللبناني الطائفي السياسي. فالانفصام في الكينونة اللبنانية مرده الى الطبيعة التكوينية الحديثة لشعب لبنان حيث ما تزال تعوزه وحدة المثالات. لذا نرى هذه المفارقات العجيبة في انفعالاته ومساراته وردود فعله وتوزعه بين شرق وغرب وعروبة وأعجمية[١٧٠].

أعاد جنبلاط قراءة تاريخ لبنان بعيد ثورة ١٩٥٨ في كتاب « حقيقة الثورة اللبنانية » الصادر عام ١٩٥٩، حين اعتبر المشكلة الطائفية انما تعود الى بروز فكرة الأقليات والوطن القومي المسيحي، التي قامت على الانقسام الاجتماعي بين طوائف الجبل وتغذت بسياسة الدول الأجنبية والارساليات وطموح رجال الدين السياسي، ومحاولات بشير شهاب بسط النفوذ الطائفي في جبل لبنان مع انقلاب التكوين الديمغرافي للجبل، وتداخلت مع فكرة التحرر الاجتماعي في صفوف المسيحيين بخاصة للمطالبة بحكم ديمقراطي في مواجهة الكثرة من الاقطاع ذي اللون المحمدي الدرزي[١٧١].

وجاء عهد الانتداب يعزز ويوطد نظام الامتيازات الطائفية لمتصرفية الجبل ويحاول انشاء دولة ذات طابع مسيحي. فنشأ واقع استئثار إقتصادي واجتماعي

(١٦٩) كمال جنبلاط: لبنان واقع ومرتجى: محاضرات الندوة اللبنانية ١ ك ٧٢ ١٩٥. ص ٦٥ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١. في محاضرة جنبلاط هذه استعادة لبعض أفكار ميشال شيحا.

(١٧٠) كمال جنبلاط ربع قرن من النضال ـ ص ٣٢ / ١٩٧٤ أنظر أيضاً محاضرة « الشعب » الندوة اللبنانية » عدد ١٩٦٧/٦ ص ١٠.

(١٧١) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية ـ ١٩٥٩ بيروت ص ١٣٥ ـ ١٤٣.

وثقافي وسياسي للمسيحيين، فيما عانى المسلمون التخلف العلمي والاقتصادي والحرمان السياسي[١٧٢].

وكان النظام السياسي اللبناني امتداداً متطوراً لفكرة « الوكلاء » عن الطوائف اللبنانية وهو الذي سمح بتشجيع فكرة « القومية الطائفية والدينية الوهمية » من خلال تعزيز الوجه المسيحي للدولة الذي يقوم على توزيع السلطة والمراكز الادارية على الطوائف، فتحكم كل طائفة البلد بنسبة ما لها الخمس أو السدس أو العشر[١٧٣]. وهذا الخمس والسدس أو العشر ينعكس على الموقع الاجتماعي ويخلق حالة الحرمان والشعور بالاضطهاد لدى الفئات الاسلامية. ان مثل هذا النظام « لا يتيح للزعامة الدرزية مكاناً متميزاً ولا تأمل في امتلاك تأثير على مجرى السياسة اللبنانية الا اذا طرأ تعديل حاسم على نظام المؤسسات السياسية برمته. ولما كانت هذه الزعامة تمثل منطقة فقيرة لم تكف أوضاع صغار فلاحيها عن التقهقر منذ عقود كان عليها أن تحمل لواء المطالب المناهضة للدينامية الرأسمالية والمجتمعية المتربعة في السلطة »[١٧٤] حسب ما لاحظ د. وضاح شرارة. من هنا كان البرنامج الجنبلاطي هو مطالبة الدولة بأن تضطلع بردم التفاوت بين التجمعات والمناطق والقطاعات. سواءا كان التفاوت سياسياً أم اجتماعياً أم إقتصادياً وعمل بالتالي على تأليب مختلف الفئات والحركات ذات الموقع الدوني والملحق بوجه الدولة[١٧٥] لذا وضع جنبلاط نصب عينيه تحقيق الالتقاء بين النزاع السياسي والانقسام الاجتماعي، دون التخلي عن امكانات الحركة التي يوفرها النظام التجمعي لقطب من أقطابه[١٧٦] ولقد عبر كمال جنبلاط عن ذلك من خلال الجبهات السياسية المتعددة التي أقامها ومن خلال ربط موقعه السياسي الخاص بحركة النضال الديمقراطي الاجتماعي ومن خلال المطالبة بالغاء الطائفية السياسية وبناء النظام الديمقراطي على قاعدة المساواة بين المواطنين ومن خلال المطالبة

---

(١٧٢) كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال ـ ص ٧٤ ـ ٧٥ ص ٦٥ و ١٦٨.

(١٧٣) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية ـ لجنة التراث ـ ص ٢١.

(١٧٤) د. وضاح شرارة: السلم الأهلي البارد ـ معهد الأنماء العربي ١٩ ج ٢ ص ٧١١.

(١٧٥) د. وضاح شرارة: السلم الأهلي البارد ـ ج ٢ ص ٧١.

(١٧٦) د. وضاح شرارة: السلم الأهلي البارد ـ ج ٢ ص ٤٧٦

بالانماء للمناطق المحرومة واعتماد نظام اقتصادي اجتماعي متوازن تلعب فيه الدولة دورها في ضبط التناقض الاجتماعي وتقنين الاستغلال.

محامو الصيغة: الدفاع عن صيغة تراتب لا عن صيغة تعايش:

الفكر السياسي اللبناني المدافع عن النظام الطائفي شفّاف إلى حد أنه لا يخفي أبداً هوية المصالح التي يدافع عنها.

« فالطائفية البنّاءة[١٧٧] حسب مفهوم كمال يوسف الحاج (١٩١٧ ـ ١٩٧٦) هي التي تؤمن للمسيحيين « مزاولة الاستقلال الذاتي في كيان سياسي حر رئيسه مسيحي »[١٧٨] فالغاؤها « جريمة نرتكبها بحق لبنان... أنا طائفي.. لا تلغوا الطائفية وإلّا زال لبنان »[١٧٩] لأن إلغاءها هو إلغاء حضارة والغاء دولة والغاء قومية[١٨٠] « عظمة القومية اللبنانية، في الميثاق الوطني الذي حافظ على الطائفية »[١٨١] هذا الميثاق الذي عنى بصورة مباشرة الحفاظ على المسيحيين في الشرق العربي. بفضله يتمتعون اليوم بحرية الضمير[١٨٢].

من هنا يستنتج كمال جنبلاط بحق بأن القومية اللبنانية غير موجودة حتى الساعة الا اذا قصدنا بها القومية المسيحية أو القومية المارونية بشكل أخص. لأن معظم الذين يروجون للقومية اللبنانية لا يعنون بها حتى الساعة الّا هذا المفهوم الامتدادي للرباط السياسي والشعوري الجماعي للطوائف المسيحية ولا ينشدون من وراء تعميم هذا التفكير الا تركيز لون معين للبنان أو الابقاء على سيطرة طائفة معينة من وجهة الادارة والاقتصاد[١٨٣]. فبالرغم من الحديث عن التعددية الطائفية المكونة

---

(١٧٧) كمال يوسف الحاج: الطائفية البناءة ـ الندوة اللبنانية شباط ١٩٦٠.

(١٧٨) كمال يوسف الحاج: في غرّة الحقيقة: الندوة اللبنانية ١٩٦٦ ـ ص ٤٢.

(١٧٩) كمال يوسف الحاج: الطائفية البناءة الندوة اللبنانية شباط ١٩٦٠.

(١٨٠) كمال يوسف الحاج: الطائفية البناءة.

(١٨١) كمال يوسف الحاج: في غرة الحقيقة: الندوةو ١٩٦٦.

(١٨٢) كمال يوسف الحاج: في غرة الحقيقة الندوة ١٩٦٦ ص ٤٢.

(١٨٣) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية: ١٩٥٩ ـ ص ٧١.

لمجتمع قومي متعدد الطوائف هو « الأمة اللبنانية »[١٨٤] فإن الهوية القومية لهذا الكيان واضحة تماماً من خلال التأكيد على كونه « ملجأ النصارى » ملجأ الأقلية الطائفية التي تشكل جزيرة مسيحية وسط البحر الاسلامي[١٨٥].

فالقومية اللبنانية ليست سوى هذا الكيان المرتبط بتحقيق هوية المسيحيين السياسية في الدولة على نحو ما أعلن كمال يوسف الحاج. « عندما نجد كياناً سياسياً نكون ازاء قومية »[١٨٦].

لكن ما يحاول أن يخفيه كمال يوسف الحاج تجهر به المارونية السياسية على لسان مثقفين كبار مثل فؤاد فرام البستاني القائل: « فالمارونية (والمسيحية أحياناً) ميزة من ميزات لبنان ومبرر أكبر لوجوده »[١٨٧] « فالمارونية عملت في تطور لبنان، حتى عرف بها وعرفت به « فلا وطن لها سواه ولا كيان له بدونها. . المارونية بنت لبنان، ولبنان في الكثير من مزاياه وخصائصه صنع المارونية »[١٨٨]. أو ادوار حنين في استفهامه الاستنكاري: « ما هذه البدعة القائلة بعروبة لبنان؟ »[١٨٩].

أما الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب (١٩٠٥ - ١٨٩٤) فيقول:

« إن الميثاق الوطني لم يكن أبداً (كما يدأب البعض على وصفه) مجرد تسوية بين فريقين يتنازعان المراكز والمناصب والوظائف في الدولة. انما هو في الأساس وقبل كل شيء تكريس للاجماع حول أمرين: أولهما الولاء للبنان. . . وثانيهما التخلص من الأجنبي واقامة دولة مستقلة عن الشرق والغرب »[١٩٠] « فالذين يتوخون التدرج بنا من لبنان ذي الوجه العربي كما اتفقنا عام ١٩٤٣ الى لبنان العربي فالشعب العربي في

(١٨٤) جواد بولس: تاريخ لبنان - دار النهار - ١٩٧٢ ص ٣٣٧.
(١٨٥) نظرية الملجأ بدعة الأب هنري لامنس اليسوعي ومن ترويج شيحا وحتي وبولس الخ . . .
(١٨٦) كمال يوسف الحاج: في غرّة الحقيقة ص ٣٤.
(١٨٧) ادوار حنين: الندوة اللبنانية - ١٩٤٨ / ٨ ت ٢.
(١٨٨) فؤاد أفرام البستاني: الندوة اللبنانية ١٩٤٨ ص ١٦٨ - ١٦٩. وعند الأب بطرس ضو في تاريخ الموارنة ص ٤٠٥ « لبنان المستقل من صنع الموارنة ».
(١٨٩) إدوار حنين: الندوة اللبنانية ١٩٤٨ ٨ ت ٢.
(١٩٠) بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى - ص ٤٥.

لبنان، فعبثاً يتوخون. لبنان جزء « من العالم العربي، من عالم لغة وثقافة، ووضعه في العالم العربي هذا، كوضع كل أمة وكل بلد في العالم اللاتيني أو العالم السكندينافي »[١٩١].

« فنحن مع اصرارنا على وجوب التعاون الرحب مع الدول العربية، لا نرى موجباً لاضافة وصف العروبة الى القومية اللبنانية ذلك أن التعاون لا يؤلف عنصراً كيانياً ثابتاً بل هو عرض سياسي خاضع لمستلزمات السيادة والاستقلال مرتبط بالظروف السياسية. وما تنطوي عليه من تقلبات جوهرية أي من حيث هي ولا يمكن تعريض الكيان كله لمجرد مزجه بعنصر عارض خاضع لتقلبات الأحداث »[١٩٢].

فالولاء للبنان هو الولاء لهذا الكيان القومي الطائفي الذي رأى فيه مثقفو المارونية السياسية التحقيق السياسي للهوية الطائفية المسيحية.

لكن هذا الكلام عن لبنان يكتسب أهميته من كونه يعبر عن برنامج لقوى اجتماعية طائفية مسيطرة دأبت على تقنين تطور لبنان من جميع ميادينه لكي يحافظ ويعيد إنتاج المعادلة القادرة على تأكيد هذا التوجه الشعبي والرسمي.

ان القوى المدافعة عن النظام الطائفي في لبنان امتشقت باستمرار النصاب الطائفي لتجعله سقف كل تطور قد يخل في التوازنات الطائفية على كل صعيد يطرح فعلاً إمكان تجاوز هذه البنية الطائفية. فلم يفت إيليا حريق أن يرى « للظاهرة الطائفية مضاعفات اجتماعية وطبقية وسياسية يسميها بمبدأ « الترادف الطائفي »[١٩٣].

لم تقصر القوى الطائفية المسيطرة همها في الدفاع عن شكل التمثيل السياسي الطائفي لجهة توزيع هذا التمثيل على نسب تحفظ في نهاية المطاف هيمنة طائفية على الدولة وتكرس امتيازات طائفية وحسب، بل طال تدخلها نوع التمثيل للطوائف

(١٩١) المرجع ذاته ص ٩٩.
(١٩٢) المرجع ذاته ص ٩٧.
(١٩٣) ايليا حريق - من يحكم لبنان - دار النهار - ١٩٧٢ - ص ٦٢ - ٦٣.

الأخرى وشكله كما طال مؤسساتها السياسية والهيئات الديمقراطية. كما جعلت تلك القوى من النصاب الطائفي السياسي هذا ميزاناً للتطور الاجتماعي حاولت من خلاله الحفاظ على منطق التطور المتفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الطوائف والمناطق. فلم تفلت من رقابة تلك القوى لا السياسة الاقتصادية، ولا الاجتماعية، ولا الثقافية، فظلت تعيد انتاج التفاوت الأصلي الذي بنيت عليه مشروعية الهيمنة الطائفية على الدولة أساساً.

لكن التوازن الطائفي المنسحب على مختلف أوجه الحياة اللبنانية كان عنصراً في سياسة لبنان العامة المتأثرة بدورها بتوازنات إقليمية ودولية. فما أن واجهت تلك السياسة الكوابح الخارجية العربية أثناء المد الناصري حتى جعلت الاحتكام للسلاح طريقاً يستدرج قوى دولية موازنة للتأثير العربي، وهذا ما جددت اختياره عام ١٩٧٥. وفي كل حال ان هذا الخيار لا ينبع من التوجه المسيحي وضرورة « الحفاظ عليه في الشرق حراً، بل ينبع من سياسة إستعمارية جعلت من هذا « المسيحي » المحلي المغاير أداة الحاق استثنائية وموطىء قدم، وقوة شعبية متراصة بالأديولوجية المتمايزة الأقلوية جاهزة للنهوض بمهمة الدفاع عن مجمل العلاقات السياسية القديمة وفق الترتيب الأفضل للخطة الامبريالية.

لم تكد أزمة ١٩٥٨ تنحسر وتتربع الشهابية على عرش السلطة في نقطة التقاء التناقضات التي فجرت تلك الأزمة، حتى اكتسبت الكيانية اللبنانية « مشروعية » أقوى من قبل، واكتسبت صيغة « الطائفية العادلة» التي أرستها الشهابية توليفاً لتناقضات ١٩٥٨، ولاء أكبر من القوى السياسية الفاعلة. فقال صائب سلام أحد أبرز زعماء المعارضة لعهد كميل شمعون، وأحد قادة ثورة ١٩٥٨، : « بفضل الميثاق الوطني.. لبنان لم يبق لطائفة أو طوائف معينة من أبنائه وانشقت عنه حكماً صفة الملجأ الديني واكتسب معنى الوطن ». إذن لبنان واحد لا لبنانان[١٩٤].

وفي جوقة الشهابية انضبطت قوى المعارضة السياسية كلها، لكن السطح

(١٩٤) صائب سلام: لبنان لا لبنان ـ الندوة اللبنانية ١٩٦١ / ١٧ نيسان.

السياسي لم يكن يطابق التيار العميق في قلب المجتمع اللبناني، فكانت هذه المفارقة محيّرة فعلاً لفيلسوف الشخصانية اللبناني رينه حبشي (١٩١٥ ـ ....) فكتب يقول:

« صيف ١٩٥٨ هو نقطة تحول في تاريخ لبنان »[١٩٥] إن لبنان صيغة مفرطة في التشابك لا يمكنها أن تؤدي الى ثورة حامية في فسيفساء الجماعات التي تؤلفه. تلك الفسيفساء التي تؤلف ميزاته الرئيسية، رادع عن تحجر الأساس كله ضد القمة كلها.

هذا هو السبب الذي من أجله رأينا البلاد خلال الأحداث الأخيرة وقد تهيأ فيها الجو لثورة من النوع الحامي تنقسم قسمين ليس إنقساماً أفقياً بل عامودياً[١٩٦].

« إن النتائج التي انتهت اليها جريدة « الأوريان » في تحقيقاتها الصحفية لدى الأحزاب اللبنانية، تلتقي مباشرة والنتائج التي انتهينا نحن اليها. فقد ثبت للمحققين « أن الالتفاف حول المذاهب الفكرية أخذ يحل محل التجمعات الطائفية في لبنان وتزداد فيه اللاطائفية شيئاً فشيئاً »[١٩٧].

« لكن الغريب في الأمر هو أن الشباب المسيحي نفسه يبدو اليوم أشد تمسكاً بالطائفية. واليكم ما يتردد على ألسنة أفراده تقريباً: ليس لدينا أية صعوبة تقليدياً في الفصل بين الروحانيات والزمنيات. فالانفصال بين البابا والأباطرة في القرون الوسطى، ثم تصور الدولة العلمانية فيما بعد، مألوف عندنا. وقد نكون على استعداد لتطبيق هذا الانفصال بلبنان ولكن ما الذي يضمن لنا أن شريكنا مستعد لأن يقبل بالقيام بهذا الفصل بدوره دون أن يجد نفسه مضطراً الى الامتناع عن ذلك، بسبب عقيدته الدينية، أو دون أن يعتمد سراً على دعم الأكثريات المجاورة له، فنجد أنفسنا عندئذ، وقد تخلينا عن مراكزنا الدفاعية الزمانية، وأصبحنا في خطر التقلص يوماً داخل الاطار الروحي، فنضطر آخر الأمر الى الزوال وأما الى اختيار طريق التنسك »[١٩٨]؟

(١٩٥) رينه حبشي: حضارتنا على المفترق: الندوة اللبنانية ١٩٦٠ ص ٧.
(١٩٦) المرجع ذاته: ص ٥٢.
(١٩٧) المرجع ذاته ـ ص ٦٠.
(١٩٨) رينه حبشي: حضارتنا على المفترق: الندوة اللبنانية ص ٦٠.

وهذا ما يجعل الصيغة التي تهمهم بها الأوساط الحكومية الصيغة الأشد ثورة والأوفر حكمة: إزالة الطائفية من الادارة، مع الاحتفاظ بالتمثيل الطائفي في السلطتين، التشريعية والتنفيذية، كمرحلة انتقالية ومؤقتة »[١٩٩] « ولا أزال أذكر أول نقاش جرى لي مع شخصية لبنانية هي في طليعة الذين كان لهم اليد الطولى في إيقاظ الوعي القومي. كنت قد ادعيت أمامه أن المشاكل الاجتماعية تبدو في نظري ملحة إلحاحاً مقلقاً. ولقد إعترتني الدهشة بعد أن كنت قد لمست عند جميع الفئات البيروتية.. إن المشكلة الاجتماعية مطروحة على هذا القدر من الرحابة.. فاذا هو لا يحسب حساباً لها. أجابني دونما تردد: ليس هناك مشكلة إجتماعية في لبنان. وكي تطرح يجب أن يتم له تصنيع ضخم يولد طبقة عاملة كثيرة العدد.

إن الذي يبحث عن عمل في لبنان يستطيع دائماً أن يجده. وأن المزارعين في جبالنا من غير أن يكونوا أثرياء يعيشون في كفاية ويتمتعون باحترام يحسدهم عليها كثير من البلدان المزعومة تقدمية « إياك والمثقفين الذين يطرحون مشاكل ليست مطروحة في الواقع ».

دهشت لما في هذا الجواب من صحة وخطأ في وقت واحد. لم يكن في وسعي إنكار ظواهر الرفاه الايجابية التي تكاد تكون شاملة في لبنان. لكن ذلك لم يكن ليلطف من هذه الثورة التي اقتنعت بوجودها ولمستها في جميع أوساط الشعب »[٢٠٠].

أكثر من إثنتي عشرة سنة مرت على كلام رينيه حبشي واذ بإيليا حريق يعيد تكرار الكلام عينه. فرأى أنه من أغرب الأمور على مسرح السياسية اللبنانية أن يكون في لبنان الطائفي إجماع بين الفئات اليقظة سياسياً على التنكر الشديد لاعتراف النظام اللبناني بالطائفية. هذه الصفة القذرة التي يتبرّأ منها الكثيرون. لكن اعتبار الطائفية بجميع مظاهرها كمرض اجتماعي محيّر خاصة وأن قلة هم اللبنانيون المستعدون للتخلي عنها في الوقت الحاضر[٢٠١]. ثم لا يلبث إيليا حريق أن ينفي المشكلة

(١٩٩) المرجع ذاته ـ وص ٦٢.
(٢٠٠) رينيه حبشي: حضارتنا على المفترق ص ٦٧ و ٦٨.
(٢٠١) إيليا حريق: من يحكم لبنان ـ دار النهار ١٩٧٢ ص ٦١.

الاجتماعية حين يقول « لبنان بلد تكاد البرجوازية المنتشرة فيه بسرعة أن تشمل قسماً كبيراً جداً من سكانه[٢٠٢]

ويستنتج أخيراً « أن الاستمرار في الانشغال بشعارات ضد التقسيم الطائفي وضد الاقطاعية يبدو وكأنه من باب التلهي بأمور لم تعد تشكل قضايا أساسية. مجال العمل السياسي والشعارات السياسية الفعالة تكمن في القضايا الاقتصادية والحياتية »[٢٠٣].

أما الذين اضطروا للانحناء في لبنان أمام عاصفة النهوض الوطني العربي أثناء ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ عادوا بسرعة الى مواقعهم التقليدية. فبعد أن حاول ميشال أسمر أن يجد في « لبنان صيغة لتجربة فريدة تستظل بها العائلات الروحية ممثلة للعروبة التي كان أبناء لبنان باعثي تراثها، والغرب وعلاقته الحميمة بلبنان وتراثه الحضاري الصميم »[٢٠٤] يعود عام ١٩٦٧ الى القول « إن لبنان لا يستطيع أن يلغي الصفة العربية من صلب قوميته اللبنانية. غير أنها تبقى الصفة لموصوف أشمل هو لبنان »[٢٠٥] فلا تتأتى صفة العروبة للبنان إذن الا بسبب وجود بشري مادي جزئي هو وجود العرب المسلمين، في حين أن الصفة الأشمل هي لذاك الوجود المسيحي الذي يجد امتداده في الغرب ويطبع القومية اللبنانية بطابعه. وهل يحتمل كلام ميشال أسمر غير هذا التفسير؟!

وفجأة ينزح الفكر السياسي أواخر الستينات ومطلع السبعينات الى التوجه نحو المشكلة الاجتماعية، الى « الانماء الذي هو القضية الأساسية التي تواجه لبنان ـ والمهمة الأساسية التي تواجه الدولة في العالم الحديث »[٢٠٦] فالعدل الاقتصادي والاجتماعي هو اللحمة المصيرية بين المواطنين، وليس الهدنة بين الطوائف، وهو ما

(٢٠٢) المرجع ذاته: ص ١٦.
(٢٠٣) المرجع ذاته ص ١٥١.
(٢٠٤) ميشال أسمر: بعد المحنة وقبلها: الندوة اللبنانية ١٩٥٩ ص ١٣.
(٢٠٥) ميشال أسمر: حماسة الشباب ولا روية الشيوخ: الندوة ـ النشرة ١٩٦٧ النشرة ٩ ـ ١٠ ص ٥٥.
(٢٠٦) شارل رزق ـ الاعلام والوحدة ـ الندوة اللبنانية نشرة ـ ١٩٦٧/٥ ص ٦٤.

يتوجب على الدولة أن تضطلع به كما يقول شارل رزق.[٢٠٧]. ولا تنفرد الندوة اللبنانية ـ منبر الفكر اللبناني الجامع وسجله الأساس لسنوات ـ لا تنفرد بطرح التوجه التنموي، فكذلك تتصدى « ندوة الدراسات الانمائية » لهذه المهمة باصدار مجموعة كتب حول الإنماء في لبنان من أبرزها كتاب: « النظام السياسي الأفضل للانماء »[٢٠٨].

المفارقة الصارخة في أبحاث «ندوة الدراسات الانمائية » حول النظام السياسي الأفضل للانماء في لبنان أن الرموز الليبرالية المشاركة في الندوة كانت تلهج بالمسألة الطائفية وتشير الى حجمها الكبير والى العلاقات السياسية التي ما زالت دون مستوى الولاء الوطني، فميا كانت تحليلات « الماركسيين » القياديين تهمش المسألة الطائفية وتضعها في مصاف الرغوة الطافية على سطح صراع اجتماعي طبقي ووطني يشد الطبقات الكادحة بعضها الى بعض ويطرح آفاق حكم وطني للطبقة العاملة دور قيادي فيه. الليبراليون يحسون دبيب الحرب الأهلية في تصاعد التناقضات الاجتماعية والسياسية ويخافون على النظام والمجتمع من الانفراط، والشيوعيون يجدون في الصراع أفقاً توحيدياً لا شك فيه. فالدكتور ايلي سالم شدد على مقياس الولاء الوطني الموحد كامكانية أساسية للانماء في حين أن لبنان ضعيف الرموز الوطنية قوي الرموز الطائفية والمحلية، قليل الثقة بالحكم المركزي قويها في الزعامة المحلية[٢٠٩].

الدكتور جورج ديب وصف النظام اللبناني المرتكز الى فكرة الوحدة الوطنية بأنه تنظيم للانقسام الطائفي بين اللبنانيين[٢١٠].

عصام نعمان اعتبر معضلة لبنان الأولى في غياب الوحدة الوطنية العضوية[٢١١].

---

(٢٠٧) المرجع ذاته ـ ص ٦٧.
(٢٠٨) النظام السياسي الأفضل للانماء ـ ندوة الدراسات الانمائية ابحاث ٦٩ ـ ٧٠ مكتبة الفكر الجامعي ـ عويدات ط ١٩٧١.
(٢٠٩) د إيلي سالم ـ النظام السياسي الأفضل للانماء ـ ص ١٣ ـ ١٤.
(٢١١) عصام نعمان: المرجع ذاته ص ٤٠.

داود الصايغ وصف الديمقراطية اللبنانية كنتيجة لتجمع أقليات طائفية بما يشبه الاتحاد الفدرالي الطائفي[٢١٢].

الدكتور حليم بركات عالج النظام السياسي والقيم الحضارية التقليدية وشدد على الطابع العائلي التقليدي اللاوطني للقيم اللبنانية[٢١٣].

جوزيف مغيزل ركز على الرواسب القبلية والبدائية كعناصر سلبية في التناظم المجتمعي اللبناني فضلاً عن التعددية الطائفية ونتائجها[٢١٤].

باسم الجسر أشار الى الدور المعيق الذي بات يلعبه الميثاق الوطني والى ضرورة وجود سياسة وطنية في مختلف المجالات تعكس التطور الحاصل في لبنان لتجاوز الاعتبارات الطائفية والأوضاع التقليدية[٢١٥].

الدكتور محمد يكن يقول أن النظام الطائفي يجزيء السلطة التنفيذية ويعطل دورها الوطني ويجعلها أسيرة فيتوات طائفية[٢١٦].

الدكتور نفحة نصر: شدد على تزوير التمثيل الشعبي وعلى غياب الديمقراطية والليبرالية وعلى فقدان الذاتية القومية للبنان وبالتالي اختلاف اللبنانيين على « الكيانية »[٢١٧]. في مقابل هذه المعضلات التي طرحها المنتدون المحاضرون، بقطع النظر عن وجهات المعالجة وعناوينها الفرعية، لم يجد الاستاذ جورج حاوي ـ أحد قادة الحزب الشيوعي آنذاك ـ لم يجد في الطائفية إلاّ أيديولوجيا النظام الرجعية التي تكشف عن إفلاس الأديولوجية البرجوازية والسلاح المستخدم بغية تحويل أنظار الجماهير نحو عدو وهمي لها(....) وبعد أن دعا الى تعديل الدستور باتجاه ديمقراطي عصري، وتحطيم المؤسسات الرجيعة، يبشّر بالحكم الوطني الديمقراطي لتحالف الطبقات

---

(٢١٢) داود الصايغ المرجع ذاته ص ٦٥.
(٢١٣) د. حليم بركات: النظام السياسي الأفضل للانماء ـ ٨٩.
(٢١٤) جوزيف مغيزل: المرجع ذاته ص ٩٩ و ١٠٥.
(٢١٥) باسم الجسر: المرجع ذاته ص ١٣٦٠ ـ ١٣٩.
(٢١٦) د. محمد يكن ـ المرجع ذاته ص ١٤٧.
(٢١٧) د. نفحة نصر: المرجع ذاته ص ١٧٠.

الثورية والتقدمية بقيادة الطبقة العاملة[٢١٨].

أما محمد كشلي، ممثل منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، وأحد قادتها أنذاك فبعد أن شرح أبعاد أزمة النظام اللبناني قال:

«لقد أصبحت البرجوازية الطائفية والاقطاع السياسي الطائفي، والصف الوطني، والشهابية، كلها غير قادرة على الاستمرار باللعبة التقليدية، فانزاحت عن مواقفها، وظهرت مواقفها بكونها غير وطنية وتشدها مصالحها بعيداً عن المسألة الوطنية. فحركة التحرير الوطني العربية ستساعد على انضاج استقطاب طبقي يسلخ أكثرية السكان، من جماهير البرجوازية الصغيرة والعمال وفقراء الفلاحين، عن نظام الطبقة المصرفية التجارية، ليضعها تحت قيادة طليعة ثورية متماسكة[٢١٩]».

أما اليمين اللبناني الذي ينكر المشكلة الطائفية، ويجعل من الطائفية مبرر وجود لبنان، هذا اليمين كان أشد حساسية لمناخ تفاقم الأزمة اللبنانية ولمفاعيلها الحقيقية.

فمن المفارقات حقاً أن يبني اليسار جميع تحليلاته وفرضياته على « الكيان اللبناني » المتماسك، بينما اليمين الطائفي يبنيها على حساباته لنظامه الطائفي التوليفي الهش.

فلقد بادر حزب الكتائب عام ١٩٦٨ الى إحياء ندوة حول نظام الطائفية السياسية في لبنان[٢٢٠] ودعا اليها ممثلين عن كافة الاتجاهات السياسية. وفي حين طرحت الكتائب بلسان (أمين ناجي) احتمال العلمنة في اطار مجتمع لبناني قومي مستقل،[٢٢١] باعتبار الطائفية هي المعضلة الكبرى في لبنان، وذهب المحاضرون

(٢١٨) جورج حاوي ـ المرجع ذاته ص ١٧٥ ـ ١٩٩.

(٢١٩) محمد كشلي: المرجع ذاته ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.

(٢٢٠) الكتائب اللبنانية ـ نظام الطائفية السياسية في لبنان ـ ٢٦ ـ ٣٠ ـ آب ١٩٦٨ الندوة الأولى أسبوع الفكر الملتزم.

(٢٢١) أمين ناجي ـ المرجع ذاته ص ٩٧ الجدير بالذكر أن حزب الكتائب الذي ورث الزعامة المارونية التقليدية لم يستطع أن يرث مواقعها الاسلامية. فلقد كانت للزعامة المارونية الميزة في الحاق مواقع سياسية اسلامية بها مكنتها من قيادة تيار لبناني سياسي يؤلف بين مصالح قواه في اطار الدولة الواحدة. في حين كان نمو حزب الكتائب يؤكد تمايز تلك المصالح طائفياً.

العربيون والاسلاميون الى توكيد حالة الانقسام الوطني الطائفي، وضرورة معالجته مرتبطاً بعروبة لبنان وانتمائه القومي والوجود الاسلامي فيه، ذهب الماركسيون في تحليلهم الى تحييد المسألة الطائفية واعتبارها سلاحاً للبرجوازية تحاول فيه تعطيل وحدة الشعب[٢٢٢] هذه الوحدة التي تشد رسوخاً مع تصاعد النضال الشعبي، وانكشاف الكذبة الطائفية.

التمهيد للحرب الأهلية وفرضيات القوى السياسية:

اذا انطلقنا من مقياس النتائج العملية للحرب الأهلية التي يتعارف على تاريخها الرسمي ربيع ١٩٧٥، فيمكن أن نطلق حكماً عاماً يقول: الفكر السياسي في لبنان كان في غربة عن موضوعه. فالقوى السياسية التي خاضت غمار الحرب الأهلية ودخلت معمعانها بشكل أو بآخر كانت غير قادرة على استيعاب أفق الصراع اللبناني. ويعنينا هنا بشكل أساسي قوى المعارضة والتغيير في لبنان. على هذا الصعيد يمكن دون أدنى شك التمييز، على مستوى الفكر السياسي، بين اتجاهات استطاعت أن تقترب أكثر من سواها في تكوين لون من ألوان الوعي الواقعي بطبيعة النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، في لبنان. لكن أحداً من هذه القوى لا يستطيع أن يدعي تنبوءاً علمياً بأبعاد الصراع اللبناني ونتائجه.

ويمكننا القول أن أحداً لم يفكر الحرب الأهلية منذ اندلاعها. وجميع القوى السياسية استجابت لنداء الحرب الأهلية بهذا القدر أو ذاك بهذه الوسائل أو تلك بهذا التوجه أو ذاك. إلاّ أن أحداً من هذه القوى لم يفكر الحرب الأهلية كحدث اجتماعي شامل »[٢٢٣]. فعندما تكون الحرب الأهلية الحدث السياسي، العسكري فقط، من غير بعد إجتماعي يكون لها إستقلالها عن القوى الاجتماعية الأهلية. ان الحدث السياسي والعسكري ذو مضاعفات اجتماعية خطيرة، لكن القاع الاجتماعي ليس هو العنصر المقرر في الدائرة السياسية للحرب اللبنانية. فالوجه الطاغي على الحدث السياسي اللبناني في تلك الحرب هو الوجه الخارجي (الاقليمي والدولي) وهو الذي

(٢٢٢) أنظر صبحي الصالح ـ منح الصلح ـ محمد كشلي.

(٢٢٣) د. وضاح شرارة ـ حروب الاستتباع ـ والحرب الأهلية الدائمة ـ دار الطليعة ط ١٩٧٩ ص ١٠.

كان في نهاية المطاف العنصر المقرر فيها. تفشي هذه الوقائع بسر هذه الحرب.

لقد انداحت الحرب الأهلية في لبنان بانفجار مجموعة تناقضات ـ سياسية ـ اجتماعية. وأدت الى انحلال « للمجتمع المدني » وليس فقط للدولة. يكشف ذلك خطأ الفرضيات التي بنيت عليها جميع البرامج حول وحدة المجتمع اللبناني، سواء كانت تلك المتوجهة صوب الغريب النابذ أو الخارجي المزعزع، أو تلك الراغبة في احلال الفرز الطبقي الجامع « في موقع الانكسار السياسي في السطح »؟.

لقد كانت في لبنان دولة اتحادية على المستوى السياسي شكلت في امتداد تاريخ لبنان المعاصر إطاراً نمت فيه عناصر الوحدة المجتمعية وأدت الى خلخلة بنيته السياسية دون أن تفرز قوة التوحيد السياسي المطلوب لبناء النقيض الوطني لها.

من هنا نحاول أن نفهم في هذه الدراسة طبيعة عناصر الجذب والنبذ الطائفي في لبنان لكي نكشف عن العوامل الموضوعية التي يمكن أن تشكل رهان لبنان التاريخي في الوجود والوحدة.

الفصل الاول

نبذة تاريخية في بذور الاجتماع اللبناني

شعب لبنان :

نصّت المادة الأولى من دستور لبنان (كما تعدلت بالقانون الدستوري الصادر في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٤٣) على ما يلي :

« لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ(*) وسيادة تامة .

أما حدوده فهي التي تحده حالياً :

شمالاً : من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه « بوادي خالد » الصاب فيه على علو « جسر القمر » .

شرقاً : خط القمة الفاصل بين وادي نهر العاصي (أورنت) ماراً بقرى معيصرة حربعانة ، هيث ، إبش ، فيصان على علو قريتي برينا ومطربا ، وهذا الخط يتابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية .

جنوباً : حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية .

وغرباً : البحر المتوسط »[١] .

هذا النص هو التعديل الذي أُجري في عهد الاستقلال على المادة الأولى من الدستور اللبناني كما أذيع في ٢٣ أيار ١٩٢٦ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ حزيران

---

(١) دستور لبنان : أنور الخطيب : الدولة والنظم السياسية ط ١ / ١٩٧٠ ص ١١ .

ترجمة خاطئة لعبارة : Etate unitaire والصواب دولة موحدة ـ تعليق الخطيب .

١٩٢٦ ملحق العدد ١٩٨٤ وكان النص الدستوري السابق على النحو التالي :

المادة ١ :

« لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. أما حدوده فهي المعترف بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة ومن لـدن جمعية الأمم وهي التي تحده حالياً ».

أما دولة (لبنان الكبير) فقد أُنشئت بموجب القرار رقم ٣١٨ الصادر بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٠ وأعلنت في أول أيلول ١٩٢٠. وقد جـاء في المادة الأولى من القـرار رقم ٣١٨ بأن دولة لبنان الكبير تضم :

أولاً : المقاطعة الادارية التي تشمل لبنان الحالي. (أي لبنان الصغير).

ثانياً : أقضية بعلبك ـ البقاع ـ راشيا ـ حاصبيا. كما نص على ذلك القرار رقم ٢٩٩ المؤرخ في ٣ آب ١٩٢٠ الذي قيل في أسبابه الموجبة، ان تلك الأقضية الحقت بلبنان الصغير تلبية لرغبة الأهالي التي أعلنوها بحرية.

ثالثاً : الأقسام من أراضي ولاية بيروت الآتي بيانها :

أ ـ سنجق صيـدا باستثنـاء القسم الذي ضم الى فلسـطين بموجب إتفـاقـات دولية.

ب ـ سنجق بيروت.

ج ـ القسم من سنجق طرابلس المشتمل على قضاء عكار القسم الواقع جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس بما فيه مديرية الضنية والمنيـة. والقسم من قضاء حصن الأكراد. الواقع جنوبي النهـر الكبير وقـد حذفت كلمـة (الكبير) من (لبنـان الكبير) بموجب تعديل ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣.

أما حدود دولة لبنان الكبير كما جاءت في المادة (٢) من القرار ٣١٨ فقد كانت تختلف عن النص الحالي في الحدود الجنوبية على النحو التالي :

« جنوباً: الحدود الفلسطينية كما ستحددها الاتفاقات الدولية »[٢] كما ورد في المادة ١٠١ من الدستور اللبناني :

إبتداء من أول أيلول سنة ١٩٢٦ تدعى دولة لبنان الكبير (الجمهورية اللبنانية) دون أي تبديل أو تعديل آخر[٣].

ونصت المادة السادسة من الدستور في الفصل الثاني وتحت عنوان (في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم) على ما يلي :

« إن الجنسيـة اللبنانيـة وطريقـة اكتسـابهـا وحفـظهـا وفقـدانها تحـدد بمقتضى القانون »[٤] ولتاريخه ما يزال قانون الجنسية أحد أكبر المشكلات السياسية المطروحة في لبنان.

إذن، أن موضوع بحثنـا هو (الجمهـورية اللبنـانية) بـالحدود التي نص عليهـا الدستور في مادته الأولى. وقد بلغ عدد سكان لبنان المقيمين فيه عـام ١٩٧٠ حوالي (المليـونين ونصف المليـون)[٥] وهو رقم تقـريبي لانعدام وجـود أي إحصاء رسمي دقيق.

لبنان: الاسم :

لبنان لفظ سامي قـديم مشتق من « لبن » ومعناه البيـاض. ولبنان هـو الجبل الأبيض وقيـل أن اللفظ يتصل بـ « لبـان » ومعناه البخـور لما يفـوح منه من روائـح عطرة.

ولا ينطبق معنى « لبنان » عند جميع القدماء على مفهومنا له اليوم. ففي كتاب العهد القديم لبنان جبل شاهق شمالي أرض الميعاد. وشمل هذا الاسم لبنان الغربي

(٢) أنور الخطيب: دستور لبنان ـ ط ١ ـ ١٩٧٠ ـ ص ٥٠ ـ ٥١.
(٣) المرجع ذاته: ص ٣١.
(٤) المرجع ذاته: ص ١٢.
(٥) المراجع المؤسسية والوثيقية لأنماء الموارد الانسانية في لبنان ـ ندوة الدراسات الانمائية ـ منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٢ ص ٤٧٥.

والشرقي. وأول من فرق بين الجبلين كتبة اليونان الـذين ميزوا بـين لبنان الشـرقي ولبنان المقابل. - Antilibanos - أما ديودوروس الصيقلي فقد حدد لبنان من صيدا الى جبيل وطرابلس. وأضاف سترابون منطقـة عكار وحـدود دمشق. وأعاد قسـطنطين الكبير في النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد النظر في تقسيم ذيقوسية الشرق فجعل الساحل اللبناني ولاية أسماها « فينيقية الساحلية » وضمنها جبل لبنان وجعل من وادي البقـاع وبـردى بمـا فيهـا حمص ودمشق ولايـة أخـرى أسمـاهـا « فينيقيـة اللبنانية ».

أما المقدسي في كتابه « معرفة الأقاليم » فوصف لبنان بجبل ساحلي مشرف على صيدا وطرابلس. أما ابن الفقيه الهمذاني فقال « لبنان بدمشق » ومتصل ببلاد الروم. وقال ابن جبير « وراء المعرة جبل لبنان » وأدخل في لبنان جبل النصيرية. وحذا حذوه إبن بـطوطة فـأطلق الاسم على الجبـل الممتد بـين اللاذقيـة وطرابلس. وقـد جعـل الاصطخري وابن حوقل حدود لبنان الشمالية بالقرب من مـدينة حمـاة أما ياقوت فعرفه بجبل مطل على حمص. وأبو الفداء جعل لبنان يمتد الى شرقي طرابلس فـاذا تجاوزها عرف بجبل عكار.

كما وردت التسمية عـلى لسان الـرسول العـربي والطبـري والثعالبي ويـاقوت والأدهمي[٦].

تناول المطران يوسف الدبس (و ١٨٣٣ وت ١٩٠٧) في كتـابه المطبوع عـام ١٨٩٣ تاريخ لبنان في إطار تاريخ سورية. وحدد « تخوم سورية » التي بسـطت تارة وضاقت أخرى بحسب تقلب الأيام والدول، فكانت تشمل لبنان. وحين يذكر جبال سورية وأنهرها وبحيراتها ومدنها يذكر جبال وأنهر وبحيرات ومدن لبنانيـة من ضمنها

(٦) د. أسد رستم: آراء وأبحاث ـ مشورات الحامعة اللبنانية ط ١٩٦٧ ص ٥ ـ ٢٨ الأب هنري لامنس اليسوعي ـ تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار. القسم الثاني ص ٤ وما يليها ١ ـ ط ٢/١٩٨٢ منشورات الرائد اللبناني ـ أنظر أيضاً د. كمال الصليبي منطلق تاريخ لبنان ـ مكتبة رأس بيروت ط ١ ـ ١٩٧٩ ص ٢٧ ـ ٢٩ ـ أنظر: د. نقولا زيادة ـ أبعاد التاريخ اللساني الحديث ـ ١٩٧٢ ص ٣ ـ ٤ ـ ٥.

وكذلك حين يتحدث عن إسم سورية[٧].

ويتحدث المطران الدبس عن سكان سوريا الأولين قبل الطوفان وبعـده. أما بعد الطوفان فيقول أولاً: الآراميون ـ ثانياً بعض قبائل الجبابرة ـ ثالثاً: الكنعانيون ـ رابعاً العبرانيون ـ خامساً شعبان أصلهما لوط (الموابيون) و (العمونيـون) ـ سادساً ذرية اسماعيل بن ابراهيم وأكثر هؤلاء من سكان بلاد العرب ـ ثامنـاً الآدميون ـ تـاسعاً الفلسطينيون ـ عاشراً السامريون ـ هذا حتى عهد اسكندر الكبير[٨].

ويقول « وإن نتكلم عن سوريـا كأنها مملكـة واحدة ينـافيه انقسـامها في تلك الأعصر الى ممالك عديدة، ولذلك آثرنا أن نقصر كلامنا على أشهر قبائلها فنضع مقالة في الحثيين سكان شمالي سوريا ومقالة أخرى في الفينيقيين سكان وسطها وأخـرى في العبرانيين سكان جنوبهـا[٩] ثم يتحدث عن العـلاقات مـع المصريـين وعن امتداد حكمهم حتى دمشق ولبنان بل امتدت شمالاً في أعمال آسيا الصغرى[١٠]. ثم يقول في تاريخه المطول « ولما كان الفينيقيون فصيلة من قبيلة الكنعانين، استلزم مساق هذا التاريخ وبيانه أن نأتي على كلام مجمل مـوجز في الكنعـانيين نجعله تمهيـداً لكلامنـا المخصوص بالفونيقيين[١١].

وعلى هذا المنوال كتب (أحد الآباء اليسوعيين ـ مختصر تاريخ سوريـة ولبنان) المطبوع عام ١٩٢٤ فجاء على النحو التالي:

١ ـ تاريخ الأعصر القديمة وأهمها العصر الفينيقي واليوناني والروماني.
٢ ـ تاريخ القرون الوسطى: الفتح العربي والحكم الأفرنجي والمماليك.

(٧) المطران يوسف الدبس. تاريخ سوريا ـ ج ١ ـ م ١ بيروت المطبعة العمومية الكاثوليكية. سنة ١٨٩٣ ص ٢ و ٣ (عد ١) ـ ص ١٣.
(٨) الدبس: ص ١٥٠ ـ ١٥٣ من ج ١ م ١.
(٩) الدبس ج ١ م ١ ص ١٣٥.
(١٠) الدبس ج ١ م ١ ص ٢٠٩.
(١١) الدبس ج ١ م ١ ص ٢٥٥.

٣ ـ تاريخ الأعصر الحديثة من أول دخول بني عثمان الى أيامنا هذه . الخ . . .[١٢] .

فينيقيا :

عندما يتحدث المطران الدبس عن تخوم فونيقي يقول :

« لم تكن تخوم فونيقي في كل عصر واحدة فقد كانت (. . . .) تمتد من تخوم انطاكية الى غزة (. . . .) وكانت تقسم الى فونيقي البحرية وتشمل على مدن سورية الساحلية وفونيقي لبنان ويشمل اسمها بعلبك ودمشق وغيرهما حتى تدمر .

وفي مرحلة لاحقة أصبح اسم فونيقي لا يشمل إلاّ الأصقاع الساحلية من عكا أو جبل الكرمل جنوباً والى أرواد شمالاً مع ما يجاور هذه السواحل في جبل لبنان »[١٣] .

أما الدكتور محمد السيد غلاّب فيقول :

الفينيقيون « شعب بحري غير واضح الأصل والنسب »[١٤] . أما وطنهم الأصلي فلم يكن سوى عدة مدن وموانىء تنتظمها سلسلة النتوءات والجزر الساحلية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط فيما نعرفه بساحل سوريا ولبنان وربما شمال فلسطين[١٥] .

ولم يكن هذا الشعب النشيط يسمى نفسه بالفينيقيين أو يطلق على بلاده اسم فينيقيا، بل كانوا يعرّفون انفسهم بالكنعانيين وكانت بلادهم تعرف باسم كنعان ويحددهم علماء اللغات المحدثين بالكنعانيين الشماليين ولغتهم بالكنعانية القديمة . (. . . .) ومن المؤكد أنه حوالي القرن الثالث عشر قبل الميلاد كان هناك شعب فينيقي يسكن الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط حتى اللاذقية شمالاً[١٦] .

---

(١٢) بقلم أحد الآباء اليسوعيين : مختصر تاريخ سورية ولبنان ـ المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٩٢٤ .

(١٣) المطران يوسف الدبس ـ تاريخ سورية ج ١ م ١ فصل ٢ عد ١٠٧ ص ٢٦٦ .

(١٤) د. محمد السيد غلاب ـ الساحل الفينيقي وظهيره ـ دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٩ ص ١٥ .

(١٥) المرجع ذاته : ص ١٦ .

(١٦) د. محمد السيد غلاب ـ الساحل الفينيقي وظهيره ـ دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٩ . ص ١٧ .

وتتفق المصادر المصرية مع المصادر الاغريقية في اتساع مدلول كلمة فينيقيا في باديء الأمر ثم انكماشها مرة أخرى واقتصارها على شريط صغير في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط[١٧] ويقول من « الثابت لدينا أن بلاد الهلال الخصيب قد تعرضت لهجرات الساميين المتكررة منذ الألف الثالثة قبل الميلاد . وأن سوريا تأثرت بها تأثير غيرها من بلاد الهلال الخصيب »[١٨] .

وكتب محمد كرد عليّ نقلاً عن رولنسون أن أصل الفينيقيين من سكان البحرين في الخليج الفارسي ظعنوا من هناك الى ساحل الشام منذ نحو خمسة آلاف سنة وأنهم عرب بأصولهم وأن هناك مدناً فينيقية أسماؤها أسماء فينيقية مثل صور وجبيل[١٩] ويتحدث المطران الدبس عن غزوة الآشوريين لفينيقيا وبعدها مدة ملوك الكلدان والفرس وانقراض دولة الآشوريين[٢٠] .

أصول السكان :

هكذا يؤكد المؤرخون تعاقب شعوب ودول عديدة على هذه المنطقة المسماة لبنان في إطار سوريا : المصريون ـ الفلسطينيون ـ الآشوريون ـ الفرس ـ اليونان ـ البيزنطيون[٢١] حتى الفتح الاسلامي .

(لبنان) إذن عبارة جغرافية أطلقت منذ القدم على منطقة جبلية من « بلاد الشام » . أما عبارة بلاد الشام فهي الاسم الذي أطلقه العرب على الأقل منذ القرن الرابع والخامس للميلاد على عموم الأرض الممتدة من الفرات شرقاً الى البحر

أنظر بهذا المعنى أيضاً : د. محمد علي الزعبي + هاشم الدفتردار : الاسلام والمسيحية في لبنان ط ٢ /١٩٧٨ مطابع معتوق . ص ١٩ ـ ٣٣ .

(١٧) غلاب : مذكور : ص ١٩ .

(١٨) غلاب : مذكور : ص ٤٤ .

(١٩) محمد كرد علي خطط الشام . دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٦٩ ج ١ ص ١٨ .

(٢٠) المطران يوسف الدبس ـ ج ١ م ١ ص ٣١٩ .

(٢١) محمد جميل بيهم : عروبة لبنان ـ دار الريحاني بيروت ط ١ ١٩٦٩ ص ٥٨ ـ ٥٩ .

فؤاد قازان : لبنان في محيطه العربي ـ دار الفارابي ط ١ ١٩٧٢ م ١ ص ٤٦ وما يليها

محمد كرد علي : خطط الشام ـ ج ١ ص ١٧ و ١٨ .

المتوسط غرباً. ومن حد الأناضول عند جبال طوروس (Taurus) شمالاً الى حد سيناء، ومشارف الحجاز ورمال النفود جنوباً وفي عهد الاغريق والرومان أطلقوا اسم « فينيقية » على ما يلي (قيليقيه) من الساحل الى الجنوب حتى مسقط جبل الكرمل في فلسطين[٢٢]. كما « أن تعريب بلاد الشام لم يأت نتيجة لخروج بعض العرب من الجزيرة العربية واستقرارهم في المناطق الشامية في زمن الفتح الاسلامي، بل أن تعريب كل من الجزيرة العربية والعراق والشام حدث في آن واحد وذلك قبل الاسلام بزمن طويل »[٢٣].

فسكان الشام مزيج من شعوب عديدة وقد جاءها العرب قبل ثلاثة آلاف سنة من ميلاد السيد المسيح حسب رواية روبنسون كما ورد في التوراة ذكر للعرب بالشام خلال القرنين السابقين للسيد المسيح. ويذكر التاريخ للعرب دول سبقت المسيحية كالأنباط في البتراء (الأردن) والتدمريين والأباجرة في الرها والأيطوريين في لبنان والهجرات العربية والقبائل المعروفة كالتنوخيين وبني سليح وأمراء غسان وقبيلة بني عاملة. الخ[٢٤]. وقد ذكر البلاذري الأمان الذي كتبه أبو عبيدة بن الجراح الى أهل بعلبك موجهاً الى « رومها وفرسها وعربها »[٢٥]. كما يتأكد ذلك في وجود أسماء عربية لبعض المناطق[٢٦].

---

(٢٢) د. كمال الصليبي: منطلق تاريخ لبنان ص ٢٧.

(٢٣) د. كمال الصليبي ـ منطلق تاريخ لبنان ـ ص ٣١.

(٢٤) محمد كرد علي: خطط الشام: ج١ ـ سكان الشام. ص ١٧ ـ ٣٥.

الأب هنري ولامنس اليسوعي: تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من آثار: ط ٢ دار الرائد اللبناني ١٩٨٢ القسم الثاني ص ٢٣ وما يليها حتى ص ٣٩.

المسعودي ـ مروج الذهب ج ٣ ص ٢١٦.

جورج مرعي حداد ـ فتح العرب للشام المطبعة الأدبية بيروت ١٩٣١ ص ٢٠.

محمد جميل بيهم: عروبة لبنان: ص ٩ و ١٠.

د. شكري فيصل ـ المجتمعات الاسلامية في القرن الأول الهجري ـ دار العلم للملايين ط/١٩٧٣ ص ٢٦ ـ ٢٧.

د. حسن ابراهيم حسن: تاريخ الاسلام السياسي ج١ ص ١ ـ ٢ ـ ٤٤. مكتبة النهضة المصرية ط ٦ ـ ١٩٦٤

(٢٥) محمد جميل بيهم عروبة لبنان ص ١٣. (البلاذري في كتاب فتوح البلدان ص ١١٤).

(٢٦) د. كمال الصليبي: منطلق تاريخ لبنان: ص ٣٢ ـ ٣٤.

ولا يجزم بعض المؤرخين في سيادة عنصر معين قبيل الفتح الاسلامي على البقعة الجغرافية للبنان المعاصر. ويذكر فؤاد قازان الشعوب التي مرت واستوطنت واحتلت سوريا ولبنان القديم ومن هذه الشعوب الآموريون الأراميون الكلدانيون، وقد يكون إختلاط هذه الشعوب بمن كان في لبنان سمي بالفينيقية ثم تتالت الفتوحات كفتوحات الدولة البابلية القديمة والمصرية والحثية والآشورية والبابلية الحديثة السريانية أو الكلدانية والفرس والمقدونية اليونانية والرومان وبيزنطية والصليبيين والاسلام العرب والعثمانيين. الخ[٢٧].

أما د. محمد علي مكي فيقول: « ان سكان جبل لبنان قبيل الفتح العربي مزيجٌ من شعوب مختلفة: بقايا من العناصر واليونانية والرومانية ومن الأرمن والعنصر الفارسي والقبائل العربية كالايطوريين والأنباط. وقبائل عربية أخرى كقبيلة عاملة وكندة وقيس وكنانة ولخم وجذام[٢٨].

الفتح الاسلامي ـ الغزو الافرنجي ـ العهد المملوكي:

تم الفتح الاسلامي لبلاد الشام بين عامي ٦٣٤ و ٦٤١ للميلاد وخرج الروم منها، [٢٩]. وكان ذلك الفتح للمدن والسواحل من بلاد الشام حسب المؤرخين « فتحاً يسيراً »[٣٠] وقد صرف الخلفاء الراشدون اهتمامهم عن أخذ سورية وطردهم ملوك الروم منها الى فتح مدنها ولم يكترثوا لسكان جبالها لقلة أهميتها وعدم المنفعة منها ولتعسر مسالكها[٣١] حسب رواية المطران الدبس.

---

(٢٧) فؤاد قازان: لبنان في محيطه العربي ـ ص ١٠٣.

(٢٨) د. محمد علي مكي: لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني ٦٣٥ ـ ١٥١٦ ـ دار النهار بيروت ط ١/١٩٧٧ ص ١٢ ـ ١٤.

فؤاد قازان: لبنان في محيطه العربي ـ دار الفارابي بيروت ط ١ عام ١٩٧٢ ص ١٠٣.

(٢٩) د. كمال الصليبي ـ منطلق تاريخ لبنان ـ ص ٣٥.

(٣٠) فيليب حتي: تاريخ سوريا ولبنان ج ٢ ـ ص ١٣٣ ـ ط ٢ ـ ١٩٧٢ دار الثقافة بيروت (البلاذري ح ١ ص ١٦)

د. محمد علي مكي: ص ٢٦ و ٢٨، محمد جميل بيهم عروبة لبنان ص ١٤.

(٣١) المطران يوسف الدبس: تاريخ سورية. ح ٣ م ٥ ص ١٠٤

فلقد تعقب الفاتحون المسلمون جبهة الروم من أعمال انطاكية، وقال المؤرخون أن أهل تلك المنطقة كثر فيها العرب على ما ذكر البلاذري واليعقوبي وابن الأثير[٣٢].

أما النزوح الشعبي الذي لحق بالروم فقد عوضه الخليفة الأموي معاوية بني أبي سفيان الذي استعان بأهل الشام وسوادهم الأعظم يومئذ نصارى. كما استعان بالعرب السوريين وأكثرهم يمانيون[٣٣].

ويعزو الباحثون سهولة الفتح الاسلامي الى إرهاق الروم للسكان والخسائر المالية والاضطهاد الديني والى الصلة القومية بالعرب المسلمين. فقد شجعت هذه العوامل العرب المسيحيين أن يدخلوا جيوش الاسلام متى سنحت الفرص وقد برهن هؤلاء عن مساعدة للاسلام[٣٤].

الفتح الاسلامي وخبر المردة ـ الجراجمة ـ الموارنة:

إتساقاً مع فكرة الكيانية اللبنانية المرتبطة بفكرة الوجود المسيحي المستقل والمتميز عرقياً عن العرب ينسج بعض المؤرخين روايات هدفها تحقيق التواصل بين المردة والجراجمة والموارنة. كما يريد هؤلاء ان يحولوا تاريخ الصراع بين جماعات المردة والجراجمة والفتح الاسلامي الى تاريخ صراع قومي يبرز في نهاية المطاف حالة النبذ السياسي مع المحيط الاسلامي. وتعود هذه المحاولات الى زمن بلورة فكرة الكيان اللبناني. فقبل ذلك كان الأب هنري لامنس اليسوعي يعتبر المردة والجراجمة من «الأمم البائدة» في تاريخ «لبنان» القديم[٣٥].

أما الدكتور فيليب حتي فيقول في «تاريخ العرب المطول» ان من العوامل التي آلت الى فشل العرب في التوسع غرباً ظهور جماعة من الثوار النصارى ـ هم المردة ـ

(٣٢) د. محمد علي مكي: من الفتح العربي الى الفتح الاسلامي ص ٣٠ ـ ٣١.
ابن الأثير: ج ٢ ص ٤٩٦. دار صادر ودار بيروت ١٩٦٥.
(٣٣) فيليب حتي ـ تاريخ العرب المطول: ج ٢ ط ١٩٥٠ دار الكشاف ص ٢٥٧.
(٣٤) جورج مرعي حداد: فتح العرب للشام ـ المطبع الأدبية ـ بيروت ١٩٣١ ص ٣٠ ـ ٣١.
(٣٥) الأب هنري لامنس ـ تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من الآثار ـ ط ١٩٨٢ دار الرائد اللبناني ص ٤١ ـ ٤٥.

وقيامهم على خدمة مصالح الدولة البيزنطية[٣٦]. ويقول في «تاريخ سورية ولبنان» ان المردة قوم ذوو تاريخ غامض كانوا يقيمون في المنطقة الجبلية الوعرة في شمالي سورية ويتمتعون بقسط وافر من الحكم الذاتي. وكان هؤلاء المردة كما كانوا يدعون يمدون الروم من معاقلهم في جبال اللكام وطوروس بالرجال والجنود غير النظاميين فكانوا شوكة في جانب العرب، وقد عرفوا أيضاً بالجراجمة بالنسبة لمدينتهم الكبرى جرجومة في أمانوس (جبل اللكام) وكانوا بحكم موطنهم على الحدود العربية البيزنطية بمثابة «جدار نحاسي» يصون آسية الصغرى من الفاتحين. وكانوا مسيحيين. وقد التف حول هؤلاء المردة جماعات من الفارين والناقمين واختلطوا في لبنان الشمالي بالموارنة. وقد عمد معاوية الى نقل جماعة من أهل العراق الى الساحل البحري وانطاكية.. حتى يصدع جبهة الجراجمة.. وسبق له أن نقل جماعة من فارس ليحلوا محل الروم، الذين نزحوا إثر الفتح الاسلامي.. وفي عهد عبد الملك بن مروان تصالح مع يوستنيانوس الثاني على شروط لوقف نشاط الجراجمة.. أما الوليد بن عبد الملك فقد هاجمهم في عقر دارهم ودمر عاصمتهم الجرجومة فهلك بعضهم وهاجر البعض الآخر الى أناطوليا وانضمت جماعة ممن بقي منهم الى الجيش السوري وقاتلت تحت لواء الاسلام[٣٧].

ويقول المطران يوسف الدبس ان ملوك الروم ما انقطعت مطامعهم في استرداد سورية وظلوا يوسوسون لسكانها ليلبكوا أمرها. وقد وسوسوا للموارنة الذين تلقبوا عندئذ مردة.

.. فقام هؤلاء بغارات وسطوات يحملونهم عليها ملوك الروم فكانت عليهم وبالاً بمكر هؤلاء الملوك[٣٨]. وتجمع آراء المؤرخين المعاصرين على أن المسلمين في العهد الأموي وجهوا ضربات قاسية لهؤلاء واتبعوا مع من بقي منهم سياسة

(٣٦) فيليب حتى ـ تاريخ العرب المطول ـ ١٩٥٠ ـ دار الكشاف ج ٢ ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.
(٣٧) فيليب حتي ـ تاريخ سورية ولبنان ـ ط دار الثقافة ـ ج ٢ ص ٥٢ ـ ٥٣ ـ ٥٤.
(٣٨) المطران يوسف الدبس ـ تاريخ سورية ـ ج ٣ م ٥ ـ ١٩٠٠ ص ١٠٤ و ١١١.

الاحتواء[٣٩] وقضى عليهم المماليك في أوائل القرن الرابع عشر[٤٠]. ويميز المؤرخون بين أصول المردة والجراجمة، لكن الأب بطرس ضو في مجموعته «تاريخ الموارنة» يعتبر «المردة والجراجمة شعباً واحداً. فمردة الفرس الذين هجروا الى سورية حيث دعوا الجراجمة والى آسيا الصغرى حيث عرفوا بالمردة وكانوا يؤلفون جزءاً من الشعب السوري الآرامي السرياني لغة وحضارة والخليقدوني عقيدة. وتلقوا التبشير على يد الرهبان والمرسلين الموارنة فاهتدوا من المجوسية الى النصرانية وامتزج الجراجمة والمردة والموارنة خاصة في لبنان وأصبحوا جزءاً من الكنيسة المارونية». لكن مراجع الأب ضو هي عينها كتابات فيليب حتي والأب هنري لامنس مضافاً اليها الاستنتاجات الشخصية للأب ضو[٤١]. ومهما يكن من أمر بقايا المردة والجراجمة ومن أمر وجود العرق الآرامي السرياني في جبل لبنان القديم فان حجم ووزن هذا الوجود لا يعكر عروبة الكثرة من الأسر المارونية التي تشكل غالبية الوجود الماروني في لبنان بخاصة في انتمائها الى الغساسنة العرب[٤٢]. فالتأريخ السياسي اللبناني الهادف الى تبرير الكيان والنظام الطائفي يقيم اتصالاً بين محطات تاريخية متباعدة ويردم فجواتها بكل ما يملك من لغة شعرية احياناً (وأعذب الشعرِ أكذبه) ولغة لا تاريخية غالباً. ولعل أبرز ترهات هذا الفكر التأريخي ذلك الزعم المتناقض بين الحديث عن تاريخ لبنان الفينيقي، وتاريخ لبنان بوصفه ملجأ للأقليات الدينية المضطهدة. فمن أين يأتي هذا التواصل التاريخي المزعوم منذ العهد الفينيقي ثم يصبح هذا التاريخ نتيجة لجوء أقلية دينية مسيحية بنتيجة ضغط المحيط الاسلامي في هذا الزمن المتأخر عن الفينيقيين آلاف السنوات؟!

---

(٣٩) د. محمد علي مكي - لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني دار النهار - بروت ١٩٧٧ ود. كمال الصليبي - منطلق تاريخ لبنان ص ٤٢ - ٤٣.

(٤٠) عجاج نويهض: أبو جعفر المنصور وعروبة لبنان - ١٩٦٢ - ص ١٧ - ١٩.

(٤١) الأب بطرس ضو: تاريخ الموارنة ج ١ - ص ٢٨٩ دار النهار - ١٩٧٠ وص ٢٨٨ و ٣٠٤ و ٣٠٧ و ٣١٠ أنظر رأي محمد جيمل بيهم: عروبة لبنان: ص ١٦ وما يليها.

(٤٢) عجاج نويهض: أبو جعفر المنصور وعروبة لبنان: ص ٥٣.

الادارة الاسلامية لبلاد الشام:

أقام المسلمون بعد السيطرة على بلاد الشام بما فيها (لبنان) نظاماً من الأجناد. فاتبعوا بلاد بعلبك والبقاع ووادي التيم «وجبل لبنان» وكذلك الثغور الساحلية من طرابلس الى صيدا بجند دمشق. وصاروا يوكلون الى «عامل» بعلبك مهمة السهر على هذه المناطق. وأتبعوا في الوقت ذاته جبل عاملة مع سائر الجليل وما يليه من الساحل بجند الأردن.

وحافظ الخلفاء العباسيون على الترتيبات الأموية وعززوها[٤٣] واستثارت محاولة «الروك» في الشام حفيظة بعض النصارى في جبل لبنان كما استثارت حفيظة غيرهم من أهل الشام. وقد تصاعدت الشكوى الى أعمال التحدي ضد عامل بعلبك فتجمع أهالي المنيطرة وجوارها حول رجل اسمه بندار الذي أغار وجماعته على البقاع فاستدرجهم عامل بعلبك وأوقع بهم الهزيمة ولحقهم الى المنيطرة وأخرجهم من الجبل وشتتهم[٤٤].

إتفقت المراجع على أن الإمام الأوزاعي كتب إلى عامل بعلبك يخطئه على اجلاء أهل الذمة من جبل لبنان «ممن لم يكن ممالئاً لمن خرج على خروجه ممن قتلت بعضهم ورددت باقيهم الى قراهم ما قد علمت. فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة. حتى يخرجوا من ديارهم وأموالهم؟»[٤٥]. مما يدل على سعة الحملة التأديبية التي قام بها عامل بعلبك وممثله صالح بن علي على «جبل لبنان».

كما أن أهل الشام لم يأنسوا للحكم العباسي. وجاء انتشار التشيع بين مسلمي الشام في غضون القرن التاسع الميلادي يعكس هذا العداء. (....) ولم يطل الوقت حتى بدأ الشيعة ينقسمون الى فرق[٤٦].

وشهدت بلاد الشام عهداً من الاضطراب حتى غزا الفاطميون بلاد الشام

---

(٤٣) د. كمال الصليبي - مطلق تاريخ لبنان - ص ٥١.

(٤٤) د. كمال الصليبي - منطلق ص ٥٥ - ٥٦.

(٤٥) محمد كرد علي ج ١ ص ١٥١. نقلا عن البلاذري. وابن عساكر.

(٤٦) د. كمال الصليبي - ص ٥٩ - ٦٠ - ٦١.

واصطدموا بالقرامطة. واهتم الحاكم بأمر الله بأوضاع عشائر «الأطراف» في الجبال الشامية كما إهتم بشؤون القبائل في المناطق الداخلية وفلسطين[٤٧]. وفي هذا العهد برزت الدعوة «التوحيدية» المعروفة (بالدرزية).

أما الذين قبلوا الدعوة الجديدة في هذه المناطق كانوا بأكثرهم في الأصل من فرقة القرامطة. وليس من سائر الفرق الشيعية. ومما يدل على ذلك أن القرامطة لم يعد لهم ذكر في الشام بعد انتشار الدرزية فيها[٤٨]. وبعد اضطراب أحوال الدولة الفاطمية في الشام دخلت بلاد الاسلام قبائل الغز الترك من آل سلجوق، وبدأت دويلات الطوائف تظهر في الشام. ولرأي د. كمال الصليبي هذا الكثير من الأسانيد. فالدروز على صلة وثيقة بالقرامطة ويعتبرون حركة القرامطة في الأحساء تمهيداً للكشف المذهبي الدرزي فيما بعد على يد الحاكم فضلاً عن تقدير «السادات» أبي طاهر وأبي سعيد الجنابيين[٤٩].

تعزيز الوجود الاسلامي:

في إمتداد السياسة العربية الاسلامية لتعزيز الثغور والسواحل وتحصينها في وجه التحرشات الرومانية قام أبو جعفر المنصور بحفز وتشجيع القبائل العربية على الاستيطان في الجبال والساحل من لبنان.

وكان أن جاء التنوخيون لكونهم من فضائل قبائل لخمية كانت تقيم في البقاع حسب ما يرى د. محمد علي مكي[٥٠]. ويقول «وقد أثبت الأمراء التنوخيون عن مقدرة وكفاءة فقد حموا السواحل والجبال المشرفة على بيروت من غارات الموارنة في الجبل. (....) وهكذا بدأت في لبنان أمارة عربية اسلامية. (....) كما أن هارون الرشيد أطلق النفير لعمال الشام لارسال الناس الى لبنان وسكناه لتشتد قوة

---

(٤٧) المرجع ذاته - ص ٦٥ - ٦٦.

(٤٨) المرجع ذاته ص ٦٨ + محمد علي مكي ص ٨٢ - ٨٣.

(٤٩) الشيخ يوسف العقيبي - خبايا الجواهر - مخطوط في مكتبتنا ورقة رقم ٣٢٧ و ٣٢٨.

(٥٠) محمد علي مكي - ص ٦٧ و٦٨ / + عجاج نويهض - أبو جعفر المنصور وعروبة لبنان.

أمرائه[٥١]. ويقول د. كمال الصليبي: اكتملت في هذا الدور صورة لبنان والمناطق المجاورة من حيث تركيب العناصر البشرية. فالموارنة في شمال لبنان، والدروز في بلاد الأشواف ووادي التيم، والشيعة الامامية في جبل عاملة وبلاد بعلبك وكسروان، ومناطق أخرى يصعب تحديدها بما فيها بعض مدن الساحل. وجاليات من السنة أكثرها في مدن الساحل ومناطق أخرى. والشيعة الاسماعيلية، والشيعة النصيرية. وغيرهم[٥٢].

زمن الغزو الصليبي:

كان الموارنة على علاقة سيئة مع الروم منذ البدء فاستبشروا بقدوم الفرنجة الى بلاد المشرق وأقبلوا على مناصرتهم[٥٣]. فأخذ موارنة القرى القريبة من الساحل يتقربون من الفرنجة في المدن ويتعاملون معهم. أما موارنة المناطق العالية من الجبل ومعظمهم من أبناء العشائر فبقوا متحفظين تجاه الفرنجة. ويبدو أنهم لم يأنسوا التدابير الادارية التي استحدثها أصحاب قوميسية طرابلس لضبط أمور الجبل عن طريق التنظيم الاجتماعي، فكانوا بين فترة وأخرى يتحدون الفرنجة ويثورون عليهم. وهناك ما يشير الى أن عشائر الموارنة في أعالي «لبنان» قد حاربت مع أتابكة دمشق ضد فرنجة طرابلس سنة ١١٣٧ م[٥٤]. وأدى الغزو الصليبي الى مزيد من الهجرات العربية لتدعيم دور العشائر التنوخية.

وفي زمن استيلاء السلجوقين على دمشق أنزل عاملها طغتكين الأمير معن بن ربيعة جبل الشوف ونزل الشهابيون من حوران إلى وادي التيم زمن نور الدين زنكي. وكانت الحروب الصليبية حافزة لأسر أخرى عربية كثيرة للتقدم من حوران وغيرها للمرابطة في لبنان[٥٥].

---

(٥١) محمد علي مكي - ص ٦٩.

(٥٢) كمال الصليبي ص ٧٣ - محمد مكي ص ٧٥ وص ١٠٥.

(٥٣) د. كمال الصليبي منطلق تاريخ لبنان ص ٨٦ - السيد عبد العزيز سالم / طرابلس الشام في التاريخ الاسلامي ،مطابع رمسيس القاهرة - ١٩٦٧ ص ١٢٩.

(٥٤) المرجع نفسه ص ٨٩ - السيد: عبد العزيز سالم / طرابلس الشام ص ١٥١.

(٥٥) محمد جميل بيهم - عروبة لبنان ص ٢٨.

تقدم الغزو الصليبي عبر الساحل اللبناني الى فلسطين بعد أن استولى الصليبيون على طرابلس وسقطت إمارة بني عمار أولاً: ثم أعاد الصليبيون احتلال الساحل فسقطت بيروت فصيدا والمناطق الجنوبية وجبل عامل وصور. ولم تسقط جميع المناطق «اللبنانية» تحت السيطرة الصليبية. فالبقاع مع بعلبك والشوف والمتن والأقسام العليا من الغرب ومنطقة وادي التيم ظلت تحت حكم أمرائها المرتبطين بدمشق.

وكانت المناطق المحتلة من الصليبيين في جنوبي «لبنان» ووسطه تابعة بكاملها الى المملكة اللاتينية في القدس وتتمتع بتنظيم ذاتي على شكل النظام الفيودالي الأوروبي. أما شمال «لبنان» فكان تابعاً لطرابلس ويشكل معها كونتية امتدت الى شمالي طرطوس ونهر الكلب شمالي بيروت. في حين كانت منطقة جبيل بارونية خاصة. وتعرضت كونتية طرابلس باستمرار لهجمات من الداخل السوري. وفي حين كانت بيروت بيد الصليبيين بقيت المناطق الجبلية المجاورة بيد التنوخيين حلفاء السلاجقة في دمشق[٥٦]. كانت الامارة العربية الاسلامية في لبنان أثناء الحكم الصليبي مؤلفة من مناطق الشوف والمتن والغرب ووادي التيم وكان من زعمائها بنو جندل وقاعدتهم شقيف تيرون قرب نيحا، وفي «جبل بيروت» الأمراء آل عبد الله (في الغرب) من عرب لخم التنوخيين، وتولى آل شهاب امارة وادي التيم خلفاً لبني جندل في تلك المنطقة.

وجعل المماليك الى جانب آل بحتر في الغرب أسرة محلية حاكمة أخرى هي بنو أبي الجيش[٥٧] وبقي أمراء الغرب يتوارثون اقطاعتهم حتى آخر عهد المماليك[٥٨].

وأقام في الشوف فرع تنوخي هو فرع «الأمير والمقدم على الأشواف» فارس الدين معضاد بن عز الدين فضائل بن معضاد من أصول بني عبد الله الطوارقة[٥٩].

---

(٥٦) محمد علي مكي ـ لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني ـ الفصل الثامن ص ١١٤ ـ ١٣٤.

(١٥٧) صالح بن يحيى ـ تاريخ بيروت ـ ص ٣٧ ـ ٤١ دار المشرق ١٩٦٩.

(٥٨) د. كمال الصليب ـ منطلق تاريخ لبنان ص ٩١ ـ ١٠٠.

(٥٩) صالح بن يحيى ـ تاريخ بيروت ص ٥٧ ـ و١٥٨.

وظهرت الأسرة المعنية آنذاك في الشوف.

الحملة الكسروانية:

تكاثرت الشيعة في منطقة لبنان خلال العهد الصليبي وخاصة في منطقة كسروان. وكانت توصف (بالرافضة) حسب التعبير السني. وقد أظهروا خروجاً على طاعة الدولة المملوكية. وجردت العساكر المملوكية بمعاونة التنوخيين حملات أربع على كسروان وقد أخفقت الحملة الأولى. فتكررت الحملة وأورد المقريزي أن «الدرزية أهل جبل كسروان»[٦٠]. ويستفاد مما روى المؤرخون أن هذه الحملة التأديبية كانت جواباً على معاملة الكسروانيين للجنود المماليك الهاربين من وجه المغول[٦١]. وبناء لفتوى ابن تيمية الفقيه السني بقتال الكسروانيين وقتال النصيرية لأنهم «عدوٌ في دار الاسلام»، شارك في حملة الفتوح الكسروانية التنوخيون ونائب طرابلس ونائب صفد والأمير إبن صبح وأمير البقاع الغربي، وأمير بعلبك علاء الدين بن معبد. وسقطت كسروان وأقطع المماليك كسروان لأمراء الغرب والبقاع وبعلبك. وقد سمح هذا الافراغ السكاني لكسروان من فرق «الروافضة» الشيعية والنصيرية والدروز الى هجرة مارونية إليها بتشجيع الاقطاع الكسرواني التركماني من بني عساف في بادىء الأمر[٦٢]. وبحسب التاريخ الشفوي الذي تتناقله بعض الأسر، ان العديد من الأسر الشيعية أو الدرزية التي احتمت بالأديرة والكنائس أثناء تلك الحملة قد تحولت الى المذهب الماروني. وتستند تلك الرواية الى أسماء العائلات الواحدة والمختلفة في المذهب.

الشيخ يوسف العقيلي ـ خبايا الجواهر ـ مخطوط ورقة رقم ٣١٥.
وكمال الصليبي: منطلق. ص ١٤١.

(٦٠) محمد علي مكي: لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني ص ٢٢٢ + أنظر للشيخ علي الزين: للبحث عن تاريخنا ص ٥٦ ـ ٥٩. ينفي أن تكون الحملة ضد الشيعة ويعتقد بكونها موجهة ضد النصارى.

(٦١) صالح بن يحيى ص ٧٨.

(٦٢) محمد علي مكي: لبنان ـ ص ٢٣٠.

الادارة المملوكية في (لبنان) خلال القرن الخامس عشر:

شهدت المناطق المعروفة اليوم باسم (لبنان) حداً من الاستقرار نهاية العهد المملوكي. وقد أدى هذا الاستقرار السكاني الى تطور في التنظيم الاجتماعي - السياسي للجماعات التي توزعت البقعة الجغرافية المعروفة اليوم باسم لبنان.

وصفت الدولة المملوكية بأنها الدولة « الاقطاعية » الكبرى التي قامت في التاريخ الاسلامي حسب القلقشندي، الذي يقول « لقد خرجت الأمور عن القواعد الشرعية وصارت الاقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال »[٦٣] ولقد ورثت الدولة المملوكية السمات الأساسية للتنظيم الاقطاعي بالتالي، عن التنظيمات التي أرساها بنو بويه ثم السلاجقة فالدولة النورية فالدولة الأيوبية عبر التاريخ الاسلامي. ومع ذلك لم يكن للمُقْطَع في الدولة المملوكية سوى حق الاستغلال أو الارتفاق وحتى إذا ورث الجندي أباه فانه لا يرث غير هذا الحق ولا يملك الرقبة. فحسب السبكي (٧٧١ هـ = ١٣٦٩ م) ان « الاقطاعات المعروفة هي إرفاق ». ولقد كان حائز الاقطاع ينقل عن إقطاعه الى إقطاع آخر بأمر من السلطان. وقلما ثبت الاقطاع بيد صاحبه، وقد ينقص وقد يعزل «يعطل» صاحب الاقطاع ويصادر ويحل محله غيره في داره وأثاثه وأحياناً يتزوج زوجته. وبالرغم من الطابع الوراثي الذي أخذ يتعزز زمن الأيوبيين فان المماليك اتجهوا الى إبطال ذلك وربطوا المقطعين بالمركز بصورة متزايدة واتخذوا من « الروك » (إعادة المسح) وتوزيع المقاطعات بين مدة وأخرى سبيلاً عملياً لتأكيد سلطان المركز. بل ذهبوا أبعد حين أخذوا يوزعون اقطاعات لمقطع واحد في عدة أماكن لا في محل واحد تأكيداً لصفتها بأنها اقطاعات خدمة[٦٤].

كتب القلقشندي يقول: تجري الاقطاعات في الدولة المملوكية على الأمراء والجند. وعامة إقطاعاتهم بلاد وأرض يستغلها مقطعها ويتصرف فيها كيف

(٦٣) د. ابراهيم علي طرخان: النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط: الاسكندرية ط ١٩٦٨. ص ١١ و ١٢.

(٦٤) د. عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ لاقتصادي العربي - دار الطليعة بيروت ط ١ ١٩٦٩ ص ٩٨ - ١٠٦.

شاء. وربما كان فيها نقد يتناوله من جهات وهو القليل وتختلف باختلاف أربابها[٦٥].

وكتب السبكي: « إن الاقطاعات المعروفة في هذا الزمان انما هي اقطاعات إرفاق وهذا الاقطاع لا يعطي للمقطع رقبة المقطوع وانما حق الاستغلال والانتفاع أو الإرتفاق فحسب. ومع ان اقطاع التمليك حدث أن وجد في الأرض الموات والأرض العامرة الا أنه ظل في حكم النادر فضلاً عن شرط إذن السلطات وأولي الأمر في ذلك (. . . .) فالاقطاع من صدقات السلطان »[٦٦] ذلك أن الأرض أعتبرت دائماً ملكاً للسلطان وجنوده.

كانت أداة هذا التنظيم الاقطاعي هي الجيش المملوكي الذي كان ينقسم الى ثلاثة أقسام هي: أجناد الحلقة - المماليك السلطانية - مماليك الأمراء. وقد كان أجناد الحلقة الفريق البارز في هذه الأقسام والأصل في التوزيع الاقطاعي. أما المماليك السلطانية فهم أصحاب الجوامك الراتبة من السلطان. ومماليك الأمراء فيبعثون أساتذتهم ويحوزون إقطاعاتهم، بحسب مراتبهم من بطن إقطاعات الأمراء[٦٧]. لكن بالاضافة الى الجيوش السلطانية فهناك « العشائر » أو « العشير » أو « العشران » المنظمة بواسطة أمراء العشائر.

ففي سوريا وفلسطين ولبنان كان الحاكم الأعلى يلفت نظر السلطان الى فرسان الحلقة اللامعين فيخلع عليهم السلطان لقب « أمير » إذا شاء ويذكر على وثيقتهم الخطية إسم الحاكم الأعلى الذي يتقدمهم[٦٨]. ولقد كان من بين هؤلاء:

١ - التركمان والأكراد: وقد استخدمهم الحكم المملوكي في شتى نواحي سوريا وفلسطين ولبنان. ففي عام ١٢٦٧ م قام بيبرس الأول ووزع التركمان على الشاطيء الفلسطيني ليصد هجمات الصليبيين عنها. وفي عام ١٣٠٦ م قسمت

(٦٥) د. ابراهيم علي طرخان: النظم الاقطاعية: ص ١٤٥.

(٦٦) د. إبراهيم طرخان - النظم الاقطاعية: ص ٢٦٥.

(٦٧) د. ابراهيم علي طرخان - النظم الاقطاعية: ص ١٤٨.

(٦٨) نفس المرجع ص ١٥٨ - ١٦٠ وبولياك: الاقطاعية في مصر وسوريا ولبنان - دار المكشوف ١٩٤٨. ص ٢٠ - ٢١.

جهات كسروان من « جبل لبنان » الى اقطاعات ووزعت على ثلاثماية فارس تركماني أو سجلت اليهم مهمة حماية الشاطيء من انطلياس الى ضواحي طرابلس[٦٩].

٢ ـ القبائل في سوريا ولبنان وفلسطين: المعروفة بـالعشر والعشران والعشائر، وكان يترأس هذه القبائل خمسة وثلاثون زعيماً ينعتون بالمقدمين وكان بامكان هؤلاء أن يجندوا خمسة وثلاثين ألف خيال بينما كان الأكراد يعينون عشرين ألفاً والتركمان مئة ألف وثمانين ألف خيال. والبدو ثلاثة عشر ألفاً.

وأبرز الزعماء الذين كانوا في (لبنان) مطلع العهد المملوكي: بنو صبح أو صبيح، وبنو بحتر، وبنو أرسلان، وبنو أبي الجيش، وبنو رمطوني، وبنو الحنش، وبنو الحمراء، وبنو اسماعيل، وبنو عبد القادر[٧٠].. ولقد سمي هؤلاء « أرباب الأدراك » أو « المثاغرين » للدلالة على الدور العسكري الذي لعبوه أو أوكل لهم من الدولة في مناطق الأطراف. ومن أبرز أدوار هذه الجماعات، الدور الذي لعبته الإمارة التنوخية على الشاطيء الغربي لبلاد الشام. فلم يكن يترتب على أمراء الغرب أي واجب عسكري زمن الأيوبيين والمماليك خارج منطقة الغرب بل كادت تقتصر مهمتهم على تتبع نشاط الصليبيين الحربي وأعوانهم في الساحل السوري.

كان بنو عساف التركمان، مكلفين بالدرك في حدود أنطلياس على نهر الكلب الى مغارة الأسد بالشام. فلم يسمحوا بعبور نهر الكلب الا لمن يحمل « ورقة الجواز » من الوالي في تلك الجهات أو من أمراء الغرب من بني تنوخ، الذين تولوا المنطقة الجنوبية على نفس المنوال. وقد نظم بنو عساف عملهم تنظيماً دقيقاً فقسموا أنفسهم ثلاثة « أبدال » كل فرقة من ألف فارس وعليها أن تقيم شهراً في الدرك.

كما التزم أمراء الغرب من بني تنوخ الدرك في جبل الغرب وساحله فضلاً عن مهمه التجسس على أخبار العدو والمثاغرة على صيدا وبيروت ونظموا دركهم على ثغر

---

(٦٩) بولياك: الاقطاعية في سوريا ولبنان وفلسطين ـ دار المكشوف ١٩٤٨ ص ٣٧ ـ ٤٠.

(٧٠) بولياك: الاقطاعية ـ دار المكشوف ١٩٤٨ ص ٢٤ و ٤٥ ـ ٤٨.

بيروت كذلك ثلاثة أبدال[٧١].

وكانت اقطاعات أمراء الغرب بغير مناشير تكتب لهم قبل عام (٤٢٠ هـ ١٠٢٩ م) ولا يعرفون دركاً ولا مثاغرة ولا عدة جند. ولم يحرر عليهم عبرة إقطاع ولا غيره، الى زمن الملك العادل نور الدين. فكتب لهم منشوراً (٥٦٠ هـ ـ ١١٧٠ م) بيّن فيه جهات إقطاعهم وحدد فيه عدد فرسانهم الذين يتقدمون وقت المهمات الشريفة[٧٢].

وكانت مناشير الاقطاع تفصل نواحي الاقطاع والمخصصات الراتبة من نقد وحبوب اذا تضمنها،وكانت المناشير تكتب على طبقات يدل عليها حجم المنشور. ولقد قبل نظام الاقطاع المملوكي مبدأ الوراثة الضمني حين كان يقبل التنازل عن الاقطاع[٧٣].

لعبت الامارة التنوخية دوراً بارزاً في إضفاء الطابع العربي الاسلامي على هذا الشاطيء. ولم تخل المكان إلاّ لإمارة فتيَّة أخرى هي الامارة المعنية التي بذرت بذرة الكيان السياسي شبه المستقل وسط تنازع وتنافس جماعات محلية ذات تنظيم عشائري ـ اقطاعي في هذه البقعة المسماة لبنان اليوم، رغم أن تلك الامارة لم تعرف حدوداً مستقرة فانطلقت من جبل الشوف تتسع وتضيق على حساب المقاطعات المجاورة فاذا هي تبلغ مبلغاً عظيماً يوم دعيت امارة بلاد عربستان.

الامارات الاقطاعية في (لبنان) خلال القرن الخامس عشر[٧٤].

الامارة التنوخية:

التنوخيون حلف قبلي عربي توطن الفرع اللخمي المنذري منه (لبنان) جبله وساحله، حوالي ١٤٢ هـ /٧٥٩ م[٧٥]. فملكوا ثغر بيروت وجبل بيروت وبلاد

---

(٧١) صالح بن يحيى ـ تاريخ بيروت ـ ص ١٩ ـ د. إبراهيم طرخان هامش ص ٤١٠.

(٧٢) د. ابراهيم طرخان ـ وصالح بن يحي ـ تاريخ بيروت ص ٩٠ ـ ٩٤.

(٧٣) صالح بن يحيى ـ تاريخ بيروت ص ١٤٦ هامش وص ١٦٨.

(٧٤) د. محمد علي مكي ـ لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني: ص ٢٦٣ وما يليها.

(٧٥) عجاج نويهض: أبو جعفر المنصور وعروبة لبنان ـ ص ١٠ ـ ١١.

الغرب. ويعيد البعض من المؤرخين الوجود التنوخي في ساحل لبنان الى زمن خلافة معاوية (٤١ هـ - ٦٠) /(٦٦١ م - ٦٨٠ م) ذلك أنه أثناء ولايته على الشام عمل على ترميم مدن الساحل وتحصينها وشحنها بالمقاتلة. فقام بحركة تبديل سكاني حسب روايتي البلاذري واليعقوبي التي أشارت لمشاركة التنوخيين في معركة صفين الى جانب معاوية (٣٧ هـ -/٦٤٨ م)[٧٦].

ومهما يكن من أمر هذه الرواية عن الانتشار العربي والتنوخي في بلاد الشام وساحله قبل منتصب القرن الثاني للهجرة الا أن تعزيز هذا الوجود العربي - الاسلامي على الشاطىء السوري كان قد تأكد في زمن خلافة أبي جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ = ٧٥٣ - ٧٧٤ م) الذي اتبع سياسة سلفه معاوية بتعزيز حصون السواحل ومدنها وتعزيز الوجود السكاني العربي - الاسلامي فيها بخاصة في مواجهة الروم البيزنطيين. كما أن هذه الهجرات استمرت أيام هارون الرشيد (١٧٠ -١٩٣ هـ) وتذكر المصادر ان هذا الحلف القبلي التنوخي دخل وادي التيم ثم جبل المغيثة وتفرق في البلاد من جبل الغرب الى سن الفيل كما ذكرت المصادر، توطن طوائف هذا الحلف منطقتي المتن وكسروان وجبل صيدا جنوباً[٧٧]. ولقد دانت تلك المناطق للدولة الفاطمية فعزز الخليفة الفاطمي ولاية الأرسلانيين التنوخيين التقليدية في بيروت والغرب وأضاف اليها ولايتي صيدا وطرابلس ومقاطعة صور لمدة قصيرة[٧٨].

تلقت تلك الجماعات الدعوة (التوحيدية) الدرزية التي لاقت أرضاً خصبة في بلاد الشام، وتشير المصادر الدرزية، الى الذين تلقوا الدعوة في بلاد الشام في حلب ووادي التيم وجبل الغرب وفلسطين. وجبل الغرب هذا يشمل غرب بيروت والمنطقة

---

(٧٦) نديم نايف حمزة: التنوخيون - دار النهار ١٩٨٤ ص ٣٣ - ٣٤ أنظر أخبار التنوخيين في أخبار الأعيان في جبل لبنان للشيخ طنوس الشدياق (١٨٥٩) ج ١ طبعة الجامعة اللبنانية ١٩٧٠ ص ٢١٧ وما يليها حيث يذكر قدومهم عام ٨٢٠ م. / أنظر د. عباس أبو صالح - تاريخ الموحدين الدروز ص ٢٣.

(٧٧) صالح بن يحيى - تاريخ بيروت ص ٣٧ - ٤٨ / طنوس الشدياق - أخبار الأعيان ج ١ ص ٢١٧ وما يليها د. عباس أبو صالح - تاريخ الموحدين - ص ٢٧ - ٢٩ / نديم حمزة - التنوخيون ص ٥١ - ٥٣.

(٧٨) طنوس الشدياق - أخبار الأعيان - ح ٢ ص ٢٨٦.

الجبلية الوسطى من (لبنان)[٧٩].

وتسمّت تلك المقاطعات باسم الامارة التنوخية حيث ساد آل عبد الله، الذين عرفوا بآل بحتر في جبل الغرب، وآل أرسلان في ساحل بيروت. لكن الوجود السكاني لم يقتصر على هذا الحلف القبلي بفروعه العشرة (الطوائف) حسب طنوس الشدياق[٨٠]. كان هناك بنو جندل في وادي التيم وقد امتد نفوذهم الى جبل الشوف، وبنو أبي الجيش في عرمون، وأمراء بني رمطوني من بني غلّاب، وبنوالعدس وبنو الشويزاني وبنو تغلب وبنو صبح وبنو الحنش والحمراء[٨١]. حتى ظهور المعنيين.

تعزز دور الامارة التنوخية للدور العسكري البارز الذي لعبته في الحفاظ على وجودها أثناء الغزو الصليبي ثم مقاومتها هذا الغزو ومضاعفاته. لكن تلك الامارة توصف عادة بكونها نواة لقيام نظام سياسي ذي طابع اقطاعي على هذا الشاطىء مهَّد لقيام إمارة فخر الدين المعنى الذي ساهم في بلورة كيان سياسي لتلك الامارة بعد أن ساهم في توحيد المقاطعات الواقعة ضمن الاطار الجغرافي المسمى اليوم (لبنان). وارتبط فيها بعد اسم الامارة التنوخية، فالمعنية، بالموحدين الدروز الذين يشكلون واحدة من طوائف « لبنان »، القديم الأساسية التي لعبت دوراً في تطوره التاريخي وطبعت هذا التطور بالكثير من خصائصها لاسيما منذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر حيث النزاع الدرزي الماروني وذيول هذا النزاع المستمرة في تاريخ لبنان. فالدروز؛ « هم البذرة السياسية الأولى للنظام السياسي الذي حضن سائر الفئات »[٨٢] حسب تعبير إيليا حريق.

الامارة العسافية التركمانية في كسروان:

قدم الأمراء العسافيون التركمانيون الى كسروان على أثر الحركات الكسروانية

---

(٧٩) الشيخ يوسف العقيلي - خبايا الجواهر - مخطوطة ورقة رقم ٣١٥ . ٣٣٢.

(٨٠) طنوس الشدياق - أخبار الأعيان. ج ١ ص ٢١٧.

(٨١) صالح بن يحيى - تاريخ بيروت ص ٩٥ وص ٩٢, و ٧٨. أنظر كمال الصليبي - منطلق تاريخ لبنان ص ١٤٩ - ١٥٢ نديم حزة: التنوخيون ص ٩٦ - ٨٩.

(٨٢) إيليا حريق: التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث - الأهلية للنشر: ١٩٨٢ - ص ١٠.

العاصية على الدولة الاسلامية. وقد جعلهم المماليك أصحاب تلك المنطقة وتكلفوا بالدرك من حدود أنطلياس على نهر الكلب حتى مغارة الأسد بالشام[٨٣].

شجع الأمراء العسافيون الموارنة في شمالي لبنان على النزوح الى الوسط وبخاصة كسروان بعد تخليتها من الشيعة أثر الحملات التأديبية التي تعرض لها هؤلاء.

تدريجياً أخذ المد الماروني يتجه نحو بلاد جبيل وكسروان وقد ساعد الموارنة على الاستقرار، ذلك النزاع بين الأمراء التنوخيين والأمراء العسافين.

نظم العسافيون شؤون مقاطعتهم أبدالاً عسكرية لتأمين الدرك وأقاموا المخافر المسماة (أذواق) وبقيت هذه التسمية على بعض القرى الحالية.

مقدمية الموارنة في الشمال:

نشأت المقدمية المارونية في الشمال إثر الحروب الصليبية. كان السلطان المملوكي هو الذي يعين مقدماً على بشري لجباية الضرائب. وقد بدأت آنذاك تبرز زعامة دينية في المجال الزمني لكنها بقيت دون تأثير الزعامة المدنية.

توسع الموارنة في البلاد وكان هذا التوسع يصطدم بشيعة تلك البلاد الذين تعرضوا للهجرة.

المشايخ الحمادية الشيعة:

برز المشايخ الحمادية الشيعة في القرن الخامس عشر وتمكنوا من السيطرة على مقاطعات واسعة من صنّين الى جبة بشري بما في ذلك بلاد جبيل والكورة والبترون وبعلبك والضنية.

أمراء بعلبك والبقاع:

وعرف منهم بنو الأعمى وبنو صبح وبنو حرفوش وبنو الحنش. وكان الأمير ناصر الدين ابن الحنش أقوى أمراء «لبنان» أواخر العهد المملوكي في البقاع

(٨٣) صالح بن يحيى - تاريخ بيروت ص ٢٩.

وصيدا. في حين برز الحرفوشيون في العهد المعني.

أمراء بني سيفا في عكار:

من أسرة كردية الأصل تولوا اقطاع بلاد عكار حتى العهد المعني.

الامارة المعنية في الشوف:

بدأ تاريخ هذه الامارة في الشوف في العهد الصليبي. ومنذ ذاك التاريخ بدأت علاقات هذه الاسرة تتوطد بالتنوخيين والشهابيين، الى أن احتلت السيادة على الشوف ومن ثم لتصبح الامارة الأولى في المقاطعات اللبنانية كافة.

الامارة الشهابية في وادي التيم:

برزت تلك الامارة في العهد الصليبي في وادي التيم ثم في الشوف في نهاية العهد المعني.

مقدمية جزين الشيعية:

إحدى أبرز مراكز التجمع الشيعي في العهد المملوكي.

امارة بني بشارة الشيعية في الجنوب:

(بلاد بشارة). نسبة الى أسرة اقطاعية، تولت السيادة حتى القرن السادس عشر لتضعف في العهد العثماني إثر التفكك الاقطاعي في الجنوب.

المدن الساحلية:

بداية ازدهارها أواخر العهد المملوكي مع الاستقرار الناجم عن تراجع الخطر الخارجي.

□ شهدت مرحلة الغزو الصليبي مزيداً من الهجرة العربية الى لبنان. ومن هذه الأسر: آل الدحداح وهم من اليمامة، وبنوهاشم بن عقبة الصحابي. وبنو حبيش المنتسبون إلى حبيش بن خالد الصحابي. كما حضر المقدمون آل مزهر والمقدمون آل

الصواف والمشايخ آل حصن الدين وبنو الشاعر في علمات ومقدمو جاج وآل زوين بغزير[٨٤].

ذكر جرجي زيدان في مجلة الهلال السنة ١٧ موجات عربية جديدة في القرن الخامس عشر أبان حكم المماليك الجراكسة على رأسها بنو الخازن والعازار والضاهر والغريب والجميل ومراد ونجيم والتويني ومعلوف وثابت وكذلك آل المطران وجبارة وغنام وحوراني وعطية وشقير وطراد وحداد وصفير وغصن وسواهم[٨٥]. ويرجح الدكتور كمال الصليبي أن معظم الموارنة « كانوا من ناحية العرق من نبط الشام يقطنون المناطق الزراعية في الأرياف ويعملون في الفلاحة. وكان من بينهم بعض الرعاة من أبناء العشائر في الجبال وربما كان هؤلاء من أقحاح العرب وقد تكلموا العربية وكتبوا بها على الأقل ابتداء من القرن التاسع[٨٦].

وإذا كانت نسبة الأسرة الشهابية تعود الى الأمير مالك الملقب بشهاب ابن الأمير حارث بن هشام المخزومي القريشي الحجازي،[٨٧] واذا كانت نسبة الأسرة اللمعية معروفة أيضاً[٨٨]. لجهة عروبتها واسلاميتها، فان الأسر المارونية الأخرى لا تقل عروبة عن هذه الأسر المشهورة.

ان أسرة حبيش تعود بأصلها الى قبيلة الهوازن وهي فخذ من قريش، وأسرة ضو تنحدر من غانم الغساني، ومنها تحدر آل لبكي ولحود في بعبدات. وأسرة نعمة في

---

(٨٤) محمد جميل بيهم ـ عروبة لبنان: ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٨٥) محمد جميل بيهم عروبة لبنان: ص ٣٢ ـ ٣٣ /أنظر حول تاريخ أسر الأعيان في جبل لبنان كتاب طنوس الشدياق. أخبار الأعيان في جبل لبنان ـ ١٩٧٠ بيروت، في مكتبتنا الخاصة مخطوطة بخط يد الأب بطريرك انطاكيا وسائر المشرق غريغوروس الحداد مؤرخة في ١٨ آب ١٩٢٢ عن تاريخ أسرة آل حداد وأصل العائلة من أزرع حوران وانتقلوا منها الى الفرزل في البقاع منذ ١٥٥٤ م وتوزعوا في (لبنان).

(٨٦) د. كمال الصليبي ـ منطلق تاريخ لبنان ص ٣٤ ـ ٣٩.

(٨٧) تحقيق سليم حسن هشي ـ تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد امرائهم بيروت ١٩٧٠ ص ٢٠. كذلك طنوس الشدياق ـ أخبار الأعيان ص ٣٥ وما يليها.

(٨٨) طنوس الشدياق ـ أخبار الأعيان ـ ص ٥٥ وما يليها.

دير القمر وأسرة شمعون ونصر وأبي كرم وصليبا في جونيه وأبي زيد وأبي عازار في شنعير. وأسرة الفحل والترك في سنور والمرادية وسرعيتا وداريا وأسرة الجر في يحشوش، وأسرة النصراني في غزير، وأسرة عبود وخليفة في البترون، وآل فرعون من سوريا ويعودون بأصولهم الى عرب حوران الغساسنة. ومن الأسر المارونية التي تعود لأصل عربي أيضاً: آل وهيبة وآل غانم وكرم في بسكنتا والتنوري في بسكنتا وبنو صقر ومراد في عرمون وأسرة شبلي. والى العاقورة نزحت قبائل عربية من اليمن وإليها ينتسب مالك ابن أبي الغيث وذريته ومنهم بنو ملحمة وتتفرع أسر بيروتي وفاخوري في بيروت وبعبدا وغزير وأسرة أبي شلحى في جبيل وأسرة شلق ورزق الله في صيدا وبيروت وآل فاضل وآل كساب ومن ذرية مالك المذكور آل المعوشي في جزين.

والى قبيلة كندة ينتسب آل العنيسي وآل السخن في قرطبا الى بني كعب بن قيس السخني. وكذلك آل كرم الى غطفان من بني عامر ومن آل كرم تحدرت عائلات شديد وجبر وفياض وسالم ومعوض وعبد المسيح في بيت شباب ومنهم بيت الخياط في زحلة وبيت الزحلاوي في حدث بيروت وبيت الشهابي في رميش وبيت الحاج في معلقة زحلة وبيت الكك في رشميا ودير القمر. والى آل السخن ينتسب آل الصهيوني في إهدن. وآل شليطافي قرطبا. وآل صقر وآل الخوري وآل عطا الله وبيت القسيس أصلهم عرب من بادية الشام. وآل اده ينتسبون الى قبيلة بني هوازن. وكذلك آل الملاط في بعبدا وأسرة آل الهاشم تنحدر من هاشم عتبه الصحابي. وآل الدحداح عرب من اليمامة. وعائلة البستاني في دير القمر والدبية وجونية والكورة وضهر صفرا يعود الى الغساسنة وأسرة آل عطا لله تنحدر من غسان وكذلك آل معلوف وآل الكريدي وآل الحداد[٨٩] نشير فقط الى الأسر المسيحية المارونية العروبية الأصل لنشير الى عقم المحاولة الهادفة الى افتعال هوية قومية وعرقية مستقلة للمسيحيين اللبنانيين الموارنة. فعروبة المسيحيين لا تقل كثيراً عن عروبة المسلمين في لبنان.

---

(٨٩) عصام خليفة: الأديولوجية الطائفية والنظرة الى التاريخ اللبناني ـ الديمقراطيون العلمانيون رقم (٦) ١٩٧٩ من ص ٣٣ الى ٣٧ مأخوذة عن أكثر من ثلاثين مرجعاً في تاريخ العائلات المذكورة والتاريخ العام.

(لبنان) زمن الحكم العثماني :

استولى العثمانيون على كل الاقطاعات المملوكية بما فيها تلك التي حولت الى وقف أو ملك وضمت للأراضي السلطانية (الخراجية) ولكنهم اتخذوا النظام الاقطاعي المملوكي أساساً في تنظيم الأراضي مع أبطال صفته العسكرية.

كان جهاز الحكم العثماني يتشكل بزعامة السلطان، صاحب السلطة السياسية والعسكرية والدينية (الخليفة) وسلطة المال. وبعده يأتي الوزير[٩٠] ويساعد الصدر الأعظم في مهمة الديوان الذي يتألف من قاضي العسكر وبكلربكي الروم وبكلربكي الأناضول والدفتردار وآغا الأنكشارية وأمير البحر وصاحب التوقيع[٩١].

قسم العثمانيون الشام الى ولايات جعلت مراكزها حلب ودمشق وطرابلس ثم أحدثت ولاية صيدا (١٦٦٠ م) وعلى رأس كل منها باشا يستمد الرأي من باشا دمشق الذي كان له تفوق على بقية الباشوات[٩٢].

كان يعهد بشؤون الأيالة الى باشا يسمى بكلربكي بمعنى بك البكوات ويعتبر برتبة مير ميران بمعنى أمير الأمراء.. ويعهد بشؤون اللواء الى بك يسمى سنجق بك بمعنى بك اللواء. ويعتبر بمرتبة مير لواء (أمير اللواء).

وكان يخصص لمنصب كل إيالة من الايالات وكل لواء من الألوية مقاطعة بدرجة خاص ويترك باقي المقاطعات بدرجة زعامة أو تيمار تلزم وتضمن لزعماء البلاد المقاطعجية[٩٣].

كانت الحكومة الاقليمية تتولى ثلاث مهمات هي: الادارة السياسية، وجباية الضرائب،والارشاد الديني. فالوالي (الأمير ـ الصاحب) كان يتولى تعيين العمال على المناطق ويتحمل مسؤولية أعمالهم، وبوصفه والياً يضطلع بأعباء الشؤون السياسية

(٩٠) د. نادر العطار ـ تاريخ سوريا ـ ص ٤٠ ـ ط ١٩٦٢.
(٩١) المرجع ذاته: ص ٤١.
(٩٢) المرجع ذاته: ص ٤٤.
(٩٣) الشيخ علي الزين ـ للبحث عن تاريخنا في لبنان ص ٢١٧.

والادارة العسكرية في ولايته. على أن المشرف على جباية الموارد كان أحياناً موظفاً خاصاً يدعى صاحب الخراج وكانت صلته بالخليفة مباشرة. أما مورد الدولة الرئيسي فكان يجمع من الجزية المفروضة على الشعوب المغلوبة[٩٤].

كان الغرض الكامن وراء تنظيم السلاطين العثمانيين سليم وسليمان لولايتها العربية هي أن تبقى على الحال التي كانت عليه حين تم الاستيلاء عليها. مع بقائها تحت سيادة السلطة العثمانية.

كانت الأماني المتواضعة التي ترضي الفاتح والقانوني، بمثابة أسمى المثل العليا لدى خلفائها الضعاف، وكان عامل المحافظة حجر الزاوية في الادارة العثمانية[٩٥]. أما الجيش فكان العنصر الأساسي فيه جنود الانكشارية. وقد ضم عدا الانكشارية فرق السباهية المرتزقة وهم من الفرسان وفلاحي الاقطاعات الذين كانوا يتطوعون مقابل أعفائهم من الضرائب ويشكلون مقدمة الجيش، والخيّالة. وكلهم يعتمدون على مدفعية منظمة، عنى العثمانيون بتجهيزها وتزويدها بالعدد الكافي من الخبراء، وعلى قوافل طويلة كانت تحمل بالمؤن لسد حاجات الجيش في الحروب الطويلة المدى. أما الأسطول فقد برز فيه الانكشارية أيضاً[٩٦].

هذا التنظيم المتطور للجيش هو الذي مكنهم من التغلب على المماليك الذين كانوا ما يزالون يعتمدون على العنصر البشري والسلاح الفردي أساساً في قواتهم.

عندما بسط العثمانيون سيطرتهم قرروا إعطاء الأراضي مقاطعات مع بيان حدود كل واحدة، والضريبة اللازمة، لكنها لا تعطى (كتيمار) مقابل الخدمة العسكرية، بل كأمانات تدار وترسل الوارد بعد أن يأخذ المقطع راتبه. ووزعت أكثرية الأراضي الخراجية في البدء الى أمناء مدنيين يأخذون رواتب من الخزينة ويسلمون الوارد اليها ويعين مع الأمين عامل يساعده في تسيير أمور المقاطعة. وبعد

(٩٤) د. فيليب حتي ـ تاريخ سورية وفلسطين ولبنان ـ ج ٢ ص ٨٧ و ٨٨.
(٩٥) هاملتون جب وهارولد بوون ـ المجتمع الاسلامي والغرب. ج ٢ ص ٥ دار المعارف مصر ط ١٩٧١.
(٩٦) جب وبوون: الأسطول ـ الانشكارية ـ السباهية ج ١ ص ٦٦ ـ ١٠٤ (الجيش).

العام ١٥٢٤ م بدأ الاتجاه نحو تعيين الأمين والعامل من الجند فتعطي الأرض بالالتزام. وتبقى مهمتهم الأساسية عسكرية أما العمل الاداري فمحدود. وفي الجهات التي كانت بيد القبائل العربية (في الصعيد بمصر مثلاً) اعتبرت الأراضي مقاطعات للشيوخ الذين يلزمون بدفع مبلغ سنوي للسلطان[٩٧].

في نهاية الربع الأول من القرن السابع عشر ساد الالتزام وصارت المقاطعات تعطي للبيكات والمماليك. لقد مر اعطاء الأراضي السلطانية خلال ثلاثة قرون بمراحل ثلاثة: الأمانة ثم الالتزام وأخيراً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر المالكانية[٩٨].

أخذ العثمانيون ينظمون دولتهم على أساس عسكري إقطاعي فأعطيت أكثر الأراضي السلطانية اقطاعات الى السباهية (خيال) بشكل زعامة. أو تيمار ويبلغ وارد الأولى حوالي خمسة أمثال الثانية. أعطيت هذه الاقطاعات مقابل خدمة عسكرية، وتتناسب مساحة الاقطاع مع عدد الجند الذين يقدمهم المقطع من الفرسان وقت الخدمة.

كان الأصل في هذه الاقطاعات أن لا تكون وراثية وللمقطع أن يطلب زراعة بعض الأراضي له، وله أن يؤجر بعضها. وفي مطلع القرن التاسع عشر إبتداء من زمن سليم الثالث، عمد الى إلغاء الاقطاع والالتزام، وجرت محاولة لإدخال مبدأ ملكية الفلاحين لأرضهم وجباية الضرائب بصورة مباشرة من قبل الحكومة[٩٩].

لكن أهم ما يجب التوقف عنده هو أن النظام الاقطاعي ـ العسكري العثماني لم يكن عاماً في الامبراطورية العثمانية.

في سوريا أدخلت الادارة العثمانية تغييراً أكثر مما في مصر. قسمت البلاد الى ثلاث ولايات، واستحدثت الرابعة (صيدا ١٦٦٠ م) في القرن السابع عشر، ويتولى

(٩٧) د. عبد العزيز الدوري ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ـ دار الطليعة ـ ص ١١٨.
(٩٨) د. عبد العزيز الدوري ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص ١١٨ـ ١١٩.
(٩٩) المرجع ذاته: ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

كل ولاية باشا اشترى مركزه وله نصيب وافر في حرية التصرف. وقسمت الأراضي الى مقطعين أتراك بالدرجة الأولى، وكانت شبه وراثية ويترتب عليها دفع ضرائب سنوية وتقديم خدمة عسكرية مع بعض الأتباع. لكن بعض الأراضي أقطعت لشيوخ القبائل وبعض الشخصيات الدينية المتنفذة وكانت تتولى أراضي الوقوف[١٠٠].

في سوريا و« لبنان » كان الحكم في كثير من المناطق في أيدي العصبيات المحلية. ومن هذه العصبيات كان التنوخيون، وهم أفراد قبيلة عربية ينتهي نسبها الى اسماعيل قدمت مع أبي عبيدة بن الجراح، وانزلها أبو جعفر المنصور غربي لبنان فكانت تستخدم في صد غارات الروم ومنها آل علم الدين والأرسلانيون، ثم جاء المعنيون أمراء جبل الشوف، ثم الحرفوشيون، وينتسبون الى الأمير حرفوش الخزاعي القحطاني الذي قدم أسلافه مع عمر بن الخطاب الى بعلبك واشتهروا فيها وحكموها حتى ١٨٦٦ م. أما الشهابيون فقد جاؤوا بلاد الشام في عهد أبي بكر واستوطنوا وادي التيم وحاربوا الصليبين. أما شمالي لبنان فقد قطنه السيفيون الأكراد والعسافيون التركمان[١٠١].

كان « لبنان » قبل الفتح العثماني سنة ١٥١٦ م إمارة من امارات سورية تحت حكم دولة الشراكسة المصريين تتبع بعض أقسامه دمشق وبعضها طرابلس وصيدا وغيرهما.

كان الأمراء والمقدمون يتولون زعامته وهي شبه استقلالية إذ يضمنون الولاية من الحاكم الأكبر فيدفعون عنها مالاً مقطوعاً ويتصرفون بالشعب كما يريدون من فرض الضرائب، وتجنيد العساكر واحتكار بعض الشجيرات ،والمعادن والممالح والاسفنج والغلال والحاصلات الأخرى ونحو ذلك[١٠٢]. وفي عهد الصليبيين كان (لبنان) منقسماً الى عدة امارات إفرنجية منها ما هو تابع لبارونية بيروت وقسم لامارة

(١٠٠) د. عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي: ص ١٢٥ ـ ١٢٦.
(١٠١) د. نادر العطار: تاريخ سورية في العصور الحديثة: ص ٤٤ و ٤٥.
(١٠٢) عيسى اسكندر المعلوف: الحكومة اللبنانية ـ مجلة الآثار سنة ١٩١٢ ج ٣.

صيدا وغيرها من البارونات في الجنوب. والقسم الشمالي كان ملحقاً بامارة طرابلس[١٠٣] ويعزو بعض المؤرخين رسوخ الملامح الاقطاعية للتنظيم الاجتماعي في (لبنان) الى تأثير الوجود الصليبي « حيث تركت البنية الاقطاعية الصليبية بصماتها على بنية الاقطاعية المحلية »[١٠٤] غير أن نظام الالتزام العثماني استمر مدة أطول من سابقيه ولعله توسع في بعض المناطق كما توضح الانتفاضات الفلاحية في لبنان على امتداد النصف الأول من القرن التاسع عشر وجبل الدروز في سوريا. فلقد ظلت الامتيازات الاقطاعية في « جبل لبنان » حتى ١٨٨٦ م فعلياً بعد أن ألغيت نظرياً عام ١٨٥٦ م. وفي هذا النظام كان الوالي يلتزم ولايته من السلطان العثماني مقابل مبلغ سنوي والأمير يلتزم مقاطعته كذلك من الوالي وكان هناك ملتزم الجمرك وملتزم القرية وملتزم السوق. وهكذا[١٠٥].

ونشهد تاريخياً في الدولة العثمانية ثلاثة أساليب في جباية الضرائب: عن طريق موظف الحكومة. عن طريق الجيش وضباطه الشوباصية. ثم الانكشارية وأخيراً القوى المحلية. وعن طريق متعهدي الضرائب من الأفراد وبينما تمثل هذه الأساليب عموماً ثلاثة مراحل من التطور أعقبت بعضها البعض ففي أوقات مختلفة كانت موجودة جنباً الى جنب.

عملياً كان هناك نظام من الاقطاع قائم على منح الأراضي وجباية الضرائب عنها لقاء التزامات معينة يؤديها الاقطاعي وقد نال هذا الشكل دفعاً قوياً في القرن السادس عشر عندما تقوى جداً مركز آل (ديري بك) أو السيد الاقطاعي. ونظام ثاني مالي مركزي مبني على الاحتفاظ بجيش نظامي مركزي وجباية الضرائب لحساب الحكومة عبر موظفين مستثمري ضرائب[١٠٦].

---

(١٠٣) اسماعيل حقي بك: « لبنان مباحث علمية واجتماعية » ١٩١٨ « ج ١ ص ٣١٣، حرّره د. فؤاد افرام البستاني بيروت ـ الجامعة اللبنانية ١٩٦٩.

(١٠٤) فؤاد قازان: لبنان في محيطه العربي: ص ٢٣٩ وص ١٥٧ ص ١٥٩.

(١٠٥) د. عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساية من تاريخ لبنان الحديث ص ١٨٩. الجامعة العربية ـ ١٩٧٤.

(١٠٦) هير شلاغ ـ مدخل الى التاريخ الاقتصادي: للشرق الأوسط ـ دار الحقيقية ـ بيروت ١٩٧٣ ص ٢٣.

وبمرور الزمن ظهر بين السباهية أصحاب الاقطاعات سلم اقطاعي قائم على حجم الاقطاعية والسلطة السيادية وكان أسياد الاقطاعات المعفون من الضرائب مخولين بجبايتها من الفلاحين والمتعهدين المحليين وكان دخلهم يحدد عدد الفرسان الذي يتوجب عليهم تقديمهم في الخدمة. وبقيت الأراضي التي خولوا التصرف بها أراضي « ميري » لا أراضي املاك. وبرغم انه كان يحق لهم نقلها بالارث الى أولادهم الذكور فانها حافظت على كونها أراضي الدولة وتعود للدولة ان لم يوجد ذكر وارث.

ففي النصف الثاني من القرن الرابع عشر بدأ حائزو الاقطاعات ينقلون اقطاعاتهم إلى أبنائهم بل إلى من يختارونه من الورثة وفي القرن السادس عشر في ظل سليمان العظيم اتخذت خطوات جعلت أراضي الاقطاعات تعود للدولة التي لا وارث لها. واستؤنفت هذه المحاولة على يد مراد الثالث في نهاية القرن السادس عشر وعلى يد عبد الحميد الأول وسليم الثالث في نهاية القرن الثامن عشر ومحمد الثاني في بداية القرن التاسع عشر[١٠٧]. وكان كثيرون من مستثمري الأراضي يمنحون أراضي لكي يعيدوا تأجيرها أو ليجبوا منها الضرائب. مع الزمن تحولت أراضي الدولة (الميري) الى ملكية خاصة للمستأجرين وللمديرين، رغم محاولات الحكومة الدائمة لمنع هذا التطور. لكن تدخل الدولة هذا كان يعوقه بعد الأقاليم والقوة النامية للأقطاع المحلي. وكلما ازداد الجهاز الاداري المركزي ضعفاً وتزايد الحكام، وملاك الأراضي الأقليميون قوة كلما ازداد سوء حظ الزراع. وبالاضافة للضرائب كان على المزارع القروي أن يدفع ايجاراً أو يقدم انتاجاً لملاك الأراضي والضباط والعملاء وسوى ذلك من الخدمات[١٠٨].

وكان موظفو الدولة المكلفون بالجباية عموماً هم حكام الأقاليم ومن يعينوهم. ومع ذلك كثيراً ما كان هؤلاء يجدون من المستحيل أن يجمعوا المبالغ الفورية حتى بمساعدة العملاء والمساعدين المحليين. وقد كان أحد أبرز أسباب فشل نظام الجباية

---

(١٠٧) هير شلاغ ـ مدخل الى التاريخ الاقتصادي ـ هامش ص ٢١ و ١٩.

(١٠٨) هير شلاغ ـ مدخل إلى التاريخ الاقتصادي ـ ص ٢٥.

بواسطة العملاء أن الجباية كانت تتم عيناً وأن جباية محصول يجب نقله وتخزينه وحراسته ، كانت صعبة ومن أسباب الفشل أيضاً التقدير الاعتباطي والغش والفساد من جانب العملاء .

كانت وظيفة جابي المال محط أنظار الموظفين في الدولة لأنها تأتيهم بثروات ينالون بواسطتها رتبة الوزارة ورتبة مير ميران . وظلت هذه الوظيفة تباع وتشرى وكثيراً ما كانت الدولة ترسل المفتشين الذين يشاركون المرتكبين من هؤلاء الجباة[١٠٩] .

لجأت الدولة الى أسلوب منح قادة الجيش في الأقليم ضياعاً وحق الجباية للضرائب المخصصة لاعالة الجيش في الأقليم والتي كانت من قبل تتلقى مخصصاتها من الحكومة المركزية . ويعد القادة بمقابل مقاطعاتهم ان يقيموا أو يجهزوا ويعيلوا الجيوش الاقليمية وان يبقوها تحت تصرف الحكومة ، وهذا النظام ساعد في مصر على استقلالية محمد علي وتشكيله لجيش قوي شبه مستقل[١١٠] . لقد شجعت الحكومة المركزية نفسها على تفكك الامبراطورية ، قسمت شبكة جباية الضرائب بين المتعهدين وعودت بالتالي نفسها على السلطات الكاسحة لأمراء الاقطاع واعترفت باستقلال ذاتي جوهري للملل ، أي الجماعات (الطوائف) الدينية التي غلب عليها أحياناً اللون القومي المحدد[١١١] وكان مسموحاً لتلك الجماعات أن تنظم حياتها الدينية والاجتماعية الخاصة وتعرف باسم (الملة) وتتمتع باستقلال ذاتي ، وكانت لها مؤسساتها الاقتصادية والقضائية العرفية الخاصة ، وتنمّي وعياً سياسياً قومياً واتجاهات انفصالية وتتقوى بنظام الامتيازات الأجنبية[١١٢] .

الإمارة المعنية :

تذكر بعض المصادر أنه لما دخل السلطان سليم العثماني دمشق استدعى اليه

(١٠٩) محمد كرد علي : خطط الشام ـ ج ٣ ص ٥ .
(١١٠) هير شلاغ ـ مدخل ـ ص ٢٤ .
(١١١) هير شلاغ ـ مدخل ص ١٥ ـ ١٦ .
(١١٢) هير شلاغ ـ مدخل ـ ص ٣٦ ـ ٣٧ .

أمراء (لبنان) الذين وقفوا الى جانبه ، فذهبوا اليه عدا التنوخيين القيسيين وكان على رأس الوافدين الأمير فخر الدين المعني الأول فنال لدى السلطان الحظوة فأطلق عليه لقب « سلطان البر » وأقر ولايته على الشوف . وولى السلطان سليم الأمير جمال الدين على الغرب والأمير عسافاً على كسروان وبلاد جبيل وضرب عليهم جزية حقيقية . فبقيّ (لبنان) إقطاعياً كعهده السابق يتولى شؤون كل مقاطعة فيه أمراء أو مقدمون أو مشايخ من طبقات أعيانه ولهم قوانين وعادات في الحكم والقضاء والمكاتبات والمقابلات وغيرها .

وممن كان من الأمراء أثناء القرن السابع عشر : المعنيون في الشوف والعسافيون في كسروان والسيفيون في طرابلس الشام والشهابيون في وادي التيم والحرفوشيون في بلاد بعلبك[١١٣] .

وينتسب المعنيون الى الأمير معن بن ربيعة الأيوبي من سلالة ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان المنتسبة إلى العرب المستعربة الى اسماعيل بن ابراهيم الخليل وكان قدوم الأمير معن الى الشوف سنة ١١٢٠ م[١١٤] وخلافاً لما ذكرت بعض المصادر فان جبل الشوف لم يكن خالياً وقت نزول المعنيين إليه فلقد كان « الشوف » جزءاً من امارة جبل الغرب ، جبل صيدا وجبل بيروت ، وكان فيه سكن للتنوخيين . فقد أشارت المصادر الدرزية الى أن أحد الأمراء التنوخيين فارس بن معضاد بن عز الدين فضايل بن معضاد كان أميراً ومقدماً على الأشواف وكان له بها إقطاع[١١٥] وكانت إمارة بني جندل تمتد الى الشوف وقد وقعت معارك بين الجنادلة والمعنيين[١١٦] وذكرت

(*) أصاب منها مقاطعة كسروان سبعماية سلطاني ، والسلطاني ثلثا القرش الأسدي .
(١١٣) تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني ـ عيسى اسكندر المعلوف ـ المطبعة الكاثوليكية : ١٩٦٦ ص ٢٤ ـ ٢٦ .
(١١٤) طنوس الشدياق : أخبار الأعيان ـ ج ١ بيروت ١٩٧٠ الجامعة اللبنانية ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .
أنظر ملحق ج من كتاب الخالدي الصفدي ص ٥١ وما يليها .
(١١٥) صالح بن يحيى ـ تاريخ بيروت ص ٥٧ .
(١١٦) عيسى اسكندر المعلوف ـ تاريخ المعني ـ هامش ص ٣٧ . نقلاً عن مخطوط (قواعد الآداب في حفظ الأنساب)

المصـادر الدرزيـة أنهم كانـوا على مـذهب الدروز ومن زعمـائهم (الشيخ أبـو الخير سلامة)[١١٧].

وذكر عيسى اسكندر المعلوف أنهم ينتسبون الى جندل بن قيس البقـاعي من حكام البقاع الوطنيين. حظي عند الملوك الفاطميين حكام مصر والشام فولوه وادي التيم سنة ١١٠٠ م مع بلاد بشارة والشقيف، ونشأ من سلالته الضحّاك الذي تـولّى وادي التيم زمن الملوك الأيوبيين في القـرن الثاني عشر الميـلادي وتولى أيضـاً البقاع وبعلبك وغيرهما وعرفت سلالته في بلاده باسم الجنـادلة وفي خـارجها بـالبقاعيـين. وكانت لهم مواقع مع المعنيين. وفي زمن نور الـدين زنكي سلطان سوريـا ومصر لما عصى عليه الضحاك كف يده عن الامارة عام ١١٦٠ م فكان آخر العهد بالجنادلة. ولهم قرية في شوف لبنان تدعى حارة الجنادلة[١١٨]. وذكرت المصادر أخباراً قليلة عن مقدمي بيت الصواف الـدروز في المتن والبقاع وكسـروان، وعن مواقـع بينهم وبين المقدمين اللمعيين الدروز وذكرت تلك المصادر أن اللمعيين تغلبوا على مقدمي بيت الصواف اليمنيين في أحداث سنة ١٧١١ م في أخبار اللمعيين حسب الشدياق[١١٨]. وذكر المعلوف أنه سنة ١٦٦٧ م كانت موقعة برج الغلغول في بيروت فقتل من اليمنية المقدم عبد الله الصواف من الشبانية المتن، وانهزم حزبه الى بلاد الشام[١١٩]. وقدم مع المعنيين كثيرٌ من القبائل العربية مثل بني عزام من جزيرة الفرات في العراق ومنهم نشأ المشايـخ التلحوقيـون وقدم اليهم النكـديـون المعـرفـون فصـاروا من أعـوانهم وحالفوهم[١٢٠] وذكـرت المخطوطة (قواعـد الآداب في حفظ الأنساب) عن آل أبي الجبيش بوادي التيم[١٢١] قال المعلوف « فهبط الأمير معن صحراء بعقلين حيث قومه

---

(١١٧) د. عباس أبو صالح ـ تايخ الموحدين الدروز ص ١٠١

(١١٨) تاريخ المعني ـ المعلوف ص ٣٧.

(١١٨) طنوس الشدياق أخبار الأعيان ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١١٩) عيسى اسكندر المعلوف ـ تاريخ المعني ص ٢٩.

(١٢٠) المعلوف: نفس المرجع ص ٣٦ ـ هامش.

(١٢١) الخالدي الصفدي ـ تاريخ المعني ص ٢٥١. لبنان في عهد فخر الـدين المعني ـ منشورات الجـامعة اللبنانية ١٩٦٩.

وبعد أن استقر بهم المقـام اختطوا بلدة بعقلين وجعلوهـا حاضـرتهم تاركـين الخيام مستعمـرين تلك الجهات بمسـاعدة التنـوخيين. وربمـا كـان من هـذا اسم الشـوف السويجاني تصغير السياج لأنهم اتخذوه حظائر لمواشيهم وخيامهم مدة. ويقابله الشوف الحيـطي لاتخـاذ الحيـطان في أبنيتـه وقـاعـدتـه المختـارة ولعله من هنـا أخـذ اسم الشوفيين[١٢٢].

وقال المعلوف « الشوف دعي باسماء كثيـرة مثل شـوف صيدا وكـان تابعـاً لها وشوف الحراذين لكثرة هذا الحيوان فيه. والشوف البياضي غربي البقاع لبياض أرضه البركانية ومنه زحلة. وسمي أيضاً جبل ابن معن وجبل الدروز وبلاد الدروز، ومن أسماء بعض نواحيه « الشوفيـن » و « الشويفات ». وكان في القديم سبع مقاطعات.

١ ـ الشوف السويجاني والحيطي

٢ ـ المناصف

٣ ـ الشحار

٤ ـ الغرب الأعلى والأدنى

٥ ـ الجرد

٦ ـ العرقوب الأعلى والأدنى

٧ ـ المتن[١٢٣].

وفي روايـة لأحدهم فـان (الشوفـان) منبت الفصيلة الشوفـانية من النبـات، والشويزاني نسبة للأمير شويـزان التنوخي[١٢٤] وتنتسب بعض الأسر الـدرزية، الى قبيلة بني شيبان إحدى الفروع التنوخية وأحد أمرائها شويزان التنوخي[١٢٥].

وعليـه لا يمكن القول « فكـان المعنيون مستعمـري تلك الفيافي الخـالية التي تقاطر اليها الناس لحسن جوارهم وكرمهم في أنحاء حوران ودمشق وحلب وضواحي

---

(١٢٢) المعلوف ص ٣٨.

(١٢٣) المعلوف ـ ص ٣٧ ـ ٣٨ هامش.

(١٢٤) ملحم تقي الدين ـ مخطوط في مكتبتنا ورقة رقم ١٠٨.

(١٢٥) مخطوط في مكتبتنا مؤرخ في ٢٠ شباط ١٨٩٨. وينتسب آل عبد الملك اليها.

لبنان هرباً من الافرنج[١٢٦]

وعلى أي حال لا يتسع المجال هنا لاعادة تأريخ تلك المرحلة لاسيما تاريخ العهد الوسيط لتلك المقاطعات والذي عليه الاعتماد.

قامت الامارة المعنية وبرزت على جارتها الامارة التنوخية الكائنة في جبل غرب بيروت والامارة الارسلانية، أيضاً، فوطدت سلطتها على جبل الشوف. وقد ساعد في ذلك، القرابة والمصاهرة مع التنوخيين. وأخذت تلك الامارة تقوى على المقاطعات المجاورة حتى فاقت حدود « لبنان » وبسطت سلطتها على سوريا بكاملها وفلسطين من الأناضول حتى رمال مصر[١٢٧].

وقال المحبي في سلطة فخر الدين المعني الثاني « ولم يبق وراءه الا دعوى السلطنة »[١٢٨] كانت الامارة المعنية تتحرك وسط عدد كبير من العشائر. وكانت العشار في (لبنان) امراء ومقدمين ومشايخ منهم: الأمراء التنوخيون القيسيون واليمنيون ثم الأرسلانيون والشهابيون وآل علم الدين في القسم الجنوبي. والسيفيون والعسافيون والمرعبيون والرأس نحاشيون من حكام شماليه والحرفوشيون حكام بعلبك والبقاعيون. ومن مقدميه اللمعيون في كفر سلوان، والصوافون في الشبانية، والمزهريون في حمانا، وبنو علي الصغير في بلاد بشارة، والشاعريون في تولا البترون، مشايخه: الحمادية، والعماديون، والنكديون، والتلحوقيون، والملكيون. والأمراء الحثيون سكان فتقا والحميرا والحنشيون والفريخيون في البقاع ومقدمو الأزواق التركمانيون والحبيشيون في كسروان والمشايخ الحساميون في جبيل. ومقدمو المسيحين في جبة بشري والعاقورة وقيطو والعناحلة. ومن المجاورين آل طربيه الحارثيون الطائيون في فلسطين وضواحيها وآل الأعوج في حماه[١٢٩]. ولقد كان لهذا التاريخ المعني صراع متواصل مع القوى المجاورة مع ابن الفريخ ثم مع آل سيفا ثم بالتحالف

---

(١٢٦) المعلوف ص ٣٨.

(١٢٧) بولس قرألي ـ فخر الدين المعني الثاني ـ إدارته وسياسته ـ حريصا ـ ١٩٣٧ ـ ص ١٦.

(١٢٨) بولس قرألي ـ نفس المرجع ص ١٧.

(١٢٨) بولس قرألي ـ نفس المرجع ص ١٧.

(١٢٩) عيسى اسكندر المعلوف ـ تايخ المعني ص ٥٥ هامش.

مع علي باشا جانبولاد والي حلب ثم بالاستيلاء على مقاطعتي البترون وجبيل ثم جبة بشري فالضنيّة فعكار فالبقاع فطرابلس والكورة فالتوسع في فلسطين بأخذ صفد وعجلون وغزة ونابلس،وحوران واللجون والتوسع في سوريا حتى أخذ لقب « أمير بلاد عربستان »[١٣٠].

وعبر هذا التوسع كان الأمراء المعنيون يديرون شؤون (لبنان) من شماله الى جنوبه فيأخذون مَن والي طرابلس الشام الجهات الشمالية حتى كسروان ومن والي صيدا بلاد الشوف ويفرقون أحكام الاقطاعات على رجالهم لقاء مال يتقاضونهم اياه[١٣١].

وقد تمت للمعني السيطرة بالمصاهرة والمحالفة مع الأمراء الارسلانيين والتنوخيين الدروز ومحالفة الأمراء الشهابيين (السنيين) (الدروز حسب مصادر أخرى منها أسد رستم) حكام وادي التيم والأمراء الحرفوشيين الشيعة (الدروز حسب رستم) حكام بعلبك والبقاع والمشايخ الجنبلاطيين الدروز حكام كلس وضواحي حلب. وأمراء العرب في جهات حوران وفلسطين. ومقدمي المسيحيين ومشايخهم في لبنان وما اليه[١٣٢]. ورغم سيادة أسلوب الاستيلاء بالقوة على المقاطعات، فقد كان على الأمير أن يلتزم حكم المقاطعة من الوالي لقاء مبلغ مقطوع من المال. وفي بعض الأحيان كان الوالي يعين وسيطاً يجمع الأموال من الملتزمين.

ذكر الخالدي الصفدي: وعين حافظ أحمد باشا من جماعته محمد آغا حاكماً في صيدا[١٣٣]. وأعطى الشيخ مظفر العنداري (التنوخي) الغرب والجرد والمتن.. وجعل عليهم ثلاثين ألف غرش وعين عليهم حسين آغا ليجمعها منهم[١٣٤]. وفي

---

(١٣٠) أنظر: تاريخ المعني للخالدي الصفدي. وتاريخ بولس قرألي لبنان والدولة العثمانية في عهد فخر الدين المعني الثاني ١٩٥٢ وفخر الدين المعني الثاني ١٩٣٧. وعيسى المعلوف ـ تاريخ المعني. الخ..

(١٣١) المعلوف ـ المعني ص ٥٧.

(١٣٢) المعلوف ـ المعنى ـ ص ٦٠ + أسد رستم: آراء وأبحاث ـ منشورات الجامعة بيروت ١٩٦٧ ص ١٠٤.

(١٣٣) الخالدي الصمدي ص ١٩.

(١٣٤) الخالدي الصفدي ص ٢٠.

مكان آخر « وكتب عليه مقاطعة الشوف »[١٣٥] « وأقطع »[١٣٦] وأخذ « عهدة »[١٣٧] البقاع فخلع عليهم الوزير « وأعطاهما أحكاماً »[١٣٨] وضمن.[١٣٩] وعليهم فيها « الدرك »[١٤٠] « والمتسلم »[١٤١].

واضح أن المصطلحات المستخدمة جميعها تدل على نظام الالتزام السائد آنذاك، والذي كان الوالي بموجبه يمنح زعماء المناطق المحلية الجباية المالية وكان الوالي يضطر الى تولية أصحاب العصبية والنفوذ والقوة للقدرة على جباية المال وفرض الأمن. فحين تقلد مصطفى الثاني السلطنة كتب اليه والي صيدا مصطفى باشا يقول: « انه لا يمكن أن تحكم الدروز سوى بيت معين. وأظهر استعداد الأمير أحمد معن لذلك ودفع مائتي كيس للمطبخ فورد العقد لابن معن مع أوامر الولاية على بلده »[١٤٢].

ولم يكن الزعيم المحلي يستطيع الحصول على الحكم في مقاطعته ما لم يؤمن رضى الولاة بالانحياز السياسي لهم وبالخدمات العسكرية الحربية في مساندتهم ضد مناوئيهم وبتقديم الهدايا والأموال اليهم.

كتب الصفدي :

« ودفع للوزير دفعتين ثلاثماية ألف غرش نظير العفو عما صدر منه من مساعدة ابن جنبلاط[١٤٣] ولحضرة مولانا السلطان خدمة ماية ألف ذهب. وللوزير الأعظم خمسة وعشرون ألفاً من الذهب ولباشا الشام عشرون ألفاً. » فكان على الأمير أن

(١٣٥) الخالدي الصفدي ص ٣٦.
(١٣٦) الخالدي الصفدي ص ٤٤.
(١٣٧) الخالدي الصفدي ص ٤٤.
(١٣٧) الخالدي الصمدي ص ٤٤.
(١٣٨) الخالدي الصفدي ص ٤٥ ـ ٤٦.
(١٣٩) ص ٨٠ المرجع ذاته.
(١٤٠) ص ١٧٨ المرجع ذاته.
(١٤١) ص ١٦ المرجع ذاته.
(١٤٢) محمد كرد علي: خطط الشام ـ ج ٢ ص ٢٧١.

يدفع لقاء كل توسع في رقعة امارته أموالاً كثيرة فوق المال المعتاد الى خزينة الشام من مال البلاد »[١٤٤] فضلاً عن الهدايا من الذهب والخيل ومنتوجات البلاد.

المال المقطوع :

ذكر أن دخل الأمير كان يقدر بتسعماية ألف ليرة يعطي الدولة منها نحو ثلثها ويتمتع بالباقي[١٤٥] وقدر الخبراء التوسكانيون سنة ١٦١٤ م ايراد الأمير من الحرير بثمانين ألف ذهباً أي ما يعادل ثلث دخل ضريبته، لكن من الواضح أن ما كان يتوجب دفعه للمالية المركزية وهو المال الميري يزيد أو ينقص بمقدار عدد المقاطعات. فالمنافسة على الالتزام استوجبت المزاودة بين الطامحين. ومما نعرفه أن مقاطعات الغرب والجرد والمتن كان عليها ثلاثون ألف غرش في حين كان نصيب كسروان من المال المقطوع ٤٢٠٠ غرش ذهباً لا غير[١٤٨].

وكان للأمير علاوة على الجزية المقطوعة من أمراء المقاطعات المجاورة دخل خاص من الرسوم التي يتقاضاها من رعيته قيمته مليونان من الذهب كل سنة على الأشخاص والأموال[١٤٩]. وكانت هناك الضريبة المفروضة على التجار المقررة من الدولة والتي كانت تترواح بين ٧ و ١٠ بالمئة على التجار المحليين و٣ بالمئة على التجار الأجانب[١٥٠] وكانت للأمير ضريبة على المرافيء التي يسيطر عليها والتي كانت ناشطة في عهده[١٥١] كما كانت تجارة الحرير والصابون وموسم الزيت مصادر أساسية.

(١٤٣) الخالدي ص ٦.
(١٤٤) الخالدي ص ٤٣.
(١٤٥) محمد كرد علي: خطط الشام ج ٢ ص ٢٥٢.
لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث ص ١٥. دار التقدم موسكو ـ ١٩٧١.
(١٤٦) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام ج ١ ص ٣٤٣.
(١٤٧) الخالدي الصفدي ـ ص ١٩ ـ ٢٠.
(١٤٨) الدويهي ـ ص ١٥٢ ـ المعلوف ص ٩ ـ حتى تاريخ سورية ص ٣١٠.
(١٤٩) المعلوف ـ المعي ـ ص ٢٦٥.
(١٥٠) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث ـ ص ٢٢.
(١٥١) الخالدي ـ ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

لكن بالاضافة الى المال المقطوع والمزوادة الدائمة للحصول على التزام الجباية كان على الأمير أن يقدم الهدايا والاستعطافات والرشاوي حفظاً لرضى الولاة فكانت هذه مصدر إستنزاف هائل لموارد الامارة. يقول المعلوف:

« ومن مساويء حكومة الاقطاع أن صغار حكامها من أهل البلاد كانوا يضطرون الى المصانعة فتراهم أبداً مع القوة والجبروت. وفي هذا السبيل كانوا يقتلون وتفنى رجالهم وتخرب بيوتهم. ثم من مساويء هؤلاء أنهم كانوا يتزاحمون في زيادة أجرة المقاطعات وضمانها للاستيلاء عليها ونزعها من أيدي منافسيهم ولو أدى ذلك الى إرهاق الأهالي وتجريد الفلاحين من قوت يومهم[١٥٢].

مال الخدمة والاستقبال والهدايا والاستعطافات:

كانت السياسة العثمانية تتميز بالاكثار من تغيير الولاة والباشوات. ففي خلال المائة والثمانين سنة الواقعة بين (١٥١٧ - ١٦٩٧) - العهد المعني - تولى دمشق مائة وثمان وثلاثون باشا استطاع ثلاث وثلاثون منهم قط الاحتفاظ بمنصبهم لمدة سنتين[١٥٣].

وفي إحدى سجلات الدولة جدول بأسماء ٦١ والياً عُينوا في غضون ثمانين عاماً أولها عام ١٨١٥.. وان تسعة من الباشوات توالوا على مدينة حلب في ثلاث سنوات[١٥٤].

لقد كانت المناصب تباع وتشترى. وكانت الدولة تخشى أن يكوّن الباشا لنفسه اذا طال به المقام عصبية ونفوذاً فلجأت الى التغيير الدائم للباشوات.

وكان يترتب على الأمير هنا كلما تبدل حاكم الايالة العام، وهو الملتزم العام لجميع مقاطعات الأيالة أن يبعث اليه مهنئاً مظهراً الولاء بوفد يقوم بما يسمّى خدمة الاستقبال. يحمل إليه الهدايا من المال والخيل والأقمشة.

(١٥٢) الشيخ علي الزين: التقاليد الاقطاعية ص ٥٢.
(١٥٣) د. نادر العطار: تاريخ سورية في العصور الحديثة: ص ٤٦.
(١٥٤) حتي: سورية ولبنان.. ص ٣١٤.

ويروي ابن سباط حمزة الفقيه في تاريخه أنه كان من عادة الأمير فخر الدين كلما تولى وزير يخدمه بشيء جزيل من المال[١٥٥].

وكتب الخالدي الصفدي يقول: ومن عادة الأمير فخر الدين أمير لواء صفد.. أنه اذا تولى أحد من الوزراء الصدارة العظمى يوجه اليه الخدم ويرسل معهم كتخداه لاظهار حسن طاعته. ففي زمن تولي نصوح باشا الوزارة العظمى ١٠٢١ هـ = ١٦١٢ م. وجه كتخداة مصطفى بخدمه الاستقبال وقدرها خمسة وعشرون ألف غرش ما خلا الأقمشة والخيل[١٥٦].

وحين دخل الى الشام المتولي الجديد (١٠٢٩ هـ = ١٦١٩ م) سليمان باشا المعزول عن بكلربكية بغداد أرسل الأمير فخر الدين وولده الأمير علي الى سليمان باشا المذكور خدمة الاستقبال ثلاثة آلاف غرش ولكتخداة خمس ماية غرش[١٥٧].

جهاز السيطرة المقاطعجي:

١ - الأمير: هو الملتزم العام عند الوالي في مقاطعة معينة. قد يكون حاكماً لمقاطعة صغيرة وعلى بعض العشائر كما قد يكون حاكماً لعدد من المقاطعات وبالتالي لعدد كبير من العشائر. وهكذا الحال الثاني يتطلب أن يكون الأمير زعيم لتحالف ذو نفوذ كبير وأن يكون على درجة من الثراء يسمح له بضمان التزام المقاطعات أولاً وأن يكون قادراً على تجهيز جيش قوي يستطيع من خلاله فرض سيطرته وبسط نفوذه. كما لا يشترط ديناً معيناً للأمير. فلم تنظم الدولة العثمانية سياسة عدائية تجاه الملل الاسلامية الأخرى كما فعلت دولة المماليك من قبل. كما ليس يشترط أن يكون المتسلم العام أميراً كما كان يحصل عهد المماليك لطغيان الصفة العسكرية عهدهم على الاقطاع. فآل عماد وجنبلاط وهرموش ومصطفى كتخدا كانوا أصحاب حكم وكان يمكن عزل الحاكم في أي وقت. وليس ما يشترط استمرار الامارة في عائلة إنما من العادة الابقاء عليها لأسباب واقعية.

(١٥٥) المعلوف: تاريخ المعني.
(١٥٦) الخالدي الصفدي - المعني - ص ٥.
(١٥٧) الخالدي الصفدي ص ٨٨.

ولقد كان توسع رقعة الامارة مرهوناً باسترضاء الباشوات، كما قلنا، إما بشرائها بالمال والمزاودة واما بالسيطرة عليها بالقوة ثم استرضاء السلطة العليا بشأنها.

٢ ـ متولو الأحكام في ظل الامارة المعنية: الأسرة الحاكمة. الأمراء المعنيون هم الاقطاع الأكبر. وحين يعهدون بالمقاطعات الى الغير فعلى سبيل الادارة وكان هؤلاء المساعدون الجهاز الاداري للاقطاع المعني. من هنا كان يمكن لهؤلاء المدراء ان يكونوا أصحاب نفوذ وعصبية كما هي حال التنوخيين وآل أبي اللمع والصواف وشهاب أو أن يكونوا مجرد موظفين عند الأمير كما كانت حال مصطفى كتخدا والمملوك ذي الفقار وحسين اليازجي وطويل حسين الخ..

ويتبين من التاريخ المعني أن الشيخ مظفر العنداري كان حاكماً على الغرب والجرد والمتن[١٥٨] والشيخ يوسف أمين المسلماني حاكم إغزير وبلاد كسروان[١٥٩] والأمير يونس حاكم مقاطعة الشوف سنة ١٦١٤ م[١٦٠] ومقدمو آل أبي اللمع في كفرسلوان[١٦١] ومقدمو الصواف في الشبانية[١٦٢] والأمير ناصر الدين على مقاطعة الشوف سنة ١٦١٤[١٦٣].

وذكر الخالدي:

وبعد أن تمت النصرة للأمير علي أعطى حكم بلاد الشوف وبلاد بشارة وبلاد كسروان لعمه الأمير يونس بن معن وأعطى حكم مدينة بيروت الى الأمير منذر وحكم بلاد الغرب والجرد للأمير ناصر الدين وحكم المتن الى مقدمي كفرسلوان بيت أبي اللمع وبلاد مرجعيون والحولة الى الأمير علي إبن الشهاب وبلاد صفد والشقيف لحسين اليازجي وحكم صيدا الى طويل حسين بلوكباشي[١٦٤].

(١٥٨) الخالدي الصفدي ـ ص ١٩ ـ ٢٠.
(١٥٩) الخالدي الصفدي ص ١٩.
(١٦٠) الخالدي الصفدي ص ٣٣.
(١٦١) الخالدي الصفدي ـ ص ٤٤.
(١٦٢) الخالدي الصفدي ـ ص ٥٣.
(١٦٣) الخالدي الصفدي ـ ص ٣٣.
(١٦٤) الخالدي الصفدي ص ٥٣ ـ ٥٤.

وحسب المصادر لا نتبيّن الدور المميز المزعوم للموارنة في ظل الامارة المعنية. فالموارنة ظلوا تحت سلطة آل سيفا وعساف وحمادة ويدفعون لهم الضرائب السلطانية وحتى عام ١٨٥٥ م لم يكن في لبنان مسيحي واحد يحمل لقب بك أما العائلتان اللتان لقبتا بالامارة فيما بعد (الشهابيون واللمعيون) فهما عائلتان مسلمتان أصلاً. أما منطقة التواجد الماروني في الشمال فكان يديرها مدير ممثل لأمير جبل الشوف من ١٦١٧ الى ١٦٣٥ من آل الخازن ومن ١٦٢٦ الى ١٧٦٣ كان على الأغلب من آل حمادة. ومن ١٧٦٣ الى ١٧٩٠ من آل شهاب[*].

الجيش:

يتألف الجيش المعني من القوة الضاربة المرتزقة السكمانية بقيادة أحد الأمراء المعنيين يساعده قادة الفرق ومن العشائر بقيادة زعمائها ومتولي النواحي والمقاطعات. ويذكر تاريخ المعني للخالدي الصفدي انه كان يدعو عند الحاجة «الشيخ مظفر العنداري التنوخي من الجرد والغرب والمتن[١٦٥] وكان رجال صيدا مع مصطفى كتخدا ورجال الغرب والجرد مع الأمير ناصر الدين ورجال المتن مع بيت بللمع ورجال كسروان مع طويل حسين بلوكباشي[١٦٦]. ورجال بلاط صفد وبشارة والشقيف وصيدا مع ولده الأمير علي. وابن شهاب مع رجاله[١٦٧].

مصادر العيش:

كانت بلاد ابن معن «عامرة وأهلها متكاثرة. وأنه يحصل منها أموال جمة»[١٦٨]. وكان الرضا موجوداً (سنة ١٠٢٢ ـ ١٦١٣) وبيع مد الحنطة بقطعة. وما بقا يشتري العليق (علف الدواب) الا الكسلان لأن الغلال في القرايا كانت بلا حد

(*) بولياك: الاقطاعية في سوريا ولبنان.. ص ١٥٤ ـ ١٥٦ + طنوس الشدياق ج١ ص ١٨٧
(١٦٥) الخالدي الصفدي ص ٢٣ و ٢٥.
(١٦٦) المرجع ذاته ـ ص ٥٥.
(١٦٧) المرجع ذاته ص ٧٤.
(١٦٨) الخالدي الصفدي ص ٧.

وبلا قياس[١٦٩] وقد كان البقاع أحد أهم موارد الحنطة والحبوب.

وكان للناس اشتغال بتربية دود الحرير[١٧٠] وبزراعة الزيتون وجني موسم الزيت[١٧١] وصناعة الصابون. فقد كانت إحدى هدايا الأمير ثلاثة مراكب موسوقة صابون[١٧٢] وكان التجار الفرنساوية يؤمون صيدا وعكا ليأخذوا القطن[١٧٣].

وكان للتجارة شأن هام وكانت للأمير سياسة ايجابية خلافاً لابن سيفا فقد ضبط ابن سيفا في أسكلة طرابلس غليونين فرنساويين[١٧٤]. أما الأمير فأوفى وولده الأمير علي الافرنج الستة عشر ألف غرش التي اقترضها الأمير فخر الدين، من حريره وأملاكه، وقصدهما بذلك استجلاب التجار وعمار الأسكلة في صيدا[١٧٥].

وأما الثروة الحيوانية مما كان يحصل للأمير بنتيجة الغزو والكسب والنهب والبلص بالالآف.

العصبية :

حفل كتاب الخالدي الصفدي بعدد من الاشارات للعصبية القيسية: « وجميع أهل الشوف جر الكبار والصغار وبقيت بني قيس »[١٧٦] وأشارت المراجع الأخرى للصراع القيسي اليمني سواء بين التنوخيين أنفسهم أو بين آل أبي اللمع القيسين ومقدمي بيت الصواف اليمنيين[١٧٧] وكذلك بنو أبي هرموش الذين حسب ما ذكر المعلوف حيوا الأمير تحية القيسيين[١٧٨].

---

(١٦٩) الخالدي الصفدي ص ٢٥.
(١٧٠) الخالدي الصفدي ص ٦٠.
(١٧١) الخالدي الصفدي ص ٧١.
(١٧٢) الخالدي الصفدي ص ٨.
(١٧٣) الخالدي الصفدي ص ١٢٦.
(١٧٤) الخالدي الصفدي ص ١٢٨.
(١٧٥) الخالدي الصفدي ص ١٢٧.
(١٧٦) الخالدي الصفدي - ص ٢٢٨.
(١٧٧) المعلوف - المعني - ص ٢٩
(١٧٨) المعلوف - المعني هامش ٢ ص ٥٨.

المحالفات والعداوات :

للمحالفات والعداوات قوانين سياسية مصلحية. فذكر الخالدي: وانما ساعد الأمير ابن جنبلاط موافقة على مراده مداواة منه له على بلاده ومكايدة ليوسف باشا سيفا[١٧٩]. وفعل ذلك مع ابن الحرفوش وأحمد بن شهاب بوجه حافظ أحمد باشا لينفعاه في وقت الاحتياج[١٨٠].

أساليب الحرب :

للحروب الاقطاعية أساليب في التسلط أدت الى تدمير القوى المنتجة. وخراب القرى واحراقها وتدميرها. فكان الأمير حين يغزو مقاطعة آخر يأخذ معه البنّائين والقلّاعين لتهديم عمارات خصمه. وكان المهاجمون يحرقون الزرع ويقطعون الأشجار حتى كان المثل القائل « الله يخرب رزقه » (الرزق = الأملاك) « والله يخرب زوقه » (الزوق = البيت).

واذا غضب الوالي على الأمير المتغلب يرسل عليه جيشاً من الانكشارية كما فعل والي دمشق سنة ٩٣٠ هـ مع أمير الشوف فيخرب العسكر قراه ويستصفي أمواله ويأسر أهله ورجاله ويسبي نساءه. فعل هذا الولاة العثمانيون مرات في لبنان والبقاع وبعلبك ووادي التيم وغيرهما وينشأ هذا الغضب من تأخر الأمراء عن تأدية الخراج[١٨١].

وأشار مؤرخون الى نتائج هذه السياسة قالوا: إنه في حلب قبل استيلاء العثمانيين كان هناك ٣٢٠٠ قرية يتضامن منها الخراج فنزل عددها الى أربعماية قرية. وان ابن معن فخر الدين لم يقبل أن يتولى مقاطعة بني حمادة لأنها خربت وهام الفلاحون على وجوههم في المدن والجبال. وهكذا كان السكان يكثرون في المقاطعات التي تتخلص مباشرة من ادارة الباب العالي مثل لبنان ووادي التيم ونابلس وعجلون

---

(١٧٩) الخالدي - ص ٦.
(١٨٠) الخالدي - ص ٧.
(١٨١) محمد كرد علي - خطط الشام - ج٢ ص ٢٤٤.

وان لم تكن حالتها مما يستحب »[١٨٢].

خاتمة:

هناك إتجاهان معاصران لتأريخ ما سمي « الامارة اللبنانيـة » منذ عهـد فخر الدين المعني الثاني الكبير.

الاتجاه الأول: يشدد على المميزات الخاصة لنظام الامارة السياسي لكي يستنتج أن ما كان قائماً في جبل لبنان زمن الدولة العثمانية « يختلف عن سائر أنحاء المملكة العثمانية» في جبل لبنـان إتخذ النظام الاقـطاعي شكلاً وطنيـاً كون النـظام بكامله يخضع لرئيس واحد هو الأمير الحاكم المعترف بحقه الشرعي في الحكم من الجميع..

إن وجود أمير حاكم واحد كان يمثل وحدة سياسية ساعدت على تحول لبنان الى دولة مركزية » ومن هذا الرأي الدكتور ايليا حريق في كتابه التحولات السياسية في تاريخ لبنان الحديث[١٨٣].

الاتجاه الثاني: ينفي وجود مميزات خاصة لنظام الحكم في جبل لبنان « فالامارة شكـل من اشكال السلطة السيـاسية ارتكـزت الى مفاهيم وتقـاليد وأعـراف عربيـة اسلامية[١٨٤]. ومن هذا الرأي الدكتور وجيه كوثراني في كتابه الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية[١٨٥]. فإمارة الجبل جزء من التنظيم الاقطاعي المحلي السائد واذا كانت ترتكز الى العصبيات المحلية أو ما يسميه بعض المؤرخين بالاقطاع الطائفي[١٨٦].

إن هـذين الرأيـين يلخصان إتجـاهين أسـاسيين في التـأريخ لعهـد « الامـارة

---

(١٨٢) محمد كرد علي ـ خطط الشام ج ٢ ص ٣٠٣.

(١٨٣) د. ايليا حريق ـ التحولات السياسية في تاريخ لبنان الحديث ـ الأهلية للنشر ـ بيروت ١٩٨٢ ص ١١.

أنظر فصل ٢ (الشرعية والولاء السياسي حيث يقول « إن السيادة العثمانية على لبنان كانت في الواقع أمراً نظرياً ص ٤٣. وص ٦١ ـ ٦٢.

(١٨٤) د. وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنـان والمشرق العـربي ١٨٦ ـ ١٩٢٠ معهد الانماء العربي بيروت ١٩٧٦ ص ١٦.

(١٨٥) كوثراني ـ نفس المرجع ص ١٧ و ١٦.

اللبنانية ». يصب الاتجاه الأول في خانة تبرير الكيان اللبنـاني وخصوصيته التاريخية، ويصب الاتجاه الثاني في خانة نفي الكيـانية التـاريخية والخصـوصية. ويشـدد الاتجاه الأول على طابع الصراع السياسي في الامارة من منظور تطور علاقة الاستقـلال عن الدولة العثمانية في حين يشدد الثاني على طابع الصـراع حول جباية (الميري). يجنح الاتجاه الأول لاعطاء قيمـة ايجابيـة لعملية الصـراع مع الـدولة العثمـانية ينجم عن الطابع الوطني لهذه العملية، في حين يشدد الاتجاه الثاني على الطابع المحلي للصراع ولا يعطيه أفقه الوطني إلّا بوصفه العنصر المحلي الذي ارتكـزت اليه مشـاريع التجـزئة الاستعمارية[١٨٦].

في الحقيقة ان الطابع الغالب على التأريخ اللبناني في كافة اتجاهاتـه هو طـابع سحب الحاضر على الماضي، واعادة قراءة الماضي بمعطيات الحـاضر، وهو مـا يفقد الكتابة التاريخية مرتكزها العلمي الأساسي بصفتها اكتشافاً لقانون التطور التاريخي في كل مرحلة على حدة بخصـائصها ومميـزاتها. فمن دون أدنى شـك ما كـان يمكن أن يستعيد التاريخ اللبناني تجربة فخر الدين على النحو الذي استعيدت به بوصفه « بطلاً وطنياً» ومؤسساً للكيان اللبناني أو بوصفه انفصالياً متعاوناً مع الغرب ومطامعه، لولا ان الكيان اللبناني غير موجود الآن ويمكن للبعض أن يزعم أن تطـور هـذا الكيـانَ هو حصيلة تاريخية منذ تجربة فخر الدين. على هذا الأسـاس يمكن لفخر الـدين أن يكـون هذا الـرمز التـاريخي ولا يمكن أن يكون « ظـاهر العمـر » مثلاً رغم تشـابـه المواصفات.

من هنا لا يمكن بأي شكل لأحد أن ينكر أن « للموقع اللبناني » هذا في التاريخ ميزات تنامت الى حد تكوين هذا الكيان، اللبناني القائم. لكن هذه الميزات ماكان يمكن لها أن تكون الا ضمن المشترك العام السائد في ظل الدولـة العثمانيـة وهو مـا جعل ممكناً التأسيس عليها وتناميهـا في ظل المعطيات التاريخية. لم تكن الخصوصيات تلك بداية تتعلق بنظام الامارة السياسي لجهة كونه حكماً وطنياً. فمشروع محمد علي

---

(١٨٦) كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ص ٣٩ ـ ٤٤ ـ ٥١.

الكبير في مصر هو مشروع إنفصالي أخطر من مشروع فخر الدين ولم يكن محمد علي زعيماً لقبيلة أو طائفة.

إن الدولة العثمانية المركزية من فوق كانت تقوم على بنية اجتماعية ـ سياسية مفتتة من تحت. لقد كان ذلك يعطي لمناطق عديدة تتمتع بمواصفات جغرافية واقتصادية وسكانية معينة أن تقيم لوناً من ألوان المجتمعات العصبوية المحلية المغلقة. ولما كان التوسع الرأسمالي بما حمله من ترتيبات سياسية وعسكرية يستلزم أن يجد شروطه تلك فقد وجدها في مواقع جغرافية وفي جماعات طائفية وفي مقومات اقتصادية وفي شروط سكانية فدخل التطور الرأسمالي عنصراً فاعلاً في تشديد عوامل التمايز على مختلف الأصعدة. وعليه تأسست لاحقاً الخطة الاستعمارية بما هي خطة إيجاد مواصفات سياسية ـ اجتماعية محددة للسيطرة ولاستمرار تلك السيطرة. من هنا لا يمكن فهم مشروع فخر الدين بالسياق الحاضر الذي آلت اليه نتائج السيطرة الاستعمارية والتجزئة السياسية، فهذه الفرضيات أبعد ما تكون عن علم التاريخ لأنها تحول التاريخ كله الى تشخيص للواقع الحاضر.

الفصل الثاني

الجذور التاريخية لكيان لبنان ونظامه السياسي

المسألة الشرقية والتوازن الدولي:

كانت الدولة العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر أقوى دول أوروبا كلها من الناحية العسكرية. فشملت مساحتها ستة ملايين كيلو متراً مربعاً، أي ما يقارب ثلثي مساحة أوروبا[1]. قامت تلك الامبراطورية أصلاً على الاحتياجات العسكرية لنظام الاقطاع العثماني في مجرى حروب السلب والنهب التي غطت تاريخ القرون الوسطى[2] فتمكنت الدولة العثمانية الفتية من إحتلال البلقان وبلوغ مشارف فيّنا مرتين (١٥٢٩ م - ١٦٨٢ م). فأشاعت في أوروبا الذعر من تنامي هذه القوة الدولية الجديدة.

كانت دوافع « المسألة الشرقية » آنذاك تكمن في هذا التحدي الاسلامي للغرب المسيحي مجسماً في القوة التركية التي جعلت المسلمين العثمانيين أسياداً على شعوب مسيحية[3]. لكن ما أن شارف القرن السادس عشر على الإنتهاء (١٦٩٩ م) حتى بدأت الامبراطورية العثمانية تسير في خط التراجع عن مكاسبها وأخذت قوتها العسكرية تضعف تدريجياً[4] فكانت معاهدة (كارلوفيتش) التي تنازلت بموجبها الدولة

(١) باسيل دقاق - تركيا بين جبارين - ط ١ - ١٩٤٧ - دار المكشوف ص ٥ - ٦.
(٢) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث - دار التقدم - موسكو - ص ٣١ . ط ١٩٧١.
بيري اندرسون: دولة الشرق الاستبدادية - مؤسسة الأبحاث العربية - ١٩٨٣ بيروت. ص ١١.
(٣) زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط: دار النهار - ط ١٩٧٧ ص ٢٣ و ٢٢.
(٤) تاريخ الدولة العلية العثمانية: محمد فريد - دار الجيل ط ١٩٧٧ ص ١٤١.

العثمانية لروسيا والنمسا والبندقية وبولونيا، عن مناطق أساسية على حدودها الأوروبية، وكانت المعاهدات الأخرى مع روسيا وهولندا وانكلترا بخلال (١٧١١ م - ١٧١٣ م) إيذاناً بالحد من النفوذ العثماني[٥].

كانت الأراضي التي فقدتها الدولة العثمانية بين أعوام (١٦٩٩ و ١٧١١ م) قليلة المساحة. لكن هذه الخسائر، بخاصة ما كان منها في الجزء الأوروبي يعتبر، نذيراً بما سيتلوها من كوارث[٦]. فالحرب بين القيصر الروسي والسلطان العثماني إنتهت بصلح (بروث عام ١٧١١) كانت بإجماع المؤرخين خسارة على روسيا. لكن روسيا استمرت بتنفيذ سياسة بطرس الأكبر، فتحالفت عام ١٧٣٥ م مع النمسا على محاربة الأتراك وخسرت الحرب للمرة الثانية. احتج العثمانيون سنة ١٧٦٨ م على مشروعات روسيا في بولونيا، واضطرت تركيا إلى توقيع معاهدة (كوجك كينا رجيه) عام ١٧٧٤ م، واعترفت باستقلال شبه جزيرة القرم، وتخلت عن سيادة تدعيها على قبائل قفقاسيا، وأعطت لروسيا عدة أماكن على البحر الأسود، بالاضافة لحق الملاحة فيه. ولقد تضمنت المعاهدة العثمانية الروسية مباديء عامة إستندت اليها روسيا لادعاء حمايتها معتنقي الأرثوذكسية في الشرق. واضطر السلطان العثماني بنتيجة حرب القرم (١٧٨١- ١٧٨٤ م) الى الاعتراف بضم القرم لروسيا وقامت حرب ثانية بين روسيا والأتراك اشتركت فيها النمسا ضد الدولة العثمانية (١٧٨٧ - ١٧٩١ م) وبرغم هزيمة الأتراك فيها لم تكن نتائجها كبيرة بسبب التطورات العاصفة التي اجتاحت أوروبا لدى قيام ثورة الأراضي المنخفضة، والثورة الفرنسية[٧].

تضمنت جميع المعاهدات المعقودة مع تركيا، نتيجة الحروب البند الدائم القائل: بضمان الدولة العثمانية حرية ممارسة الأديان... والحفاظ على الامتيازات

(٥) تاريخ الدولة: ص ١٤٣ و ١٤٤ (معاهدة فلنكتزن وأدرنة).

(٦) هاملتون جب، وهارولد بوون: المجتمع الاسلامي والغرب: ج ١/ دار المعارف بمصر - ط ١٩٧١ ص ٣٣.

(٧) د. نادر العطار: تاريخ سوريا في العصور الحديثة ج ١/ ص ٩٦ - ط ١٩٦٢.

القديمة »[٨] للمذاهب المسيحية المختلفة، كل حسب الدولة موقعة المعاهدة من الجانب الآخر.

وفي الواقع أن جميع تلك المعاهدات، بما تضمنته من تعهدات بالحفاظ على « الامتيازات » الخاصة برعايا الدول الأجنبية وجالياتها، لم تكن تشكل بعد خطراً فعلياً على سيادة الدولة العثمانية. فالقناصل الذين منحوا تلك الامتيازات كانوا بمثابة الرهائن في الدولة[٩]. والجاليات التجارية الأجنبية لم تكن جديدة على هذه المنطقة لاسيما في المشرق العربي. فلقد استوطنت الكثير من مدن سوريا منذ القرن الحادي عشر الميلادي، أي منذ الحروب الصليبية، جاليات أجنبية في مدن الشرق[١٠].

وفي معاهدة ١٥٣٦ م الشهيرة بين فرنسا والدولة العثمانية كان هناك تكافؤ في المصالح المضمونة ولو نظرياً. فلقد نصت على « حرية السفر والاتجار بدون أدنى تعد... بيع وشراء السلع غير الممنوعة... ودفع الضرائب والعوائد معاملة بالمثل.. وتعيين قنصل يرعى شؤون رعايا الدولة الفرنسية... » ولدى تجديد تلك المعاهدة عام ١٥٥٣ م، أضيف بند « ضمانة فرنسا لجميع الكاثوليك المستوطنين أراضي الدولة العلية... ومنح نفس الحق للنمسا في معاهدة (زشتوي) عام ١٧٩١ م »[١١].

أما معاهدة ١٥٣٦ م مع ملك فرنسا (فرنسوا الأول) ضد شارلكان ملك النمسا فلقد كانت لها ظروفها الحربية حيث كانت الدولة العثمانية تساند قوة أوروبية بوجه قوة أوروبية أخرى. وكان السلطان العثماني سليمان القانوني ينظر اليها كمنحة ومساعدة من قوي الى ضعيف. أما ما تضمنته على صعيد العلاقات التجارية المتبادلة، فكان حقوقاً متساوية رغم انعدام التجارة العثمانية على الصعيد الواقعي. أما فيما خص ضمانة القناصل واشرافهم على رعاياهم فهو معاملة بالمثل. فقبل ستين سنة

(٨) محمد فريد - تاريخ الدولة العلية ص ١٧٨ البند الثاني عشر من المعاهدة مع النمسا ١٧٩١ م.

(٩) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية ص ٧٨.

(١٠) د. ليلى صباغ: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني - دمشق ١٩٧٣ ص ٩٤.

(١١) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية: ص ٩١ و ٩٥ و ١٠٢ و ١٧٨.

من فتح القسطنطينية كانت فيها جالية إسلامية تحت إدارة قاضي مسلم منها[12]. كانت تلك المعاهدات توظف في خدمة توازنات دولية بين المصالح الأوروبية المتنافرة سيما وأن الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية، حتى القرن الثامن عشر، ظلت محصورة على المسرح الأوروبي (البلقان وسواحل البحر الأسود) في حين كان الهجوم المباشر الاستعماري قد اتجه نحو الهند وجنوبي شرقي آسيا وأواسطها حيث تأسست « شركة الهند الشرقية أواخر القرن السادس عشر وتحولت الى سلطة إنكليزية على الهند عام ١٧٦٠ م ».

أما الهجوم الأوروبي المباشر على الدولة العثمانية والذي سيكون له آثار حاسمة، فقد تجلى في حملة نابليون بونابرت على مصر وسوريا. وبعدها بدأ العثمانيون يواجهون مشكلة القوميات الانفصالية على نطاق واسع في أوروبا وفي المنطقة الآسيوية[13].

فالحدثان الخطيران اللذان استدرجا الدول الأوروبية كلها للتدخل المباشر في مطلع القرن التاسع عشر هما: غزوة نابوليون (١٧٩٧ ـ ١٨٠١ م)، وتعاظم قوة محمد علي العسكرية في مصر وانتصاراته في حروبه ضد السلطان محمود الثاني (١٨٣٠ ـ ١٨٤٠ م)[14].

حملة نابوليون واصلاحات الجيش:

زحف نابوليون بونابرت على أوروبا فكسر الجيوش النمساوية وأطل على البحر الأبيض المتوسط وقرر تسديد ضربة قاضية لجوهرة التاج البريطاني « الهند » بقطع طريق مواصلاتها. فلقد كان العصر عصر التنافس الأوروبي على أسواق

(١٢) د. ليلى الصباغ: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ـ دمشق ١٩٧٣ ـ ص ٩٩، ١٠١
حسر اللثام عن نكبات الشام ـ ١٨٩٥ ـ مصر ـ ص ٢٣.
(١٣) د. نادر العطار: تاريخ سوريا ـ ج ١/ ص ٩٢ و٩٧.
(١٤) زين زين: الصراع الدولي.. ص ٢٤. / أنظر أيضاً: لويس الحاج: مشكلة المضائق والعلاقات الروسية التركية دار المكشوف ١٩٤٧ ص ١٧ وما يليها.
(١٥) محمد فريد تاريخ الدولة العلية ـ ص ١٨٠ / د. نادر العطار ـ تاريخ سوريا ج ١ ـ ص ١٤٦.

المستعمرات[15]. أمنت تركيا جانب النمسا وروسيا المنشغلتين بمحاربة الجمهورية الفرنسية خوفاً من امتداد مبادئها الحرة. وكان رد الفعل الانكليزي واضحاً في معارضته المشروع الفرنسي لا رغبة في حفظ أملاك الدولة العثمانية بل خوفاً على طريق الهند[16]. ولقد شغل هذا الطريق موقعاً حساساً في السياسة الدولية وترتبت عليه سياسات الدول الأوروبية حيال مصير الدولة العثمانية ذات الموقع الجغرافي ـ الستراتيجي الذي عنى به الخبراء العسكريون والبحريون باستمرار. فقد كانت الدولة العثمانية تحتل موقع التقاطع بين مواصلات العالم كله[17].

استدرجت حملة نابوليون بونابرت التدخل الأوروبي المباشر. فتحركت بريطانيا وبعثت بقطع أسطولها الى عكا بقيادة سدني سميث. أدى ذلك الى تعديل في خارطة الصراع الدولي وفي خطط المنافسة للسيطرة بين الدول.

وفي العشرينات من القرن التاسع عشر سيطرت على العلاقات الدولية الأوروبية قضية « إنحلال الدولة العثمانية وتركتها الوشيكة »، بخاصة بعد حرب اليونان في طلب استقلالها عام ١٨٢٢ م وتدخل الدول الأوروبية لمنع السلطان العثماني وقوات محمد علي باشا من اخضاعها، وقد شكل ذلك المنعطف التاريخي بدء افتتاح « المسألة الشرقية »[18].

أخرج محمد علي باشا وقواته من اليونان إثر التدخل الأوروبي وانعقاد مؤتمر لندن عام ١٨٢٨ م تتويجاً لاعلان استقلال اليونان[19]. وبدأ البحث في مصير الدولة العثمانية. وفي العام نفسه اضطرت الدولة العثمانية لتوقيع معاهدة (أدرنة) مع روسيا حول إمارتي الأفلاق والبغدان (١٨٢٨ م وملحق ١٨٢٩ م) وتجدر الاشارة هنا الى مساهمة مبادىء الثورة الفرنسية في إذكاء حركات الاستقلال الأوروبية لاسيا بعد الفتوحات التي حققها نابوليون.

(١٦) تاريخ الدولة.. ص ١٨١ و١٨٢.
(١٧) زين زين: الصراع الدولي.. ص ٥٤.
(١٨) محمد فريد ـ تاريخ الدولة ص ٢٠٦ ـ ٢٠١.
(١٩) محمد فريد ـ تاريخ الدولة العلية ـ ص ٢١٨.

استطاع نابوليون أن يحقق انتصاره السريع في مصر وسوريا وفلسطين بسبب من الضعف العام الذي كانت تعانيه الدولة العثمانية، فتقهقرت قدراتها العسكرية مع استفحال فوضى « الانكشارية »[٢٠] وانصرافهم عن مهمتهم العسكرية الى التسلط والنهب الاقطاعيين. كما أن الدولة العثمانية فقدت تفوقها العسكري أمام التنظيم الأوروبي الجديد مما سيطرح على السلطان محمود حل طايفة « الانكشارية » بعد خسارتها حرب المورة في اليونان، مستفيداً من ضعف شوكتها وهيبتها وزوال الكثير من العطف حولها.

كانت محاولات إصلاح الجيش العثماني مطروحة منذ عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٣ ـ ١٧٨٩) وتطورت عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧ م) الذي كان يؤمن بضرورة إصلاح الجيش على أساس النظام الأوروبي. ومع الصعوبة التي واجهها في التصدي « للانكشارية » عمد الى إنشاء فرق جديدة من المشاة واستقدم لتدريبها ضباطاً أوروبيين. غير أن العلماء ورجال الدين انضموا الى جماعة الانكشارية في معارضة « النظام الجديدة » الذي اعتبروه « بدعة » مخالفة لأصول الدين. وثار الانكشارية « عام ١٨٠٦ م وحاصروا قصر السلطان وأرغموه على الغاء « النظام الجديد » واستصدروا فتوى من شيخ الاسلام بعزل السلطان عام ١٨٠٧ م. واستفحل أمر « الانكشارية » عهد السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧ ـ ١٨٠٨ م) حيث كان « الانكشارية » يستمدون نفوذهم وسطوتهم من « البكتاشية » أكبر الفرق الصوفية في البلاد وذات التأثير الأديولوجي الواسع.

استطاع محمود الثاني في سنتي (١٨١٤ ـ ١٨١٦ م) أن يتخلص من بعض الفرق « الانكشارية » حتى اندلعت حرب المورة ١٨٢١ م) فاستغل الفرصة لتوجيه الضربة القاضية « للانكشارية » بعد فشلهم في هذه الحرب. في حين استطاع الجيش المصري أن يستعيد (تربولتيزا) من أيدي المقاومة (١٨٢٥ م) مظهراً قدرة

---

(٢٠) حبيب السيوفي: الأنكشارية. نشر الرسالة المخلصية ـ مطبعة الرهبانية المخلصية ـ صيدا ـ عام ١٩٤٠ م
جب وبوون: الانكشارية في كتاب المجتمع الاسلامي والغرب. ج١ ـ ص ٨٢ وما يليها. دار المعارف بمصر سنة ١٩٧١.

عسكرية فعلية بسبب بنائه العصري. واستصدر محمود الثاني فتوى شرعية في القضاء على الانكشارية ودك ثكناتها عام ١٨٢٦ م.

لم تقتصر إصلاحات محمود الثاني على الجيش الذي أخذ يبنيه على الطريقة الأوروبية بل تعداها الى إصلاح النظام السياسي ـ الاجتماعي مستلهماً النظام الأوروبي الحديث، ومن بين تلك الاصلاحات الشهيرة: المساواة بين المواطنين، معلناً « من الآن فصاعداً لن أعترف بالمسلمين إلاّ في المسجد والمسيحيين إلاّ في الكنيسة. . » أما خارج هذه الأماكن. . فأنني أرغب أن تتمتع كل هذه الطوائف بحقوق سياسية متساوية وبحمايتي الأبوية[٢١].

كان ضعف الدولة العثمانية العسكري ناتجاً عن تخلف بنيتها الاجتماعية والسياسية. وكان صراع الولاة وتنافسهم على « الجباية » يستنزف حيوية الصراع السياسي ويحول أفقه نحو التفتت السياسي ويغذي النزعات الانفصالية. وكما لاحظ كارل ماركس « فأمام كل هزيمة عسكرية مني بها المركز العثماني كانت تستعر إنتفاضات الباشوات الانفصالية الموفقة ». وليس أدل على ذلك من هذا التقويم الذي يجريه محمد كرد علي في « خطط الشام » للظروف التي رافقت حملة نابوليون بونابرت حيث يقول: « كانت الفتن بين العمال (الولاة) على المال، والشام قد ضعفت فيها كل قوة، والدولة كلما رأت عاملاً قوياً تكتفي بأن تضع في جواره عاملاً آخر له من قوتها حتى يظل في خصام مع جاره والضعف في الإدارة ظاهر كل الظهور » (. . . .).

ويقول: « كان يظن بعد رحيل نابوليون ومعاونة الانكليز للدولة العثمانية على إخراجه من الشام (وقد دعمت انكلترا الدولة العثمانية عسكرياً وأهاجت ملوك الفرنج على فرنسة) إن الدولة تبدل شيئاً من أصول ادارتها وترجع عن استسلامها لعمالها الذين يجبون الجبايات ويرضونها بجزء منها ويحتفظون بالباقي لأنفسهم. ولكن

---

(٢١) د. السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (١٨٤٠ ـ ١٨٩٠) ط ١٩٧٠ ص ١٦ حتى ١٩
لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث: موسكو ١٩٧١ ص ١٢٤.

الأحوال بقيت بحالها (. . .) » فقد كان الجزار يوقد جذوة التعصب بين المسلمين في بيروت ويغريهم بقتل الموارنة حتى يضمن حكمه على بيروت (. . .) وكان يتأخر عن دفع الأموال الواجبة عليه للسلطنة ويعتذر عن الدفع بأنه محتاج الى العساكر لادخال (لبنان) في الطاعة. وقررت الدولة إرسال قوات مباشرة لاخضاع الجبل فوعد الجزار بتنفيذ المهمة. وأبلغ الدولة بعد مدة وجيزة بأنه فتح الجبل ووجد فيه من السكان النصارى مائة وعشرين ألف رجل، ومن الدروز ستين ألفاً، ومن الشيعة ثلاثين ألفاً، ومثلهم من السنة. فأتحفته الدولة بسيف مجوهر ومدحته على همته وأرسلت إليه أوراق جزية النصارى المعتادة مما أضطر الجزار بعد استشارة معاونيه إلى دفعها من صندوقه الخاص واستعجل السنة الثانية بابلاغ الدولة أن النصارى دخلوا في الاسلام وارتفعت عنهم بالتالي الجزية شرعاً (. . .) وهكذا كانت أمور الدولة[22].

وفي هذه الرواية تصوير حي لتخلخل بنية الدولة العثمانية التي واجهت الهجوم الاستعماري الأوروبي والذي تأخر إقتحامه التفكيكي لها بسبب التوازن الدولي نفسه وعدم توافق القوى الاستعمارية على الصيغة النهائية لمصير رجل أوروبا المريض. فكانت حملة نابوليون بمثابة الانذار الذي استنفر أوروبا ووضع على جدول المهام أهداف كل منها ومخططاتها تجاه الدولة العثمانية، موضع التطبيق.

شرق وغرب ـ إسلام ومسيحية:

كان الانقسام الدولي على قاعدة شرق وغرب ـ إسلام ومسيحية، هو المعادلة الأساسية التي أيقظتها وبعثتها مجدداً حملة نابوليون بعد عدة قرون من الحروب « الصليبية ». فقد أثارت التعصب الديني، واستعادت الصراع المسيحي ـ الاسلامي في شكله الصليبي الى الأذهان[23]. فبرغم السياسة التبشيرية المحابية للاسلام التي أنتهجها نابوليون[24] والتطمينات التي قدمها للسكان تحت شعار تخليصهم من

(٢٢) محمد كرد علي: خطط الشام: دار العلم للملايين: ج ٣/١٩٧٠ ص ١١ ـ ١٢ ـ ١٥ ـ ١٨ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤ حسر اللثام عن نكبات الشام. مصر ١٨٩٥ م ص ٢٦ و٢٩ و ٣٠ حتى ص ٤٥.

(٢٣) د. نادر العطار: تاريخ سوريا الحديث ج ١ ص ١٤٥.

(٢٤) د. نادر العطار: تاريخ سوريا الحديث ج ١ / ص ١٢٢ ـ وزع السيد سدني سميث: أميرال =

« الاقطاع » خيض الصراع على قاعدة انقسام العالم الى محورين أساسين: دولة الاسلام ودولة المسيحية. إستنجد السلطان العثماني باعلان الجهاد الديني في محاولة لإستجماع شمل الأمة في وجه غزوة نابوليون وتضمن فرمان (منشور) سلطاني وجه إلى السوريين دعوة للجهاد ضد « مروق الفرنسيين عن الدين»، والحديث عن أهدافهم «بأبطال الملة المحمدية»[25]. وجاء في المنشور السلطاني « أن طايفة الفرانسة جعل اللّه ديارهم دارسة، وأعلامهم ناكسة، هم الكفرة الطغاة والفجرة والبغاة. . تركوا الأديان كلها. . ومن جملة خيانتهم وسوء قصدهم بالملة المحمدية والأمة الأحمدية (قولهم) نقسم بيننا ديارهم (ديار المسلمين) وأملاكهم ونحول بقية الناس الى أصولنا وقواعدنا ولساننا فنمحي الاسلام وقواعده ويندرس رسومه وآثاره. . فالآن يا حماة الاسلام. . . ويا كماة المسلمين ويا عزة الموحدين. الخ. .[26].

كانت الفكرة الدينية آنذاك ما تزال « المبدأ الملهم والمنظم للمجتمع »[27] وكان العمل بموجب تعاليم الأديان الحية يشغل ويقولب ملايين البشر. . . والممارسة الدينية لا تفرض على الشعوب مناهج ومواقف فحسب بل كذلك والى حد ما، مأكلها وملبسها ومسكنها. إنها تضبط الجماهير وتعوّدها على نظام معين بما لها من تأثير دائم شبه لا محسوس. وقد أدركت الحكومات في جميع الأزمنة والعصور قيمة هذا الشرطي[28] فوظفته أكبر توظيف. كان الدين كممارسة اجتماعية عنصراً حافظاً لوحدة الجماعة ومميزاً لها عن غيرها. وكان للدين نزعته القوية للتخصيص.

= العمارة الانكليزية منشورات على المشايخ والأمراء في لبنان كان بونابرت أصدرها تزلفاً للمسلمين تضمنت « أنه هد أركان الديانة المسيحية » ودعاهم سميث للاتحاد بالدولة العثمانية، ضد الفرنسيين ـ أنظر: الخوري بولس قرألي: السوريون في مصر عهد المماليك ج ١ = المطبعة السورية ١٩٢٨ ص ٩١.

(٢٥) تاريخ الأمير حيدر الشهابي ج ١ ص ١٨٧ ـ د. نادر العطار نفس المرج!ع ص ١٢٢ و ١٢٣.

(٢٦) د. نادر العطار: تاريخ سوريا الحديث: وثيقة رقم ١٠ ص ٢٧١.

(٢٧) د. جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دار النهار ط ١ ك١٩٧٩ ص ٢٣.

(٢٨) المرجع ذاته ص ٢٠ والنص.

فالمرء يعد مسؤولاً أمام إلهه عن كل الأذى الذي ينزله بعضو آخر في جماعته، وعلى العكس لا يعد مسؤولاً عما يوجهه للآخرين من غير جماعته. فأي ضرب من ضروب الأخلاق ينتفي وجوده خارج اطار الجماعة الدينية. إن نهب أعضاء أمة غريبة لم يعد إذن عملاً جائراً بل فريضة إلهية صريحة[٢٩].

العنف والمنفعة يمتزجان ليكفلا النصر لعنصر عبادي مشترك[٣٠]. وعلى هذا النحو حملت غزوة نابوليون معها توتراً على علاقات جماعات دينية مختلفة، ونقلت التوتر الى داخل المجتمع العثماني نفسه وبالتحديد الى جبل الشوف.

أدخلت حملة نابوليون لعلاقات الطوائف في (جبل لبنان) (المعروف تاريخياً بجبل الشوف وكسروان أو جبل بيت معن، أو جبل الدروز وفونيقية الخ..) أدخلت عنصراً نابذاً وتوتراً فعلياً وبلورت علاقات متباينة مع هذا الطارىء الجديد الى الشرق. فأقدم المسيحيون في (الجبل) على مساعدة جيش نابوليون بالمؤن[٣١] وعدّوه « مخلص النصارى في الشرق » في حين نظر الجانب المسلم الدرزي الى حملة نابوليون نظرة الشك والريبة التي غذاها وألهبها الفرمان السلطاني المشار إليه أعلاه. ففي خط شريف سلطاني للسلطان سليم الثالث (كانون الثاني ١٨٠٦ م) يدعو لعدم التعرض للنصارى، يتضح منه رد الفعل الديني على ما اعتبر من السكان المسلمين « صليبية جديدة » وراء حملة نابوليون بونابرت »[٣٢].

لاشك أن استقبال المسيحيين في (لبنان) للفرنسيين بالترحيب، هو حصيلة تاريخ من العلاقات إتسمت بالخصوصية مع الغرب المسيحي، وسياسة الحماية وتقديم العون والمساعدة، وقد أطلقت حملة نابوليون حملات تبشيرية واسعة شاركت

(٢٩) المرجع ذاته ص ٤٣ ـ ٥٣.
(٣٠) د. جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دار النهار ص ٥٦ ـ ٥٩.
(٣١) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث. د. عبد العزيز نوار ـ جامعة بيرو العربية ١٩٧٤ وثيقة رقم ٤٣ وهي رسالة موجهة من سدني سميث قنصل الانكليز الى الأمير بشير يطلب اليه فيها عدم دعم الفرنسيين ويعلمه بالافراج عن اثنين القي القبض عليهما وهما في طريقهما الى الفرنسيين يحملان لهم الخمور. وهناك رواية مشابهة لدى عيسى اسكندر المعلوف ـ تاريخ زحلة ص ١١٨.
(٣٢) د. عبد العزير نوار ـ وثائق أساسية مى تاريخ لبنان الحديث ١٩٧٤ وثيقة ٤٩ ص ١٧٣.

بها فيها بعد مختلف الدول الأوروبية بالاضافة لفرنسا.

كان البابوات لأمد طويل من الزمن من أشد المتحمسين للحملات الاستعمارية الكبرى، وكان الملوك بدورهم يجمعون بين الفتح والتبشير الانجيلي. واقترنت هذه وتلك بشعور التفوق المسيحي والأوروبي[٣٣]. كان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تنظيم وعي إسلامي مضاد ومعادي. فزكّى الصراع العودة إلى ما يشبه نظرية دار الحرب ودار السلام أو دار الإسلام.

ومنذ عهد فخر الدين في (لبنان)، وعلي باشا جانبلاد في حلب، بدأت حملات الغرب المسيحي تنظيم علاقاته بالطوائف المسيحية وسهلت بهذا المعنى سياسة فخر الدين الهادفة الى التوسع والانفصال هذا المسعى وجددت لدى الغرب أحلام « الصليبية »[٣٤].

(٣٣) د. جورح قرم تعدد الأديان وأنظمة الحكم من ص ١٣٠ الى ١٣٧.
(٣٤) راجع مجموعة وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ د. عبد العزيز نوار.
١٦ ك ٢ ١٦٠٩ م. رسالة الباب بولس الخامس للأمير فخر الدين الثاني « ونحثك »... ان تواصل رعايتك لأولادنا خاصة الموارنة. ورغبتنا الشديدة مناصرتك على الأتراك الظلمة أعداء الطرفين حتى اذا توسعت في تخليص هذه الأماكن من نيرهم القاسي عاد سكانها الى الدين القويم. (ص ٤٧).
وفي رسالة من أمير توسكانا يتوسط فيها لدى نصوح باشا للأمير (ص ٥٥ ـ ٥٦) ـ كتاب أبو صافي الخازن الى الباب ١٦٢٤ يصف رعاية الأمير له وتوليته جبل لبنان (جبة بشري) ص ٦٠ ـ وفي نظام مدرسة منشأة في الجبل بتوجيه من البابا أوروبا نوس الثامن ١٦٢٥ م « نشر المذهب الكاثوليكي » ص ٦١ و٦٢ ـ رسالة البابا الى البطريرك ١٦٢٥ م يصف مملكة فخر الدين ملجأ المسيحيين من الأتراك ص ٦٧.

تقرير المطران جرجس بن مارون يدعو البابا للتحالف مع فخر الدين واحتلال قبرص. الخ. ص ٧٨.

ـ مرسوم لويس الرابع عشر وضع الطائفة المارونية تحت الحماية الفرنسية. ص ٧٨.
ـ طلب أبي نوفل الخازن التوسط لأخذ قنصلية صيدا ومساعدة المسيحيين ص ٨٨.
ـ الأمير حيدر شهاب يقول « بسطنا الحماية للبطريرك يعقوب وكل من يتمتع بحمياتكم.. ص ٩١ ـ ٩٢ ـ ٩٤

ـ رسالة البابا كليمنت الثاني عشر الى البطريرك ١٧٣٥ م « طائفتك المارونية الشريفة هي كالوردة بين الأشواك (المبتدعة والمشاقين والهراطقة..) ص ١٠٣.
ـ رسالة بطريرك انطاكيا الى ملك فرنسا (١٧٥١ م) يشكو معاناة الكاثوليك على يد الأرثوذكس الذين

رعى فخر الدين الوجود المسيحي في امتداد سياسته لتجميع المقاطعات « اللبنانية » وسواها من حوله، ولكسب الدعم الخارجي لمشروعه الانفصالي[٣٥]. لكن ذلك لا يمكن بأي حال أن يفسر خارج اطار طبيعة الصراعات التي كانت قائمة في الدولة العثمانية ومنطقها[٣٦] وعلى أي حال، يثير هذا النشاط التبشيري الكاثوليكي ردة فعل الأرثوذكس، وتكشف الوثائق عن نزاع حاد فيما بينهم. ويستدعي ذلك فتوى عثمانية حول حق المسيحي بالانتقال من مذهب الى مذهب آخر. وتكون الفتوى بالايجاب: « فأهل الكفرملّة واحدة » ويتضح من تلك الوثائق ان الكاثوليكية كانت ناشطة في حركة استقطاب أبناء الطوائف الشرقية الى صفوفها[٣٧].

كما أن هذا الموضوع سبق له أن طرح عام ١٧٢٢ م وصدر فرمان سلطاني يدعم موقف الأرثوذكس ضد الكثلكة[٣٨]. كان العثمانيون من قبل يعتبرون « الكاثوليك » فرنجاً، بخلاف موقفهم من الأرثوذكس. وكان النشاط الكاثوليكي المدعوم أوروبياً بدأ بتسارع منذ مطلع القرن السابع عشر لاسيما من خلال المساهمة

يتهمونهم باتباع مذهب الفرنج المعادي للسلطان. ص ١١٩ ـ ١٢٢ الخ

(٣٥) يقول قسطنطين الباشا المخلصي في تاريخ طائفة الروم الملكية (دير المخلص ١٩٣٨ ص ٥٣):

« وبسبب كثرة المظالم التي وقعت سنة ١٦٠٩ م عى دير قنوبين كرسي البطريرك الماروني حضر الى الشوف البطريرك يوحنا مخلوف لائذاً بحمى الأمير فخر الدين المعني فانزله في قرية مجدل المعوش وسلمها للنصارى وبنى له فيها داراً وكنيسة ».

بولس قرألي ـ فخر الدين المعني الثاني: إدارته وسياسته (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥) المجلة البطريركية ـ مطبعة القديس بولس حريصا ١٩٣٧ ص ٣٧.

(٣٦) حسب نظرة الشيخ علي الزين في كتابه « للبحث عن تاريخنا » ص ٢٢٨ يبدو فخر الدين محققاً للأهداف التي رسمها عواهل أوروبا لاحتلال الأراضي المقدسة ». ط ١٩٧٣ م أن هذه النظرة لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الصراع السياسي في الدولة العثمانية وتفترض سلفاً أحقية الدفاع عن وحدة الدولة العثمانية على كل حق آخر رغم أن منطق تطور تلك الدولة لم يكن يسمح فعلاً باستمرار وحدتها موضوعياً.

(٣٧) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ ص ١٢٨ ـ ١٢٩ وثيقة ٣٣.

(٣٨) طائفة الروم الملكية ـ قسطنطين الباشا المخلصي (دير المخلص ١٩٣٨) ج ١ ص ٧٠٦ و ٢٦.

في تأسيس الرهبنة اللبنانية أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر. وتفيد الوثائق عن استعدادات ملك فرنسا للمساعدة على الأعمال الهادفة الى تقوية الكثلكة ودعم موقع البطريرك الماروني يوسف عواد (١٧٠٢ م). فضلاً عن التنافس الكاثوليكي ـ الأرثوذكسي وتدخل القناصل ودعم الأمير ملحم الشهابي للتدخل لدى البطريرك الماروني يوسف ضرغام الخازن في سبيل عقد مجمع لرجال الدين الموارنة بهدف تنظيم شؤونهم[٣٩]. غير أنه حتى أواخر القرن الثامن عشر لم يبلغ هذا الانتشار للتنظيم الكنسي حداً يسمح في فرض موقع سياسي استقلالي للكنيسة، بدليل الرسائل الموجهة للأمراء والمشايخ طلباً للحماية والرعاية، والتدخل لتثبيت شرعية البطريرك. استشعرت الدولة العثمانية خطر التوسع الكاثوليكي على الأرثوذكس أصدرت (خط شريف همايوني) إلى والي حلب بوقف النشاط الكاثوليكي والأوروبي عام ١٨١٨ م.[٤٠] وفي جبل الشوف استمرت سلطة الأمير كاملة على رعاياه المسيحيين فكان يقيم لهم بطريركاً بناء لطلب رعيته[٤١].

البنية الاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية:

كانت المركزية التي عرفتها الدولة العثمانية هي المركزية السياسية الشكلية التي يحميها الجيش[٤٢]، غلافاً شفافاً لتجزئه تقوم على نظام من الاقطاع يتحصن وراء

---

(٣٩) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية ـ معهد الانماء العربي ١٩٨١ ص ١٠٨ ـ ١٢٥.

(٤٠) وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث رقم ٣٤ و ٦٠ و ٦١. كذلك سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر « فولني » ترجمة وتلخيص حبيب السيوفي ـ المطبعة. المخلصية ـ صيدا ١٩٤٨ ص ٤٠ ـ ٤٣.

(٤١) تاريخ طائفة الروم الملكية / قسطنطين الباشا المخلصي: « فانه لما كثر عدد الروم في نواحي الشوف طلبوا الى الأمير أن يقيم لهم بالشوف مع البطريرك زيادة مطراناً فرسم ابن عطية » ص ٥٥.

(٤٢) لاحظ هاملتون جب وهارولد بوون (المجتمع الاسلامي والغرب ج ٢ ص ٤٨) أن قيام جيش جديد من المرتزقة على أنقاض طائفة الانكشارية، وتكاليف الفرق العسكرية، كانت وراء أعمال الابتزاز والأتاوات المتكررة التي تملأ صفحات حوليات تلك الفترة. وهذه بالاضافة الى العوامل الاقتصادية الأخرى التي وراء نسف النظام الاجتماعي » فالضعف الذي أصاب الجيش المركزي هدد وحدة الدولة واقتضت اعادة بنائه المتأخرة فرض الضرائب مما عزز الأزمة الاجتماعية وعجل في تفكك الدولة. / أنظر جورج قرم: تعدد الأديان ـ ص ٢٧١ وما يليها.

تخلف المواصلات[٤٣] وتفتت السوق، وتعدد مراكز الحكم، وعدم تجانس في التكوين الاجتماعي والسكاني، مما عزّز التفاوت في التطور الاجتماعي على مختلف الأصعدة، وجعله ينحو منحى إقوامياً، وطائفياً وإقليمياً وسمح لحيز وافر من الاستقلال السياسي ليتسع باضطراد.

شجعت الحكومة المركزية نفسها على تفكك الامبراطورية: قسمت شبكة جباية الضرائب بين المتعهدين، عودت نفسها على السلطات الكاسحة للأمراء والاقطاع، واعترفت باستقلال ذاتي جوهري « للملل » أي الجماعات (الطوائف) الدينية المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي كانت من حيث المبدأ وغالباً، منطبقة على الجماعات القومية[٤٤].

تكوّن المجتمع العثماني في أساسه من هيئات اقليمية تربطها الأنساب وتمتد جذورها في آلاف من المراكز المنعزلة، ومعظمها من القرى، وهي وحدات ذات استقلال ذاتي تكاد تكون مكتفية بذاتها في حياتها الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية[٤٥].

وكما لاحظ « فولني » فسياسة الاتراك تقوم على عدم الدخول في صراع مع الأتباع العاصين، طالما أمكنها أخذ الخراج منهم، واكتفت غالباً بتحريك فئة ضد أخرى لخلق التوازن[٤٦].

---

(٤٣) محمد كرد علي: خطط الشام: ج ٢ ص ٢٢٤ ـ (دار العلم للملايين) يقول: وساعد على ايغال العمال في الفساد قلة المواصلات وبعد دار السلطنة عن أكثر الولايات. فبين دمشق والآستانة مثلاً ١١٠٠ كيلومتراً و٣٨٦ ساعة.

(٤٤) هير شلاغ ـ مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط: دار الحقيقة ـ بيروت ص ١٥ و ١٦ حسر اللثام عن نكبات الشام: مصر ١٨٩٥ ص ٢٣ و ٢٥ / السلطان العثماني محمد عندما فتح القسطنطينية استدعى البطريرك بيساديوس اليه وسلمه بيده التاج وعصا البطريركية وأقره على جميع ما كان له من الحقوق والامتيازات وسياسة رعيته الروحية وسلمه فرماناً سلطانياً صار قاعدة فيما بعد لممارسة الطقوس والعوائد الدينية بكل حرية.

(٤٥) هاملتون جب وهارولد بوون ـ المجتمع الإسلامي والغرب ـ ج٢ ص ٢١ دار المعارف بمصر ـ ١٩٧١

(٤٦) المرجع السابق ج ٢ ص ٤٨ نقلاً عن فولني ج ٢ ص ٥. رحلة الى مصر وبر الشام ـ كانت السياسة العثمانية تتميز بالاكثار من تغيير الولاة والباشوات. ففي خلال المائة والثمانين سنة الواقعة بين

وفي هذا النظام كان السلطان يشكل قمة التراتب الاقطاعي، ولم يكن بمقدور الأتباع الافلات من تبعيته ومع ذلك كانوا دائماً في حالة من التمرد ضده. فـإذا كان الاقتصاد الاقطاعي يقوم في أساسه عن الترخيص باستثمار الأرض لقاء بعض الخدمات والأتاوات الشخصية، مع بقاء الأرض ملكاً إسمياً للسلطان، كما هو حال النظام العثماني والاسلامي بوجه عام، فان هذه العلاقة توفر في أبسط أشكالها مادة للنزاع[٤٧].

وكان العصر عصر صراع متواصل بين السلطان والباشوات. فكان « اللهو الأبدي والتناوب على اجتذاب الأتباع نحو المركز الذي يستطيع وحده بما يملك من قدرة على التوحيد، وقوة على الحماية من الأعداء الخارجيين والداخليين. وكان السلب والنهب مصدراً أساسياً للدخل. من هنا كانت تلك السلسلة اللامتناهية والمتجددة أبداً من الخيانات وجرائم القتل وأعمال التسميم والغدر وكل النذالات التي يتصورها العقل، هذه السلسلة التي يختفي خلفها الاسم الشاعري « الفروسية » والتي لا تني تتحدث عن الشرف والاخلاص[٤٨] وكانت الدولة أشبه ما تكون بما وصف ماركس ـ المانيا عام ١٥٢٥ م:

« إن المانيا كانت مقسمة الى عدد لا حصر له من الأقاليم المستقلة الغريبة بعضها عن بعض. والأمة كانت في كل إقليم منقسمة الى هيئات وأجزاء من هيئات. الأمراء والأكليروس والنبلاء والفلاحون في الريف، والخواص والبرجوازيون والعوام في المدينة ـ لها مصالح معقدة متنابذة وفوقها البابا والامبراطور. (....) إن التبعثر

(١٥١٧ ـ ١٦٩٧ م) تولى دمشق مائة وثمانية وثلاثون باشاً ـ إستطاع ثلاثة وثلاثون منهم فقط الاحتفاظ بمنصبهم لمدة سنتين.

د. نادر العطار ـ تاريخ سورية ج ١ ص ٤٦). وفي إحدى سجلات الدولة جدول بأسماء واحد وستين والياً عينوا في غضون ثمانين عاماً منذ ١٨١٥ م وأن تسعة تولوا على حلب في خلال ثلاث سنوات.

فيليب حتي: سورية ولبنان ص ٣١٤.

(٤٧) أنجلز ـ انتي دوهرنغ ص ٤٥٢ و ٤٥٣ بالعربية ـ دمشق.

(٤٨) أنجلز: أنتي دوهرنغ ـ ص ٤٥٣ دار دمشق ـ ترجمة د. فؤاد أيوب ـ ١٩٦٥.

المحلي والاقليمي والضيق المحلي والاقليمي الناجم عنه قتلاً الحركة (الثورة الفلاحية والبرجوازية).

لا البرجوازيون ولا العوام تمكنوا من القيام بعمل موحد متناسق.. والفلاحون عملوا في كل اقليم بشكل مستقل ورفضوا مساعدة فلاحي المناطق المجاورة وابيدواتباعاً في معارك منعزلة على يد جيوش لا تعادل قوتها العددية سوى عشر قوة الفلاحين الثائرين[٤٩].

وهكذا بالفعل كانت الانتفاضات الفلاحية والشعبية التي غطت القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الدولة (وقد شهدت عشرات الحركات.. وشملت مختلف الأقاليم) انتهت الى نتائج مأساوية بسبب أعمال الانتقام التي قام بها جيش الدولة بالأسلوب البشع الذي ساد آنذاك: إحراق القرى وتخريبها، وهدم المباني وقطع الأشجار. الخ..[٥٠].

وفي هذا النظام لم تكن القيمة الزائدة المكتسبة مضمونة بشكل ما أمام قبضة الحكام الطغاة والباشوات. اذ كان معدوماً أول وأهم شرط من شروط العمل لأصحاب المشروع البرجوازي وهو صيانة شخصية التاجر[٥١]. وزاد الأمر تعقيداً كون هذه «الحماية» منحت للتجار الأجانب دون التجار المحليين[٥٢] من خلال المعاهدات والامتيازات. كانت البراءات والإمتيازات لصالح القناصل ورعايا الدولة الأجنبية بداية. لكنها في الواقع تطورت وبات عدد كبير من المواطنين المحليين لاسيما الملكيون (الكاثوليك) كما لاحظ «فولني» لجأ إلى شراء هذه البراءات من

(٤٩) ماركس ـ حرب الفلاحين في ألمانيا.

(٥٠) محمد كرد علي ـ خطط الشام ـ ج ٢ ص ٢٢٤ و ٣٠٣. يقول «وكان في حلب قبل استيلاء العثمانيين ٣٢٠٠ قرية يتقاضى منها الخراج فنزل عددها الى أربعماية. حتى أن إبن معن رفض تولي مقاطعة بني حمادة لأنها خربت. وقال «فولني» ان السكان كانوا يتكاثرون حيث تتخلص المقاطعات مباشرة من إدارة الباب العالي معللاً بذلك تكاثر سكان كسروان الذي كان ضعف سكان فلسطين.

(٥١) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديثة موسكو ١٩٧١ ص ٢٤ أنظر حسر اللثام عن نكبات الشام (ص ٣٦ ـ ٣٩ ـ ٤٠) حروب السخرة والتسلط واستنزاف أموال الذميين وسواهم.

(٥٢) أنظر حوادث البلص والنهب في تاريخ زحلة. عيسى اسكندر المعلوف.

الأجانب لحماية اشخاصه وممتلكاته وتجاراته. وكان البعض يحصل على جنسية الدول الأجنبية للتهرب من دفع الضرائب[٥٣] الى حد أنه في أواخر القرن الثامن عشر طلب والي حلب إحصاء بهذه البراءات ولجأ الى تعطيل القسم الأكبر منها كونها أعطيت تحايلاً، الى مواطنين في الدولة العثمانية[٥٤].

صادف عهد التوسع العثماني وحكم المنطقة العربية انتعاش في التجارة الدولية، التي انتقل مركز الثقل فيها الى أوروبا، ومن ثم نهضت عليها الصناعة الأوروبية الباحثة عن الأسواق، وبهذا المجال سبقت أوروبا الى التطور الاقتصادي مسرعة الانتقال من أسلوب الانتاج الاقطاعي الى الأسلوب الرأسمالي «بفضل الثورات الكبرى في التجارة، في القرنين السادس عشر والسابع عشر أثر الاكتشافات الجغرافية[٥٥] والذهب والفضة في أميركا... وافناء السكان المحليين واستعبادهم ودفنهم في المناجم وغزو أراضي الهند الشرقية وسلبها، وتحويل افريقيا الى ميدان للصيد التجاري لحاملي الجلد الأسود[٥٦].

لم تكن خطى السلحفاة بتجميع رؤوس الأموال عن طريق توسيع الحرفيين نطاق العمل المأجور وما يرافقه من تراكم متعاظم لفضل القيمة، ليتفق مع السوق التجاري الجديد. «فكان تطور الانتاج الرأسمالي مرتبطاً بامكانية السيطرة على الأسواق العالمية. فالأسواق العالمية هي نفسها أساس اسلوب الانتاج الرأسمالي»[٥٧] وعالمية النظام الرأسمالي هي أحد قوانينه الرئيسية. وعليه كانت الدول الأوروبية تنظر الى الدولة العثمانية بوصفها المنطقة ـ السوق أولاً. ثم ما لبثت أن تحولت الى مصدر للخامات.

ومع بلوغ التطور الرأسمالي الأوروبي طوراً متقدماً تخطى إقتحام السوق

(٥٣) هاملتون جب وهارولد بوون ـ ج ٢ ص ١٦٢ و ١٦٣ نقلاً عن فولني ص ١٦١.

(٥٤) د. مسعود ضاهر ـ الجذور التاريخية للمسألة الطائفية ـ ص ٣٤٩.

(٥٥) ماركس ـ رأس المال ـ فصل ٢٠ كتاب ٣ ط عربية ـ عيتاني.

(٥٦) ماركس ـ رأس المال ـ فصل ٣١ كتاب ٣. ط عربية ـ عيتاني.

(٥٧) ماركس ـ رأس المال ـ فصل ٢٠ كتاب ٣.

بالسلع الاستهلاكية، الى طور ادخال السوق نفسه في حساب المشروع الرأسمالي، في اعادة الانتاج الموسعة، ومراكمة رأس المال، بالبحث عن مصادر ثابتة للمواد الأولية والخامات والسيطرة عليها، شهدنا هذا التطور الهجومي الشامل المكمل لدور التبادل السلعي ـ النقدي الذي مهد له. وانبنت استراتيجيات وتكيفت مخططات للسيطرة استوجبت تدعيمها بالمواقع العسكرية والامساك بخطوط المواصلات، الأمر الذي كان في أساس حملة نابوليون، وبالتالي كان في أساس رد الفعل البريطاني. فنابوليون يريد قطع طريق « الهند » على بريطانيا، وهي تريد الاحتفاظ بطريقها إلى الهند.

وفي الوقت الذي بلغ فيه التنافس التجاري الأوروبي أوجه، كانت الدولة العثمانية تتحول عن إسلوب القرصنة الاقطاعي، الى أسلوب فرض الضرائب القسرية والتعسفية أساساً لرفاه باشواتها. وتخلّى الأتراك بالتالي عن دورهم للأجانب في ميدان التجارة. فرسخ اليونانيون والأرمن والسلاف والأوروبيون الغربيون أقدامهم في المرافيء البحرية قابضين على كل التجارة(٥٨)، الأمر الذي تطور لاحقاً الى تكوين ثنائية قومية ـ دينية إجتماعية. وأخذ البنيان الاقتصادي للمدينة العثمانية يتقرر الى حد بعيد بالأنماط الاجتماعية ـ الدينية حيث إنوجد التطابق بين تلك الجماعات وبعض المهن وفروع النشاط الاقتصادي بموازاة تلك الخطوط القومية والمذهبية(٥٩).

وكانت سيطرة الأتراك في الادارة والجيش ومرافق السلطة، تستبعد العناصر الأخرى وتشكل سبباً في نبذ تلك الجماعات الى دائرة النشاطات الاقتصادية الأخرى

(٥٨) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث: موسكو ١٩٧١ ص ١٩.

(٥٩) هير شلاغ: مدخل للتاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط: ص ٢٨ و ٣٧ و ٣٨ جاك كولان: الحركة النقابية في لبنان: ص ٥٣ و ٥٤. ومكسيم رودنسون الاسلام والرأسمالية ص ١٩١ السلطان عبد الحميد: مذكراتي السياسية ـ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٧ ـ ص ٢٧ ـ ٢٨ و ٤٩.
وفي وصفه لهذا التخلخل الداخلي الذي أصاب جسد الامبراطورية يشير عبد الحميد الى مطالب الدول الأوروبية الدائمة بالاصلاحات حيث « غاية همهم منها الحط من شأننا أمام أمتنا ورفع شأن النصارى وإكبارهم. (ص ٨٩ ـ السلطان عبد الحميد ـ مذكراتي السياسية ١٨٩١ ـ ١٩٠٨ مؤسسة الرسالة ١٩٧٧) مؤكداً أن النصارى ينفقون الملايين في سبيل نشر النصرانية ببلاد الاسلام (ص ١٨٠) ويستخدمون المدارس العائدة لارساليات الدولة الأورروبية طريقاً لذلك. (ص ١٨٧ مشيراً الى أنه لو سمح للنصارى بالتجنيد لطالبوا ببناء الكنائس داخل الثكنات وسعوا في تنصير المسلمين(ص ١٠٣).

لاسيما التجارة والحرف والتزام جباية الضرائب. وبالرغم من لا ديمقراطية هذا النظام وتميّزه المذهبي الذي كان ضاغطاً على الجماعات « الملية » الذمية التي كانت تدفع « الجزية »(٦٠)، فإنها أفادت من ذلك من خلال إعفائها من الخدمة العسكرية، الأمر الذي وفر طاقة قواها العاملة للنشاط الانتاجي، حتى أن المسيحيين في جبل لبنان فضلّوا دفع الجزية على التجنيد علناً أثناء حملة ابراهيم باشا(٦١).

هذا الواقع التاريخي يسمح بهذا التقاطع بين التطور الاجتماعي والقوى القومية والطائفية الى حد تلازم المسألتين الديمقراطية والقومية ـ والطائفية. وهو يسمح بتكوين عنصريات دينية وطائفية إلى حد جعل الأتراك عشية انهيار الدولة العثمانية يطلقون صيحتهم الشوفينية على لسان عبد الحميد عام ١٨٩٣ م بالقول: « لقد مضى عهد دخول أتباع الأديان الأجنبية الى مجتمعنا كما تدخل الشوكة في أجسادنا »(٦٢)، وفي تلخيص لينين للأسباب التي تعيق تطور الدولة العثمانية ذاك العهد (١٨٧٨ ـ ١٩٠٨) كتب يقول: ما تزال بقايا القرون الوسطى القوية تعيق بصورة مريعة التطور الاجتماعي ونمو البروليتاريا: السلطة المطلقة (الحكم الاستبدادي) الاقطاعية (ملكية الأرض وامتيازات الاقطاعيين) وقمع القوميات »(٦٣).

تناقضات النظام المقاطعجي في الجبل:

آل الحكم في « الجبل » الى الشهابيين الذين لم يكونوا أصحاب عصبية فيه، مما حملهم على التحالف مع الأسر النافذة في جبل الشوف وكسروان، والمراعاة الدائمة لنفوذ زعماء هذه الأسر الدرزية(٦٤). أدى الصراع السياسي القيسي ـ اليمني الى تغيير في خارطة القوى السياسية في الجبل، فبرزت جماعات عائلية جديدة لعبت أدواراً عسكرية فأعاد الأمير حيدر الشهابي توزيع السلطة فيما بينهما، فتكاثرت في عهده

(٦٠) هير شلاغ ـ مدخل للتاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط: ص ٢٠ ـ ٢١.

(٦١) د. جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم: ص ٢٧٥.

(٦٢) عبد الحميد ـ مذكراتي السياسية ـ دار الرسالة ـ بيروت ١٩٧٧ ص ٢٩.

(٦٣) لينين: فصل جديد من التاريخ العالمي.

(٦٤) د. نادر العطار: تاريخ سورية ص ٦٩ ـ ج ١.

العائلات المقاطعجية وتقاسمت النفوذ في الامارة،فذكر طنوس الشدياق أربع وعشرين مقاطعة من الكورة حتى جبل الريحان كانت كل واحدة منها تـدار بواسـطة عائلة أو عائلتين من المقاطعجيين. وتكاثر عدد الأفراد المقاطعجيين في المقاطعة الواحدة وداخل الأسرة الواحدة بفضل تفكك الملكية الوراثية وتفتتها حتى أن مقاطعة الجرد التي تتألف من إحدى وعشرين قرية كانت ثلاث وثلاثين مقاطعة[٦٥].

كانت إمارة الجبل تاريخياً في يد عصبية قوية. حيث يشترط أن يكون أمير الجبل الحاكم صاحب نفوذ وقوة يستطيع فرض الجباية والأمن. فحين تقلد مصطفى الثاني السلطنة كتب إليه والي صيدا مصطفى باشا يقـول « إنه لا يسـتطيع أن يحكم قـطر الدروز سوى بيت معن »[٦٦]، لما لهم من عصبية قيسـية وصلات قـرابة ومصـاهرة ونفوذ. وكانت حاكمية الشوف قد أسندت الى الشيخ سرحان العماد أثناء نفي الأمير فخر الدين. كما صدر فرمان سلطاني بتعيين الشيخ نعمان جنبلاط في حاكمية جبـل الدروز (الشوف) وجبل كسروان أثنـاء حملة ابراهيم بـاشـا في نيسـان ١٨٣٢ م[٦٧] وكلاهما من المشايخ.

ولم يكن للدولة العثمانية سياسة « منظمة » في قمع الـدروز واضطهـادهم كما يحاول البعض أن يثبت لأغراض وأهواء شتى،رغم تميزهم المذهبي وتمظهره في شكل تقـاليد خـاصة في أحـوالهم الشخصية وهـو ما كـان يسري عـلى العديـد من الفرق الاسلامية مع تخصيص الشيعة بسياسة قمعية أذكاها صراع العثمـانيين مـع الدولـة الصفوية في بلاد فارس.

إن التطييف السياسي الذي أصاب الدروز في تاريخ لبنان منذ عهد متصـرفية

(٦٥) طنوس الشدياق: أخبار الأعيان ـ منشورات الجامعة اللبنانية ط ١٩٧٠ ج ١ ص ١٩ ـ ٢٨.
القس حنانايا المنيّر ـ الدر المرصوف في تاريخ الشوف، دار الرائد اللبناني ١٩٨٤ ص ١٢٧ ـ ١٣٠ عن عدد الأمراء والمشايخ فمن الأمراء وحدهم ثمانية وثمانون أميراً.

(٦٦) محمد كرد علي: خطط الشام: ج ٢ ص ٢٧١.

(٦٧) د. عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث وثيقة ٧٣.
طنوس الشدياق: أخبار الأعيان ج ١ ص ١٥٩ (تولية سرحان العماد عام ١٦٦٠ م).

الجبل وتركز مع عهد الانتداب لا يمكن سحبه على ماضي هذه الجمـاعة الاسلامية، التي كانت باستمرار مندمجة بتاريخ الاسلام ومعترف بعصبيتها السياسية إنطلاقاً من اسلاميتها. فكان أمير الدروز أميراً مسلماً، وكان قاضي قضاة الدروز « منلا » (مفتياً) يقضي بـالشريعـة المصطفـاوية الاسـلامية وعـلى المذهب الحنفي[٦٨]. ولعـل قراءة التاريخ انطلاقاً من واقعة التطييف السياسي الحالي هو الذي يخلق الالتباس حول هذه الواقعة لاسيما حول مذهب أمير الدروز وإمارة الدروز.

ولم يكن للموارنة استقـلال « منظم » بـل كانـوا كغيرهم يمارسون طقـوسهم الـدينية وأحـوالهم الشخصية بمـا لا يمس سيادة الدولة[٦٩]. وكـان من بـين مـطالب البطريرك الماروني عام ١٨٤٠ م من الأمير بشير الشهابي أن يتاح له تعيين قاض من

(٦٨) د. أسد رستم « المحفوظات الملكية » الجزء الرابع « ١٩٤٣ ـ ج٤ ص ٤٨٩ فرمان متوج بخاتم محمد علي باشا موجه الى الشيخ محمـد يعلن غضب العزيـز على الأمـير بشير الشهـابي ويعين الشيـخ محمد المذكور منلا أفندي على جميع أطراف جبل لبنان » ـ والمعروف أن كلمة منلا بالتركيـة تعني (المفتي). ويذكر فرمان تعيين الشيخ أحمد تقي الدين من بعده صراحة صفة الافتاء وتفيد الـوثائق العـائلية في مكتبتي العـائدة للعهـد المعني أن جميع المعـاملات كـانت تتم وفق الشرع الاسـلامي وعلى الشـريعة المصطفاوية والمذهب السني الحنفي ولم يكن بناء الجوامع من قبل أمـراء ومشايـخ الدروز ضرباً من ضروب التملق فقد بنى أمراء الدروز ومشايخهم أكثر من سبعة وعشرين جامعاً ـ أمين طليع ـ أصـل الدروز ـ دار الأندلس بيروت ١٩٦١ ص ٩٣ ويروي بعض متقدمي السن أنه حتى الثلاثينات من هذا القرن كان الدروز يمارسون فعلاً الفرائض الاسلامية بخاصة في رمضان.

(٦٩) د. ليلى الصباغ: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني دمشق ١٩٧٣.
« عمل محمد الثاني على تنظيم الأرثوذكس في طائفة واحدة وجعلها تحت سلطة بطريرك في القسطنطينية وكان لهذا البطريرك حاشيته ومساعدوه وسجن لرعاياه وزود بسلطة مدنية لا محدودة.. ومنها توزيـع الضرائب والاشراف على جمعها (ص ١٣٠) أما الكنائس التي يعتبرها الأرثوذكس مهرطقة (اليعاقبـة والأقباط وكانت مضطهدة قبل الفتح الاسلامي) فكانت تشكل الكنيسة القومية ضد الأرثوذكس أتباع روما، وقد ساعدت العرب في الفتح وازدهرت في العصر الاسلامي (ص ١٣٦). أنـظر د. جورج قرم « تعدد الأديان وأنظمة الحكم » حول دور المسيحيين المعارضـين (ص ٢٦٥ ـ ٢٧٣) ولم يعترف بالكنيسة المارونية (ليلى الصباغ ص ١٣٦) لكنها تركت شؤونها تحت رئاسة مقدميها الـذين يضمنون الضرائب ويقدمونها الى الحكومـة (الصباغ ص ١٣٧) وكتب إيليـا حريق « التحـولات السياسيـة في تاريخ لبنان الحديث ص ٢٩ » ويذكر أن عدم اهتمام العثمانيين بـالموارنـة كجماعـة صغيرة لا وزن سياسياً لها أكثر مما كان راجعاً الى امتياز شرعي.

شعبه[٧٠]. وقبل نظام القائمقاميتين لم تعرف أية طائفة تنظيماً سياسياً استقلالياً فعلياً بالمعنى المتداول للطوائفية الحالية. وكان الدروز فرقة اسلامية معترفاً بعصبيتها السياسية، وتتوارث حكم الجبل، ولم يكن ذلك يخالف النهج العام. ففي دول البلقان، وفي العراق كانت العصبيات المحلية تتولى الامارة[٧١] سواء كانت تلك إمارة استكفاء حيث الأمير كفوء يعينه الخليفة أو إمارة إستيلاء، حيث يستولي الأمير بالقوة على الامارة ويعترف به الخليفة حفظاً لسيادة الدولة الاسمية[٧٢].

وفي ظل الامارة الشهابية ـ عهد الأمير يوسف الشهابي ـ نال الشيخ علي جنبلاط حاكمية سهل البقاع (التزام الجباية عليه) لما كان بينه وبين والي عكا من صداقة إثر إقراضه مبلغاً كبيراً من المال على حد الرواية التاريخية. وكان هذا الالتزام مصدراً أساسياً من مصادر ثرائه وقوة البيت الجنبلاطي المتعاظمة فيما بعد. كان إقطاع الشوف يعتمد بالدرجة الأولى على موارد الأراضي الزراعية في البقاع وجزين وجبل عامل وصفد. الخ، منذ عهد فخر الدين. فالأرض الصخرية في الجبل قليلة الانتاج وخاصة في ظل وسائل الانتاج البدائية. وقد تحكمت الدولة العثمانية بامارة الجبل عبر الضغط بمتسلمية البقاع. ومن هنا لم تكن وطأة الاستغلال قوية على فلاحي الجبل، كما أن التزام البقاع كان يوسع رقعة الفئات الاجتماعية المستفيدة، وهي مجموعة عائلات الفرسان والكواخية (مدراء أعمال) المقاطعجيين في الجبل. ولقد استمر الدروز على تقليد تاريخي متوارث يلعبون دور الجماعة العسكرية الارستقراطية منذ مجيئهم الى جبل الغرب وسواحل بلاد الشام. وترك هذا التقليد شوكته المسمومة على أوضاعهم بعدما تبدلت الظروف الاجتماعية وتقلص دور السلطة العسكرية التي مارسوها على المقاطعات التي كانت تتبع أمير الجبل.

كان الشيخ علي جنبلاط كبير مشايخ الدروز «وشيخ العصر»، وهو الاصطلاح الحقيقي الذي كان يطلق على كبير مشايخ الدين الدروز رتبة. وكان بنفس الوقت

---

(٧٠) د. أسد رستم: آراء وأبحاث الجامعة اللبنانية ص ٨٤.

(٧١) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية ـ ص ١٨٧ و٢٠٦.

(٧٢) الماوردي: الأحكام السلطانية. المكتبة التوفيقية ـ مصر ط ١٩٧٨ ص ٣١ ـ ٣٢.

أغنى المشايخ الدروز ثروة حتى أصبح من أعظم بيوت الشرق[٧٣]. وهذا الوصف الذي يقدمه صاحب كتاب الحركات (أبو شقرا) يشاركه فيه القنصل الفرنسي في صيدا.

بلور الواقع الاجتماعي الخاص بالجبل، قسمة عمل تاريخية ـ طائفية ـ بحيث يمكننا القول: اعتاش الدروز من السلاح واعتاش الموارنة من العمل.

فالدروز كانت بأيديهم معظم قوة الجبل وعلى ملكهم كانت جارية أكثر أراضيه وضياعه ودساكره وكان في الامارة «اللبنانية» عهد الشيخ بشير جنبلاط أربعون ألف محارب من الدروز منهم عشرة آلاف خيالة.

أما النصارى الذين توطنوا بينهم (الدروز) في القسم الجنوبي فقد استقدموا نحلة بعد نحلة لأجل معاطاة المهن والحرف وحراثة الأرض وزراعتها. إذ كان الدروز لا يميلون الى هذه الأمور مترفعين عن تعاطيها غير معتبرين الا ركوب الخيل واتقان الفراسة على ظهورها واجادة الرمي بالرصاص والضرب بالحسام الى غير ذلك من ضروب الشجاعة والفروسية. وكانوا مهملين أمر العلم إهمالاً كلياً ـ وإنما كانوا يتباهون بمسألة الجود والكرم ويتنافسون في إكرام الضيوف وقراهم[٧٤] هذا التشخيص الذي يقدمه أحد فرسان الجنبلاطية الدروز يشاركه فيه كل من عايش الدروز أو اطلع على تاريخهم[٧٥].

فعند وقوع الحرب بين الشيخ بشير جنبلاط والأمير بشير الشهابي كانت خزائن

---

(٧٣) أبو شقرا ـ الحركات: ص ٨٢ ـ ٨٣ كذلك مسعود يونس: الملكية والعلاقات العائلية ص ١٣ ـ معهد العلوم الاجتماعية ـ ١٩٧٥.

(٧٤) أبو شقرا ـ الحركات في لبنان ـ ص ٢٥.

(٧٥) الجنرال أندريا ثورة الدروز، وتمرد دمشق ـ تعريب حافظ أبو مصالح ـ المكتبة الحديثة ـ بيروت ١٩٧١ ص ٦٠ ـ ٦١.

بيجيه ده سان بيير: الدولة الدرزية ـ تعريب حافظ أبو مصلح ـ نشر محمد آل نصر الدين: ١٩٦٧ ص ١١٠ ـ ١١١

الكابتان بورون ـ الدروز ـ تعريب عادل تقي الدين ـ مطبعة القديس بولس ـ حريصا ـ ١٩٣٤ ص ١٥٣ و١٥٨ و١٥٩.

الشيخ بشير مملوءة نقوداً وحلياً وجواهر نقلها ليخبئها محمولة على ثلاثة بغال[٧٦].

أما سميليا نسكايا، في دراستها عن الحركات الفلاحية فأشارت الى أنه في نهاية القرن الثامن عشر، كانت الأسر الدرزية الخمس أو الست الرئيسية في لبنان تملك عشر كافة الأراضي المزروعة[٧٧]، في حين كانت تقارير القناصل تشير الى نفوذ المقاطعجيين الدروز وقوتهم وغناهم، بينما لا يميز المشايخ الموارنة المستجدين عن عامتهم حسب قول « فولني » سوى عباءة رديئة وحصان، وقليل من التفوق في المأكل والملبس[٧٨].

شهدت الامارة الشهابية منذ أيام الأمير حيدر صراعاً عنيفاً بين المقاطعجيين أنفسهم على السيطرة والنفوذ واقتسام مردود الجباية (الميري). ودخل الحاكم نفسه ضمن حلبة هذا الصراع فأخذ لنفسه أقطاعاً خاصاً في الشوف (خارج حاصبيا وراشيا منطقتي الشهابيين) وذلك خلافاً للعادة. تعزز هذا المنحى في الامارة الشهابية حتى بلغ ذروته عهد الأمير بشير الشهابي (١٨٨٩ ـ ١٨٤٠ م) فكان في أساس صراع الأمير مع المقاطعجيين مما ساهم بشكل مباشر في حركات منتصف القرن الماضي.

وكان استعمال القوة الشكل الرئيسي الذي ساد لفرض اقتطاع فائض الجباية لمصلحة المقاطعجيين والولاة والدولة في نظام الاقطاع العثماني المركب. فكانت علاقة القوة غالباً ما تتم في صراعات دموية بين الحركات الفلاحية والسلطة المركزية كما كانت تتم بين أطراف السلطة نفسها على شكل صراع بين العائلات الحاكمة على توزيع الفائض أو على الإلتزام نفسه. وتستعير تلك العلاقة أشكال التضامن العائلية لتمارس من ضمنها شكل القوة[٧٩].

(٧٦) أبو شقرا ـ الحركات ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٧٧) سميليا نسكايا ـ الحركات الفلاحية في لبنان في منتصف القرن التاسع عشر ـ دار الفارابي ص ٣٨ ـ ١٩٧٢.

(٧٨) إيليا حريق: التحولات السياسية في تاريخ لبنان الحديث ـ ص ٣١.

(٧٩) د. مسعود يونس: الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان ـ معهد العلوم الاجتماعية ـ غير منشور ـ أيار ١٩٧٥ ص ١٨.

كان الأمير هو الذي يحدد المبلغ الاجمالي من المال المطلوب دفعه لصالح الولاة العثمانيين وللانفاق على أسرته وبيته، ويفصل مقدار الضرائب من كل صاحب مقاطعة أو « عهدة » وفي المرحلة الثانية، يتولى أصحاب الاقطاع بدورهم توزيع المتوجب على القرى والقرويين[٨٠].

وفي مطلع القرن التاسع عشر عرفت المنطقة تطوراً في الحياة الاقتصادية مع ازدياد التبادل التجاري وغزو السلع الأوروبية سوق السلطنة. فأخذت حاجات الأمير والولاة والمقاطعجيين والبطانة في ازدياد، فاشتدت معها عمليات المصادرة والبلص كأسلوب لتغطية النفقات المستجدة. وكان أن بدأ أمراء الأسرة الشهابية يتولون مباشرة أعمال الجباية من خلال مدراء أعمالهم من الدهاقين (الخولية) لاسيما على المدن. فادخل ذلك عنصراً اضافياً للتناقضات المقاطعجية في الجبل. ففي سنة ١٧٦٦ م قام الأمير منصور الشهابي بتضمين تجارة بيروت لأحد التجار الفرنسيين لقاء ثلث المداخيل[٨١] وسنة ١٧٩٧ م كانت زحلة محل تجارة الغلال والأغنام بين حوران ونابلس وحمص، الخ.. وكان المال الميري المطلوب من زحلة في عهدة الأمراء اللمعيين أصحاب المتن. وحسب رواية ـ عيسى اسكندر المعلوف ـ لما غضب الأمير بشير على الحواطمة وبني القنطار والمكارميين ونسج علاقات طيبة مباشرة مع

(٨٠) وليم بولك: افتتاح جنوب لبنان ـ بالانكليزية ص ٣٢ ـ ٤٩ ـ أنظر (لبنان) مباحث علمية واجتماعية إسماعيل حقي ـ الجامعة اللبنانية ص ٦٩ ـ ٧٠ المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ط ١ ١٩٧٤ ص ٤٩٩
خطط الشام ـ محمد كرد علي: ج ٢ ص ٢٥٢.
ـ لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث ـ ص ١٥.
ـ يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام: ج ١ ص ١٥.
ـ يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام: ج ١ ص ٣٤٣.
ـ الخالدي الصفدي ـ تاريخ المعني: ص ١٩ ـ ٢٠.
ـ الدويهي: ص ١٥٢.
ـ المعلوف: تاريخ المعني: ص ٩ و ٢٦٥.
حتي: تاريخ سورية ص ٣١٠.

(٨١) د. مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية: ص ٧٧ هامش.

(٨٢) عيسى اسكندر المعلوف: تاريخ زحلة: ص ١٢٦ و١٢٨ و ١١٤ و١٣١ و ١٣٢. / ط ٢ ـ زحلة الفتاة ١٩٧٧.

الزحليين. ونـال الزحليـون لديـه منزلـة، فتوسط لـدى والي حوران (عـام ١٨٢٠) بتضمين بطرس نجم المعلوف غلال البقاع فاحتكرها وربح أرباحاً طـائلة مع بعض مواطنيه واتسعت تجارة زحلة وكثرت أهراء القمع فيهـا[٨٢]. وولي الأمير بشـير على زحلة مدراء أعماله مباشرة (فارس ومنصور الشدياق) يجمعان له المال الذي رتبه على السكان والعقارات والمطاحن في العـام ١٨١٣ م[٨٣]. وبعـد معاونة الزحليين له في معركة المزة (١٨٢٠ م) حد من سلطة اللمعيين ودهاقينهم عليها وكافأ الزحليين بتقليد الشيخ يوسف الحاج شاهين الأرثوذكسي وأخي زوجته إبراهيم مسلم الكـاثوليكي - المشيخة الزحلية[٨٤].

وفي سنـة ١٨٣٧ م أحدث الأمـير بشير بيت مكس (كمـرك) لضمان ذبيحة اللحم ورتب الخـراج (مال العنق) المسمى « الفـردة » لما شـاهده من رواج سـوقهـا وأوكل تحصيل ذلك الى خمسة من الوكلاء من سكانها (. . .) فضعفت سلطة الأمراء اللمعيين على سكـان زحلة ومنعت مداخلة دهـاقينهم الدروز من العـائلات المتنية المذكورة (بنو حاطوم وبنو القنطار وبنو مكارم)[٨٥].

ومن زحلة الى دير القمر نسق من التطور يسير في خط واحد. كان صراع الأمير بشير مع المقاطعجيين يشتد كلما حاولوا الاستقلال بفائض الجباية وأحياناً التخلص من دفع ما يترتب عليهم للخزينة.

وبعد عودته من مصر « بدأ بآل نكد أصحـاب دير القمـر والمناصف، لشـدة كرهه لهذه الأسرة وامتعاضه من سلطتها ونفوذ كلمتها في دير القمر وجـوارهـا. وكان الديريون يجلّون المشـايخ النكـدية خصـوصاً بني كليب أكـثر مما يجلّون الحـاكم ويؤثرون طاعتهم على طاعته، مسلّمين لهم مقاليد الأمور منصـاعيـن لأوامرهـم.

---

(٨٣) المرجع ذاته: ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(٨٤) المرجع ذاته: ص ١٣١ و ١٥٧.

(٨٥) المرجع ذاته: ص ١٥٠ و ١٤٣ و ١٣٤ و١٣٥ ـ أنظر تحرك الزحليين للتخلص من السيطرة الاقطاعية عام ١٨٢٥ م ـ أنظر حنا نايا المنير: الدر المرصوف في تاريخ الشوف ـ ١٩٨٤ ـ ص ١٢٧ ـ ١٣٠ دار الرائد اللبناني بيروت.

وكان بنو كليب من أعظم الزعماء الدروز وأوسعهم جاهاً وثروة وأشدهم بأساً وقوة.

ورأى الأمير بشير أن أيسر الأمور صراعهم مع آل جنبلاط وذلـك لاستقلالهم (النكـديين) بـواردات الديـر ومحصـولات مصبنتهـا التي كـانت وحيـدة في البـلاد، وتقـاضيهم في كل سنة مكوس السهلة والـرسوم المضـروبة عـلى أرباب الصنـاعـة كالحدادين والحائكين وما شابه، الذين كانت رائجة صناعتهم في الدير. . . . دون تأدية شيء من ذلك لأمير البلاد، ولما كان للشيخ بشير جنبلاط نصيب من واردات الامارة، ومن الأموال التي تجبى من الأنحاء التابعة، كبعلبك وحاصبيا وبلاد بشارة وما شابه، كما جرت بذلك المواثيق لدى ذهاب الأمير بشير إلى عكا، كان تمنّع النكديين عن إداء الجبايات سبب نفور وصدود العشيرتين[٨٦].

وقام الأمير بشـير بمساعـدة الجنبلاطيين بمصادرة النكـديين بـرسم دير القمـر وأموالها عن سبع سنوات، وكان مبلغاً طائلاً مما اضطر ورثة المشايخ النكديين لبيع أملاكهم لتسـديـده فاشتـرى الشيـخ حسـن جنبـلاط أخـو الشيخ بشير عـدة ضياع[٨٧].

وبعد النكديين. . التفت الأمير الى العـرقوب مبتـدئاً ببيت العمـاد وأقام بني علوان مكانهم بعد أن صادروهم باقطاعهم[٨٨] وكان آخر من تصدى له الشيخ بشير جنبلاط الذي خلعه عن كرسي الحكومة وأجلاه عن البلاد الى حـوران وأناط حكم المقاطعة بالشيخ علي حسن جنبلاط. وكان أن حاول الشيخ بشير العـودة واستعادة الحكم بما توفر له من تحالف أرباب الاقطاع المتضررين من سياسة الأمير بشير، ولكنه

---

(٨٦) الحركات: أبو شقرا ـ ص ٦. وحول المواثيق المذكورة بين الأمير بشير والاقطاع الدرزي وليس فقط بيت جنبلاط كما يذكر أبو شقرا. أنظر الوثيقة في كتاب (المراسلات الاجتماعية والاقتصـادية لـزعماء جبل لبنان ١٦٠٠ ـ ١٩٠٠ ج ١ د. سليم حسن هشي ط ١٩٨٠ ص ١٠٤ ـ ١٠٥. حيث اتفق زعماء الـدروز على دعم الأمـير بشير للحصـول على الامـارة واشترطـوا عليه الحفـاظ على « العـوايد » أي الامتيازات الخاصة بهم. (١٧٨٨).

(٨٧) الحركات: أبو شقرا ـ ص ٧.

(٨٨) الحركات ـ أبو شقرا ـ ص ٧ ـ ٨ وص ٣ ـ ٤ حول نفوذ الشيخ بشير جنبلاط.

خسر معركته مع الأمير بشير وخرج الى حوران فعكا وانتهى مقتولاً عند والي عكا[٨٩] .

ووضع الأمير بشير يده على أملاك الشيخ بشير وتعداها الى أملاك العماديين وعبد الملك والعيد (حلفاء الجنبلاطيين) وضمها الى أملاكه واستورد غلالها مدة عشرين سنة وكذلك فعل مع آل نكد[٩٠]. وأكمل الأمير سياسته تلك باضطهاد أتباع الشيخ الجنبلاطي وحلفائه . مما دفع بعدد كبير من الدروز للهجرة الى جبل حوران . .

ووضع في إدارة المقاطعات مدراء من خاصته من المسيحيين . وأعاد توزيع الأحكام على النحو التالي : مقاطعة الجنبلاطيين : الشوفيين الحيثي والسويجاني مع بعقلين واقليم الخروب واقليم التفاح وجبل الريحان واقليم جزين وسهل البقاع إلى ابنه الأمير خليل . وأقام الأمير خليل من قبله وكلاء على المقاطعات :

الشوف الحيثي : غنطوس آغا القهوجي ، أحد وكلاء الشيخ علي حسن جنبلاط سابقاً . والشوف السويجاني الى شاهين آغا رزق ، واقليم الخروب الى الشيخ حسين حمادة واقليم جزين لبني ناصيف ، واقليم التفاح الى بني المبيض[٩١] .

وسلط الأمير حواليته (شرطته) وجلّهم من بني ملهب النصارى (من بمهريه) على المنطقة فاتخذت سياسته تلك وجهتها الطائفية المتكاملة حتى رأى فيها الراوي الدرزي (أبو شقرا) بذر بذور الشقاق بين الطوائف المحمدية والمسيحية وخضد شوكة الدروز وتشديد قوة الأكليرس . « اذ كان الأمير يعزز جانب الفئة المسيحية وتوطيد دعائم النصرانية في البلاد ونجاح مساعيهم وبسط أيديهم ونفوذ كلمتهم مع اخماد نار الدروز ودرس آثار عزهم وسؤددهم وغناهم »[٩٢] .

---

(٨٩) الحركات ـ أبو شقرا ـ ص ١٢ ـ ١٣ أنظر أيضاً منصور الحتوني ـ نبذة في المقاطعة الكسروانية نشر يوسف ابراهيم يزبك (ص ٢٠٩ و ٢١٠) كذلك : جون كارن ـ رحلة في لبنان دار المكشوف ١٩٤٨ ـ + نوار ـ وثيقه ٦٨ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ رسالة الأمير أمين الى الأمير بشير عن تحالف بيت جنبلاط وعماد والأميرين سلمان وعباس شهاب لقلب الأمير بشير.

(٩٠) الحركات ـ أبو شقرا ـ ص ٢٣ .

(٩١) أبو شقرا ـ الحركات : ص ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ و٢٦ .

(٩٢) أبو شقرا: الحركات : ص ٢٦ .

ويشارك صاحب (حسر اللثام عن نكبات الشام) الراوي الدرزي هذا التشخيص حين يقول : « إن الأمراء آل شهاب الذين اعتنقوا الدين المسيحي أظهروا كرهاً للدروز وعزماً على إبطال سلطة مشايخهم وخصوصاً في آخر أيام بشير المالطي الذي أذاقهم المر والأهوال بعد أن كان صديقهم لا يعمل إلا برأي زعيمهم الشيخ بشير جنبلاط[٩٣]» .

استطاعت سياسة الأمير بشير أن تبلور تياراً شعبياً طائفياً بالتعاضد مع الكنيسة ،وشجعت المسيحيين على التجرؤ على السلطة الدرزية فكتب الرحالة جون كارن (رحلة في لبنان) يقول : « أما قائد عساكر الجبل في المناسبات فكان الشيخ بشير جنبلاط الزعيم الدرزي الذي حكم عليه بالقتل بعد بضع سنوات (. . . .) والمسيحيون هم الأوفر عدداً من السكان ، على أن الدروز هم الأوفر غنى . غير أن الفريقين نزّاعان الى الحرب . وينفر المسيحيون من اسم الدروز نفرة شديدة حتى ليستحيل أن يستسلموا يوماً في هدوء إلى رئيس درزي وأنهم لمتعلقون بالأمير الذي اعتنق الايمان المسيحي هو وعائلته منذ أجل طويل »[٩٤] .

أما صاحب «حسر اللثام» فيؤكد سياسة البشير الطائفية التي تعدت الدروز الى الطوائف المسيحية الأخرى فيقول : « أن الموارنة لم يكتفوا بموقفهم العدائي من الدروز لكنهم حاولوا قتل كل من لم يكن على معتقدهم فأوغروا صدر الأمير بشير على نقل مدارس الانكليز والأميركان من الجبل واكتسبوا نفوذاً عظيماً حتى داسوا حقوق الروم والبروتستانت وغيرهم من الطوائف »[٩٥] . وكان الأمير بشير يرعى النشاط التبشيري ويحتضنه فأرسل إليه البابا غريغوريوس السادس عشر رسالة ودية على احتضانه وحمايته للايمان الكاثوليكي . عام ١٨٣٥ م[٩٦] . وكان الشابيون بدأوا بالتنصر منذ العام ١٧٥٥ م حسب أرجح الأقوال[٩٧] ويبدو أن حركة التنصر التي

---

(٩٣) حسر اللثام عن نكبات الشام ط ١ مصر ١٨٩٥ بدون ذكر مؤلف ـ ص ٧٣ .

(٩٤) جون كارن ـ رحلة في لبنان : دار المكشوف ط ١٩٤٨ ص ١٣٣ .

(٩٥) حسر اللثام عن نكبات الشام : ص ٧٨ و ٧٩ .

(٩٦) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث : رقم ٧٨ ص ٣٠٢

(٩٧) حسر اللثام ص ٦٤ . وغيره .

شملت الأسرتين الشهابية واللمعية شغلت بال السلطنة فبعث محمد شريف باشا الى سامي بك يسأل بشأن تنصر بعض الأسر الدرزية عام ١٨٣٦ م[٩٨] فكان جواب البشير تطميناً الى ذلك .

تعاظم دور المدبرين الموارنة وتعاظم دور مدراء أعمال الأمير الذين أوكلت لهم مهام جباية الضريبة على المدن الأساسية (زحلة ودير القمر) كما تعاظم دور الكنيسة فانتقلت السلطة تدريجياً الى الفريق الماروني وأحدث القضاء على مشايخ الدروز فراغاً سياسياً إجتماعياً كان يستحيل أن يملأه الجهاز الاداري للامارة على الصعيد الدرزي ، وكانت الكنيسة جاهزة لملئه ولعب الدور الأساسي في سياسة الجبل[٩٩] فوسعت تلك السياسة الشقاق بين الدروز والمسيحيين .

حاول التأريخ الماروني أن يصف سياسة البشير كسياسة تقدمية قضت على (الاقطاع) الدرزي . فكتب جواد بولس يقول في سياسة البشير: « سحق العصاة وقتل رئيسهم بشير جنبلاط ، ثم وضع حداً كما يليق بمستبد عادل لطغيان الرؤساء الأقطاعيين »[١٠٠] وتلقف تلك النظرية كتّاب تقدميون لم يستطيعوا ادراك آلية النظام السياسي والصراع السياسي آنذاك ومضاعفاته .

فكتب د. مسعود ضاهر يقول « وأهم محاولات المركزية الفعلية داخل النظام المقاطعجي في لبنان كانت على أيدي الأمير بشير الثاني الشهابي الذي ضرب جذور التشتت المقاطعجي وشيد على أنقاضه دولة مركزية واحدة (. .) وبرزت معها نواة دولة حديثة سرعان ما وجدت تعبيرها الحقوقي في نظام المتصرفية (. . .) وهذا ما يعطي محاولة بشير الثاني أهميتها التاريخية الكبرى »[١٠١] . وسحب البعض الآخر تلك النظرة على تاريخ لبنان المعاصر فوصف سياسة كميل شمعون كما تجلت في

(٩٨) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث وثيقة رقم ٧٩ ص ٣٠٤ .
(٩٩) هاني فارس : النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث : الأهلية للنشر ـ ١٩٨٠ ص ٣٧ .
(١٠٠) جواد بولس : تاريخ لبنان : ص ٣٤٢ . كذلك أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز ١ ص ٧ ط ١٩٦٦ الجامعة اللبنانية .
(١٠١) د. مسعود ضاهر : بعض السمات الأساسية لتطور النظام المقاطعجي اللبناني ـ ١٩٧٥ ـ بدون ترقيم صفحات مستعيداً تحليل لوتسكي في تاريخ الأقطار العربية الحديث ص ١٣٣) .

انتخابات عام ١٩٥٧ م بأنها « دحرجة للرؤوس الاقطاعية »[١٠٢] .

يتجاهل أصحاب تلك الآراء أن سياسة البشير الشهابي لم تكن في حقيقتها تصفية للاقطاع وللمؤسسة الاقطاعية وللطغيان وللاستبداد الخ . . بل كانت سياسة فئوية لحساب فئة اجتماعية وسياسية ليست مغايرة لتلك التي تمت تصفيتها ، ولم تدفع تيار التقدم التاريخي الى أمام بل على العكس من ذلك ساهمت في تعزيز البنية السياسية الطائفية التي عززت بدورها الزعامات السياسية التقليدية .

أوروبا وخطر تجديد تركيا وقوة مصر :

الانتصار الأول لمحمد علي على الوهابيين عام (١٨١٥ م) شجّعه على مد دائرة نفوذه الى سوريا ، هذا البلد الذي كان الوهابيون يطمعون هم أيضاً به . وقد أبلغ الكولونيل الانكليزي «ميسي » الذي كان يتابع عن كثب حملة الجزيرة العربية حكومته منذ السابع من تموز عام ١٨١٣ م بأنه لا يستطيع الاعتقاد بتخلي باشا مصر نهائياً عن نواياه في التوسع والاستقلال ويسند توقعاته الى مصادر حسنة الاطلاع .

وكان محمد علي نفسه يفكر في ذلك الوقت بارسال حملة الى سوريا كضرورة استراتيجية . وفي ١٩ آب ١٨١٣ م كتب الى السلطان عن هذا الموضوع يقول: إن هدفي هو أولاً عرض الحالة الحقيقية وثانياً لأقول بأنني بمطالبتي بسوريا لا أريد أبداً أن أستفيد من ذلك أو أن أوسع سلطتي . إني لا أرمي إلّا إلى هدف واحد هو أن أؤدي خدمة الى سيدي »[١٠٣] وصرح محمد علي عام ١٨٢٧ م الى مسؤول كبير في القسطنطينية كان يراسله تحت وطأة هزيمة « نافاران » بكل ما كان يفكر به مقترحاً عليه مخططاً حسياً لتجديد تركيا ، وذلك تحاشياً لسياسة التقسيم التدريجية التي كانت

(١٠٢) منح الصلح : المارونية السياسية ـ سيرة ذاتية ـ مركز السفير للمعلومات ص ٥١ .
(١٠٣) جوزيف الحجار: أوروبا ومصير الشرق العربي ـ المؤسسة العربية ـ ١٩٧٦ ـ ص ١٩ ـ ٢٠ .
ـ أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيزج ١ ص ٥٠ / الجامعة اللبنانية ١٩٦٦ .
ـ جوزيف الحجار: أوروبا ومصير الشرق العربي ـ المؤسسة العربية ـ ١٩٧٦ ـ ص ١٩ ـ ٢٠ .
ـ محمد بدران : ابراهيم باشا ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٣٧ ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .
ـ جوزيف حجار: مذكور ص ٣٤ .

أوروبا المسيحية تريدها وتشرع في تنفيذها(١٠٤).

كانت حرب اليونان (١٨٢١ ـ ١٨٢٨ م) حافزاً لمحمد علي على استنهاض تركيا في وجه الخطر الأوروبي، وفي نفس الوقت كان تدخل جيوش محمد علي في حرب اليونان مما اهتمت أوروبا له وأقامت حوله المشاورات خشية القوة النامية التي يمثلها، ومن أجل تقرير السياسة المواجهة له(١٠٥).

في البدء كانت فرنسا تنظر بعين العطف وأحياناً تشجع هذه النهضة المصرية، والاصلاحات التي جعلت من محمد علي، « الرجل الذي استطاع ان يستبدل العمامة الفاخرة برأس كبير » حسب تعبير ماركس.

أرسلت فرنسا في أواخر العام ١٨٢٤ م بعثة عسكرية مظهرة حسن نواياها ورغبتها في التعاون مع الحكومة المصرية وكان هدف فرنسا من وراء ذلك توجيه الأحداث خدمة لمصالحها الذاتية(١٠٦). أما الدول الأوروبية فجميعها تطمع في كسب ود محمد علي بل تغذية طموحه للقيام بعمل ما يساهم باضعاف الامبراطورية العثمانية وربما ارضائه بولاية بديلة عن « المورة » التي كان عهد بها الباب العالي إليه، بهدف إخراج الدولة العثمانية كلياً من أوروبا وكانت التقديرات تتراوح بين سوريا والشمال الأفريقي(١٠٧). وكان البعض منها يسعى لحرف أنظار محمد علي عن مشروع تجديد الدولة العثمانية أو إحياء دولة شرقية عصرية في مصر وسوريا.

وعلى كل حال فمحمد علي والباب العالي أدركا المطامع الاستعمارية من وراء محاولات ترتيب العلاقات مع مصر. فمنذ ١٨١٥ م حذّر السلطان العثماني محمد علي من النوايا الانكليزية المتجهة نحو اليمن(١٠٨). وكان لبريطانيا أطماع في الحبشة.

(١٠٤) أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز ج ١ ص ٥٠/ الجامعة اللبنانية ١٩٦٦.
(١٠٥) عبد الرحمن الرافعي ـ عهد محمد علي ـ دار المعارف ـ مصر ط ١٩٨٢/٤ ص ٢٠٤ و ٢٧٨
جوزيف الحجار: مذكور ص ٢٥.
(١٠٦) د. جوزيف حجار ص ٢٥ أوروبا ومصير الشرق العربي.
(١٠٧) المرجع ذاته ـ ص ٢٨ ـ ٢٩.
(١٠٨) المرجع ذاته ص ٢٢.

والحكومة الفرنسية تفكر في تسخير محمد علي لمطامحها وتجديد حلم نابوليون بقطع طريق الهند على بريطانيا عبر مصر ومحاولته الفاشلة في مطلع القرن. فقد صرح القنصل الفرنسي عام ١٨٢٦ م أن مساعدة محمد علي على بناء قوته العسكرية يهدف إلى السيطرة الفرنسية على مصر. ولفرنسا مطامع في الشمال الافريقي ـ المغرب والجزائر ـ(١٠٩) ترجمت في إحتلال الجزائر عام ١٨٣٠ م.

وفي العام ١٨٢٥ م كانت الدبلوماسية الأوروبية (الروسية ـ الانكليزية ـ الفرنسية) في نقاشها لمسألة اليونان والمؤتمر الذي عقد في سان بطرسبرغ بدأت في التدخل المباشر في الشؤون العثمانية(١١٠) بعد أن كانت المذكرات الدورية منذ العام ١٨٢١ م بين الدول نفسها تطرح ضرورة التفاهم الأوروبي على ما أسمي « التقسيم العادل للمقاطعات العثمانية الأوروبية »(١١١).

بدأ ابراهيم باشا حملته على سوريا (١٨٣١ م). ولم تشأ أية قوة أجنبية في البدء أن تتدخل رسمياً في الصراع بل كانت الدول الأوروبية مرتاحة لتوجه محمد علي هذا وتصميمه على الاستقلال، فلعله يساعد على استقلال اليونان وتجزئة الامبراطورية العثمانية، أو تبقى على ضعفها المتزايد. وكان ذلك في حساب محمد علي وابنه ابراهيم باشا وهو يتقدم باطمئنان نحو السيطرة على سوريا(١١٢). كانت الدول الأوروبية غير متفقة بعد على الحصص العائدة لها من اقتسام التركة العثمانية مما أعاق مبادرتها لوقف تقدم محمد علي. فالقنصل الروسي كان يرى أن الحفاظ على الدولة العثمانية ضعيفة هو في مصلحة الجارة روسيا. وروسيا لا ترى ضرورة إحداث تغيير في الأوضاع(١١٣).

(١٠٩) جوزيف الحجار: مذكور ص ٢٦.
محمد بدران: ابراهيم باشا ـ ص ١٤٤.
(١١٠) أوروبا ومصير الشرق العربي ـ د. جوزيف حجار ص ٢٧.
(١١١) أنظر حول التنافس الفرنسي ـ الانكليزي على مصر: عبد الرحمن الرافعي ـ عهد محمد علي: ص ٢٥٢
جوزيف حجار: مذكور ص ٢٤.
(١١٢) المرجع ذاته ص ٦٣.
(١١٣) المرجع ذاته: ص ٣٩.

توقعت فرنسا أن تجني تجارتها المزيد من الفوائد الجمة من امتداد سلطة محمد علي في سوريا الآسيوية حيث كان لها موقع مميز في العلاقات مع مصر[114]. غير أن الدولة الصديقة (فرنسا) كانت هي الأخرى قلقة مما إذا كان محمد علي سيكتفي بسوريا أو يطمع بأكثر منها[115].

أما بريطانيا فلخص القنصل الانكليزي موقفها ورأى في تحرك محمد علي خطراً على الامبراطورية يهدد المصالح الانكليزية فيها. فالتجارة الانكليزية لا تتمتع بأي مكان بمثل ما تتمتع به من امتيازات في الدولة العثمانية. لذا فمساعدة الباشا المصري ستجلب الدمار للتجارة الانكليزية سيما وأن فرنسا تدعم موقفه وسيكون محمد علي منافساً عنيداً للدول الأوروبية في هذه المنطقة الستراتيجية على طريق الهند[116].

وفي العام ١٨٣٣ م. بدأت المخاوف الانكليزية بالظهور أثناء الهجوم المصري الجديد الواسع النطاق لغزو شاطىء اليمن وأبدت بريطانيا معارضتها الصريحة لحلول محمد علي محل السلطان العثماني في هذه المنطقة التي تسيطر على طريق الهند[117].

تحولات في ظل الحكم المصري:

بينما وقفت أكثرية أعيان الدروز في « جبل لبنان » ضد الحكم المصري كالمشايخ أحمد جنبلاط ـ خطار العماد ـ نصيف نكد ـ يوسف عبد الملك ـ حسين تلحوق ـ فارس العيد ـ حمود عطا الله ـ وغيرهم[118] وقف الأمير بشير على رأس الحلفاء له وأكد البطريرك الماروني يوسف حبيش لابراهيم باشا ولاءه وولاء رعاياه بواسطة حنا

---

(١١٤) المرجع ذاته: ص ٦٢.

(١١٥) جوزيف الحجار مذكور ص ٦٦ ـ الرافعي: مذكور ص ٢٩٩

(١١٦) عبد الرحمن الرافعي: مذكور ص ٢٩٢ ـ ٢٩٤.
جوزيف حجار: مذكور ص ٩٢
محمد بدران: ابراهيم باشا: ص ٢٢٥.

(١١٧) جوزيف حجار ـ ص ٢٢ أوروبا ومصير الشرق العربي.

(١١٨) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ ١ عبد العزيز نوار ـ ص ٣١١ ـ ٣١٤.

البحري التابع لطائفة الروم الكاثوليك الملكيين في ٢٣ أيار من العام ١٨٣٢ م[119].

وأعلن إبراهيم باشا لدى دخوله سوريا في كانون الأول من العام ١٨٣١ م أنه يطلق حرية حج المسيحيين الى الأراضي المقدسة وكان هذا القرار بمثابة وجهة سياسية استقطبت عطف المسيحيين[120]. واستكملها باصلاحاته الهادفة الى تثبيت المساواة بين رعايا الدولة بصرف النظر عن مذهبهم[121]. ووجهت الاجراءات العصرية التي أعلنها في سوريا[122] المزيد من الضربات للقوى التقليدية نفسها « أعيان الدروز» التي تصادمت من قبل مع الأمير بشير وزاد في اختلال سياسته نزعه سلاح الدروز وتجنيد الموارنة واستخدامهم لقمع الانتفاضات الدرزية مما أخل بميزان القوى في الجبل بين الفريقين الطائفيين على نحو خطير فضلاً عن استثارتها ردة فعل دينية[123]. وبرغم اسهام ابراهيم باشا في تثبيت ميزان القوى في الجبل لصالح الموارنة عبر هذه الاجراءات الا أنهم انقلبوا عليه لحظة شعورهم أن دفع الجزية أفضل لهم من التجنيد[124] « وان ما كان نعمة غدا عذاباً ».

احتفظت فرنسا من بين الدول الأوروبية بموقف التأييد لمحمد علي وابراهيم باشا وأرسلت حكومتها المسيو بودان الى الجبل ليؤكد للأمير بشير وللبطريرك الماروني وللآباء العازاريين في عين طوره وللشيخ بطرس كرم أنها لن تتنازل عن حماية الموارنة والدفاع عن حقوقهم المشروعة، ولكنها لا ترضى عن المشاغبة التي يقوم بها البعض ضد حكومة العزيز. وفي الرابع من أيلول ١٨٤٠ م قام الأب إتيان رئيس الرهبنة العازارية الى لبنان في مسعى لنصح اللبنانيين باسم الحكومة الفرنسية،

---

(١١٩) الحركات ـ أبو شقرا ـ ص ٣٢.

(١٢٠) جوزيف حجار ـ ص ٦١ ـ أوروبا ومصير الشرق العربي.

(١٢١) المرجع ذاته: ص ٥٩/حسر اللثام عن نكبات الشام / ص ٦٦ ـ ٦٧ ـ ٦٨ ـ ٧١.

(١٢٢) د. أسد رستم: آراء وأبحاث ـ ص ٥٩ ـ ٦٠.

(١٢٣) هاني فارس: النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث ـ ص ٤٠ عيسى اسكندر المعلوف ـ تاريخ زحلة ـ ص ١٥٣ ـ ١٥٤ / أسد رستم بشير بين السلطان والعزيزج ١ ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(١٢٤) جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم ـ ص ٢٧٥ ـ مرجع مذكور.

ولتقديم التطمينات من الحكومة المصرية لهم[١٢٥] وذلك على أثر تحرك المسيحيين في الجبل خشية جمع السلاح منهم وتجنيدهم من قبل ابراهيم باشا. اعتبرت فرنسا مصر جزءاً من ممتلكتها ومنطقة تستحق الرعاية منذ حملة نابوليون فوجدت في توسع محمد علي ميدان توسع لنفوذها في الخط المعاكس للانكليز.

ففي العام ١٨٤٠ م اتفق ملك النمسا وسلطان روسيا وملك بروسيا وملكة بريطانيا مع السلطان العثماني عبد المجيد الثاني على استخلاص سوريا من محمد علي خديوي مصر وخافت النصارى لتوهمهم من تجنيدهم. وكان الأوروبيون (الانكليز بشكل خاص) يؤكدون لهم ذلك ويهيجوهم على عصيان الحكومة المصرية والأمير بشير[١٢٦]. وبالفعل ففي عريضة مرفوعة من الأمير بشير الى السر عسكر ابراهيم باشا بشأن علاقة جمع السلاح من المسيحيين بانتشار الثورة (٢٥ أيار ١٨٤٠) يقول «شاعت أخبار كاذبة من جهة بيروت أنه حصل بالاسكندرية المحروسة تمسيك أنفار من الطوايف العيسوية ومن ذلك حصل وهم زايد عند طوايف عيسوية الجبل ودخلت بينهم الوساوس والدسايس.. ربما تسول لهم نفوس جهلهم الامتناع عن اعطاء البواريد.. وشاع الخبر من جهة صيدا أنه صدر أمر دولتكم بأخذ البواريد من عيسوية الجبل... وفي دير القمر أظهروا الامتناع[١٢٧]».

وبالفعل كانت توجيهات ابراهيم باشا للأمير طلب العساكر من نصارى الجبل لمساعدته على مقاومة الضغط العثماني والأجنبي. كما لقمع عصيان عكا وحوران[١٢٨].

وكان محمد علي لدى تأكده من سعي انكلترا لارجاع جيوشه الى مصر واجباره على رد كل ما فتحه من بلاد وعدم قدرة فرنسا على مساعدته، فضلاً عن موقف باقي دول أوروبا ضده أخذ يستعد لصد القوة بالقوة[١٢٩]. وفرض التجنيد والاستعدادات

(١٢٥) أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز ـ ج ٢ ص ٢٠٣.

(١٢٦) الخوري منصور الحتوني ـ نبذة في المقاطعة الكسروانية نشر يوسف ابراهيم يزبك ص ٢٢٤. ط ١٩٥٦.

(١٢٧) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ د. عبد العزيز نوار ـ وثيقة ٨١ ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(١٢٨) أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز: ج ٢ ص ١٤٢.

(١٢٩) محمد فريد ـ ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠. تاريخ الدولة العلية.

الاقتصادية الاحتكارية والضرائبية وانتهج أسلوب فرض أعمال السخرة لصالح القوات المصرية. وفي عام ١٨٤٠ م انعقد مؤتمر أوروبي ضم ـ انكلترا ـ روسيا ـ بروسيا ـ النمسا ـ نسق الموقف ضد محمد علي وفرنسا بهدف اخراج محمد علي من سوريا والسعي لتحريض السكان على الثورة لاشغاله في الداخل. وتحركت قطع من الجيوش النمساوية والانكليزية لمحاربته من خارج. وأرسلت بريطانيا المستر وود الى الشام لهذه الغاية. وأذاعت الدول المذكورة منشوراً لأهل الشام تحثهم على الثورة وترقب وصول الامدادات الأوروبية لهم[١٣٠]. واتصل المستر ريتشارد وود بزعماء الثوار وشجعهم على المضي في العصيان والمقاومة[١٣١]. وبعث قائد جيوش الدولة العثمانية الى فرنسيس الخازن أحد قادة الثوار ضد الادارة المصرية في الشام (١٦ كانون الأول ١٨٤٠ م) رسالة يحدد فيها له ولعناصره مرتبات شهرية للقيام بالأعمال الحربية ضد المصريين[١٣٢]. وأصدر مصطفى باشا مرسوماً موجهاً الى عمر باشا يتعلق خصيصاً بالشيخ فرنسيس الخازن وبالشيخ صالح هيكل الخازن واخوانهم وأبناء عمهم لكي يكونوا دائماً معاملين بالمساعدة لصداقتهم واجتهادهم بالخدمات المرضية وكان هؤلاء على علاقات طيبة مع الدولة العلية ومع الانكليز[١٣٣].

وكذلك شأن «أبو سمرا غانم» و«يوسف الشنتيري» أصدقاء الدولة العثمانية والانكليز واللذين نالا مكافآت جلى على موقفهم هذا.

لم تكن الجباية المباشرة التي فرضها ابراهيم باشا لتدعيم مركزه الاقتصادي في

(١٣٠) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ ص ٨٦ ـ ٨٧ وثيقة رقم ٣٣ ـ أنظر أيضاً: تاريخ الدولة العلية ـ ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢.

(١٣١) منصور الحتوني ـ نبذة في المقاطعة الكسروانية ـ ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ـ ٢٣٨. زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط.. ص ٢٦. أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز. ج ٢ ص ٢٠١.

(١٣٢) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ رقم ٩٤ ص ٣٥٠.

(١٣٣) المحررات السياسية ـ الخازن ج ١ ط ٢/ دار الرائد العربي ١٩٨٣ ص ٩٨ ـ فؤاد قازان ـ الطريق ١٩٧١ عدد ١ ـ أحداث ١٨٤١ في لبنان ص ٦٣ و ٦٤.

مواجهة الضغوط العثمانية والدولية الأوروبية وحدها عامل الضغط الاقتصادي الوحيد الذي فجر الحركة الشعبية في وجهه[١٣٤]، فقد ارتفعت أسعار الحاجيات الأساسية كالطحين والزيت والسمن. كما ارتفع ثمن العقارات والدواب وعم الغلاء[١٣٥]. وبدأ منذ العام ١٨٤١ م تنفيذ معاهدة ١٨٣٨ م وتطبيقها على الولايات السورية مما رفع رسوم الاستيراد على السلع وخفض أسعار البضائع الصادرة. فالرسوم التي كانت تؤخذ من الفلاحين الذين يبيعون الحرير ويشترون الحبوب تصل وحدها الى نسبة أربعين بالمئة من أصل المدخول.

ومنذ العام ١٨٢٥ م كسدت صناعة النسيج في زحلة، أهم مدن الجبل، التي كان يشتغل بها نصف الزحليين، وهي نسج الخام البلدي وجلب القطن. وأخذت في التناقص سنة فسنة. وفي سنة ١٨٣١ م كادت تتلاشى صناعة النسيج لورود الخام من أوروبة بحراً في المراكب فرخصت أثمان الخام فيها كثيراً (. . .) وفي سنة ١٨٣٢ م اشتد الغلاء وبلغ مد القمح ١٢ قرشاً مما لم يسبق له مثيل[١٣٦].

فمع حملة ابراهيم باشا افتتح السوق السوري ـ اللبناني لقدر كبير من النفوذ الغربي، وهذا النفوذ أصبح محسوساً في المجال الاقتصادي خصوصاً في التجارة كما في الحقل الثقافي حيث تدعم النشاط التبشيري ونمت طبقة محلية من الموظفين والمثقفين[١٣٧].

وكان من نتائج الحرية التي منحتها الادارة المصرية للتجارة بعث حياة جديدة في المدن الساحلية وأصبحت صيدا وبيروت وطرابلس أسواقاً حرة للجبليين الذين استبدلوا الحرير والزيت والزيتون بالقمح ومنتوجات الصناعة الأوروبية. وزاد الانتاج

(١٣٥) فؤاد قازان ـ الثورة الفلاحية ـ الطريق ـ بيروت عدد ٣ ـ ١٩٧٠ ص ٨٢ ـ ٨٣.

(١٣٦) عيسى اسكندر المعلوف ـ تاريخ زحلة ـ ص ١٣٣ ـ ١٤٢ ـ ١٤٣.

(١٣٧) هير شلاغ ـ مدخل للتاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ـ ص ٤٣ / حسر اللثام / ص ٦٨.

ـ ازدادت الجباية بخلال ثماني سنوات (١٨٣٦) ثلاثماية وخمسين بالماية. (بطرس ضو ـ تاريخ الموارنة ج ٤ ص ٦٢٢).

في لبنان نحو الثلث بينما تضاعف استهلاك البضائع المستوردة[١٣٨].

وفي الأعوام الأربعين الأولى من القرن التاسع عشر أخذ أكثر التجار الكبار ورجال المصارف في بيروت مثل سرسق اخوان وجورجي تويني وأصفر إخوان يعملون في مجال الصناعة وانشاء فبارك لغزل الحرير[١٣٩]. ونشطت حركة المبادلة بين المدن والأرياف لاسيما في بيروت وزحلة ودير القمر عبر دين الفائدة المقدم للاقطاعيين والفلاحيين على السواء[١٤٠]. فكانت حركة ١٨٤٠ م لطرد الحكم المصري حركة اجتمعت فيها قوى متباينة الأهداف. فالاحتجاج على الحكم المصري كان الاحتجاج على الاحتكارات للحرير في البلاد السورية، تحصيل الفردة (فريضة الرؤوس)، التجنيد ـ نزع سلاح أبناء الجبل، أعمال السخرة، الدول الأجنبية، انتقام المشايخ لاسيما الدروز من الأمير بشير، مطالب الكنيسة الخاصة بدور سياسي متقدم، الغلاء، الأزمة الاقتصادية، التبشير، كلها كانت عناصر إنتظمتها حركة ١٨٤٠ م التي ما لبثت أن أعادت فرز مطالب القوى بعد خروج الحكم المصري على نحو من حرب أهلية تداخل فيها الطائفي بالاجتماعي[١٤١]. وفي العريضة التي قدمها الثوار في المفاوضات مع الأمير بشير. يرد ما يلي:

١ ـ إننا لا ندفع إلّا مالاً واحداً.
٢ ـ أن يرفع بطرس كرامة من ديوانه.
٣ ـ أن يضع في ديوانه من كل طائفة إثنين.
٤ ـ أن يرفع عنهم السخرة وحفر المعدن.
٥ ـ أن يبقي لهم السلاح.

يقول د. أسد رستم إن هذه المطالب كان الثوار قد تلقوها سراً من

(١٣٨) لوتسكي ـ تاريخ الأقطار العربية الحديث ـ ص ١٣٣.

(١٣٩) سميليا نسكايا: الحركات الفلاحية ـ ص ٢٠.

(١٤٠) سميليا نسكايا ـ الحركات الفلاحية ـ ص ١٩ ـ ٢٠ ـ ٢٢ ـ ٢٥ ـ ٤١

(١٤١) أسد رستم: آراء وأبحثا ـ نقلاً عن سليمان بو عز الدين ـ أنظر كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ص ٧٢ ـ وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ ص ٣١١ ـ ٣١٤ ـ وفؤاد قازان الطريق عدد ١ ـ ١٩٧١.

الأمراء[١٤٢]. وكان الرعايا الفرنسيون ـ خلافاً لتوجيهات فرنسا الرسمية ـ إشتد حماسهم للثوار وشملهم القاصد الرسولي بعطفه وقام راهب فرنسي بتحريضهم ووعدهم بقدوم المراكب الفرنساوية لمساعدتهم[١٤٣]. وكان على رأس الحركة عدد من الأمراء الشهابيين والمشايخ. وكان البطريرك يوسف حبيش قد عمم نداء الى الأكليروس ورعيته المارونية بالتعاون مع كافة الطوائف الأخرى في الثورة على الدولة المصرية في تموز ١٨٤٠ م مشدداً على طلب المبادرة مهدداً بحرمانات للمتخلفين عن القيام بالواجب[١٤٤].

لعب الأكليروس الماروني دوراً كبير الأهمية في مختلف الحركات التي شهدها الجبل منذ مطلع القرن التاسع عشر. كتب الخوري منصور الحتوني يقول إن الأمير بشير عرف أن « المطران يوسف اسطفان هو الزعيم الحقيقي لثورة أنطلياس ولحفد عام ١٨٢٠ م وهو الذي كتب صك الاتفاق والتحالف بين النصارى والدروز، بعد نصحه للأمير بعدم ارهاق الشعب بالضرائب بغير المال العادي وعلم المطران بنقمة الأمير عليه فتوارى في كسروان وعمل على استرضائه، وتخفيف حقده فلم يفلح[١٤٥]. كما روى الحتوني عن قيادة المطران إسطفان لحركة لحفد. أما الخوري نهرا الماروني المتيني المتهوم بحركة رجال الثورة (لحفد) والمحرك ضد الأمير قبض عليه الشيخ بشير جنبلاط (حليف الأمير آنذاك) بين أسكلة (ميناء) جونية والمعاملتين وأمر بقتله[١٤٦] وهكذا لم تخل حركة في الجبل دون أن يكون لرجال الدين الموارنة يد فيها، الأمر الذي أخذ يتوجهم كقادة شعبيين على فلاحي الجبل الموارنة.

كتب الرحالة جون كارن في أواسط القرن التاسع عشر (الثلاثينات) يقول:

---

(١٤٢) أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز ـ ص ١٧٨ ـ ج ٢.
(١٤٣) أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز ـ ص ١٧٩ ـ حول دعم الرعايا الفرنسيين للثوار والأمراء الشهابيين واللمعيين. والأكليروس (١٨٠).
(١٤٤) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ رقم ٨٥ ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦ أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز ص ١٨٠ ج ٢ وكاتب النداء القس أسبريدون العرموني.
(١٤٥) الخوري منصور الحتوني: نبذة تاريخية. . ص ٢٠٦.
(١٤٦) الخوري منصور الحتوني: نبذة تاريخية . ص ٢٣٠.

كان للبطريرك الماروني وراء اقفال دير قنوبين وقضبانه الحديدية سلطة عظيمة في الجبل. سلطة دقيقة واسعة الانتشار أشبه بسلطة ديوان التفتيش، تمتد شعبها ويسري نفوذها الى كل دير ماروني وكوخ ومنزل[١٤٧].

وفي مدة حكم الأمير بشير الثاني تعاظمت سلطة الكنيسة. ذلك أن الأمير بمواجهته المقاطعجيين الدروز لم يكن بامكانه الاعتماد على تأييد المقاطعجيين الموارنة وهم الأقل نفوذاً وقد انضم بعضهم الى خصومه، فصار اعتماده على الكنيسة أكثر الحاحاً[١٤٨]. وفي الوقت الذي كانت فيه مؤسسات الاقطاع تنهار وتتفسخ في تناقضاتها، كانت المؤسسة الاكليركية المارونية وحدها الجاهزة لاستقبال النتائج ولملء الفراغ السياسي الذي أحدثته سياسة البشير بضرب الاقطاع الدرزي[١٤٩].

ومنذ فجر المؤسسة الرهبانية اتسمت بالتنظيم الشديد والفاعلية فكان هناك نوع من الزام للرهبان بممارسة نشاط ثقافي في محيط الأديار. وكان على الرهبان حتى بعد الاصلاح المجري عام ١٦٩٥ م أن يقوموا بالعمل اليدوي وعلى الرئيس أن يعين لهم مهامهم في الحراثة وجمع المحاصيل وتربية دودة الحرير. . الخ. . وكان الرهبان حيث لا أملاك لهم يستأجرون الأرض ويحرثونها بحصة من الغلة وبالمال الذي يربحونه ويراكمونه يشترون الأملاك. وقال أحد زعماء الدروز لزعيم ماروني كان يستحثه ليؤجر حقله للرهبان « هؤلاء السود يخيفونني » لم يحدث أنهم دخلوا مكاناً ورآهم أحد يخرجون منه[١٥٠]. وكانت تلك السياسة عاملاً أساسياً في توسيع نفوذهم بين السكان بعد أن ظهروا مع الفلاحين على نفس المستوى من الموقع الاجتماعي

---

(١٤٧) جون كارن ـ رحلة في لبنان ـ دار المكشوف ص ٦٧ (منشور على الأرجح عام ١٨٣٦ م)
جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم ـ ص ٢٧٣ يقول: وكانت سلطة الرؤساء الروحيين المسيحيين أكثر جشعاً ونهماً وأشد طغياناً واستبداداً في دائرتها من الموظفين الأتراك ـ بيير روندو: النصارى في الشرق ـ دار المكشوف ط ١ ـ ١٩٤٧ ص ٢٠.
(١٤٨) هاني فارس: النزعات الطائفية ـ ص ٥١. حسر اللثام ـ ص ٦٤.
(١٤٩) المرجع ذاته: ص ٤٢. النزاعات الطائفية.
(١٥٠) الأب يوسف محفوظ: التنظيم الرهباني في الكنيسة المارونية ـ بيروت ـ ١٩٧٠ ص ١١٤ ـ ١١٥ و ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ٢٩٣ ـ ٣٥٢ ـ ٣٨٩ و ٣٩٠.

وأظهروا كل ضروب الود والعطف على الفلاحين واستجلبوهم فضلاً عن الدور الاقتصادي المتعاظم الذي مكنهم على الدوام من لعب دورهم السياسي.

تطور نفوذ المقاطعجيين الموارنة بموازاة تطور نفوذ المؤسسة الاكليركية المارونية.
فلم يبدأ الموارنة بالبروز كجماعة ذات شأن في رسم سياسة الجبل وفي ممارسة تأثير فعال على مجرى الأمور الا في مطلع القرن التاسع عشر. ففي زمن المماليك عاش الموارنة في المناطق الجبلية الشمالية الوعرة تحت قيادة زعماء قرويين يسمون بالمقدمين وهؤلاء يعينون لجباية الضرائب والمحافظة على النظام، وكانوا خلافاً للدروز يمارسون سلطتهم كموظفين عند المماليك ويخضعون لحاكم طرابلس في مقاطعات صغيرة ينعدم بينها التنسيق(١٥١). تعرض الموارنة في الشمال الى ضغط المقاطعجيين الحكام، لاسيما الشيعة، مما حال دون بروز قيادة مستقلة ذات شأن سياسي منهم. وفي عام ١٥٧١ م كتب قنصل فرنسا في صيدا (غوتيه) يستغرب الحديث عن زعامة آل حبيش والخازن.. فهم على حد تعبيره « ليسوا سوى زعامات فلاحية يرزح معظمها في الفاقة ولا يجدون موارد ودعماً لهم الا من حماية الأمير الكبير وهم يدفعون له ضريبة سنوية(١٥٢). ومن خلال وظيفة المدبرين وأعمال الادارة في الامارة كسب معظم هؤلاء المقاطعجيين الجدد مواقعهم وأدوارهم. وكان جميع من خدم حكومة الأمير بشير من المدبرين من الكاثوليك والموارنة.

وفي نهاية القرن الثامن عشر حكمت الموارنة في لبنان الشمالي طبقة خاصة من المقاطعجيين الذين شابهوا المقاطعجيين الدروز. وقد حافظ هؤلاء على علاقة جيدة بالكنيسة المارونية خلافاً لعصر المقدمين الذين كانوا في حالة صراع وتنافس مع الكنيسة. وعملت السلطتان الدينية والمدنية على دعم بعضها بعضاً كما تجلى في علاقات بيت الخازن بالكنيسة وتأثيرهم على تعيين رؤسائها والمطارنة فيها. فمن أصل الستة والثلاثين ديراً الكائنة في كسروان في العام ١٨٣٢ م وهب المقاطعجيون الخازنيون سبعة عشر منها كوقف للكنيسة وتبرع الأمير يوسف شهاب عام

(١٥١) هاني فارس: النزاعات الطائفية ـ ص ٤٧.
(١٥٢) د. مسعود ضاهر ـ الجذور التاريخية للمسألة الطائفية ـ ص ٩٤.

١٧٦٦ م بثمانية عشر ديراً وقطعة أرض في بلاد جبيل والبترون(١٥٣).

وفي منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أظهرت الكنيسة المارونية استقلالاً تنظيمياً وسياسياً عن المقاطعجيين يتناسب مع تطورها الاقتصادي. وقدرت ممتلكات الرهبانيات أواسط القرن التاسع عشر بنحو ربع السطح الكامل للجبل. وكانت بذلك تعد نفسها للدور السياسي الأول على الأقل على صعيد الموارنة الذين انتشروا في مختلف مناطق الجبل اللبناني. ومع البطريرك يوسف التيان (١٧٩٦ ـ ١٨٠٨ م) أخذت علاقة جديدة بين الكنيسة والدولة تنمو في جبل لبنان. وتميزت هذه الفترة بدخول الكنيسة حلبة السياسة بصورة خاصة، بعد أن أصبحت بنهاية القرن الثامن عشر أكبر المنظمات في جبل لبنان وأكثرها تنظيماً وثراء. وصارت مصالحها كمنظمة متشابكة مع مصالح النظام السياسي. وبدأت تأخذ المبادرة(١٥٤).

وقامت علاقات تحالف قوية بين الأمير والكنيسة تجلت في مناسبات عدة كتأييد البطرك لتحالف الأمير مع المصريين وتزويده بالمساعدات والدعم. وبالمقابل دعم الأمير للكنيسة في صراعها مع المبشرين البروتستانت وأتباعم الجدد(١٥٥).

ومنذ العام ١٨٤٠ م بلورت الكنيسة دورها السياسي في مقاومة الحكم المصري، والعلاقات التي نسجتها مع القوى الدولية في مشروعها الهادف إلى إقامة إمارة مارونية في جبل لبنان تحت حماية أوروبية لاسيما فرنسية(١٥٦) وقد استنتج بولس نجم (جوبلان) صاحب « مسألة لبنان » ان الأكليروس الماروني كان يهدف الى تنظيم « ديمقراطية ثيوقراطية » في الجبل إثر حوادث ١٨٤٠ م(١٥٧).

(١٥٣) هاني فارس. النزاعات الطائفية ـ ص ٤٨ ـ ٤٩.
(١٥٤) إيليا حريق ـ التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث: الأهلية للنشر: بيروت ١٩٨٢ ص ٩٦.
(١٥٥) هاني فارس ص ٥٢، وكمال الصليبي ص ١٦٣.
(١٥٦) هاني فارس النزاعات الطائفية ص ١٧٥.
(١٥٧) جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم ـ ص ٣٥٥.
حسر اللثام عن نكبات الشام / مصر ـ ١٨٩٥ م / ص ٦٤ و ٧٤ ـ ٧٧.

الحرب الأهلية ١٨٤١ ـ ١٨٤٥ :

يقول الراوي أبو شقرا ـ معبراً عن الموقف الدرزي بقيادة أعيانه ـ من سياسة الأمير بشير الثالث الذي يكمل سياسة بشير الثاني :

وعندما عاد المشايخ الدروز من مصر الى لبنان « شاهدوا في أحوال البلاد والعباد تغيرات عظيمة وتقلبات ذات بال إذ وجدوا الدروز على شفير الهلاك والأضمحلال وفي حالة من الضعف والهوان لم يصلوا اليها قط منذ وطئوا البلاد الشامية . شاهدوا المنازل والمساكن متداعية منهدمة والأشجار والمغروسات مقطعة محطبة والأملاك مشفعّة مبذرقة أيدي سبأ . وجدوا البيوت المثرية مستنزفة أموالها بمظالم الأمير بشير ورازحة تحت أعباء الديون من جراء ضرائبه وانتقاماته . رأوا المهابة الدرزية والوقار الذي يجلل كل درزي في الجبل منزوعاً ومغتصباً . .

وبعكس ذلك النصارى . فقد وجدوهم على خلاف ما يعدونهم من صفر الأيدي وخلو الوفاض والخشوع والاحتشام ولين الكلام . شاهدوهم في خيلاء وعتو شموخ أناف مرتبطين الجياد الصافنات بعد ارتباط الحمير والأبقار وسكناهم العلالي الشاهقة بعد الأكواخ . تقبض منهم الكف على نصاب الحسام الصقيل بعد أن كانت لا تعرف مقبضاً غير نصاب المخرز والمطرقة » .

هذه الأمور أحزنت ذوي المقاطعات وأوغرت منهم الصدور . فجعلوا يعملون في ارجاع القديم الى قدمه ساعين في تعزيز شؤون أبناء طائفتهم واصلاح أحوالها ، ويصادرون الأمراء المسيحيين بالعقارات التي سلبوها بعض الدروز وأكرهوهم على بيعها بالثمن البخس[١٥٨] .

ولاحظ راوٍ آخر من الجانب الماروني ، أن الأمير بشير الثالث بوطحين أخذ باحتقار بعض زعماء بني معروف فقد اشتهر الأمير الجديد بالقسوة والفظاظة في

(١٥٨) الحركات ـ أبو شقرا ـ ص ٣٣ ـ ٣٤
حسر اللثام : مصر ١٨٩٥ ص ٦٦ ـ ٦٧ـ يشارك صاحب حسر اللثام أبو شقرا في وصف الوضع الجديد .

معاملته لأكابر الدروز وجعل يهينهم . . ويتوعدهم بسلخ أملاكهم ونزع كل سلطة منهم (حسر اللثام عن نكبات الشام / ص ٧٤) . وينتقص من كرامتهم ويسيء الى تقاليدهم في اجتماعه بهم وأنه اتفق مع الأتراك والانكليز على تضييق صلاحياتهم فألف ديواناً لفصل الدعاوي وأقام قاضياً عليه الشيخ بشارة الخوري صالح . (قال الشدياق ص ٦١٥) « فأنف الدروز المناصب أصحاب الاقطاعات من ذلك الديوان وأنكروا الأمر أيما انكار وشرعوا يلتمسون من الأمير قضاء حقوقهم وحفظ شأنهم فكان يستهزيء بهم قايلاً أنه غير محتاج لأحد . وطفق يتكلم جهاراً أن مراده يفرق مقاطعتهم على أقاربه . حينئذ اتحدوا جميعاً مع بعض مشايخ النصارى على عزله[١٥٩] . ونفذ الأمير بشير الثالث تهديداته بنزع قرية شمسطار من العماديين وأراضي الرمادة في عنجر وطواحينها من التلحوقيين ووزعها على أنسبائه ثم أخذ يحرض أهالي دير القمر على مشايخهم النكدين[١٦٠] وفي عام ١٨٤١ م ولّى على دير القمر الشيخ يوسف عيد الخازن بدلاً من المشايخ النكدين فشق عليهم ذلك[١٦١] .

طالب المقاطعجيون الدروز بإعادة الأرض التي انتزعت منهم أيام البشير الثاني ، وقال القنصل الفرنسي آنذاك في بيروت « قلما وجدت قطعة أرض لا نزاع عليها بين نصراني ودرزي » ووجهوا بسياسة بشير الثالث المشابهة لسياسة سلفه فما كان منهم الا أن شهروا العصيان والثورة واستهدفوا دير القمر (مركز الامارة) وزحلة لأن سكان هاتين المدينتين ساندوا البشير والحكم المصري فضلاً عن إيقاعهم الاقطاعيين بديون الفائدة وشراء بعض أراضيهم « ولأن هاتين المدينتين في المنطقة الجنوبية » تمثلان حركة الاستقلال المارونية والسلطة المارونية[١٦٢] .

(١٥٩) مقدمة يوسف ابراهيم يزبك لكتاب فتنة وثورة ـ أنطون ضاهر العقيقي منشورات مجلة الطليعة بيروت ١٩٣٨ ـ ص ١٠١ ـ أسد رستم آراء وأبحاث ص ١٠١ ـ السلوك نفسه كان بشير الثاني قد سلكه بعزل الشيخ شرف الدين القاضي (مفتي الجبل) وقتله وتعيين مفتي سني من برجا مكانه . من آل « البزري » .

(١٦٠) أنطون ضاهر العقيقي ـ فتنة وثورة ـ يزبك ـ ص ١٠٢ .

(١٦١) الخوري منصور الحتوني ـ نبذة تاريخية ص ٢٣٨ .

(١٦٢) عيسى اسكندر المعلوف ـ تاريخ زحلة ـ ١٥٦ ـ ١٥٩ سميليا نسكايا ـ الحركات الفلاحية ص ١١٩ و ٤١ كمال الصليبي تاريخ لبنان الحديث ص ٧٧ ـ ٨١ .

وفي تلك الظروف (١٨٤١ م) كتب البطريرك يوسف حبيش صك اتفاق بين شعبه من أمراء ومشايخ وسواهم مفاده: « الحفاظ على وحدة الطائفة المارونية بجميع فئاتها وتنظيم وكلاء في المقاطعات لاصلاح أحوال الشعب والسعي لتوحيد كلمة طوائف النصارى»[١٦٣]. شكلت تلك الحركة نفيراً للدروز الذين اعتبروها موجهة ضدهم بخاصة وان البطريرك دعا بعد ذلك الفلاحين الموارنة في المناطق المختلطة الى تولي السلطة القضائية ورفض الخضوع الى سلطة المقاطعجيين الدروز[١٦٤].

وحين انفجر الصراع بالهجوم الذي شنه الدروز على دير القمر مستهدفين مركز الامارة أفادت الدولة العثمانية من ذلك وأرسلت تجمع العرائض عبر عملائها والدعوة لتأييد الادارة العثمانية في مواجهة الوصاية الأوروبية التي فرضت على الجبل بعد اخراج محمد علي بتدخل الدول الأوروبية[١٦٥].

وفي أثناء المفاوضات التي أعقبت تلك الحركة كان لرجال الدين الموارنة مطالبهم الخاصة من السلطة العثمانية مما يدل على الدور القيادي الذي لعبوه. وكانت تلك المطالب على النحو التالي:

١ ـ بوجوب الاعتراف بسلطة البطريرك الماروني. .

٢ ـ اعفائه من الأثقال والحوادث الأميرية والرسوم الجمركية والسخرة والخراج. .

٣ ـ حق البطريرك بتنصيب القضاة من طائفته.

٤ ـ ألا يكون الحاكم على لبنان الا مارونياً شهابياً. .

٥ ـ أن يكون لديه ديوان شورى لادارة أحوال الجبل. .

٦ ـ أن تبقى الأموال الأميرية والخراجية وجزية الرأس مالاً واحداً وجزية واحدة[١٦٦].

---

(١٦٣) منصور الحتوني ـ ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ / حسر اللثام ص ٧٥ نفس الفكرة.

(١٦٤) هاني فارس: ص ٥٨ / حسر اللثام ص ٧٧.

(١٦٥) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ وثيقة ٩٨ ص ٣٦٢ ـ ٣٦٥.

(١٦٦) أسد رستم. بشير بين السلطان والعزيز: ج ٢ ص ٢٠٨ / حسر اللثام ص ٧٨.

دامت حركة ١٨٤١ ستة أسابيع حقق فيها الدروز السيطرة على جنوب الجبل رغم ابداء الموارنة قدرة فعلية على العمل الحربي[١٦٧]. فمقابل التقاليد العسكرية التي كان يتمتع بها الدروز، كان الموارنة يملكون بالاضافة الى السلاح المتقدم الوفير عنصر التنظيم الجماعي والتعبئة السياسية حول قضية التحرر من السيطرة المقاطعجية. لكن المعارك بين الفريقين دارت على القسم الجنوبي من الجبل وبعض امتداداته بحيث بقي الدروز يحتفظون بعنصر القوة والغلبة النسبية.

استغل الباب العالي هذه الحوادث لارسال قواته الى الجبل وليعزل الأمير بشير الثالث وليعيد تأكيد ارتباط الجبل بالدولة العثمانية كاحدى الولايات العادية ويعين عمر باشا التركي والياً عليها. أثارت هذه الاجراءات الدول الأوروبية وأصرت فرنسا على إعادة الأمير بشير الثالث وساندت مطالب الموارنة بهذا الصدد وبعثت بأسطولها الحربي الى بيروت. ووقفت انكلترا الى جانب مطالب الدروز مما أعاد تفجير الوضع الحربي في تشرين الأول ١٨٤٢ بتحرك من الدروز فواجهتهم الدولة العثمانية بعمل عسكري شديد. وتحت ضغط تدخلات الدول الأوروبية أنشيء نظام القائمقاميتين عام ١٨٤٣ الأمر الذي أعاد تحريك النزاع انطلاقاً من المناطق المختلطة عام ١٨٤٥ والذي انتهى الى تشكيل مجالس قائمقامية على أساس من تمثيل الأقليات الطائفية في مجالس القائمقاميتين وذلك بوظيفة قضائية واشراف على توزيع وجباية الضرائب[١٦٨]. ويشير عيسى اسكندر المعلوف الى الدور الذي لعبه المطران باسيلوس شاهيات في تنظيم لجان المحاربين في زحلة أثناء الحوادث[١٦٩] وفي تلك الأثناء رفع المطران نقولا مراد الى وزير خارجية بريطانيا تقريراً (١٠ نيسان ١٨٤٤) يحاول فيه إقناع بريطانيا بضرورة دعم مطالب الموارنة في عودة الشهابيين لحكم الجبل ويقول فيه

---

(١٦٧) الحركات ـ أبو شقرا ـ ص ٣٩.

(١٦٨) فيليب وفريد الخازن: المحرّرات السياسية: ج ١ ص ٢١٨ ـ ٢٢٧. ط ٢ /١٩٨٣ دار الرائد اللبناني.

(١٦٩) عيسى المعلوف ـ تاريخ زحلة ـ ص ١٨٠.

أن حماية أوروبا للبنان قد أثارت عليه حقد الأتراك، ويصف الأسرة الشهابية بالمدافعة الوحيدة عن لبنان[١٧٠].

وفي رسالة وجهها غيزو رئيس وزراء فرنسا الى سفيره بالآستانة حول سياسة فرنسا في المفاوضات حول وضع «لبنان» تقضي بتبني مطالب الموارنة ازاء الدروز وبعودة الحكم الشهابي (١٤ أيار ١٨٤٤)[١٧١] يقول كاتب حسر اللثام / أن فرنسا رأت آمالها خابت في بلاد الشام مرتين على يد الأنكليز. فمرة طردت عساكرها على عهد نابوليون بونابرت ومرة عاد إبراهيم باشا عنها وكانت عضده الوحيد، ولهذا رأت أن تعمل على تقوية حزبها وزيادة نفوذها توصلاً الى امتلاك البلاد بقوة هذا الحزب ومساعدته. ولما كان الموارنة ينتمون اليها وتحت حمايتها صار القناصل يروحون ويجيئون الى دار البطريرك الماروني ويخبرونه بما يريدون وأرسلت اليه الدولة الأفرنسية في ذلك الوقت نصف مليون فرنك لينفقه في سبيل غاياتها.

وكان إرسال هذا المال على طريقة علنية. فجعل الموارنة يفتخرون بالأمر ويتباهون بمساعدة فرنسا ويقولون أنهم سوف يسحقون الدروز سحقاً وينتزعون كل سلطة من أيديهم . وكان الأمراء الشهابيون تحت سلطة البطريرك وأعوانه وبدأوا بمساعدته على ما كان ينوي مد نفوذه ونفوذ فرنسا »[١٧٢].

تقاطعت مطالب الأكليروس الماروني حول الكيان الطائفي المستقل في الجبل مع المشروع الفرنسي الرامي الى دق وتد استعماري في هذه المنطقة المؤثرة من حوض

---

(١٧٠) د. عبد العزيز نوار ـ وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ رقم ١٠١ ص ٣٧٦.
وفي تقرير رفعه المطران نقولا مراد الماروني الى ممثلي الدول الخمس في الآستانة بتاريخ ٢٩ ك ٢ ١٨٤٣ ٢٧ ذي الحجة ١٤٥٨ يعتبر أن المسيحيين حرضوا من أمرائهم وعندما قبلوا بالتسوية نظراً للظروف السياسية وان تساهلهم لم يخفف من الأجحاف ولا من التعصب الاسلامي. وطالب باعادة منطقة جبيل الى المتصرفية لأنها من أهم أقاليم المسيحيين (الجبل) مهد الموارنة الذين وقفوا منذ أوائل عهد الاسلام في وجه سيل فتوحاته وصدّوا مجراه: المحررات السياسية: فيليب وفريد الخازن ـ ج ١ ص ١١٣ ـ ١١٤ ـ دار الرائد اللبناني ط ٢ ـ ١٩٨٣.

(١٧١) عبد العزيز نوار: وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث ـ رقم ١٣٤.

(١٧٢) مؤلف مجهول ـ حسر اللثام عن نكبات الشام ص (٧٤ ـ ٧٥).

البحر المتوسط. ولعب البطريرك حبيش دوراً أساسياً في سياسة تلك المرحلة مرتكزاً لما حققته الكنيسة من تقدم اقتصادي، وما أحرزته من موقع اجتماعي. يقول الخوري منصور الحتوني: وسنة ١٨٤٥ توفي البطريرك يوسف حبيش، ولما رقي الى منصبه كان مدخول الكرسي البطريركي من الأرزاق عشرة آلاف غرش ولما استأثرت به رحمة الله كان مئتين وخمسين ألف غرش وهو الذي جعل دير سيدة بكركي كرسياً بطريركياً وزاد في أملاكه[١٧٣]. وخلفه البطريرك يوسف الخازن في ظل خلاف بين المطارنة استدعى تدخل جنرال دولة فرنسا في بيروت لحسمه وهو خلاف لم يكن بعيداً عن الانقسام السياسي الطبقي الذي دخل الكنيسة المارونية بين ذوي الانتماءات والارتباطات بالمقاطعجية وبين المنتمين والمنحازين الى صفوف الفلاحين.

القائمقاميتان:

أعجبت صيغة «القائمقامية» المقاطعجيين الدروز، لأنها الحل الذي حافظ على الامتيازات الطائفية الاقطاعية. ورغم تقلص نفوذهم إلى حدود القائمقامية الجنوبية فقط إنما في مواجهة سياسة البشيرين كانت واضحة المكاسب التي احتفظوا بها. ومن الوثائق الموفورة يتبين أن نظام الالتزام المقاطعجي ظل ساري المفعول فعلياً حتى عام (١٨٥٨ ـ ١٨٦٠)[١٧٤]. فضلاً عن ما كان يسمى الحقوق الاقطاعية من « حق سجن الفلاحين » وسوى ذلك[١٧٥]. رغم صدور فرمان ١٨٣٨ الذي أعلن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وألغى نظرياً نظام الاقطاع والامتيازات الاقطاعية، لم يطبق في لبنان فعلاً الى حدود الحرب الأهلية لعام ١٨٦٠ م. فلدى مباشرة لجنة مالية مكلفة من المتصرف ومجلس الادارة الكبير دراسة موضوع الجباية المالية تبين لهذه اللجنة ان الدفاتر التي قدمها القائمقامان، الأمير محمد أرسلان والأمير بشير

---

(١٧٣) منصور الحتوني ـ نبذة تاريخية. . ص ٢٥١.

(١٧٤) د. سليم هشي ـ محررات القائمقامية النصرانية ج ١ ـ ص ٢٢ و ٢٨. سنة ١٨٥٤ د. عبد العزيز الدوري ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ـ دار الطليعة بيروت ط ١ ص ١٢٧.

(١٧٥) د. سليم هشي ـ محررات القائمقامية النصرانية ج ١ ص ١٨ سنة ١٨٥٤. د. عبد العزيز الدوري ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. ص ١٢٧.

أحمد بللمع لا يمكن التحصيل بموجبها. وأن بعض رجال الاقطاع أهملوا واجبهم وآخرون أساؤا التصرف فجمعوا المال مالين وأودعوا جيوبهم قسماً منه. وبعض الأهالي يملكون حوالات مزورة. الخ[176] ووصف معاصر استعادة المقاطعجيين الدروز لامتيازاتهم من خلال سعيد بك جنبلاط، فقال: أن الدروز استعادوا (العزة والسؤدد) ومظاهر المجد التي حفت بقائد الدروز الأول آنذاك الشيخ سعيد جنبلاط. « فموكبه أنّي سار واتجه لم يكن يقل عن خمسماية فارس. ومرت عليهم ثماني عشرة سنة وعجائب الخيرات تنهل على ربوع عزتهم.. وانبسطت يد السلطة الدرزية فهيب جانب الدروز واتسعت بطة جاههم.. وتوافرت وارداتهم ومحصولاتهم »[177].

في حين رأت الكنيسة المارونية أن النتيجة كانت دون المطلوب. فلا هي حققت الدولة المسيحية المستقلة (الجبل ظل تحت سيطرة الدولة العثمانية ولو اسمياً) ولا هي ألغت دور الاقطاع وقد استعاد الكثير من امتيازاته من خلال مجالس القائمقاميات. فمطامح الأكليروس الماروني كما عبر عنها البطريرك عام ١٨٤٢ تقول أنه يجب أن يكون الجبل إما تحت حكم الدروز وإما تحت حكم الموارنة. وأجاز للاكليروس حشد جيش من المقاتلين وجمع الأسلحة وخصهم بالأموال الضرورية لتحقيق هذا الهدف وصورت الحرب الجديدة للموارنة على أنها حرب دينية، فالدروز أعداء الصليب الكفرة، سيبادون أو يطردون من البلاد[178].

ومما لا شك فيه أن الأكليروس الماروني خرج ببعض المكاسب الأساسية لاسيما

(١٧٦) د. أسد رستم لبنان في عهد المتصرفية - دار النهار - ط ١٩٧٣ - ٤٨.
(١٧٧) الحركات - أبو شقرا - ص ٦٨ و ٦٩. هاني فارس - مذكور - ص ٦١.
(١٧٨) فيليب وفريد الخازن، المحرّرات السياسية. ج ١ ط ٢ /١٩٨٣ دار الرائد اللبناني.
أنظر عريضة مسيحيي دير القمر الى قناصل الدول الخمس في أيلول ١٨٤٤ (ص ١٥٥) وكتاب مسيحيي المناطق المختلطة تاريخ ٦ ت ٢ /١٨٤٤ بنفس الوجهة (ص ١٦١) وكتاب المطران عبد الله البستاني الى نساء فرنسا بتاريخ ٢٠ ك ١ /١٨٤٦.
هاني فارس: النزاعات ص ٦١ و ٦٢.
كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث ص ١١٢.
مؤلف مجهول: حسر اللثام ص ١١٦.

المشاركة في القرار السياسي على صعيد مفاتيح الوضع الجديد (الادارة). فالتقسيم الطائفي أتاح للاكليروس التدخل في تعيين الموظفين الأساسيين في الادارة حيث كان يتوجب أن يزكّي أو يرفض الاقتراحات الرسمية بهذا الصدد[179].

الانقلاب الاجتماعي:

ساعدت حملة ابراهيم باشا على سوريا ومدة حكمه (١٨٣١ - ١٨٤٠) على احداث انقلاب اجتماعي تجلى في دفع التطور الرأسمالي الذي شهدنا بذوره وتطوره الجنيني منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر عبر تطور التجارة الداخلية والحرف - لاسيما في الداخل (زحلة ودير القمر) وفي مدن الساحل كلها. وأخذ الاقتصاد اللبناني ينحو منحى تخصص خاضع لتطلبات السوق الرأسمالي المنخرط في شبكة العلاقات مع المحيط العربي والسوق الأوروبي. وفتحت حملة إبراهيم باشا السوق اللبناني أمام طوفان السلع الأجنبية الأوروبية الرخيصة. ونجد في كتاب عيسى اسكندر المعلوف (تاريخ زحلة) الشواهد الكثيرة ما يؤكد هذا التعليل.

وفي تقرير من قنصل انكلترا في دمشق الى دولته في ١٤ حزيران ١٨٥٨ م يشير إلى الآثار التي تركها الحكم المصري على البلاد بالقول: «إن أصحاب المقامات والحرف وسائر الطبقات العالية والأفندية والآغاوات امتعضوا كثيراً من الحكم المصري لأنهم يشرون من نهب أصحاب التجارة والحرف والطبقات العاملة وبلصهم. إنما الطبقات العاملة سروا كثيراً لخلاصهم من الظلم (يقصد هنا الحقوق والامتيازات الاقطاعية).. واغتبط المسيحيون لنجاتهم من التعصب. والفلاحون لعدم جباية المال زائداً.. والمسيحيون الذين يدفعون الخراج أعفوا من الخدمة العسكرية.. وبعد خروج المصريين بقي شيء واحد مما رتبوه سالماً هو عتق (تحرر) المسيحيين »[180].

كان إقتصاد الجبل منذ القرن السابع عشر منفتحاً على الخارج الأوروبي،

(١٧٩) سليم حسن هشي - محررات القائمقامية النصرانية. ج١ ص ٢٠ - ٢١ بشأن تعيين قاض لطائفة الروم الكاثوليك تحرير البطريرك مكسيموس لابداء الرأي سنة ١٨٥٤ م.
(١٨٠) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث: د. عبد العزيز نوار - وثيقة ١٠٧ ص ٤٠٤ - ٤١١.

واقتصاد الحرير يكاد يكون تخصصاً حقيقياً للبنان (الجبل) الذي كان يرفد خامات الحرير الى ورشات النسيج في دمشق وحلب وأوروبا[181].

يقول ادوارد روبنصون « وكانت بيروت في عهد فخر الدين ضعفي صيدا وأبنيتها أكثر اتقاناً، ولكن المركز الرئيسي للتجارة الأوروبية بقي في صيدا طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر وكانت القوافل من حلب ودمشق ومصر تأتي بانتظام الى بيروت وخصوصاً في موسم الحرير عند عرضه في السوق ».

وفي القرن التاسع عشر وخلال الربع الثاني منه اكتسبت بيروت حافزاً جديداً أصبحت محور التجارة الأوروبية في هذا الجزء من الساحل، كما أصبحت ميناء دمشق، ولم يكن فيها قبل ذلك الوقت سوى وكيل قنصل واحد أو وكيلين يمثلان الغرب. أما في الوقت الحاضر فأكثر الدول الأوروبية عينت لها قناصل مقيمين وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية فازدهرت التجارة واتسعت بتأسيس بيوتات تجارية وبعض هذه المؤسسات فتحت لها فروعاً في دمشق فازداد بذلك نشاط السكان وعددهم وأزدادت أهمية المدينة. اختيرت بيروت مركزاً للارسالية الأميركية في سوريا سنة ١٨٣٨ م وازدادت تجارة بيروت زيادة كبيرة عام ١٨٤٠ م. كانت السفن الفرنسية والنمساوية والانكليزية والسفن الشراعية العديدة التي تأتي الى المرفأ سبباً في ازدياد دولاب العمل وأيقظت في السكان ولا سيا مسيحيي المدينة والجبل روح التجارة والاقدام على المشاريع. وشجعت هذه المشاريع كثيراً المؤسسات الأوروبية العديدة في الجبال لبرم الحرير وكان البعض منها يستعمل البخار في صناعته[182].

عنيت فرنسا بالحرير اللبناني عناية فائقة. وكان انتاج الشيخ بشير جنبلاط في مطلع القرن التاسع عشر وحده أكثر من ألف وأربعماية إقة وانتاج لبنان

(١٨١) سميليا نسكايا - الحركات الفلاحية - ص ١٤ - وقيل أن دخل الأمير المعني كان يقدر بـ ٩٠٠ ألف ليرة يؤدي منها ٣٤٠ ألف كجزية للسلطان. خطط الشام: محمد كرد علي ج ٢٥٢٢ - وقدر الخبراء التوسكانيون سنة ١٦١٤ م ايراد الأمير من الحرير بثمانين ألف ذهباً أي ما يعادل ثلث دخل ضريبته. يوسف مزهر - تاريخ لبنان العلم. ج ١ ص ٣٤٣.

(١٨٢) ادوارد روبنصون: يوميات في لبنان: ترجمة أسد شيخاني - ج ١ دار المكشوف ط ١٩٤٩/٢ - ص ٨٣ - ٨٨

بكامله نحو ألف وخمسماية قنطار. وقبيل الفتح المصري جاء بعض الأوروبيين محاولين تطوير صناعة الحرير التي انطلقت منذ عام ١٨٤١ م بشكل واسع[183].

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر وبيروت في تقدم مضطرد[184]. بسبب موقعها الجغرافي والحماية التي كانت محاطة بها. وأصبحت في منتصف القرن ثغر ثغور سوريا ولبنان وفلسطين ونزح اليها عدد كبير من أبناء الجبل وأبناء الداخل وارتفع عدد سكانها من ثمانية آلاف في مستهل القرن الى أربعة وعشرين ألفاً في منتصفه. وسجلت صادراتها رقماً قياسياً في النمو السريع ما بين ١٨٥٣ م و١٨٥٦ - ١٨٥٧[185]. ونشاطها التجاري أعظم من نشاط كل مرفأ آخر في سوريا وفيها يقيم عدد موفور من التجار بالاضافة الى القناصل ووكلاء الدول المختلفة. ويقول جون كارن:

« وقد ارتفعت أجور المساكن فيها لوجود كثير من الفرنسيين الذين نزلوا المدينة »[186]. ويقول ادوارد روبنصون « وكلاء القناصل الاميركيين في المدن السورية يعينون من قبل القنصل الأميركي في بيروت ويرجعون إليه في كل ما له علاقة بالأعمال الملقاة على عاتقهم، وهم غالباً من الوطنيين المسيحيين ذوي الثراء والنفوذ، وهم يعدون الحصول على هذا التعيين إمتيازاً خاصاً بهم لأنه يضمن لهم الحماية والاعفاء من رسوم وضرائب مختلفة إلى حكومتهم[187] ويشير روبنصون الى أن تجارة صيدا التي كانت مزدهرة قد تقهقرت في المدة الأخيرة لازدهار بيروت[188]. في حين أن صور

(١٨٣) أسد رستم: آراء وأبحاث: ص ٨٨ و ٨٩ و ٩٠.

(١٨٤) د. لويس لورته - سوريا اليوم - دار المكشوف ط ٢ - ١٩٥١ ص ٣٧٣ - كتب فيصل جلول في السفير ٨١/٤/٥ تعليقاً على كتاب لورته مشيراً الى طابع الرحلة الاستكشافي التمهيدي للعملية الاستعمارية الفرنسية كما أشار للأفكار العنصرية التي تضمنها الكتاب بين (الموارنة الفينيقيين والبربرية العربية).

(١٨٥) د. أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية - ص ٩٨.

(١٨٦) جون كارن - رحلة في لبنان - ترجمة رئيف خوري - دار المكشوف ط ٢ - ١٩٤٨ ص ١٣ و ١٤.

(١٨٧) ادوارد روبنصون - يوميات في لبنان - ج١ الكشوف ط ٢ - ١٩٤٩ ص ٣٥ - ٣٦.

(١٨٨) ادوارد روبنصون - يوميات في لبنان - ج ١ المكشوف ط ٢ - ١٩٤٩ - ص ٥٩ - مشاهدات في لبنان -

هي مرفأ بحري صغير ولا تكاد تستحق اسم مدينة[١٨٩]. ويتحدث لويس لورته[١٩٠] عن طرابلس والميناء والمدينة البحرية، وعن انتاج الحرير فيها وتصديره الى ليون ومرسيليا وعن الصابون والتبغ فيها عام ١٨٨٠ م. وفي منتصف القرن التاسع عشر كان فيها عائلات فرنسية مستوطنة وقناصل للدول الأوروربية والمقول أن التجارة فيها كانت احتكاراً للمسيحيين لاسيا الأرثوذكس[١٩١]،الذين هاجر أكثرهم الى مصر ونشطوا في تجارة واسعة هناك مما أعطى للتجار المسلمين فيها موقعاً مهما[١٩٢].

وهكذا كانت الطوائف المسيحية تزداد ثروة وثقافة ونفوذاً فالحماية الأجنبية لم تمنحها امتيازات سياسة فحسب بل وفرت لأبنائها أيضاً، وهم عملاء التجارة مع أوروبا في ذلك الحين منافع تجارية ومالية[١٩٣].

في منتصف القرن التاسع عشر تحولت زحلة (بلغ سكانها مبلغاً عظيماً من التجارة والثروة)[١٩٤] ودير القمر (التي أصبحت مركزاً للتجارة) إلى مدينتين.. وانتزعت بيروت جزءاً كبيراً من تجارة المدن الساحلية وتحولت سوريا الى سوق لتصريف السلع ومصدر للخامات مما عرقل تطورها الانتاجي في حين نمت البيوتات التجارية والكمبرادورية من مصارف وفنادق ومكاتب وكالات الخ. وشكل تجار بيروت فئة مسيطرة تجاه تجار الداخل والجبل[١٩٥]. وفي بيروت شهدت الخمسينات من القرن التاسع عشراً تطوراً اقتصادياً متعاظماً وتأسس فيها فرع البنك العثماني (١٨٥٦) وقفزت أرقام الواردات الانكليزية الضعف تقريباً عام ١٨٥٣ وازداد عدد

سوريا اليوم د. لويس لورته ـ ترجمة كرم البستاني ـ دار المكشوف ط ٢ ١٩٥١ ـ ط ١١٤ ـ ١١٧.

(١٨٩) ادوارد روبنصون: مذكور ـ ص ٣٢ ـ ٤٣ ـ لويس لورته ـ مذكور ـ ص ١٣٢.

(١٩٠) لويس لورته: ص ١٤ ـ ٢٠ ـ ٢٥ ـ ٢٦.

(١٩١) جون كارن: مذكور ـ ص ٣٨ ـ ٤٢.

(١٩٢) أنظر بهذا الموضوع: ولاية بيروت ـ طرابلس ـ بهجت والتميمي. دار لحد خاطر بيروت ١٩٧٩ ص ١٨٥.

(١٩٣) البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ـ دار النهار ـ ط ١ عربية ص ٥٨ ـ ٧٩.

(١٩٤) عيسى اسكندر المعلوف ـ تاريخ زحلة ـ ص ١٩٨ / حسر اللثام ص ٨٢٦.

(١٩٥) سميليا نسكايا ـ الحركات الفلاحية.. من ص ١٥ الى ص ٢٠.

الفرنجة والمقيمين فيها حتى بلغ الألف في عام ١٨٥٧، وقامت شركات الفنادق «نقولا بسول» وقام الرأسمال الفرنسي بشق طريق دمشق ـ وبيروت عام ١٨٥٨ م[١٩٦].
وفي الأربعينات تأسست معامل الحرير على أسس رأسمالية (بورتاليس ١٨٤١ م) وبلغ عدد المعامل عام ١٨٥٠ م خمسة معامل وقفزت قفزات كبرى في الستينات والثمانينات[١٩٧]. كانت العائلات الدرزية في الجبل تتوجس ريبة لاسيما مقاطعجيها من مظاهر هذا التطور الاقتصادي الذي ينخر العلاقات التقليدية بل يوقع الدروز (مقاطعجييهم وفلاحيهم) تحت وطأة الديون لتجار الفائدة ولاسيما الفلاحين الموارنة بشكل خاص[١٩٨].

وفي قراءة مدققة أجريناها لسجل محررات القائمقامية النصرانية الذي عني بتحقيقه ونشره الدكتور سليم حسن هشي في أربعة أجزاء نجد ما يمكن تسجيله في استنتاجات عامة ملخصة[١٩٩].

١ ـ ان غالبية تلك المحررات تدور مع قناصل الدول الأوروبية وبعضها طبعاً مع حكام بعلبك وطرابلس وصيدا الخ.. والقائمقامية الدرزية.

٢ ـ أن أكثر تلك المحررات تدور مع القنصل الفرنسي ويليه القنصل الانكليزي.

٣ ـ ان قسماً أساسياً منها يدور في العلاقة مع أصحاب المؤسسات الرأسمالية الأجانب ومنهم على سبيل المثال. (مورك) (بورتاليس) (فلمال) (برتران) (بيرار)

---

(١٩٦) أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية ـ دار النهار ـ ط ١ ـ ص ١٠٠.

(١٩٧) مكسيم رودنسون: الاسلام والرأسمالية ص ١٩١ ـ ١٩٦ ـ دار الطليعة بيروت ـ د. بدر الدين السباعي: أضواء على الرأسمالي الأجنبي في سوريا ص ٣٨ ـ ٣٩ دار الجماهير دمشق.

(١٩٨) سميليا نسكايا ـ الحركات الفلاحية ـ ص ٢٥. حول أثر إقراض مسيحيي الدير أموالاً بفائدة عالية للمشايخ النكديين وموقف الأمير أمين أرسلان من معمل بورتاليس أنظر. د. وجيه كوثراني ـ الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ـ معهد الانماء العربي ـ ص ٥١. ط١.

(١٩٩) سليم حسن هشي ـ محررات القائمقامية النصرانية. ٤ أجزاء. لم نذكر الصفحات لكثرتها.

(ايمدي) (بلطاكي) (شرشل) (روز) (ريتشارد وود) (كورتوه) (فلمال) (طاسو).

٤ ـ أن قسماً من هـذه المحررات يتعلق بعلاقات العمل بـين رجال الأعمـال الأجانب واللبنانيين ـ ومن ذلك اخلال بعقد عمل لمستخدم أو لشخص اداري. ومنها ما يتعلق باخلال بتعهدات حول صفقات تجارية معينة من خام الحرير والقمح والملح وما يدور من دعاوي حول ذلك.

٥ ـ تدور غالبية العلاقات التجارية تلك وبشكل كاسح بين محميي القناصـل من رجال الأعمال الأجانب وبين المسيحيين في الجبل. وفي وثيقتين يرد اسم الحـاج عمر وعبد الله بيهم من التجار السنة في بيروت.

٦ ـ القسم الأكبر من تلك المعاملات التجارية المذكورة في المحررات عبارة عن طلب من القناصل الى رجال الادارة في القائمقامية ملاحقة التنفيذ للاستحصـال على ديون هؤلاء التجار من عملائهم في الجبل.

٧ ـ هناك قسم كبير من تجار بيروت الذين يطلبون ملاحقة تسديد ديونهم عبر إدارة القائمقامية مباشرة ومنهم من يطلب ذلك عبر واسطة القناصل.

٨ ـ التجار ورجال المال والأعمال الذين أحصيناهم وأكثريتهم الساحقـة من المسيحيين في بيروت ومنهم: زلزل ـ صوصة ـ عكاوي ـ بـو عكر ـ أديب ـ عبيـد ـ شامي ـ النجار ـ نقور ـ خلاط ـ فياض ـ يني ـ جدي ـ عورا ـ الدهان ـ نعمة الله ـ كبابة ـ عودة ـ فرج الله ـ مشاقة ـ طراد ـ ثابت ـ النقاش ـ عزبة ـ شديد ـ مطر ـ نوفل ـ مدور ـ سرسق ـ بسترس ـ المعلوف ـ الخ..

٩ ـ ان المحررات هذه تسمح بالقول أن الرأسمال الأجنبي كان فعلاً يستنزف الفائض الاقتصادي من الجبل ويوقع المتعاملين معه في ديون كبيرة.

١٠ ـ ان الرأسمال الغربي ساهم مساهمة حاسمة في قلب العلاقات الاجتماعية وأطلق التطور الرأسمالي.

تقاطع التناقضات السياسية والحرب الأهلية عام ١٨٦٠:

كان تعيين الأمير بشير أحمد أبي اللمع على القائمقامية المارونية وانتخاب بولس مسعد بطريركاً للموارنة حدثاً متناقضاً يجلو وجهي الصراع آنذاك. فقد جاء اختيـار بولس مسعد بطريركاً للموارنة خليفة للبطريرك يوسف الخازن عـام ١٨٥٤ م بمثابـة انتصـار نهائي للكنيسة في استقـلالها عن المشـايخ المقـاطعجيين الموارنـة لاسيـما آل الخـازن. ذلك أن بـولس مسعد من أصـول فلاحيـة مثله مثل الصف الـواسـع من الأساقفة آنذاك الأمر الذي « سر له الموارنة » كما يقول الحتوني[٢٠٠]. وكان لا يعرف للتهور حدوداً مثل من سبقه وعبأ الموارنة ضد الدروز وحارب الأرثوذكس والبروتستانية وشدد الوطأة على بيت الخازن الذين التجأوا الى قناصل الانكليز»[٢٠١]. ذلـك أن ترشيح المطران بولس مسعد عام ١٨٤٥ كان قد أثار معركة حامية لمعارضة آل الخازن والمشايخ وقد عرف بكرهه للارستقراطية وبتعصبه الديني[٢٠٢]. أما الآن فجاء بطركاً دون معارضة تذكر. في حين كان تعيين الأمير بشـير أحمد أبي اللمع قائمقاماً يكشف الـوجه الآخـر من العملية الاجتمـاعية السيـاسية والتي حـافـظت عـلى نفـوذ الأسر الأرستقراطية وامتيازاتها النسبية.

كان سلف الأمير بشـير أحمد بللمع، الأمـير حيدر بللمع مقبـولاً لدى الكنيسـة لخضوعه لها وتزكيته من قبل القنصلين الفرنسي والنمساوي. أما بشير فلقي معارضة آل الخازن الذين طالبوا بالمركز لهم أو بتثبيت الأمير حيدر مكان أبيه على أن يكون أحد أفراد بني الخازن في أمانة سر القائمقامية أو الغاء المنصب وقيام كل مقاطعجي بادارة عهدته مباشرة تحت اشـراف الـوالي التـركي. كما كـان الأرثوذكس يـطالبون بتعيـين أحدهم لهذا المنصب، المطلب الذي يعـود الى وقت نشوء القائمقاميـة والذي دعمتـه روسيا أو بنشوء قائمقامية أرثوذكسية مستقلة عن الموارنة. وكان الأرثـوذكس يلوحون بورقة ضغط المطالبة بتعيين موظف تركي.

(٢٠٠) منصور الحتوني: نبذة في المقاطعة الكسروانية ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ / حسر اللثام ص ١٣٠
(٢٠١) حسر اللثام عن نكبات الشام / ص ١٣٠.

(٢٠٢) سميليا شكايا ـ الحركات الفلاحية: ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

أما الكنيسة المارونية فكانت تعارض الأمير بشير بللمع لأن ولاءه كان موضع شك عندها. فهو درزي المولد. وكان هذا الأمير قوياً في حكمه وبلغ في معاملته الصارمة للمقاطعجيين الذين عارضوه مبلغاً كبيراً جعله يقتل بعضهم عام ١٨٥٥. ويعزل عام ١٨٥٦ م أحد المشايخ الحبيشيين عن ولاية غزير. وبتحريض من المشايخ المعارضين تحركت زحلة ضده وكانت قيادتها السياسية تؤيد الأمير بشير عساف بللمع لهذا المنصب بتحريض من المشايخ والكنيسة مما اضطر القائمقام الى قمع عصيانها بشدة عام ١٨٥٧. وانتقل العصيان الى كسروان، وبدأت حركة ضد المشايخ آل حبيش بسياسة مضادة قادها الأمير بشير أحمد ضد خصومه فتحالف المشايخ من آل الخازن وحبيش وشرعوا « يهيجون » الخواطر ضده »[٢٠٣].

وكان المشايخ ما يزالون في مطلع عهد القائمقامية يحتفظون بنفوذهم ويحكم كل واحد منهم منطقته باستقلال. وكان القائمقام الدرزي الأمير أحمد أرسلان بعد تعيينه مباشرة قد تعهد للمشايخ الدروز بالخضوع التام وبذل الجهود لصالح مواقع هؤلاء المشايخ « وسلامة وزيادة أراضيهم » ولجأ المشايخ في القائمقاميتين إلى جباية الضرائب الأميرية وكانوا ينفقونها على هواهم ويصدون كل محاولة للحد من صلاحياتهم[٢٠٤].

ولما كان الأمير بشير أحمد بللمع القائمقام الجديد (كان إلى جانب الأتراك)[٢٠٥] قد تشدد في معاملة المشايخ أخذوا يعدون العدة لازاحته عن الحكومة « وصاروا يقدمون به اعراضات وتشكي إلى والي بيروت[٢٠٦]. وفي عامي (١٨٥٥ ـ ١٨٥٦) أخذ المشايخ بتنظيم الجمعيات الأهلية في القرى لابعاده. حرضوا عليه أهالي زحلة وأقاموا وكلاء للقرى واصطنعوا لهم الختومة لتوقيع العرائض ضده. وكان قنصل فرنسا يدعم الأمير الحاكم بخلاف قنصل الانكليز الذي كان يريد إقالته[٢٠٧]. وفي العام ١٨٥٦ قدم قنصل انكلترا في بيروت المستر مور تقريراً الى

(٢٠٣) الصليبي، مصدر سابق ص ١١٦ و١١٧.
(٢٠٤) الحتوني: ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ـ سميليا نسكايا: ص ١٥١ ـ الصليبي ١١٢.
(٢٠٥) حسر اللثام ص ١٢٣ ـ ١٣٠.
(٢٠٦) سليم هشي ـ المحررات ج ١ ص ٢٢. وص ١٨ على سبيل المثال.
(٢٠٧) انطون ضاهر العقيقي ـ فتنة وثورة ـ ص ٦٦ ـ ٦٧ نشر يوسف ابراهيم يزبك ـ أوراق لبنانية.
الحتوني: نبذة في المقاطعة الكسروانية ـ ص ٣٢٨ و ٢٦١ و ٢٦٣.

سفارة انكلترا في الآستانة يقول فيه: ان الاستياء من الأمير بشير أحمد بللمع قد مازجه تعصب ديني لأن العموم يعتقدون أنه مسيحي بالاسم فقط فقد ولد درزياً وعقيدة الدروز تبيح ممارسة شعائر غير مذهبهم متى كانت السياسة تقضي ذلك. أما القائمقام الدرزي (أمين أرسلان) فهو مسلم ويمارس جميع شعائر هذا المذهب. وعليه لا يكون الباب العالي ـ وهو مجبور على أن يولي درزياً على الدروز ومسيحياً على المسيحيين ـ قد قام بتنفيذ هذين الشرطين »[٢٠٨]. وبهذا يتضح كيف كانت عدة أصابع تحرك خيوط التمرد الفلاحي في القسم الشمالي من الجبل.

ويقول الحتوني أن الشيخ سعيد جنبلاط زعيم الدروز بعث برسل ينصح المشايخ الموارنة بعدم مخاصمتهم للقائمقام لأن ذلك سيؤول الى ضررهم وضرر جميع ذوي الاقطاع[٢٠٩]، في محاولة للحفاظ على تماسك الموقف الاقطاعي الذي تكرر غير مرة منذ عام ١٨٤٠. ولم تكن أجواء التعصب الديني غريبة أيضاً عن عناصر الموقف وهي على كل حال غلاف الموقف السياسي لأكثر من فريق في الصراع من الكنيسة المارونية الى الدولة العثمانية[٢١٠] وكان الموارنة أعواناً للقناصل الفرنسيين على مد نفوذهم ويجاهرون بالانتماء إلى الدولة الفرنساوية وصار لقنصل فرنسا (المسيو ده ليس) سلطة. وأتى أموراً هيجت المسلمين وظن الناس أن البلاد صارت في قبضة الفرنج وتشكلت لجان المسلمين بهدف إعادة مجد الاسلام[١٣٠]. معتبرين أن طريق ذلك التعصب الديني. سيما وأن بلاد الشام عرفت آنذاك موجة دينية ألهبها التدخل الأوروبي الموصوف بالتدخل المسيحي. ففي رسالة للقنصل الانكليزي الى وزير خارجية دولته يصف ردود فعل وأصداء حادث مصرع قنصلي بريطانيا وفرنسا بجدة في الشام في ٢ آب ١٨٥٨ م يشير الى « ارتياح الشعب لما عومل به « الكفار » الذين يدنسون مدينة مقدسة. وبعضهم إرتأى طرد القناصل

(٢٠٨) أنطون ضاهر العقيقي ـ فتنة وثورة ـ هامش ـ يزبك ص ٦٩ المحررات السياسية ـ الخازن ج ١ ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ط ٢ /دار الرائد اللبناني ١٩٨٣.
(٢٠٩) منصور الحتوني ـ ص ٢٦٤.
(٢١٠) حسر اللثام عن نكبات الشام ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

الأوروبيين والمسيحيين من دمشق »[٢١١] الأمر الذي يلقي بعض الضوء على الحركات الـطائفية التي شملت فلسطين وسوريـا ولم تقتصر آنذاك على لبنان، ومـا الحدة التي اكتسبتها في لبنان إلّا بسبب تبلور الحركة الطائفية المارونية وقدرتها على اختراق سقف المنطقة بما توفر لها من موقع فعلي اقتصادي ـ اجتماعي ـ ثقافي وموقع جغرافي وأرث تاريخي في موقعها من العلاقات الدولية، سمح لهـذا التدخـل الأجنبي أكثر من أي مكان آخر ولنوع تطورها الخاص أن ينجح في انتزاع شكل من أشكال الكيانية شبه المستقلـة.

ساهمت تجربة نصف قرن من الحركات الفلاحية والشعبية الطائفية بتوليد (هيئات) سياسية منظمة (أخـويات وعـاميات ولجـان) لاسيما في المـدن حيث تكاثف الـوجود السكاني، وحيث شهدت تلك المدن منذ مطلع القرن مجموعة حركات مقاومة أشبه ما تكون بالاضرابات، نجحت (لاعتبارات ذكرت سابقاً) في تحريرها النسبي من السيطرة الاقطاعية المباشرة (زحلة ودير القمر) ولو بقيت تتعرض لضغط جباية الأمير. هـذا التحرر النسبي للمدن من التسلط الاقـطاعي أثر تـأثيراً معنـوياً كبيـراً على سكـانها بالدرجة الأولى من حيث شعورهم أنهم مجتمعون يستطيعون اجلاء عصابات الاقطاع المتسلطة، وهو ما يشـدهم للتضامن ويعـطي الفلاحـين مثالاً معنـوياً لا يتـوفر عـادة لحركاتهم التي تتم غالباً في شكل منعزل وتخمد ويجري القضـاء عليها. وهـذه المدن كانت منخرطة في شبكة علاقات اجتماعية- اقتصادية ـ سياسية واسعة في الجبل جعل من تأثيرها السياسي كبيراً. فقد ذكر شكري البستاني في كتابه دير القمر أواخر القرن التاسـع عشر أنه كان في دير القمر ٢٨٨ عائلة (اسم عائلة) مما يـدل على أنها مجمع اقتصـادي كبير تتقـاطر اليـه اليد العـاملة ورجال الأعمـال من مختلف المناطق وقـد احتفظت بعلاقاتها الأصلية مما يجعلها قادرة عـلى التأثير في الحياة السـياسية للقـرى اجمالاً. الأمر الذي سيتأكد من خلال الفئة البرجوازية التي تعاقبت على إدارة الجبل في عهد المتصرفية وقد كان القسم الأكبر منها من سكان دير القمر عاصمة الجبل آنذاك.

وكان السبب الأكثر أهمية الذي مكن الحركة الشعبية الطائفية من التراص هو

(٢١١) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ـ رقم ١٠٨ ـ ص ٤١٤.

قيادتها السياسية المنظمة ـ الكنيسة المارونية ـ وقد كانت صاحبة مشروع بـين ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ لتحويل جبل لبنان الى كيان طائفي مسيحي بمساعدة فرنسا وغيرها من الدول الكاثوليكية[٢١٢]. وبجانب الكنيسة كانت البرجوازيـة الناشئـة تقدم الـدعم المادي أيضاً. فذكر صاحب حسر اللثام أن قادة الحركة هم: رؤساء الدين والتجار[٢١٣]. وبدأت الحركة الشعبية الطائفية تنظم صفوفها في لجان وأخويات على رأسها شيـوخ الشباب والوكلاء وتنظم قرى الجبل كله وتعقد الاجتماعـات والمؤتمرات التي مكنت من جعل الحركة شاملة غير مفتتة.

روى أنطون ضاهر العقيقي، روايات عدة عن تعديـات المشايـخ لاسيما بيت الخازن على رعاياهم بكل أنواع الاعتداء والتجريد من المال، والبلص والتعدي على أشخاص الفلاحين وبناتهم ونسائهم. وروى أن الياس نقولا المنيَّر الرجل الثـاني في حركة كسروان بعد طانيوس شاهين، والرجل الأول حسب روايـة الحتوني: (اذ أن الحتوني يعتبر حركة الفلاحين في كسروان من تدبير الأمير بشير أحمد بـاللمع وتنفيـذ المنيَّر) ويبدو أنه كان على علاقة وطيدة مع الأمير المذكور، وقد أقرضه عام ١٨٦٠ م ثلاثين ألف غـرش[٢١٤] ويقول العقيقي: أمـا الرعـايا فـأخذوا يلهجـون فيما بينهم معتدين ذواتهم أنهم صاروا كالعبيد في يد المقاطعجية وبيت الخازن ما عادوا احتسبوا رعاياهم ولا أكابرهم ولا رؤساءهم في شيء. وكانوا يتكلمون أن الفلاح وما بيده هو لهم[٢١٥]. وكان واضحاً أثر تنظيمات الحكم المصري على مطالب الحـركة الشعبيـة والفرمان الهمايوني للاصلاحات عام ١٨٣٨ وفـرمان ١٨٥٦ م التركيـان الـداعيـان إلـى مســاواة الرعية والغـاء التنظيمـات الاقطاعيـة وقد دخلت هـذه عنصراً في مـطالب الحركـة. ففي رسالـة القرى الى البـطريرك بـولس مسعد إشـارة الى الغـاء

(٢١٢) كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ـ ص ١٩٧ ـ هاني فارس ـ النزعات الطائفية ص ٥٨. جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم ـ هامش ـ ص ٣٥٥.

(٢١٣) حسر اللثام عن نكبات الشام: ص ١٤٠.

(٢١٤) انطون ضاهر العقيقي ـ فتنة وثورة ـ ص ٧٢ ـ ٧٧ (تعديات المشايخ) ص ٨٠ عن علاقة الياس المنير بالقائمقـام بشير باللمع.

(٢١٥) العقيقي ـ ص ٧٢.

الامتيازات حيث يرد: إن الدولة العلية صانها رب البرية أنعمت بالتسوية العمومية والحرية الكاملة حتى لا يكون تمييزات أو احتقارات بالمخاطبات وان تغيير كافة الأصول القديمة بما يخص الكتابات وصارت رسومات جديدة للجميع فهذه نترجى ملاحظتها من غبطتكم[٢١٦].

وكان فرمان ١٨٥٦ م تضمن، إبقاء الامتيازات والاعفاءات العائدة للملل وهيئاتها الروحية وحرية الطوائف الدينية في ممارسة عباداتها والغاء كل أشكال التمييز والتحقير اللاحقة بالطوائف غير الاسلامية والمساواة في الحقوق والواجبات لدى جميع الرعايا وبما في ذلك حقهم في تولي جميع وظائف الدولة. والمساواة في الخراج والحقوق بما فيها التجنيد مع حق المعافاة لقاء دفع البدل[٢١٧].

كانت جباية الباب العالي في الفترة التي أعقبت خروج الحكم المصري قد بلغت، عشرة أمثال ما كان يجبيه محمد علي وبشير معاً[٢١٨]. فكان ذلك عنصراً للضغط الاقتصادي لازم بالأصل جميع الحركات الفلاحية التي كانت حركة احتجاج على الضرائب بالدرجة الأولى.

وكان النصر الذي حققه عامة منطقة كسروان على المشايخ بطرد آل الخازن من المنطقة والسيطرة على ممتلكاتهم قد شجع فلاحي المناطق الجنوبية على التحرك لمقاومة تسلط الاقطاع الدرزي. كانت الحركة العامية في كسروان تسير نحو التسوية برعاية

---

(٢١٦) العقيقي - ص ١٦٢ - ١٦٣ البند الخامس من مطالب الحركة.
(٢١٧) محمد فريد تاريخ الدولة العلية - ص ٢٥٧ - ٢٥٩ - فرمان الاصلاحات ١٨٥٦.
د. وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية - ص ٦٢ - ٦٥ محمد كرد علي - خطط الشام: ج ٣ - دار العلم للملايين ص ٧٨ - يقول: في أثناء الحرب بين روسيا والدولة العثمانية وانتصار الروس تدخلت الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وايطاليا خشية خروج روسيا الى البحر الأبيض المتوسط وتهديد طريق الهند والمصالح الأوروبية فدفعت بريطانيا نفقات الحرب وحصلت روسيا على مطالبها في البحر الأسود مع حفظ استقلال الدولة العثمانية. وكان من أثر تلك الهزيمة العثمانية ردة فعل داخلية استدعت الاصلاح وكان صدور الفرمان السلطاني (الخط الهمايوني (١٨٥٦).
(٢١٨) د. أحمد طربين: أزمة الحكم في لبنان. دمشق ١٩٦٦ - ص ٦٩/ حسر اللثام: الأتراك بعد خروج ابراهيم باشا بالغوا في استنزاف الأموال وتحقير النصارى ص ٧١.

الكنيسة المارونية التي سعت الى وضع حد لحركة الفلاحين ووكلاء القرى ضد مشايخهم[٢١٩] حرصاً على مصالح الطائفة العامة. وفي ٢٩ تموز ١٨٦٠ وبرعاية البطريرك الماروني قام المطران طوبيا عون بالاشراف على توقيع صك اتفاق الفلاحين والمشايخ وعودة هؤلاء المشايخ الى أملاكهم وممارسة حقهم في استيفاء ديونهم[٢٢٠] والمطران طوبيا عون الذي لعب دوراً أساسياً في قيادة الحركات لاسيا حركة ١٨٦٠ وصفه أحد رجالات الكنيسة المعاصرين بأنه نموذج مشخص لأحبار الشرق الذين يجمعون بين الزعامة السياسية والقيادة الروحية بين التحريض والكهنوت في آن معاً.. أولئك الأحبار الذين لا يتدخلون في أمر من الأمور الا ليؤججوا الأهواء ويلهبوا المشاعر على نحو ما يفعل الزعيم الشعبي بدل أن يكونوا رسل محبة وسلام[٢٢١] وبالاضافة الى المطران طوبيا عون شارك في مختلف أطوار تلك المصالحة المطران يوسف رزق، والمطران نقولا مراد، والخوري فرنسيس زوين، والخوري يعقوب الخاج[٢٢٢]. وكانت الكنيسة التي تدعم الفلاحين لا تريد الذهاب بالأمور الى نهاية الشوط فقد لخص قنصل انكلترا جانباً من الصورة بقوله: الأكليروس والنبلاء متشاحنون تتقد الآن في صدورهم نيران التباغض. وفلاحو الاقطاعة المارونية ثائرون على زعمائهم ذوي الاقطاع »[٢٢٣].

أفادت الدولة العثمانية من اضطراب وضع القائمقامية الشمالية وأرسلت عسكرها الى المديرج بقصد السيطرة على كسروان (الأمر الذي يؤكد مساعدة الدولة عبر والي بيروت لحركة طانيوس شاهين) فتدخل البطريرك الماروني لدى فرنسا من خلال قنصلها في بيروت لوقف التدخل التركي وعدم تقدم العساكر العثمانية وقد نجح في منعها. ومن بين الثلاثة والثمانين وكيلاً موقعاً على بيان المصالحة في كسروان

---

(٢١٩) العقيقي - ملاحظة يزبك البند الخامس.
(٢٢٠) وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث - رقم ١٢٠.
(٢٢١) جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم - ص ٣٥٥ نقلاً عن المطران بطرس ديب - الكنيسة المارونية ج ٢ عهد العثمانيين - بيروت ١٩٦٢.
(٢٢٢) الحتوني - الفصل السادس.
(٢٢٣) العقيقي - فتنة وثورة يزبك عن المحررات السياسية.

كان هناك عشرة متساوسة ولا أقل من ثلاثين مرابياً وعدد كبير من الفلاحين الموسرين وتستنتج سميليا نسكايا دوراً فاعلاً للتجار والمرابين انطلاقاً من المصالحة التي أكدت حماية مصالح الرأسمال التجاري والربوي. كما ورد في المصالحة أن حق المشايخ في ممارسة مطالبة المقترضين واستعادة ديونهم مضمونة والعكس أيضاً(٢٢٤). والمعروف أن التجار والمرابين والأثرياء قد ساندوا الحركة وأمدوها بالعون المادي وهؤلاء من التجار والصيارفة والمرابين(٢٢٥).

أما الدولة العثمانية فتسعى لاستعادة سيطرتها على الجبل ووالي صيدا خورشيد باشا يشجع الفلاحين على المشايخ بهدف خلق الاضطراب اللازم للقضاء على نظام القائمقامين والحماية الدولية. فحين قابله وفد منهم « قابلهم ببشاشة وأنس ووعدهم بالمساعدة » حسب رواية الحتوني. وشكا القناصل تدخل خورشيد باشا. ويروي العقيقي أن مشايخ الدروز استدعوا الى بيروت شتاء ١٨٥٩ - ١٨٦٠ م للاجتماع بمندوب السلطات التركية حيث طلب اليهم التهيؤ لعمل كبير وقيل أن أوامر الدولة الى خورشيد باشا صارت في فرمان في شهر نيسان ١٨٦٠ تدعو الى « اعادة الكفار سريعاً الى صوابهم »(٢٢٦). وفي رسالة بعث بها القنصل الانكليزي الى سفير دولته في الآستانة في ٢٠ نيسان ١٨٥٩ يقول أن الحكومة العثمانية استخدمت كل الوسائل الممكنة لتكريه الأهالي من طريقة الحكم الحالية وتنفيرهم منها باثارة طبقة على أخرى(٢٢٧).

وقع الاحتكاك بين الدروز والموارنة بعد أن سعى الأكليروس الماروني في استنهاض مسيحيي المنطقة الجنوبية للعصيان على المشايخ (الدروز). وكان « النصارى » أكثر استعداداً لتلك الحوادث من حيث تنظيم لجان الشباب والعصابات المسلحة التي بدأت تتحرك وتعلن جهاراً هدفها وعزمها على « سحق الدروز ». وفي

(٢٢٤) سميليا نسكايا - الحركات الفلاحية - ص ٢٢١ - ٢٣٠ - ٢٣١.
(٢٢٥) سميليا نسكايا - الحركات الفلاحية ص ٢٣١.
(٢٢٦) العقيقي - ١٣٨ - ١٣٩ / المحررات السياسية ج ٢ / ص ٢٠٣ - ٢٠٤ منشور من مسلمي دمشق يقول أن المسيحيين بدأوا باحتقار الشريعة وأباح محاربتهم.
(٢٢٧) المحرّرات السياسية ج ١ / ص ٣٥٩.

بيروت كان المطران طوبيا عون يرأس رابطة لشبان الموارنة وراح يتحدى الدروز دون تقدير للعواقب فيما عمد الموارنة من أهل الثروة والنفوذ الى جمع التبرعات والأسلحة والذخائر وتوزيعها على أبناء طائفتهم في الجبال(٢٢٨). وصار الاتصال من كل طائفة على حدة. ويبدو أن البطريرك لزم موقف الحذر مما يجرى في الجزء الجنوبي من الجبل في بداية الأمر. لكن المطران طوبيا عون - مطران بيروت - شدد النصارى وأعرض عن القناصل الذين نصحوا بالتروي على ما يظهر وأخذت الحركة تتزايد حتى شملت مختلف المناطق وتمت اتصالات من أهالي كسروان لطلب الدعم من طانيوس شاهين، الزعيم الماروني الصاعد ويوسف كرم اللذين أخذا يعدان العدة للقيام على رأس قوات مارونية بمساعدة زحلة ودير القمر(٢٢٩). وبحسب رواية أبو شقرا فان المطران البستاني قادح زناد هذه الحركة اتخذ مركزه صيدا وأخذ يبعث الرسل للعساكر النصرانية وأنه بعث بالرسائل الى النصارى يستنهضهم ويستحثهم على خوض الحرب ضد الدروز(٢٣٠). وفي رواية اسكندر ابيكاريوس، أنه صادر الدروز ذات يوم رسالة من مطران صيدا وصور الأرثوذكسي الى نصارى راشيا يحثهم فيها على الوقوف جبهة واحدة مع سائر النصارى في لبنان ضد الدروز وأبلغهم حسب النص الحرفي « وقد اجتمع زعماء أهالي زحلة ودير القمر وكسروان وجزين والأماكن المجاورة في جبل لبنان وعزموا على أن يكونوا يداً واحدة ضد هذه الملة « الدرزية » الضعيفة والقليلة العدد للقضاء عليها واخراجها من البلاد التي سبق أن كانت لأجدادكم »(٢٣١).

(٢٢٨) كمال الصليبي - تاريخ لبنان الحديث ص ١٢٤ - الحركات - أبو شقرا - ص ١٠٣.
(٢٢٩) العقيقي - فتنة وثورة - ص ١٠٦ - ١٠٧.
(٢٣٠) الحركات - أبو شقرا - ص ١٠٨.
(٢٣١) كمال الصليبي - تاريخ لبنان الحديث - ص ١٣٥.
رفع الدروز عريضة الى وزير خارجية بريطانيا في ١٥ أيلول ١٨٦٠ اعتبروا فيها ان الموارنة يريدون طرد الدروز من جبالهم منذ عام ١٨٤٠ وان البطريرك بولس مسعد جدد هذه الفكرة عام ١٨٦٠ ويصف التقرير النشاط الماروني المعادي، تقويض نفوذ الزعماء لصالح الأساقفة، توحيد كلمة الموارنة، تحالف سائر الطوائف المسيحية تعيين معتمدين وتأليف جمعيات واقامة مشايخ شباب وتسليح الرجال ودور المطران طوبيا عون - المحررات السياسية ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ج ٢ / انظر المحررات ج ٢ ص

وكانت تقارير السفير البريطاني في الآستانة السر هنري بولور وأفادات القناصل في بيروت وصيدا وطرابلس تعظم تدخل الأكليروس الماروني في الحوادث الجارية (١٨٦٠ م) وتحمله شطراً وافراً من المسؤولية لاسيما رئيس أساقفة بيروت المطران طوبيا عون وترى ما جرى في لبنان حرباً أهلية لا مذابح وفرصة أوجدها نابوليون نفسه لأسباب شخصية وفرنساوية[٢٣٢].

استنتج ماركس في تعليق له على الحركات التي شهدتها سوريا أن نابوليون الثالث وجد نفسه مضطراً للتفتيش عن أي حملة صليبية جديدة مثيرة للقلق ليصرف امبراطوريته بالهذايانات الحربية. . ان فشل نابوليون الثالث في سياسته الخارجية في ايطاليا وبروسيا وخلافه مع الباب ألحق الضرر بتلك الدعامة التي يستند اليها نفوذه بين الفلاحين وهي رجال الدين الكاثوليك في فرنسا. . والأزمات الداخلية المالية والسياسية كل ذلك يصادف مع فترة من روح التمرد الفرنسية تبعث من تحت الرماد وعليه كانت سيطرة مغتصب السلطة (نابوليون) تتعلق بتنظيم حرب كبيرة. . . وكان لابد من إحداث المجازر في سوريا تتخذ ذريعة للتدخل الفرنسي ».

وكتب ماركس الى « الدايلي تريبيون » في ٢٨ تموز (١١ آب ١٨٦٠ م) يقول « ويثير العملاء الفرنسيون على الشاطيء السوري الاضطرابات السياسية والاقتصادية في ظل انشغال الجيش التركي في اضطرابات مونتاناغرو وهرزاغوفينا[٢٣٣].

أما السفير البريطاني في اسطنبول ـ هنري بولور ـ فكتب يقول أن سوريا كانت دوماً في نظر أولئك الذين أسسوا امبراطورياتهم في الشرق بلداً ذا أهمية. فهي نقطة الاتصال بين أفريقيا وآسيا، مظهراً قلقه ومخاوفه من خطط فرنسا

---

٢٠ رسالة حبيب العكاوي الى سعيد بك جنبلاط.

(٢٣٢) أسد رستم ـ لبنان في عهد المتصرفية ـ دار النهار ـ بيروت ١٩٧٣ ـ ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٣٣) النهار ـ ٣٠ ـ ١٠ ـ ٧١ رسائل ماركسية ـ الاضطرابات في سوريا بمجلة الحرية البيروتية: نص غير معروف لماركس عن ١٨٥٨/١٩٧١.

التوسعية[٢٣٤]. ومن هنا كانت السياسة البريطانية تسعى لمواجهة الخطط الفرنسية بمثلها[٢٣٥].

وكان السلطان العثماني قد وافق على تلزيم حفر قناة السويس باشراف فرنسي فعاد وعدل موقفه تحت ضغط الانكليز. فكان تحرك نابوليون الثالث في محاولة لاثارة المصاعب في وجه تركيا والضغط عليها من خلال مشروع لاستقلال سوريا تحت راية الأمير عبد القادر الجزائري ملكاً عليها وكانت الاضطرابات الداخلية في جبل لبنان من أحد وجوهها استخدام عنصر فعال في تهديد وحدة الامبراطورية. ففي دراسة كتبها مارسيل إيميرت أوضح أهداف الحملة الفرنسية الخمسة:

١ ـ قضية قناة السويس بالضغط على الباب العالي لاعطاء فرنسا امتياز حفرها وهذا ما حصل.

٢ ـ تقوية الأمير عبد القادر الجزائري وتهيئته لحكم سوريا المستقلة عن تركيا تحت السيطرة الفرنسية.

٣ ـ صعوبات صناعة النسيج الفرنسية وحاجتها للمواد الأولية السورية وضغوط البرجوازية الفرنسية.

٤ ـ حاجة فرنسا للخيول العربية. .

٥ ـ المشروع الفرنسي لاستخدام موارنة لبنان في زراعة القطن في الجزائر والسعي الى تهجيرهم إليها[٢٣٦].

شن نابوليون حملته العسكرية على الشاطيء السوري تحت شعار « نصرة الحق والعدالة الانسانية » ظاهراً، وبمحاولة تعبئة جنود الجمهورية تعبئة صليبية باسم مساعدة فرنسا المتمدنة لمهد الديانة المسيحية، مشيراً الى تاريخ الصليبيين. وكانت فرنسا تحمل معها خطة لجذب اللبنانيين الموارنة من خلال

---

(٢٣٤) زين ـ زين ـ الصراع الدولي في الشرق الأوسط ـ ص ٣٥.

(٢٣٥) النهار ـ ٧١/١٠/٣٠ ـ رسائل ماركسية ـ ١١ آب ١٨٦٠ عن سياسة الأنكليز.

(٢٣٦) مارسيل إيميرت ـ مترجم ـ دراسات عربية عدد ٥ ـ آذار ١٩٧٢ ص ٢ ـ ٢٢.

المساعدات المادية والمبشرين وأوجه البر والاحسان التي تقنعت بها[٢٣٧]. وكـان لهذا التدخل الفرنسي المباشر أن جعل، بما استدرجه من تدخلات دولية، سياسة الجبل تقرر الى حد بعيد بتلك التدخلات والمنافسات بحيث لا يمكن قراءة ما كان يجري مذّاك باستقلال عن هذا العنصر الخارجي الدولي والأقليمي الذي تنامى الى حد لعب الدور المقرر في سياسة المنطقة.

(٢٣٧) أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية ـ دار النهار ١٩٧٣ ـ ص ٢٧ ـ ٢٨ .

الفصل الثالث

متصرفية جبل لبنان
بلورة المؤسسات الطائفية

متصرفية الجبل: التكوين السياسي والاجتماعي ـ الطائفي الجديد:

كانت فرنسا بالتوافق مع القيادة السياسية المارونية من العاملين على تحويل جبل لبنان إمارة مارونية وعودة الحكم الشهابي اليها. وراح قائد بعثتها العسكرية يشجع على هذه الدعوة وينظم توقيع العرائض من الجبل لهذا الغرض[١].

لكن التسوية التي انعقدت عشية عام ١٨٦١ م عكست علاقات القوى المشاركة في الصراع لاسيما القوى الخارجية بحيث كانت فرنسا أحد أقوى الأصوات في اللجنة الدولية لكنها لم تكن وحيدة. من هنا لم يأت نظام المتصرفية مطابقاً لرغبتها بحيث بقيت متصرفية الجبل سنجقاً عثمانياً تشارك الدول الأوروبية الدولة العثمانية في تقرير شؤونه. وبرغم توازناته الداخلية الجديدة لم يكرس كياناً طائفياً مستقلاً[٢].

لذا استمرت المحاولات الفرنسية في تشجيع الموارنة على طلب المزيد وكانت

---

(١) هاني فارس: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث ـ الأهلية للنشر ـ ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٢) عهد الباب العالي الى أسعد باشا قائد الجيش العثماني المقيم في صيدا تطبيق نظام القائمقامين بعد الحركة السياسية التي نشبت أثناء حكم عمر باشا ١٨٤٣ م. وتعيين رشيد باشا مكانه. وكان الاعتراض على دور القائمقام تجاه جمهور الطائفة المخالف. وفصل أسعد باشا بلاد جبيل عن القائمقامية المارونية لوضعها تحت إدارة باشا طرابلس الذي عين عليها موظفاً مسلماً. ولكنه أضطر على إثر احتجاجات قناصل الدول الخمس المتفقة مع تركيا على إنشاء هذا النظام إلى أن يلحق هذه المنطقة في سنة ١٨٤٤ بالقائمقامية المسيحية.

ـ الدكتور أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: دار العلم للملايين: ط ١ ١٩٧٠ ص ١١٠.

قواتها ما تزال عنصراً مساعداً لهذا النشاط مما جعل الدولة العثمانية تشكو هذا الوجود الفرنسي المباشر ودعمه لحركة يوسف كرم والأكليروس والمطران طوبيا عون وقد سلط هذا ضغوطاً دولية على فرنسا جعلها تطلب الى حلفائها (كرم وعون والأكليروس) عدم التمادي في حركة المعارضة لنظام المتصرفية التي تزعمها بشكل مباشر يوسف كرم(٣).

كان نظام متصرفية الجبل محطة أساسة في تاريخ لبنان، فلقد عكس هذا النظام شكلاً من أشكال التجزئة ما قبل العملية الاستعمارية التجزيئية الشاملة. انه من نتائج واقع التجزئة الداخلية العثمانية البنيوي الذي سمح بتطور متفاوت للعديد من المناطق ذات التكوين الأقوامي والطائفي الخاص. وعلى قاعدة من هذا التطور المتفاوت في أطراف الأمبراطورية العثمانية أمكن لهذه الأطراف أن تكتسب بعض

---

(٣) أسد رستم/ لبنان في عهد المتصرفية (ص ٥٠ ـ ٥١) كان قائد الحملة الفرنسية الجنرال ديكرو يسعى لربط بطرس كرم بالجمعية الفرنساوية لحماية نصارى الشرق موجباً فتح اعتماد ليوسف كرم ليتمكن من شراء الأسلحة والذخائر ليتم طرد الأتراك من لبنان. الخ...

(*) أنظر الأديولوجية المارونية والتعبير عنها في كتاب إيليا حريق / التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث/ الأهلية للنشر ط ١٩٨٢.

- جبرائيل القلاعي (ت ١٥١٦) (لبنان موطن الموارنة ـ احتلال العرب المسلمين للبنان ـ مقاومة الموارنة للاسلام دفاعاً عن دينهم وكيانهم (ص ٩٩ ـ ١٠١).
- اسطفان الدويهي (١٦٢٩ ـ ١٧٠٤) صراع مستمر بين الموارنة والاسلام في سبيل الحفاظ على الكيان الوطني والديني المستقل (ص ١٠٢ ـ ١٠٣).
- يوسف الدويهي (ت ١٧٨٠) لبنان وطن الموارنة والصراع مع الاسلام حفظاً للكيان (ص ١٠٣ ـ ١٠٤)
- أنطونيوس العينطوري (ت ٨٢١) تاريخ الموارنة صراع مع محيط عدائي (ص ١٠٥).
- نقولا مراد (ت ١٨٦٢) صراع مع المسلمين (ص ١٠٦).
- شيبان الخازن (١٧٥٠ ـ ١٨٢٠) الامارة اللبنانية والاستقلال عن الدولة العثمانية (ص ١٠٩)
- طنوس الشدياق (١٧٩٤ ـ ١٨٦١) تاريخ لبنان يعود الى فينيقيا ـ حديث عن لقاء المسيحية والاسلام ص (١١٠ ـ ١١١).

ويعكس هؤلاء الأفكار التي كانت تضخها النخبة المارونية المثقفة لاسيا تأثيرها على رجال الدين الجهاز المنظم والقائد في الجبل.

مقومات الاستقلال الذي نما الى حد اختراق سقف وحدة الأمبراطورية فيما بعد. طبعاً ان نظام المتصرفية أدخل الحماية الدولية فريقاً في الأشراف على أوضاع الجبل ولم يلغ السيادة العثمانية عليه، الأمر الذي جعل متصرف الجبل عثمانياً والأمر الذي حمل الدولة العثمانية على السعي الدائم لاعادة الجبل جزءاً عضوياً في الأمبراطورية بمحاولة إدخال تمثيله في « مجلس المبعوثان ». وفي منتصف القرن التاسع عشر لم تكن قد اكتملت بعد المشاريع الاستعمارية الأوروبية الهادفة الى تجزئة الامبراطورية العثمانية واقتسامها بين الدول الأوروبية، ولم تكن الخصائص الأقليمية قد نضجت هي الأخرى الى حد تبلورها في مشاريع كيانات مستقلة. لذا كان مجمل العملية الاستعمارية آنذاك وعملية التطور الداخلية ذات الأسس الاجتماعية لا يتعدى الحصول على شكل من أشكال الحكم الذاتي ضمن اطار الامبراطورية العثمانية الواحدة وهذا ما حصل في سنجق جبل لبنان فعلاً.

ارتبط مشروع « الاستقلال » في جبل لبنان ببرنامج اجتماعي ـ سياسي طائفي شبه قومي. فالثورة الديمقراطية التي استغرقت نصف قرن من الحركات الفلاحية والشعبية على شكل انتفاضات متتالية جزئية وشاملة كانت في مواجهتها للاقطاع بوجهي سيطرته الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية انما تتكون على أساس طائفي. ذلك أن التحرر من الاقطاع كان مطلباً مركباً، إنه تحرر من السيطرة الاقتصادية الاجتماعية بكل ما تحمله من امتيازات وهو تحرر من الامتيازات الطائفية المذهبية الدينية المتجلية في الدولة الدينية العثمانية من جهة ونظام « الملل » وفي ركيزتها المحلية الطائفية: الاقطاع الدرزي. مما جعل قوى الثورة الديمقراطية كتلة من الطبقات والفئات الاجتماعية والسياسية من الفلاحين والبرجوازية المارونية والكنيسة وامتداد هذه القوى الى بعض قوى الاقطاع الماروني ولاسيما إنحياز الأمير الماروني نفسه الى هذه الجبهة في سياق هذا التطور المعقد. وقد اكتسب كلا الجبهتين عمقاً خارجياً خاصاً غير منفلت من هذه الثنائية الدينية ـ الطائفية في صراع الشرق والغرب أو دول المسيحية الأوروبية في غزوها لدول الشرق الاسلامية.

يقول رودولفو ستافنهاغن « أن التراتب يمثل في أغلب الحالات تثبيتات

وانعكاسات اجتماعية وحتى أحياناً قانونية . . . ونفسية لبعض علاقات الانتاج الاجتماعية المتمثلة بالعلاقات الطبقية وتتدخل في هذه التثبيتات الاجتماعية عوامل أخرى ثانوية ومتممة دينية وعرقية تقويّ التراتب وتقوم في آن واحد بوظيفة سيوسيولوجية هي (تحريره) من الروابط التي تشده الى أساسه الاقتصادي أو تعطيه وجوداً مستقلاً . . تكتسب ديناميكية ذاتية أو بالأحرى جوداً ذاتياً، يصون التراتب حتى عندما تتبدل الشروط والظروف التي انبثق عنها في بداية الأمر(٤).

كان نظام المتصرفية من جهة أولى تصفية للنظام « الملّي » العثماني الذي يعكس في جوهره نظام الاقطاع الديني والطائفي دون أن يكون هنا مبالغة في طبيعة « الاضطهاد الديني أو التميز الطائفي الذي عرفه نظام الدولة العثمانية فبالمقارنة بين الثيوقراطيات المسيحية واليهودية في صعيد المؤسسات القانونية والثيوقراطية الاسلامية هناك فروق في الدرجة أكثر منها في الطبيعة. كما أكدت دراسة د. جورج قرم في « تعدد الأديان وأنظمة الحكم »(٥). فالدولة المسيحية عرفت تصنيف المواطن انطلاقاً من الايمان فكان هناك رعايا وهناك مؤمنون. مع تنظيم لتميز الأهلية بين الاثنين(٦) في حين كان الاسلام أكثر بساطة وأخف وطأة(٧). وما سيرورة العلمنة في أوروبا المسيحية الا نتيجة عملية معقدة صراعية كان تتويجها الثورة الفرنسية التي أدت الى انعتاق القانون والسلطة من طابعها الحرمي الديني، بالغاء كل وساطة بين الدولة والفرد(٨) الأمر الذي جعل الدولة « المكتملة » تأخذ مكان الدين حين لم تعد بحاجة اليه على حد تعبير ماركس. لكن هذا الصراع بين الكنيسة والدولة كان في أوروبا مصدره أن الهيئات الدينية النظامية كانت عنصراً نابذاً لعملية الاندماج القومي الأمر

(٤) رودولفو ستافنهاغن ـ الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ـ دار الحقيقة بيروت ط ١ ـ ١٩٧٢ ص ٢٩ .

(٥) د. جورج قرم ـ تعدد الأديان وأنظمة الحكم ـ ص ٣٤.

(٦) المرجع ذاته ـ ص ١٣٨ .

(٧) المرجع ذاته ـ ص ١٤٧ .

(٨) المرجع ذاته : ص ٢٥ ـ ٢٦ .

الذي لم يتوفر في حالة الاسلام لغياب الكهنوت وبالتالي التنظيم المؤسسي المستقل(٩) وبرغم ذلك كان تكوين المجتمع العثماني الموسوم بميسم الدين العميق الذي يحافظ على وجود الطوائف فيه على أساس إثني ـ ديني، قد حال دون تذرر الأفراد في أوليات دولة حديثة فاعلة باتجاه المركزة(١٠).

وبالتالي كانت عملية مركزة الدولة القومية الحديثة كخط بياني شهدته تلك الدولة لابد أن يمر على جثة وحدتها التاريخية بطرد هذا التكوين الاثني المغاير الى خارجها. فنظام الدولة العثمانية الموحد على أساس ديني وبالتالي المحتفظ بنظام « الملل » وبكل عوامل التجزئة الاجتماعية المرتكز الى النظام الاقطاعي أسس لهذه التباينات الداخلية، وما أن اكتسبت الدولة العثمانية مقومات مشروعها القومي في سياق حدث الصراع مع الغرب ونمو البرجوازية القومية ذات المصالح الموحدة قومياً وامتلاك أديولوجية هذا التوحيد لكن انطلاقاً من مصالحها « القومية التركية » الأضيق من إطار الرابطة الاسلامية، حتى تخلعت الدولة العثمانية بالنمو المتوازي أيضاً للمشاريع القوموية الانفصالية الأخرى.

جاءت تصفية النظام الاقطاعي العثماني و « الملّي » في جبل لبنان على شكل تعميم للحقوق أو مساواة في الحقوق بين « الملل » وبالتالي بين المسلمين وغير المسلمين، ولم تجتز الحد الى قيام نظام المواطنية. فمستوى التطور العام في الامبراطورية لم يسمح بمثل هذه النقلة النوعية التي كان لابد لها أن تصفي مجمل النظام العثماني القديم لتشييد الدولة العصرية القومية العلمانية. من هنا جاء بروتوكول ١٨٦١ و ١٨٦٤ م بعد التعديل، يبني نظام التمثيل النسبي الطائفي مقراً بالتالي لوناً من ألوان الحكم الذاتي للموارنة في الجبل. ذلك أن هذا النظام بانطلاقه من التمثيل النسبي العددي أعطى الموارنة أرجحية مطلقة في مجلس ادارة المتصرفية بحيث بدا هذا النظام كنظام حكم ذاتي « طائفي » نحا في تطوره التاريخي منحى تطوير هذا الحكم الذاتي « الى الاستقلال والانفصال». فخلف نشوء هذا النظام كان

(٩) إدمون رباط : مقدمة لكتاب جورج قرم ـ ص ١٣ ـ ١٤ .

(١٠) المرجع ذاته : د. جورج قرم ـ ص ٢١ .

التقاطع بين الحقوق الاجتماعية والحقوق الطائفية من جهة وكانت هناك المؤسسة السياسية القائدة « الكنيسة المارونية » التي منحت ذاك التطور وعيه السياسي الطائفي القومي ومدته بمؤسسات التوحيد. فلم تصفِ الثورة الديمقراطية كليّاً موقع الاقطاع في كلا الجبهتين برغم ما أطلقته من النمو الرأسمالي فضلاً عن تعزيز الحرب الأهلية لنفوذ القيادة الطائفية « الكنيسة المارونية » الكنيسة التي لم تكن مجرد مؤسسة تضخ فعلاً إديولوجياً، بل صاحبة موقع اجتماعي خاص.

ولقد تتبعنا قبلاً تطور موقع الكنيسة الاجتماعي وملكياتها وثرواتها وتنظيمها المؤسسي السياسي والثقافي(١١). وبسبب نفوذها القائم على ملكيتها الواسعة وكثرة شركائها كانت تتحكم بانتخاب مشايخ الصلح الذين بدورهم ينتخبون ادارة الجبل السياسية(١٢).

إدارة الجبل: (١٨٦١)

تشكل مجلس وكلاء الطوائف غداة بروتوكول ١٨٦١ م فضم ممثلاً واحداً عن كل طائفة بالتساوي وبوظيفة اعادة الاستقرار السياسي. وكان بمثابة لجنة فك اشتباك. وفي هذا المجلس كان هناك مقاطعجي واحد هو الدرزي الثري الشيخ سعيد تلحوق من أصحاب الغرب المشاركين في حوادث ١٨٦٠ م المشهور « بلسان الدروز » ولم يكن الشيخ الجنبلاطي القائد السياسي الأول ولا العمادي القائد العسكري المشهور

(١١) أنظر: يوميات لبناني في أيام المتصرفية تحقيق ونشر ـ د. سليم حسن هشي ـ د. سليم حسن هشي ـ ١٩٧٣ ـ ص ١٢ ـ ١٣ ـ أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨ م): إن غبطة البطريرك الماروني الجديد (الياس بطرس الحويك) يتولى ادارة عمل عظيم جداً ويرعى شعباً يبلغ مجموعة نحو ٣٢٣٨٠٠ نسمة لهم ٨١٥ كنيسة يخدم ١٠٤٩ كاهناً هذا عدا الرهبان في الأديرة والراهبات. فالرهبان ١٣١ ديراً والراهبات ١٦ ـ عدد الرهبان ١٦٩٠ والراهبات ٤٠٠ لهم ١٧ مدرسة داخلية اكليركية وغير اكليركية للذكور ومدرسة واحدة داخلية ونصف داخلية للاناث ومجموع عدد المدارس الداخلية والخارجية نحو ٣٨٠ مدرسة وفي جميعها ١١٩٠٠ تلميذاً وتلميذة يدرسهم جميعاً ٤٥٣ معلماً و ١٠ معلمات. أما مصاريف هذه المشروعات فمن ايراد الأوقاف الغنية الواسعة الأطراف. الخ.. (ص ١٢ ـ ١٣).

(١٢) أنظر: حقائق لبنانية ـ الشيخ بشارة الخوري ـ ج ١ ص ٣٧ ط. ١٩٦٠ ـ أوراق لبنانية.

بـ « سيف الدروز » كما كان يصنف الدروز زعماءهم.

وتمثلت الطوائف الأخرى بوجوه اجتماعية جديدة صاعدة غلب عليها المثقفون وبعض التجار وملاك معامل الحرير. فكان محمد عرب عن السنة من أثرياء برج بيروت. وعيد حاتم عن الموارنة من حمانا وهو مقرب من البطريرك الماروني ولعب دوراً في الوساطة بين الفلاحين والمشايخ في كسروان عام ١٨٥٩ م(١٣). ومحمد المقدم عن الشيعة من قضاء جزين، وعبد الله نوفل عن الأرثوذكس، سليل أسرة طرابلسية الأصل عريقة الوجاهة والعلم وصاحبة موقع تجاري هام في بيروت، عمل أكثر أفرادها بالتجارة والمهاجرة وكان منها قنصل دولة الروس في بيروت. وكان سليم الصوصة عن الكاثوليك من أسرة غنية جداً في دير القمر كانت تملك الأرض والمزارع والنقود الكثيرة وعمل بعض أفرادها بدين الفائدة وكان لها موقع تجاري في بيروت.

أما مجلس الادارة الأول (١٨٦١ ـ ١٨٦٤ م) المعين تعييناً بالتشاور مع زعماء الطوائف لاسيما الدينيين حسب المادة الحادية عشر من فرمان ١٨٦١ م(١٤). فضم الوجوه الجديدة من الطوائف ورجال المال والأعمال والمثقفين، وأبعدت عنه أونحيت جانباً العائلات التقليدية المقاطعجية، لولا تعيين الأمير فندي شهاب مديراً لأعمال المتصرف بمثابة وكيل رئاسة (١٨٦٢ ـ ١٨٦٤ م). وكان في المجلس عمر الخطيب من أسرة سنية مصرية الأصل، في أقليم الخروب (برجا) برز منها رجال علم وقضاء ودين. وحسن عواد من أسرة سنية في أقليم الخروب (عانوت) ومن الملاّك فيها. وعمون يوسف عمون من أسرة مارونية جاءت من جزين الى دير القمر ولعبت دوراً سياسياً ادارياً في ولاية بشير شهاب وعدت من بكوات دير القمر فيما بعد. ونصر نصر من وجهاء الموارنة أيضاً من أسرة عملت في صناعة وتجارة الحرير. وحسن شقير عن الدروز من أرصون المتن ومن نفس الفئة الاجتماعية الوجيهة المالكة للأرض. ووهبة غانم عن الدروز من سلالة الشيخ حسين أبو غانم أحد وجهاء كفرنبرخ المقربين من

(١٣) منصور الحتوني ـ نبذة تاريخية ـ الفصل السادس.

(١٤) أسد رستم: المتصرفية ـ ص ٣٧.

الشيخ بشير جنبلاط وكان على شيء من علوم ذاك العصر وعلى شيء من الغنى والأملاك.

وخليل الجاويش عن الأرثوذكس من الأسر البرجوازية وملاك الأرض وأصحاب المطاحن في دير القمر. وشديد عيسى عن الأرثوذكس من أسرة ثرية عمل بعض أفرادها بدين الفائدة وكان لهم مكتب خاص في سوق دير القمر. وجبرائيل مشاقة عن الكاثوليك من أسرة يونانية الأصل طرابلسية المنشأ جاءت في القرن الثامن عشر للأتجار بمشاقة الحرير وتلقّبت به عن جدها يوسف بتراكي. كذلك عبد الله مسلم عن الكاثوليك من مدينة زحلة عاصمة لبنان التجارية من سلالة ابراهيم مسلم أحد شيوخ زحلة واحد مدراء أعمال المير بشير الشهابي الثاني فيها منذ عام ١٨٢٠ م. ومن الشيعة عبد الله برو وكاظم عمرو وهما من أصول مشابهة.

أما وكلاء مجلس الادارة - المنصب الذي استحدثه داود باشا والذين تعاقبوا منذ ١٨٦٢ م. حتى ١٩١٥ فكان منهم أحد عشر وكيلاً من أصل عشرين من العائلات التقليدية كأمراء بيت شهاب، فندي وسعد، اللذين تعاقبا أربع دورات وبللمع (أمين وقبلان وسليم) الذين تعاقبوا أربع دورات ومشايخ كبيت السعد الخوري (حبيب) ثلاث دورات من سلالة الكونت غندور السعد مدبر الأمير يوسف الشهابي وأصحاب الجرد الجنوبي عهد الأمير حيدر شهاب وأخوه فؤاد مدير الجرد الجنوبي. أنشأ معملاً للزيوت في طرابلس وأسس مصرف فؤاد السعد واخوانه، وغلب على هذه العائلة الثقافة والادارة. خالها الشيخ سجعان الضاهر. والآخرون وهم تسعة من الفئات الاجتماعية الصاعدة الجديدة (نعيم قيقانو) (المصرفي)[١٥] وعمون عمون، ويوسف وانطوان وسليم عمون، من أسرة عريقة في الادارة، وعلى أربع دورات، وحبيب البيطار من المشايخ والوجهاء وعيد حاتم من حمانا ومقرب من البطريرك ولعب دوراً مهماً في الوساطة الطائفية في ثلاث دورات وجميع الوكلاء كانوا من الموارنة بلا استثناء.

---

(١٥) سميليا نسكايا: الحركات الفلاحية - ص ٢٣١.

وكان إشغال الوكلاء على النحو التالي:

الأمير فندي شهاب (١٨٦٢ - ١٨٦٤) عيد أبو حاتم (١٨٦٤ - ١٨٦٥) نعوم قيقانو (١٨٦٥ - ١٨٦٧) عمون يوسف عمون (١٨٦٧ - ١٨٦٨) عيد أبو حاتم (١٨٦٨ - ١٨٧٤) عمون عمون (١٨٧٤ - ١٨٧٤) أنطوان عمون (١٨٧٤ - ١٨٧٧) عيد أبو حاتم (١٨٧٧ - ١٨٧٧) الأمير أمين منصور بللمع (١٨٧٧ - ١٨٧٩) الأمير سعد شهاب (١٨٧٩ - ١٨٨٩) الأمير فندي شهاب (١٨٨٩ - ١٨٩٩) الأمير قبلان أبي اللمع (١٨٩٩ - ١٠٩١) حبيب باشا السعد (١٩٠٢ - ١٩٠٥) سليم بك عمون (١٩٠٨ - ١٩٠٩) الأمير قبلان بللمع (١٩١٠ - ١٩١٢) سعد الله الحويك (١٩١٢ - ١٩١٣) حبيب باشا السعد (١٩١٣ - ١٩١٥) وحل مجلس الادارة ثم عاد بعد انتهاء الحرب لممارسة نشاطه السياسي. وعين المتصرف التركي علي منيف (١٩١٥ - ١٩١٧) ثم أسماعيل حقي (١٩١٧ - ١٩١٨) ممتاز بك (١٩١٨ - ٣٠ حزيران - ٣٠ أيلول ١٩١٨)[١٦].

وحين تعدل بروتوكول ١٨٦١ عام ١٨٦٤ أرسى توزيعاً جديداً لتمثيل الطوائف أعطي للموارنة أربعة مقاعد ما لبث فيها بعد أن أضيف لهم مقعداً عن دير القمر زائد مركز وكيل الرئاسة فأصبحوا ستة. وثلاثة مقاعد للدروز وأثنين للأرثوذكس وواحد لكل من الكاثوليك والسنة والشيعة.

تمثل الشيعة بحسن همدر الذي يقول الحتوني أنه ذهب الى بعلبك مع اثنين من الدروز وعقد حلفاً بين الأمراء الحرافشة الشيعة والدروز على الاتحاد والوفاق عام ١٨٦٠ الأمر الذي حرك أهل زحلة[١٧] وكاظم عمرو أربع دورات. ومحمد محسن (دورتان) وأحمد الحسيني.

وتمثل السنة بـ محمد عرب وعمر الخطيب (خمس دورات) ودرويش القعقور - وعلي خزعل الحجار وعبد الحليم الحجار - وحسين الحجار - وكان يتخلل دورات

---

(١٦) أنور الخطيب: دستور لبنان - المناقشات البرلمانية ج ١ ص/ ل.م.

(١٧) الحتوني: الفصل السادس.

المجلس إسقاط عضوية بالقرعة واعادة انتخاب بعد قرار انتخاب الأعضاء عبر مشايخ الصلح في القرى. ولم يكن في السنة عائلات مقاطعجية كما هو واضح وكان الاقليم غالباً في عهدة بيت جنبلاط وحين أقصاهم البشير الشهابي الثاني بعد مصرع بشير جنبلاط ضمه لأملاك إبنه الأمير خليل الذي عين في ادارته الشيخ حسين حمادة من دروز بعقلين.

وتمثل الكاثوليك بـ: عبد الله مسلم من زحلة (أنظر ما سبق) وسليم مطران من (بعلبك) دورتان ونصيف غره من زحلة. وابراهيم مسلم من زحلة (أنظر ما سبق) ويوسف البريدي (دورتان) ويوسف بردويل.

أما الأرثوذكس. فتمثلوا بخليل الجاويش من أسرة ملاك وأصحاب معامل حرير - وخليل قرطاس وأسعد الخوري (دورتان) وابراهيم الأسود (دورتان) وجرجس العازار - والياس الشويري ونقولا غصن - وزخور العازار - وجرجي تامر - والياس الملكي. وجميع أسر الكاثوليك والأرثوذكس من الفئات الاجتماعية الصاعدة لعدم وجود عائلات تقليدية مقاطعجية منهم وكانوا أكثر طائفة بدّلت وجوه ممثليها.

ومثل الدروز ضاهر عثمان أبو شقرا من الأسر التي اشتهرت بالدور العسكري مع أقرانها آل عبد الصمد في عماطور وكانت جنبلاطية الغرض. ووهبة أبو غانم (سبق ذكره) (ثلاث دورات) وحسن شقير (خمس دورات) وقويدر حماده بعقلين (دورتان) وحمد حمادة بعقلين. وقاسم صالحة. وحسن حمادة بعقلين. وسعيد أبو علوان (مشايخ الباروك) ومحمد صبرا الأعور (دورتان) وهو صاحب معملين لحل الحرير في قرنايل - المتن - والشيخ فؤاد عبد الملك (دورتان) الغرب. وشكيب جنبلاط - محمود جنبلاط (مشايخ اقطاع) وسامي أرسلان (أمراء) ونجيب عبد الملك من أصحاب الغرب والمقدم رشيد مزهر من أصحاب حمانا. وأحمد أمين الدين من وجهاء دروز الغرب في عبيه. (مشايخ).

ومثل الموارنة نصر نصر من أسرة مصدري حرير وحسن عيد وسمعان غطاس (ثلاث دورات) ويوسف الخوري. وعيد حاتم وأسعد أبو صعب (ثلاث دورات من أسرة لعبت دوراً في ادارة الأمير بشير الشهابي وأول أسرة نالت لقب بك في الموارنة

سنة ١٨٥٥). ويوسف البيطار (دورتان) وعبد الله غسطين (دورتان) من ملاك معامل الحرير. وفارس الخوري كرم (ملاك حرير) ويوسف الزغزغي (ملاك حرير) منصور المعوشي، فرحان ناصيف (دورتان) من وجهاء أقليم الخروب الموارنة الذين تولوا إدارة جزين عهد الأمير بشير. كنعان البيطار، الياس أبو صعب - فارس الخوري (دورتان) كنعان الضاهر - شديد عقل (ملاك حرير) يوسف حبيش (مشايخ) مسعود العازوري - سليم كنعان وداود عمون ونعوم باخوس - وخليل عقل (ملاك حرير) سليم ثابت - عقل أبي صعب - فؤاد العازوري - أسعد لحود - اسكندر الخوري (ملاك حرير) جرجي زوين.

ومن الملفت أن تمثيل الطوائف المسيحية عموماً غلبت عليه صفة البرجوازية من ملاك معامل الحرير ومصدريه وأسر لعبت دوراً في ادارة الحكم الشهابي. وغالب عائلات الموارنة كانت من منطقة دير القمر المدينة التي استقطبت الفعاليات الاجتماعية والسياسية من سائر مناطق الجبل. وقد أحصينا أسماء العائلات الموجودة فيها فكانت أواخر القرن التاسع عشر تبلغ ٢٨٨ عائلة[١٨]. وبدأت الأسر التقليدية تعود الى مجلس الادارة في أواخر القرن التاسع عشر كآل حبيش الموارنة وجنبلاط وعبد الملك وأرسلان الدروز بعد أن أبعدت في المراحل الأولى.

---

(١٨) سالنامة جبل لبنان - متصرفية الجبل - بالتركية - ١٣٠٦ هـ - مكتبتنا الخاصة.
- إبراهيم بك الأسود: دليل لبنان - ط ١٩٠٦.
- شكري البستاني دير القمر في أواخر القرن التاسع عشر - معهد العلوم الاجتماعية ١٩٦٩.
- غاستون دوكوسو: قنصل فرنسا في بيروت ١٩١٣ - مصدرو وملاك معامل الحرير (الجداول)
- الشدياق: اخبار الأعيان بيروت ١٩٧٠ - جرجي زيدان تراجم مشاهير الشرق ج ٢ مكتبة الحياة.
سليم هشي: محررات القائمقامية النصرانية - ٤ أجزاء. البستاني: دائرة المعارف اللبنانية. لحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان - منشورات الجامعة اللبنانية. ١٩٦٧. أسد رستم: المتصرفية - دار النهار - ١٩٧٣.
- جوزيف نعمة: صفحات من لبنان ج ١ - ١٩٧٧.
- يوميات لبناني في عهد المتصرفية - تحقيق سليم هشي ١٩٧٣.
- محمد الحجار - تاريخ اقليم الخروب. ١٩٧٨ مطابع البيادر - مزرعة الظهر.
- اسماعيل حقي - لبنان - مباحث علمية واجتماعية - الجامعة اللبنانية / ١٩٧٠.

لكن مجلس الادارة لم يكن هو السلطة الفعلية، فلقد كانت بأيدي القائمقامين والمديرين حيث اكتظت تلك المراكز بالأمراء والمشايخ منذ مطلع عهد المتصرفية وقد رغب أبناء الأسر التقليدية بهذه المراكز حيث كان لهم نصيب معين من الضرائب يبلغ نصف بالمئة عن كل مبلغ تتقاضاه دوائر الأجراء[١٩]. يسجل أسد رستم الملاحظة القائلة بأن « القائمقامين جميعهم كانوا من الأمراء الا الكورة وزحلة لعدم توفرهم في الروم والكاثوليك وقد نسي داود باشا نزاع العامة ورجال الاقطاع أو تناساه فأحاط نفسه بترتيباته الادارية، برهط من الأمراء والمشايخ »[٢٠].

وفي أول توزيع للمديريات هناك ثماني مديريات، ستة منها على رأسها مدراء أمراء (أرسلان - شهاب - بللمع) وشيخ (الخازن). وأحد منهم درزي وآخر أرثوذكسي (حسن شهاب) والباقون موارنة. وواحد من غير العائلات التقليدية ماروني هو مدير دير القمر عبد الله نمور.

والقائمقامون الذين أمكن احصاؤهم واحد وخمسون قائمقاماً منهم سبعة وثلاثون من أصول تقليدية (أمراء ومشايخ) هم فعلاً ثلاثة وعشرون شخصاً تعاقبوا دورات عدة. واثنا عشر من أصول برجوازية شغلوا ثلاث عشرة دورة وهناك خمسة دروز (٤ أرسلان واحد جنبلاط) وأربعة أرثوذكس وثلاثة كاثوليك والباقون موارنة. أما الأمراء (أرسلان - شهاب - بللمع) والمشايخ (الخازن - جنبلاط - البيطار - الضاهر) والوجوه الاجتماعية الجديدة فهم من عائلات (زلزل - الجاويش - عكاوي - شميل - عمون - كرم - الخوري - حداد - طالب - الجاهل) وأغلبها من الأرثوذكس والكاثوليك. أما المديريات فتكاد تتطابق مع تقسيمات لبنان الاقطاعي في حدودها الجغرافية التاريخية والمدير المتربع على سدة الحكم فيها هو من نفس الأسرة التي كانت حاكمة من قبل مع تعديلات طفيفة برزت في أطراف لبنان الصغير كما هو الحال مع سنة اقليم الخروب والكاثوليك والأرثوذكس والشيعة.

فالمديرون الدروز نجيب ونسيب وفؤاد جنبلاط (الشوف الحيثي والسويجاني)

(١٩) حقائق لبنانية - الشيخ بشارة الخوري - ج١ - ص ٤٢ - ٤٣.

(٢٠) أسد رستم: المتصرفية - ص ٥٠.

وبشير ونجم وشريف بو نكد (المناصف) وحمد وداود تلحوق (الغرب الأعلى الجنوبي) عجاج ومحمد وجميل العماد (العرقوب الجنوبي) عثمان ونصر الدين وأنيس عبد الملك (الجرد الشمالي) فارس ومحمود العيد (العرقوب الأعلى) مجيد وشكيب أرسلان (الغرب الأقصى) وهؤلاء هم أصل مقاطعجية الدروز وحكام الشوف الكبير ونواحيه.

وفي اقليم الخروب كان علي أبو خزعل الحجار ثم سليم العاكوم. من السنة. وكان الغرب الشمالي لدى سعيد بك نخلة من الباروك ثم أمين حلاق ثم بطرس كرم من الكاثوليك والعرقوب الشمالي يوسف مبارك فالأمير سعيد شهاب ثم أمين حلاق. والجرد الجنوبي الشيخ رشيد الخازن ثم حبيب بك السعد. فالشيخ اسكندر الخوري والشحار لدى اسكندر بك حبيش فالأمير عثمان فحسيب الشهابيين.

يتضح كيف أن النظام الجديد أخذ بمبدأ غلبة السكان والطائفة في توزيع المديريات الأمر الذي جعل حكام بلاد الشوف (من جزين والأقليم والشوف والمتن وعاليه..) يعكسون هذا التوزيع الجديد بحيث لا يشكل الدروز أكثر من نسبة عشرين في المئة في المنطقة الجنوبية من الجبل.

وفي المتن تعاقب على خمس مديريات ثلاثة أمراء من بيت شهاب وخمسة أمراء من بيت بللمع وأربعة مديرين من الفئات الصاعدة (عقل - قرطاس - الأسود - غصن) وفي كسروان على عشرة نواحي تعاقب ستة عشر مديراً من آل الخازن والدحداح والبيطار والحمادية وآل حبيش (وهم مشايخ تلك المنطقة تاريخياً) وثمانية مديرين من عائلات جديدة.

وفي البترون تعاقب على تسع مديريات أحد عشر مديراً من آل شهاب وحبيش والظاهر وحمادة والبيطار وأبو صعب وثمانية مديرين من العائلات الجديدة.

وفي جزين أمير من بيت شهاب وثلاثة من وجوه الشيعة واثنان من وجوه الكاثوليك وفي الكورة واحد من السنة (الأيوبي) واثنان من مشايخ آل العازار واثنان من وجوه الأرثوذكس الجدد. وفي دير القمر ما لبث أن تراجع موقع العائلات الجديدة لصالح العائلات التقليدية فتولى ادارتها قسطنطين بك الخازن فالأمير فايز شهاب.

وهكذا استعادت العائلات التقليدية مكانتها السياسية من خلال الادارة لكن بمشاركة الفئات الاجتماعية الصاعدة كل ذلك مع الغلبة للطوائف المسيحية وتراجع للموقع الدرزي بحيث تعكس هذه النتائج الترتيب الاجتماعي الجديد طائفياً.

أما البلديات التي استحدثت عهد مظفر باشا فقد أعطت لهؤلاء القائمقامين والمديرين المذكورين مهمة اضافية هي رئاسة المجالس البلدية في نواحيهم بحيث يمسكون بكل رقاب السلطة السياسية مجدّدين علاقات الولاء التقليدية مع جمهور مقاطعاتهم.

فمن أصل اثنين وثلاثين مجلساً بلدياً عرفنا رئيسه كان أثنا عشر أميراً تسعة من آل شهاب وثلاثة أمراء من آل بللمع وأربعة مشايخ من بيت الخازن وشيخ من بيت جنبلاط، العيد، العازار، الضاهر، البيطار، السعد، واثنان من آل الدحداح والآخرون وعددهم سبعة، ثلاثة سنة «خزعل» وطوائف الروم (حداد والخوري والأسود) من العائلات الجديدة لا أمراء ولا مشايخ.

وواضح أن التمثيل الدرزي الضيق (النسبي طائفياً) والماروني الواسع ساهم في تحديد طابع الفئات الاجتماعية الممثلة للطوائف من حيث تقليدية التمثيل الدرزي وجدة التمثيل المسيحي والاسلامي عموماً. ومع التذكير بتنصر أسرتي الامارة الشهابيين واللمعيين الذي أتى في سياق مواكبة هذا التطور الاجتماعي العام الذي جعل الموارنة القطب الطائفي والاجتماعي والسياسي الجاذب في الجبل.

والوظائف الكبرى منها والصغرى كانت توزع على الطوائف وفق نسب معينة واحتكار خاص. فوكيل مجلس المتصرفية ماروني - والمحاسبجي سني - ورئيس دائرة الجزاء درزي. ورئيس دائرة الحقوق ماروني وقائد الدرك ماروني وترجمان المتصرفية أرثوذكسي ورئيس قلم الأوراق كاثوليكي الخ . . . وفي الادارة المدنية كما في الادارة السياسية كان موقع الأسر التقليدية حاسماً. فتعاقب على رئاسة دائرة الحقوق. الأمير نصوح ونجيب الشهابيان والشيوخ بطرس كرم ورشيد الدحداح (موارنة) ورئيس دائرة الجزاء قاسم بك نكد وملحم بك تلحوق ومصطفى بك العماد (دروز). وجميع هؤلاء من الأسر التقليدية.

أما رؤساء محاكم البداية في الأقضية فكانوا عهد واصا باشا على سبيل المثال، الشيخ سعيد تقي الدين ثم محمد أفندي بو عز الدين (دروز) وفي المتن، ذيب صفا وسليم المعوشي (موارنة) وفي كسروان بشارة الخوري واسكندر صفا (موارنة) والبترون سليم باز وانطون خوري (موارنة) وجزين الشيخ نعمان حبيش ويوسف بك أبو صعب (موارنة) وزحلة المير مجيد شهاب(ماروني) وسليم أفندي معلوف(كاثوليك) والكورة أسعد بك طالب وراجي بو حيدر (أرثوذكسي) ودير القمر سليم المعوشي - وسعيد فياض (موارنة).

وشغل رئيس مجلس المحاكمة أمين منصور بللمع واسكندر حبيش ورشيد الدحداح (موارنة اقطاع) ورئاسة القلم العربي حنا أبي صعب، وغطاس لبكي وخليل الخوري (موارنة). ورئاسة الكومسيون الشيخ سعيد تلحوق (درزي) وقلم الترجمة اسكندر الشعريني وعبد الله الخوري (ارثوذكسي) والقلم التركي اسكندر الحداد والقلم العربي بشارة بو خنجل، والقلم التركي ناصيف الريس، والعربي الشيخ خليل الخوري والأجنبي فرنسوا ذياب وقلم الأوراق اسكندر الشميل (كاثوليك) ونخلة الخوري. وقلم مجلس الادارة عبد الله الشدياق وبولس زوين، وقلم الحقوق تامر ويوسف الملاط، (موارنة) وقلم الجزاء يوسف أبو فاضل والياس الشويري (كاثوليك). وهيئة النافعة انطوان قيقانو (ماروني) وقلم المحاسبة (تركي - سني) ثم يوسف بك صعب (ماروني).

وقد شمل توزيع المراكز الادارية حصصاً طائفية عدداً ومرتبة الدرك اللبناني فكان للموارنة ١١٩٧ عنصراً والأرثوذكس ٢٠٤، والدروز ١٩٦، والكاثوليك ١٣١، والسنة ٤٩ وغلبت على مواقع القيادة فيه العائلات التقليدية من أمراء ومشايخ بخاصة بيت شهاب - والخازن.

كان التفاوت الاجتماعي - الطائفي الأساس الذي انبثق عنه المشروع السياسي - الطائفي وبالتالي البنية السياسية الطائفية. وجاءت هذه البنية السياسية تشكل تقنيناً محكم الحلقات لتطور لبنان اللاحق على أساس المحافظة على البنية الاجتماعية نفسها وعدم السماح باختلالها الأمر الذي يشكل أحد أهم وظائف البنية السياسية في شكلها

الرئيسي ـ الدولة. إندرج التفاوت الاجتماعي الطائفي في صلب البنية السياسية، وكان على هذه البنية السياسية ـ الطائفية أن تحافظ وتحمي هذا التفاوت الاجتماعي ـ الطائفي على كل صعيد. وبكلمة أن طائفية البنية السياسية تعبر عن قوى اجتماعية ـ طائفية معينة ووظيفتها لصالح تلك القوى الاجتماعية أن تحافظ على البنية الطائفية ليس بما هي مجرد نظام سياسي ذي وظيفة تضليلية مزورة بل بما هو حفظ للتوازن في قلب المجتمع نفسه لميزان القوى الاجتماعي ومنعه من الاختلال بحيث يطيح بالسيطرة الاجتماعية الطبقية المسيطرة ومن ضمنها بهذا التراتب الطائفي داخلها. هذا هو السياق العام لتطور المسألة الطائفية على النحو الذي يجعل القوى الطبقية المسيطرة ضمن النظام السياسي الطائفي هي الأخرى غير موحدة، في مواجهة المطالب الاجتماعية في قاعدة المجتمع ويجعل الانقسام الطائفي يخترق مختلف المستويات الاجتماعية منها والسياسية. وسنكتفي الآن بتبيان المواقع الاجتماعية التي كانت في أساس الموقع السياسي الطائفي في الادارتين السياسية والمدنية مشددين على أن النصاب السياسي الطائفي ـ يعكس النصاب الاجتماعي الطائفي ويغذيّه، ويتغذى منه في علاقة جدلية عضوية غير منفصمة.

المهن الحرة:

وهكذا نرى على صعيد المهن الحرة (أطباء ومحامون وصيادلة) تأثير الارساليات الأجنبية والمؤسسات التعليمية الطائفية لناحية فرص الترقي الاجتماعي. الأمر الذي لا يمكن رده بالتأكيد الى الوضع الاجتماعي الخاص بالطوائف المسيحية. بكلمة لم تكن تلك الفرص المتاحة للطوائف المسيحية على صعيد تحصيل الثقافة والعلم عائدة لملاءة مالية خاصة بهم فقد كانت منذ البدء نتيجة لمستوى آخر من العلاقات الطائفية والصراع السياسي الدولي وسعي الاستعمار لاعتماد التبشير الديني والدعم الثقافي عنصراً أساسياً في مخطط اقتحامه للمنطقة وستوضح الأرقام والاحصائيات هذا التفاوت في التطور على هذا الصعيد. فمن بين مئة وتسعة وكلاء دعاوي مأذونين من الحكومة (محامون) هناك اثنا عشر محامياً من عائلات إقطاعية ستة دروز، ستة موارنة. وأربع عشرة درزياً من أصل مئة وتسعة، في حين حوالي ستة وخمسون من أصل مئة

وتسعة للموارنة وعشرين للأرثوذكس وخمسة عشر للكاثوليك وأربعة من طوائف مسيحية مختلفة.

وفي مجال الطب والصيدلة من أصل سبعة وثلاثين طبيباً وثمانية صيادلة هناك اثنان دروز فقط والبقية من الطوائف المسيحية وهنا تستبعد العائلات التقليدية. فلم تكن مهنة الطب تأتلف والتقاليد الأرستقراطية لما فيها من تواضع وخدمة.

وبهذا المجال يسجل أسد رستم أن معظم خريجي الجامعة الأميركية من النصارى والموارنة بين عام ١٨٧١ و ١٨٨٣ على النحو التالي: ١٥ موارنة ـ ١٠ كاثوليك ٣ لاتين ١٦ أرثوذكس ـ ١٤ أنجيلي ١ مسلم و٣ دروز[٢١].

الملكيات العقارية:

أما على صعيد الملكية العقارية فكان الأمر في منتهى الوضوح. احتفاظ الدروز على صعيد الأملاك الخاصة ببقايا الملكية الاقطاعية لحظة لم يبلغ التطور الاجتماعي الحد الذي يسمح بتحول هذه الملكية الى الجانب الآخر الماروني.

فمع مطلع عهد المتصرفية واحصاء السكان والملكيات لجباية الضرائب يتبين بالمقارنة بين الطائفتين الأساسيتين الدروز والموارنة ما يلي:

عدد ذكور الدروز ١٢٤٦٧ نسمة يتوجب عليهم ضريبة أشخاص مقدارها ١٠٩٠٨٦ غ وعدد ذكور الموارنة ٥٧,٤٢٠ نسمة عليهم نسبة الضريبة نفسها ومقدارها ٥٠٢٤٢٥ غ لكن ضريبة الأملاك كانت ما تزال تبين احتفاظ الدروز بنسبة أوسع من الأرض رغم انتقال الكثير منها الى الموارنة بمصادرات الأمير بشير من جهة ومختلف أشكال التفرغ والبيع. وكانت مساحة الأراضي على النحو التالي: ٦٤٠٣٠ درهماً للموارنة، و ٢٩,٤٤٩ للدروز[٢٢] وكان على الدروز ضريبة أملاك مقدارها: ٦١٨٤٢٩ غ وعلى الموارنة ضريبة أملاك مقدارها ١,٣٤٤,٦٣٠ غ أي في حين كان عدد الدروز خمس ($\frac{1}{5}$) عدد الموارنة تقريباً كانت ملكيتهم ما تزال نصف ($\frac{1}{2}$)

(٢١) أسد رستم لبنان في عهد المتصرفية ـ دار النهار بيروت ـ ١٩٧٣ ـ ص ٢٤٨.

(٢٢) عيسى اسكندر المعلوف ـ مجلة الآثار ـ ١٩١٨ ج ٥ الحكومة اللبنانية بعد ١٨٦٠.

ملكية الموارنة. غير أن هذا الوضع سرعان ما بدأ بالتغيير وسجل في السنوات الأولى (١٨٦١ - ١٨٦٤) ١٢٢٠ معاملة بيع في قضاء الشوف ثلاثة أرباع ($\frac{٣}{٤}$) البائعين فيها كانوا دروزاً. وثلثا المشترين ($\frac{٢}{٣}$) موارنة.

ملاك معامل الحرير والمصدرون

مستوى آخر من هذا التفاوت الاجتماعي يعكسه ملاك معامل الحرير ومصدّروه حسب تقرير القنصل الفرنسي في بيروت دوكوسو (١٩١٣).

لقد بلغت صناعة الحرير مبلغاً مهماً، وباتت مصدراً رئيسياً للانتاج على حساب الاقتصاد الطبيعي الغذائي المحدود أصلاً في الجبل. وفي تجارة الحرير كما في صناعته لم يكن للدروز موقع يذكر فاحتل الموارنة موقعاً أساسياً في صناعة الحرير وملكية معامله والأرض التي تنتجه، واحتلت طوائف الروم الأرثوذكس والكاثوليك الموقع الأهم في تجارته وتصديره.

ففي جداول مصدري الحرير بين ١٩٠٤ - ١٩١١ لا يوجد مصدر واحد درزي - ولا يتجاوز مصدرو الحرير الاسلام الخمسة. أما الآخرون فهم طوائف الروم (عون - طراد - فياض - هيكل - عكاوي - حايك - زلزل) وعدد من الموارنة. وبعض المؤسسات الأجنبية (كيران - مورك..)[٢٣].

أما ملاك خلاقين الحرير والتي بلغت حوالي ١٧٠ معملاً في الجبل فيها من ٩ الى ١٠ الآف دولاب لحل الحرير[٢٤]. فبالرغم من كون قضاء المتن هو المنتج الأول

---

(٢٣) غاستون دوكوسو عام ١٩١٣ / مؤسسات غزل الحرير: الملاك والمصدرون.

(٢٤) المرجع: بطرس لبكي - اطروحة: نقلا د. فؤاد شاهين: الرأسمالية اللبنانية وفدرالية الطوائف ص ٢٩ وفي تقرير للقنصل الفرنسي سنة ١٩١٢ - ١٩١٤ أن عدد مستوردي المواد المصنعة من أوروبا ومصدري المواد الخام اليها بلغ ٩٠ شخصاً في بيروت منهم فقط ٩ من المسلمين والبقية من المسيحيين. أما في صيدا وصور حيث يشكل المسلمون أكثرية بين السكان فكان المسيحيون يسيطرون أيضاً على التجارة. وفي حقل شركات التأمين كان هناك مسلم واحد من أصل ٣٤ شخصاً. كذلك فان وكلاء الشركات البحرية بلغ ١٥ شخصاً كلهم مسيحيون وأجانب. أما بعد سنة ١٩١٠ - ١٩١١ فكانوا مسيحيين بأكثريتهم الساحقة، اذا كان المسلمون يصدرون ٦٠ بالمئة من كمية الحرير المصدرة (المرجع =

والشوف المنتج الثاني (مواطن الدروز) نجد في المتن ٥٨٩٩ خَلقين يملكها مسيحيون منها ٢٨٩ خلقين فقط يملكها دروز (نجار - الأعور - المصري - نويهض..) وفي الشوف مجموع الخلاقين ٢٤٨٣ هناك ١٢٠ خلقين يملكها دروز حصرا الشيخان مصطفى عماد وسعيد حمدان وفي الجداول ملكية لدير الناعمة ومطرانية قبرص توازي ٢٠٩ خلاقين وبعض الخوارنة. أما الأمراء والمشايخ فأمير واحد من بيت بللمع وشيخ خازني وآخر من بيت الخوري (من العائلات التقليدية) في حين تطغى أسماء العائلات من الروم ويبرز اسم فرعون وشيحا (في ولاية بيروت) ومؤسسة أرملة كيران وبورتاليس والبنك العثماني. وبرغم ذلك شكل الملاك الموارنة لمعامل حل الحرير ثلث العدد الاجمالي في جبل لبنان أو أكثر بقليل والباقي الثلثان لطوائف الروم والأمر المعروف أيضاً هو تمركز الحرف الصناعية الشعبية الأخرى في قرى ومناطق السكن المسيحي اجمالاً فضلاً عن تخصص معظم العائلات المسيحية والقرى بنوع معين منها[٢٥].

= بطرس لبكي - أطروحة) (نقلاً عن / الرأسمالية اللبنانية وفيدرالية الطوائف - د. فؤاد شاهين ص ٢٩.

(٢٥) دليل لبنان: ابراهيم بك الأسود ط ١٩٠٦.

(*) أنظر: ذخائر لبنان - ابراهيم بك الأسود ط ٢ - مطبعة الرهبانية والبستاني بيروت ١٩٧٠.

(*) انظر كتاب: إدفيك جريديني شيبوب: الحرف الشعبية في لبنان - بيروت ١٩٦٤ مطابع الخال ص ٨٠ - ٩٦.

الفصل الرابع

من التجزئة القومية الى الانفصالية اللبنانية

الحركة العربية والموقع اللبناني:

١ ـ كان للعرب قبل الاسلام إحساس « عرقي » أي نوع من الشعور بوحدة جميع الناطقين بالضاد[1]. وكان لهم اعتزاز بالنسب يتجلى في شجرات الأنساب التي حفظوها باستمرار.

وكان للعرب نصيب خاص من تاريخ الاسلام وهو ما كان يعطي لقادة الجماعة العربية في إطار الدولة العثمانية الشعور بالحق التاريخي على الاسلام والعروبة. فكان لتاريخ العرب الاسلامي ولحاضرهم في حفظ علوم الدين واللغة ما يزكي هذا الحق التاريخي.

وعندما كان على الاسلام والمسلمين والعرب منهم بشكل خاص أن يواجهوا تحديات الهجوم الاستعماري من كافة وجوهه على الدولة العثمانية، كانت ذكريات العهد العربي في تاريخ الاسلام تتصدر عناوين الاستقواء التراثي، والعهد العربي فيه ما فيه من الشعور القومي في وجه « الشعوبية » التي تصادم معها الاسلام العربي باكراً ومديداً في وجوه وألوان شتى.

وعندما بدأت تنحسر الامبراطورية العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر أمام

(١) البرت حوراني ـ الفكر العربي في عصر النهضة ـ دار النهار ـ بيروت ترجمة كريم عزقول ص ٣١١ ماركس ـ انجلز مراسلات، عام ١٨٥٣/ يتحدث ماركس عن أثر التحدي البيزنطي الفارسي، الأحباشي، في إيقاظ لون من ألوان الشعور القومي عند العرب، يعكسه إلى حد بعيد ظهور الدين الإسلامي.

الـزحف الأوروبي استثارت البحث عن عـوامل ضعف المجتمـع العثماني وعـوامـل تصدعه، وبالتالي عوامل تماسكه وعوامل قوته. وبرزت حركـات تجديـدية تجلت في الفكر السياسي الاسلامي مع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم وفي التوجه العثماني للاصلاح عبر حركة التنظيمات التي بـدأت في ثلاثينـات القرن التاسع عشر حتى ١٩٠٨.

واذا كان من غير الجائز إسقاط المشروع السياسي القومي على ظواهـر النهضة الأدبية العربية والتجديد اللغوي، ولا على الحركات الانفصالية والتمردات الشعبية والحركات المذهبية التي شهدتها بكثافة الامبراطورية العثمانية قبل نهاية القرن التاسع عشر فاننا لا يمكن بأي حال أن ننكر ما كان لهذه الظاهرات من أثر في تأسيس عناصر الفـرقة عن العثمـانيين وعن الـدولـة العثمـانيـة. وبـرغم خط الانصهـار المتنامي للجماعات التي التقت تحت راية الاسلام عبر تاريخ طويـل لم يكن ممكناً الـزعم أن هذا التطور قد آل الى الغاء التمايزات الجماعية والافرادية داخل الجماعة الاسلامية بعامة. فلا يمكن القول أن الانسان قد تحول الى ذرة من ذرات الجماعـة الاسلامية الواحدة. فكانت الاستقطابات التي شهدها المجتمع العثماني في امتداد القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، غير منقطعة الجذور عن ارثها التاريخي القديم، كما أنها لم تكن حالة انسانية بلا ذاكرة.

من الطبيعي إذن أن تكون الحركة الوهابية في الجزيرة العربية بدعوتها المسلمين الى العـودة الى نقاوة الاسـلام الأولى احياء لذكرى العهد العـربي في تاريـخ « الأمـة الاسلامية »[٢]. كما من الطبيعي أن تكون دولة محمد علي والتوسع المصري في المدى الجغرافي والسكاني العربي، فضلاً عن مزاعم محمد علي وابنه ابراهيم « العروبية » لوناً من ألوان الانفصال العربي عن العثمانيين. ورغم هذا وذاك فـان الحركـة القوميـة العربية كمشروع سياسي واعي بهويته لم تظهر إلاّ أواخر القرن التاسع عشر ولم تتبلور إلا في مطلع القرن العشرين لاسيما وان التمييز بين الاسلام والعروبة كان ولمـا يزل إشكالاً فعلياً لا مفتعلاً.

---

(٢) ألبرت حوراني ـ الفكر العربي في عصر النهضة ـ ص ٣١٣

لقد درج المؤرخون لتلك الحقبة على اعتبار الدعوة الى الدولة الدستورية وقيام تجربة ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦ الدستورية الأولى بقيادة مدحت باشا اعلانـاً جديـداً للرابطة السياسية في الدولة العثمانية يضعها على طريق الفرز القومي.

إنّ مجرد الحديث عن دولة دستورية، يتساوى فيها المسلمون وغـير المسلمين، الأتـراك وغير الأتـراك، طريقـاً لانقاذ وحـدة الامبراطـورية العثمـانيـة، عنى ويعني بالفعل، أن الرابطة الاسلامية السياسية التي كانت الدولة العثمانية آخر تجسيد لها، قد بطلت أن تكـون إطاراً لصهـر توحيـدي للمجتمع. وفي حـين يرى العـديد من المؤرخين أن غياب الفكرة الدستورية (الديمقراطية) كان في أسـاس التعجيل بـزوال الامبراطورية العثمانية وفي تغذية التناقضات القومية، يرى اتجاه آخر قديم متجدد في بعض المسـاهمات والاتجـاهـات المعـاصـرة أن المحـاولات الاصـلاحيـة والتجـارب الدستورية المحدودة التي شهدتها الدولة كـانت تهجينا لبنيتهـا الأصلية (الاسـلامية) وعنصراً أساسياً في تفككها[٣].

ان الاقتباس الغربي (الدستور والقومية)، يقول هذا الـرأي، هو الـذي مهد للسيطرة الاستعمارية بتبديد الهوية الاسلامية والوحدة الاسلامية. من هنا ينظر هذا الاتجاه الى الموقع والدور اللبناني في مسار تاريخ الامبراطورية العثمانية نظرة عـدمية تلغي كل أثر إيجابي لهذا الموقع والدور نابع من انسجامه والتطور الموضوعي. ذلك أن سنجق جبل لبنان شهد عام ١٨٦١ م أول خطوة لتأسيس كيان انفصالي وساهم مع بيروت في دفع هذا الاتجاه الى نهايته كما سنرى.

٢ ـ ظلت ولاية بيروت تعتبر جزءاً من ولاية سورية حتى عام ١٨٨٨ م العام

---

(٣) د. وجيه كوثراني / وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ ـ دار الحداثة ـ بيروت ط ١/ ١٩٨٠ ـ يقول د. وجيه كوثراني «نظرة ثانية لظاهرة تفكـك وتحول الـدولة العثمـانية إلى قـوميات ودول حـديثة. فهـذان التفكك والتحول اللذان اعتبرا لمرحلة تاريخية طويلة ولربمـا حتى الان نضالاً ضـد «المستعمر التـركي» ونهوضاً قومياً من أجل بناء الدولة العربية الحديثة «كانا في الواقـع من نتائـج عملية التغلغـل الأوروبي البطيء في جسم الدولة الإسلامية، والتي كانت الدولة العثمانية آخر شكل لها في التاريخ وبالتالي كانا من نتائج تاريخ اختراق الامبريالية لبلدان الشرق الأوسط الإسلامي ومن صيغ محاولات الرأسماليات الغربية التوسعية أن تحول هذا العالم المختلف إلى صورتها ـ (المقدمة ـ ص ٧ ـ ٨).

الذي فصلت فيه عن ولاية سوريا لتكون ولاية مستقلة ترتبط بوزير الداخلية العثماني وتدار بواسطة موظفين مدنيين وعسكريين. وقد شملت ولاية بيروت السناجق التالية: سنجق بيروت - سنجق عكا - سنجق طرابلس - سنجق اللاذقية - سنجق نابلس. وكان سنجق بيروت مؤلفاً من أربعة أقضية أصبحت عام ١٩٢٠ جزءاً من لبنان الكبير: قضاء بيروت، قضاء صيدا، قضاء صور، قضاء مرجعيون، أما البقاع والسفوح الغربية من السلسلة الشرقية فشكلت جزءاً من قضاء بعلبك التابع لولاية سورية.

أما سنجق جبل لبنان الذي أُنشيء عام ١٨٦١ باستقلال إداري، وارتباط مباشر بوزارة الداخلية العثمانية، فقد كان يضم سبعة أقضية هي: الكورة، البترون، وكسروان، والمتن، والشوف، وجزين، وزحلة ومديريتين مرتبطتين مباشرة بالحاكم أسوة بالأقضية وهما: دير القمر والهرمل. وكان كل من هذه الأقضية عدا زحلة يشمل عدة مديريات فكانت حدود جبل لبنان طرابلس شمالاً، وصيدا جنوباً والبقاع وبعلبك شرقاً ومدينة بيروت والبحر الأبيض المتوسط غرباً[٤].

وكان حاكم جبل لبنان مسيحياً عثمانياً برتبة وزير مرتبط مباشرة بالصدر الأعظم ويعين بإرادة سنية بناء على إنهاء الصدر الأعظم، وبعد موافقة الدول الأوروبية العظمى الست الموقعة على نظام جبل لبنان، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وقد استمر العرف على أن لا يكون الحاكم من المذهب الماروني الذي تعتنقه أكثرية أهل الجبل، ولا أرثوذكسياً. فكان من الأرمن أو الروم الكاثوليك أو اللاتين، وذلك منعاً لتأويل وضع الجبل الخاص هذا تأويلاً استقلالياً. ففكرة الاستقلال الأقليمي توحي في الغالب أن يكون الحاكم الاداري على مذهب أكثرية

(٤) يوسف الحكيم - بيروت ولبنان في عهد آل عثمان - المطبعة الكاثوليكية - بيروت. ط ١٩٦٤ ص ٢٦ و١٣.
- د. وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية - ص ٩٧.
- زين زين - الصراع الدولي - ص ٨٣.

الإيالة المستقلة. كما أن اختيار الحاكم من الأقليات استبعاد لخطر الهيمنة من طائفة على الطوائف الأخرى[٥].

يستقل الحاكم في ادارة الجبل باستثناء عقوبة الاعدام التي ارتبطت بمحكمة التمييز العثمانية. ويساعد الحاكم مجلس إدارة يقرر الضرائب والإشراف على إنفاقها، ينتخب أعضاءه شيوخ الصلح في القرى والقصبات على أساس الأكثرية الطائفية في كل قضاء، ولوجود الاختلاط الطائفي في المناطق أخذ بمبدأ أكثرية السكان أو أكثرية الأملاك. وكان ممثلو طوائف الأقليات أكثر من عدد ممثلي الطائفة الأكبر، الطائفة المارونية. وقد شمل التمثيل الطائفي كافة أجهزة الادارة وأقيم توازن دقيق بين الوظائف والتمثيل الطائفي[٦]. وظلت الدولة العثمانية تقوم بسد عجز موازنة حكومة جبل لبنان سنوياً حتى ١٨٧٩ م بعد فرض ضرائب جديدة، وأعفي الجبل من عدة ضرائب كانت سارية في العاصمة وجميع الايالات ومنها الرسوم الستة: الطوابع المالية، والملح، والكحول، وصيد السمك، وصناعة الحرير، وزراعة التبغ والتنباك، وهي الرسوم المخصصة لوفاء صندوق الدين العمومي تجاه الدول الأوروبية[٧]. وهذا بمجمله ما سميّ الامتيازات الخاصة بالجبل.

يصف يوسف الحكيم في مذكراته، السياسة في الجبل عهد المتصرفية، فإذا هي منافسة لإحراز المناصب الادارية والقضائية، ووظائف الدواوين، وتناظراً بين العائلات البارزة قديماً وحديثاً، شمل كل المقاطعات والقرى والبلدات والطوائف[٨].

ولا يشذ كثيراً المجتمع البيروتي على هذا الصعيد ولا المجتمع الطرابلسي. فقد كانت العائلية والقرابة عناصر أساسية تدور حولها الحياة السياسية. مع تمييز للطبقة الثرية، المسيحية بخاصة، التي تغلب عليها العادات الغربية[٩]. وكانت

(٥) يوسف الحكيم - بيروت ولبنان في عهد آل عثمان - ص ١٣ و ١٤.
(٦) يوسف الحكيم - ص ١٤ و ١٥ و١٩.
(٧) يوسف الحكيم - ص ١٩ و ٢٠.
(٨) يوسف الحكيم - بيروت ولبنان - ص ٤٤ و ٥٨.
(٩) يوسف الحكيم - بيروت لبنان - ص ٣٤ و ٣٥.

الامتيازات الأجنبية تشجع الوجهاء على قبول وظائف فخرية في القنصليات الأجنبية لمجرد مساواتهم بالأجنبي لدى الحكومة العثمانية ودوائرها[10]، وهو ما مكن العدد الكبير من العائلات المسيحية من الارتقاء الاجتماعي والسياسي، ومما طبع إتجاهاتها السياسية الى أبعد حد.

٣ ـ استوعب نظام متصرفية جبل لبنان عام ١٨٦١ م التناقضات التي أدت الى صراعات ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ م، فشهدت المتصرفية استقراراً سياسياً ما لبث أن انعكس ازدهاراً اقتصادياً نسبياً رغم الهجرة الكثيفة في المرحلة الأولى.

فالدولة العثمانية اعتبرت نظام جبل لبنان نوعاً من تطبيق نظام الايالات. أما فرنسا التي حققت انتصاراً فعلياً في نظام المتصرفية لجهة زرع موطيء قدم على الشاطيء الآسيوي للمتوسط، فظلت تعتبر هذا الحل حلاً وسطاً، فحاولت باستمرار تعزيزه والانطلاق منه الى تعميق الطابع الاستقلالي للكيان الجديد واكسابه المزيد من المقومات.

دعمت فرنسا بالأساس أثناء ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ الاتجاه المسيحي الداعي الى انشاء وطن قومي مسيحي[11]، واستمرت أثناء عهد المتصرفية تشجع الموارنة على الفوز بقدر أكبر من الاستقلال[12].

أما الأكليروس الماروني فخرج من أحداث ٥٨ ـ ٦٠ بانتصار كبير. كانت الانتفاضة الفلاحية قد كسرت هيبة خصومه من المشايخ وكانت الحرب الأهلية قد أعطت الكنيسة المارونية من خلال دورها القيادي فيها وزناً إجتماعياً وسياسياً شديد الفعالية[13].

وكانت ادارة الجبل تبنى بتأثير كبير للأكليروس الماروني مما حدا بأحد المراقبين

(١٠) يوسف الحكيم ـ المرجع ذاته ـ ص ١٤٥ و ١٤٦.
(١٢) د. كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ص ١٩٧.
(١٢) د. كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ص ١٥٢.
(١٣) د. وجيه كوثراني ـ الاتجاهات ـ ص ٨٠.

الأوروبيين الى وصف البطريرك الماروني، عام ١٨٨٠ م بأنه الزعيم السياسي لأمة ثيوقراطية[14].

ازداد وزن الأكليروس الماروني عبر النشاط الاقتصادي الذي بذله في زراعة التوت وتجارة شرانق الحرير[15] وكانت الرعاية الفرنسية التبشيرية التعليمية والاجتماعية تقدم عبر المؤسسات الدينية المارونية فزاد في قوة موقع الكنيسة. وتدريجياً أخذ الطابع المسيحي الماروني يتعزز في إدارة الجبل باستحداث مركز وكيل ماروني للمتصرف وباقرار مبدأ التمثيل النسبي الطائفي. وبذلك أخذ يتعزز موقع الاتجاه الداعي لاعتبار جبل لبنان وطن الموارنة بل وطنهم القومي « والملجأ »[16] للنصارى الذين ظلوا يشعرون بموقعهم كجزيرة غريبة في بحر من السيادة التركية[17].

أما الدروز، وهم الفريق الآخر في تسوية ١٨٦١ « فبدوا راضين عموماً ». صحيح أنه كانت لهم شكاوى ضد القائمقام في الشوف إذ كان يبدل بمنافسه وتنقلب الآية ويصبح الراضون ساخطين، لكن كل هذا لم يخرج عن نطاق التحزب وهو شكل من أشكال النزاع القديم الذي لا يمس النظام وقواعده ولا يجرهم الى العصيان والثورة على الحكومة كما كان شأنهم في الماضي. وهكذا انشغل الدروز إما بالمهاجرة الى حوران أو الى المهجر أو بالتحزب ضد هذا المتصرف أو ذاك القائمقام بشكل لا يشوبه خطر جدي على الأمن[18].

تمتع نظام الجبل باستقرار وحماية الى حد لم يستطع معه الاتجاه العثماني الساعي باستمرار الى تحجيم دور نظام الجبل ان يحقق ذلك. فعندما تبلغ مجلس إدارة الجبل غداة اعلان الدستور العثماني عام ١٨٧٦ م الدعوة إلى انتخاب ممثلين

(١٤) د. وجيه كوثراني ـ الاتجاهات ص ٨٣.
(١٥) د. وجيه كوثراني ـ الاتجاهات ص ١٦٧.
(١٦) د. كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ص ١٥٧ و ١٥٨.
(١٧) المرجع ذاته. تاريخ لبنان الحديث ص ٨٣.
(١٨) وجيه كوثراني ـ الاتجاهات الاجتماعية والسياسية ـ ص ١٧٠.
(١٩) كوثراني المرجع ذاته : ص ١٦٨.

« لمجلس المبعوثان » كان الرد رفض الانصياع لأوامر المتصرف .

وكانت حجة مجلس الادارة أن وجود نواب لبنانيين ليس له مبرر في ندوة مدعوة لتحسين حالة الولايات التركية عموماً . فلبنان يتمتع منذ ١٥ سنة بدستور خاص نظمته الدول الكبرى وهو راضي عن مصيره ولا مجال أمامه للشكوى وأن نظامات ١٨٦١ التي خلصته من شرور كثيرة أمنت له الرفاهية وأن ما يريده هو تطبيق هذا النظام بدقة[١٩] .

حافظ نظام المتصرفية على الاستقرار السياسي باجتذابه أبناء الأسر الاقطاعية من نصارى ودروز وجعلهم أرباب الادارة في الجبل . وكان أفراد هذه الطبقة الادارية معظمهم من المناطق الجنوبية حيث كان الارتباط والولاء لسلطة المتصرف أقوى وحيث الاختلاط السكاني ، في حين استمرت المناطق الشمالية على حذرها من النظام الجديد وعلى الانشداد لذكرى يوسف كرم[٢٠] .

أما بيروت فقد شهدت تحولاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبالتالي سياسياً بارزاً . فبعد ١٨٦٠ م وأواخر القرن التاسع عشر بلغ عدد سكانها قرابة ١٢٠ ألف نسمة لا يشكل المسلمون أكثر من ثلثهم ، والثلثان من المسيحيين وغالبيتهم من الكاثوليك (٤٠ ألفاً) وكانوا يمسكون بمفاتيح الحياة الاقتصادية في حركةالتصدير والاستيراد مع أوروبا والمصارف والأعمال التقنية والمهن الحرة[٢١] .

وكان لأحداث ١٨٦٠ وما تلاها ، وللتوسع في العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية مع أوروبا ، وبوادر النهضة الأدبية ، أن أخذت تبرز عن الجمعيات الأدبية ذات التوجه الإحيائي للتراث العربي اتجاهات سياسية ويشير المؤرخون الى تشكيل أول جمعية أدبية عام ١٨٧٥ م ، وتوزيع منشورات في بيروت بين ١٨٧٩ - ١٨٨٠ م تدعو لوحدة أبناء سوريا وتطالب بالحكم الذاتي لسوريا ولبنان والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية وبحرية التعبير والمعرفة . وتنتسب هذه الجمعية الى بعض

---

(٢٠) د . كمال الصليبي ـ تاريخ ـ ص ١٤٩ و ١٥٦ .
(٢١) د . وجيه كوثراني ـ اتجاهات ص ١٠٣ و ١٠٤ ـ وبلاد الشام ـ ص ٤٤ و٤٥ و ٥٤ .

الشبان المسيحيين من حلقة المعلم بطرس البستاني والشيخ ناصيف اليازجي[٢٢] . وما لبث أن تأسست الجمعية العلمية السورية ، وكان على رأسها العالم الدرزي الأمير محمد أرسلان وحسن بيهم (السني) .

ويحدثنا عادل الصلح عن حركة عربية سياسية مباشرة نشأت في ولاية بيروت بعد نهاية الحرب العثمانية ـ الروسية ـ سنة ١٨٧٨ م .

كان المحرك الأول لهذه الحركة أحمد الصلح ، وشارك فيها السيد محمد الأمين والشيخ علي الحر والأستاذ أحمد عباس الأزهري .

ويشير المؤرخ الاستاذ محمد جابر آل صفا الى أسماء ممثلي جبل عامل في المؤتمر العربي القومي الذي دعت اليه هذه الحركة وأنعقد سراً في دمشق . فكان العالم الجليل السيد محمد الأمين والحاج علي عسيران والشيخ علي الحر وشبيب باشا الأسعد الوائلي . وتقرر في هذا المؤتمر العمل على تحقيق استقلال البلاد الشامية (سوريا والأردن وفلسطين ولبنان) وأقر اختيار الأمير عبد القادر الجزائري أميراً على سوريا ونقل القرار للأمير باسم المؤتمر أحمد باشا الصلح . ويذكر عادل الصلح أن التوجه كان مشتركاً مع الأمير عبد القادر في العمل على استقلال سوريا وتأجيل البت بمدى هذا الاستقلال مع بقاء الخليفة العثماني خليفة للمسلمين لبقاء الارتباط الروحي .

ويقول « تلقى المؤتمر رغم سريته رواجاً لأفكاره الى حد تأييد يوسف بك كرم للأمير عبد القادر ودعوته لبث فكرة الاستقلال والاتحاد بين القبائل العربية والمفاوضة مع رجال الحكومة العثمانية لايجاد الحلول ، وإلّا الدعوة والعمل لسلخ البلاد العربية عن الدولة العثمانية[٢٣] .

وفي رسالة من يوسف كرم الى الأمير عبد القادر يقترح قيام اتحاد كونفدرالي

---

(٢٢) ألبرت حوراني ـ الفكر العربي ـ ص ٣٢٨ + منير مشابك موسى : الفكر العربي الحديث ص ١٩٢ دار الحقيقة بيروت ١٩٧٣ .
(٢٣) عادل الصلح / سطور من الرسالة / تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧ بيروت ١٩٦٦ ص ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١٠٦ .
ـ انظر : الشيخ علي الزين : للبحث عن تاريخنا ـ مشككاً في هذه الحركة .

عربي بعد سلخ البلاد العربية عن الدولة العثمانية[٢٤].

وهذا الاتجاه لم يكن بعيداً أصلاً عن المشروعين الكبيرين اللذين تجاذبا السياسة الاستعمارية في المنطقة سواء الاتجاه الفرنسي القاضي بجعل سورية الكبرى (بلاد الشام) منطقة نفوذ فرنسي أو الاتجاه الانكليزي القاضي بانشاء مملكة عربية واحياء فكرة الخلافة العربية انطلاقاً من خديوية في مصر[٢٥].

حمل يوسف كرم لواء الدولة العلمانية التي لا محل فيها لخلافة وكان هو الماروني اللبناني من الداعين للفكرة العربية في أيامها الأولى. واقترح اقامة دولة عربية في القطاع الآسيوي مستقلة عن السلطنة وينفصل فيها الدين عن الدولة على قاعدة النظام الكونفدرالي، وأن يولى رئاستها الأمير عبد القادر الجزائري وشرح مشروعه في أربع رسائل بعث بها للأمير من رومة. ولم يلق هذا المشروع الاهتمام الكافي. ولعل ما خفف من قيمته أن صاحبه أتهم بأنه يسعى اليه بتفاهم مع فرنسة لتركيز نفوذها في المنطقة وابعاد النفوذ البريطاني، وبأنه يريد مضايقة البطريرك الماروني في لبنان وتحديد صلاحياته، وكان يوسف كرم صديقاً لفرنسا وخصماً للبطريرك. وكان الأمير عبد القادر الجزائري يتمتع بشعبية في الأوساط الاسلامية والعربية بصفته مناضلاً ضد فرنسا في شمالي أفريقيا (١٨٣٢ - و ١٨٤٧) وحفظت له الأوساط المسيحية حمايته لخمسة عشر ألف مسيحي في دمشق أثناء حوادث ١٨٦٠ م فضلاً عن عراقة نسبه[٢٦].

٤ - الجمعيات والفكرة العربية:

نجيب العازوري: (؟ - ١٩١٦)

يعتبر مؤرخو الفكر السياسي العربي أن نجيب عازوري أول من دعا الى تأسيس الدولة العربية المستقلة على أساس قومي وعلماني متخطياً الدعوة التي سبق

(٢٤) المرجع ذاته ص ١١٣.

(٢٥) د. وجيه كوثراني - وثائق المؤتمر العربي الأول - ص ٤٧.

(٢٦) أنيس صايغ / الهاشميون والثورة العربية الكبرى - دار الطليعة بيروت - ١٩٦٦ ص ٤٥ و ٤٦.

لعبد الرحمن الكواكبي أن أطلقها لاقامة دولة خلافة عربية، ويضيف البعض بأن نجيب عازوري « صفى الدعوة العربية والنزعة القومية العربية من العناصر الدينية الاسلامية »[٢٧].

وبالرُغم من أن الفكرة السياسية العربية تبدو واضحة بشكل صريح وقاطع أول ما تبدو لدى العازوري فان مؤرخ « يقظة العرب » يؤكد أن دعوة العازوري « كان أثرها ضعيفاً في الحركة العربية ويعزو ذلك الى ظهورها في عاصمة أجنبية وفي لغة أجنبية ». ويعتبر أنطونيوس دعوة العازوري « مثالاً » لانحراف بعض الداعين الى الثورة ومدى ابتعادهم عن مصادر وحيها والهامها بسبب التعليم الأجنبي »[٢٨].

وفي نفس الوجهة يعلق أحد قادة الحركة السياسية العربية آنذاك (الأمير مصطفى الشهابي) معتبراً أنه لم يكن لدعوة العازوري في مقره الباريسي ولغته الفرنسية تأثير يذكر في نفوس العاملين في الحركة القومية العربية[٢٩]. ويعلق د. وجيه كوثراني مؤكداً عدم تأثير العازوري في مجرى النضال القومي آنذاك سيما وأن العمل المشترك التركي - العربي المناهض لأسلوب عبد الحميد كان العمل السياسي السائد آنذاك باستثناء بعض الأصوات الفردية المطالبة بالانفصال عن الأتراك[٣٠].

يعرف د. وجيه كوثراني نجيب العازوري بأنه ماروني من جبل لبنان[٣١]، في حين يكتفي جورج أنطونيوس بالقول أنه « عربي نصراني »[٣٢] ويعتبره ألبرت حوراني « كاثوليكي سوري »[٣٣] وكذلك منير موسى، الذي يشير الى أنه سوري من طائفة

(٢٧) منير موسى: الفكر العربي الحديث - ص ١٩٤ دار الحقيقة - بيروت ١٩٧٣. + ألبرت حوراني - الفكر العربي - ص ٣٣١ - ٣٣٤.
+ جورج انطونيوس - يقظة العرب ص ١٧٢ - ١٧٣ - ط/٤/١٩٧٤.

(٢٨) جورج انطونيوس - يقظة العرب ص ١٧٣.

(٢٩) د. وجيه كوثراني - اتجاهات + يقظة العرب ص ١٦٢.

(٣٠) د. وجيه كوثراني - اتجاهات - ص ١٦٢.

(٣١) د. وجيه كوثراني - اتجاهات ص ١٥٩.

(٣٢) يقظة العرب - ص ١٧٢.

(٣٣) ألبرت حواني - ص ٣٣١.

الروم الكاثوليك »[٣٤]. ويجمع المؤرخون على تربيته الفرنسية.

أسس في باريس عام ١٩٠٤ « عصبة الوطن العربي » وأصدر عام ١٩٠٥ كتاباً باللغة الفرنسية بعنوان « يقظة الأمة العربية في آسيا التركية » ويتوجه للدول الأوروبية داعياً إيّاها أن تحبذ تلك الفكرة وتشجّعها وتعطف عليها دون أن يطلب إليها أي عمل عسكري. هذه الدولة العربية دولة تضم المسيحيين والمسلمين بعيداً عن التأثيرات الخارجية التي تصطنع الخلافات فيما بينهم وتكون الدولة دستورية يرأسها سلطان عربي، يحترم استقلال لبنان ونجد واليمن. كما دعا الى قيام كنيسة مسيحية عربية صرف[٣٥].

كانت أفكار العازوري قليلة التأثير، وعندما اطلع عليها بعض المثقفين العرب كانوا قد شبوا عن الطوق وعرفوا مسؤولياتهم على حد رواية الأمير مصطفى الشهابي[٣٦].

يقول ألبرت حوراني أن الفوارق الكامنة بين مختلف القوى التي وقفت ضد سياسة عبد الحميد أخذت تتوضح ابتداء من ١٩٠٦ ومع زيادة امكانيات العمل السياسي وتوسع انتشار الصحف[٣٧].

برزت الجمعيات السياسية قبيل وبعد إعلان الدستور (١٩٠٨) حيث استفاد الداعون الى القومية العربية من الحرية التي أطلقها الاتحاديون[٣٨]. في حين يرد في كتاب « إيضاحات » أن جميع هذه الجمعيات تأسست عقب المشروطية (الدستور) ما عدا جمعية « النهضة اللبنانية » التي نشأت قبل ذلك بسنوات تحت حماية قنصل فرنسا ومراقبته وأكثر أعضائها من المسيحيين[٣٩]. ولا يضعها مؤرخو الحركة

(٣٤) منير موسى - ص ١٩٤.
(٣٥) ألبرت حوراني ص ٣٣١ - ٣٣٤ - منير موسى - ص ١٩٤ - ١٩٧.
- كوثراني - اتجاهات ص ١٥٩ - ١٦٢ - جورج انطونيوس - ١٧٢ - ١٧٣.
(٣٦) كوثراني - اتجاهات ص ١٦٢.
(٣٧) ألبرت حوراني - ص ٣٣٤.
(٣٨) منير موسى - ص ١٩٨ - كتاب إيضاحات ط ٢/ ص ٤٧.
(٣٩) محمد عزة دروزة - نشأة الحركة العربية الحديثة - المكتبة العصرية - ط ٢/ ١٩٧١ ص ٥٠٨.

العربية ومنهم محمد عزة دروزه في خانة جمعيات الحركة العربية، بل يعتبرونها مجرد جماعة مرتبطة بالتوجيه الفرنسي.

هذه الجمعيات هي:

جمعية النهضة العربية: تأسست في دمشق عام ١٩٠٦ أي قبل عامين من اعلان الدستور (١٩٠٨) بمبادرة من محب الدين الخطيب الذي كان رئيسها ومشاركة صلاح الدين القاسمي العلماني النزعة والأمير نجيب الشهابي وزكي الخطيب وصلاح الدين العظم وعثمان مردم بك ورضا مردم بك ومحمد الحفار والأمير عارف الشهابي وسامي العظم، ومحمد كرد علي، ومحمود كرد علي، وأحمد كرد علي، وأديب مردم بك وصبحي المليحي وحكمت المرادي وجميل مردم بك وكمال الحلباوي ورشدي الحكيم والأمير فايز الشهابي وجمال القوتلي (والد شكري القوتلي) وعبد الفتاح الجندي[٤٠].

جمعية الاخاء العربي - العثماني: تأسست عام ١٩٠٨ ومن أهدافها جمع كافة العناصر في الدولة العثمانية وتمكين الرابطة فيما بينهم وسارت على نهج حزب تركيا الفتاة - ولم تدم طويلاً. فبعد انقلاب ١٩٠٩ وتصاعد حملة التتريك انطوى ذكر هذه الجمعية[٤١] وحسب كتاب إيضاحات فان أعضاءها هم شفيق بك المؤيد وندرة المطران[٤٢].

المنتدى الأدبي: تأسست عام ١٩٠٩ وأعضاؤها عبد الكريم وعبد الحميد الزهراوي، ورفيق رزق سلوم. حسين حيدر، جميل الحسيني، يوسف مخيبر، سيف الدين الخطيب، شفيق المؤيد العظم، رفيق العظم، رشيد رضا، رضا الصلح، طالب النقيب، عزيز المصري، ندرة المطران، نخلة المطران، عزة الجندي، رشدي الشمعة[٤٣].

(٤٠) منير موسى - ص ١٩٨.
(٤١) منير موسى ص ١٩٩.
(٤٢) إيضاحات - ص ٤٧ - ط ٢. + محمد دروزة: مذكور... ص ٣٥٠.
(٤٣) إيضاحات - ط ٢/ ص ٥١ - منير موسى - ص ١٩٩ - ٢٠٠ - / محمد دروزة... مذكور ص ٣٥٣.

الجمعية القحطانية: نهاية عام ١٩٠٩ أسسها خليل حمادة، عبد الحميد الزهراوي، عزيز علي المصري، سليم بك الجزائري، وانضم اليهم حقي العظم، وحسن حمادة، وعزت الجندي[٤٤].

الجمعية العربية الفتاة: تأسست في باريس ١٩١١ من الطلاب العرب وهم عوني عبد الهادي، جميل مردم، محمد رستم حيدر، توفيق الناطور، رفيق التميمي، وأحمد قدري، وانتقل مركزها الى بيروت عام ١٩١٣ والي دمشق ١٩١٤ وأكثر أعضائها مسلمون سنة وشيعة وضمت عدداً كبيراً من الشبان العاملين في الحركة الوطنية[٤٥].

جمعية العهد: أسسها عزيز المصري ١٩١٣ ومن أعضائها الأمير عادل أرسلان[٤٦].

الجمعية الثورية العربية: مؤسسها عزيز علي المصري ومن أعضائها حقي العظم وفؤاد الخطيب[٤٧].

النهضة اللبنانية: كانت من أوائل الجمعيات التي تأسست لكن أعضاءها انضموا فيها بعد الى حزب اللامركزية. ومؤسسوها هم رجال من آل الخازن ودعيبس المر، وخليل زينة، ويوسف الغلبوني واسكندر عمون وداود عمون وشكري غانم وخير الله خير الله، والكونت جريصاتي وزوين الخوري ونعوم مركزل. وغايتها تمهيد السبيل لفرنسا في سورية وهي ذات ميول فرنسية صريحة[٤٨].

الجمعية الاصلاحية: تشكلت في بيروت أواخر سنة ١٩١٢ وأعضاؤها ـ بترو طراد، اسكندر عازار، جان بطرس، ميشال تويني، خليل زينة، البير سرسق،

---

(٤٤) إيضاحات ـ ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٤٥) منير موسى ـ ص ٢٠١.

(٤٦) منير موسى ـ ص ٢١٣.

(٤٧) إيضاحات ص ٧٢ ـ ٩١.

(٤٨) إيضاحات ص ٩١ ـ ٩٣ + محمد عزة دروزة: نشأة الحركة العربية الحديثة ـ المكتبة العصرية ط ٢ / ١٩٧١ ص ٥٠٨ و ٥٠٩.

ويوسف هاني رزق الله أرقش وأيوب ثابت[٤٩]. وضمت شخصيات اسلامية مثل سليم علي سلام وأحمد مختار بيهم ـ وأحمد طبارة، سليم طبارة، كامل الصلح، محمد طبارة، محمد الفاخوري، جميل الحسامي، حسن الناطور، الخ. وقد نص بروغرامها على اقامة المجالس العمومية وتعزيز صلاحياتها في الولايات.

حزب اللامركزية: عام ١٩١٢ مؤسسوه، الشيخ رشيد رضا، عبد الحميد الزهراوي، رفيق العظم، حقي العظم، داود بركات اسكندر عمون[٥٠]. وفريق أساسي من هذا الحزب هو الذي دعا الى المؤتمر العربي في باريس عام ١٩١٣[٥١].

وحسب كتاب «إيضاحات» فإن استمرار العلاقات العربية التركية عبر هذا الحزب كان يهدف الى انشاء حكومة ائتلافية أثناء الحرب البلقانية لتكون عوناً فيما بعد على تنفيذ خطة تقسيم الدولة[٥٢]. وقد دعا الى قيام الدولة الدستورية النيابية والادارة اللامركزية. وانشاء مجالس عمومية واسعة الصلاحيات في مراكز الولايات.

المؤتمر العربي الأول: ١٩١٣:

تعود فكرة المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس بين ١٨ و٢٣ حزيران ١٩١٣ الى مجموعة من الشبان العرب المقيمين في باريس وهم: عبد الغني العريسي من بيروت، عوني عبد الهادي من نابلس، محمد المحمصاني من بيروت، وجميل مردم من دمشق، وتوفيق فائد من بيروت. وقد أجرى هؤلاء اتصالات بشكري غانم وندرة المطران وغيرهما وشكلوا لجنة للاتصال بزعماء النهضة العربية فضمت اللجنة المنتخبة

---

(٤٩) إيضاحات ص ٩٩ ـ ١٢٩. + أنظر اللائحة الإصلاحية ـ كوثراني ـ الاتجاهات... ملحق رقم ٣ ص ٣٧٧.

(٥٠) إيضاحات. ص ١٢٠ وما يليها.

(٥١) ألبرت حوراني ـ ص ٣٣٨ + دروزة ـ نشأة الحركة العربية... ص ٣٦٠ وما يليها.

(٥٢) إيضاحات ص ١٢١.

ـ اعتمدنا كتاب «المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بباريس الصادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر ـ القاهرة ١٣٣١ ـ ١٩١٣ وقد اعادت نشره دار الحداثة ـ بيروت عام ١٩٨٠ وقدم له د. وجيه كوثراني «بعنوان وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣».

عن الجالية العربية في باريس السادة: شكري غانم ـ عبد الغني العريسي ـ ندرة المطران ـ عوني عبد الهادي ـ جميل مردم ـ شارل دباس ـ محمد المحمصاني ـ جميل معلوف وتولى عبد الغني العريسي وظيفة كاتب اللجنة ومنه واليه كانت ترد المراسلات. وتوجهت هذه الجنة بأولى دعواتها الى حزب اللامركزية باسم الجالية العربية بباريس وحددت عناوين البحث في المؤتمر على النحو التالي:

- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.
- حقوق العرب في المملكة العثمانية.
- ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية.
- المهاجرة من سوريا والى سورية.

لبى حزب اللامركزية الدعوة وانضم إلى المجموعة صاحبة الدعوة. فأذاعت لجنة المؤتمر بياناً الى « أبناء الأمة العربية » يشرح أهداف المؤتمر. فكانت للحكومة ردة فعل بتنظيم العرائض والبرقيات للتشكيك بأهداف الداعين للمؤتمر وبتمثيلهم لرأي الأمة.

أما الوفود التي حضرت المؤتمر فهي:

أ ـ عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية:

١ ـ عبد الحميد الزهراوي.

٢ ـ اسكندر عمون (١٨٥٧ ـ ١٩٢٠).

ب ـ عن الجمعية الاصلاحية العمومية في بيروت:

٣ ـ سليم سلام.

٤ ـ أحمد مختار بيهم.

٥ ـ خليل زينية.

٦ ـ أحمد حسن طبارة.

٧ ـ الدكتور أيوب ثابت (١٨٨٥ ـ ١٩٤٧).

٨ ـ البر سرسق.

ج ـ عن العراق:

٩ ـ توفيق السويدي.

١٠ ـ سليمان عنبر.

د ـ عن بعلبك:

١١ ـ محمد حيدر.

١٢ ـ ابراهيم حيدر.

هـ ـ عن المهاجرين في الولايات المتحدة:

١٣ ـ نجيب دياب.

١٤ ـ نعوم مكرزل.

١٥ ـ الياس مقصود.

و ـ عن المهاجرين في المكسيك:

١٦ ـ عباس بجاني.

ز ـ عن جالية باريس:

١٧ ـ شكري غانم (١٨٥٥ ـ ١٩٣٢)

١٨ ـ عبد الغني العريسي.

١٩ ـ ندرة المطران.

٢٠ ـ عوني عبد الهادي.

٢١ ـ شارل دباس.

٢٢ ـ خير الله خير الله.

٢٣ ـ جميل مردم.

٢٤ ـ محمد المحمصاني.

ح ـ عن جالية القسطنطنية:

٢٥ ـ عبد الكريم الخليل.

أدلى عبد الحميد الزهراوي قبيل انعقاد المؤتمر بحديث الى جريدة « الطان » الفرنسية أوضح فيه فكرة وأهداف المؤتمر مؤكداً على مطلب المشاركة في الادارة العثمانية والاصلاح ونافياً مطلب الانفصال ومؤكداً عجز الرابطة الدينية عن ايجاد الوحدة السياسية .

وفي جلسة المؤتمر الأولى انتخب المؤتمر لجنة إدارية برئاسة عبد الحميد الزهراوي ، ونيابة رئاسة ، شكري غانم ووكلاء وكتبة .

ألقى عبد الحميد الزهراوي كلمة اللجنة العليا لحزب اللامركزية في مصر الذي مثله ورفيقه اسكندر عمون . فركز على أن الغرب مقتدى الشرق اليوم ، مشيداً بدور أوروبا وحضارتها مشدداً على ضرورة الرقابة على حكومة الأمة من أبناء الأمة . مشيراً الى تفاوت التطور في أوضاع الأمة بين سكان السواحل وسكان الداخل ودعا الى اعتماد اللامركزية وسيلة للمشاركة بين العرب والترك .

وتحدث في الجلسة الثانية عبد الغني العريسي مركزاً على خصائص الأمة حسب رأي علماء الألمان فاذا هي وحدة اللغة والعنصر . وعلى رأي الطليان وحدة التاريخ والعادات وعلى مذهب الفرنسيس وحدة المطمع السياسي وخلص الى القول أن العرب تجمعهم وحدة اللغة والعنصر والتاريخ والعادات والمطمع السياسي وقال « نحن عرب قبل كل صبغة سياسية » وأشار الى حقوق العرب بالسلطنة والقوة التشريعية والاجرائية . ونفى فكرة الانفصال ودعا الى اقرار حقوق العرب في مجلس الأعيان والنواب واعتماد اللغة العربية لغة رسمية في البلاد العربية .

وتلاه ندرة المطران مؤكداً على عروبة النصارى وعلى أهمية وحدة الجنس على وحدة الدين . وأكد على الاصلاح ورفض الانفصال ، وعلى وحدة الأمة العربية بمسلميها ومسيحييها ونفى مطامع فرنسا وانكلترا في الدولة العثمانية وأكد أن المطلوب هو الاصلاحات .

وعلى هذا المنوال تحدث نجيب ذياب مؤكداً على استمرا الوحدة مع الترك شرط أحقاق الحقوق الوطنية للعرب .

وفي الجلسة الثالثة تحدث الشيخ أحمد طبارة عن الهجرة من سوريا والى سوريا وأكد أن أسباب المهاجرة تعود الى ضيق العيش الناشيء عن سوء الادارة والاضطهاد الناتج عن الحيف .

وتحدث اسكندر عمون مندوب الحزب اللامركزي ، مطالباً بالحكم الدستوري ، والحكم الدستوري يتنافى والمركزية . لأن الحكم الدستوري يقتضي تمثيل الأمة بالهيئة الحاكمة والدولة العثمانية المكونة من عدة عناصر يقتضي تمثيلها فلا يمكن ذلك في ظل المركزية . ونفى أن تكون نوايا العرب منصرفة الى الانفصال مطالباً بالاصلاح على قاعدة اللامركزية .

أما نعوم مكرزل فدعا الى اللامركزية وقال أنه باسم اللبنانيين وأعضاء جمعية الثورة الأدبية يتمنى لمباديء اللامركزية الانتشار والانتصار واشار الى استقلال لبنان الاداري قائلاً « نحن غير محتاجين لغير الاصلاحات اللبنانية الا أننا نتحد مع عشاق الحرية بالشعور لأننا أحرار ولأننا نريد أن يكون مواطنونا وجيراننا مثلنا » .

وقرر المؤتمر العربي الأول ما يلي :

١ ـ الاصلاحات الحقيقية واجبة ضرورية للمملكة العثمانية فيجب أن تنفذ بوجه السرعة .

٢ ـ المهم ضمان تمتع العرب بحقوقهم السياسية ومشاركتهم في الادارة المركزية .

٣ ـ انشاء ادارات لا مركزية في كل ولاية عربية .

٤ ـ المصادقة على لائحة مطالب ولاية بيروت بتوسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب .

٥ ـ اعتبار اللغة العربية في مجلس النواب العثماني وكون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

٦ ـ الخدمة العسكرية محلية في الولايات الا في الظروف الاستثنائية .

٧ ـ تمنى المؤتمر على الحكومة العثمانية ان تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

٨ ـ تأييد مطالب الأرمن القائمة على اللامركزية.

٩ ـ تبليغ القرارات للدولة العثمانية.

١٠ ـ تبليغ القرارات للدول المتحابة مع الدول العثمانية.

١١ ـ شكر الحكومة الفرنسية لضيافتها المؤتمر.

وملحق بقرارات المؤتمر:

١ ـ اذا لم تنفذ القرارات فأعضاء لجان الاصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب في الحكومة العثمانية الا بموافقة الجمعيات المنتمين اليها.

٢ ـ تشكل هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب وتكون برنامج المرشحين في الانتخابات التشريعية.

٣ ـ شكر لمهاجري العرب.

وألقى في جلسة الختام كل من أحمد مختار بيهم، وشارل دباس، كلمات أكدت توجيهات المؤتمر في طلب المشاركة واللامركزية كما ألقى شكري غانم، كلمة أكد فيها الرغبة في توثيق الجامعة الشرقية وأشاد بدور فرنسا. وتوجه وفد باسم المؤتمر إلى نظارة الخارجية الفرنسية لتوجيه الشكر فأكد المسيو بيشون على علاقات الصداقة القائمة مع الدولة العثمانية والسوريين. وقال «أن فرنسا تقبل أن تكون وكيلة سوريا لدى أوروبا» وتوجه وفد باسم المؤتمر الى قصر السفارة العثمانية وسلم الوفد نسخة عن قرارات المؤتمر العربي. وكان المؤتمر قد تلقى عشرات برقيات التأييد والدعم من أبناء الولايات العربية والجاليات العربية في الخارج.

تلقى المؤتمر العربي الأول الدعم والرعاية الفرنسية كما هو واضح من سياق انعقاده وبعض توجهاته مما حدا بمحمد عزة دروزة أحد رجالات الحركة العربية للقول «أن ضجة ودوي المؤتمر كان أكبر بكثير من جسمه فالذين شهدوه ٢٤ شخصاً فقط.. لكن الرسائل والبرقيات المؤيدة والمشجعة التي تلقاها تلافت ضآلة عدد شهود المؤتمر»[٥٣].

(٥٣) محمد عزة دروزة ـ نشأة الحركة العربية الحديثة ص ٤٢٨ و ٤٢٩.

فلقد جرى توظيفه من قبل الدول الغربية ولاسيما فرنسا صاحبة المطامع لأغراضها السياسية الخاصة مما جعل الأمير شكيب أرسلان يسجل تحفظه على المؤتمر واعتراضه على انعقاده في باريس في عاصمة دولة لها مطامع في بلادنا»[٥٤].

وأشار عوني عبد الهادي ـ أحد رجالات الحركة العربية ـ للمساعي الفرنسية التي كانت تبذل آنذاك في استعماله وتوجيه الحركة العربية عبر انشاء جمعيات تنفذ تلك السياسة كما هي حال جمعية «النهضة اللبنانية» أو صحف تنطق باسمها[٥٥].

استغل «الاتحاديون العثمانيون» نقطة ضعف المؤتمر هذه وسلطوا أقلام أنصارهم من ذوي النزعة العثمانية وخاصة محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف وشكيب أرسلان والشيخ أسعد الشقيري (مفتي فلسطين والجيش الرابع) والدكتور حسن الأسير والشريف علي حيدر، والشريف جعفر والشيخ عبد العزيز جاويش وغيرهم فهاجموا المؤتمر والمؤتمرين وقالوا ان غاية المؤتمرين تسليم البلاد للأجنبي والقضاء على الدولة والاسلام.

وعقد الاتحاديون اجتماعاً سرياً في ٢٤ كانون الثاني ١٩١٤ قرّروا فيه مناهضة خطة أعضاء المؤتمر وحاولوا خداعهم واستجلاب بعضهم وتفتيت وحدتهم فبادروا إلى تعيين خمسة من الأعيان العرب في مجلس الأعيان بينهم عبد الحميد الزهراوي. «لكن توجهاتهم كانت اقصاء الضباط العرب عن مراكز التأثير والاسراع في تنفيذ خطة التتريك ومقاومة المطالب الاصلاحية والغاء الأحزاب العربية وتعزيز نفوذ جمعية الاتحاد والترقي[٥٦]، وعلى هذا النحو كانت السياسة العثمانية هذه تدفع بقادة الحركة العربية وجهة الانفصال.

اتجهت الحركة العربية وجهة تعزيز علاقاتها بالانكليز والفرنسيين وتمت

(٥٤) الأمير شكيب أرسلان ـ سيرة ذاتية ـ دار الطليعة بيروت ١٩٦٩/ ص ١٠٨.

(٥٥) عوني عبد الهادي ـ أوراق خاصة ـ نشر خيرية قاسمية. ص ١٦ و ١٧. ط مركز الأبحاث الفلسطيني ١٩٧٤.

(٥٦) منير موسى ـ الفكر العربي في العصر الحديث ـ ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

اتفاقات على تقديم مساعدات مالية وسلاح[٥٧].

وعندما قررت تركيا دخول الحرب العالمية الأولى في ٢٩ ت ١ ـ ١٩١٤ بتأثير الاتحاديين وأنور باشا ذي الميول الألمانية وجمال باشا وطلعت أرسلت جمال باشا الى سوريا بقيادة الجيش الرابع فانقسم العرب بين مؤيد ومعارض. والمعارضون جلهم من حزب اللامركزية وجمعية الاصلاح والعربية الفتاة فطالبوا بالانفصال التام عن الدولة العثمانية. وبثوا الدعاية حول ذلك فلجأ جمال باشا الى اضطهادهم بعد العثور على وثائق في قنصليتي فرنسا في بيروت ودمشق تدين بعض الشخصيات السورية وكانت المحاكمات الشهيرة التي قضى فيها العديد من شبان الحركة العربية. وفي نهاية تلك المحاكمات أصدر جمال باشا كتاب « ايضاحات » لتبرير سياسته تلك.

تقوم محاكمات جمال باشا على فكرة « صيانة الوطن » من قبل دعاة الحركة العربية. والوطن هو الدولة العثمانية التي أصر الاتحاديون على رفض اعطاء المواطنين العرب حقوقهم المساوية للترك فيها.

اعتبرت الاتصالات والمساعدات التي قدمت من دول الحلفاء إلى الحركة العربية هي مصدر التجريم في حين لم يكن جمال باشا نفسه بعيداً عن مثل تلك الاتصالات. فلقد كشف البلاشفة عن اتصالات اجراها جمال باشا مع دول الحلفاء لاقامة دولة ملكية مستقلة له ولذريته في سوريا[٥٨].

كما أن الاتحاديين أنفسهم كانوا حلفاء للألمان الذين كانوا يتمتعون بوزن اقتصادي وسياسي كبير في الدولة العثمانية[٥٩].

كانت حجة الحركة العربية ليس فقط الضغط التركي بل والعجز

---

(٥٧) لوتسكي ـ تاريخ الاقطار الحديث ـ ص ٤١٣ و ٤١٤.
(٥٨) الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ـ جريدة الأيام ـ دمشق ـ ص ١٧ ـ ٢٠.
(٥٩) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ المانيا الهتلرية والمشرق العربي ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٧١ ص ١٢. منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٢ نما تصدير رأس المال الإلماني إلى الامبراطورية العثمانية حتى بلغ ما يقرب ٥٠٠ مليون مارك، وبالإضافة إلى الدين الالماني الضخم، أصبح مجموع الممتلكات الالمانية حوالي ١٠٠٠ مليون مارك.

التركي. فلقد كانت الدولة العثمانية عاجزة عن الحفاظ على الوطن الذي تدعيه سواء بخسارة الموقع الأوروبي في البلقان والمغرب الأفريقي أو مصر.

ثم أن تلك الحركة العربية كانت قبيل اعلان الحرب الأولى بقليل متجهة بقواها نحو ايجاد صيغة تسوية مع العثمانيين في مواجهة الخطر الغربي[٦٠] لكنها فشلت في ايجاد مثل تلك التسوية أمام تصاعد الحملة التتريكية.

وقد أشار أسعد داغر في مذكراته أنه لم يكن هناك من خيار أمام سياسة الافناء والابادة التركية من التعاون مع فرنسا وانكلترا رغم المعرفة المسبقة بأطماعها[٦١].

من الثورة العربية الى السيطرة الاستعمارية:

٦ ـ التوازن القلق الذي كان يخيم على العلاقات بين الدول الأوروبية والذي سمح باطالة عمر الدولة العثمانية، رجل أوروبا المريض، اختل فجأة ودخلت خلال أسبوع تقريباً من العام ١٩١٤ جميع الدول الأوروبية الحرب.

كان لتلك الحرب بين الدول الأوروبية أكثر من سبب مباشر وغير مباشر ومبرر في التنافس على السيطرة واقتسام مناطق النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي. لكن دخول الدولة العثمانية الحرب كان يدعو للتساؤل وهي ما تزال خارجة لتوها من هزيمتين الأولى في الحرب البلقانية والثانية على يد ايطاليا في طرابلس الغرب.

كانت مقادير السلطة في الدولة العثمانية، بعد اغتيال محمود شوكت باشا، في قبضة الاتحاديين والاتحاديون في قبضة المركز العام، والمركز العام في قبضة الحكام الثلاثة (طلعت وأنور وجمال) وكان الثلاثة في قبضة أنور يسوقهم سوقاً عنيفاً. أما مقام السلطنة والقوى التشريعية، وحزب الاتحاد والترقي، والحكومة الرسمية، والصحافة، والرأي العام، فلم تكن الا أشباحاً ماثلة وخيالات مصورة »[٦٢]،

---

(٦٠) أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية ص ٤٧ ـ ووثائق المؤتمر العربي الأول.
(٦١) أسعد داغر ـ مذكراتي ص ٥ ـ ومحمد عزة دروزة ـ الحركة العربية الحديثة ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.
(٦٢) كيف غزونا مصر: مذكرات الجنرال التركي علي فؤاد ـ ترجمة د. نجيب الأرمنازي ـ منشورات دار الكتاب الجديد بيروت ١٩٦٢/ ص ٣١.

حسب رأي الجنرال علي فؤاد رئيس أركان حرب جمال باشا.

كان أنور يرى في دخول تركيا الحرب غسلاً للعار الذي أورثته حرب البلقان[٦٣]. ومساعي الاتحاديين باءت بالفشل لدى فرنسا وانكلترا لاقامة علاقات تحالف معهما يوقف خطر المطامع الروسية. في حين كانت ألمانيا الدولة الوحيدة التي قبلت التحالف على أساس المساواة في الحقوق مع الدولة العثمانية[٦٤].

ويتضح من مذكرات رئيس أركان حرب جمال باشا، الجنرال علي فؤاد، أن جمال لم يكن متحمساً للحرب وأنه كان يسعى الى تأجيل إعلانها على الأقل ريثما تضعف روسيا ويكون لتركيا القدرة على المشاركة في توجيه الضربة الأخيرة لها[٦٥].

كما يتضح أن جمال باشا حاول عام ١٩١٥ إجراء مفاوضات مع الحلفاء من وراء ظهر الحكومة بهدف التعاون مع الحلفاء للقيام بانقلاب والاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بالاتحاد العثماني، شاملاً سوريا وفلسطين والعراق وعربستان وكيليكية وأرمينية وكردستان.

فالحلفاء قاموا بمساع لدى الأتراك بعد إعلان الحرب وعرضوا الحياد على تركيا لكن المطالب التركية حالت دون إتمام ذلك[٦٦].

كان أمل تركيا من خلال الحرب التحرر من الامتيازات الأجنبية والنفوذ الذي كان للحلفاء. وقد بادر الاتحاديون الى الغاء الامتيازات الأجنبية في ٩ أيلول ١٩١٤، ونظام جبل لبنان الخاص الذي كان نتيجة ضغوط دولية عام ١٨٦١[٦٧].

لكن العرب الذين عانوا الأمرين من سياسة الترك لاسيما مع صعود النزعة الطورانية، حاولوا أن يتناسوا خلافاتهم مع الترك أثناء الحرب وشدوا أزر الدولة

---

(٦٣) مذكرات علي فؤاد ـ كيف غزونا مصر/ ص ٣٤.

(٦٤) سليمان موسى: الحركة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤ ص ٩١ / دار النهار بيروت ١٩٧٠.

(٦٥) علي فؤاد ـ ص ٣٠.

(٦٦) الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب / جريدة الأيام ص ١٧ ـ ٢٥.

(٦٧) سليمان موسى ـ الحركة العربية ص ٩٢ و٩٣ و٩٤.

وتعاونوا معها باخلاص، وأوقفوا نشاطهم المعارض واندفعوا يشاركون بالتطوع في الجيش.

كتب عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي الى أحد أصدقائه يدعو الى مؤازرة الدولة واظهار وحدتها لتجنيبها مخاطر الحرب الأوروبية، وكتب أحمد مختار بيهم أحد زعماء الاصلاحيين في بيروت، وعضو المؤتمر العربي، يدعو الى وحدة الموقف. ووجه رشيد رضا، صاحب مجلة المنار، وأحد أركان حزب اللامركزية، إلى مسلمي سورية خطاباً يشكرهم فيه على موقفهم الداعم للدولة[٦٨].

وكتب أسعد داغر، أحد أعضاء الجمعيات السرية، في مذكراته جازماً أنه لم يكن للعرب أي فكر في الإساءة للدولة بعد إعلان الحرب بل كان تفكيرهم منصباً على منع الاشتراك في الحرب وعلى اجتناب ويلاتها ودرء مخاطرها[٦٩].

وعندما جاء جمال باشا الى سورية في طريقه الى غزو مصر يروي علي فؤاد ما لقيه الموكب من استقبال حافل في سورية في حلب وحماه وحمص وبعلبك ودمشق[٧٠].

وكان جمال باشا أثناء الحملة على مصر يتبع سياسة اللين مع الحركة العربية لكنه بعد فشل تلك الحملة أخذ ينفذ سياسة الارهاب باعتقال الشبان العرب واحالتهم الى المحاكمة العرفية. وقضى بالاعدام على خيرة الشبان العاملين في الحركة العربية

ويعتقد أن حملة التصفية تلك كانت تحسباً لحملة عسكرية يشنها الحلفاء على الساحل السوري ومخافة تعاون شبان العرب مع الحلفاء سارع الى فرض الارهاب والى تصفية الشبان العرب[٧١].

---

(٦٨) سليمان موسى: الحركة العربية ـ ص ٨٧ و ٩٨.

(٦٩) أسعد داغر / مذكراتي على هامش القضية العربية ص ٧٠.

(٧٠) علي فؤاد ص ٤٩ ـ ٥٢.

(٧١) سليمان موسى / الحركة العربية : ص ١١١.

أسندت محاكمات جمال باشا الى وثائق اكتشفت في قنصليتي فرنسا في دمشق وبيروت عن العلاقات بين بعض قادة الحركات السرية وفرنسا وتم تنفيذ حكم الاعدام خلافاً لرأي المحكمة أو بدون محاكمة ويتبين من طبيعة تلك المحاكمات أنها كانت صورية.

ان عدداً من قادة الحركة العربية استمروا يعملون الى جانب الأتراك دون أن يشتبه بأمرهم مما ينفي كون الذين أعدموا قد خضعوا للتحقيق فعلاً، وأن الوثائق كانت شاملة على النحو التي زعمها جمال باشا في كتابه عنها المعروف باسم «إيضاحات»[72].

أثناء علم ١٩١٥ بدأت الاتصالات بين شريف مكة والحركة العربية وقامت اتصالات بين فيصل والحركة العربية صار تبادل للرأي فيها عرضت الجمعيتان العربيتان (الفتاة) و (العهد) برنامجها للمفاوضات مع بريطانيا في المصالح والمشروعات[73].

كانت العلاقات البريطانية مع الشريف حسين قد بدأت عندما يئست بريطانيا من إستمالة تركيا الى جانبها في الحرب وعندما إتضح حجم النفوذ الألماني على القادة العثمانيين.

وقاد هنري مكماهون العلاقات مع الشريف حسين عبر وساطة القاهرة بهدف فصل البلاد العربية عن الدولة التركية وشارك عدد من القادة العرب في تلك المفاوضات وبدأ الأنكليز بتقديم الدعم للحركة العربية بقيادة الشريف حسين. فأعلن هذا الجهاد ضد الدولة في العاشر من حزيران ١٩١٦ واستولى على مكة والطائف والمدينة وأعلن الحسين ملكاً على البلاد العربية في ت ١٩١٦/١ ودخل سوريا بمساعدة القادة العرب فيها وأجلى الترك عنها في أيلول ١٩١٨. ودخل الجيش العربي وحليفه البريطاني ـ دمشق في ٢٥ ت أول ١٩١٨.

---

(٧٢) سليمان موسى / الحركة العربية ص ١١١ ـ ١٢٣. كتاب إيضاحات.

(٧٣) جورج أنطونيوس / يقظة العرب ـ ص ٢٣٤.

بدأ البريطانيون، بعد أن وثقوا من موقف الحسين وانقطعت وشائج العلاقات بينه وبين الترك، يعملون على حصر الثورة في الحجاز. فحالوا دونه ودون انشاء جيش عربي نظامي وقطعوا عنه المساعدات[74].

وحاول جمال باشا الاتصال بفيصل لإعادة تصحيح العلاقات بين العرب والترك باعتبار أن الحلفاء يريدون تمزيق البلاد العربية، وقد انكشفت المعاهدة السرية سايكس بيكو ١٩١٦. فاستوضح الشريف حسين الأمر من الحكومة البريطانية التي ردت بتطمينات للشريف حسين دون ذكر اتفاقية سايكس بيكو ثم بعثت بريطانية برسالة ثانية قالت فيها أن الوثائق التي كشفها البلاشفة ليست اتفاقاً فعلياً بل مباحثات مؤقتة[75]. وعاد الشريف حسين الى محض بريطانيا ثقته.

وما أن بسطت قوات الحلفاء سلطتها على المناطق العربية من الدولة العثمانية حتى انتهكت حرمة كل الوعود الصريحة التي قطعت للعرب والمبادىء التي أعلن الحلفاء أنها ستكون أسس السلم المقبل[76].

وفي مؤتمر سان ريمو المنعقد في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٢٠ قرر مجلس الحلفاء الأعلى تقسيم المناطق العربية التي وزعت دبلوماسياً أثناء الحرب فقدم الانتداب سوريا ولبنان الى فرنسا والعراق وفلسطين وشرقي الأردن الى بريطانيا وتقرر أن تضم المعاهدة مع تركيا مادة تعترف باستقلال سورية بما فيها لبنان والعراق[77].

وأخذت فرنسا تفرض تنفيذ إتفاقية سان ريمو ضد إرادة الشعبين اللبناني والسوري ومارست كل ألوان التهديد والضغط لمنع المنتخبين في بيروت من الحضور الى المؤتمر السوري، كما جرت إحالة عدد من المشاركين الى المحاكم الخاصة،

---

(٧٤) عادل اسماعيل / السياسة الدولية في الشرق الأوسط ج ٤/ ص ٢١٢ / ٢١٤ ط ١٩٦٤ دار النشر للسياسة والتاريخ + جورج انطونيوس ـ يقظة العرب ص ٣١٥.

(٧٥) عادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق الأوسط ج ٤ ص ٢٢٣ ـ ٢٢٧.

ـ جورج انطونيوس: يقظة العرب ـ ص ٣٥٨.

(٧٦) جورج أنطونيوس: يقظة العرب ص ٣٨٦.

(٧٧) خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ دار المعارف بمصر ١٩٧١ ص ١٧٥.

ورغم ذلك احتفل في بيروت وغيرها من المناطق اللبنانية الساحلية باعلان استقلال سورية وتدخل الفرنسيون لمنع ذكر فيصل في جوامع بيروت وغيرها ونفى الشيخ محي الدين مكاوي لأنه أصر على الخطبة باسم فيصل كما عمدت السلطات الفرنسية الى تشديد الضغط على العناصر القومية ومكافحة النزعة الاستقلالية وحمل الفرنسيون أصدقاءهم وأنصارهم على الاحتجاج على الاستقلال فيما يتعلق بجبل لبنان وكان في طليعة المحتجين على قرار فيصل البطريرك الماروني في رسالة بعث بها الى غورو.

لكن أعمال المقاومة الشعبية المسلحة استمرت ضد قوات الانتداب الخاصة في مناطق الجنوب والبقاع كما أصبح المسيحيون في تلك المناطق هدفاً لأعمال المقاومة نتيجة انحيازهم لفرنسا، فقام الفرنسيون ينظمون عصابات مضادة في صفوف المسيحيين[٧٨].

بادر الفرنسيون لتحطيم الوحدة التي تجلت في الادارة التي سبق لفيصل أن وضعها لسورية، من خلال خكومته العربية، فابتدعوا خطة لتجزئتها في عدة دول.

كانت تلك الخطة تهدف الى تغذية النزعات الانفصالية من جهة، والى تحويل سورية العربية الى دولة داخلية يفصلها لبنان الكبير عن البحر المتوسط. وقد عكس بعض المؤرخين حقيقة الموقع الماروني الجبلي من الاجراء الفرنسي بتوسيع حدود لبنان على النحو الذي يؤمن تنفيذ الخطة الفرنسية البريطانية بصرف النظر عن المطالب المارونية الخاصة. ومن هؤلاء المؤرخين جورج أنطونيوس الذي كتب يقول:

« وكانت الدولة الجديدة ضعفي السنجق القديم ـ تقريباً ـ من حيث المساحة وعدد السكان، وقد دخل ضمن حدودها عدد كبير من المواطنين المسلمين فتحول العنصر المسيحي فيها من كثرة غالبة الى أغلبية طفيفة، كما أضيف اليها ميناء بيروت وطرابلس وكانا منفذين تمر فيهما جميع تجارة سورية البحرية. فلهذين السببين كان توسيع نطاق لبنان دلالة على قصر النظر: لأنه اجراء حرم سورية من منافذها الطبيعة الى البحر فخلق « حركة ضم » لابد أن يعاد فيها النظر عاجلاً أم آجلاً. ولأنه إجراء

(٧٨) خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ص ١٨٩ و١٩٢.

عرّض الأغلبية المسيحية ـ بعد أن أضيف اليه مقاطعات أكثر سكانها مسلمون ـ الى أن تصبح على مر الزمن أقلية في دولة افتعل كيانها لتحتفظ الأكثرية فيها بسيادتها. وأسوأ من ذلك أن هذا الاجراء قد أوجد عنصراً جديداً من عناصر النزاع في بلد حافل بدوافع الفرقة. واذا شئنا أن نحكم على ذلك الاجراء في ضوء النتائج التي أثارها في نفوس الناس ـ أعني على ضوء المواجد التي أثارها والمرارة التي بثها وعلى ضوء أثره في إذكاء التنابذ الطائفي ـ قلنا أن الفرنسيين يستحقون الإدانة لأنهم إقترفوا عملاً مشنوعاً باغفالهم للقيم الخلقية إغفالاً خبيثاً موصوفاً بما صاحبه من قصر النظر»[٧٩].

أعلن المؤتمر السوري في الثامن من شهر آذار عام ١٩٢٠ استقلال سوريا بحدودها الطبيعة من طوروس الى رفح، تحت تاج الملك فيصل بن الحسين، رداً على الاتفاقات الاستعمارية وتجزئة سورية واقتسامها بين فرنسا وبريطانيا، وجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود. وأبلغت قرارات المؤتمر لجميع دول العالم. لكن الحلفاء فرضوا الانتداب على سوريا والعراق وفقاً لنص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم. فانطلقت مقاومة الشعوب العربية للسياسة الاستعمارية في جميع المناطق العربية. فتصدى الشعب السوري للقوات الفرنسية في ميسلون في ٢٤ تموز موعد انتهاء الهدنة مع الجنرال غورو[٨٠]. واستشهد القائد العسكري السوري يوسف العظمة في معركة الموقف العربي، فلم يكن الشعب السوري يملك من القوى العسكرية ما يمكنه من مواصلة التصدي العسكري التقليدي.

لكن الانتفاضات والثورات تصاعدت بوجه الفرنسيين منذ اللحظات التي كانت فيها فرنسا تحتل منطقة الساحل، وشملت أعمال المقاومة مناطق انطاكية والأقضية المحاذية في الشمال، والجبل الوسطاني، ثم كانت ثورة صالح العلي في جبل العلويين (النصيرية) في اللاذقية، وفي جبال بعلبك الذي ضم الى لبنان، وفي جنوبي لبنان ووادي التيم، وامتدت الثورة الى المناطق الفلسطينية بزعامة الأمير محمود

(٧٩) جورج أنطونيوس ـ يقظة العرب ـ دار العلم للملايين بيروت ط ٤ ـ ١٩٧٤ ص ٤٩٤.
(٨٠) ساطع الحصري: يوم ميسلون ـ دار الاتحاد ـ بيروت ـ لا تاريخ ـ ص ١٦١.

الفاعور شيخ عشيرة الفضل في الجولان[٨١].

وعندما امتدت أعمال المقاومة الى المناطق الملحقة بلبنان وتوسعت في وادي التيم وبعلبك، واكروم، والضنية والزاوية استغل الفرنسيون مخاوف السكان المسيحيين واستعدوهم على الثورة ووزعوا عليهم السلاح وزجوهم في الأعمال المعادية للحركة الوطنية.

ركزت السياسة الفرنسية على اضعاف الموقف الوطني فاستغلت الأقليات القومية والدينية والمذهبية، أقامت الدويلات الطائفية وفتحت أبواب سوريا لهجرة جديدة للأرمن والأكراد من تركيا، ثم لهجرة الأشوريين من العراق، وجندت الشركس والأرمن والاسماعيليين والعلويين والموارنة في جيش الشرق، وحشدتهم في الجوقة السورية، والقناصة اللبنانية، والحرس السيار، ومارست ضغوطها على الأرثوذكس والسريان والأرمن ليبدلوا مذهبهم الى الكثلكة[٨٢].

وامتدت أعمال المقاومة الى جبال الشوف صيف ١٩٢٣ واتسع نشاط العصابات الوطنية التي أقلقت سلطات الانتداب كما تصاعد النشاط المسلح عام ١٩٢٤ في منطقة بعلبك وقد اعترف الجنرال سراي بقيام خمس وثلاثين انتفاضة عام ١٩٢٢ قضت على خمسة الآف جندي فرنسي[٨٣].

وفي بيروت اغتيل مدير الداخلية أسعد بك في السابع من نيسان ١٩٢٢ لانقياده المطلق لأوامر الفرنسيين. ومع اندلاع الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ تعززت المقاومة الوطنية في القطاع الشرقي من لبنان فأقر المجلس النيابي توصية قدمها النائب حليم دموس في أول كانون أول ١٩٢٥ تدين الحركات الحاصلة وتصفها بالعدوان

---

(٨١) منير الريس: الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٩ ص ١٠٨.

(٨٢) المرجع ذاته: ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٨٣) د. محي الدين السفرجلاني: تاريخ الثورة السورية - دار اليقظة العربية - دمشق، ١٩٦١ ص ١١٢ - ١١٣.

على استقلال لبنان - وخالف تلك التوصية النواب المسلمون (ارسلان - الداعوق - بيهم - تلحوق)[٨٤].

ومنذ عام ١٩٢٠ تصدى حزب الاتحاد السوري بقيادة الأمير ميشال لطف الله والأمير شكيب أرسلان، والشيخ رشيد رضا الخ.. للسياسة الاستعمارية وللتيارات الانهزامية ودعا الى المؤتمر السوري العام في جنيف وشكل عام ١٩٢٢ لجنة متابعة بعثت مذكرات عدة الى دول العالم حول الحقوق الوطنية لسورية في الاستقلال والسيادة والوحدة. وضمت اللجنة بالاضافة الى لطف الله وأرسلان واحسان الجابري، سليمان كنعان أحد أعضاء مجلس ادارة جبل لبنان[٨٥].

وفي مدن الساحل اللبناني انعقدت المؤتمرات الاسلامية حتى ١٩٣٦ تحت شعار رفض الالتحاق بلبنان وطلب الاتحاد مع سورية على قاعدة اللامركزية (بيروت - طرابلس - صيدا) وكذلك كانت مطالب أهل جبل عامل وبعلبك واللاذقية.

أدت سياسة الانتداب الفرنسي الى تغذية الشعور لدى المسيحيين بالمركز المتميز لهم داخل الكيان اللبناني وتحت الحماية الفرنسية. ورغم بروز مواقف مسيحية وحدوية سورية: سليمان كنعان - فارس الخوري - يوسف يزبك، صلاح لبكي، يوسف بردويل. الخ، في مرحلة مبكرة من معهد الانتداب فقد ظل شعارا الاتصال والانفصال لهما مدلول طائفي حتى ظهور تيار الوطنية اللبنانية - العروبية الداعي الى استقلال وطني لبناني في اطار التعاون العربي الوثيق بخاصة مع سوريا وهو ما قامت عليه صيغة لبنان عام ١٩٤٣.

---

(٨٤) المرجع ذاته - ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٨٥) د. محي الدين السفرجلاني - مذكور - ص ١١٤ - ١١٦.

الفصل الخامس

لبنان :
الكيان والصيغة
اجتماع على اختلاف

لبنان : الكيان والصيغة :

تشكل الكيان اللبناني، المجتمع والدولة خلال عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ في اطار السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة العربية التي استهدفت تجزئة المنطقة كيانات تؤمن استتاب المصالح الاستعمارية على أسس من التكوين السياسي ـ الاجتماعي يربط بين السيطرة الامبريالية ومصالح الفئات الحاكمة وأشكال تلك الكيانات.

لم يتوسل المشروع الامبريالي عامل القوة العسكري وحده ليرسم خارطة التجزئة. لقد ارتكز الى عوامل التفكك الداخلية غذاها ونماها وتوسل مشكلة الأقليات الأقوامية والطائفية والوهن الاجتماعي والسياسي والتباين الثقافي والديني للامبراطورية العثمانية.

إستخدمت السياسة الامبريالية عوامل التفتيت الداخلية لكنها لم تقم منها كيانات تطابق « الخصوصيات » الفئوية التي لعبت على أوتارها ورعتها.

رسمت السياسة الامبريالية خارطة المنطقة على نحو من كيانات ذات وظائف متباينة متفاوتة لكنها متكاملة في دور ترسيخ مجمل مقدمات السيطرة الامبريالية. كانت الوظيفة العامة لتلك الكيانات أن تحرس التجزئة كشرط ضروري لاستمرار المصالح الامبريالية، فمنها ما قام على التحصن خلف خصوصيات مذهبية وطائفية ومنها ما قام بوظيفة حارس بئر النفط ومنها ما قام على دور الميناء ومنها ما قام على استعمار استيطاني كحاجز بشري.

ففي مناخ هزيمة الحركة الوطنية العربية بقيادة قواها التقليدية (ثورة الشريف حسين) والتي كانت معركة ميسلون (١٩٢٠) ذروتها أمكن للخارطة الاستعمارية المعدة سلفاً باقتسام مناطق النفوذ والمصالح الدولية وفاقاً لمعاهدتي سايكس - بيكو (١٩١٦) وسان ريمو (١٩٢٠) بين الدولتين الاستعماريتين فرنسا - وبريطانيا[١].

استقرت التجزئة رغم أشكال المقاومة السابقة واللاحقة لها منذ اعلان فيصل ملكاً على سورية (٥ تشرين الأول ١٩١٨) وتشكيل الحكومة السورية ممثلة لسوريا الكبرى، الى المؤتمر السوري (١٩١٩)، الى أشكال الرفض السياسي بعد معركة ميسلون، الى حركات المقاومة المسلحة في جنوب لبنان والبقاع، المتصلة بالمقاومة في سوريا حتى الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥[٢]. جاء إعلان الكيان اللبناني على شكل قرار من سلطات الانتداب الفرنسية: في ٣ آب ١٩٢٠ صدر قرار المفوض السامي رقم ٩٩ بضم الأقضية الأربعة الى جبل لبنان. وفي ٣١ آب ١٩٢٠ رقم ٣١٨ قرار إنشاء دولة لبنان الكبير. وفي أول أيلول ١٩٢٠ قرار رقم ٣٣٦ باعلان استقلال

---

(١) إدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري - دار العلم للملايين - ١٩٧٠ بيروت ص ٣٠٥ - الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب - جريدة الأيام الدمشقية - ص ٦٢ و ٦٥ و ١٤٠. + د. عادل اسماعيل السياسة الدولية في الشرق العربي ج ٤ - ج ٥ بيروت ٦٤ - ٧٠.

- إقترح رئيس وزراء فرنسا ميلاران تقسيم سوريا إلى ١٣ وحدة إدارية - وسياسية على أساس طائفي واثني وعرقي وكان مشروع غورو أن تقام أربع دويلات وهذا ما حدث في أيلول ١٩٢٠ (لبنان - دمشق - حلب - اللاذقية وضم جبل الدروز إلى دمشق) لكن فرنسا استمرت تشجع إقامة الدويلات الدينية والعرقية: الشركس والأكراد. أنظر بدر الحاج: الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان - دار مصباح الفكر - ١٩٨٢ ص ١٤ هامش. أنظر في المرجع ذاته الاتجاهات لرسم الحدود بين لبنان ومشروع دولة إسرائيل: ص ٢٤ و ٢٨.

(٢) ساطع الحصري - يوم ميسلون - دار الاتحاد - ص ٢١ وما يليها.
+ يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي - المطبعة الكاثوليكية - ص ١٩ وما يليها - ١٩٦٦ + خيرية قاسمية - الحكومة العربية في دمشق - دار المعارف بمصر - ١٩٧١ ص ١٩٢ - + أنيس صايغ - الهاشميون والثورة العربية - دار الطليعة بيروت - ١٩٦٦. + أنظر «فيصل جلول - انتفاضات عشائر البقاع ضد الانتداب الفرنسي ١٩٢٥ - ١٩٢٧ جريدة السفير في ٧٩/٦/٥ و ٧٩/٦/٦ + وجيه كوثراني - الاتجاهات الاجتماعية ص ٣٣١ العصابات المسلحة في الجنوب ضد الانتداب. + محمد رشيد رضا - رحلات - المؤسسة العربية - بيروت ١٩٧١/ عن المؤتمر السوري العام ص ٣٠٣ - ٣٥٧.

لبنان، والتنظيم الاداري الجديد متضمناً في الفصل الثاني منه تفويض السلطة التنفيذية الى المفوض السامي بواسطة « حاكم لبنان الكبير » وانشاء لجنة إدارية وزعت مقاعدها على الطوائف والمناطق[٣].

حسمت قرارات الانتداب هذه في المشاريع الفرنسية التي سبق أن كانت موضوع تداول[٤] كما حسمت أيضاً في صدها لمطالب الحركة العربية وأمانيها في الاستقلال والوحدة[٥]، وطوت في نفس الوقت المطالب الخاصة للقوى المهيمنة في جبل لبنان والعاملة في سبيل بناء كيان قومي - طائفي[٦].

كان الشكل الكياني اللبناني الجديد الذي استقرت عليه الخطط الفرنسية من بين جميع المشاريع المطروحة يملك فيما يملك عناصر التبرير التاريخي ومقومات الوجود المستمدة من تماسك المحور المشكل من حوله هذا الكيان - أعني جبل لبنان. فلقد كان لجبل لبنان وضعه الخاص منذ العام ١٨٦١. وحسب المطالب التي رفعتها القوى السياسية المسيطرة في جبل لبنان آنذاك لم يكن الأمر يعدو « استعادة الحدود التاريخية والطبيعية » التي كانت تعني توسيع حدود المتصرفية بالحصول على منفذ بحري وضم بيروت وبعض السهول الزراعية الخصبة.

كان الواقع الاقتصادي للمتصرفية الدافع الأساسي للمطالبة بتوسيع حدودها. فلم تتجاوز مساحة الأرض المزروعة في المتصرفية عام ١٩١٥ نسبة تزيد عن ٨, ٣

---

(٣) أنور الخطيب: دستور لبنان - المناقشات والوثائق البرلمانية ١٩٧٠. ص س. ع من المقدمة.
(٤) حول الجدال في الأوساط الفرنسية لانجح إشكال السيطرة على سوريا، انظر د. وجيه كوثراني - بلاد الشام - معهد الإنماء العربي - ١٩٨٠ - القسم الثالث - مشاريع فرنسا في السيطرة والتجزئة - ص ١٦١ و ٢٠٩ و ٢٣٣.
(٥) أنظر مراسلات الحسين مكماهون - والمملكة المتحدة العربية السورية كنقطة انطلاق ثابتة في المطالب العربية / الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب - جريدة الايام - دمشق.
(٦) إدمون رباط - الوسيط في القانون الدستوري - المطالب بإنشاء لبنان الكبير - ص ٢٧٦ وما يليها.
- محمد جميل بيهم: العهد المخضرم في سوريا ولبنان - دار الطليعة ١٩ - ص ٨٩.
- محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها - ج ٢ - ١٩٤٨ بيروت.
- فيليب حتي: لبنان في التاريخ: ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

بالمئة من مساحة تبلغ ٤٥٠ ألف هكتار بينما كانت ولاية بيروت تضم أراضي زراعية خصبة كذلك سهول البقاع وعكار ومرجعيون. فالمتصرفية لا تنتج الا الحرير والتبغ، وموسم الزيتون فيها لا يكفي سوى الاستهلاك المحلي[٧]. هذا الوضع هو الذي فاقم ظاهرة الهجرة من الجبل التي بلغت حوالي ربع سكانه بين أعوام ١٩١٠ و ١٩١٤[٨] ومن أجل ذلك طالب سكان جبل لبنان عام ١٩١٣ في مذكرة قدموها الى المتصرف أوهانس باشا بتوسيع حدود المتصرفية.

وجاء في المذكرة: «إن تركيا رغبة منها في سجن الشعب اللبناني ضمن حيز ضيق من الصخور واجباره على طلب الإنضمام الى ولاية بيروت متنازلاً بذلك عن جميع إمتيازاته، قامت بحرمان الجبل من منفذ الى البحر والى السهول الداخلية. وأضافت المذكرة «ها نحن اليوم تحت ضغط الجوع والفقر نغادر جبلنا الحبيب الذي أصبح قاحلاً لا اخضرار فيه»[٩].

وفي نفس العام جرى التحضير في مدينة بيروت لاضراب عام دعت اليه «جمعية بيروت الاصلاحية» في ١٢ آذار ١٩١٣ وكانت لجنتها التنفيذية مكونة من نخلة تويني، ويوسف الهاني، وبترو طراد، وأيوب ثابت، ورزق الله أرقش، وخليل زينة، وقام أعضاء الجمعية ومؤيدوها يطالبون بضم بيروت الى جبل لبنان المتصرفية[١٠]. وألف بعض زعماء الموارنة كتباً عديدة للمطالبة بالوطن المسيحي مع توسيع حدود لبنان مثل المطران دريان، وشكري غانم، وعبد الله صفير، وأوغست أديب، ويوسف السودا[١١].

لكن المطالبين بتوسيع حدود لبنان أظهروا في غير مناسبة الحذر من المعادلة السكانية الجديدة.

---

(٧) د. مسعود ظاهر ـ تاريخ لبنان الاجتماعي ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٤ ـ ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٨) د. مسعود ظاهر ـ المرجع ذاته ص ٥٠.

(٩) د. مسعود ضاهر ـ تاريخ لبنان الاجتماعي ص ٤٩.

(١٠) د. مسعود ضاهر ـ المرجع ذاته ص ٢٤.

(١١) أنيس صايغ: لبنان الطائفي ـ دار الصراع الفكري ـ ١٩٥٩ ـ ص ١٣٨.

كتب فيليب حتي يقول:

«لكن هذا الكسب في مساحة الأرض كان يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط، ذلك أن لبنان فقد التوازن الذي كان ينعم به سابقاً... فزاد عدد سكانه بما يقرب مئتي ألف نسمة معظمهم من المسلمين الشيعة»[١٢].

نشأ الكيان اللبناني مجتمعاً ودولة من حول نواة حاضرة هي جبل لبنان بخصائصه التاريخية التي ترقى الى منتصف القرن التاسع عشر والاستقلال النسبي الذي حصل عليه في إطار الدولة العثمانية، من خلال حركة التحرر الاجتماعي والمذهبي (أي من نظام الملل) والتي شكلت المستند التاريخي الوحيد لاستقلالية الجبل ولمجرى تطوره الخاص.

فعندما أنعقد مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦ وقف الوحدويون القادمون من جبل لبنان يشرحون خصوصية الجبل هذه معلنين أن لبنان له وجود تاريخي وحقوقي دولي منذ ١٨٦١ مما يفترض عدم إنكارها[١٣].

لكن نواة لبنان الجديد لم تمتلك الهيمنة على المجتمع كله فقد ظلت المناطق الملحقة به في حالة معارضة وظلت الحراب الاستعمارية تحرس حدوده وتشدها الى بعضها البعض الى أن فرضت التطورات الاجتماعية والسياسية تطبيعاً لهذا الكيان عبر تراجع الحركة الوحدوية السورية من جهة وعبر تكون مصالح إجتماعية متشابكة للبرجوازية اللبنانية من مختلف الطوائف والمناطق. لكن التفاوت بين المناطق الملحقة أو المضمومة بقي شديداً. فمنذ انحسار هيمنة إقطاع جبل لبنان عن المقاطعات

---

(١٢) فيليب حتي: لبنان في التاريخ ـ ص ٥٩٧ ـ ٥٩٨/ + جورج انطونيوس: يقظة العرب ـ دار العلم للملايين ١٩٧٤ ص ٤٩٤.

ـ أنظر خطيطة لبنان كما طالبت به «لجان لبنانية ١٩١٨ ـ ١٩٢٠» في كتاب كوثراني ـ بلاد الشام ـ ملحق رقم ٤ نقلا عن جورج سامنة (سوريا ـ ١٩٢٠). حيث تستثني الخطيطة مراكز الثقل السكاني الإسلامي..

(١٣) مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة: د. حسان حلاق. كلمة يوسف إبراهيم يزبك. ص ٥٨ وكلمة علي ناصر الدين ص ٥٤.

الأخرى منتصف القرن التاسع عشر كان لكل من الجبل والمناطق الملحقة تاريخها الخاص.

كان الجبل يعيش تاريخه في اطار التوسع الرأسمالي المتسارع الذي أسسته تجارة لبنان منذ القرن السابع عشر مع السوق الأوروبي عبر اقتصاد الحرير والتبادل النقدي فيما كان القسم الملحق يتجه للتبادل التجاري مع الداخل الآسيوي باقتصاد حرفي سلعي صغير[14]. كما كانت للجبل مؤسساته السياسية الديمقراطية منذ منتصف القرن التاسع عشر فيما كانت المناطق الملحقة تعيش حالة إنتماء كاملة لبنية الدولة العثمانية الاجتماعية والسياسية.

أدى التطور الاجتماعي في الدولة العثمانية عبر الغزو الرأسمالي، الى توزيع عمل يتقاطع مع الجماعات الملية والمذهبية والدينية والقومية، ولقد ساعد في ذلك، الامتيازات الممنوحة للأجانب وحصول بعض التجار المحليين المسيحيين على جنسيات أجنبية عبر القنصليات والوظائف فيها. كما ساعد استبعاد الفئات المذهبية المسيحية عن الوظائف الحكومية والعسكرية، الى توجهها نحو النشاط الاقتصادي الحر الحديث. وطبع هذا التطور مجمل مقاطعات الدولة[15]. وفي لبنان، وبحكم التجمع السكاني الطائفي المستقر في مناطق معينة، نشأ هذا التباين على مستوى المركز والأطراف ضمن انشطار طائفي واضح.

لم يمتلك المجتمع اللبناني وحدته التاريخية انطلاقاً من هذا « الانفصام في الكينونة اللبنانية » حسب تعبير كمال جنبلاط الذي يقول: « في مجال الحديث عن الشعب اللبناني تتوجب الملاحظة انه نظراً لطبيعة تكوينه المستحدثة سنة ١٩١٩ عقب الاحتلال الفرنسي لا يؤلف هذا الشعب في المعنى الصحيح للكلمة وحدة اجتماعية

(١٤) حول هذه النقطة: أنظر: سميليا نسكايا ـ الحركات الفلاحية في لبنان. ص ١٤ ـ و٢٦.
ـ إيليا حريق: التحولات السياسية في تاريخ لبنان الحديث ـ ص ١٣.
ـ سليم نصر وكلود دوبار: الطبقات الاجتماعية في لبنان. مؤسسة الابحاث العربية ـ ١٩٨٢ ص ٨.

(١٥) زي. هيرشلاغ ـ مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ـ دار الحقيقة ـ بيروت ـ ١٩٧٣ ص ٢٨ و ٣٨.

ونفسية... فلا تزال تعوزه وحدة المثالات الجماعية النفسية. لذا نرى هذه المفارقات العجيبة في انفعالاته ومساراته وردود فعله وتوزعه بين شرق وغرب وعروبة وأعجمية... فلبنان اليوم بالنسبة للماروني هو لبنانه. من حيث هو دولة في الشرق. أما المسلم الملتزم بعروبته المتنزلة من تراث حكم الخلافة الاسلامية العربية ليس بلبنانه ووطنه المعنوي.. الخ[16].

من هنا لازمت التاريخ اللبناني، ثنائية المركز والأطراف، الجبل والملحقات، المخترقة بثنائية طائفية يفرضها السكن الطائفي نفسه. ولم يتكون بالتالي الشعب اللبناني الموحد المثالات والولاءات. فلبنان لا يزال الى حد كبير بلداً متخلفاً ضعيف الرموز الوطنية قوي الرموز الطائفية والمحلية قليل الثقة بالحكم المركزي قويها في الزعامة المحلية[17].

ولقد أثبت تاريخ لبنان كم كانت بائسة نظرية « الأمة اللبنانية » التي روجها الفرنسيون وقبلتها أوساط لبنانية واسعة في ظل النظام الطائفي التقسيمي للبنان.

كانت الدولة اللبنانية منذ البدء تعكس هذه الثنائية وهذا التفاوت الذي يخترق جميع أصعدة البنى اللبنانية ويشقها في ثنائية طائفية ـ مناطقية وجواذب سياسية مختلفة. فتكون بالتالي فكر سياسي متباين.

تضمن الفكر السياسي الجبلي الماروني على الدوام عناصر مقولة « دولة ـ طائفة » « أمة طائفة » انطلاقاً من الغلبة المارونية داخل الكيان بامتلاك ناصية السلطة فيه فضلاً عن أسبقيات اقتصادية وثقافية واضحة. فلم تبارح هذه المقولة فكر الشيخ بشارة الخوري الرئيس الاستقلالي الأول حيث يقول للأساقفة: على أكتافكم قام هذا الاستقلال »[18].

ويقول « وما للموازنة من أفضال على قيام هذه المناعة الاستقلالية... وما

(١٦) كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال ـ ١٩٧٤ ـ ص ٣٢.

(١٧) د. إيلي سالم: النظام السياسي الأفضل للإنماء في لبنان ـ ندوة الدراسات الإنمائية ك ٢/ ١٩٧٢ ص ١٤.

(١٨) الشيخ بشارة الخوري ـ خطب ـ ١٩٥١ ص ٣٩.

للمسلمين من فضل على خدمة هذا الاستقلال »[١٩]. ولا ينسى الشيخ بشارة الخوري التذكير بفارق التطور بين مسيحيي الجبل ومسلمي المناطق. فالأولون حققوا ثورتهم الديمقراطية بالتخلص من « الأسر الكريمة » أما الآخرون فمطلوب منهم الالتفاف حولها والحفاظ عليها[٢٠].

وتتردد تلك المقولة في غير مرجع حيث يعلن الأب بولس نعمان أن « المارونية شبه قومية» و «المارونية استطاعت أن تكون ديناً ودولة».[٢١] ويؤرخ الأب بطرس ضو «للبنان المستقل من صنع الموارنة. والأمة المارونية »[٢٢].

أما عند فؤاد أفرام البستاني « فالمارونية بنت لبنان. ولبنان من صنع الموارنة[٢٣]. وتشكل هذه المقولة منطلقاً ثابتاً لفكر حزب الكتائب (تأسس عام ١٩٣٦) فيؤكد « ثنائية الدولة والمجتمع في لبنان » ويقول « يطالب المسلمون بالدولة في صيغتها العقائدية تحقيقاً لوجودهم السياسي في حين يدافع المسيحيون عن الدولة في وظيفتها كضمانة لوجودهم الحضاري » وبالتالي « تسعى الكتائب الى تحقيق دولة الكيان. . . أو القومية اللبنانية والأمة اللبنانية[٢٤]. وتستعيد هذه المقولات فكر ميشال شيحا كما رأينا في مقدمة الكتاب.

أدرجت البنية السياسية اللبنانية ضمنيات التفاوت القائم ونظمت علاقاته وتوازناته ومدّتها بأسباب البقاء، فإذا بالصيغة السياسية اللبنانية في شكل نظام مركب اتحادي فدرالي يزاوج بين تراتب طائفي وطبقي وينظم استقرارهما على هذا النصاب المزدوج. ويؤكد الفكر السياسي المسيحي على طبيعة الصيغة اللبنانية « الفيدرالية الطائفية »[٢٥] ليقول إنها شرط من شروط وجود لبنان.

---

(١٩) المرجع ذاته ص ١١٩.

(٢٠) المرجع ذاته ص ٧٠.

(٢١) الأب بولس نعمان ـ جريدة النهار ـ تاريخ ٩/٢/٧٣.

(٢٢) الأب بطرس ضو ـ تاريخ الموارنة ـ دار النهار ٧٠ ج ١٩ ج ١ ص ٤٠٥ و ٣٧٩.

(٢٣) فؤاد فرام البستاني ـ الندوة اللبنانية السنة ٣/ نشرة ٥ ـ ٦/ تاريخ ٢١/٥ حزيران ٤٨ ص ١٦٩.

(٢٤) حزب الكتائب ـ تاريخه ـ ج ١ ص ١٥ ـ ص ٢٩ ص ٤٨ ص ٢٢٨ وص ١٠٧ و ١٤٧. منشورات دار العمل ـ لا تاريخ.

طبع الفكر اللبناني بثنائية تزواج بين « الموارنة » والدولة « والمسلمين » والمعارضة أو الخارجين على الدولة. فالمارونية السياسية تقدم نفسها في موقع المدافع عن الكيان والسيادة والنظام والدستور. أما الاسلام السياسي ففي موقع التشكيك بلبنانية الكيان (أي يؤكد فئويته) وبالسيادة والنظام والدستور. فلقد ولدت سيطرة المارونية السياسية (الكتلة الاجتماعية القائدة منها) وعياً مضاداً لدى السنة يرى أن تاريخ لبنان السياسي ـ الاجتماعي منذ الانتداب يتجه لاقامة الوطن القومي ـ المسيحي وتركيز الطابع المسيحي للدولة. ويحاول أحد المثقفين المسلمين قراءة عهد الانتداب من زاوية « إبعاد المسلمين عن الوظائف الرئيسية لهذا الهدف « كما يجد في سلوك الدولة تجاه البطريرك الماروني وأحاطته بمظاهر التكريم الرسمية خلافاً لحال مفتي السنة، كتركيز لطابع الدولة الطائفي، ويخلص الى المطالبة برئاسة الدولة وفقاً للنسب الطائفية الفعلية »[٢٦] لا المفترضة[٢٧]. ويرقى هذا الموقف الى زمن تشكل الكيان والدولة ويستعيد وقائع ثابتة.

حاول المفوض السامي الفرنسي هنري دي جوفينيل تأمين الولاء للدولة اللبنانية الجديدة وإشراك جميع الطوائف اللبنانية في صياغة الدستور اللبناني المقترح للجمهورية اللبنانية. وبعث الى الهيئات الرسمية والدينية يستمزج رأيها في ذلك لكن القوى الاسلامية (الوحدوية السورية) وتعبيراً عن رفضها لتقسيم البلاد السورية والحاق الساحل والأقضية الأربعة بجبل لبنان، امتنعت عن المشاركة في ابداء الرأي في الدستور وعقدت اجتماعاً موسعاً في دار الجمعية المقاصدية الخيرية الاسلامية في

---

(٢٥) مذكرة الرابطة المارونية إلى كوف دي مورفيل ـ مجلة الحرية ـ وثيقة التقسيم ـ ومذكرة مؤتمر بحوث الكسليك تشرين الأول ١٩٧٦/ القضية اللبنانية ص ٥ ـ و ٨. القضية اللبنانية (٣) تموز ١٩٧٦ ـ ص ١٤.

(٢٦) عيتاني ـ مذكرات بيروت ـ ١٩٧٧ ـ ص ٢٨ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٦٢ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٦.

(٢٧) باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ ـ دار النهار ـ ١٩٧٨ ص ٨٠: «الصحف الإسلامية تنشر في العام ١٩٣٩ إحصائيات مثيرة عن طغيان الموارنة والمسيحيين عموماً في الوظائف العامة».

ـ محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب ـ ص ٢٦ / مطالب المسلمين والمناطق المضمومة. (١٩٦٩)

ـ يوسف مزهر ـ تاريخ لبنان العام ـ ج ٢ ص ١٩٧٠ / المطالب عام ١٩٢٥.

بيروت[٢٨] ورفعت في الخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ مذكرة تضمنت رفض المجتمعين المشاركة في صياغة الدستور وطالبت بالوحدة السورية وأكدت الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية. وأرسل مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا في ٩ ك ٢ ـ ١٩٢٦ جوابه على رئيس المجلس النيابي موسى نمور بعدم اشتراك المسلمين في الأجابة على الأسئلة الموجهة عن الدستور[٢٩].

وعقد المجلس البلدي في بعلبك اجتماعاً قرر فيه الاحتجاج على الالحاق بالمتصرفية وطالب بالانضمام الى الاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية. ونظم مسلمو صيدا بياناً طالبوا فيه بالانفصال عن لبنان والالتحاق بسورية على أساس اللامركزية. وأبرق تجار ووجهاء وشباب وعمال طرابلس الشام بالانضمام الى سوريا. ورفع أهالي جبل عامل مضبطة للمندوب السامي طالبوا فيها بالانفصال عن لبنان بانشاء ادارة مستقلة تحت اشراف الدولة المنتدبة. كذلك فعل وجهاء مسلمي اللاذقية(*).

دستور ١٩٢٦

المناقشات البرلمانية لاقرار الدستور ١٩٢٦

النص على التمثيل الطائفي العادل مطلب اسلامي:

ألّفت وزارة الخارجية الفرنسية لجنة ثلاثية فرنسية مهمتها وضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٥، وراح موظفو الانتداب يجرون الاتصالات بالأوساط الدينية والعلمية والسياسية لاستفتائهم بشأن الدستور، ونظام الحكم، وعلاقة لبنان بفرنسا. وكان رد فعل الهيئات الاسلامية عنيفاً ومقاطعاً. الا أن أعضاء المجلس التمثيلي (١٣

---

(٢٨) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور: ج ٢ ص ١٠٠/ ١٩٤٨.

(٢٩) د. حسان حلاق: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ / الدار الجامعية ١٩٨٢ ص . ٢.

* أنظر التفاصيل في:

د. محي الدين السفرجلاني ـ تاريخ الثورة السورية ـ دار اليقظة العربية ـ دمشق ١٩٦١ ص ٣٤٣ـ ٣٤٧.

تموز ١٩٢٥ ـ ٢٥ أيار ١٩٢٦) وقفوا ضد تصرف الدولة المنتدبة موقفاً حازماً وشجبوا عملها بتجاهل السلطة التشريعية المنتخبة.

وصدر عن المجلس التمثيلي قرار بالأكثرية في ١٧ ـ ت ١/ ١٩٢٥ يدعو السلطة المنتدبة لعرض القانون الأساسي على السلطة المحلية وفقاً للمادة الأولى من صك الانتداب. وأبلغ القرار للسلطات المنتدبة التي أجابت بتاريخ ١٠ ك ١/ ١٩٢٥ بالإيجاب. وانتخب المجلس التمثيلي لجنة ثلاثية لإعداد مشروع الدستور اللبناني بالاتفاق مع المفوض السامي وتحت رقابته. وانتخب المجلس لجنة ثانية أطلق عليها أسم لجنة الدستور وتألفت من إثني عشر عضواً ستة من أعضاء المجلس وستة من أعيان البلاد وأكثرهم من الموظفين، وقامت هذه اللجنة باستفتاء لرجال الدين والموظفين والشخصيات حول شكل الحكومة، والبرلمان، والوزراء، والطائفية. وعقد المجلس في ١٩ أيار ١٩٢٦ الى ٢٢ أيار سنة ١٩٢٦ ثماني جلسات أقر خلالها الدستور بحضور ومناقشة مندوب المفوضية الفرنسية السيد سوشيه[٣٠].

وقد أدلى مندوب المفوضية الفرنسية في جلسة المناقشة الأولى بحديث أكد فيه الوصاية الفرنسية على قرار السلطات المحلية[٣١]. فتلي مشروع الدستور وبدأت المناقشة مادة مادة.

وتعليقاً على المادة الأولى من الدستور (في الدولة وأراضيها). تلا عمر بك الداعوق بياناً موقعاً منه ومن السادة صبحي حيدر، وعمر بيهم، خير الدين عدرا، خالد شهاب، يحتجون فيه على الحاق البلاد التي يمثلونها بلبنان دون استفتاء أهلها. (يقصد أراضي الولاية والأقضية الأربعة) ويطلبون أن تجعل حكومة مستقلة لها اتحاد مع لبنان القديم وسوريا.

وأضاف صبحي حيدر « تحاشياً للأضرار التي قد تلحق بأهالي البلاد الملحقة

---

(٣٠) أنور الخطيب دستور لبنان / المناقشات البرلمانية والوثائق ـ ١٩٧٠. ص ت ـ خ ـ ذ ٦ مؤتمر الساحل ملاحق. رقم ٢٢ ص ١٤٠ ـ ١٤١. رقم ٢٤ ص ١٤٣ رقم ٢٥ ص ١٤٤ و ١٤٥، رقم ٢٧ ص ١٤٧ رقم ٣٠ ص ١٥١ ـ ١٥٢ رقم ٣٢ ص ١٥٤.

(٣١) أنور الخطيب ص ٩.

وريثما نتخلص من هذا الإلحاق فاننا ندخل بالبحث في هذا الدستور محتفظين باحتجاجنا »[٣٢]. وطلب يوسف الزين أن يضاف الى المادة الأولى بعد مقدمة: « بناء تكون أراضيه متساوية لبعضها البعض بالحقوق والضرائب دون أدنى استثناء »[٣٣] وسأل خالد شهاب عن اتفاق حسن الجوار الذي عقدته الحكومة الفرنسية مع حكومة فلسطين وألغته حكومة فلسطين فأصبح المرور يقتضي جواز سفر ونفقات رغم أن أكثرية الأراضي التي ألحقت بفلسطين هي لملاكين لبنانيين »[٣٤].

وتقدم كل من: خالد شهاب - صبحي حيدر - خير الدين عدرا - عمر بيهم عمر الداعوق بالاقتراح التالي: « لما كنا من ممثلي البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير بدون استفتاء أهليها نحتج على الفصل الأول من القانون الأساسي ونطلب فصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير أي القديم وجعلها حكومة « مستقلة »، ادارياً واقتصادياً وسياسياً على أن يكون لها اتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية ». ١٩/أيار/١٩٢٦.

وتقدم يوسف الزين باقتراح يقول:

« إننا ألحقنا بلبنان الصغير بناء نكون مساوين اليه بالضرائب والحقوق لنا ماله وعليه ما علينا. ولكوننا من حين إعلان لبنان الكبير حتى الآن لم نحصل على تلك المساواة فنطلب اضافة الكلمة التالية على المادة الأولى تأميناً لحقوق البلاد التي انتخبتنا عنها وهي: « بناء تكون أراضيه متساوية لبعضها البعض في الحقوق والضرائب دون أدنى استثناء »[٣٥].

وفي الجلسة الثانية (٢٠ أيار ١٩٢٦) طالب شهاب وعبد الرزاق بالنص على المساواة بين اللبنانيين دون فرق من جهة الجنس والدين والمناطق[٣٦].

---

(٣٢) أنور الخطيب ص ١١.
(٣٢) أنور الخطيب ص ١٣ - ١٤.
(٣٤) أنور الخطيب ص ١٧ - ١٨.
(٣٥) أنور الخطيب - ص ١٨.
(٣٦) أنور الخطيب ص ٢١ - ٢٢.

وأكد الداعوق على اعتبار اللغة العربية رسمية في كافة المعاملات فطلب دمّوس أن تكون اللغة الفرنسية رسمية أيضاً.

وأكد منذر إذا بقيت الفرنسية رسمية كالعربية قضي على اللغة العربية. وأكد بيهم على ضرورة إرضاء أهالي البلاد واقرار اللغة العربية لغة رسمية في المعاملات. فطالب بولس ببقاء الفرنسية دون أن تضر باللغة العربية[٣٧].

وفي الجلسة الرابعة (٢٠ أيار ١٩٢٦). كان النقاش حول عدد أعضاء مجلس الشيوخ، ومدى إمكانية توزيعهم على الطوائف كان هاجس صبحي حيدر[٣٨].

وفي الجلسة السابعة (المالية) (٢٢ أيار ١٩٢٦) طالب الزين بالنص على توحيد الضرائب وأشار تلحوق الى اختلاف الضرائب بين المناطق وأشار شهاب الى أن أبناء الملحقات مغبونين يدفعون ١٤ بالمئة وأبناء لبنان القديم ٢ بالمئة[٣٩] واقترح الزين أن يصدر قانوناً خاصاً بتوحيد الضرائب والمعاملات بين جميع سكان الدولة[٤٠].

الجلسة الثامنة (٢٢ أيار ١٩٢٦) المادة ٩٥: بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الأضرار بمصلحة الدولة[٤١].

حيدر يطلب حذف « بصورة مؤقتة » ويطلب الديمومة. تلحوق يعتبرها تأميناً لجميع حقوق الطوائف ويؤيد.

زوين يخالفها لأنه يخالف التوظيف الطائفي. ومنذر أيضاً وطراد: « لا وطنية الا اذا حذفت الطائفية ». الداعوق يؤيدها. ثابت يؤيد زوين ومنذر. دموس يؤيدها. حيدر: يصر على الطائفية والا يطلب الوحدة السورية والنتيجة: مع المادة

---

(٣٧) أنور الخطيب ص ٢٤ - ٢٧.
(٣٨) أنور الخطيب ص ٣٨.
(٣٩) أنور الخطيب ص ٨٨ - ٨٩.
(٤٠) أنور الخطيب ص ٩٧.
(٤١) الخطيب ص ١٠١.

٩٥ ـ السعد ـ تلحوق ـ بيهم ـ داعوق ـ يونس ـ حمادة ـ طراد ـ عسيران ـ غصن ـ خازن ـ سكاف ـ سالم ـ عبد الرزاق ـ أبو ضاهر ـ الزين ـ دموس. ضدها: منذر ـ إميل ثابت ـ شهاب ـ حيدر ـ زوين ـ جورج ثابت[٤٢].

المادة ٩٦: توزيع كراسي مجلس الشيوخ على الطوائف. بنسبة (٥ موارنة ـ ٣ سنة ـ ٣ شيعة ٢ أرثوذكس ـ ٨ كاثوليك: ١ ـ درزي ـ ١ أقليات.

منذر يعترض أن تكون دستورية بسبب تغيّير الأعداد، الأكثرية توافق على المادة كما وردت[٤٣] تعكس النقاشات البرلمانية التي أدت الى اقرار الدستور جواً عاماً في البلاد كانت تدور حوله الحياة السياسية: مسألة الوحدة مع سوريا ومسألة المساواة في الحقوق بين مواطني الدولة الجديدة وكلا المطلبين يتغذيان من معين واحد.

بين مؤتمرين:

في حزيران ١٩٢٨ انعقد في دمشق مؤتمر أبناء الساحل « برئاسة الشيخ عبد الحميد كرامي وشاركت فيه وفود من طرابلس وعكار وبيروت وصيدا وصور وجبل عامل والبقاع وبعلبك واللاذقية وحصن الأكراد كما شارك نواب بينهم عمر بيهم، وصبحي حيدر، وعبد القادر شريح، وأحمد الداعوق شقيق عمر الداعوق[٤٤] وآخرون. وفي ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٨ أكدت قرارات المؤتمر على الوحدة السورية. وقد أحدثت مقررات مؤتمر أبناء الساحل ردود فعل في الأوساط اللبنانية والفرنسية لاشتراك أعضاء من مجلس النواب اللبناني في المؤتمر ومشاركة شخصيات

---

(٤٢) الخطيب ص ١٠١ ـ ١٠٣.

(٤٣) الخطيب ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
ـ بعد دستور ١٩٢٦ برز في الصف الماروني اتجاهان: الأول: مؤيد لفؤاد عمون الداعي لرئاسة فرنسي للجمهورية مدة ٥ سنوات والثاني من دعاة الحاكم اللبناني بزعامة حبيب باشا السعد رجل البطريرك الماروني. فقررت فرنسا اختيار شارل دباس في ٢٦ أيار ١٩٢٦ وهو الأرثوذكسي لمدة ٢٦ ـ ٢٩ وجددت له حتى ٣٢، انظر: د حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ ـ معهد الانماء العربي ـ لا تاريخ أطروحة دكتوراه ١٩٨١، ص ٧٠.

(٤٤) مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة / ص ٢١ ـ مذكور.

لبنانية عدة من مختلف الطوائف والمناطق[٤٥].

وعام ١٩٣٢ شارك المسلمون باحصاء ١٩٣٢ ورغم التزوير الذي افتعلته سلطات الانتداب بدت النسب متقاربة بين المسلمين والمسيحيين وعاد النفور مجدداً بسبب موقف فرنسا في الحؤول دون وصول الشيخ محمد الجسر الى منصب رئاسة الجمهورية رغم موالاته لفرنسا بسبب إنتمائه الاسلامي[٤٦].

كان المسلمون يعتقدون أن من الانصاف تولي واحد منهم رئاسة الجمهورية حسب رأي رئيس اتحاد الشبيبة الاسلامية ـ (محمد جميل بيهم)، لكن السياسة الفرنسية منعتهم من نيل حقوقهم فصدموا من سياسة فرنسا الرامية الى ابعاد المسلمين عن المناصب العليا في الدولة[٤٧]. ولابعاد المرشح المسلم قرر المفوض السامي (بونسو) تعليق الدستور.

وفي عام ١٩٣٣[٤٨] عاد النشاط الوحدوي يتصاعد، ففي ١٤ ت ٢ ـ ١٩٣٣ عقد في دمشق مؤتمر للوحدويين في منزل فارس الخوري، شاركت فيه المدن الساحلية. وفي ١٦ ت ٢ نوفمبر ٣٣ عقد في بيروت مؤتمر في منزل سليم علي سلام عهد (مارتل) وتقدم بمذكرة للمفوض السامي أعربت عن الاحتجاج على ضم بلاد الساحل الى جبل لبنان ودعا للانضمام الى سوريا وأعلن رفض تجزئة سورية الى دويلات واحتج على أن أهالي الساحل والأقضية الأربعة يدفعون ٨٢ بالمئة من واردات الخزينة التي يصرف منها ٨٠ بالمئة في جبل لبنان وبقاء المناصب العالية في يد أبناء لبنان القديم[٤٩].

---

(٤٥) المرجع ذاته/ ملحق رقم ٣٦ ص ١٦٦ ـ ١٦٧ ـ مذكور.

(٤٦) بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ج ١ ص ١٧٥ ـ ١٧٨ ـ + وكان إميل إده معارض أصلاً لضم الأقضية الأربعة إلى لبنان قد رفع مذكرة عام ١٩٣٢ إلى نائب وزير الخارجية الفرنسية أثر الاحصاء يظهر فيها أن التكاثر السكاني الإسلامي يشكل خطراً على الاكثرية المسيحية ويقترح فصل المناطق التي الحقت بلبنان من أجل ضمان مصالح فرنسا. عن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بدر الحاج. ـ الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان ـ هامش ـ ص ٦٤.

(٤٧) محمد جميل بيهم / قوافل العروبة ج ٢ ص ١٠ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤٨) مؤتمر الساحل ـ ملحق ص ١٧ و ٣٩.

(٤٩) مؤتمر الساحل ص ٢٤.

وانعقد في تموز ١٩٣٣ مؤتمر وطني برئاسة رشيد نخلة ونيابة رئاسة محمد جميل بيهم وعضوية د. مصطفى الرفاعي ـ ج بيضون ـ أمين الحلبي ـ نجيب ليان ـ فؤاد الخوري ـ إميل لحود ـ راشد عسيران دعا الى الاتحاد مع سوريا والى الاستقلال عن فرنسا. وأرسل أمين الريحاني في حزيران ١٩٣٣ الى فيصل ملك العراق بمناسبة سفره الى فرنسا باسم الشباب اللبناني العربي ـ رسالة يدعوه فيها للعمل على استقلال سوريا ولبنان وكذلك فعل الياس فرحات من البرازيل برسالة وجهها الى محمد جميل بيهم وخليل كرم رئيس جمعية الاتحاد السورية في البرازيل وأشار الى الأزمة الاقتصادية والهيمنة الفرنسية على الاقتصاد والجمرك وجشع الشركات الأجنبية وطالب المؤتمر باطلاق الحريات واجراء استفتاء عام حر(*)(٥٠).

وأرسل زعيم الكتلة الوطنية، هاشم الأتاسي، برقية تأييد لمطالب المؤتمر الساحلي السوري(٥١). وعينت فرنسا حبيب باشا السعد في أواخر ك ٢ يناير ١٩٣٤ رئيساً للجمهورية وهو الماروني بعد شارل دباس الأرثوذكسي وجدّدت له سنة جديدة حتى ٣٠ ك ٢ ـ ٣٦. وحاول أيوب ثابت الترشح للمنصب الرئاسي فرفض المفوض السامي لانتماء أيوب ثابت للطائفة البروتستانتية(٥٢).

مؤتمر الساحل:

وفي ١٠ آذار ١٩٣٦(٥٣) إنعقد مؤتمر الساحل في منزل سليم علي سلام. الذي

---

* د. حسان حلاق ـ التيارات السياسية في لبنان. ص ٤٣ و ٥٢ و ٧٩.

(٥٠) مؤتمر الساحل ص ٢٤.

(٥١) مؤتمر الساحل ص ٢٥.

٥٢) مؤتمر الساحل ص ٢٥.

(٥٣) مؤتمر الساحل ملحق رقم ٤٠/ ص ١٧٩ ـ ١٨١.
ويشكل مؤتمر الساحل الإسلامي جواباً على المؤتمر الذي عقد في بكركي في ٦ شباط ١٩٣٦ لمطارنة الموارنة والذي دعا إلى الحفاظ على حدود واستقلال لبنان وتعميق الروابط الاقتصادية مع سوريا والدعوة إلى دستور جديد يكفل الحريات وإلى معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة السورية. / د. مسعود ضاهر/ لبنان الاستقلال والصيغة والميثاق. معهد الإنماء العربي ١٩٧٧ ص ٢٣٢.

أنتخب رئيساً له. كان هذا المؤتمر متركزاً حول مطلب الوحدة السورية(٥٤).

وفي ٣ ت ١ عام ٣٦ عقد المؤتمر القومي الاسلامي في دار عمر بيهم وكانت مقرراته تنطوي على لهجة تراجعية عن الناحية الوحدوية واستعداد للاعتراف بلبنان الكبير(٥٥).

ولقد أشار كاظم الصلح في بيانه اللاحق على مؤتمر الساحل الى هاجس الوضع الاقتصادي الذي عانت منه المناطق الملحقة بلبنان، حيث نقل عن عبد الحميد كرامي قوله « إننا لا نستطيع الاصطبار فمرافق البلد قد أصابها الخراب ولا يخلصنا منه إلّا أن نلحق بدمشق »(٥٦).

أشارت المناقشات الى اعتراف مسبق بوضع جبل لبنان الخاص حتى من أشد المتحمسين للوحدة (علي ناصر الدين ويوسف ابراهيم يزبك)(٥٧) وكان الجو المسيطر على المؤتمر طرح قضية الحاق المناطق التي الحقت بلبنان بسوريا دونما اعتبار لمشكلة جبل لبنان وهو ما كان موضوع معالجة كاظم الصلح في بيانه الشهير الذي حاول أن يجد نقطة صالحة للالتقاء(٥٨) بين الوحدويين واللبنانيين مشدداً على مطلب السيادة والاستقلال(٥٩) وداعياً الى التوفيق بين « الوطنية اللبنانية الانفصالية والوطنية الوحدوية الاتصالية»(٦٠).

لازم الصراع السياسي في لبنان صراع حول النصاب الطائفي في الدولة والتوازنات ضمنها وآليتها سواء في دلالة هذا التوازن اجتماعياً أو في دلالته وطنياً. مما

---

(٥٤) مؤتمر الساحل ص ٢٧ ـ ٣٠.

(٥٥) مؤتمر الساحل ص ٣٤ ملحق رقم ٤١ ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

(٥٦) مؤتمر الساحل ص ٨٦ / مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان / كاظم الصلح مؤتمر الساحل ص ٥٤ و ٥٨.

(٥٧) مؤتمر الساحل ص ٥٤ و ٥٨.

(٥٨) بيان الصلح في مؤتمر الساحل ص ٨١.

(٥٩) بيان الصلح في مؤتمر الساحل ص ٨١ ـ ٨٣.

(٦٠) بيان الصلح في مؤتمر الساحل ص ٨٩.

جعل الدولة فهرست المعارك وميدانها ومؤسسات الدولة العنوان الـذي تستقر عليه توازنات المجتمع نفسه.

كانت الحياة السياسية تدور حول حصص الطوائف في المراكز السياسية التمثيلية والتنفيذية (البرلمان والحكومة) والصلاحيات، وتوزيع المراكز الادارية، لجهة نوعها وتأثيرها وعددها[٦١]. مما جعل الصعيد السياسي « يطغى » بطابعه الطائفي، حيث تتكثف المطالب وتتجرد من حيث دلالة النصاب الطائفي على توزيع الثروة الأهلية، وسلم التراتب الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي.

طال التراتب الطائفي أوجه الحياة كافة، فسعت المارونية السياسية الى جعله مقياس تطور الحياة الاجتماعية، ونقله الى قلب المجتمع برفض سياسة احلال الحقوق المواطنية محل الحقوق الطائفية.

طالب الشيخ بيار الجميل باستمرار أن يساوي بين التزامات الطوائف وواجباتها[٦٢]. واستعاد فؤاد شهاب هذا الموقف ضمناً عندما طالب الفريق المسيحي ـ صانع الازدهار بالتضحية[٦٣]. وطال هذا التراتب الموقف من نشوء الجامعة الوطنية وتوسيع التعليم الرسمي والموقف من الجنسية الخ. من هنا كان الصراع الاجتماعي يصطدم في جدار النظام السياسي الطائفي ويرتد أمام انغلاقه على المطالب الاجتماعية الى استعادة موقعه الخاص خارج الدولة أي في موقعه الطائفي. فالطائفية هي عنصر من عناصر التعاقد الوطني على الدولة.

(٦١) يشكل كتاب محمد جميل بيهم (النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥ الصادر عام ١٩٧٧) نموذجاً صارخاً لهذا المنحى. أنظر الفصل الثالث (الجداول الحكومية والمغالطات) ص ٣٨ ـ ٤١ و (المسلمون طلاب المساواة يشيرون إلى مواضع الغبن) ويبين «الغبن بالجداول كماً ونوعاً» ؛ص٤١ ـ ٥٣) وبنفس الوجهة الأنصبة السياسية: توزيع مقاعد البرلمان والأزمة المعروفة عام ١٩٤٣ حول المرسومين ٤٩ و ٥٠ عهد حكومة د. أيوب ثابت الهادف إلى تركيز طغيان مسيحي على البرلمان بإعطاء المغتربين حق الاقتراع والتمثيل وجل هؤلاء من المسيحيين (ص ٥٥) وما رافق تلك المحاولة من أزمة. مداخلات إقليمية ودولية وردود فعل انتهت إلى تسوية ٥ عن المسلمين و ٦ عن المسيحيين كنسبة طائفية.

(٦٢) بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى: ١٩٥٤ ـ ص ٢٨ ـ ٢٠ ـ ٨ بيروت منشورات الكتائب ١٩٧٠.

(٦٣) فؤاد شهاب ـ خطب ـ ص ٧١ ـ ٧٢.

فالدولة اللبنانية تكونت من تجاور تكتلات طائفية ومحلية، ترتكز سيطرتها المحلية على ملكية الأرض والوزن العائلي التقليدي. وبنتيجة اعتماد الطائفة والمنطقة أساساً لا غنى عنه لاكتساب الصفة السياسية، استحال تشكيل حكم وطني تندمج فيه العناصر المحلية وفقاً لمصلحة عامة بتوزيع الأدوار. فقامت لحمة بين مختلف الطبقات التي تتكون منها الطائفة، فالتكامل السياسي والأديولوجي الذي يوحد الطائفة ويعمل على الغاء الفوارق فيها يميزها عن الطوائف الأخرى. ويقوم التعليم الديني والخاص والجمعيات والوساطة لكسب العمل والترقي الاجتماعي بتحصين هذه الوحدة بالاضافة الى المجالس الملية وأجهزة الاعلام الخاصة والأحزاب السياسية والحصص الطائفية في الادارة.

ولما كان استقلال الطوائف قد نتج عن علاقاتها بدول أجنبية وحمايتها، لازمت الطائفية علاقات خارجية غربية وعربية متعددة ومتناقضة »[٦٤].

وارتكز نفوذ الطوائف بالاضافة الى قدرتها العددية إلى الأصول التاريخية والتوزيع الجغرافي والارتباطات الخارجية[٦٥].

على هذا الأساس كان الاحتراب الأهلي هو أفق الصراعات السياسية الشاملة التي ترافق الأزمات العامة، فتطرح الدولة أرضاً، وتستعيد الطوائف أنصبتها منها، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات السياسية، بل ويطال المؤسسات الادارية أيضاً.

ذلك أن « الوظيفة ليست خدمة وطنية عامة وانما أصبحت ذات صفة تمثيلية طائفية »[٦٦] واذا كان لبنان ما يزال مجموعة مقاطعات جغرافية طائفية فان الانقسام يطال الكيان نفسه سيما وان للطوائف ارتباطات خارجية تغذي نزعات الانفصال وشروطه.

وبحكم الهيمنة المارونية وأولوية النصاب الماروني في الدولة اتسم تاريخ لبنان

(٦٤) التقرير السياسي للمؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان ١٩٧١/١١/١. مجلة الحرية بيروت.

(٦٥) فؤاد إسحق الخوري: ندوة الكتائب ـ أسبوع الفكر الملتزم. آب ١٩٦٨ ص ٣٤.

(٦٦) عبده عويدات: بعض أمراض الدولة في لبنان ـ منشورات عويدات ـ بيروت ١٩٦٩ ص ٧.

بهذا الصراع على الدولة بين موقف مسيحي ـ ماروني يرى في الدولة ممثلة ويدافع عنها[٦٧] وموقف إسلامي يسعى للخروج على الدولة ومعارضتها[٦٨]. بل أن عدم الخروج على الدولة وصف دائماً من قبل الشارع الاسلامي بأنه « تنازل من ممثليه عن الحقوق الطائفية ومساومة عليها »[٦٩].

هكذا لم يكتسب الكيان اللبناني ولاء شاملاً إلّا من جانب واحد هو الجانب الذي ثبت موقعه الفئوي الخاص وأعطي دور الشريك المحلي للسيطرة الاستعمارية بداية ودور الوسيط للنفوذ الامبريالي لاحقاً. في حين ظل الفريق الآخر ينزع الى طلب الانفصال عن الكيان الجديد وعن الدولة واستئناف تطوره التاريخي الطبيعي في علاقاته بمحيطه العربي[٧٠]. واستمر هذا الموقف منذ عام ١٩٢٠ وحتى الحرب الأهلية الأخيرة[٧١].

وفي حين اكتسب « المحور » الطائفي أرجحية داخل الدولة جعلته في موقع الطموح الفعلي للسيطرة على المجتمع كله وزاوجت بين سيطرته وسيطرة الدولة كان الملحق الطائفي في محاولة حثيثة الى تحقيق وحدته الداخلية كعنصر ضغط أساسي لتحقيق مشاركته في الدولة.

---

(٦٧) بين المارونية السياسية والدولة تكامل أدوار يرقى إلى صعودها التاريخي منتصف القرن الماضي وتشكل الدولة انطلاقاً من دورها السياسي بخاصة دور الكنيسة. أما التيار الإسلامي فتنظيمه المذهبي يرقى إلى عهد الانتداب. (إنظر: هاني فارس: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث ـ الأهلية للنشر ـ ١٩٨٠ ص ٩٨ ـ ١٠٢ ـ ١٠٨.

(٦٨) المرجع السابق: ص ١٠٧.

(٦٩) مقاطعة المسلمين إحصاء ١٩٢٢ وإستفتاء الدستور ١٩٢٦ وانتخابات ١٩٤٣ ورفض المشاركة في وزارة ١٩٥٢ ومطالبة سامي الصلح بالاستقالة عام ١٩٥٤ ومقاطعة الحكم عام ١٩٥٨ ومقاطعة وزارة ٦٨ ـ ٦٩ ومقاطعة حكومة أمين الحفاظ ١٩٧٣. أنظر عيتاني: مذكرات بيروتي ـ ١٩٧٧ ص ٢١ الجامعة العربية إنظر أيضاً باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ دار النهار ١٩٧٨ ـ ٥٤.

(٧٠) هاني فارس النزاعات الطائفية ص ١٠٧ ـ عيتاني ـ مذكرات بيروتي ـ ١٩٧٧ الجامعة العربية ص ٢١.

(٧١) الشيخ حسن خالد ـ مفتي الجمهورية ـ المسلمون ولبنان في الحرب الأهلية ـ دار الكندي ١٩٧٨ يقول «إذا أصر المسيحيون على إقامة دولتهم فإن مسلمي لبنان سينضمون إلى سورية». ص ٢١١.

ويتيح النظام الانتخابي المعمول به إيجاد ملاحق اسلامية للأقطاب الموارنة ويسعى هؤلاء الى إكساب ملاحقهم أوزاناً فعلية بوجه أقطاب الطوائف الاسلامية وهو ما يتكرر في لعبة تشكيل الحكومات. ومقابل التماسك السياسي في مراكز التقرير لدى التكتل الماروني يتميّز التكتل الاسلامي بتعدد مراكز التقرير فضلاً عن الحذر السياسي المتبادل لدى زعماء الطوائف الاسلامية[٧٢].

في الجانب المسيحي قامت علاقات عضوية بين القوى الاجتماعية والشكل التجمعي الذي يدمج العلاقات السياسية والطائفية في مؤسسات دولة. فقد كان للتجمع المسيحي عموماً غنى بالمؤسسات الأهلية تاريخياً سبقت المؤسسات العامة الرسمية في الاضطلاع بمهام التعليم والطبابة والانتاج والثقافة والتمثيل السياسي والأديولوجي فبدا كأن التضامن داخل التجمع المسيحي كفيل بالحلول محل الدولة[٧٣]. بالمقابل كان التمثيل السياسي الاسلامي يفتقد الى مثل ذاك التماسك، ويتميز بانفصال بين قياداته البرلمانية وغير البرلمانية، وبين القيادات المرتبطة بمؤسسات الدولة وتلك المرتبطة بمؤسسات المجتمع الخاصة، ومن غير أن يمتلك المثقفين العضويين أمثال الذين أمتلكهم التجمع المسيحي[٧٤].

مع استقرار السيطرة الاستعمارية وتراجع الحركة الوحدوية وسيادة البرامج الاقليمية المتكيفة مع الوضع الجديد[٧٥] بدأت المطالب الاسلامية تنحو نحو المطالبة بتمثيل أوزن في الدولة. فلقد حصل تغيير في أولويات المطالب بعد ١٩٣٦ بانخفاض مطلب الوحدة الى مركز ثانوي فيما أبرز مطلب نيل الحصة العادلة من غنائم الحكم[٧٦]. وبعد انتخاب اميل اده عام ١٩٣٦ رئيساً للدولة وتكليفه خير الدين الأحدب برئاسة الحكومة وهو من الوجوه العربية الاسلامية الوحدوية اعتبرت هذه

---

(٧٢) عيتاني ـ مذكرات بيروتي ـ ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٧٣) د. وضاح شرارة: السلم الأهلي البارد ـ ج ٢ ص ٧١١.

(٧٤) د. وضاح شرارة: السلم الأهلي البارد ـ ج ١ ـ ٣١١.

(٧٥) إميل توما : ستون عاماً بعد الحركة العربية ـ دار ابن رشد ط ٢ / ١٩٧٨. يقول إميل توما إن تجاذباً إقليمياً قوياً ساد الوسط العربي. ص ٩٢.

(٧٦) هاني فارس: النزعات الطائفية ـ ص ١٢٣.

البادرة الأولى لدمج المسلمين بالدولة. أيد هذا الاجراء زعيم من زعماء المعارضة البارزين هو عبد الحميد كرامي متذرعاً بتخلي السوريين عن الوحدويين في لبنان منذ عقد المعاهدة مع فرنسا عام ١٩٣٦[٧٧]. وكانت فرنسا نفسها تخطط لاحتواء المسلمين في الدولة ومشاركتهم بهدف تأمين الاستقرار للكيان الجديد. فقد أبرق وزير الخارجية الفرنسية الى مندوبه العام في بيروت بتاريخ الثامن عشر من ايلول سنة ١٩٣٦ مشيراً عليه باتباع السياسة التالية: « ان كل جهودنا يجب أن تنصب في الظروف الراهنة على عدم إغضاب المسلمين، وأن نشعرهم أن مصلحتهم تقضي ببقائهم أقلية فاعلة في لبنان بدلاً من أن يضيعوا وسط أكثرية اسلامية في سوريا بحيث لا يبقى لطرابلس وصيدا الأوّزن قليل بجانب دمشق وحلب. ويجب طمأنتهم بشكل خاص، بأن لبنان المستقل لن يكون بأي حال خاضعاً لدكتاتورية مارونية تفرضها فرنسا وهذا الخوف يجب تبديده لدى بعض زعامات الروم الأرثوذكس »[٧٨]. وبالفعل أخذت السياسة الفرنسية تجد صدىً ايجابياً في الأوساط الاسلامية على قاعدة تطور المصالح البرجوازية الاسلامية في دائرة الكيان اللبناني.

لكن هذا التوجه الفرنسي لم يلغ الثوابت التي قامت عليها السياسة الفرنسية منذ احتلالها لبنان، والتي انعكست في تركيب اللجنة الادارية (من ٢٢ أيلول ١٩٢٠ الى ٨ آذار ١٩٢٢) من حيث غلبة التمثيل المسيحي والماروني والجبلي على بقية المناطق والطوائف.

تشكلت اللجنة الادارية على النحو التالي: (عدد المقاعد ١٧). برئاسة داود عمون.

٦ موارنة ـ ٣ روم أرثوذكس ـ ١ كاثوليك (الطوائف المسيحية)

٤ سنة ـ ٣ شيعة ـ ١ درزي (الطوائف الاسلامية) أي بنسبة ١٠ الى ٧.

---

(٧٧) باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ ـ ص ٦٧.

(٧٨) د. سعيد مراد: تحول الموقف الإسلامي من خلال الوثائق الفرنسية ٣٦ ـ ٤٣ ـ جريدة السفير في ١٩٨٣/١١/٢٠.

ثم من خلال المجلس التمثيلي الأول (من ٢٤ أيار ١٩٢٢ الى ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥) عدد المقاعد: ٣٠ برئاسة حبيب باشا السعد.

١٠ ماروني ـ ٤ روم أرثوذكس ـ ١ كاثوليك ـ ١ أقليات (الطوائف المسيحية)

٦ سنة ـ ٦ شيعة ـ ٢ دروز (الطوائف الاسلامية) أي بنسبة ١٦ الى ١٤.

واستمر هذا التفاوت في امتداد الحياة التمثيلية حتى الآن[٧٩].

لم يكتف التخطيط الفرنسي في تركيز اللون المسيحي والماروني خاصة على السلطة السياسية واعلانه ذلك في منع وصول الشيخ محمد الجسر الى الرئاسة وفي سياسة تعيين ودعم انتخاب المرشحين المسيحيين والموارنة الموالين للسياسة الفرنسية، بل طالت هذه السياسة الادارة التي ظلت محتكرة من خريجي المدارس اليسوعية بشكل عام وهي المدارس التي استمرت تعكس لوناً طائفياً مسيحياً ومارونياً[٨٠].

وكانت تلك المؤسسات التعليمية كما وصفها الجنرال الفرنسي كيللر « وسطاً ممتازاً للدعاية الفرنسية تجب المحافظة عليها »[٨١].

لكن الخطوة الأهم التي أقدمت عليها سلطات الانتداب كانت في تقنين وتحصين النظام الطائفي بالقرار التاريخي رقم (٦٠) ١٣/آذار عام ١٩٣٦ والمعدل بقرار رقم (١٤٦) تاريخ ١٨ ت ٢ عام ١٩٣٨ باعلان تنظيم الطوائف التاريخية

---

(٧٩) الشيخ بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ـ منشورات أوراق لبنانية: ١٩٦ ج ١ ص ٣١٧. وص ٣٢٢.

ـ ملف النهار ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ الانتخابات خمسين سنة ص ٦٢. + كانت السياسة الفرنسية وممثلها (المفوض السامي دي مارتيل) متوافقة مع البطريرك الماروني إنطوان عريضة ورئيس الجمهورية إميل إده عام ١٩٣٦ على ضرورة إشراك المسلمين في الدولة للمحافظة على سلامة لبنان وحدوده دون أن يمس ذلك بالطبع بالتأثير السياسي التقليدي للموارنة وبنوع خاص للكنيسة المارونية. أنظر بدر الحاج: الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان ص ٥٤ ـ ٥٥ ـ دار مصباح الفكر ١٩٨٢.

(٨٠) د. مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي ـ مرجع مذكور ـ ص ١٦٧ ـ ١٨١.

(٨١) الجنرال كيللر ـ القضية العربية بنظر الغرب مكتبة الحياة بيروت ١٩٥٢ ص ١٢٠ ـ ١٢٢ + أشار يوسف سالم في مذكراته (خمسون سنة مع الناس ـ دار النهار ١٩٧٥) كيف كانت الطائفية لا الكفاءة أساس الوظيفة. «إن الطائفية أوصلتني إلى ما كنت أصبو إليه». ص ٢٥ و ٣٢.

واخضاعها لنظام طوائفها الشرعي في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصيـة، مع حق هذه الطوائف بتنظيم شؤونها على هذا الصعيد[٨٢].

أحزاب عهد الانتداب:

أخذت الحياة السياسية في عهد الانتداب تشهـد توسعـاً ملحوظاً للتعبير عن الاتجاهات السياسية عبر الأحزاب والمنظمات السياسية. وتعكس الوقائع السياسية الوزن والدور المتزايد للفئات الاجتماعية الوسطى لاسيما أصحـاب المهن الحرة من محامين وأطباء الذين كانوا في طليعة مؤسسي ومنظمي تلك الحركات. ولعل الملفت في تاريخ تشكل الأحزاب أنها في غالبيتها، كانت مسيحية الطابع وتعكس الدور المباشر في الحياة السياسية للفئات الوسطى على حساب القوى التقليدية في الجانب المسيحي.

لم تخرج إتجاهات الأحزاب السياسية عن الانقسام التقليدي المسيطر آنذاك بين دعاة الوحدة السورية ودعاة الكيان اللبناني المستقل تحت الحماية الفرنسية. وان كانت مرحلة الثلاثينات قد بدأت تبلور خطاً ثالثاً يدعو الى استقلال وطني للبنان متعاون مع سوريا وهو الذي غلب في نهاية المطاف مع إنحسار الـدور الفرنسي وصعـود النفوذ الانكليزي في المنطقة العربية.

واذا كانت مرحلة الانتداب تظهر تعدداً واسعاً في الأحزاب السياسية فان ذلك يعود الى كون تلك الأحزاب غلب عليها طابع التجمع لشخصيات فـاعلة ظلت في أكثر الأحيان أسيـرة منبتها الـطائفي والمحلي والعـائلي. وقـد تفاوت وزن ودور تلك الأحزاب الى حد اختصار الحياة السياسية في أواخـر الثلاثينـات ومطلع الأربعينـات بتيـاري الكتلة الوطنيـة الموالية للفرنسيين والكتلة الدستـوريـة المـوالية لـلانكليز والاستقلالية الطابع. وقد استقطبت هاتين الكتلتين مجمل القوى السياسية التقليدية. لا يلغي ذلك دور أحزاب سيـاسية أخـرى احتلت موقعهـا في أوساط شعبيـة مؤثرة دون أن تتمكن من اختراق التمثيل السياسي الرسمي. ومن الجدير ذكره أن سياسة

(٨٢) د. بشير بيلاني ـ قوابين الأحوال الشخصية في لبنان ـ ١٩٧١ ـ ص ١٢ ـ ٢٦.
ـ إنطوان معوض ـ أنظمة الزواج في لبنان ـ ص ٧٠ ـ ٧١. ـ ١٩٧١.

الانتداب غذت باستمرار الاتجاهات المـوالية ولعبت عـلى أوتار حسـاسية الأقليـات الطائفية المسيحيـة وغذت العصبيـة الطائفيـة منها وعملت عـلى تنظيمهـا وتسليحها واستخدامها أداة شعبية في خدمة أهدافها السياسية.

اللجنة المركزية السورية في باريس:

رئيسها شكري غـانم (١٨٥٥ ـ ١٩٣٢) ومن أبرز أعضـائها جـورج سمنة، وجميع أعضائها من الطلاب اللبنانيين الموارنة في فرنسا. كانت تنطق باسم المصالـح الفرنسية الهـادفة الى السيـطرة على سـورية حتى الاحتـلال الفرنسي. استمـرت مع الانتداب في موالاة الأهداف الفرنسية في تجزئة سوريا واقامة كيان لبناني مستقل تحت الحماية الفرنسية. وتضم هذه اللجنة أعضاء من جمعية «النهضـة اللبنانيـة» وحزب اللامركزية اللذين لعبا الدور الأبرز في الدعوة والاعداد للمؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس عام ١٩١٣. عام ١٩٢٦ دعا جورج سمنة أحد أبرز أعضائها الى اعـادة لبنـان الصغير بعـد أن كان من قبـل من دعاة تـوسيع لبنـان الى حـدوده «الـطبيعـة والتاريخية» وقد كان لأعضاء الحزب نزوعاً طائفياً واضحاً[٨٣].

الحـزب اللبنـاني في مصر: تـأسس في مصر ورئيسـه عبـد الله صفـير. كـان الوحدويون السوريون يطلقون عليه اسم الحزب الفرنسي لارتبـاطه الـوثيق بسياسـة الانتداب الفرنسي وضم بين أعضائه عناصر اسلامية كحقي العظم ومختار الجزائري. دعا هذا الحزب الى سيطرة فرنسا على سوريا.

حزب الترقي اللبناني: تأسس في بيـروت عام ١٩٢٠ ورفـع شعار الصـداقة الدائمة بين لبنان وفرنسا. ترأس هذا الحـزب المركيـز دي فريـج وكان نـائبه نعـوم بـاخوس وأمـين سره اميـل اده أحد أبـرز رجالات السيـاسة في لبنـان الذي تـرأس الجمهورية اللبنانية وكان موالياً للفرنسيين. وضم في عضويته اميل قشوع مدير بنك سورية ولبنـان وكان أمينـاً للصندوق في الحـزب. ومن أبرز أعضـائه ميشـال شيحا

(٨٣) أنظر مسعود ضاهر: لبنـان الاستقلال ـ الصيغـة والميثاق ـ معهـد الإنماء العـربي ١٩٧٧ ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

الصحافي ورجل المال والأعمال البارز صاحب الدور الهام في صياغة دستور لبنان وهندسة الصيغة السياسية اللبنانية. كما ضم المحامي بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية لاحقاً والمحامي ألفرد نقاش أول رئيس جمهورية في عهد الانتداب بعد دستور ١٩٢٦. والشاعر والتاجر اللبناني شارل قرم (١٨٩٤ ـ ١٩٦٧) صاحب الدعوة الفينيقية اللبنانية وشكري القرداحي، واميل عرب، والفونس زينة، ولم يضم هذا الحزب وجوهاً اسلامية.

النادي العربي الماروني في دمشق: رئيسه الدكتور مرشد خاطر ونائبه نسيب شهاب وامين سره ميشال سعد مجموعة من وجهاء مسيحيي البقاع والجنوب. ومن أعضائه يوسف الجميل وداود الشمالي وبطرس مسابكي وجميل الحود. وميشال أبو راشد. كان هذا الحزب ذا صبغة مسيحية واضحة. وقد طالب منذ عام ١٩٢٢ بالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

حزب الرابطة اللبنانية: تأسس عام ١٩٢٥ ورئيسه فارس مشرف. وضع نفسه في خدمة المفوض السامي الفرنسي وأغلبية أعضائه من الموارنة.

حزب العمران: رئيسه وديع عقل (١٨٨٢ ـ ١٩٣٣). أهدافه دعم الانتداب الفرنسي بكافة الوسائل. وبقي حزباً مسيحياً خالصاً.

القمصان البيضاء: منظمة فاشية عسكرية طائفية حلتها سلطات الانتداب لتطرفها الطائفي. رئيسها توفيق لطف الله عواد. مسيحي ماروني موالٍ للانتداب. أسس توفيق لطف الله عواد حزب الوحدة اللبنانية.

حزب الوحدة اللبنانية: تأسس عام ١٩٣٦ ورئيسه لطف الله عواد. حزب موالٍ للانتداب ومن أعضائه أنيس ياسين ـ شفيق طبارة ـ كمال النفي ـ فاضل سعيد عقل ـ يوسف فرنسيس ـ كبريال باخوس ـ جميل كبي ـ ميشال اسحق ـ نهاد بويز ـ حبيب صالح ـ شفيق هدايا ـ ابراهيم مخلوف ـ فايز صفير ـ يوسف كرم ومن دوافع تأسيس هذا الحزب مواجهة الحزب السوري القومي ودعم الحكم اللبناني.

في بيان أذاعه حزب « الوحدة اللبنانية » في تشرين الأول عام ١٩٣٦ حدد مباديء الحزب على النحو التالي:

١ ـ المحافظة على الكيان اللبناني بحدوده الطبيعية الحاضرة.

٢ ـ معارضة كل فكرة ترمي الى الوحدة السورية أو اقتطاع بعض الأراضي اللبنانية أو ما يسمونه الاتحاد اللامركزي.

٣ ـ انصاف جميع الطوائف على أساس المساواة.

٤ ـ عقد معاهدة مع الدولة الفرنسية تضمن للبنانيين الاستقلال والسيادة القومية من كل نواحيها.

٥ ـ حرية لبنان التامة في إدارة جماركه وجميع مصالحه الاقتصادية والمالية.

٦ ـ انشاء جيش وطني.

٧ ـ المحافظة على حقوق اللبنانيين وخصوصاً طبقة العمال فيما يختص بالمزاحمة الأجنبية مع تحديد ساعات العمل.

٨ ـ تأليف وفد يضم جميع العناصر الموالية للبنان يعاون فخامة رئيس الجمهورية لعقد المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية.

٩ ـ حل المجلس النيابي الحالي ودعوة الأمة لانتخاب مجلس تأسيسي يقرر الدستور العتيد.

١٠ ـ تعديل معاهدة لوزان فيما يختص بجنسية المهاجرين والاعتناء بشؤونهم في الخارج وتسهيل سبل العودة أمامهم الى لبنان.

١١ ـ المطالبة باجراء استفتاء في بلاد العلويين للاطلاع على رغبة الأهالي في مطالبتهم بالانضمام الى لبنان.

١٢ ـ وضع قانون يحدد فيه سن التقاعد للبالغين الستين من العمر وذلك لافساح مجال العمل أمام الشباب المتعلم[٨٤].

حزب الطاشناق الأرمني: موالٍ للانتداب. تأسس عام ١٩٢١.

---

(٨٤) تاريخ حزب الكتائب ج ١ ـ ١٩٣٦ ـ ١٩٤٠ دار العمل ص ٥٢ ـ ٥٣.

حزب الهاشناق الأرمني: موالٍ للانتداب. تأسس عام ١٩٢١.

حزب الرامغافار الأرمني: موالٍ للانتداب. تأسس عام ١٩٢١.

حزب التقدم اللبناني: مؤسسه نجيب ملحمة ـ دعا لاتحاد الطوائف اللبنانية وتعاونها مع الانتداب.

حزب الائتلاف اللبناني: رئيسه النائب الشيعي أحمد الحسيني من منطقة جبيل. ضم عشرة نواب يجمعهم الولاء للانتداب والتقوا فيها بعد على تأييد الشيخ بشارة الخوري في اطار الكتلة الدستورية المعارضة للانتداب والمطالبة باعادة الحياة الدستورية.

حزب الاتحاد الديمقراطي: مؤسسه داود عمون (١٩٢٠) وشعاره استقلال لبنان وتوسيع حدوده إلى مداها الطبيعي والتاريخي.

حزب الشبيبة اللبنانية: مؤسسه ميشال زكور صاحب جريدة «المعرض» الواسعة الانتشار. تأسس عام ١٩٢٤ وطني النزعة ليبرالي علماني. شارك رئيسه في حكومات الانتداب وكان عضواً في البرلمان وتوفي وزيراً للداخلية.

حزب العمل العام في لبنان الكبير: رئيسه ابراهيم بك الأسود أحد زعماء الطائفة الأرثوذكسية (١٨٥٥ ـ ١٩٤٢) مسيحي الطابع حاول تقليد حزب العمال البريطاني. أعضاؤه مجموعة من رجال المال والأعمال. دعا الى التعاون الطبقي في اطار السلطات الشرعية. وضم أنيس بك الهاني شارل بك سرسق ـ د. الياس البعقليني ـ د. حبيب ثابت ـ سليم باز ـ محمود حمادة ـ ميشال شدياق ـ أسعد الدقوني ـ خليل باخوس ـ الياس الحنيكاتي.

الحزب الوطني اللبناني: مؤسسه عام ١٩٣٨ موسى نمور (ماروني) حزب لبناني النزعة معتدل[٨٥].

---

(٨٥) ستيفن هامسلي لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ص ٣٢٠ ـ دار الحقيقة بيروت ١٩٧٨.

الحزب المتوسطي: أسسه هنري فرعون (كاثوليك) من كبار رجال الأعمال ـ ذو نزعة أوروبية معادية للعروبة. يعتبر لبنان منتمياً الى الحضارة المتوسطية[٨٦]. انطلقت فكرته عام ١٩٣٣.

حزب الاتحاد اللبناني: تأسس عام ١٩٠٩ في القاهرة بمصر ورئيسه المحامي يوسف السودا (١٨٩١ ـ ١٩٦٩). أعضاؤه: اسكندر عمون (١٨٥٧ ـ ١٩٢٠) انطوان الجميل (١٨٨٧ ـ ١٩٤٨) حيدر أمين معلوف ـ جبرائيل تقلا ـ داود بركات حبيب غانم ـ محمد تلحوق ـ خليل أبي اللمع ـ بول سعد ـ حبيب يزبك ـ جرجس حنا ـ سليم أبو عز الدين ـ سليم البستاني ـ سامي جريديني ـ حبيب انطونيوس ـ ديمتري سابا. من دعاة لبنان المستقل بحدوده التاريخية.

حزب المحافظين: مؤسسة ورئيسه المحامي يوسف السودا في عام ١٩٢٦. لنفس الأهداف التي أسس من أجلها الاتحاد اللبناني.

حزب الجبهة القومية: مؤسسه ورئيسه المحامي يوسف السودا في ٢٧ تموز ١٩٣٦ وأعضاؤه: حبيب أبو شهلا ـ د. الياس الخوري ـ د. الياس أبي عاد ـ أسعد عقل ـ رئيف أبي اللمع ـ الشيخ فريد الخازن ـ ميشال زكور ـ يوسف الجميل ـ المحامي أمين تقي الدين (١٨٨٤ ـ ١٩٤٧) الذي يتولى أمانة السر. توفيق حسن الشرتوني ـ توفيق ابراهيم رزق ـ يوسف خوام. عبر هذا الحزب عن الوطنية الاستقلالية اللبنانية وضم شخصيات لعبت دوراً فعالاً في الحياة السياسية.

حزب الميثاق الوطني: مؤسسه المحامي يوسف السودا عام ١٩٣٨ وهو الاسم الجديد لحزب الجبهة القومية. وقد كانت أهدافه توحيدية لبنانية. مهد هذا الحزب للحوار بين الاتجاهات السياسية الطائفية ويعزى له دور في بلورة الميثاق الوطني عام ١٩٤٣. ضم بالاضافة لأعضاء حزب الجبهة القومية شخصيات إسلامية وازنة واذاع بياناً بالقواسم المشتركة التي توحد بين الاتجاهات السياسية ووقع البيان السادة: ـ الدكتور سليم أدريس ـ الدكتور نسيب البربير ـ رفيق براج ـ صلاح بيهم ـ مليح

---

(٨٦) المرجع ذاته ـ ص ٤٤٧.

سنو ـ أحمد الشامي ـ تقي الدين الصلح ـ عبد القادر طبارة ـ عفيف الطيبي ـ (سنة) ـ الدكتور الياس البعقليني ـ يوسف الحويك ـ جميل الخازن ـ الدكتور الياس الخوري ـ حبيب كيروز ـ قيصر الجميل ـ توفيق يوسف عواد (موارنة). ـ الدكتور توفيق رزق ـ نجيب الصايغ ـ نصري المعلوف ـ (كاثوليك). ـ الدكتور حبيب ربيز ـ ميشال عقل ـ (روم ارثوذكس). ـ عبد الله الحاج ـ عادل عسيران ـ زهير عسيران (شيعة). ـ ملحم غرز الدين (درزي)[٨٦].

دعا حزب الميثاق الوطني الى اجتماعات عقدت بين العاشر من آذار والسادس من أيار ١٩٣٨ في منزل الأستاذ يوسف السودا أدت الى الاتفاق على مبادىء عامة أطلق عليها المجتمعون « الميثاق الوطني اللبناني » احتوت المبادىء التالية:

١ ـ استقلال لبنان في حدوده الراهنة وكيانه الجمهوري وحكومته الوطنية.

٢ ـ تعزيز علاقات لبنان بالدول العربية المجاورة تمهيداً لعقد تحالف يضمن للبنان ولهذه البلاد الاستقلال التام والانماء الاقتصادي والكرامة الوطنية على أن يبقى كل في اطار كيانه الخاص.

٣ ـ تأمين المساواة بين اللبنانيين على أساس العدالة والكفاءة لا على أساس طائفي.

٤ ـ توحيد الثقافة الوطنية وذلك بتعميم التعليم الابتدائي المجاني والالزامي ووضع برنامج تعليم تسعى الحكومة لتطبيقه في كل المؤسسات التعليمية.

٥ ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة.

٦ ـ تأمين حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات والأحزاب السياسية.

٧ ـ الغاء كل الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وتطبيق مساواة الجميع أمام العدالة.

٨ ـ تنمية الاقتصاد وتشجيع الصناعة الوطنية وحماية الآثار التاريخية.

---

(٨٦) باسم الجسر ـ ميثاق ١٩٤٣ ص ٧٥ هامش ١٨.

٩ ـ الاهتمام بالمهاجرين والعاطلين عن العمل والشباب والعمال والفلاحين والتجار والموظفين وقوى الأمن[٨٧].

حزب الاستقلال وكتلة الاصلاح: يذكر الشيخ بشارة الخوري أن هنري فرعون أسس عام ١٩٤٦ حزب الاستقلال وكان مقترحاً ان يرأسه عبد الحميد كرامي كتكتل برلماني ضد رياض الصلح ونتيجة للخلاف في الرأي بين الفرد نقاش، وهنري فرعون، من جهة، وكرامي من جهة، ألف عبد الحميد كرامي كتلة مشتركة من نواب ووجهاء على هامش حزب الاستقلال فانضم اليه النواب يوسف كرم ـ ومحمد العبود وكمال جنبلاط ومن الوجهاء عمر بيهم وعمر الداعوق وحبيب طراد ونهاد أرسلان وقدموا مذكرة بمطالب اصلاحية وعرفت هذه الكتلة بكتلة الاصلاح[٨٨].

حزب الشعب: تجمع نيابي تشكل عام ١٩٤٥ وضم: كمال جنبلاط ـ الفرد نقاش ـ جبرائيل المر ـ جورج زوين ـ عبد الغني الخطيب ـ جورج عقل ـ أسعد البستاني ـ أحمد الحسيني ـ محمد العبود. وقد أيد ميثاق جامعة الدول العربية ورفض مشروع سوريا الكبرى[٨٩].

حزب الاستقلال العربي: من أعضائه البارزين الأمير شكيب أرسلان (١٨٧٠ ـ ١٩٤٦) ـ إحسان الجابري ـ رياض الصلح ـ نجيب شقير ـ هاشم الأتاسي ـ الأمير ميشال لطف الله ـ وكان عروبياً وحدوياً ومعارضاً للانتداب ودوره الرئيسي سوري[٩٠].

حزب الاتحاد السوري: نشأ هذا الحزب عام ١٩١٩ بنتيجة انقسام في حزب الاستقلال العربي وبرزت انذاك جماعتان: عرفت الأولى بحزب التقدم وترأسه لفترة

---

(٨٧) باسم الجسر ـ ميثاق ١٩٤٣ ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٨٨) بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ج ٢ ـ ١٩٦٠ منشورات أوراق لبنانية ـ ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
ـ فؤاد الخوري ـ النيابة في لبنان ـ ١٩٨٠ ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٨٩) فؤاد الخوري: النيابة في لبنان ـ ص ١٦٦.

(٩٠) رحلات الإمام محمد رشيد رضا ـ جمعها وحققها د. يوسف إيبش ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الامام محمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) والجماعة الثانية باسم الاستقلال السادة: الأمير ميشال لطف الله وكان رئيساً للحزب ونائبه الشيخ محمد رشيد رضا وأمين سره شكيب أرسلان.

دعا الحزب الى عقد المؤتمر السوري في مدينة جنيف السويسرية تمهيداً لاعلان موقف القوى الوطنية السورية قبيل انعقاد عصبة الأمم المتحدة لتنظر في شروط الوصاية المفروضة على سوريا. دعا حزب الاتحاد السوري الجمعيات والأحزاب السياسية الى عقد هذا المؤتمر في العاشر من حزيران. وانعقد المؤتمر السوري ـ الفلسطيني في السابع والعشرين من آب. ووجه في ٢١ أيلول ١٩٢١ كتباً لرئيس المجمع الثاني العام لجمعية الأمم ومندوبي الدول المشاركة مطالباً باستقلال سوريا وفلسطين ولبنان مؤكداً الوحدة القومية لشعوب هذه البلاد.

لخص المؤتمر مطالبه على النحو التالي:

١ ـ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين.

٢ ـ الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تجد معاً حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيدراسيون)

٣ ـ اعلان الغاء الانتداب حالاً.

٤ ـ جلاء الجنود الفرنسية والانكليزية عن سوريا ولبنان وفلسطين.

٥ ـ الغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

ووقع البيان ممثلو الأحزاب والجمعيات المشاركة: الأمير ميشال لطف الله رئيس الاتحاد السوري ونائبه رشيد رضا وأمينه العام الأمير شكيب أرسلان، مندوب حزب الاستقلال العربي وتوفيق حماد رئيس الجمعية الاسلامية المسيحية الفلسطينية. وسليمان كنعان عضو مجلس ادارة لبنان واحسان الجابري مندوب حزب الاستقلال العربي. أمين التميمي عضو الوفد الفلسطيني ـ وهبي العيسي ـ رئيس اللجنة الفلسطينية بمصر ـ شبلي الجمل مندوب فلسطين رياض الصلح حزب الاستقلال العربي (لبنان) ـ ونجيب شقير (حزب الاستقلال العربي لبنان). وصلاح عز الدين

مندوب الجمعية السورية في بوسطن وطعان العماد مندوب الحزب الوطني العربي في الأرجنتين- وجورج يوسف سالم حزب تحرير سورية في نيويورك ـ توفيق اليازجي حزب استقلال سورية ووحدتها في سانتياغو (شيلي)[٩١].

حزب الاستقلال الجمهوري: تأسس عام ١٩٣١ قادته مسلمون منهم عادل الصلح وأنيس الصغير وضم في عضويته مسيحيون: نقيب المحامين ميشال دعيبس ـ عزيز الهاشم. الأمير سامي أرسلان ـ الحاج زكريا النصولي. ميشال تلحمة ـ فؤاد نكد ـ د. نجيب سعد، نقولا زهير ـ المحامي وليم العسيلي.

عصبة العمل القومي: تأسست في ٢٤ آب ١٩٣٣ عروبية وحدوية من قيادتها صبري العسلي عبد الكريم دندنشي وعلي ناصر الدين ـ تحول العديد من أعضائها الى حزب النداء القومي عام ١٩٥٠. وكان حزب النداء القومي تأسس عام ١٩٤٤[٩٢].

الحزب الاشتراكي في مرجعيون وجوارها: تأسس عام ١٩٣٦ وظل حزباً محلياً نشأ في مناخ صعود الجبهة الشعبية لحكم فرنسا والمناخ الليبرالي الذي برز في لبنان آنذاك.

الحزب الاشتراكي: أسسه المحامي إميل قشعمي في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٦. هدفه تنظيم الطبقة العاملة وقد استوعب الحزب الشيوعي عناصر هذا الحزب وتعاون قشعمي مع الحزب الشيوعي وخاض الانتخابات النيابية بالتعاون مع فرج الله الحلو.

منظمة الشباب الحر: تأسست عام ١٩٣٣ بتوجيه من رياض الصلح رئيسها توفيق المصري منظمة عروبية اسلامية سنية.

منظمة الطلائع: تأسست عام ١٩٣٣ برئاسة رشيد بيضون وأعلنت التمسك بلبنان المستقل والتعاون العربي، شيعية التكوين الطائفي.

(٩١) رحلات الإمام محمد رشيد رضا ـ ص ٣٠٩ و٣١٢ و٣١٣ و ٣٤٥ ـ ٣٥٧.

(٩٢) أنيس صايغ: الطائفية في لبنان ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

منظمة الغساسنة: تأسست عام ١٩٣٩ أرثوذكسية. عرفت باسم منظمة الشبيبة المسيحية الأرثوذكسية رئيسها الشيخ الياس زخريا ومن أبرز قيادييها نسيم المجدلاني الذي انضم الى الحزب التقدمي الاشتراكي عام ١٩٥٠ عروبية وطنية معتدلة.

منظمة سبارتاكوس الأرمنية: منظمة شيوعية أرمنية تأسست عام ١٩٢٢ بقيادة أرتين مادويان. اندمجت بالحزب الشيوعي (حزب الشعب) عام ١٩٢٤ وظل مادويان في قيادة الحزب الشيوعي المركزية.

الحزب السوري القومي الاجتماعي: تأسس عام ١٩٣٢ وظهر وأعلن عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦. زعيمه انطون خليل سعادة ارثوذكسي المذهب وأعضاؤه المؤسسون جورج عبد المسيح جميل صوايا - وديع تلحوق - زهاء الدين آل حمود - فؤاد حداد. وحدوي سوري معادٍ للانتداب ومن اعضائه البارزين نعمة ثابت وصلاح لبكي (١٩٠٦ - ١٩٥٥) انسحب ثابت ولبكي من الحزب عام ١٩٣٧ لأن الحزب مناقض للكيانية اللبنانية. كما انفصل عن الحزب. غسان تويني - يوسف الخال - يوسف نويهض - فايز صايغ. حزب عقائدي واحد أبرز الأحزاب القومية العلمانية في طليعة أهدافه فصل الدين عن الدولة. استمر حتى اليوم بدور فاعل في الحياة اللبنانية رغم إقدام السلطات اللبنانية على إعدام زعيمه عام ١٩٤٩ بتهمة تدبير انقلاب ضد النظام وأمن الدولة. كان للحزب تنظيم عسكري وآمن بالطريق الانقلابي وكانت له تجربة انقلابية أول عام ١٩٦٢[٩٣].

حزب النداء القومي: تأسس عام ١٩٤٤ بزعامة كاظم الصلح وانضم اليه تقي الدين الصلح، نادى بعروبة لبنان وتمسك بالوحدة اللبنانية. ومن أعضائه: قبولي الزوق - علي بزي - ونصري المعلوف في المرحلة الأولى.

حزب النهضة: تجمع طائفي أسسه أحمد بك الأسعد عام ١٩٣٦ رداً على نفوذ آل عسيران ومنظمة الطلائع (بيضون).

(٩٣) وزارة الأنباء - بيروت قضية الحزب القومي - ١٩٤٩.
- لبيب زويا: الحزب القومي الاجتماعي: دار ابن خلدون ١٩٧٣.

حزب الشباب الوطني: أسسه الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي عام ١٩٤٧ وتوقف نشاطه عند وفاة زعيمه عام ١٩٥٠. وفي عام ١٩٥٤ أسس رشيد كرامي ابن عبد الحميد كرامي حزب التحرر العربي الذي ضم: فؤاد البرط - محمد كبارة - أكرم عريضة. وكان هذا الحزب التجمع السياسي المحلي الموالي لكرامي في مواجهة خصومه في طرابلس الذين أسسوا حزب الجبهة الشعبية الذي ضم: المحامي مصطفى الزوق - الشيخ فايز منقارة - المهندس ميشال الدوري - زيد حمزة.

الحزب الشيوعي اللبناني: تأسس عام ١٩٢٤ باسم «حزب الشعب اللبناني» قيادته: فؤاد الشمالي - فريد طعمة-بطرس حشيمة - بشارة كامل - يوسف ابراهيم يزبك - نمر وهبة - شفيق مظهر. نشرت جريدة «الانسانية» لسان الحزب عام ١٩٢٥ ما اسمته مبادىء حزب الشعب اللبناني وهي:

١ - تنشيط الصناعة والزراعة والتجارة اللبنانية وفرض ضريبة على الآلات الميكانيكية التي يتسبب استعمالها بشل الأيدي العاملة.

٢ - بث روح الاخاء وقتل جراثيم التعصب الديني والطائفي والأقليمية ومنع رجال الدين من التدخل في السياسة.

٣ - تعزيز المدارس الوطنيّة وتوحيد التعليم الحر وجعل التعليم الابتدائي اجبارياً واخضاع المدارس الأجنبية لبرنامج التعليم الخ.

٤ - تنظيم العمال والفلاحين بالنقابات والدفاع عن مصالحهم المشتركة.

٥ - العمل لفرض ضريبة على الارث والثروة وتخفيف الضرائب عن الشعب.

٦ - جعل الأوقاف العمومية ملكاً للشعب.

٧ - تحرير المرأة ونيل حقوقها[٩٤].

وفي برنامج المؤتمر الوطني الأول المنعقد في أول كانون الثاني ١٩٤٤ جاء ما يلي:

١ - استقلال لبنان وسيادته وتعزيز كيانه وتحريره الوطني الكامل.

٢ - نظام جمهوري ديمقراطي صحيح.

(٩٤) د. ضاهر العكاري - الصحافة الثورية - ١٩٧٥ - ص ٤١٠.

٣ ـ توثيق صلات التضامن الأخوي بين لبنان وسوريا وبقية الأقطار العربية.
٤ ـ المساواة بين جميع اللبنانيين على اختلاف أديانهم وعناصرهم.
٥ ـ بسط السيادة الوطنية على المؤسسات المالية والصناعية والتجارية الأجنبية.
٦ ـ تمتين الحريات الديمقراطية الخ..
٧ ـ تنظيم شؤون الادارة والقضاء بروح ديمقراطية..
٨ ـ تربية النشء تربية وطنية.
٩ ـ وتعزيز مكانة رجال الفكر.
١٠ ـ وتعميم المدارس الرسمية والزامية ومجانية التعليم الابتدائي.
١١ ـ العناية بالصحة والمعالجة المجانية.
١٢ ـ حماية العائلة من الجهل والبؤس وحماية الصحة للأم والطفل.
١٣ ـ رفع مستوى البلاد الاقتصادي وتنشيط التجارة وترقية الزراعة وتعميم الري وحماية الصناعة وتشجيع الاصطياف وتحسين المواصلات.
١٤ ـ حماية صغار المنتجين.
١٥ ـ معالجة البطالة.
١٦ ـ حماية العمال وايجاد شرائع عمل تحفظ حقوقهم.
١٧ ـ العناية بحالة الفلاح.
١٨ ـ رفع مستوى الموظفين والمستخدمين وتعزيز المهن الحرة.
١٩ ـ توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً الخ..[٩٥]

حزب الكتائب: تأسس عام ١٩٣٦ كمنظمة فاشية عسكرية ذي نزعة قومية لبنانية، ماروني التكوين والتوجيه الطائفي ـ موالٍ للانتداب. مؤسسوه: بيار الجميل (١٩٠٥ ـ ١٩٨٤) شارل حلو ـ جورج نقاش ـ شفيق ناصيف ـ اميل يارد. (أنظر لاحقاً حزب الكتائب).

---

(٩٥) د. ظاهر العكاري ـ الصحافة الثورية ـ ص ٤٢٥ نقلاً عن صوت الشعب عدد ٦٩٨ تاريخ ١٩٤٤/١/٧. أنظر: س. أيوب الحزب الشيوعي في سورية ولبنان ـ دار الحرية بيروت ١١٨ ـ ١١٩.

حزب النجادة: تأسس عام ١٩٣٦ اسلامي عروبي وحدوي. ذو تكوين سني المذهب. من قياداته: محي الدين النصولي ـ جميل المكاوي ـ عدنان الحكيم ـ زهير عسيران ـ أنيس الصغير ـ عبد الله دبوس ـ محي الدين برغوت ـ حسين سجعان. معادٍ للانتداب. شكل الحزب النقيض الطائفي السني لحزب الكتائب، لكنه لم يستطع أن يلعب الدور الشعبي نفسه.

الكتلة الدستورية: (١٩٣٥) وتحولت الى حزب الاتحاد الدستوري عام (١٩٥٥) أطلق على مجموعة من نواب البرلمان المطالبين باعادة الدستور وفي طليعتهم الشيخ فريد الخازن ـ حسب الشيخ بشارة الخوري (حقائق لبنانية ج ١ ص ١٩ و ١٨٩) ويرى يوسف سالم (٥٠ سنة مع الناس ص ٨٩) ان الكتلة ولدت مع فريق من النواب طالب باعادة الدستور وفي طليعتهم الشيخ بشارة الخوري وسليم تقلا وفريد الخازن وجبران تويني. ويرى كميل شمعون (مذكراتي ص ١١) انها ولدت خريف ١٩٣٥ بعدما قابل وفد مؤلف من ميشال زكور، الشيخ فريد الخازن، وكميل شمعون المفوض السامي وقدم له مذكرة بالمطالب وانضم اليها الأمير مجيد أرسلان وحميد فرنجية ـ وصبري حمادة ـ وسليم تقلا وبعد ستة أسابيع الشيخ بشارة الخوري. وفي كل حال تزعّم هذه الكتلة الشيخ بشارة الخوري الذي أصبح أول رئيس جمهورية استقلالي[٩٦].

---

(٩٦) المراجع عن احزاب عهد الانتداب:
١ ـ د. مسعود ضاهر ـ تاريخ لبنان الاجتماعي + أحزاب الانتداب» السفير ٨٠/٤/٣ و ٨٠/٤/٤.
٢ ـ جان أبو زيد ـ احزاب ماتت وأخرى تعيش ميتة ـ الجمهور ١ شباط ١٩٧٣.
- Eugenie Elie ABOUCHDID. Lebanon and Syria - 1817 - 1947 - Beirut 1948 Sadır RIHANI. Printing Co. p. 77-80.
٤ ـ تاريخ حزب الكتائب ج ١ وج ٢. ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦ دار العمل.
٥ ـ الحزب القومي ـ جوزف شويري ـ دار ابن خلدون ١٩٧٣.
٦ ـ س. أيوب: الحزب الشيوعي ـ دار الحرية.
٧ ـ توفيق المقدسي ـ لوسيان جورج الأحزاب السياسية في لبنان ١٩٥٩.
٨ ـ نقولا هوفهانسيان: النضال التحرري الوطني ـ دار الفارابي بيروت ١٩٧٤.

الكتلة الوطنية: (١٩٣٥) وتحولت الى حزب الكتلة الوطنية عام ١٩٤٣. لم يطلق هذا الاسم على فريق النواب المؤيد لاميل إده مرشح الفرنسيين لرئاسة الجمهورية الا عام ١٩٤٢. كان إميل إده متعصباً في لبنانيته الأقليمية وشديد الارتباط بالسياسة الفرنسية. تولى زعامة الحزب بعد إميل إده ابنه ريمون اده في ٢٧ أيلول ١٩٤٩.

ما يعنينا هنا من هذه القوى السياسية محدود في متابعة الدور الذي لعبه الانتداب في تطبيقه الحياة السياسية وفي تحصين الكيان اللبناني والصيغة السياسية الطائفية ذات الوجه المسيحي الطاغي. وسيكون لنا عودة الى موضوع الأحزاب السياسية في مكان آخر من هذا الكتاب.

من الكتل السياسية الى المؤسسات الشعبية: كانت الحياة السياسية في عهد الانتداب تدور حول قطبين مارونيين تنازعا النفوذ والطموح الى رئاسة الدولة مطلع الثلاثينات هما إميل إده وبشارة الخوري. فيما كان غير مسموح للزعامات الاسلامية الموالية للانتداب ان تشكل مثل هذا الاستقطاب كما حصل مع الشيخ محمد الجسر. وكانت القوى الاسلامية تعارض المشاركة في الحكم على قاعدة الكيان الجديد ولم يتبدل موقفها الا بعد مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦ حين أخذت تطالب بمشاركة فعلية في السلطة والادارة ولما كان عـم ١٩٣٦ هو عام القطاف في مسيرة العلاقات مع الانتداب سواء في توقيع المعاهدة السورية الفرنسية أو في انعقاد مؤتمر الساحل ١٩٣٦ وبداية التوجه اللبناني بعقد معاهدة لبنانية فرنسية فقد رأت سلطات الانتداب ان تشجع على قيام حركة سياسية شعبية منظمة موالية لها ومقابلة في نفس الوقت للحركة الشعبية الاسلامية التي بدأت تنعقد حول مركز دار الافتاء واللقاءات الاسلامية العامة في المؤتمرات الوطنية. وطالت تلك الرغبة في وجود منظمة شعبية قطبي الصراع الماروني آنذاك إميل إده وبشارة الخوري اللذين دعما نشوء مثل هذه المنظمة كاحتياطي شعبي. هكذا ولد حزب الكتائب.

= (٩) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس دار النهار ١٩٧٥.
١٠ ـ الشيخ بشارة الخوري: حقائق لبنانية ـ منشورات أوراق لبنانية ١٩٥١.

إميل اده: زعيم الكتلة الوطنية: (١٨٨٤ ـ ١٩٤٩) والده ابراهيم اده ترجمان القنصلية الفرنسية في دمشق. اميل اده محام لامع برز في حقل المحاماة في السنوات السابقة للحرب الأولى. محامي القنصلية الفرنسية في بيروت (١٩١٢ ـ ١٩١٤) حتى أن بشارة الخوري خصمه السياسي تدرج في مكتبه عام ١٩١٢ اشتغل اده في السياسة أواخر عهد المتصرفية فناهض الحكم التركي إلى أن حكم عليه بالاعدام فهرب الى فرنسا. وفي فرنسا بنى لنفسه علاقات وصداقات واسعة مع المسؤولين جعلت منه أحد أبرز معتمدي السلطات الانتدابية. عندما جلا الأتراك عن لبنان في الحرب العالمية الأولى عاد الى لبنان على ظهر باخرة فرنسية عام ١٩١٨. وشغل منصب مستشار للمفوضية الفرنسية ثم عين وزيراً للداخلية ثم انتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٦ خلفاً لحبيب باشا السعد. وعاد للرئاسة عام ١٩٤٣ مرشحاً للانتداب الفرنسي. عالم الأستاذ إميل اده كان طبقة العائلات الأرستقراطية الكبيرة في الحي السرسقي ذات الثراء القديم حيث تعيش في ترف وبذخ ومباهج[٩٧].

في كتابها «قصة الاستقلال في سوريا ولبنان» رسمت الليدي سبيرز زوجة قائد القوات البريطانية في المشرق (ادوارد سبيرز) صورة حية لحياة الطبقة التي انتمى إده اليها. «قالت» ان أولئك الذين اجتمعنا بهم أول الأمر لم يكونوا هم المتحمسين المتمسكين بقضية الاستقلال. لكنهم كانوا أفراد تلك الطبقة الغنية التي تعتبر أي مكان في العالم كله وطناً لها. والتي تطلعت الى فرنسا بوصفها الحكم الأول والأخير في قضايا الذوق ومصدر المباهج المترفة الصافية. وكان رجال هذه الطبقة أصحاب مصارف وممتلكات عقارية. إنهم يمتلكون ضيعا وأحراج زيتون وحقول قمح واسعة ويقال أن بعضهم يزرعون الحشيشة كانوا أغنياء الى درجة بعيدة. اذ لم يكونوا يدفعون ضرائب يعتد بها»[٩٨].

---

(٩٧) إسكندر الرياشي ـ قبل وبعد ـ ج ١ ـ ١٩١٨ ـ ١٩٤١ بيروت ١٩٥٣ ص ٦٤. + وليد عوض: رؤساء لبنان أصحاب الفخامة: الأهلية للنشر: ١٩٧٧ ـ ص ١٢٤ و ١٣٢.
ـ أحمد عطية اللّٰه: القاموس السياسي: دار النهضة العربية مصر ـ ١٩٦٨ ـ ص ١٢٤.
(٩٨) الليدي سبيرز: قصة الاستقلال في سورية ولبنان ـ الترجمة العربية ص ٥٠.

كان إده بالتالي يعكس وجهة نظر هذه الجماعة الطبقية فضلاً عن رؤية المارونية التقليدية. لذا حين تولى رئاسة الوزراء (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠) أثار نفور المسلمين بسلوكه الرامي الى تثبيت طائفية الدولة وترسيخ التبعية للفرنسيين والعداء للعرب. وعمل في وزارة التربية على تعزيز نفوذ البعثات الكاثوليكية الأجنبية التي كان المسلمون يعتبرونها إستعماراً ثقافياً وبهدف القضاء على التراث العربي في لبنان. وأصدر قراراً يلغي فيه التعليم الرسمي على أن توزع مخصصاته على مدارس الطوائف مما اعتبر خطوة هدفها حرمان المسلمين من حقهم في التعليم وابقاء الاحتكار التعليمي لمدارس البعثات الأجنبية المسيحية. فجوبه بمعارضة اسلامية عنيفة فاضطر للتراجع عن هذا القرار[٩٩]. وتحدى اده مشاعر المسلمين العربية فشجع الفكرة « الفينيقية » التي دعا لها صديقه الشاعر شارل قرم[١٠٠]، والبرت نقاش وهكتور خلاط، كما دعا اده الى مفهوم أمة لبنانية متمايزة عن العرب والى الوطن القومي المسيحي في لبنان والى توطيد العلاقات مع فرنسا بسبب صلات القربى مع الفرنسيين[١٠١]. وأخيراً قبل اده عام ٤٣ التعاون مع الانتداب في لحظة خروجه من لبنان فكانت تلك آخر مواقفه غير المنسجمة مع النزعات الاستقلالية والوطنية.

بشارة الخوري زعيم الكتلة الدستورية: (١٨٩٠ ـ ١٩٦٤):

ولد الشيخ بشارة الخوري عام ١٨٩٠ لأب كان موظفاً في القلم العربي في متصرفية الجبل. تخرج من مدرسة الجزويت ودرس الحقوق واشتغل بالمحاماة في مصر ولبنان. في مصر تعرف الى أفكار يوسف السودا الاستقلالية القومية اللبنانية وتأثر بها. كما تأثر فيما بعد بميشال شيحا أخي زوجته وكان في حياته السياسية من المقربين الى البطريرك الماروني ويتأثر بالجو السياسي الشعبي المسيحي الذي يعكسه البطريرك في اتجاهاته الأساسية.

تعاون مع الانتداب وعين وزيراً للداخلية عام ١٩٢٦ في وزارة أوغست

(٩٩) محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب ـ ص ١٨ ـ ١٩.

(١٠٠) كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ص ٢٨ و ٢٢١.

(١٠١) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها: ج ٢ / ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

أديب. ونافس اده في انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٦ ونجح في عام ١٩٤٣ كأول رئيس استقلالي[١٠٢] أحاط بالشيخ بشارة الخوري ميشال شيحا العالم العلامة ومدير البنك (بنك فرعون شيحا) والكاتب الألمعي من اليمين وأحاطه من اليسار هنري فرعون، وجيه الكاثوليك في البلاد، المليونير الجريء المعروف، وصاحب المكانة في عالم الرياضة وحياة الأندية الاجتماعية المحلية، والأوساط القنصلية، والشركات الكبرى، ومن ورائه بنك شيحا، من عناصر وأنصار وامكانات قوية تجارية معروفة. وفي مقدمة رجال الأعمال الذين أحاطوا بشارة الخوري آل كتانة، وفريد شقير، المليونير المشهور، والفتال، وعدد كبير من رجال المال والأعمال، الذين أخذوا يدورون بفلكه ويستبشرون ويرون فيه الشمس الطالعة. وكان هناك أيضاً أصهار وأقارب آل شيحا الكثيرون المعروفون في عالم الوجاهة المالية وغيرهم ممن تنتسب اليهم عقلية الشيخ بشارة مما جعل يومذاك لرئيس الوزارة الشاب هيئة أركان قوية غنية وجيهة »[١٠٣] هذه الصورة رسمها اسكندر رياشي لبشارة الخوري.

بدأ الافتراق بين بشارة الخوري والانتداب يتبلور مع انتخابات ١٩٣٢ وتعطيل الدستور لمنع وصول الشيخ محمد الجسر ولاستبعاد الخوري ثم عام ١٩٣٦ لاستبعاد الخوري ودعم اده.

ومن حول الشيخ بشارة تكونت الكتلة المطالبة باعادة الدستور والمنفتحة على السياسة العربية في تحالفها مع الانكليز ومع بداية المعارضة من البطريرك الماروني عام (١٩٣٤) للسياسة الفرنسية بخاصة الاقتصادية وتعليق الدستور. ولأن بشارة الخوري واركان حزبه السياسي اتخذوا مواقف متباعدة عن الفرنسيين مثلت مصالح البرجوازية في الحفاظ على العلاقات مع سوريا والعالم العربي وانسجمت مع النفوذ الانكليزي المتعاظم في وجه تقلص الدور الفرنسي وتراجع الاقتصاد الفرنسي ـ لذلك كتب المفوض السامي (دي مارتيل) في احدى رسائله الى عشيقته يقول: « يجب أن اعترف

(١٠٢) أحمد عطية الله ـ القاموس السياسي ـ دار النهضة العربية ـ مصر ـ ١٩٦٨ ـ ص ٢١٥.
ـ أنظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية ـ أوراق لبنانية ١٩٥١.

(١٠٣) إسكندر رياشي ـ الأيام اللبنانية ـ ص ٦٤. مرجع مذكور.

لك اني لا أكره بشارة الخوري ولكن لا أحب حياته المتقشفة المطمئنة وأكره هيئة اركان حزبه الوقحين. أولئك الذين يتكلمون عالياً ويتحدون المفوضية يومياً. كما وأنني ما أحببت جماعة جريدة « لوجور » المتجزوتين والحبر الجليل الذي يقف وراءها (يقصد ميشال شيحا) الذي يتكلم مثلما يتكلم الكرادلة ويلقي في جريدته بطريقة غير مباشرة طبعاً ولكن مفهومه جداً دروساً في الحشمة وحسن السلوك[١٠٤].

تجمع من حول الشيخ بشارة الاتجاه التقليدي المعارض لسياسة الانتداب مدعوماً من البطريرك واستطاع في اطار التطورات العربية والدولية ان يبرز كرجل الاستقلال الأول عام ١٩٤٣.

حزب الكتائب: (١٩٣٦):

يصف مؤرخو حزب الكتائب[١٠٥] الأجواء التي ولد فيها الحزب بأنها « أحداث سياسة مصيرية كان لابد معها لتركيز « الوجدان القومي » ضمن أبعاد مستقبلية في محاولة لبناء المجتمع والدولة[١٠٦]. فالثنائية الحزبية التي عاشها لبنان آنذاك بين الإدّيين (جماعة اميل إده) والد ستوريين (الشيخ بشارة الخوري) جعلت لبنان ينقسم على نفسه بين مشرّق ومغرّب[١٠٧]. لبنانيون يسعون الى الاستقلال بالغاء الانتداب وآخرون يتعلقون بالسلطة المنتدبة وبدوام سيطرتها، فيستعينون بها ويستمدون منها نفوذهم ومكانتهم »[١٠٨] حسب رأي الشيخ بشارة. بينما يرى الشيخ بيار الجميل (رئيس الكتائب) أن الصراع المحلي الذي كان يدور بين إده والخوري إرتدى زوراً طابع الخلاف السياسي حول لبنان وشخصيته واستقلاله. فمطالبة بشارة الخوري بلبنان التعاون مع العرب كانت تفسر وتؤول بأنها مؤامرة على لبنان وكيانه. كما أن إصرار إميل إده على أن يتم الاستقلال بالتفاهم مع فرنسا

---

(١٠٤) إسكندر الرياشي: قبل وبعد. ج ١ (١٩١٨ ـ ١٩٤١) بيروت ١٩٥٣ ـ ص ١٤٨.

(١٠٥) تاريخ حزب الكتائب: دار العمل ـ ج ١ (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠) ج ٢ (١٩٤٠ ـ ١٩٤٦).

(١٠٦) المرجع ذاته ج ١ ص ١٥.

(١٠٧) المرجع ذاته: ج ١ ص ١٩.

(١٠٨) بشارة الخوري: حقائق لبنانية ـ ج ١ ـ ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

وبرضاها وتأييدها ودعمها الدائم لهذا الاستقلال وكأنه استسلام للانتداب وخضوع دائم له. مع أن الرجلين من دعائم القضية اللبنانية وبناة الكيان اللبناني »[١٠٩].

ولما كان المسلمون بعد مؤتمر الساحل ١٩٣٦ قد طالبوا بالمشاركة في الوفد اللبناني المفاوض من أجل معاهدة لبنانية فرنسية تمهد للاستقلال وقد تكون ذاك الوفد بمشاركة اسلامية(ضم الوفد: إميل إده ـ بشارة الخوري ـ عبد الله بيهم ـ خالد شهاب ـ بترو طراد ـ نجيب عسيران ـ حكمت جنبلاط ـ كبريال خباز ـ محمد العبود ـ وهرام ليليكيان) فقد أخذت تتبلور « ثنائية وطنية » حول مفهوم الاستقلال والكيان اللبناني[١١٠]. مما يعني ضرورة ايجاد مؤسسة سياسية شعبية موازية وموازنة لبروز القوى الاسلامية شريكاً في حياة البلاد والدولة.

ومثلما وجد المسلمون في « المجلس القومي الاسلامي » الذي تأسس في ١٥ تموز ١٩٣٦ برئاسة المفتي قيادة وزعامة موحدة مشى المسلمون كتلة واحدة خلفها »[١١١]، ولأن التقارب اللبناني ـ السوري برز في لقاء البطريرك الماروني مع زعماء الكتلة الوطنية السورية في التعاون من أجل الاستقلال يمكن أن يفسر على غير حقيقته كامتداد لمواقف بكركي التاريخية، لذلك، تألف حزب الوحدة اللبنانية، والجبهة القومية، وحزب الكتائب. ولم يكن لتلك الأحزاب الا هدف واحد، هو الوقوف في وجه التيار العدائي للبنان والمحافظة على كيانه[١١٢].

إذن نشأ حزب الكتائب وسط الانقسام الجغرافي البشري النفسي حسب تأريخ الحزب ليمثل فريقاً في « الثنائية اللبنانية » وليتصدى للاتجاهات الوحدوية. وليفرض على المشتغلين بالسياسة بالعموميات تغييرها وتجاوز ميوعة « الفكرة

---

(١٠٩) تاريخ حزب الكتائب ج ١ ص ١٩ ـ ٢٠.

(١١٠) المرجع ذاته ص ٢١ ـ ٢٢.

(١١) تاريخ حزب الكتائب ج ١ ص ٣٥.

(١١٢) المرجع ذاته: ص ٣٥ ـ ٤٨ ـ ٥٠ ـ ٥٢.

(أنظر الهامش:) يقول فاضل سعيد عقل إن من دوافع تأسيس حزب الوحدة اللبنانية هو الوقوف بوجه الحزب السوري القومي ودعم الحكم الوطني اللبناني. ص ٥٢.

القومية »[١١٣] « فقد كانت الكتائب أول وعي قومي وأول محاولة لايجاد نظام وطني اصلاحي يرتكز على الاتحاد الروحي بين جميع العيال والطبقات والطوائف التي تكون الوطن اللبناني »[١١٤].

أما الفكرة فقد نشأت لدى بيار الجميل إثر عودته الى لبنان بعد تمثيله في الألعاب الأولمبية في برلين عام ١٩٣٦. أي فكرة منظمة شبابية تقوم بواجباتها القومية[١١٥]، على طريقة الفرق الفاشية والنازية. أما الحديث عن الأهداف القومية الأساسية فلا يعني أكثر من الدعوة لائتلاف جميع فئات الطائفة التي حاول أن يمثلها الحزب بعيداً عن تعارض المصالح الآنية. من هنا سعى المؤسسون الى تمثيل كافة الاتجاهات المارونية وتحديداً اتجاهي إميل إده وبشارة الخوري فكانت اللجنة التأسيسية مؤلفة من جورج نقاش، وشفيق ناصيف، عن حزب إميل إده، وشارل عمون، الذي طلب استبداله بشارل الحلو، الذي اختار بدوره إميل يارد من حزب بشارة الخوري، وكان بيار الجميل العضو الخامس. وحل إميل يارد محل حميد فرنجية في هذه اللجنة[١١٦]. وباشرت اللجنة التأسيسية الاتصال بالفرنسيين لتدريب الشباب الكتائبي عسكرياً. وقيادة الجيش استجابت للطلب بارسال ضباط مدربين[١١٧]. وتولى إميل إده استعراض الصفوف الكتائبية حين كان رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٦ بمناسبة توقيع المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية[١١٨] وكانت مشاركة رجال الانتداب والحكومة في المناسبات التي تقيمها الكتائب كثيفة مما عزز مركز المنظمة على الصعيدين الرسمي والشعبي. حتى أن السلطات كانت تشجع كبار الموظفين والشباب على الانخراط في المنظمة وحث الأهالي على حضور

(١١٣) تاريخ حزب الكتائب ١ ص ٦١ و ٦٢ و ٦٤.
(١١٤) المرجع ذاته ص ٦٦.
(١١٥) المرجع ذاته ص ٦٨.
(١١٦) المرجع ذاته ص ٦٩ ص ٨١ أيضاً. حيث يقول بيار الجميل كان الرئيسان إده والخوري يتزاحمان على أبوة الحركة الجديدة.
(١١٧) المرجع ذاته ص ٧١.
(١١٨) المرجع ذاته ص ٧٢.

احتفالاتها في المناطق[١١٩]. وفي ٢٧ نيسان ١٩٣٧ أصبح الشيخ بيار الجميل رئيساً أعلى للكتائب وعين جوزيف شادر (الأرمني) أميناً عاماً وجوزيف سعادة رئيساً لمجلس التأديب وعبده صعب أميناً للصندوق[١٢٠].

بيار الجميل رئيس الكتائب: (١٩٠٥ ـ ١٩٨٤):

ولد الشيخ بيار الجميل في أول تشرين الأول من العام ١٩٠٥. رحل أبوه الى مصر واستقرت العائلة في المنصورة عام ١٩١٥ وفي مصر تعرف الى أفكار يوسف السودا الذي كان قد أسس في مصر حزب « الاتحاد اللبناني » ذا الأفكار القومية اللبنانية. وعندما عاد الى لبنان عام ١٩١٩ دخل مدرسة الآباء اليسوعيين وتخرج عام ١٩٢٦ منها ليلتحق في ربيع ذاك العام بمعهد الطب الفرنسي ويتعلم الصيدلة كمهنة. وفي مطلع عام ٢٥ ـ ٢٦ انتمى الى النادي الكاثوليكي في بيروت ليمارس هواياته الرياضية. وبرز كرياضي من الدرجة الأولى. وعندما مثل لبنان في الحفلات الأولمبية في ألمانيا اعجب بمثال الشبيبة الذي يجسد العنفوان القومي واستوحى من تلك المنظمات فكرة الكتائب. فأسس بعد عودته مع رفاقه حزب الكتائب عام ١٩٣٦

حمل بيار الجميل فكرة الكيان اللبناني والصيغة اللبنانية كفكرة مقدسة لدرجة أنه طالب عام ١٩٣٧ النواب ان يقسموا يمين الولاء لكيان لبنان.

رأت فرنسا « باعتراف الحزب في تاريخه » أنه منظمة مسيحية لا تخرج عن لعبة الثنائية المجتمعية، فشجعت سلطات الانتداب إنتشار المنظمة في الوسط المسيحي وتأييدها لتظهر قوية في مواجهة التيار العروبي[١٢١].

وعندما تعرض بيار الجميل للاعتقال لمشاركته بتظاهرة غير مرخصة عام ١٩٣٧، واتخذت طابعاً استفزازياً طائفياً، زادت الحالة من حول الرجل والحزب، خاصة عندما اتخذت السلطات الرسمية قراراً بحل حزب الكتائب لصبغته

(١١٩) المرجع ذاته ص ٧٦.
(١٢٠) المرجع ذاته ص ٨٩.
(١٢١) تاريخ حزب الكتائب ج ١ ص ١٣٩ ـ وص ١٤١ و ١٤٢.

الطائفية[١٢٢]. لكن الحزب استمر يمارس نشاطه غير العلني وبرعاية السلطات الفرنسية وبعض الشخصيات اللبنانية المسيحية. وعند اندلاع الحرب وقف حزب الكتائب بجانب فرنسا الحرة.

وقد رسمت الكتائب لنفسها شعاراً في مواجهة العروبة يقول « بالسعي المتواصل الى إعداد أمة لبنانية تدرك واجباتها وحقوقها في دولة ناجزة الاستقلال كاملة السيادة[١٢٣].

لكن هذا المفهوم لم يخرج الكتائب عن كونها منظمة مسيحية عاجزة عن ادعاء تمثيل مصالح وطنية خارج اطار الشارع المسيحي. ولقد رفع الحزب شعارا الاستقلال اللبناني كحقيقة جغرافية وكوارث لتركة فينيقيا شعاراً حاول فيه إسباغ اللبنانية على فكرته لكن دون جدوى[١٢٤].

شهدت هذه المنظمة نمواً كبيراً وسريعاً على قاعدة كونها حزب المارونية السياسية الشعبي المنظم وأعطيت الدعم من الزعامات التقليدية المسيحية لهذا الغرض قبل أن تستطيع أن تشكل منافساً سياسياً لتلك الزعامات بعد أحداث ١٩٥٨ وبمساعدة رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب تعويضاً عن فقدان الغطاء الماروني عن الحكم بأقصاء كميل شمعون.

(١٢٢) تاريخ حزب الكتائب ج ١ ص ١٥٣.
(١٢٣) المرجع ذاته ج ١ ص ٢٢٨.
(١٢٤) المرجع ذاته ج ١ ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

وتشير مراجع الحزب الى تطور العضوية في الحزب على النحو التالي[١٢٥].					
١٩٣٦		١٠٠	٢٥٠	٣٠٠	٤٠٠
١٩٣٧	شباط	٢٠٠٠	١٢٠٠		
	آذار		٢٠٠٠		
	نيسان		٢٣٠٠		
	تشرين الثاني		٨٠٠٠		
١٩٣٨			٢١٠٠٠		
١٩٣٩			٢٢٠٠٠		
١٩٤٠	٢٢٠٠٠				
١٩٤١			٢٤٠٠٠		
١٩٤٢			٣٥٠٠٠		

كان الحزب في فترة الانتداب الأداة الشعبية المنظمة في يد القيادة المارونية السياسية وقد رعته سلطات الانتداب لتقيم من خلاله التوازن مع الحركات الشعبية الوحدوية سواء كانت سورية أم عروبية أم اسلامية. ولا يخرج عن هذا الاطار الدور الذي لعبه بالتعاون مع حزب النجادة عشية الاستقلال. فلقد كان هذا الدور مرسوماً لتلك المنظمة رغم محدودية الأدوار التي أعطيت للأحزاب السياسية والقوى الشعبية بالاخراج الانكليزي العربي ـ الفرنسي لاستقلال لبنان.

الاستقلال اللبناني والولاء الوطني المشروط:

كانت الأزمة العامة للرأسمالية العالمية عام ١٩٢٩ هزة عنيفة للانتداب الفرنسي اضطر معها الى أن يتخلى عن الواجهة الدستورية الشكلية التي أقامها لسيطرته في لبنان تحت وطأة المقاومة الوطنية وعلى أثر الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥) والمجسدة في اعلان دستور ١٩٢٦.

(١٢٥) تاريخ حزب الكتائب ص ٢٧١.

قام المفوض السامي في لبنان بتعطيل الدستور وراح يعيّن الرئيس ويحول دون وصول الشيخ محمد الجسر أو الشيخ بشارة الخوري الى الرئاسة ويلغي مجلس الوزراء ومجلس النواب. ترك الغاء الحياة الدستورية أثره على القوى السياسية عامة فبدأت تطالب بعودة الحياة الدستورية. وتنعكس الأزمة الاقتصادية موجة بطالة وتسريحات وسط احتكار فرنسي للانتاج الوطني من حرير وتبغ. وتدخل أحداث فلسطين عام ١٩٣٧ عنصراً مهماً في تعقيد الأزمة اللبنانية، فتتوقف العلاقات التجارية مع فلسطين ويتوقف التجار الفلسطينيون عن دفع ديونهم المستحقة لتجار لبنان[١٢٦].

وفي كسروان ـ معقل نفوذ خلفاء فرنسا ـ تعلن اللجنة الكسروانية الاضراب احتجاجاً على عدم تحقيق مطالبها وتقرع أجراس الكنائس في ساحل كسروان وتقفل مدينة جونية متاجرها ويسير الأهلون في تظاهرة كبرى الى السراي مطالبين باباحة زراعة التبغ والغاء القرار بشأن منع استخراج الملح[١٢٧] وفي شهر أيار ١٩٣٨ يتدنى سعر الفرنك الفرنسي بسبب الأزمة العامة في أوروبا[١٢٨].

فالمعارضة تأتي هذه المرة من حلفاء فرنسا بدءاً من عام ١٩٣٤ حيث يحتج البطريرك على قرار احتكار الريجي، الى مؤتمر بكركي في ٢٥ كانون الأول عام ١٩٤١، والمطالبة باعادة الحياة الدستوية وتحقيق الوعد بالاستقلال.

فالمؤتمر الوطني الشامل الذي انعقد في بكركي بزعامة البطريرك عريضة طالب بالاستقلال، وبحرية لبنان، وبسن قوانين دستورية تكفل الحريات، وبنقل السلطة الى أهل البلاد[١٢٩].

وكان ذلك في مواجهة حالة الطواريء التي فرضها الفرنسيون على لبنان منذ بدء الحرب وتعطيل المؤسسات الدستورية. واستبدالها بسكرتاريا الدولة.

انتهت الحرب نهاية مفجعة لفرنسا باستسلامها في شهر حزيران عام ١٩٤٠.

---

(١٢٦) النهار ـ المفكرة ـ قبل ٣٠ سنة / ٢ ت ٢ ـ ١٩٣٧.

(١٢٧) النهار ـ ١٩ نيسان ١٩٣٨.

(١٢٨) النهار ـ ٢٤ ـ أيار ١٩٣٨.

(١٢٩) بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان ١٩٦٩ ـ ص ٥٩ ـ ٦٠.

وأجبر تردي الوضع العسكري الفرنسي الجنرال دانتز على وقف القتال فطلب الصلح في ٨ تموز عام ١٩٤١ ـ وفي ١٥ تموز وقعت اتفاقية للصلح دخل الحلفاء بموجبها سوريا ولبنان بعد أن اخلتها حكومة فيشي. ووزع الجنرال كاترو صبيحة بدء العمليات الحربية للحلفاء في سوريا ولبنان بتاريخ ١٩٤١/٦/٨ منشورات موجهة للسوريين واللبنانيين تبشر بانهاء الانتداب وتعلن الاستقلال لسوريا ولبنان.

في هذه الظروف حاولت بريطانيا استغلال ما أصاب فرنسا من ضعف واستسلام في الحرب من أجل اخراجها من سوريا ولبنان والحلول مكانها. وكانت فرنسا قد خرجت من الحرب منهكة القوى اقتصادياً الى أبعد حد[١٣٠]. وعلى هذا تدخلت بريطانيا بقيادة ادوارد سبيرز مغذية فكرة الوحدة السورية والاستقلال لمضاعفة الأزمة الفرنسية[١٣١] فظهرت في مظهر المنفذ لوعود الجنرال كاترو. عارض ديغول هذه اللعبة البريطانية. وفرضت بريطانيا بحكم قيادتها لقوات الحلفاء في المشرق، رقابتها على التجارة الخارجية والمواصلات، وأدخلت سوريا ولبنان في نطاق الأسترليني[١٣٢]. وتسلمت فرنسا في ٤١/٦/٨ كل سلطات الانتداب لكنها لم تنفذ ما وعدت به لاستقلال لبنان ـ وأكد ديغول على ضرورة توطيد النفوذ الفرنسي وعدم اعتبار انكسار حكومة فيشي سقوطاً لفرنسا واقترح ديغول على كاترو اتفاقية مع لبنان وسوريا تضمن مصالح فرنسا الأساسية.

وراح المندوب السامي لفرنسا الحرة ببسط سيطرته على المؤسسات والادارات والمصالح المشتركة والجمارك والشركات ذات الامتياز وبعض المرافق الاقتصادية والمالية الهامة والجيش والأمن فأدى ذلك الى نقمة شعبية واسعة فجدد كاترو في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ اعلانه استقلال لبنان وأعاد تثبيت الفرد نقاش رئيساً للجمهورية وشكل حكومة جديدة وأصبح الاستقلال مشروطاً بمعاهدة تضمن الاعتراف لفرنسا

---

(١٣٠) بدر الدين السباعي: الرأسمال الأجنبي في سوريا ص ٧٨.

(١٣١) هوفهانسيان: النضال الوطني التحرري في لبنان (٣٩ ـ ٥٨) دار الفارابي ـ بيروت ص ٦٩ ـ ٩٠.

(١٣٢) هوفها نسيان: ص ٧١ ـ ٧٣.

بمركز ممتاز في لبنان. فهبت المعارضة ضد هذه الاجراءات وتلك السياسة فاضطرت فرنسا الى إعادة الحياة الدستورية وحددت موعداً للانتخابات وشكلت لهذا الغرض حكومة جديدة برئاسة الدكتور أيوب ثابت.

الدكتور أيوب ثابت (١٨٧٤ - ١٩٤٧) واللغم الفرنسي:

ولد أيوب ثابت في بحمدون الضيعة عام ١٨٧٤ وتلقى علومه الابتدائية في مدرسة الضيعة. درس في الجامعة الأميركية في بيروت وسافر عام ١٩٠٥ الى الولايات المتحدة للتخصص في الطب الداخلي. أشار أمين الريحاني في مراسلاته لكتاب ألّفه الدكتور أيوب ثابت في الشورى. وهذا الكتاب موجود فعلاً في مكتبتنا وقد صدر في أيار ١٩٠٩ عن المطبعة العلمية ليوسف صادر. تحت عنوان « كلمة حول الشورى » وهو مجموعة مقالات سبق أن نشرت في جريدة الوطن. وفي عناوين مقالات أيوب ثابت ما يدل على نزعته التحررية وتأثره بروح الفكرة الديمقراطية الغربية. وهي:

« الشعب والملك والثورة - إعلان حقوق الانسان - كيف نشأت السلطة - لا ترتقي الأمم الا بعد تقييد الملك - لا دخل للمذهب في ترقي أو انحطاط الأمم - قبل الدستور وبعده - مشرق الحرية أو جمعية الاتحاد والترقي - » وهكذا يصح فعلاً أن الدكتور أيوب ثابت كان أمين سر الجمعية الاصلاحية في بيروت عام ١٩١٣ وعضواً بارزاً في الحركة العربية والاصلاحية آنذاك[١٣٣].

مع الانتداب الفرنسي يطل أيوب ثابت على الحياة السياسية من خلال جمعية « رابطة الطوائف المسيحية » ويترشح نائباً عن الأقليات في بيروت ويفوز وكان عضواً في اللجنة الادارية لعام ١٩٢٢ - ويعينه المفوض السامي دو جوفينيل عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٥ - وفي العام ١٩٤٣ يعينه كاترو رئيساً للجمهورية والدولة والحكومة (٢١ تموز - ٢١ أيلول) ومهمته اجراء انتخابات نيابية يعقبها انتخاب لرئيس الجمهورية فأصدر في السابع من حزيران ١٩٤٣ مرسومين تشريعيين حددا عدد النواب وتوزيع المقاعد على المناطق والطوائف على النحو التالي:

(١٣٣) وليد عوض: رؤوساء لبنان أصحاب الفخامة ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

بيروت ٨ - جبل لبنان ٩ - الشمال ١٠ - البقاع - ٧ - الجنوب ١٠ - والتوزيع الطائفي:

١٨ - موارنة - ٣ أرمن أرثوذكس - ٦ روم أرثوذكس - ٣ روم كاثوليك - ٢ أقليات ١٠ سنة - ٩ شيعة ٣ دروز. المجموع ٣٢ مقعداً للمسيحيين و٢٢ مقعداً للمسلمين.

كانت خطة الفرنسيين ومن وراء هذا المشروع فرط عقد المعارضة الوطنية التي تجلت في مؤتمر بكركي عام ١٩٤١ بالمزايدة على البطريك الماروني واحراجه طائفياً واستمالة الموارنة مجدداً لصف فرنسا واستثارة ردة طائفية اسلامية لتفكيك الاجماع الوطني على الاستقلال وكان أيوب ثابت تلك الأداة التي استخدمتها فرنسا كلغم. وصف الشيخ بشارة الخوري أيوب ثابت بأنه صاحب « نزعة لبنانية مصطبغة بمسيحية متطرفة[١٣٤].

أصدرت وزارة ثابت القرار ٥٠/ ي. ت وفيه وزعت مقاعد المجلس النيابي على المحافظات والطوائف وكان مجموع عدد المقاعد أربعة وخمسين مقعداً موزعة على أساس المادة ٣٤ من معاهدة لوزان والمادة الرابعة من قانون الانتخاب لعام ١٩٣٤ إضافة الى القرار رقم ٢ الصادر عن المفوض السامي في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ الذي يعطي حق الانتخاب للبنانيين المقيمين والمهاجرين الذين يدفعون الضرائب بانتظام وكانت النتائج على النحو التالي:

الطائفة	احصاء ١٩٣٢	آخر سنة ١٩٤٢	النسبة المئوية
سنة	١٧٩,٦٦٧	٢٢٥,٥٩٤	٣١ بالمئة
شيعة	١٥٩,١٣٥	٢٠٠,٩٨	٣٨ بالمئة
موارنة	٢٦٩,٦٢٠	٣١٨,٢٠١	١٨ بالمئة
روم كاثوليك	٥٥,٠٤٥	٦١,٩٥٦	١٢,٥ بالمئة
دروز	٥٦,٢٩٧	٧١,٧١١	٣٨ بالمئة
روم أرثوذكس	٩٢,٩٩١	٢٠٦,٦٥٨	١٣ بالمئة

(١٣٤) بشارة الخوري: حقائق لبنانية ج ٣ ص ١٣.

وفقاً لهذه الاحصاءات تم توزيع المقاعد النيابية على الطوائف: بنسبة اثنين وثلاثين مقعداً للطوائف المسيحية مقابل اثنين وعشرين مقعداً للطوائف الاسلامية. وفي ٢٥ حزيران صدر القرار التشريعي رقم ٥٦/ ي. ت محدداً موعد الدورة الأولى للانتخابات البرلمانية بتاريخ ٢٦ و ٢٧ أيلول ١٩٤٣ وتاريخ ٢ ـ و٣ من تشرين الأول للدورة الثانية.

أثار مشروع أيوب ثابت ردة فعل اسلامية معارضة فتنادت الشخصيات الاسلامية الى مؤتمر عام في بيروت برئاسة الشيخ محمد توفيق خالد مفتي الجمهورية اللبنانية والسادة عبد الحميد كرامي ـ رياض الصلح ـ صائب سلام ـ تقي الدين الصلح ـ الأمير مجيد أرسلان ـ الشيخ بهيج تقي الدين ـ سليمان الظاهر ـ محمد جميل بيهم ـ حسين أبو ظهر ـ عبد الله اليافي. أكدّ المؤتمرون وحدة الموقف الاسلامي السني الشيعي الدرزي ودعوا الى الغاء المرسومين ٤٩ و ٥٠ اللذين هدفا الى فرض أغلبية مسيحية طاغية على البرلمان واشراك مئة وعشرين ألف مغترب لبناني مسيحي في التمثيل النيابي[١٣٥].

تدخل رئيس الوزراء المصري النحاس باشا لدى كاترو، وفي ٢١ تموز ١٩٤٣ قرر الجنرال كاترو اقالة وزارة ثابت بعد امتناعه عن تعديل المرسومين المذكورين. وأصدر في اليوم ذاته القرارين رقم ٣٠٠ و ٣٠١/ ف ـ ت اللذين حدد بموجبها شكل حل عقدة التمثيل الطائفي وعين القاضي بترو طراد رئيساً للحكومة وعبد الله بيهم سكرتيراً للدولة وتوفيق عواد ـ سكرتيراً مساعداً للدولة. وفي ٣١ تموز ١٩٤٣ حدد القرار رقم ٣١٢ / ف. ت عدد المقاعد النيابية بخمسة وخمسين مقعداً واجراء احصاء عام. ثم صدر القرار رقم ٣٢٣/ ق. ت مؤجلاً القيام بعملية الاحصاء وهكذا حدد عدد النواب بخمسة وخمسين كما تقرر، وأعطي للطوائف الاسلامية خمسة وعشرون مقعداً مقابل ثلاثين مقعداً للطوائف المسيحية.

---

(١٣٥) منير تقي الدين ولادة استقلال ص ٢٩ ـ ٣٠ دار العلم للملايين ١٩٥٣ محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان: جامعة بيروت العربية ١٩٧٧ ـ ص ٥٧ ـ ٦٠ + وليد عوض: رؤوساء لبنان: ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام ١٩٣٧ كانت هناك عدة مشاريع لتوزيع التمثيل الطائفي وكان لإميل إده مشروع قدمه في تموز ١٩٣٧، والمشروع الثاني لأيوب ثابت في ١٧ حزيران ١٩٤٣ والثالث مشروع بترو طراد وقدمه في ٣١ تموز ١٩٤٣.

١ ـ مشروع اده ١٩٣٧:

الطائفة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الموارنة	١٣	٣١ بالمئة
السنة	٩	٢١ بالمئة
الشيعة	٨	١٩ بالمئة
الروم الأرثوذكس	٣	٧ بالمئة
الروم الكاثوليك	٣	٧ بالمئة
الدروز	٣	٧ بالمئة
الأرمن الأرثوذكس	٢	٥ بالمئة
أقليات مسيحية	١	٣ بالمئة
المجموع	٤٢	١٠٠ بالمئة

ب ـ مشروع أيوب ثابت ١٩٤٣ :

الطائفة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الموارنة	١٨	٣٣,٤ بالمئة
السنة	١٠	١٧,٥ بالمئة
الشيعة	٩	١٦,٧ بالمئة
الروم الأرثوذكس	٦	١١,٤ بالمئة
الروم الكاثوليك	٣	٥,٨ بالمئة
الدروز	٣	٥,٨ بالمئة
الأرمن الأرثوذكس	٣	٥,٨ بالمئة
أقليات مسيحية	٢	٣,٥ بالمئة
المجموع	٥٤	٩٩,٩ بالمئة

ج ـ مشروع هيللو ـ طراد الذي تمت على أساسه انتخابات ١٩٤٣ :

الطائفة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الموارنة	١٨	٣٣,٤ بالمئة
السنة	١١	٢٠ بالمئة
الشيعة	١٠	١٨ بالمئة
الروم الأرثوذكس	٦	١١ بالمئة
الروم الكاثوليك	٣	٥,٥ بالمئة
الدروز	٤	٧ بالمئة
الأرمن الأرثوذكس	٢	٣,٥ بالمئة
أقليات مسيحية	١	١,٥ بالمئة
المجموع	٥٥	٩٩,٩ بالمئة

وفي ظل حكومة بترو طراد (١٨٧٦ ـ ١٩٤٧) جرت الانتخابات النيابية في أجواء من التوتر الطائفي[١٣٦].

قبلت الهيئات الاسلامية نسبة تمثيل ٦ للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين فيما عارض البطريرك الماروني بطرس عريضة هذا الحل ببرقية وجهها الى رئيس الدولة وساند فيها خطة أيوب ثابت[١٣٧]. وجرت الانتخابات النيابية وسط تدخلات محمومة من الجنرال سبيرز[١٣٨]. وقد ساعده في مهمته تلك رئيس الوزراء المصري النحاس باشا، ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وتعهد الدستوريون حلفاء الانكليز بزعامة بشارة الخوري، باتباع سياسة عربية موالية للانكليز[١٣٩]. وكانت النتائج في صالح الدستوريين. وعندما تشكلت حكومة الاستقلال الأولى واتخذت قراراتها بالغاء الوصاية الانتدابية، سارعت فرنسا لاتخاذ قرارات واجراءات لاعادة بسط وصايتها على الحياة الدستورية والسياسية.

بادرت فرنسا الى اعتقال حكومة الاستقلال (رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح) في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ عينت أميل اده رئيساً للدولة والحكومة. وحاولت كل جهدها الى تأليب اللبنانيين طائفياً بالترويج عن مشروع وحدوي عربي إسلامي يعمل له بشارة الخوري. أو بالقول أن رياض الصلح يريد تجريد الأرمن من الجنسية أو أن المسيحيين يريدون إنشاء وطن قومي[١٤٠]. لكن السياسة الفرنسية كانت تعاني عزلة شعبية فاستغلت بريطانيا الوضع ووجهت إنذارها الى كاترو لاطلاق سراح المعتقلين. وهكذا كان.

---

(١٣٦) سونيا الدبس: البرلمان اللبناني في مطلع عهد الاستقلال ـ جريدة السفير في ١٩٨١/٨/٢٦.

(١٣٧) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها: ج ٢ ص ١١٢ ـ ١١٣.

(١٣٨) اللايدي سبيرز: قصة الاستقلال في سوريا ولبنان ص ٧٦. + كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية ـ ١٩٥٠ ص ٢١١.

(١٣٩) منير تقي الدين: ولادة استقلال ص ٣٢١.

(١٤٠) منير تقي الدين ـ الجلاء ـ ص ٢٠ ـ بيروت ١٩٥٦.

الفصل السادس

مشروع الدولة ونقضها الطائفي

ميثاق ١٩٤٣ :

« الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ » كان نتيجة مجموعة تطورات استمرت في التضافر منذ إعلان دولة لبنان الكبير. وقد لعبت الشخصيات السياسية المعتدلة دوراً بارزاً في الحوار السياسي بين الاتجاهات المنقسمة بين الكيانية اللبنانية المطالبة بالحماية الفرنسية، والوحدوية الالتحاقية المطالبة بالوحدة السورية.

لكن المعطيات الأهم التي دفعت فريقي الصراع السياسي للتقارب كانت في التطورات اللاحقة لعام ١٩٣٦، عام إعلان المعاهدة السورية ـ الفرنسية ـ وعام تصاعد المعارضة المارونية السياسية للانتداب، وبداية التقرب من الكتلة الوطنية في سوريا. فضلاً عن تعديل الموقف الاسلامي منذ مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦ وبدء المطالبة بالمشاركة السياسية بديلاً من المقاطعة نتيجة لنمو مصالح البرجوازية الإسلامية السنية بخاصة في دائرة الكيان اللبناني. ثم كانت نتائج الحرب الثانية وهزيمة فرنسا، وصعود الدور الانكليزي، بالاضافة لجهود مجموعة من المثقفين اللبنانيين التوحيدية، تلك التي عبرت عن نفسها أبرز تعبير في بيان ما سميّ حزب الميثاق الوطني، والذي وقعت عليه شخصيات من مختلف الطوائف على قواسم مشتركة حمل الاتجاهات التالية:

ـ إستقلال لبنان في حدوده الراهنة وكيانه الجمهوري وحكومته الوطنية.

ـ تعزيز علاقات لبنان بالدول العربية المجاورة تمهيداً لعقد تحالف يضمن للبنان والبلاد العربية الاستقلال التام.

- تأمين المساواة بين اللبنانيين على أساس العدالة والكفاءة لا على أساس طائفي.
- توحيد الثقافة الوطنية وتعميم التعليم الابتدائي المجاني الالزامي واعتماد اللغة العربية لغة رسمية.
- تأمين الحريات كافة.
- الغاء الامتيازات الأجنبية وتطبيق المساواة في المحاكمة والعدالة للجميع.
- تنمية الاقتصاد وتشجيع الصناعة الوطنية وحماية الآثار التاريخية.
- الاهتمام بالمهاجرين والعاطلين عن العمل والشباب والعمال والفلاحين والتجار والموظفين وقوى الأمن[1].

وكان مؤتمر بكركي في ٢٥ كانون الأول عام ١٩٤١، حيث شاركت شخصيات من مختلف الطوائف، ووقعت على بيان طالب باستقلال لبنان وحريته والحريات الدستورية وانتقال السلطة لأبناء البلاد[2]، وانعكست هذه التوجهات في لقاء حزبي الكتائب (الماروني) والنجادة (السني) وتعاونهما أثناء تلك المرحلة.

يلخص الدكتور أدمون رباط اتجاهات التقارب المسيحي الاسلامي التي مهدت للميثاق على النحو التالي:

معاهدة ١٩٣٦، جعلت الذهنية المسيحية أقرب الى قبول الاستقلال والتخلي عن الحماية الفرنسية وهي التي مهدت لميثاق ١٩٤٣ الذي نهض على ركيزتين: المشاركة النسبة في الحكم والادارة. والعدول عن الاحتماء بالأجنبي والمطالبة بالوحدة العربية.

---

(١) باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ - ص ٨٤ - ٨٦.
(٢) وقع البيان: المطران أغناطوس مبارك - المطران مكسيموس صايغ - الشيخ بشارة الخوري - الأمير خالد شهاب. - سليم تقلا - جبران تويني - الأمير مجيد أرسلان - كميل شمعون - نجيب عسيران - صبري حمادة - ابراهيم عازار - محي الدين النصولي - توفيق عواد - خليل أبي جودة - زخريا طوبيا - عادل عسيران - جورج كرم - ندرة عيسى الخوري - عزت جنبلاط - توفيق وهبة - جورج بستاني - حبيب كيروز (باسم الجسر - ميثاق ١٩٤٣ ص ٨٧ هامش) - أنظر نص بيان البطريرك: بيار زيادة - التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان ١٩٦٩ ص ١٧٢ وما يليها.

كان بطريرك الموارنة عريضة قد طالب في مؤتمر للأساقفة والمطارنة في السادس من شباط عام ١٩٣٦ باستقلال لبنان وكان هذا بداية موقف إيجابي ومستقل عن فرنسا. وفي ١٤ آب ١٩٣٦ وجه المفتي الشيخ محمد توفيق خالد مذكرة بالمطالب الاسلامية حملت تقرباً من الموقف المسيحي رغم تأكيدها على السيادة القومية والاستقلال الشامل والوحدة السورية بطريقة الاستفتاء. وانعقد مؤتمر الساحل الشهير ليقرر أنه اذا تعذرت الوحدة فالمطلوب معاهدة فرنسية لبنانية تفتح أفق الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع سوريا ويطالب بحقوق المسلمين المهضومة وبضرورة احتواء المعاهدة أحكاماً خاصة تضمن توزيع وظائف الدولة توزيعاً عادلاً بين الطوائف وادارة لا مركزية »[3].

ما من شك اذن في أن تطور مواقف القوى السياسية المحلية الساعية الى التقارب كان نتيجة انسداد أفق كل من المشروعين المتعارضين، مشروع الاستمرار في نهج المطالبة بالحماية الفرنسية والاستقلالية الكيانية الانعزالية، ومشروع الالتحاق بسوريا والوحدة والاتحاد معها.

ومهما قيل في محتوى « الميثاق الوطني » غير المكتوب فانه يبقى تلك التسوية بين القوى السياسية حول مسألتين:

أولاً: التخلي المسيحي عن طلب الحماية الأجنبية والعمل في سبيل استقلال لبنان. مقابل التخلي الاسلامي عن مطلب الوحدة العربية مع الحفاظ على عروبة لبنان.

ثانياً: المشاركة السياسية في تقرير مصير لبنان وفي السلطات السياسية والادارية بين مختلف الجماعات الطائفية على قاعدة من العدالة.

لا نحتاج في سبيل التعرف على محتوى الميثاق الوطني الى تمحيص النصوص السياسية واستدراج الذكريات ومراجعة المذكرات، فالتوافق السياسي الذي تم عام ١٩٤٣ على:

---

(٣) د. أدمون رباط - الوسط في القانون الدستوري اللبناني - ص ٤٨٢ - ٣٩٠ - ٣٩٢ - ٣٩٣.

- وحدة لبنان وكيانه المستقل بما يعنيه من رفض لأنقسامه بين دولة طائفية قومية تحت حماية أجنبية واعادة التحاق قسمه الثاني بسوريا.

- عروبة لبنان، الناجمة حكماً عن التنازل الفعلي عن ادعاء هوية قومية أخرى ناتجة عن موقع طائفي مغاير للمحيط الاسلامي. وقد تجلى ذلك في تكريس عروبة لغة لبنان وانضمامه للجماعة العربية وانسجامه السياسي مع التوجه العربي.

- المشاركة السياسية كنقيض لحالة الاستئثار الطائفي التاريخي الناجم عن أسبقية المارونية السياسية في احتلال مراكز السلطة والادارة واسبقية الموقع الاجتماعي لها، وعن تدعيم الانتداب لسياسة الاستئثار هذه ولمقاطعة المسلمين للدولة وعدم المشاركة فيها.

هل كان ذاك الاتفاق يتضمن تكريساً لامتيازات فريق طائفي تحت ادعاء الضمانات لاستبعاد المخاوف؟

من قراءة تاريخ تلك المرحلة تتبين حقيقة كثيراً ما تجاهلها الباحثون وهي:

تنشأ في لبنان عام ١٩٢٠ دولة ذات لون طائفي تكونت على قاعدة ضم والحاق مناطق واسعة الى دولة قائمة هي متصرفية جبل لبنان بطابعها المسيحي الواضح. عندما وافق أهل المناطق الملحقة وهم المسلمون على المشاركة في هذه الدولة ألحوا باستمرار على ضرورة إيجاد ضمانات لهذه المشاركة.

من هنا نجد أن مطلب ايجاد نص في الدستور على ضرورة العدالة في توزيع مراكز السلطة كان مطلباً إسلامياً. فقد كانت الدولة كلها في يد الفريق المسيحي وكان يستحيل على الفئات الملحقة بهذه الدولة ان تحقق وجودها بدون تلك الضمانات. ان طائفية الصيغة السياسية اللبنانية لم تكن مطلباً مسيحياً أبداً. كانت مطلباً إسلامياً. أما اليوم فالذي تغير هو شعور الجماعات الاسلامية بقدرتها على الوقوف على قدم المساواة مع الفريق المسيحي مما يجعلها تطالب بالغاء الطائفية السياسية[٤].

---

(٤) يرصد ميخائيل سليمان - موقف الأحزاب من الميثاق الوطني بين مؤيد ورافض وغير محدد على النحو التالي مؤيد - الاتحاد الدستوري - الكتلة الوطنية - الوطنيون الأحرار - الكتائب - عصبة العمل القومي -

دولة الاستقلال والميثاق الوطني:

إذا حاكمنا تسوية ١٩٤٣ من منظار ما سبقها لوجدنا ان انتقالاً قد تم في الموقع الاسلامي من التبعية المطلقة والالحاق الى وضع الشريك الثانوي في حياة الدولة. أي من حالة اللامواطنية الى مواطنية الدرجة الثانية. تمثل ذلك في دستور ١٩٢٦ والمادة ٩٥ وما رافقها من أعراف تكرست بدءاً من العام ١٩٣٦ واعطاء رئاسة الحكومة الى مسلم سني. وقد بدأ هذا التقليد مع رئاسة اميل اده وتكليف خير الدين الأحدب رئاسة الحكومة عام ١٩٣٦[٥]. ومنذ العام ١٩٤٣ كان الحرص الدائم على تثبيت طائفية الرئاسة في الدولة تنفيذاً للميثاق الوطني بالمشاركة الى الحد الذي جعل الاخلال بهذا العرف يؤدي الى أزمة وطنية عاصفة في انتخابات رئاسة مجلس النواب لعام ١٩٤٦. فحين انتخب حبيب أبو شهلا الأرثوذكسي رئيساً للمجلس عام ١٩٤٦، احتلت عشائر شيعية مباني الحكومة في الهرمل وأعرب الجنوبيون عن احتجاجهم، وتقدم صبري حمادة باقتراح الغاء الطائفية من كافة المراكز، وقامت تظاهرات مقابلة في الكورة تؤيد حبيب أبو شهلا وتدعو لالغاء الطائفية. واقتنع صبري حمادة بتصحيح الوضع في الدورة الثانية ومرت الأزمة. ويروي الشيخ بشارة الخوري أنه حال عام ١٩٤٤ دون وصول يوسف سالم الأرثوذكسي الى رئاسة المجلس «لعدم الاخلال بالتوازن الطائفي الذي جعلناه رائدنا في سياستنا الجديدة[٦]» وبالمقابل لم يكسر تقليد بقاء السلطة الأولى في يد الموارنة حتى في اللحظات الاستثنائية، لذا حرص الرئيس الخوري عند تقديم استقالته عام ١٩٥٢ على تكليف اللواء فؤاد شهاب برئاسة الحكومة الانتقالية حتى يبقى المركز السياسي الأول في الدولة مارونياً. لكن هذا الحرص على طائفية الرئاسات بالترتيب المعروف تحت شعار تأمين

حزب النداء القومي - الطاشناق - الهانشاق - الرامغافار: رافضون: الحزب السوري القومي - البعث - النجادة - التجمع الاسلامي - حزب التحرر - عباد الرحمن - غير محدد: الشيوعي - الاشتراكي - الأخوان المسلمين.

- Michel Suleiman. political parties in Lebanon - New york - 1967 Table 11. p. 291.

(٥) سامي الصلح - احتكم الى التاريخ - دار النهار - ١٩٧٠ ص ٤٥ - ٤٧.

(٦) بشارة الخوري - حقائق لبنانية - ج ٢، ١١١ - ١١٢.

أنظر أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري ص ٥٢١ - ملحق بالهامش.

المشاركة العادلة لم يكـن يعني إلّا الحفاظ على موقع السلطة الأولى وهو موقع التقرير الفعلي. في حين كانت المواقع الأخرى مواقع ملحقة وتابعة وذات صفة شكلية. فلقد استمرت الدولة تعبر في سياستها عن حدود ما يمكن أن يقبل به الفريق المسيحي وما يمكن أن تنعقد عليه التسوية حيال كل قضية على حدة.

حكم لبنان عهد الانتداب ستة رؤساء جمهورية (١٩٢٦ - ١٩٤٣) على النحو التالي:

١ - الرئيس شارل دباس: ارثوذكس: انتخب واقسم اليمين الدستورية في ٣٦ أيار ١٩٢٦ وبقي حتى ١٠ أيار ١٩٣٢ وجدد له عام ١٩٢٩ وفي أيار ١٩٣٢ أبطلت الحياة الدستورية وعين شارل دباس رئيساً للجمهورية والحكومة تبقى حتى ٢ ك ٢ - ١٩٣٤ حيث قدم استقالته.

٢ - الـرئيس حبيب السعد: مـاروني - عـين بقـرار المفـوض السـامي رئيساً للجمهورية والحكومة من ٣٠ ك ٢ - ١٩٣٤ حتى ٢٠ ك ٢ - ١٩٣٦.

٣ - الرئيس إميل اده - ماروني انتخب رئيساً للجمهورية في ٢٠ ك ٢ - ١٩٣٦ وفقي حتى ٢١ أيلول ١٩٣٩ حيث تعطلت الحياة الدستوريـة فعين اميـل اده رئيساً للجمهورية والحكومة من ٢١ أيلول الى ٩ نيسان ١٩٤١.

٤ - الرئيس ألفرد نقاش ماروني عين رئيساً للحكـومة من ٩ نيسـان حتى أول كـانون أول ١٩٤١ ثم عـين رئيسـاً للجمهـوريـة من ١ ك ١ - ١٩٤١ حتى ٨ آذار ١٩٤٣.

٥ - الرئيس أيوب ثابت: بروتستانتي: عين رئيساً للجمهورية ورئيساً للدولـة ورئيساً للحكومة من ١٨ آذار ١٩٤٣ حتى ٢١ تموز ١٩٤٣.

٦ - الرئيس بترو طراد: ارثوذكسي: عين رئيساً للدولة من ٢١ تموز حتى ٢١ أيلول ١٩٤٣.

٧ - الرئيس بشارة الخوري - ماروني - أول رئيس لدولة الاستقلال: انتخب في ٢١ أيلول ١٩٤٣.

وتولى رئاسة الحكومة منذ ١٩٢٦:

أوغست أديب (ماروني) بشارة الخوري (ماروني) حبيب السعد (ماروني) إميل اده (ماروني) شارل دباس (أرثوذكسي) إميل اده (ماروني) خير الدين الأحدب (مسلم سني) خالد شهاب (مسلم سني) عبد الله اليافي (مسلم سني) الفرد نقاش (ماروني) أيوب ثابت (بروتستانتي) بترو طراد (أرثوذكسي) رياض الصلح (مسلم سني).

رئاسة المجالس النيابية: ١٩٢٠ - ١٩٤٧:

داود عمون (ماروني) أيلول - ٢٠ - آذار ٢٢

حبيب السعد (ماروني) أيار ٢٢ - ت ١ - ٢٣.

نعوم لبكي (ماروني) ت ١ - ٢٣ - ت ١ - ٢٤.

إميل اده (ماروني) ت ١ - ٢٤ - ك ١ ٢٥.

موسى نمور (ماروني) تموز ٢٦ - ت ١ ٢٧.

محمد الجسر (مسلم سني) بقي في ت ١ - ٢٧ حتى أيار ٣٢.

شارل دباس (أرثوذكسي) ك ٢ - ٣٤.

خالد شهاب (سني) ت ١ - ٣٥.

بترو طراد (أرثوذكسي) ت ١ - ٣٧ - أيلول ٣٩.

صبري حمادة (شيعي) أيلول ٤٣ - ت ١ ٤٥.

حبيب أبو شهلا (أرثوذكسي) ت ١ - ٤٥ - ت ١ - ٤٧.

لم يمنع قرب العهد على تسوية الميثاق من النزاع في تفسيره وتأويله. فشهـدت الأربعينات ومطالع الخمسينات نزاعاً بين فرقاء التسوية الأصليين والمباشرين سـواء كانوا قـوى سياسـة طائفيـة أو رموز شخصية، وطال النـزاع مجمل عنـاصر التسويـة وضمنياتها. ولم يخل تاريخ تلك المرحلة من تـراشق التهم المتبادلـة حول العـروبة والانعزال.

فالشيخ بشارة الخوري يقول في مذكـراته « ويـوم انتخابي رئيسـاً للجمهوريـة اعلنت من على منبر المجلس النيابي ان عهد الانعزال في لبنان قد زال فنتج أن الدول

العربية أطمأنت كل الاطمئنان الى سياستنا الجديدة » ثم يقول « وأول عمل قمنا به أن وقعنا مع الحكومة السورية على اتفاق شتورا في الأول من تشرين الأول ١٩٤٣ أي بعد عشرة أيام من انتخابي. فأثيرت ضدنا عاصفة من الانتقاد ولكننا حافظنا على علائقنا مع سوريا في أدق الظروف السياسية والاقتصادية. وأول احتجاج تلقيته جاءني من البطريرك الماروني وقد نشر في الصحف وأحرج الموقف في أول عهد الاستقلال. فاضطررت لأن أرد عليه في كتاب خاص »[٧].

قال البطريرك الماروني في رسالته للشيخ بشارة: « لقد كنا ولا نزال نطالب باستقلال لبنان الناجز. والآن أطلعنا على اتفاقية المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان وتعيين مجلس أعلى له اختصاص مستقل عن الحكومة ومجلس النواب في التشريع والتعيين والادارة. فعجبنا لهذا الاتفاق الذي لم نسمع بمثله بين الدول المستقلة. إذ قد يفضي هذا الاتفاق الى الإضرار بالمصالح اللبنانية فضلاً عن تأثيره في استقلال لبنان الناجز. وعليه نرجو من فخامتكم ان لا توقعوا هذا المشروع ونرغب الى مجلس النواب أن لا يوافق عليه مع رغبتنا الدائمة في أن تكون العلاقات بين لبنان وسوريا ودية وقائمة على أساس الثقة المتبادلة »[٨].

وفي رسالة وجهها حزب الكتائب الى رئيس الجمهورية اعترض فيها على الاتفاق لأنه « يمس استقلال لبنان وسيادته[٩]. وجاء في رد الشيخ بشارة على البطريرك: إن ما ذكر في الاتفاق المعقود بين الدولتين بشأن سلطة التشريع لا يخلو فعلاً من بعض الالتباس. ولهذا عمدت الحكومة الى الصراحة. فقدمت مشروع قانون الى مجلس النواب يخولها حق التشريع الذي كان يمارسه الجانب الفرنسي. كما أن المجلس السوري وافق في جلسته الأخيرة على نص مماثل تماماً للنص الذي عرض على المجلس النيابي في لبنان. فزال بذلك كل لبس أو غموض وتتولى الحكومات حق التشريع فيما يتعلق بالمصالح المشتركة. وانني أنتهز هذه الفرصة لأقدم الى غبطتكم

---

(٧) بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ـ ج ٢ ص ٩٨.
(٨) منير تقي الدين ـ الجلاء ـ ص ٤٢.
(٩) تاريخ حزب الكتائب ج ٢ ص ١٥٢.

شكري وشكر الحكومة اللبنانية على سهركم الدائم على استقلال لبنان الذي هو هدفنا الأول في جميع الأعمال »[١٠]. فهل فعلاً زال عهد الانعزال كما زعم الشيخ بشارة الخوري؟:

كتب المؤرخ منير تقي الدين، عن المفاوضات اللبنانية السورية، والاتفاق الذي نتج عنها، ما يلي: « كانت الطائفية والحزبية رائد الحكومة اللبنانية في المفاوضات، فالذين يعملون للفكرة العربية كانوا يراقبون هذه المفاوضات بكثير من القلق، لأنها في عرفهم نقطة حاسمة أو حلقة أولى من سلسلة الاتفاقات المنشودة، فلو وضع المفاوضون هذه الحقيقة نصب أعينهم لأنبثق مؤسسة مشتركة تحقق استقلال البلدين الاقتصادي وتكون في الوقت نفسه نواة السياسة العامة »[١١].

ومن المفاوضات حول المصالح المشتركة مع سوريا الى ميثاق الاسكندرية خط واحد من التجاذب بين الانعزال والعروبة. فبناء للدعوة الموجهة من الحكومة المصرية لاجراء مشاورات حول الوحدة العربية تمت مشاورات عربية انتهت بتوقيع بروتوكول الاسكندرية في السابع من تشرين الأول عام ١٩٤٤. وقد خص الميثاق لبنان بفقرة في بنده الرابع تؤكد احترام الدول العربية لاستقلاله وسيادته بحدوده الحاضرة[١٢]. ورغم التأكيدات العربية على احترام سيادة واستقلال لبنان والنص الخاص في الميثاق على ذلك بناء لطلب لبنان، ورغم توضيحات رياض الصلح وتعهداته في الولاء الكامل والنهائي لاستقلال لبنان وسيادته[١٣]، فان حزب الكتائب عارض الاتفاق لأن النص الذي خص به لبنان كان مقيداً بشرط « ما دام لبنان منتهجاً سياسة البيان الوزاري المعلن في ٧ أكتوبر ١٩٤٣، تبقى الدول العربية مؤيدة ومحترمة استقلاله وسيادته »[١٤]. وعلق يوسف السودا على ميثاق الاسكندرية معارضاً كون الاتفاق هو

---

(١٠) منير تقي الدين ـ الجلاء ـ ص ٤٣.
(١١) منير تقي الدين ـ الجلاء ـ ص ٣٨ ـ ٣٩.
(١٢) نص بروتوكول الاسكندرية ١٩٤٤ الكامل في كتاب انطوان عارج ـ لبنان السلطات العامة مؤسسة بدران ـ ١٩٦٣ ـ ص ٤٠.
(١٣) بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ـ ج ٢ ص ١١٠ ـ ١١١ كلمة رياض الصلح.
(١٤) تاريخ حزب الكتائب ج ٢ ص ١٥٦.

تنظيم لاتحاد كونفدرالي بين الدول العربية « فقد دخل لبنان مؤتمر الاسكندرية حراً طليقاً من كل قيد وخرج من المؤتمر وفي عنق استقلاله وسيادته داخلياً وخارجياً قيد . . .

. . . وافق لبنان على البروتوكول باعتباره الخطوة الأولى المباركة بانتظار الخطوات الثانية وهي وحدة سوريا بما فيها لبنان حسب خطاب رئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري . وذلك يبدو أنه معنى البروتوكول نصاً « وروحاً »[15] . وبعث البطريرك الماروني الى الحكومة بمذكرة مماثلة فأجابت الحكومة بالتوضيحات والتطمينات نفسها . وبعد أن طويت مسألة بروتوكول الاسكندرية (حسب تعبير المؤرخ الكتائبي) بدأت مسألة « سوريا الكبرى » والقومية العربية المشتركة »[16] .

ولقد أعلنت الكتائب موقفها السلبي من الجامعة العربية لأنها أبت أن تتنازل عن حق لبنان في السيادة والاستقلال حسب التاريخ الكتائبي[17] . واتخذت تلك المعارضة ستاراً لها من الدعوة التي أطلقها « الأمير عبد الله في الأردن » بتوجيه من الانكليز الى قيام سوريا الكبرى » لكن ميثاق جامعة الدول العربية الذي أقر في ٢٢ آذار ١٩٤٥ كان خالياً من النص ألذي أثار التحفظات المسيحية في لبنان على بروتوكول الاسكندرية . فقد جاء في نص ميثاق جامعة الدول العربية « أن الدول الأعضاء حريصة على تعزيز وتقوية الروابط الوثيقة التي تجمع بين الدول العربية على أساس سيادة واستقلال كل الدول »[18] .

لكن البطريرك عريضة لم يتورع آنذاك عن المطالبة بتأسيس دولة صهيونية في فلسطين ودولة مسيحية في لبنان وأرسل الى هيئة الأمم يطلب مساعدتها في تحقيق

(١٥) تعليق يوسف السودا على نص البروتوكول في كتاب انطوان عارج: السلطات العامة ص ٤١ ـ ٤٥ تاريخ ٢٠/١٠/١٩٤٤ . صدر تعليق السودا في كتب بعنوان « التقارب العربي وبروتوكول الاسكندرية »: بيروت ١٩٤٤ .

(١٦) تاريخ حزب الكتائب ج ٢ ص ١٥٦ .

(١٧) تاريخ حزب الكتائب ج ٢ ص ١٧٧ .

(١٨) باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ ص ١٧٠ ـ ١٧١ ـ بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ج ٢ ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

هذين المشروعين . وهذا ما طالب به المطران مبارك أيضاً أمام لجنة التحقيق الدولية التي قدمت الى لبنان لدراسة القضية الفلسطينية[19] .

أما العروبة التي زعمها لنفسه « رئيس الجمهورية اللبنانية الاستقلالية العربية الديمقراطية »[20] الشيخ بشارة الخوري ، فكانت انسجاماً مع السياسة الانكليزية في توجهاتها العربية ثم ما لبثت أن أصبحت عروبة أميركية مع حلول النفوذ الأميركي محل النفوذ الانكليزي منذ عام ١٩٤٦ . وقد أطلت السياسة الأميركية على المنطقة باتفاقية « ترومان » في ١٢/٧/١٩٤٧ » ومبدأ مارشال في ٤/٧/١٩٤٨ .

وافق لبنان على الانضمام عام ١٩٥١ الى الحلف العسكري الشرق أوسطي الذي تضمن مساعدات عسكرية بموجب « المادة الرابعة » منه ووقع رئيس وزراء لبنان حسين العويني على الاتفاق في ٢٩ أيار ١٩٥١ . وبدأت تتكشف سياسة الانحياز اللبناني الى المعسكر الغربي، مما أثار معارضة وطنية كانت في طليعة الأسباب التي أجبرت بشارة الخوري على الاستقالة عام ١٩٥٢[21] .

لم تقتصر المعارضة لعهد الشيخ بشارة الخوري على السياسة الخارجية التي اتبعها، فقد طال النزاع بين فرقاء تسوية ١٩٤٣ ـ الاتجاهات السياسية والرموز ـ موضوع ممارسة السلطة والمشاركة . وكان خلاف بشارة الخوري ورياض الصلح ايذاناً بانفراط تلك التسوية . وبلغ الخلاف بين بشارة الخوري ورياض الصلح حد تنظيم الاستفزازات والتحديات المسلحة وامتد الخلاف الى علاقات شقيق رئيس الجمهورية سليم الخوري برئيس الوزراء عبد الله اليافي وسامي الصلح . ووصف سامي الصلح ذلك بأنه « خطة استهدفت التوازن الاسلامي المسيحي »[22] .

يؤكد الشيخ بشارة في مذكراته أن عبد الحميد كرامي طالب بتعديل الدستور وقانون الانتخاب عام ١٩٤٧ وان القصد من ذلك كان يتعلق بتحديد الصلاحيات

(١٩) أنيس صايغ: لبنان الطائفي: ص ١٦١/ بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ج ٣/١٩٦٠ ص ٥٣ .

(٢٠) بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ج ٢ ص ٢٩١ .

(٢١) أنظر تفاصيل السياسة الأميركية: هوفهانسيان ـ النضال التحرري ص ١١٩ ـ ١٢٩ .

(٢٢) سامي الصلح: أحتكم الى التاريخ ـ ص ٩٦ ـ ٩٧ .

بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة[٢٣]. كما أن الرئيس اليافي قدم مذكرة الى الخوري حول تشابك الصلاحيات وطالب بتعديل الدستور عام ١٩٥٢[٢٤]. وشكا سامي الصلح في خطاب استقالته أمام المجلس النيابي عام ١٩٥٢ من تجزؤ الحكم بين القصر الجمهوري والسراي الحكومي ومن إلحاق الوزراء والمدراء العامين وبعض الموظفين برئيس الجمهورية[٢٥]. تمحورت شكوى المسلمين حول سلطات رئاسة الجمهورية وتعديلها. لأن للرئاسة دوراً خطيراً في حياة البلاد كأقوى مركز موروث بصلاحياته عن المفوض السامي وهي الحكم بدون مسؤولية[٢٦].

ومثلما رأى سامي الصلح أن صراع بشارة الخوري ورياض الصلح إستهدف التوازن الاسلامي ـ المسيحي رأى الشيخ بشارة في المعارضة التي انتصبت بوجهه أنها « كانت لأهداف غير بريئة ولهدم مقام الرئاسة »[٢٧]. واعتبر الشيخ بشارة أن حكومة أديب الشيشكلي السورية كانت وراء الاضراب الذي تم في المدن اللبنانية فضلاً عن تدخلها لدى رئيس مجلس النواب لعدم ترشيح نفسه ولمقاطعته الحكم[٢٨]. واعتبر الشيخ بشارة في ضوء ذلك أن سحر ساحر هو الذي جمع « الهيئة الوطنية الاسلامية » (تأسست في أيار عام ١٩٥٠) وحزب الاتحاد اللبناني المسيحي (الكتائب) بالتوافق على مطالب الاصلاح[٢٩]. لكن حزب « الاتحاد اللبناني » انفصل عن المعارضة[٣٠] في اللحظات الأخيرة. كل ذلك للايحاء بأن المعركة استهدفت موقع المسيحيين في الدولة اللبنانية معبراً عنه في مقام الرئاسة الأولى ». في معركتها مع العهد نشبت

(٢٣) بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ج ٣ ص ١٠ ـ ١١.
(٢٤) سامي الصلح ـ أحتكم الى التاريخ ص ٤٦.
(٢٥) المرجع ذاته ص ١٠٠.
(٢٦) د. مصطفى خالدي ـ حاضر لبنان المسلم ـ ص ١٣.
(٢٧) بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ج ٣ ص ٤٥١/١٩٦٠.
(٢٨) المرجع ذاته ص ٤٥٨ ـ ٤٧١ ج ٣.
(٢٩) المرجع ذاته ص ٤٥٨ ج ٣.
(٣٠) المرجع ذاته ص ٤٧١ ـ ج ٣/ منعت الحكومة في تموز ١٩٤٩ الأحزاب العسكرية فاتخذ حزب الكتائب اسم (الاتحاد اللبناني) ـ حسان حلاق التيارات السياسية ص ٣٧٨.

المعارضة فضائح الحكم فاتهم كميل شمعون بشارة الخوري ببيع أراضي المرفأ للمحسوبين عليه[٣١]. واستثمر مركزه. وسهّل لفرعون ـ شيحا ـ شقير (الأنسباء الثلاثة) شراء أراضي ملك الحكومة[٣٢]. وشن اسكندر الرياشي نقداً لاذعاً لعهد بشارة الخوري معتبراً أن بنك فرعون ـ شيحا كان يدير سياسة الدولة الاقتصادية وتشريعها المالي، وهو الذي يخوض الانتخابات ويصنع النواب. وكتب أحد زعماء المعارضة الأساسيين لعهد بشارة الخوري (كمال جنبلاط) مقالاً بعنوان « جاء بهم الأجنبي . . فليذهب بهم الشعب »[٣٣] فضلاً عن المعارضة العنيفة والنقد الذي وجه لانتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ .

كميل شمعون: (١٩٠٠ ـ   ) والحرب الأهلية ١٩٥٨ :

سياسي لبناني عريق ولد عام ١٩٠٠ في الدامور (أسرته من دير القمر) تعلم في إحدى المدارس الفرنسية في بيروت ثم التحق بكلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٢٤ ليشتغل بالمحاماة. بدأ حياته السياسية في معارضة الانتداب وانضم لاحقاً الى الجبهة الدستورية المطالبة بالاستقلال والتي كان يتزعمها بشارة الخوري. انتخب عضواً في البرلمان اللبناني عام ١٩٣٤ وعين وزيراً للمالية عام ١٩٣٨ ثم وزيراً للأشغال حتى ١٩٤١ إبان انتداب حكومة فيشي على لبنان. وعين وزير داخلية في حكومة رياض الصلح الاستقلالية الأولى عام ١٩٤٣ فكان بين الوزراءالمعتقلين من قبل سلطات الانتداب في قلعة راشيا. عين وزيراً مفوضاً للبنان في لندن بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ وكان ذلك بمثابة استجابة من الحكومة للضغوط الفرنسية التي كانت ترى في كميل شمعون رجل الانكليز الأول[٣٤]. مثّل لبنان في أول اجتماع لهيئة الأمم عام ١٩٤٦ في لندن ثم في نيويورك وفي عام ١٩٤٨ تولى وزارة الخارجية في حكومة رياض الصلح الثالثة وما لبث ان استقال لينضم الى الجبهة الوطنية الاشتراكية مع كمال جنبلاط ـ غسان

(٣١) كميل شمعون أزمة في الشرق الأوسط: باريس ١٩٦٣ ص ١٩٧ ـ ١٩٨.
(٣٢) اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم ـ المكتب التجاري ـ بيروت ١٩٦١ ص ١٩٥ و ٦٥.
(٣٣) كمال جنبلاط ـ حقيقة الثورة اللبنانية ١٩٥٩ ص ٢١.
(٣٤) منير تقي الدين ـ الجلاء ـ ص ٦٦.

تويني - أنور الخطيب - عبد الله الحاج - واميل البستاني[35]. ثم انتخب في ١٩ أيلول ١٩٥٢ رئيساً للجمهورية.

جاء كميل شمعون الى الرئاسة في امتداد العصيان المدني الذي أجبر بشارة الخوري على الاستقالة، كما في امتداد التأييد العربي لواحد من زعماء لبنان المعروفين بالمواقف العربية. فضلاً عن كونه المرشح الرئاسي القديم. كان كميل شمعون ينتمي إلى المدرسة الدستورية المعارضة للانتداب والموالية للانكليز، الذين لعبوا آنذاك ورقة الوحدة العربية في وجه فرنسا.

لم يعكس مجيء شمعون للرئاسة تبدلاً في التوجه السابق الذي سار عليه بشارة الخوري. لكن بشارة الخوري كان استنفد دوره في المعارضة الداخلية التي حاصرته. فانطلق كميل شمعون في خطواته السريعة لتنفيذ ما بدأ في عهد بشارة الخوري من ارتباط وثيق بالسياسة الانكليزية ومن ثم وريثتها السياسة الأميركية الساعية الى اقامة أحلاف عسكرية لتطويق الاتحاد السوفياتي من جهة، وللجواب على النهوض الوطني الذي شهدته المنطقة بعد هزيمة ١٩٤٨ وقيام دولة اسرائيل.

كان لبنان في الخمسينات مصب النتائج العربية من وجوه مختلفة. فشهد فورة ازدهار اقتصادي نتجت عن تدفق رؤوس الأموال العربية النفطية الى السوق اللبناني المتمتع بالحرية المطلقة. كما عن تدفق الرساميل العربية المهاجرة الى لبنان بسبب تطبيق سياسة التأميم في الدول العربية ذات الأنظمة الوطنية في مصر وسوريا والعراق. وكان لبنان شهد خلال الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً في بنيته الاقتصادية فرضته ظروف الحرب، فشهدت الصناعة اللبنانية توظيفات مالية ضخمة مما عزز التطور الرأسمالي في لبنان، وجعله يتواصل بازا فاع مطلع الخمسينات.

وجاءت كارثة فلسطين في العام ١٩٤٨ واغلاق الحدود مع فلسطين (الدولة الصهيونية) لتعطي لهذا التطور دفعاً آخر بتدفق رؤوس أموال فلسطينية مهاجرة الى

(٣٥) أحمد عطية الله - القاموس السياسي - دار النهضة العربية مصر - ١٩٦٨ ص ٩٨٤.
كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية - ١٩٥٩ - ص ٥٧ - ٥٨.

لبنان وبالغاء منافسة مرفأ حيفا لميناء بيروت وتحويل بيروت إلى مركز الوساطة الأساسي مع الداخل الآسيوي فضلاً عن رفد السوق اللبناني بيد عاملة كثيفة ورخيصة.

وكان التوسع في انتاج البترول العربي ورسوم مرور أنابيب النفط في الأراضي اللبنانية واستيعاب لبنان المتزايد لحاجات الاستهلاك العربي قد أدى الى إحداث انقلاب في البنية الاقتصادية، فتحولت بنية الاقتصاد اللبناني من بنية منتجة للسلع بما يزيد عن نصف الدخل الوطني عشية الحرب العالمية الثانية، الى بنية اقتصاد تنتج قطاعات الخدمات فيه ثلثي الدخل الوطني خلال ثلاثة عقود من الزمن[36].

ترتب على هذا التطور الاتساع المتزايد لنشاط التجارة الداخلية واقتحامها لمناطق كانت من قبل في الهامش من هذا النمو الرأسمالي برغم انهيار اقتصادها الطبيعي وتحولها الى الاقتصاد النقدي السلعي الصغير.

مع هذا التراكم الرأسمالي نشط قطاع البناء وارتفعت أكلافه كما ارتفعت أسعار الأراضي واشتدت المضاربة العقارية واتسع الطلب على الخدمات وتوسع القطاع السياحي وازداد الطلب على اليد العاملة فيه وعلى مواد تجهيزه. واتجهت بعض رؤوس الأموال الى قطاعات صناعية زراعية تلبي احتياجات توسع السوق الداخلي وزيادة القدرة الشرائية للجمهور. استقطب التطور الرأسمالي المتمركز في المدن اليد العاملة الريفية وشهد البلد موجة نزوح الى المدن في طلب العمل والالتحاق بمراكز التعليم واتساع التوظيف في قطاع التعليم الخاص الذي واكب هذه الحاجات وكذلك التعليم المهني والفني.

بدأت الطبقة العاملة اللبنانية تفرض نفسها عنواناً في الحياة اللبنانية. وشهدت الخمسينات نضالاً متنامياً بهدف تطوير أنظمة العمل وانتزاع الحقوق في التنظيم النقابي، والتوحيد النقابي في وجه محاولات السلطة احتواء هذا التطور وتفتيت الطبقة العاملة ومنعها من التعبير عن نفسها كأداة اجتماعية ذات مصالح تفيض عن النظام

(٣٦) الدكتور يوسف صايغ - الدكتور محمد عطا الله: نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني - دار الطليعة بيروت ١٩٦٦ ص ٢٧ - ٣٥.
أمين الحافظ: لبنان الاقتصادي - الندوة اللبنانية - آذار ١٩٦٥.

السياسي اللبناني. وعرفت الخمسينات حركات مطلبية واضرابات شملت مختلف فروع العمل الصناعي والمهني والزراعي. وحمل البرنامج المطلبي للطبقة العاملة بقيادة النقابات التقدمية العناوين التالية: الحريات الديمقراطية ـ الحياد السياسي الدولي ـ تعديل قانون الانتخاب ـ التعويض عن البطالة ـ الضمان الصحي ـ أزمة الشحن ـ تأميم الشركات الأجنبية ـ المناطق المحرومة وحقوقها في الإنماء ـ تحديد ساعات العمل وتطوير أنظمة العمل ـ قضايا الصرف الكيفي ـ الأجور والحد الأدنى والأسعار ـ التعاونيات ـ حماية الانتاج الوطني[٣٧].

مما لا شك فيه أن توسع السوق الداخلي أدى الى ربط المناطق الريفية كافة بالمركز الاقتصادي لكنه حافظ على الكثير من ملامح تلك البنية سواء في المحافظة على الانتاج الحرفي الصغير أو في المحافظة بالتالي على العلاقات الاجتماعية العائدة له. فلقد أحجم الرأسمال المالي (المصرفي التجاري) عن القيام بتوظيفات ثابتة في المناطق واستمر يبحث عن مصادر الربح السريع والحركة المالية، وجذبته التوظيفات الخدماتية على هذا الصعيد وازدهرت إلى أبعد حد في لبنان. كما ظل هذا الرأسمال يحتفظ بدوره في التقسيم الامبريالي للعمل مجانباً الخوض في التوظيف الصناعي خوفاً من المنافسة مع السلع الأجنبية.

وفي حين أدى هذا التطور الى جعل القطاعات الانتاجية وبخاصة الاقتصاد الغذائي الريفي في وضع صعب لم يكن هناك من تعويض للعاملين في هذا القطاع في المناطق الريفية الملحقة بجبل لبنان وبيروت. وعلى العكس كانت التوظيفات المالية المنوه عنها قد تركزت في محافظتي بيروت والجبل ومعها تركزت عناصر الازدهار اللبناني سواء في الخدمات العامة والتأهيل العام أم في بروز مصادر دخل ناجمة عن توسع القطاع الخدماتي. فتضاعفت بذلك حالة التفاوت بين المناطق ودخلت في أساس الاستقطاب الطائفي.

كانت الآلية الرأسمالية في لبنان تجدد المشكلة التاريخية التي نشأ لبنان

(٣٧) الياس البواري ـ تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان دار الفارابي ـ بيروت ج ٢ ـ ١٩٨٠ ص ٨٥.

عليها. فالمناطق الملحقة هي مناطق السكن الاسلامي وهي التي تعرضت بنتيجة التطور الرأسمالي الى المزيد من الحرمان فيما المناطق الأخرى هي مناطق السكن المسيحي ومركز التوظيف الرأسمالي وحركته ونتائجه.

تطور بنية الاقتصاد اللبناني[٣٨]

القطاع	السنة ١٩٥٠	السنة ١٩٥٥	السنة ١٩٦٢
الزراعة	٢٠ بالمئة	١٦ بالمئة	١٤
الصناعة	١٤ بالمئة	١٢,٧ بالمئة	١١,٧ بالمئة
التجارة	٢٩ بالمئة	٣٠ بالمئة	٣١ بالمئة
القطاع المالي	٣٨ بالمئة	٥,١ بالمئة	٦,٥ بالمئة
القطاع العقاري	٩ بالمئة	-	١١ بالمئة

أن نسبة مساهمة الخدمات في الدخل القومي عام ١٩٥٠ حوالي ٦٧ بالمئة بينما الزراعة والصناعة معاً حوالي ٣٣ بالمئة. فوصلت نسبة الخدمات الى ٧١ بالمئة عام ١٩٥٥ ثم أكثر من ٧٤ بالمئة عام ١٩٦٢ بينما هبطت نسبة انتاج السلع الى ٢٩ بالمئة ثم الى ٢٦ بالمئة عام ١٩٦٢.

(٣٨) د. أمين الحافظ: لبنان الاقتصادي ـ الندوة اللبنانية آذار ١٩٦٥ الجداول حول تطور بنية الاقتصاد اللبناني.
مناطق الانتاج الزراعي هي الجنوب أولاً والبقاع ثانياً من حيث المساحة ـ ندوة الدراسات الانمائية ـ انماء محافظة الجنوب ١٩٧٠ ص ٦٨.

ويمكن ملاحظة تطور الاقتصاد اللبناني في القطاع الصناعي: مصانع ورأسمال:

السنة	١٩٥٩	١٩٦٠ ١٩٦١	١٩٦٢ ١٩٦٣
عدد المصانع	٣٣٠٠	٥٤٠٠ ٥٩٠٠	٦٢٧١ ٦٦٤٧
الرأسمال	٤٤٥,٤٣١,٠٠٠	٥٨٨,٢٠٧,٠٠٠	٦٤٠,٨٢٥,٠٠٠
	٦٩١,٢٦٧,٠٠٠	٨٠٥,٧٢٥٠٠٠	

أي زيادة رأسمال /٤٠٠/ مليون ليرة لبنانية (٥٩ ـ ٦٣) تمركزت في قطاع النسيج والمواد الغذائية والجلود والأثاث والمشروبات والاسمنت ومواد البناء والمنتوجات المعدنية[٣٩].

الصادرات الصناعية:

١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
١٨,٥١٤,٦٥٢	٢١,٩١١,١٦٠	٢٥,٠٢٠,٦١٩	٤٥,٧٥٢,٣٠١

دخل لبنان من السياحة:

١٩٦٢	١٩٦٣
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠,٠٠٠

(٣٩) د. أمين الحافظ: لبنان الاقتصادي ـ الندوة اللبنانية ـ اذار ١٩٦٥.

انعكس هذا الوضع على القوى العاملة بالشكل التالي:

القطاع	نسبة القوى العاملة	الحصة
الزراعة	٥٠ بالمئة	١٤ بالمئة
الصناعة	١١ بالمئة	١٢ بالمئة
التجارة	١١ بالمئة	٣١ بالمئة
المال	٠,٤ بالمئة	٦,٥ بالمئة

على هذا جاء تقرير بعثة إيرفيد عام ١٩٦٠:

الفئة	النسبة من السكان	الحصة من الدخل الوطني
أغنياء	٤ بالمئة	٣٢ بالمئة
ميسورون	١٤ بالمئة	٢٨ بالمئة
متوسطو الحال	٣٢ بالمئة	٢٢ بالمئة
فقراء	٤٠ بالمئة	١٨ بالمئة
معدمون	٩ بالمئة	

يدخل هذا التفاوت ضمن تفاوت طائفي على النحو التالي:

تشابك الفئات الاجتماعية والطوائف ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨[٤٠]

	موارنة	مسيحيون آخرون	سنة	شيعة	غير مسيحيين	مجموع	بالمئة
الطبقات الحاكمة	٥	٣	٤	٢	٣	١٧	١١
المستخدمون الموظفون	١٢	١١	٣	٥	١	٣٢	٢١
الحرفيون ـ التجار	١٠	٧	١١	٦	١	٣٥	٢٣
المستثمرون الزراعيون	٤	٣	١	٢	١	١١	٧,٥
العمال غير الزراعيين	٥	٥	٧	٩	٣	٢٩	١٩
شبه البروليتاريا المدنية	-	٦	٢	٦	٥	١٩	١٢,٥
العمال الزراعيون	-	٢	١	٤	٢	٩	٦
المجموع	٣٦	٣٨	٢٨	٣٥	١٦	١٥٣	-
النسبة المئوية	٢٤	٢٥	١٨	٢٣	١٠	-	١٠٠

التوزيع حسب الانتماء الديني لنموذج عن رؤساء المؤسسات في لبنان:

١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ (المرجع ذاته)

	مسيحيون	مسلمون	غير ذلك	المجموع
الصناعة	١٠٥	٢١	٤	١٣٠
المال	١١	٢	١	١٤
خدمات	٤٠	٥	٢	٤٧
غير ذلك	١٠	٦	-	١٦
المجموع	١٦٦	٣٤	٧	٢٠٧

(٤٠) كلود دوبار ـ مجلة الطريق عدد ٩، ١٠ ـ ١٩٧٥.

المستويات المدرسية والأوضاع الاجتماعية والطائفية (المرجع ذاته):

	مسيحيون	مسلمون	مسيحيون	مسلمون	مسيحيون	مسلمون	المجموع
غير متعلمين	٢٨,٥	٥٨,٠	١٤,٥	٣١,٠	٦٣,٢	٨٠,٠	٤٢,٨
دراسة إبتدائية أو تكميلية	٣٧,٥	٢٦,٥	٣٧,٠	٣٤,٥	٣٦,٨	٢٠,٠	٣٢,٠
دراسة ثانوية أو عليا	٣٤,٠	١٥,٥	٤٨,٠	٣٤,٥	-	-	٢٥,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية	-	-	٣٦,٦	٢٢,٢	١٤,٥	٢٦,٧	-

كانت الخمسينات سنوات الهجمة الامبريالية المضادة لحركة التحرر الوطني العالمية التي عرفت نجاحات بارزة من انتصار ثورة الصين ١٩٤٩ الى الانتصار الفيتنامي في ديان بيان فو عام ١٩٥٤ الى كسب عشرات الدول استقلالها السياسي عن الاستعمار القديم. سبع عشرة دولة آسيوية حققت استقلالها السياسي في نهاية الحرب العالمية الثانية بخلال إحدى عشرة سنة. وأربع وثلاثين دولة إفريقية حققت استقلالها بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٥ وانحسر الاستعمار من سبعين بالمئة على الكرة الأرضية الى أربعة بالمئة ومن ٦٩ بالمئة من السكان حتى ١,١ بالمئة أو حوالي ٣٧ مليون نسمة فقط[٤١].

لهذا كانت الخمسينات سنوات مشاريع الأحلاف العسكرية لتطويق الاتحاد السوفياتي ومنع اتساع رقعة الكتلة الاشتراكية ومحاصرة حركات التحرر الوطني ومقاومة ميولها الاستقلالية عن النفوذ الامبريالي. كما كانت فترة المحاولات الحثيثة لاستبدال الاستعمار القديم المباشر بالتبعية للسوق الامبريالي والسياسة الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الاميركية. وكانت مصر في المنطقة العربية بدأت تلعب دوراً نامياً فعالاً في قيادة حركة التحرر الوطني العربية والافريقية والآسيوية، وتشكل

(٤١) The third world - collective work. 1970 Mosko p. 11.

نموذجاً للربط بين الاستقلال السياسي الوطني ومجموعة التحولات في البناء الداخلي وتحديد وجهته في السياسة الخارجية من خلال عدم الانحياز الذي صب فعلاً في اتجاه معاد للامبريالية كما تجلى ذلك في مؤتمر باندونغ المنعقد عام ١٩٥٥ .

وتصدت سياسة عبد الناصر لأبرز مفاصل القضية القومية في طرحها مسألة الوحدة العربية وتحرير فلسطين. وإذا كانت هذه السياسة شكلت عنصر جذب قومي طال كل الأقطار العربية فقد كان لها وقعها المضاعف في لبنان. فرأت فيها جماهير الشارع الاسلامي والوطني عنصر استقواء على سياسة لبنان الرسمي في وجهيها الخارجي والداخلي.

خضت السياسة الناصرية المخيمات اللبنانية ذات الكتلة الشعبية الأكبر بين الدول العربية كما هزت مشاعر أولئك الجنوبيين الذين افتقدوا منذ قيام دولة اسرائيل امتدادهم الطبيعي وعلاقاتهم الاقتصادية.

كان الجنوبيون يعرفون حيفاً أكثر مما يعرفون بيروت. وكانت الليرة الفلسطينية متداولة في الأيدي أكثر من الليرة اللبنانية. وكانت فلسطين أحد أهم أسواق لبنان لتصريف الانتاج الصناعي بين عامي ٣٦ و ٣٧. وكان مرفأ حيفا منافساً لمرفأ بيروت ومع قيام دولة اسرائيل إنزوى الجنوب اللبناني عن الدورة الاقتصادية وانهارت فروع من اقتصاده الغذائي وصناعاته الحرفية وهاجر ثلاثون ألفاً من فلاحيه.

كما أن البقاعيين وأبناء الشمال وأبناء الساحل عموماً وجدوا في المشروع الوحدوي إحياء لطموحهم في تحقيق كيانهم السياسي الذي طالبوا به منذ عام ١٩٢٠. وكانت الناصرية بشكل عام كما استنتج الرئيس فؤاد شهاب فيما بعد « تفرض سيطرتها على لبنان لأنها قدمت المخرج للجماهير الاسلامية التي كانت تتحمل الثقل الأساسي للتفاوت الاجتماعي »(٤٢).

وكان لبنان مكان التقاء تناقضات الخمسينات وتعبيراتها فهو ملجأ رؤوس الأموال الهاربة، والقيادات السياسية الهاربة. انه النظام الاقتصادي « المزدهر » الذي

(٤٢) فؤاد شهاب ـ حديث مع موريس دوفرجيه ـ جريدة النهار في ٢٩/٤/٧٣.

يلعب دور النموذج السلبي قياساً لواقع الدول التي سلكت طريق الاقتصاد الموجه. وهو النظام الذي أتاح وضعه الخاص لوناً من الحريات ومن التطور الثقافي جعله مركز نضال شعبي متواصل ضد الأحلاف الغربية من الدفاع المشترك، الى مبدأ أيزنهاور، ثم الى حلف بغداد، يتضامن مع الشعب المراكشي عند نفي محمد الخامس ومع الثورة الجزائرية، ومع مصر في ثورتها ومن ثم في أثناء حرب السويس ١٩٥٦ ويؤيد اجراءات التأميم ويدين العدوان الثلاثي. وهو الى ذلك كله البلد الأكثر ارتباطاً بالغرب في اقتصاده الرأسمالي الحر والتابع، في توجهه السياسي، وفي وجود كتلة شعبية وقفت تاريخياً موقف الحذر من قوة ووحدة المحيط العربي خشية على موقعها الطائفي الخاص.

أصابت السياسة الشمعونية النقطة الحساسة من العلاقات اللبنانية في محاولاتها فرض سياسة الانحياز الى المعسكر الغربي على لبنان. قاد شمعون ثورة مضادة رعتها الولايات المتحدة الأميركية وانخرطت في اطار معسكر عربي ـ شرق أوسطي كان يميل الى التراجع أمام الهجوم الناصري وأمام الهجوم السوفياتي المضاد الذي حذر علناً من خطورة سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية على أمنه المباشر(٤٣).

بدت واضحة أهداف كميل شمعون من شق الأوتوسترادات وبناء المطارات وتسليح الجيش وتلقي المساعدات الأميركية(٤٤). وارتدت سياسة شمعون طابعاً فاضحاً في عدائها لحركة التحرر العربي منذ الارتباط بحلف بغداد ومشروع ايزنهاور.

أتت السياسة الشمعونية ترجيحاً للمصالح والعلاقات التي تشد لبنان للتبعية الى العالم الغربي وانسجاماً مع تطلعات الجناح الطائفي المهيمن ذي الارتباطات الغربية فشكلت اخلالاً خطيراً بالميثاق الوطني من حيث اتفق على « ان لا يكون لبنان للاستعمار مقراً أو ممراً » حسب العبارة الشهيرة التي وردت في خطاب رياض الصلح الاستقلالي. وكان واضحاً ان مبدأ أيزنهاور الداعي الى ملء الفراغ في الشرق

(٤٣) هيلين كارير دانكوس: السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط: ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥ ترجمة عبد الله اسكندر دار الكلمة ـ بيروت ١٩٨١ ـ ص ٢٩.

(٤٤) هوفهانسيان ـ النضال الوطني ـ مرجع مذكور ص ٢٩ ـ ٥٨.

الأوسط اقتصادياً وعسكرياً هو عملية إعادة تكوين سياسي للمنطقة تفقد الفريق الطائفي الآخر وزنه. وهو ما بدأ يظهر من خلال اقصاء كميل شمعون للقيادات الاسلامية الأساسية وتحجيم دورها حتى اسقاطها في انتخابات ١٩٥٧.

عرفت الحركة الوطنية اللبنانية تطوراً ملحوظاً لنضالها بالخمسينات وقد رفدت بدم جديد من أوساط الشبيبة والمثقفين والطلاب والموظفين وسائر الفئات الاجتماعية الكادحة.

بدأت الحركة القومية العروبية بفرعيها الناصري والبعثي تكتسح الشارع الوطني وتشكل تياراً ضاغطاً على الزعامات الاسلامية « البرلمانية » فالى جانب التشكيلات السياسية التقليدية والزعامات التقليدية برزت منظمات مثل القوميين العرب، والبعث، والشبيبة الناصرية. فضلاً عن عناصر إحيائية لعبت أدواراً أساسية في تنظيم المقاومة العسكرية[٤٥].

كما أدت سياسة شمعون الى أزمة في علاقات التحالف الحاكم اتخذت شكل صراع بين القصر والحكومة. وقد استنفد كميل شمعون جميع الأساليب الهادفة الى اللعب على تناقضات القيادات الاسلامية فكان الجواب عريضة موقعة من رؤساء الوزارة السابقين (عبد الله اليافي - حسين العويني - صائب سلام - سعدي الملا - رشيد كرامي) يرفضون فيها قبول أي مركز مسؤولية في العهد القائم[٤٦]. وكان إحجام الرؤساء عن المشاركة في موقع المسؤولية يرجع الى أن كميل شمعون كان يخرج رئيس الوزراء غير المستجيب لسياسته بالطلب الخفي الى الوزراء المحسوبين عليه بالاستقالة وهذا ما حصل مع رشيد كرامي عام ١٩٥٦[٤٧].

أخل كميل شمعون بالتوازن الطائفي وبالصيغة السياسية اللبنانية كما جرى التعارف على ممارستها، عندما عدل قانون الانتخاب النيابي لجهة عدد المقاعد، إذ رفعها من ٤٤ الى ٦٦ وأعاد توزيع الدوائر الانتخابية بما يكفل له السيطرة على النتائج

(٤٥) كمال جنبلاط - حقيقة الثورة اللبنانية ص ٤٥.
(٤٦) كمال جنبلاط - حقيقة الثورة اللبنانية ص ٢٥.
(٤٧) فؤاد الخوري - النيابة في لبنان - ١٩٨٠ لا دار نشر. ص ٣١٤.

الانتخابية واستبعاد خصومه عن المجلس. فسعى الى دعم نواب مفترض أنهم من الدرجة الثانية وجعل من رؤساء اللوائح نقيضاً للتوازنات الطائفية الراسخة التي تعطي رئاسة اللائحة في كل منطقة الى قطب طائفي يمثل الطائفة الغالبة في تلك المنطقة، وجعل من تعديل الدوائر تغليباً لدور فئة طائفية على أخرى. وأدت تلك السياسة الى الاطاحة بزعامات الشارع الاسلامي الأساسية[٤٨].

كان الحكم باسم الشرعية الدستورية التي يملك يتصرف حيال المعارضة باعتبارها معارضة خارجة على الشرعية. فكان رئيس الجمهورية يستطيع غالباً أن يجد رئيساً لحكومته وأعضاء لها يمثلون كل الطوائف حسب العرف، لكن الحفاظ على التمثيل الطائفي لا يفي بغرض النظام السياسي اللبناني الذي وصفه أحد الباحثين بأنه صيغة « لتدبير التوتر »[٤٩] بين الجماعات الطائفية. فهذا النظام يفترض أن يمثل الطائفة الزعيم صاحب الوزن السياسي الأول فيها.

كتب أحد زعماء لبنان السياسيين وأحد رؤساء الجمهورية عهد الانتداب الأستاذ ألفرد نقاش يقول: « في أكثر من منطقة في لبنان لا تزال تحيا تقاليد إقطاعية وقبلية، وسيد المنطقة أو زعيمها تطيعه عشيرته التي يتكون منها معظم الناخبين، طاعة عمياء. وينتج عن ذلك أن يعود له حق اختيار أعضاء قائمته ويبدو سلطانه خصوصاً في مساوماته الكبرى مع السلطات أو المرشحين لتشكيل القائمة تشكيلاً نهائياً فهو الذي يضع الشروط لانخراط هؤلاء المرشحين في قائمته وهو الذي يعيّن المبالغ التي ينبغي عليهم أن يدفعوها له والتي لا يجهل أحد أهميتها[٥٠].

وكتب زعيم سياسي آخر يقول: الرجل السياسي ينتمي الى عائلة واحدة. النيابة حق من حقوقها وهو الآمر المطاع من آلاف الناخبين. الخ.. »[٥١].

وفي إحصائية قامت بها إحدى الدوائر الرسمية عام ١٩٦٠ حول الأسباب

(٤٨) سامي الصلح - احتكم الى التاريخ - ص ١٥٥.
(٤٩) هاني فارس: النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث - ص ١١ - ١٢ - ١٤.
(٥٠) الفرد نقاش: الندوة اللبنانية - ج ٣ - ١٩٤٨ ص ٤٩.
(٥١) حبيب أبو شهلا: مسارات سياسي: الندوة اللبنانية ٣١ ك ٢ - ١٩٤٨.

والدوافع التي تؤثر في اقتراع الناخب جاء بنتيجتها أن الطائفية تشكل نسبة ٥ بالمئة والاقطاعية ٥ بالمئة والعنصر العائلي الوراثي ٢٩ بالمئة والثروة ١٢ بالمئة ونفوذ المرشح ١٧ بالمئة والصفات الشخصية ٢٠ بالمئة وعيوب الخصم ١٢ بالمئة[٥٢].

لذا كان تعديل التمثيل الطائفي الذي حاول فرضه كميل شمعون في إطار الأولغيشارية الحاكمة إخلالاً بقاعدة «تدبير التوتر».

من هنا يطرح السؤال حول مدى شرعية رئيس الجمهورية في اتخاذ القرارات المصيرية بعيداً عن أقطاب الطوائف الذين يصفهم كمال جنبلاط بالقول: « ان خمس لبنان يحكم البلد بواسطة رئيس الجمهورية، وخمسه الآخر بواسطة رئيس الحكومة، وكل يحكم البلد هذا بخمسه وهذا بسدسه الخ.[٥٣] والمسؤول غير مسؤول دستورياً[٥٤]. لذا تنصب مطالب المعارضة حول السلطات وتوزيعها وأدوارها.

في العاشر من كانون الأول عام ١٩٥٤ تقدمت الفاعليات الاجتماعية والسياسية الاسلامية بمذكرة مطالبها باسم الهيئة الوطنية في لبنان التي ترأسها الدكتور محمد توفيق خالد داعية لالغاء الطائفية، والى أن يتم هذا الالغاء، تجب المبادرة حالاً الى توزيع المناصب والوظائف بالتساوي بين جميع الطوائف، وازالة الغبن - تعديل الدستور وتحديد الصلاحيات بالتوازن بين السلطات، إجراء إحصاء عام لا طائفي - تحقيق مشروع الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان والسعي لشموله سائر الأقطار العربية - الحفاظ على واقع لبنان العربي ومكافحة التيارات الاستعمارية - تحقيق اللامركزية الادارية - وربطت الهيئة الوطنية، المشاركة بالحكم بتحقيق هذه المطالب ودعت رئيس الوزراء المسلم الى الاستقالة ونزع التغطية عن الحكم لعدم تمثيله إجماع الكتل الطائفية[٥٥].

---

(٥٢) نادي ٢٢ تشرين الثاني - المواطن والانتخابات - ١٩٦٨.
(٥٣) كمال جنبلاط - حقيقة الثورة اللبنانية - ص ٢٥ أنظر: عيتاني... مذكرات بيروتي - ص ٢١.
(٥٤) شن النائب أحمد الأسعد في جلسة مجلس النواب (٢٥ ت ١ - ١٩٥٤) حملة على الدولة لمداخلاتها ضده وأشار الى أن المسؤول غير مسؤول دستورياً - فؤاد الخوري - النيابة في لبنان - ١٩٨٠ ص ٣٠٨.
(٥٥) سامي الصلح - احتكم الى التاريخ - ص ١٦٨.

سارع بيار الجميل للرد على مطالب الهيئات الاسلامية من موقع « الدولة » التي تقبل وترفض وطرح شروطاً مضادة تبطل الأولى. مضمون ما قاله بيار الجميل: أما القبول بطابع القسمة الطائفية القائمة والحصص التي تعطيها والا فليأخذ كل فريق ما له من الشراكة اللبنانية.

يقول: تريد الهيئات الاسلامية تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الوظائف بالمساواة. ونريد أن ينفذ هذا المطلب في الأربع والعشرين ساعة القادمة شرط أن يرتكز على قاعدته الطبيعية والصحيحة بحيث تسند الوظيفة للكفاءة الخلقية والعلمية. ويجري التساوي في الالتزامات بقدر ما يطالب من حقوق فلا يدفع المسيحيون ثمانين بالمئة من الضرائب بينما يدفع الآخرون عشرين بالمئة وبحيث يعاد النظر في توزيع مال الخزينة فلا تذهب الى طائفة وتحرمها طوائف أخرى(*). وتريد الهيئات الاسلامية إجراء الاحصاء العام وتطبيق القانون على طالبي الجنسية ويسرنا أن نلتقي والهيئات على صعيد واحد انما شرط أن لا ننظر الى المغتربين نظرتنا الى منبوذين يجب فصلهم ونبذهم من المجموعة اللبنانية. وتريد الهيئات الاسلامية تحقيق الوحدة الاقتصادية مع سوريا ومعنى ذلك أن يستسلم لبنان الى وحدة مع سورية ذات المطامع المعروفة في أرضنا وكياننا. وتريد الهيئات الاسلامية « الغاء الطائفية » وهذا ما نريده ونتمناه وذلك عن طريق الاستغناء عن المحاكم الشرعية وعلمنة الدولة علمنة شاملة. وتعديل الدستور الغرض منه واضح الحد من سلطات رئيس الدولة أو توزيعها بينه وبين رئيس الحكومة لا لسبب الا لكون الأول مسيحياً والثاني محمدياً »[٥٦].

يصر بيار الجميل كما ورد أعلاه على الحفاظ على النظام الطائفي ليس فقط بنتائجه السياسية بل بالدور الذي يلعبه في تقنين توزيع الدخل الأهلي على الطوائف.

(*) هذه الفرضية مضللة: فالضريبة المباشرة لا تشكل أكثر من عشرة بالمئة من الدخل في حين أن الرسوم والضرائب غير المباشرة هي الحجم الأساسي للضرائب. هذا اذا افترضنا فعلاً أن المسيحيين يدفعون ثمانين بالمئة من الضريبة المباشرة.
(٥٦) بيار الجميل - لبنان واقع ومرتجى - منشورات الكتائب ١٩٧٠ - ٢٠ آب ١٩٥٤.

فالدخل الوطني المحسوب طائفياً يجب أن يوزع طائفياً فلا تتحمل الدولة أعباء عن مواطنين لا يقدمون لخزينتها الموارد.

ليس النظام الطائفي « الصيغة الفريدة والفذة » التي يدافع عنها بيار الجميل إذن مجموعة ضمانات سياسية تبعد شبح الخوف عن المسيحيين في لبنان كما يجري الحديث عادة.

ان النظام الطائفي ذو وظيفة أخطر من تلك هي تأكيد التمايزات الاجتماعية بين الطوائف والحفاظ على التوازنات هذه مثلما ورثها لبنان عام ١٩٢٠. وعلى هذا الأساس كانت للكتائب مواقف معادية من نشوء جامعة وطنية لبنانية لمنع كسر الاحتكار الثقافي طائفياً وكانت لها من قبل سياسة معارضة للجامعة الأميركية التي ساهمت في تغيير التوازن الثقافي بين الطوائف أيضاً رغم محدوديته، وكذلك عدم الاعتراف بالشهادات العربية والأوروبية الشرقية ثم موقفها من الضمان الصحي والاجتماعي وموقفها اجمالاً من التعليم الرسمي وموقفها من مطالب المناطق المحرومة[٥٧].

لازم هذا السجال القديم المتجدد في لبنان ويلازمه استدراج لنقاش حقوقي حول طبيعة النظام السياسي اللبناني الدستورية.

---

(٥٧) في كتاب هاني فارس: النزعات الطائفية في لبنان جداول حول التعليم والطوائف ص ١٤٨ - ١٥٦ - تعكس حالة التمايز الطائفي على هذا الصعيد في المؤسسات وفي النسب.
وتشير الاحصاءات الواردة في كتاب ندوة الدراسات الانمائية (الانسان هو الرأسمال ١٩٧٠) ان ثلثي تلاميذ المدارس الرسمية هم مسلمون - والثلث مسيحيون - وان ٦٢ بالمئة من تلاميذ المدارس المتوسطة والثانوية الرسمية هم مسلمون - (من هنا أن سياسة تشجيع التعليم الرسمي تصيب الطوائف الاسلامية) ص ٣٣٤. وفي الجامعات / ٤٥ بالمئة من تلاميذ الجامعة الأميركية (٦٦ - ٦٧) مسلمين و٥٥ بالمئة مسيحيين في حين ٩٣ بالمئة من طلاب الجامعة العربية مسلمون / ١٥ بالمئة من تلاميذ الجامعة اليسوعية مسلمون و٥٥ بالمئة مسيحيون (٦١ - ٦٢). والجامعة اللبنانية ٥٤ بالمئة مسلمون و٤٦ بالمئة مسيحيون (٦٥ - ٦٦). ص ٣٣٦.
أنظر موقف الكتائب من الجامعة الأميركية رداً على مؤتمر الخريجين (٢٣ حزيران ١٩٥٤) في هاني فارس - مذكور ص ١٥٥ - ١٥٦.

أجاب مثقفو الجناح المسيحي بتبرير النظام القائم وانسجامه والممارسة باعتباره نظاماً ديمقراطياً برلمانياً. فطالما أن الرئيس يسيطر على اللعبة البرلمانية فلماذا الاحتجاج؟

أما مثقفو الجناح الاسلامي فيبارزون هؤلاء بالتشديد عن العرف وعلى دور الدستور الثاني غير المكتوب الذي يحكم النظام السياسي اللبناني.

يدلي الدكتور ادمون رباط بدلوه ليقول: النظام السياسي القائم في لبنان هو النظام البرلماني المتصف نظرياً بسيادة البرلمان وتعاونه مع الحكومة المسؤولة امامه والحائز على ثقته والمنبثقة عنه. بيد أن الدستور لم يتضمن نصاً صريحاً بانشاء هذا النظام ولكن نوعيته البرلمانية تبدو ناجمة عن قواعدها الأساسية المبينة في الدستور ومنها على الأخص في قاعدة وجوب منح البرلمان الثقة للحكومة وامكانية نزع هذه الثقة عنها وبالتالي مسؤولية الوزراء الفردية والجماعية أمامه وهي القواعد المتصلة بجوهر النظام البرلماني »[٥٨].

ويقول: ومن خصائص النظام البرلماني أن تتجسد فيه السلطة الاجرائية بعضوين مختلفين في وضعها القانوني. عضو مستقر هو رئيس الدولة. وعضو جماعي هي الوزارة.

لكن تمركز السلطة الاجرائية بيد رئيس الجمهورية يرجع الى أسباب خاصة بواقع لبنان[٥٩] ولقد أناط الدستور (المادة ١٧) السلطة الاجرائية برئيس الدولة بمعاونة الوزراء ونص على صلاحيات شاملة لرئيس الجمهورية في مختلف شؤون الحكم تجعله الحاكم الفعلي دون مسؤولية سياسة الا ما يصيب الحكومة أمام البرلمان مما حدا بالبعض الى القول إننا نقف خلف واجهة من الديمقراطية البرلمانية على شبه حكم مطلق من رئيس الدولة[٦٠].

---

(٥٨) ادمون رباط - الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: ص ٥٠٢.
(٥٩) المرجع ذاته ص ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٧ - ٧٤٤ - (صلاحيات الرئيس).
أنظر باسم الجسر - ميثاق ١٩٤٣ ص ٢٢٤.
(٦٠) د. محمد مجذوب - محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان - دار منيمنة ١٩٥٧ ص ١٣.

وقال آخر « أن رئيس الوزارة لا يؤلف سلطة أو حلقة في سلطة هذا النظام » فهو أقرب الى الشرفية، والدستور لا يخصه بدور ايجابي[٦١].

وأحصى د. ريمون صايغ مواد الدستور على النحو التالي:

« ان الدستور يشير إلى رئاسة الجمهورية ٥١ مرّة وفي ٢٥ مادة من أصل ٨٩ في حين يذكر رئيس مجلس النواب ٤ مرات ورئيس الوزراء مرتين[٦٢].

لكن المشكلة أن رئيس الجمهورية يمثل فريقاً من اللبنانيين ولا يمثلهم جميعهم ومصدر الشكوى هو السلطات الممنوحة له حسب الدستور والتي ينجم عنها في الممارسة تجزئة للحكم بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وكلاهما عاجز عن اتخاذ قرارات سياسية تحتاج الى إجماع ممثلي الطوائف[٦٣].

كانت سياسة كميل شمعون اخلالاً بقواعد الصيغة اللبنانية وتضافرت تلك السياسة على تكوين استقطاب طائفي باستنفاد امكانات الدولة من جهة وبتنظيم قوى شعبية مسلحة موالية. ودامت المجابهات المسلحة ستة أشهر غطت ربيع وصيف ١٩٥٨ لكنها لم تبلغ مستوى تفتيت الدولة كما حصل عام ١٩٧٥. فقد وقف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب موقف الرافض لزج المؤسسة العسكرية علناً في حرب أهلية فحافظ على أداة توحيد لاحقة، كما عجل حسم الوضع الدولي اثر التغيرات العربية والهدنة السوفياتية الأميركية الى وضع حد للأحداث الأهلية.

خاض كميل شمعون والقوى الموالية له (حزب الكتائب والحزب القومي وحزب الطاشناق الأرمني)[٦٤] المعركة باسم الحفاظ على السيادة والدفاع عن الكيان. فأعلن بيار الجميل « ان المعارضة اتخذت في مفهوم الشعب معنى معارضة السيادة

---

(٦١) د. أميرة أبو مراد ـ آراء في الاصلاح الاداري والدستوري ـ لا نشر. لات. ص ١١١ ـ ١١٣.

(٦٢) Raymond Sayegh - Le président de la Republique Libanaise-universite libanaise - Beyrouth - 1975. p. 1.

(٦٣) د. محمد يكن: النظام السياسي الأفضل للانماء ـ ندوة الدراسات الانمائية ـ دار عويدات ١٩٧١ ص ١٤٧. باسم الجسر ميثاق ١٩٤٣ ص ٣٤٣.

(٦٤) يوسف سالم ـ ٥٠ سنة مع الناس ـ دار النهار ـ ١٩٧٥ ـ ص ٣٩٥.

والكيان ذاته »[٦٥]. ودفاعاً عن لبنان بوجه الخطر العربي الذي يهدده بالابتلاع.

اتهم بيار الجميل الجمهورية العربية المتحدة بافتعال الحوادث واعتبر أن العلاقات السورية اللبنانية منذ ١٩٤٣ نضال لبناني مستمر ضد التوسع السوري[٦٦] ودافع شمعون عن خصائص لبنان « القومية المميزة » تحت شعار الفينيقية وزعم وجود خطر على فئة من اللبنانيين فأكد بيار الجميل « أنه فرض علينا في أعقاب ١٩٥٨ أن نمثل فريقاً لضرورة تحقيق التوازن بين القوى وعدم الذوبان »[٦٧].

وكانت المعارضة تدعو للحفاظ على لبنان واستقلاله وسيادته والميثاق الوطني والحياد الدولي ورفض القواعد العسكرية والأحلاف ورفض المساعدات المشروطة والحفاظ على النظام الديمقراطي وتدعو للاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والى التعاون المخلص مع العرب في نضالهم ضد محاولات السيطرة الاستعمارية[٦٨].

وأمام تسخير التكتل الماروني الدولة في صالحه لجأ التكتل الاسلامي الى سحب الغطاء عن الدولة برفض المشاركة فيها. واذا كان ذلك لم يمنع من وجود رئيس وزراء مسلم هو سامي الصلح فقد طالب المسلمون باستقالته وتعرض منزله للاعتداء وأصدر تجمع علماء مسلمين بياناً أنكر سامي الصلح ونبذه لتخليه عن مبادىء الاسلام[٦٩].

إرتدت الحرب الأهلية طابع قسمة البلد الى مناطق جغرافية طائفية مسلحة تدافع عن حدودها، وغلب على الحرب استقلال المعارضة بمناطقها واغلاق تلك المناطق في وجه السلطة بدءاً بالاضراب واقامة المتاريس والتحصينات مروراً بأشكال

---

(٦٥) بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى ـ ص ٦٢/١١ أيلول ١٩٥٨.

(٦٦) سامي الصلح: احتكم للتاريخ ص ١٨٥/ بيان بيار الجميل في ٢٤ حزيران ١٩٥٨.

(٦٧) بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى ص ٨٨.

أنظر كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية ص ٢٦/ يقول « ولم نفطن الى أن المسيحيين عامة ينظرون الى رئيس الجمهورية كزعيم أول ولا يرتاحون لمخاصمته ولو كان ذلك لصالح الشعب ».

(٦٨) سامي الصلح احتكم الى التاريخ ـ ص ١٥٥ ـ ١٥٨ ـ بيانات المعارضة.

(٦٩) هاني فارس: النزعات الطائفية ـ ص ١١١.

من حرب العصابات المحدودة وتجريد المخافر من أسلحتها واحتلالها ثم محاولة محاصرة بيروت واسقاط العاصمة.

وكانت المناطق تحت سيطرة أقطاب الطوائف الذين خاضوا تلك المواجهة من رشيد كرامي في طرابلس الى صبري حمادة في الهرمل وبعلبك الى صائب سلام وعبد الله اليافي في بيروت الى معروف سعد في صيدا الى كمال جنبلاط في الشوف الى أحمد الأسعد في الجنوب. ويدعم هذه القيادات «الهيئة الوطنية» التي كانت تجمعاً سياسياً إسلامياً ضم حزب النجادة وبعض الفعاليات البيروتية. كما شاركت أحزاب هي: الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة كمال جنبلاط، (تأسس عام ١٩٤٩) والحزب الشيوعي اللبناني (تأسس عام ١٩٢٤) وحركة القوميين العرب (تأسست عام ١٩٥٠) وحزب البعث (تأسس عام ١٩٤٠) والشبيبة الناصرية (٧٠) ويبلغ مجموع قوى المعارضة المسلحة حسب تقديرات الجيش ١٠٧٠٠ عنصراً(٧١). كانت تدعمها الجمهورية العربية المتحدة بالسلاح عبر الحدود السورية.

لم تشكل الأحزاب النظامية ظاهرة مستقلة في أجواء الانتفاضة العامة فشاركت تشكيلاتها في اطار تشكيلات المقاومة الشعبية وتحت قيادة الزعامات التقليدية نفسها وبرز بجانبها وجهاء أحياء ينتمون الى التيار الناصري فلعبوا أدواراً سياسية بارزة.

تشير الأرقام التي زعمتها الأحزاب السياسية عام ١٩٥٩ لنفسها عن وجود حزبي عقائدي منظم كبير لكن هذا الزعم لم يبرز في حرب ١٩٥٨. فعلى العكس من ذلك ساهمت أحداث ١٩٥٨ في تشديد الاستقطاب الطائفي فخسر الحزب التقدمي الاشتراكي عدداً كبيراً من كوادره المسيحية فيما خسر القوميون كثيراً من مواقعهم في الوسط الدرزي بينما نما حزب الكتائب على قاعدة استقطابه الطائفي.

في استفتاء أجرته جريدة «الجريدة» و«الأوريان» عام ١٩٥٩ مع الأحزاب

(٧٠) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية ـ ص ٤٥.
(٧١) سامي الصلح: أحتكم للتاريخ ص ١٧٧.

أعلنت تلك الأحزاب عن النتائج التالية:(٧٢)

المحافظة	بيروت	جبل لبنان	البقاع	الشمال	الجنوب
الناخبون	٧٢,٥٨٥	١١٨,١٣١	٥٧,٥٠٣	٨٩,٦١٥	٦٦,٨٨٦
الحزب التقدمي الاشتراكي	٥٠٠	٢,٨٠٠	٢,٠٠٠	٥٠٠	١,٥٠٠
الكتائب	٥,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٨,٠٠٠	٤,٢٠٠	٦,٠٠٠
النجادة	٤,٠٠٠	٥٠٠	٤,٠٠٠	-	١,٥٠٠
القوميون السوريون	٥,٥٠٠	٥٠٠٠	٦,٢٥٠	٤,٥٠٠	٣٧٥
الكتلة الوطنية	٣,٣٩٢	٦,٩١٦	٥٣٧	٦١٨	٤٢٤
المجموع	١٨,٣٩٢	٣١,٢١٦	٢٠,٧٨٧	٩,٨١٨	٣١,١٧٤
النسبة المئوية	٢٥	٢٦	٣٦	١١	٢٠

في حين يتضح أن حزب الكتائب حقق توسعاً في الانتشار في الوسط المسيحي تعكسه الاحصاءات التالية(٧٣).

(٧٢) توفيق المقدسي ـ لوسيان جورج ـ الأحزاب السياسية في لبنان ـ ١٩٥٩. مستخلص من الخرائط والأرقام
أنظر: ربع قرن من النضال: قرارات الفصل التي أجراها الحزب التقدمي الاشتراكي للأعضاء المسيحيين بعد ١٩٥٨. ص ١٨٨ و١٨٩ وهم: إيلي مكرزل ـ إدمون معلوف ـ رينيه نمور ـ ميشال قشوع ـ قيصر يمين ـ روبير نمور ـ ميشال ميماسي ـ انطوان شويري ـ سميرة فرح ـ د. أديب معلوف ـ نبيل جبور ـ ميشال حداد ـ ايلي عجمي ـ وديع حبيقة ـ طراف أبو سلوان ـ روبير سمارة والمسلم أحمد شومان والدرزي فضل الله تلحوق (تحت عنوان تطهير الحزب). بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢.
(٧٣) العمل ـ ملحق العمل ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٥.

التوزيع الجغرافي (١٩٦٥)

بيروت ٢٠ بالمئة. (الأشرفية ـ الرميل ـ الصيفي ـ المدور ـ ٣/٤).
جبل لبنان ٥٠ بالمئة (المتن وكسروان)
الشمال ١٥ بالمئة.
الجنوب ١١ بالمئة
البقاع ٤ بالمئة.

ويشير التوزيع الاجتماعي الى:

٩٠ بالمئة مستخدمون وعمال مهنيون وأصحاب حرف صغيرة وفلاحون.
بالترتيب التالي: مستخدمو التجارة ـ المصارف ـ الشركات ـ الصناعة. العمال المهنيون ـ النجارون ـ الحدادون وسائقو السيارات وعمال الطباعة والميكانيك. ثم يلي هؤلاء: الأطباء والمحامون والمهندسون والتجار والصناعيون وسائر أصحاب المهن الحرة ثم المزارعون فالعمال الزراعيون. ومن لا مهن لهم.

أما الحزب الشيوعي فلم يدل بأرقام في الاحصاء الذي نشرناه أعلاه لكن المعروف أن تطور عضوية الحزب كانت على النحو التالي:

١٥٠٠ عضو قبل ١٩٤٣
٣٠٠٠ عضو بعد ١٩٤٣ وأوائل ١٩٤٤.
١٥٠٠٠ عضو أواخر ١٩٤٥.
٢٠٠٠٠ عضو أواسط ١٩٤٧.
حسب إفادة أمين عام الحزب الأستاذ نقولا الشاوي[٧٤].

ولابد من السؤال عن موقع ودور هذه القوى الوطنية المنظمة في تلك الحرب. اننا لا نجد لها دوراً مميزاً في حين لعبت قوى ليبرالية دوراً سياسياً توحيدياً. تمثل في

(٧٤) نقولا الشاوي ـ كتابات ودراسات ـ دار الفارابي بيروت ص ٢٧٢ / أنظر: س. أيوب الحزب الشيوعي في سورية ولبنان ص ١٠٥ عدد الأصوات التي نالها فرج الله الحلو والمرشحين الشيوعيين الآخرين في انتخابات ٢٩ آب ١٩٤٣. وص ١٦٦ عن نتائج انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧.

الكتلة الثالثة التي تكونت من: يوسف سالم ـ هنري فرعون ـ غسان تويني ـ د. يوسف حتي ـ بهيج تقي الدين ـ جورج نقاش ـ محمد شقير ـ جان سكاف ـ غبريال المر ـ نجيب صالحة. استطاعت هذه الكتلة أن تلعب دوراً سياسياً بارزاً بعد ١٩٥٨[٧٥].

افتقد المشروع الوطني عام ١٩٥٨ وحدته بسبب تفاوت التطور في قواه ومصالح تلك القوى الاجتماعية ومطالبها السياسية. فالنظام الطائفي لم يشطر البلد شطرين طائفيين وحسب بل مجموعة طوائف لكل واحدة منها مطالبها الخاصة ولا يمكن للبرنامج الوطني ان يكون جمعاً بين مطالب طائفية. وفي كل طائفة توزيع اجتماعي له تعبيراته السياسية. من هنا تباينت برامج القوى التي خاضت معركة ١٩٥٨. فالقيادة « السنية » شددت باستمرار على مطلب التوازن في السلطات والصلاحيات بين رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الحكومة السني في حين ذهبت القيادة الجنبلاطية الى مطلب الاعتراف بوجود طائفتين (اسلامية ومسيحية) أملاً في كسر احتكار الموارنة لمنصب رئاسة الجمهورية لصالح قوى مسيحية معتدلة وكسر احتكار رئاسة الحكومة للسنة أملاً في مشاركة الطوائف الاسلامية (الشيعة والدروز) بشكل أفضل وافساحاً في المجال لتجاوز برنامج الزعامات السنية المحافظة.

لكن الخلاصة التي خرج بها كمال جنبلاط عام ١٩٥٨ « من تسوية لا غالب ولا مغلوب » أن النظام عاد الى صيغة القامقاميتين النصرانية والمحمدية. وان العذر في ذلك يعود الى التدخل الأميركي المباشر دون أن يغفل القيمة الايجابية لتصحيح مسار سياسة لبنان العربية[٧٦].

كانت سياسة لبنان الخارجية والعربية بشكل أخص عنصراً أساسياً في الأزمة التي أدت الى الحرب الأهلية عام ١٩٥٨. فالكيان اللبناني والموقع المسيحي الخاص فيه الذي اعترفت له الدول العربية به وخاصة سوريا هوذاك الملتزم بالميثاق الوطني. هكذا ورد في بروتوكول الاسكندرية وهكذا ورد في ميثاق جامعة الدول العربية. والميثاق الوطني عني بشكل أساسي أن يكون لبنان متعاوناً الى أقصى التعاون مع

(٧٥) يوسف سالم ـ ٥٠ سنة مع الناس ـ ص ٣٩١.
(٧٦) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية ص ١٥٥.

العرب وبشكل خاص أولئك الذين طولبوا عام ١٩٤٣ بالتسامح حيال هذا البلد الشقيق الصغير. من هنا أجمع الذين عارضوا سياسة كميل شمعون على أن شمعون أخل بالميثاق الوطني وأكدوا على هذا الاخلال كما تجلى بالدرجة الأولى في سياسته العربية.

كتب فؤاد عمون (وزير خارجية في لبنان) يقول « مما لا شك فيه أن البلاغ اللبناني الأميركي الذي وقعه شارل مالك وزير خارجية كميل شمعون في ١٦ آذار ١٩٥٧ بما انطوى عليه من موافقة على مبدأ أيزنهاور ومن تعهد بمحاربة الشيوعية الدولية يعتبر حلفاً دفاعياً لم تجزه سياسة لبنان الاستقلالية التقليدية ولم يسغه تعهد وزراء الخارجية ومن جملتهم وزير خارجية لبنان عام ١٩٥٤[٧٧]. فانتفاضة الشعب عام ١٩٥٨ كانت ضد انحراف الحكم عن السياسة اللبنانية الصميمة »[٧٨] فقد أعرض لبنان عام ١٩٥٥ عن حلف بغداد تمشياً مع سياسته المرسومة في الميثاق الوطني لكن حكومة كميل شمعون خانت هذه الارادة »[٧٩].

وكتب أحد الصحافيين البارزين والفاعلين من قادة الرأي (جورج نقاش) يقول:

« اذا كان صحيحاً أن مبدأ سيادة لبنان وعدم المساس بحدوده يجب تأكيده على الدوام فان القاعدة الكبرى التي ينبغي أن توجه السياسة اللبنانية الخارجية هي قاعدة عدم الانحياز. لقد دفعنا غالياً منذ شباط، منذ حلف بغداد ـ ما يكفي لتعلمها. وكان خطأ قادة الدبلوماسية اللبنانية عندئذ خطأهم الفاجع أنه قد غاب عن أنظارهم هذا المبدأ الأولي: ان سياستنا الخارجية يجب أن تعكس على الصعيدين العربي والدولي ازدواجية لبنان نفسه. ليس لنا حق ولا قدرة على اعلان اختيار أو الارتباط بتعهدات تضر بالقضية نفسها التي ندعي خدمتها بتشكيلها خطراً على الوحدة اللبنانية. فأين هما اليوم جلال بايار ونوري السعيد؟. بأي نظر أخرق استطاع الرجل

(٧٧) فؤاد عمون ـ سياسة لبنان الخارجية ـ ١٩٥٩ ـ دار النهضة ـ ص ٦٣.

(٧٨) المرجع ذاته ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٧٩) المرجع ذاته ص ٦٢.

الذي هو على رأس الدبلوماسية اللبنانية ان يتخيل كون الدفاع عن العالم الحر يقوم في شرق يعصف به الانقسام على « نعم » أو « لا » تصدر عن لبنان[٨٠].

من هنا رأى كمال جنبلاط أن المعركة ارتدت عام ١٩٥٨ « طابع المحافظة على عروبة لبنان. فكان لشمعون مشروع « فينقة » البلد وتقطيع أوصاله الروحية مع الماضي ومع الجوار ومع ذاته وجنحت به هذه السياسة الى تأييد قيام وطن قومي مسيحي في لبنان والى تصغير لبنان وتقسيمه على شاكلة اسرائيل »[٨١] ومن أجل ذلك راح شمعون ينفخ في الأوساط المسيحية روح العصبية الطائفية.. ويدعي أن جنبلاط سيصبح رئيساً للجمهورية.. وأن مطلب المسلمين المزعوم هو إقالة رئيس الجمهورية الماروني وتنصيب رئيس مسلم مكانه. ويدعو لمقاومة هذا التيار بوصفه خطراً على الكيان اللبناني وعلى المسيحيين ونفوذهم السياسي في لبنان ويعتبر نفسه حامي النصارى[٨٢].

ما كان كميل شمعون ليستطيع أن يجند ويجيّش هذه القوى الشعبية المسيحية وتقسيم لبنان فريقين طائفيين، لولا أن لهذه الاستقطابات جذورها الشعبية. فقد سارت تظاهرات شعبية عام ١٩٥٨ مسيحية تهتف ضد سياسة البطريرك الماروني (المعوشي) الذي عارض انزلاق شمعون في منزلقه الانعزالي الخطير. فطالبت تلك الوفود بموقف مسيحي من بكركي حسب الزجلية المعروفة:

« المسيحية مجتمعة وجايي تحتج بدها ببكركي بطرك ما بدها حاج ».

وعندما جرت مراسيم التسلم والتسليم بين الرئيس الذاهب كميل شمعون والرئيس الجديد فؤاد شهاب في أعقاب التسوية سجل يوسف سالم في مذكراته « سمعت أجراس الحزن تقرع في بعض كنائس لبنان »[٨٣].

(٨٠) جورج نقاش: الشهابية ـ الندوة اللبنانية ١٤ ت ٢/ ١٩٦٠ نشرت في جريدة النهار ايضاً ملحق ٢٩ نيسان ١٩٧٣.

(٨١) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية ـ ص ١١٠ و١٢٥ و٣٣ و١٢٤.

(٨٢) كمال جنبلاط ـ حقيقة الثورة اللبنانية ـ ص ٢٣ و٨١ و١١٦ و١١٩ و٢٤ و١٥٠.

(٨٣) يوسف سالم ـ ٥٠ سنة مع الناس ـ ص ٣٩٩.

الشهابية، عهد فؤاد شهاب (١٩٠٣ ـ ١٩٧٣) الطائفية العادلة!

الشهابية كتجربة للحكم وممارسة له كان لها نهجها الخاص ووسائلها وقواها، إنها واحدة من المحطات السياسية الهامة في تاريخ لبنان. فهي التي جاءت تجيب على أزمة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ وهي التي أعادت تنظيم الوضع اللبناني الذي عاد منذ عام ٦٦ ـ ٦٧ يعيش دبيب الحرب الأهلية التي انفجرت عام ٧٥ حسب التاريخ الرسمي المعتمد.

رأت الشهابية أن سياسة لبنان العربية كانت في طليعة المسائل التي تسببت في الأزمة فكانت أول خطوة قامت بها إعادة العلاقات اللبنانية- العربية الى مجراها الطبيعي، لاسيا مع الجمهورية العربية المتحدة وقد بدأ ذلك منذ اللقاء مع عبد الناصر على الحدود اللبنانية ـ السورية.

كان ذلك تحت عنوان إعادة الالتزام بالميثاق الوطني أو « الدستور غير المكتوب » كما أسماه فؤاد شهاب نفسه: « بما رسمه من سياسة وطنية خالصة وعربية ناصعة وخارجية حرة » وحدد شهاب سياسة لبنان العربية بالاخلاص والصراحة في العلاقات مع البلاد العربية الشقيقة[٨٤]. لكن الذي جعل تلك العلاقات اللبنانية ـ العربية تستقر في سنوات حكم فؤاد شهاب الست هو التوازن الدولي الجديد الذي ألقى بظله على منطقة الشرق الأوسط والتسوية التي انعقدت بين المعسكرين الدوليين، ونظمت حدود الصراعات العربية. فلقد عرفت العلاقات السوفياتية ـ الأميركية بعد ١٩٥٨ إنفراجاً خفت معه عناصر التوتر المحلية تبعاً لتراجع الهجمة الأميركية والأحلاف العسكرية التي حاولت أن تنظمها في المنطقة. وشهدت المنطقة تكريساً لانحسار النفوذ الاستعماري التقليدي. فدخل الأميركيون في التأسيس لعلاقات التبعية من خارج نظرية ملء الفراغ العسكري.

لم ترتب السياسة الشهابية الجديدة في انحيازها لحصيلة الوضع العربي الجديد في تيارها الناصري الغالب آنذاك أيّة تعديلات في العلاقات اللبنانية بالمعسكر الغربي

(٨٤) فؤاد شهاب ـ خطب: ص ٨ ـ في ٤ آب ١٩٥٨. بعد انتخابه للرئاسة.

ـ الامبريالي. فعلى العكس من ذلك تعززت علاقات لبنان الاقتصادية بالمركز الأميركي على حساب العلاقات السابقة مع كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا.

والميزان التجاري لعام ١٩٦٠ يعكس هذا النفوذ. ففي حين كانت فرنسا عهد الانتداب صاحبة المركز الأقوى، ثم بريطانيا منذ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٨ شهدنا انطلاقاً منذ عام ١٩٦٠ تصدراً للموقع الأميركي[٨٥].

الميزان التجاري عام ١٩٦٠ (القيمة بملايين الليرات)

	القيمة المصدرة الى	القيمة المستوردة من
الولايات المتحدة الأميركية	٨٨,٢	٨,٢
بريطانيا	٨٤,١	٦,٢
المانيا الغربية	٧٣,٣	١,٧
فرنسا	٦٤,٧	٢,٢

بالطبع لم تكن العلاقات الايجابية مع القاهرة وحدها عنصر الاستقرار الداخلي، فلقد انعكست تلك على سياسة فؤاد شهاب الداخلية في محاولته كسب الفئات الشعبية التي استطاعت الناصرية أن تقلق بها التوازن اللبناني. لقد رأى شهاب أن « الناصرية التي هددت لبنان بالتفكك، لم تفرض سيطرتها على لبنان إلا لأنها قدّمت المخرج للجماهير الاسلامية التي تتحمل الثقل الأساسي للتفاوت الاجتماعي »[٨٦]. فسارع الى معالجة شؤون البيت الداخلي من خلال التوجه لاستيعاب القوى السياسية التي عارضت عهد كميل شمعون. وكان ذلك في اتجاهين أساسيين: إحياء دور البرلمان بصفته أداة للأمن السياسي توكيداً للنصيحة الشيحوية المشهورة، بزيادة عدد النواب الى ٩٩ واستيعاب القوى الطافحة على وجه الحياة

(٨٥) هوفهانسيان ـ النضال الوطني ـ ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٨٦) فؤاد شهاب ـ حديث مع موريس دوفرجيه ـ النهار ٢٩ ـ ٤ ـ ١٩٧٣.

السياسية الاجتماعية، وإعادة التوازن الى المعادلة الطائفية في الادارة وتوزيع الدخل الأهلي. وإعادة وصل ما انقطع من صلات للقوى الاسلامية وللمناطق الاسلامية بالدولة[٨٧]. لكن تلك السياسة كانت محاولة الى « لبننة » « العروبيين » لا الى تعريب اللبنانيين. فالحسم الذي أراده فؤاد شهاب « للازدواجية اللبنانية » كان في صالح عزل التيارات العربية عن لبنان في احتواء قواها المحلية ضمن اطار الدولة، وبرشوة هذه القوى عبر أقطابها. طرحت أزمة ١٩٥٨ قضية أساسية هي أن التطور الرأسمالي في لبنان، في اندفاعته القوية في الخمسينات، لم يستطع أن يردم التفاوت بين المناطق والطوائف، بل هو عزّز هذا التفاوت وأعطاه بعداً جديداً. مما جعل صراع المركز والأطراف الملحقة ببعده الجغرافي ـ السكاني ـ الطائفي يطفو من جديد سبباً في جملة الأسباب الأساسية التي أدت الى استقطابات الحرب الأهلية.

لم يفت هذا الوضع النائب الماروني إميل البستاني الذي كتب عام ١٩٥٨ أن شعور سكان المناطق المحرومة يضعف ولاءهم للدولة وهم يتخيلون أن خيرات لبنان تذهب الى المناطق المسيحية وتحبس عن المناطق الاسلامية[٨٨]. كما استشعر هذا الواقع أحد الأقطاب السياسيين ووزير خارجية العهد الشهابي منذ عام ١٩٥٤ فيليب تقلا حين قال: « إنني ممن يعتقدون أن شق طريق وفتح مدرسة ومد قسطل للماء وري مساحة من الأرض وتشييد بناء أو إنشاء مصنع كما وانصاف الضعيف من القوي والفقير من الغني أشد وقعاً وأكثر إقناعاً من ألف جدال حول الفينيقية والعروبة وألف حوار حول الاتحاد والانعزال. . . .

فالمناطق التي عادت الى لبنان بعد نأي تبدو متخلفة عن الركب لأن نعمة العلم التي هبطت على العاصمة والجبل بفضل الارساليات الأجنبية ونعمة المال الذي تدفق على يد المغتربين والمصطافين والسياح لم تشملاها بعد على شكل يساويها من حيث التطور ببيروت أو بلبنان القديم. ومع أن في هذه الملحقات من الأرض الخصبة ومن

---

(٨٧) ميشال شيحا: لبنان في شخصه وحضوره ـ الندوة اللبنانية ـ ص ٣٨.
فؤاد شهاب خطب ـ يوم الاستقالة ٢٠ تموز ١٩٦٠.

(٨٨) إميل البستاني ـ تلك آثارنا ـ مطابع الجمهور ـ ١٩٦٠ ص ٢٥٧.

منابع الماء ومجاريه إذا أحسن استثمارها العمود الفقري في الاقتصاد اللبناني بل في الكيان ذاته[٨٩].

اندرجت كلمة فيليب تقلا هذه في عماد الخطة الشهابية. لكنها لم تسمح بتغيير وجهة التطور الرأسمالي وان ساهمت في تخفيف وطأة تلك النتائج. ولعل ما كتبه مثقف مسلم تلخص عودة الوعي الاسلامي والعروبي لمخاطر هذه السياسة عندما قال تحت عنوان « الانعزالية الجديدة » ان السلطة الأكثر قدرة على محاربة العروبة خارج لبنان أي السلطة المعروفة بتأييدها لانتهاج لبنان سياسة خارجية عربية هذه السلطة لا تقاتل العروبة بامكاناتها المادية فقط بل تقاتلها بالرصيد الذي تبنيه لنفسها عند بعض العروبيين داخل لبنان بنوع السياسة الخارجية المعروف عنها تأييدها. وهذا هو السلاح الذي تستخدمه الانعزالية الجديدة، باقبالها على تحصين نفسها بشيء من الصبغة الاصلاحية المعتدلة. وبالفعل كانت الشهابية أكثر العهود شدة في كبح تطور الحركة العربية والتقدمية وتحريم العقائد وقد كانت ركيزتها احتواءها « لزعماء الصف الوطني من قيادة ١٩٥٨ »[٩٠].

رأت الشهابية ان البلد الذي تهددت وحدته عام ١٩٥٨ يحتاج لاستعادة تلك الوحدة إلى « ديمقراطية تلعب دوراً خاصاً حساساً بين مختلف الطوائف والفئات »[٩١]. فتدخل عدداً كافياً من ممثلي الفئات اللبنانية الى الندوة النيابية[٩٢]، على قاعدة الوفاء للدستور غير المكتوب أي « للميثاق الوطني »[٩٣]. ورأت الشهابية انه لابد من بناء « دولة الاستقلال الحديثة » بانتقال الدولة من مفهوم الدولة الحارسة الى الدولة الراعية التي تبسط سلطتها على جميع نواحي المجتمع وتلعب دورها في

---

(٨٩) فيليب تقلا ـ الندوة اللبنانية ـ ١٥ شباط ١٩٥٤.

(٩٠) منح الصلح ـ الانعزالية الجديدة ـ ٢٥ ت ٢ ـ ١٩٦٦ في كتاب كلمات هزت لبنان جمعها نجيب صالح ص ١٢١ ـ ١٢٤ ـلا . ت لا . ن.

(٩١) فؤاد شهاب ـ خطب ـ ص ٤٨ تاريخ ١٩٦٠/٥/٢٠.

(٩٢) فؤاد شهاب ـ خطب ـ ١٩٦٠/٥/٢٠.

(٩٣) فؤاد شهاب ـ خطب ـ ص ١٢.

« صهر اللبنانيين في تجمع واحد »[٩٤] من خلال سياسة إنمائية تبني « الولاء الوطني »[٩٥].

ويلح فؤاد شهاب على أهمية « المشكلة الاجتماعية » من زاوية الولاء الوطني باعتبارها عنصر التوازن الذي دونه لا قيمة لاتفاق التراضي بين الطوائف[٩٦]. ويعتبر أن حل المشكلة الاجتماعية يكون ب العدالة الاجتماعية والانماء كطريق لبناء المواطنية، وباشعار الفئات المحرومة بأن « المكاسب الجديدة هي حقوق لا هبات ولا يمليها تمييز ولا يشوبها تفريق »[٩٧]، وهي تقضي على التفاوت بين الأفراد والجماعات والمناطق وتؤمن المساواة والوفاء للوطن وتبني ولاء المواطن[٩٨]. تحت شعار « لا تمييز بين اللبنانيين ولا امتياز ». ويجيب فؤاد شهاب على أولئك الذين يرون في العدالة الاجتماعية قضاء على « الخصائص اللبنانية » بأن الجميع وفي الطليعة الذين ينعمون بمنافع الازدهار وربما كانوا من صانعيه عليهم أن يدركوا ضرورة السعي للارتفاع باللبناني المتخلف فالمطلوب هو التضحية من البعض ومن البعض الأخر الصبر[٩٩].

ورثت الشهابية نظامها الاقتصادي الذي تسود فيه رأسمالية مصرفية تجارية في أوج ازدهارها. لكنها رأسمالية لم تكن بعد قد أنتجت فعلها التغييري على العلاقات الاجتماعية وهو قانون يلازم الرأسمالية المالية غير المنتجة.

كانت المناطق الريفية قد دخلت منذ عهد بعيد لجة العلاقات السلعية - النقدية. لكنها لم تكن قد عرفت آثار التطور الرأسمالي لجهة تغيير علاقات الانتاج الحرفية الصغيرة. ففي سعيها لاطلاق التطور الرأسمالي، أدخلت الشهابية الطريق والكهرباء والمياه والهاتف وبعض المرافق العامة ضمن مسؤولية الدولة وتوجهها لاعادة ربط المناطق الريفية ومناطق الأطراف بالمركز.

(٩٤) فؤاد شهاب - خطب - ٢٢ ت ٢ - ١٩٦٢.
(٩٥) فؤاد شهاب - خطب ص ١٢١.
(٩٦) فؤاد شهاب - حديث مع دوفرجيه - النهار ٢٩/٤/٧٣ وخطب ص ٨٢ - ٨٤.
(٩٧) فؤاد شهاب - خطب ص ١٢٨ - ١٢٩.
(٩٨) فؤاد شهاب - خطب ص ١٢١ - ١٢٢.
(٩٩) فؤاد شهاب - خطب ص ٧٢.

كان التخطيط الشهابي على هذا الصعيد ينظم إنفاقاً للدولة كان مصدراً من مصادر قوة الاقطاع السياسي « فقد كانت توزع الاعتمادات المالية على الطرق والمشاريع المائية في الميزانية تمشياً مع سياسة الاسترضاء والتقليد العشائري. كانت الحكومة ترصد المال الوفير للطرق والأعمال المائية وتبعث بالمخصصات الى المجلس النيابي تاركة للنواب أفراداً وجماعات حرية تقسيم الاعتمادات على أهوائهم الخاصة دون النظر الى مصلحة البلاد العامة »[١٠٠] فقد استجابت الشهابية الى ما أسماه صائب سلام « مصلحة البلاد العامة » وأخضعت هذا الانفاق لأولويات توسيع السوق الرأسمالي وتوحيده. من هنا عندما واجهت الشهابية مجلساً نيابياً تلتقي فيه قوى الاقطاع السياسي الطائفي المناطقي فيفرض على سياسة الدولة الرضوخ لمصالحه الفئوية، سعت الشهابية الى تجاوز دور هذا البرلمان بتنفيذ سياسة تتطلبها مصلحة برجوازية عامة.

شرعت الشهابية بتنظيم جديد لقوة العمل في محاولة لتحميل أرباب العمل جزءاً من الأعباء الاجتماعية في تجديد قوة العمل. وكان ذلك بقانون الضمان الصحي والاجتماعي وبهدف توفير الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي للبرجوازية نفسها. فضلاً عن خطوة تنظيم عقود العمل الجماعية. وفتحت بذلك آفاقاً أوسع للقوة الشرائية لدى الجمهور وأعطت ضماناً لاستقرار علاقات العمل[١٠١].

لكن الشهابية اصطدمت بادارة قديمة محكومة بمنطق نفوذ الزعامات الطائفية التي لا تتمتع بالكفاءة اللازمة لمعالجة أزمة عصفت بالكيان نفسه. فقامت الشهابية بانشاء ادارة موازية ومستقلة عن الادارات العادية مرتبطة بالسلطة التنفيذية لا

(١٠٠) صائب سلام - الندوة اللبنانية - حول بناء الدولة اللبنانية - ١٥ شباط ١٩٥٤.
(١٠١) قانون الضمان الاجتماعي - المرسوم رقم ٢٦/١٣٩٥٥ أيلول ٦٣ - مطبعة صادر. أنظر: د. توفيق بيضون: أثر النظام الاقتصادي على تصرف المستهلك في لبنان - منشورات مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية ١٩٧٠ ص ١٥٤/ ازداد عدد السيارات السياحية في لبنان بين ١٩٥١ و ١٩٦٨ بنسبة عشرة أضعاف - وازداد استيراد عدد أجهزة التلفزيون ستة أضعاف بين ٥٩ و ٦٦. ص ١٦٨ والغسالات الكهربائية: أربعة أضعاف بين ٥٩ و٦٠ ص ١٦٨ وتسعة أضعاف بين ١٩٨٠ ص ١٦٨ ص ١٧٠ وأجهزة الراديو ١٤٦ بالمئة من الأسر لديها راديو أنظر الجدول ص ١٧٤.

بالمجلس النيابي ولا بالادارة المركزية، أوكلت اليها مهام الانماء الاقتصادي والاجتماعي والرقابة على تحسين أعمال الادارة. هي: مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى - المشروع الأخضر - وأجهزة رقابة الخدمة المدنية والتفتيش المالي والمركزي[١٠٢].

لم تطمح الشهابية ولا تستطيع بما تمثل من مصالح اجتماعية برجوازية الى أكثر من تجنيب الحياة الاقتصادية الهزات العنيفة الناتجة عن فوضى سيطرة الرأسمال المالي بجناحيه المصرفي والتجاري - فقامت بمحاولة تنظيم محدود عبر المصرف المركزي الذي نظم عمله قانون النقد والتسليف عام ١٩٦٤[١٠٣].

لم تتعرض الشهابية لتركيب الرأسمالية المشوه الناتج عن تضخم القطاعات المتصلة بالأسواق الامبريالية وخضوع القطاعات الأخرى لها. فاستمر النمو الرأسمالي على وتيرة متصاعدة من التبعية المترافقة مع ضعف القطاعات المنتجة التي تشكل عماد التنمية الاقتصادية الوطنية.

الريف اللبناني استمرت هجرة أهله الى مصادر العمل والترقي الاجتماعي ولم يدخل الرأسمال الى الزراعة تكاملاً انتاجياً أو تغييراً فعلياً في بنية الانتاج وعلاقات الانتاج. فلقد ظلت عملية الرسملة الزراعية مؤقتة ومحدودة. وغلب على التوظيف الزراعي الرأسمال التجاري القصير الأجل، فاستمرت أوضاع الملكية على حالة التعايش بين التمركز والتفتت في حين اتخذ التسويق شكلاً رأسمالياً فعلياً واضحاً. اما التوسع الصناعي فجاء يلبي احتياجات قسمة العمل بين السوق المحلي والامبريالي ويقدم السلع لاحتياجات شعبية محلية ولبعض الأسواق العربية ولفئات اجتماعية شعبية.

(١٠٢) المراسيم الاشتراعية ١٩٦٤ - مطبعة صادر = التفتيش المركزي ٦٤/٢/٥ رقم ١١٥-١٢/٦/١٩٥٩
- مجلس المشاريع الكبرى - ١٩٦٣/٣/٢٠.

(١٠٣) قانون النقد والتسليف الصادر في ٦٣/٨/١ وانشاء البنك المركزي وضع موضوع التنفيذ أول نيسان ١٩٦٤ الأحكام التشريعية والأنظمة المتعلقة - بالمصارف - ١٩٨٢.
أنظر: د. اسكندر بشير - اصلاحات الخدمة المدنية في لبنان - معهد الانماء العربي - ١٩٧٦.
أنظر: مجلس الخدمة المدنية - النصوص القانونية - ١٩٦٧.

وصف الدخول الرأسمالي الى الريف من قبل المثقفين المسلمين الملتحقين بالشهابية على أنه الانجاز الأكبر. «فهو سياسة انمائية بعيدة المدى»[١٠٤]. وأحاطت بتلك السياسة الأوهام عن نزوع لبناء اقتصاد وطني متكامل. لكن الخطة الخمسية التي أقرت عام ١٩٦١ عن سنوات (١٩٦٢ - ١٩٦٧) جاءت تعكس طابع تلك الخطة التمهيدي للتوسع الرأسمالي دون أن تساعد على تحديد وجهته.

كانت الموازنة بقيمة ٤٥٠ مليون ليرة لم تخصص للتنمية الصناعية سوى ٧٢ مليوناً بهدف تطوير الطاقة الكهربائية. أما الباقي ٦٤ مليون للري - ١٢٤ م للطرقات ٢٠ م للأبنية الحكومية ٧٥ م، للصيانة والترميم[١٠٥]. في حين أن شيئاً من الدراسات والاقتراحات النظرية لبعثة ايرفيد لم يتحقق لسوء الادارة والتقدير والتخطيط. فقد شدّدت على الناحية الاجتماعية في النهضة اللبنانية وطالبت بتحويل الاستثمارات بما يعود على الريف بالانعاش الاقتصادي والاجتماعي. لكن ذلك لم يحظ بالتمويل (الصحة - التعليم - الارشاد) وعندما عادت البعثة (مخطط ٦٤ - ٦٨) شددت على إنماء الزراعة والصناعة وحسن توزيع الدخل بين طبقات الشعب»[١٠٦].

من جهة ثانية قامت الشهابية على ضبط تناقضات المجتمع النامية بسياسة قمعية طالت أبسط حلقات المجتمع اللبناني من الاشراف على سياسة الضيعة الى الانتخابات النيابية مروراً بالمؤسسات النقابية. وقد استغلت محاولة الانقلاب القومي

(١٠٤) د. عزمي رجب - ندوة الدراسات الانمائية - الدولة والانماء ١٩٦٦ ص ١٢٥ ويقول باسم الجسر: أعادت (الشهابية) التوازن الى سياسة لبنان الخارجية في اطار مقتضيات الوحدة الوطنية واتبعت منهجاً يقضي بالحفاظ على الميثاق الوطني والدستور وكان التوازن الوطني في الادارة والمشاريع الاجتماعية هو الوسيلة لازالة التناقض بين الواقعين الاجتماعيين الاقتصاديين المسلمين والمسيحيين وبالتالي للتقريب بين أمانيهما وصهر الطوائف في بوتقة وطنية عضوية واحدة... من هنا شاهدنا المسيحية السياسية تقترع في انتخابات ٦٨ ضد النهج الجديد. النظام السياسي الأفضل ص ١٣٥ مذكور.

(١٠٥) هوفهانسيان - النضال الوطني - ص ٢٥.

(١٠٦) ندوة الدراسات الانمائية - الانما الوطني والدولة - ١٩٦٩ ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

الفاشلة (١٩٦١ ـ ١٩٦٢) لتشديد قبضتها تلك على البلاد عبر توسيع جهاز « المكتب الثاني » الذي سد مسام المجتمع كلها[١٠٧].

استطاعت الشهابية ان ترتكز في حكمها الى جهاز بيروقراطي واسع شكل قاعدة أساسية لنفوذها الشعبي. فقد عرف الجهاز الاداري قفزة هائلة بعد عام ١٩٥٨ إذ ارتفع عدده من ١٤ الفاً الى ٣٢ ألفاً دفعة واحدة[١٠٨]. وعبر توسيعها للجهاز الاداري استطاعت أن تحتوي تذمرات فئات إجتماعية واسعة، وان تنظم التوازن الطائفي في الادارة، وتدخل الكادرات الاسلامية، التي لعبت دوراً مهماً في إحاطة الشهابية بهالة السياسة الوطنية. فبعد عام ١٩٥٨ لدى الاحصاء الذي أجري على الادارة اللبنانية تبين أن الفئة الثالثة منها تضم ٩٢ موظفاً مسيحياً يمثلون ٦١,٣ بالمئة بينما المسلمون يمثلون ٥٨ موظفاً أي ٣٨,٨ بالمئة[١٠٩]. فكان أن أقرت الادارة الشهابية عام ١٩٥٩ مبدأ المناصفة الطائفية في الادارة، وجاء قانون الموظفين الجديد الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ يؤكد في المادة ٩٦ منه المادة ٩٥ من الدستور على فرض مراعاة التوزيع الطائفي في الوظيفة. وأخذت النسب الطائفية توزع على النحو التالي: ٢٧,٥ بالمئة موارنة ـ ١٠ أرثوذكس ٦ كاثوليك ٦,٥ مسيحيون آخرون ـ ٢٢,٥ السنة ـ ٢١ الشيعة ٦,٥ دروز[١١٠].

حاولت الادارة الشهابية جعل الميثاق الوطني مستقراً على صيغة قانونية غير معرضة للتقلب بحسب أهواء رئيس الجمهورية. فكان أن أعطى لرئيس الوزراء كياناً خاصاً دون أن يعني ذلك إشراكه فعلاً في قيادة عمل الدولة. فقد شكا الرئيس صائب سلام من أن « منصب رئيس الوزراء أصبح في هذه الأيام باش كاتب عند فؤاد شهاب »[١١١]. لكن الدور الجديد لرئيس الوزراء لا يلحظه الدستور أصلاً . . .

(١٠٧) فؤاد عوض ـ الطريق الى السلطة ـ ١٩٧٣ ـ ص ٢٤١ وما يليها. ص ٢٦٠ ـ أنظر أيضاً فؤاد لحود: مأساة جيش لبنان ـ ١٩٧٦ ـ ص ٢١٧.

(١٠٨) د. أميرة أبو مراد / آراء في الاصلاح الاداري ـ ص ١٣.

(١٠٩) د. اسكندر بشير ـ اصلاحات الخدمة المدنية ـ معهد الانماء العربي ١٩٧٦ ص ٣٢.

(١١٠) المرجع ذاته ص ٩٨.

(١١١) فؤاد عوض ـ الطريق الى السلطة ـ ص ٢٤١.

قامت الشهابية بالتحايل على الدستور، وحفاظاً على قدسيته الشكلية، أقامت عليه تعديلاً بمجموعة تدابير قانونية. فجعلت من رئاسة الوزارة وزارة أولى للوزارات تملي عليها التعليمات والتوجيهات وتضع لها التنظيم وأصول العمل. والحقت المراسيم الاشتراعية مجلس الخدمة المدنية، والتفتيش المركزي، وديوان المحاسبة، برئاسة مجلس الوزراء وكذلك المجلس التأديبي العام، بهدف جعل رئاسة الحكومة مرجعاً ادارياً وتنظيمياً أي إجرائياً للوزارات.

هذا التوجه أدى الى توسيع مفهوم الممارسة الرئاسية للسلطة الاجرائية على نحو يجعل من رئيس الحكومة شريكاً في المسؤولية وتغطية قانونية أو درعاً دستورية لرئاسة الجمهورية. وكان هذا التحايل على الدستور لاقامة كيان ايجابي محدود ومستقل لرئاسة الحكومة على الصعيدين الاجرائي والاداري[١١٢].

وحاولت الشهابية جعل الادارة مستقرة بعيداً عن الأهواء السياسية لزعماء الطوائف، فأعطت الجهاز الاداري استقلالاً كما أعطته صلاحيات تجعله أكثر قدرة على مواجهة ضغوط الاقطاع السياسي وشددت بنفس الوقت من عملية ربط الادارة برئاسة الجمهورية عبر اعادة تنظيم المكاتب والغرف.

جعل الاصلاح الاداري لعام ١٩٥٩ المدير العام رأساً دائماً لادارته. وفرض القانون تأشيرة المدير العام في العديد من المعاملات التي يقوم بها الوزير[١١٣] بل سعى اصلاح ١٩٥٩ الى تحديد مسؤولية الوزير فحد منها بشكل واسع فيما يتعلق بالسلطات الادارية الأمر الذي يشكل تحايلاً على الدستور أيضاً الذي جعل الوزير سلطة فعلية في وزارته[١١٤].

واذا كانت الادارة الشهابية قامت بتقييد الحرية التي كان يتمتع بها النواب في التوظيف والتعيين « بانشاء مجلس الخدمة المدنية « وفرض المباراة شرطاً للتعيين» فهي

(١١٢) د. أميرة أبو مراد ـ آرء في الاصلاح الاداري ـ انظر المراسيم الاشتراعية التي تنظم صلاحيات رئيس مجلس الوزراء في كتاب أدمون رباط ـ القانون الدستوري ص ٤٧٨.

(١١٣) د. أميرة أبو مراد ـ آراء في الاصلاح ـ ص ٧٦ ـ ٨٧.

(١١٤) د. أميرة أبو مراد ـ آراء في الاصلاح ـ ص ١٠٧ ـ ١٠٩.

لم تلغ التوازن الطائفي المستمر في التشكيلات الادارية، وبالتالي استمرت الطائفية تلعب دوراً مهماً في الادارة اللبنانية وعبرها، استطاع زعماء الطوائف أن يفرضوا شروطهم في تعيين الموظفين[115]. كما لم تلغ الدولة استخدام اليد العاملة المياومة بالألآف مما أبقى للاقطاع السياسي مصدر نفوذ رحب على الادارة. كما أن محاولاتها الحد من سلطة الوزير لصالح المدير العام لم تمنع خضوع المدير العام نفسه لسلطة القطب الطائفي. الذي جاء به للادارة عبر « كوتا » الادارة التي يتحكم بها أقطاب الطوائف.

أقامت الشهابية سلطتها السياسية على قاعدة متناقضة لكن متكاملة. التوسع الذي أحدثته على التمثيل السياسي بزيادة عدد النواب الى ٩٩ نائباً والحصر الفعلي للسلطة التنفيذية في حكومة كانت تلخص القوى الفاعلة الأساسية من أقطاب الطوائف. فأكبر المجالس النيابية في تاريخ لبنان (١٨ تموز ١٩٦٠ ـ ٨ أيار ١٩٦٤) وعدده ٩٩ نائباً كان يعطي الوزارات الأقل عدداً في تاريخ عهود الحكم قياساً لعدد النواب.

ولم تكتفِ السياسة الشهابية في تلخيص القوى السياسية واعادة تنظيم توزيع خارطتها على البلد بحيث أعادت الاعتراف بأقطاب الطوائف، بل سعت أيضاً لفرض هذا التوازن داخل الحياة السياسة الشعبية من خلال تدخلها المباشر. وكان إقصاء شمعون وجماعته يعوض بابراز قوة سياسية مارونية تسد الفراغ الذي أحدثه هذا الاقصاء. وكان للشهابية الدور الأكبر في دعم وتعزيز نفوذ حزب الكتائب وفتح الطريق أمامه للوصول الى موقع الزعامة السياسية ودخول الحكم والبرلمان.

في رسالة سرية الى فؤاد شهاب « نشرتها جريدة الأنوار » في ملحقها السنوي عام ١٩٧٣،[116] زعمت أنها أُعدت في نهاية عام ١٩٦٧ من مجموعة من القيادات الشهابية طرحت الرسالة ـ الدراسة موضوع الشهابية من زاوية الأخطار التي هددتها وأسباب الفشل. فوصفت الرسالة« الشهابية » بأنها سياسة تهدئة وطنية وتصحيح للسياسة اللبنانية الخارجية، والاصلاح الاداري لارساء قواعد الدولة الحديثة،

(١١٥) د. اسكندر بشير ـ اصلاحات الخدمة المدنية ـ ص ٩٧.

(١١٦) ملحق جريدة الأنوار السنوي عام ١٩٧٣. رسالة سرّية الى فؤاد شهاب.

وادخال مبادىء التخطيط والانماء الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والوحدة الوطنية العضوية « وبمقاييس هذه الأهداف كان هناك انفصام بين الشهابية والشهابيين. فقد حكمت الشهابية بالتكنقراط والعسكريين وبعض القوى التقليدية دون أن تكوّن لنفسها تجمعها السياسي الشعبي. وحاولت أن تخلق توازناً بين اليمين واليسار باضطهاد اليسار لمسايرة اليمين وبمسايرة اليسار العربي لارضاء اليسار اللبناني، فانقلب عليها الطرفان. ثم عددت الرسالة أعداء الشهابية وهم: كبار الزعماء الطائفيين وطبقة ال ٥ بالمئة من كبار الرأسماليين والأحزاب الشخصية التقليدية، الاقطاعيون، والطائفية، والأقليات الطائفية، والعرقية الحديثة العهد بلبنانيتها. وسجلت الرسالة توقعات حول الشهابية فيها الكثير من الاستشراف الفعلي لمستقبلها.

لكن السؤال الذي طرحته الرسالة وطرحته التجربة الشهابية في جوهره، هو السؤال حول امكانات وآفاق ووسائل وشروط بناء الدولة في لبنان. الدولة التي تستطيع أن تلعب دوراً توحيدياً للمجتمع بالتسامي فوقه، بالاستقلال عنه، بتعبيرها عن المصالح الاجتماعية الأوسع شمولاً والأكثر دينامية وتقدماً. فهل كان ذلك ممكناً دون الخروج من دائرة النظام الطائفي؟.

إن الشهابية اذا جازت العبارة حاولت أن « تقيم طائفية أعدل » فهل كان ذلك يسمح بالتلاقي مع مشروع الدولة..؟ قطعاً لا. رغم أن الشهابية كنهج في الحكم حاولت ما رآه فيها أصدقاؤها. ففي السادس والعشرين من أيار ١٩٦٤ عقد مجلس النواب جلسة لمناقشة عرائض موقعة من عدد من النواب تتضمن جميعها إقتراحاً واحداً بصيغة واحدة تقريباً تدعو لتعديل المادة ٤٩ من الدستور في سبيل إعادة انتخاب الرئيس شهاب لولاية ثانية. وأشارت العرائض الى الأسباب: « حيث البلاد نعمت بالطمأنينة والازدهار والاستقرار بفضل السياسة التي حققت اصلاحاً منهجياً لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. كما حققت في الحقل الخارجي تعاوناً متكافئاً سليماً مع الدول العربية الشقيقة ومع غيرها من الدول الصديقة. تلك السياسة التي حفظت للبنان وحدته الوطنية. وأكدت الولاء له »[117].

(١١٧) أنور الخطيب: الدستور اللبناني ـ المناقشات والوثائق ـ ط ١٩٧٠ ص ٣٨٩ ـ ٤٥٩.

وقع العريضة الموحدة ٧٩ نائباً مثلوا المناطق المحلقة بلبنان الصغير والطوائف الاسلامية بشكل خاص ومسيحيون من الصف الثاني. في حين عارض هذا التوجه ١٤ نائباً غلب عليهم طابع التمثيل المسيحي ـ الماروني ـ الجبلي ووقف النائب الماروني الأب سمعان الدويهي متوجهاً الى النواب بخطاب المعارضة وسط مقاطعات متكررة ولهجات عنيفة ليقول: « مصلحة البلاد أن لا تتكرر مأساة سنة ١٩٥٨ »[118] مشيراً للأكثرية النيابية التي كانت بجانب كميل شمعون الذي منع من التجديد بالفيتو الطائفي. والأكثرية النيابية مع فؤاد شهاب لكي لا تتكرر مأساة ١٩٥٨..؟ وامتنع صاحب ال ٧٩ صوتاً عن التجديد.

شارل حلو: (١٩١٣): من الأزمة الاجتماعية الى الأزمة الوطنية:

جاء انتخاب شارل حلو لرئاسة الجمهورية (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) كتسوية بين دعاة التجديد للرئيس فؤاد شهاب والمعارضة التي تزعمها الأقطاب الموارنة: كميل شمعون ـ بيار الجميل ـ ريمون اده ـ وسليمان فرنجية.

نجح شارل حلو بأكثرية ٩٢ صوتاً ولم يخرج على الاجماع الا نواب حزب الكتائب الخمسة الذين اقترعوا لصالح بيار الجميل ووجدت في صندوقه الاقتراع ورقتان لا تحملان أسماء.

شارل الحلو سياسي لبناني قديم من رعيل طاقم المثقفين اللبنانيين الأوائل أمثال ميشال شيحا، وجورج نقاش، ولد عام ١٩١٣ ودرس الحقوق في الكلية الفرنسية واشتغل بالمحاماة وانصرف الى الصحافة رئيساً لتحرير جريدة « لوجور » الناطقة بالفرنسية. شارك في تأسيس حزب الكتائب عام ١٩٣٦. التحق بالسلك الخارجي، وتولى منصب سفارة لبنان بالفاتيكان عام ١٩٤٦[119] وعاد الى لبنان ليتولى وزارة

= فؤاد الخوري النيابة في لبنان ـ ١٩٨٠ ص ٣٦٨.

(١١٨) أنور الخطيب ـ المرجع السابق ص ٤١٤.

(١١٩) لدى تقديمه أوراق اعتماده للبابا أشاد بالعلاقات التي تتفق ومجرى التاريخ منذ منشأ الكنيسة وتحدث باسم الكاثوليك. ورد البابا بخطاب مشابه بالعطف على الكاثوليك في لبنان وعلى لبنان موطنهم. =

العدل والأنباء عام ١٩٤٩ ووزارة الخارجية عام ١٩٥١ ثم وزارة التربية عام ١٩٦٤. وانتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٦٤.

واجه عهد شارل حلو امتحاناً جديداً للصيغة اللبنانية بكل ما استجد عليها في عهد فؤاد شهاب. فاتسمت سنوات الستينات بالهجوم الأميركي على الشرق الأوسط في محاولة لملء الفراغ الذي أحدثه انهيار مواقع الاستعمار القديم. وبدأ الاقتصاد الأميركي يغزو المنطقة خصوصاً فروعها الرئيسية. ففي نهاية سنة ١٩٦٥ زار السيد روكفلر رئيس مجلس ادارة « شيس مانهتن بنك » كلاً من البحرين، والسعودية، وقطر، والقاهرة وبيروت وقضى قرابة أسبوعين حيث قام باتصالات مع المسؤولين ورجال الاقتصاد والمال في تلك الدول. وفي كلام له أمام رجال المال والبنوك في لبنان وجه انذاراً مهذباً بأن البنوك الأميركية ستبذل من ضمن نشاطها لتحسين وضع ميزان المدفوعات الأميركي جهوداً أوسع ووسائل أقوى لاجتذاب بقية أموال المنطقة العربية الى نيويورك. ولقد راجت يومها أنباء شبه أكيدة عن العروض التي قدمها روكفلر لدفع فوائد عالية (٦ بالمئة) على حسابات جارية بالدولار الأميركي وعن القبول الذي لعبته هذه العروض لدى كثيرين من المتمولين والأثرياء. فكانت النتائج المباشرة لتلك الخطة الأميركية اخضاع « إمبراطورية بيدس » نفسها كما سميت والتي لعبت دوراً اقتصادياً وسياسياً هاماً في مطلع الستينات. هذه الامبراطورية هي بنك انترا الذي تطور منذ عام ١٩٥٢ الى مؤسسة مصرفية كبيرة تسيطر على قطاع واسع من كبريات مرافق الاقتصاد اللبناني، ومن ضمنها شركة طيران الشرق الأوسط وشركة المرفأ وبعض المؤسسات السياحية[120]. فلقد كان من نتائج الخطة الأميركية تلك اعلان افلاس تلك المؤسسة.

ومن مراجعة الاحصاءات المصرفية الرسمية يتبين أن بند الصندوق في موجودات المصارف قد انخفض من ١٣٥٨ مليوناً في نهاية عام ١٩٦٥ الى ٨٣٩

= د. حسان حلاق ـ التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ ـ معهد الانماء العربي ص ٢٢٤.

(١٢٠) د. عبد الكريم الخليل وهشام بساط: انترا: أزمة مصرف أم أزمة نظام ـ دار اليوم، بيروت، ١٩٦٧ ص ٢٥.

مليوناً في نهاية عام ١٩٦٦ أي قبل أزمة انترا بأسبوعين، وبنقص قدره ٥١٩ مليوناً وبنسبة تبلغ ٣٨,٣ بالمئة. بينما ارتفعت الحسابات والتسليفات المدينة بمبلغ ٧٦٩ مليوناً أي بنسبة ٢٥,٥ بالمئة[١٢١].

غير أن النمو المصرفي في لبنان لم يكن نمواً طبيعياً. بعد الاستقلال وقبله بقليل كان عدد المؤسسات المصرفية ٩ فقط. ثلاث منها وطنية لبنانية، ومصرف عربي واحد، وآخر ايطالي، وأربع افرنسية[١٢٢]. وقفز عدد المصارف اللبنانية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في لبنان من تسعة عام ١٩٤٥ الى ٣١ مصرفاً عام ١٩٥٥. وقفز عام ١٩٦٠ الى ٤١ مصرفاً منها ٢٤ لبنانياً و٦ عربياً و١١ أجنبياً. وعام ١٩٦٦ الى ٩٣ مصرفاً منها ٧٣ لبنانياً و٦ عربياً و١٤ مصرفاً أجنبياً[١٢٣].

غير أن أكثرية المصارف الوطنية لم تكن تستطيع أن تنهي معاملة استلام ودائع كبيرة من بعض المودعين إلا بعد أخذها موافقة مصرف أجنبي على قبولها لقاء عمولة معينة تتلقاها مكافأة على وساطتها. فالمصارف الوطنية لم تكن أكثر من سمسار يستجلب الودائع الى البنوك الأجنبية وهي بغالبيتها صغيرة ذات طابع عائلي. والمصارف الأجنبية عبارة عن وسيلة لاستقطاب الفوائض النقدية من البلاد العربية عبر لبنان ـ المحطة الأساسية الى الخارج[١٢٤].

في ظل هذا النمو الفوضوي للمصارف، والتبعي، ظلت جمعية المصارف تصر على إستبعاد أي شكل من أشكال التنظيم والتقنين والرقابة. ولم يعرف لبنان البنك المركزي وقانون النقد والتسليف الا عام ١٩٦٤، كانت جمعية المصارف ترى في غياب التقنين نعمة على لبنان. جاء في تقرير لها عام ١٩٦٢. لقد نعم لبنان لغاية الآن بنظام حر في ممارسة المهنة المصرفية بالنظر لانعدام وجود تنظيم مصرفي ومصرف

(١٢١) المرجع ذاته ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٢٢) المرجع ذاته ص ١٠.

(١٢٣) المرجع ذاته ص ١٨.

(١٢٤) المرجع ذاته ص ١٠٦.

مركزي[١٢٥]. فمنذ العام ١٩٦٦ ومناخ أزمة عامة اقتصادية يهيمن على البلاد. فالاقتصاد اللبناني يزداد تبعية للقطب الامبريالي الأميركي تحديداً وفي عام ١٩٦٩ كانت المصارف الأجنبية تستحوذ على ٩٣ بالمئة من مجموع الودائع في لبنان. وكانت حصة ثلاثة مصارف أميركية رئيسية هي ٤٢٧ مليون ليرة لبنانية. في مطلع شهر شباط ١٩٧٠ أصدرت السفارة الأميركية في بيروت بياناً جاء فيه أن ٤٨ شركة أميركية فتحت فروعاً جديدة لها في لبنان خلال العام ١٩٦٩. وبذلك أصبح عدد الفروع العاملة لهذه الشركات في لبنان ٤٩٩ شركة مقابل ٤٥١ شركة عام ١٩٦٨. وبذلك أصبح عدد الفروع العاملة لهذه الشركات في لبنان ٤٩٩ شركة مقابل ٤٥١ شركة عام ١٩٦٨ و ٣٩٠ شركة عام ١٩٦٧ يشمل نشاطها الشرق الأوسط كله ومركزها الرئيسي بيروت[١٢٦].

وفي تقرير لجمعية المصارف بتاريخ ٧١/٣/٣٠ تبين أنه ارتفعت حصة المصارف الأجنبية غير العربية من مجمل الودائع من ٣٨ بالمئة في عام ١٩٦٦ الى ٤٠ بالمئة عام ١٩٦٩، أي بزيادة نسبتها ١٣,٤ بالمئة. أما المصارف العربية فكانت حصتها ١٤ بالمئة من الودائع ولم تزدد إلاّ بنسبة ٣,٣ بالمئة عام ١٩٦٩. في حين أن المصارف اللبنانية التابعة لمصارف أجنبية أكثرها غربي حصتها ٢٣ بالمئة أي بزيادة قدرها ٤٠ بالمئة والمصارف التي تزيد ودائعها عن ١٠٠ مليون ليرة هي ١١ مصرفاً عام ١٩٦٩ بينها مصرف لبناني واحد. وتستحوذ هذه المصارف الكبرى على ٦١ بالمئة من الودائع. بينما المصارف التي تقل ودائعها عن ١٠ ملايين فعددها ٢٧ مصرفاً عام ١٩٦٩. ولا تزيد ودائعها عن ٤ بالمئة منها ٢٠ مصرفاً لبنانياً.

وفي تقرير جمعية المصارف المذكور نرى أن الاستيراد عام ١٩٧٠ زاد بنسبة ٦,٣ بالمئة عن عام ١٩٦٩ ـ وزادت نسبة التصدير في نفس الفترة ١٤,٤ بالمئة. لكن نسبة زيادة عام ١٩٦٩ عما قبلها كانت ١٦ بالمئة. أي بانخفاض نسبي. في حين

(١٢٥) د. عبد الكريم الخليل ـ هشام بساط: إنترا: أزمة مصرف أم أزمة نظام ـ دار اليوم ـ بيروت ص ١٠٥.

(١٢٦) مجلة الحرية ـ بيروت ـ ١٩٧٠/١٢/١٦ عدد ٥٠٢.

كانت نسبة العائدات الجمركية بزيادة زهيدة ٠,٨٠ بالمئة وبلغ دخل السياحة عام ١٩٧٠ مبلغ ٣٧٧ مليوناً أي بأفضل مما كان عليه عام ١٩٦٩ أما الاسمنت فتقهقر بنسبة ٥ بالمئة[١٢٧].

وشهد البلد حركة تمركز اقتصادي واحتكارات شملت الكثير من مجالات الانتاج (التبغ ـ السكر ـ الحليب ـ القطن ـ صب الحديد) بالاضافة الى الاحتكارات التجارية التي استشرت الى حد مذهل (الأدوية ـ الحبوب ـ المواد الغذائية ـ مواد البناء ـ الأسمدة الزراعية).

نجم عن الدخول الرأسمالي الى الريف تركيز على القطاعات المنتجة للسوق الخارجي (الحمضيات) ولبعض الصناعات المحلية (الشمندر السكري)[١٢٨] مما جعل الملكية الزراعية الصغيرة في أزمة وهي التي ما تزال تنتج للاستهلاك المحلي زراعات غذائية وترزح تحت الأعباء الكبيرة الناجمة عن ارتفاع أكلاف الانتاج، من يد عاملة الى الأسمدة الى الأدوية الزراعية وكلفة النقل وضغط التسويق (التفاح) وصعوبة التجهيز واستخدام الآلة، ومشكلة الري.

كما نجم عن وضع الزراعة نمو ملموس في حجم اليد العاملة الزراعية المأجورة. اذ بلغ العاملون في الزراعة حوالي ١٠٢,٠٠٠ عاملاً وبنسبة ١٩ بالمئة من القوى العاملة[١٢٩]. مع انقلاب فعلي في الموازين بين القطاعات باتجاه تقليص نسبة العاملين في الزراعة لصالح القطاعات الأخرى.

كما شهدنا هجرة ريفية متزايدة الى المدينة وزيادة نسبة العاملين في الصناعة وصعوداً ملموساً في حجم البطالة.

وقد استنفدت الدولة امكانات توسيع جهازها البيروقراطي باستثناء القطاع التعليمي، وبلغ عدد الموظفين حده الأقصى عام ١٩٧٠ حيث تطور عدد الموظفين

(١٢٧) تقرير جمعية المصارف ـ ٧١/٣/٢٠ ـ مجلة الحرية.
(١٢٨) انماء محافظة الجنوب ـ ندوة الدراسات الانمائية ١٩٧٠ ص ٦٨.
(١٢٩) ندوة الدراسات الانمائية: المراجع الوثيقية والمؤسسية: الجامعة اللبنانية ١٩٧٢ ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

الرسميين دون العسكريين من ١٤ ألفاً قبل ١٩٥٨ الى ٣٢ بعد ١٩٥٨. والى ٦٠ ألفاً عام ١٩٧٠. وهي نسبة عالية قياساً على عدد السكان.

وحصلت تغييرات بنيوية في توزيع القوى العاملة كان أبرزها تضخم فئة شبه البروليتاريا الوافدة من الريف (الجنوب ـ البقاع).

تطور القوى العاملة في لبنان حسب القطاعات (١٩٥٩ - ١٩٧٠)[١٣٠].

القطاع ١٩٥٩	النسبة المئوية ١٩٧٠	النسبة المئوية
زراعة ٢٢٠,٠٠٠	٤٩ بالمئة ١٠٢,٠٠٠	١٩ بالمئة
صناعة ٨٧,٠٠٠	١٩,٣ بالمئة ١٣٦,٠٠٠	٢٥ بالمئة
خدمات ١٤٣,٠٠٠	٣١,٧ بالمئة ٣٠٠,٠٠٠	٥٦ بالمئة
مجموع ٤٥٠,٠٠٠	١٠٠ بالمئة ٥٤٨,٠٠٠	١٠٠ بالمئة

قابل هذا التطور نزوح كثيف الى المدن تجمعت نتائجه بحزام البؤس في ضواحي بيروت. ففي هذه المنطقة من بيروت يشكل الجنوب المرتبة الأولى بين الوافدين من المحافظات ١٤,٦ بالمئة، وينخرط هؤلاء في أعمال الصناعة فتضم هذه المناطق أكبر عدد من عمال الصناعة في لبنان ويبلغ الاستقطاب الصناعي فيها ٢٨ بالمئة[١٣١].

وظل الريف مركز استقطاب النشاط الزراعي بنسبة ٤٥ بالمئة من القوى العاملة[١٣٢] واذا كان عدد سكان لبنان الجنوبي ١٣،٢٤ بالمئة، من سكان لبنان، فنسبة العاملين بينهم في القطاع الزراعي بلغت ٢٢,١ بالمئة. ويساهم الجنوب في

(١٣٠) القوى العاملة في لبنان ـ المراجع الوثيقية ـ ندوة الدراسات. ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣.
(١٣١) المرجع ذاته ص ٤٤٧ و ٤٨٤.
(١٣٢) المرجع ذاته ص ٤٨٤.

المرتبة الأولى من الزراعة (١٠٨ مليون ليرة من أصل ٣٣١ مليون هو معدل الدخل الوطني من الزراعة) وفي الدرجة الثاني يأتي البقاع من مجموع الانتاج الزراعي والحيواني وتشكل زراعة الحمضيات الجزء الأكبر من ثروة الجنوب حيث تتراوح قيمتها السنوية بين ٥٠ و ٦٠ مليون ليرة(١٣٣).

وفي الوقت الذي تستقطب فيه الزراعة حجماً هاماً من القوى العاملة لا توجد تنمية زراعية. ففي ميزانية ١٩٦٩ تخصص وزارة الزراعة بما في ذلك الانفاق على الادارات المستقلة حوالي ٢ بالمئة من الموازنة. أي ما يوازي أقل ما يخصص لليانصيب الوطني(١٣٤).

ويظل التفاوت في حجم الملكية هائلاً. بينما يعادل حجم الأراضي التي يملكها الفرد بـ ١,٢ هكتار نرى أن ربع المالكين لا يملكون مساحة فردية تتعدى ٠,١ بالمئة. ويشكل مجموعها أقل من ١ بالمئة من الأراضي الزراعية. بينما واحد ونصف بالمئة من المالكين الكبار يساهمون ب ٤٠ بالمئة ويملكون مساحة فردية تزيد عن ١٠ هكتارات(١٣٥).

وتظهر الجداول التغيير في تكوين القوى العاملة وفي الفئات مع ملاحظة أن ٤٥ بالمئة من النشاط الزراعي هو نشاط ريفي بينما تسيطر بيروت مع الضواحي على الخدمات والصناعة(١٣٦).

---

(١٣٣) إنماء محافظة الجنوب ـ ندوة الدراسات ١٩٧٠ ص ٦٨.

(١٣٤) ندوة الدراسات الانمائية ـ انماء الزراعة في لبنان ص ٢٢.

(١٣٥) المرجع ذاته ص ٢٥.

(١٣٦) القوى العاملة ـ المرجع المؤسسة ص ٤٨٤.

توزيع القوى العاملة حسب القطاعات (١٩٧٠). (١٣٧)

نقل	٣٨,٠٠٠	٣٨ بالمئة
نقل وخدمات أخرى	١٦٨,٠٠٠	٣٩ بالمئة
نقل وخدمات معاً		٥٦ بالمئة
القطاع الزراعي	١٠٢,٠٠٠	١٩ بالمئة
القطاع الصناعي والطاقة والبنا	١٣٦,٠٠٠,	٢٥ بالمئة
تجارة وخدمات فندقية	٩٢,٠٠٠	١٧ بالمئة

وتتفاقم أزمة الخريجين من الجامعات والمثقفين، بفقدان مجالات العمل وارتفاع اكلاف المعيشة، وتدني الأجور. فالبطالة تراوح بين ٨,١ و ١٠ بالمئة عام ١٩٧٠ أي بمعدل ٤٦,٤٧٠ ألفاً من أصل ٥٧١,٧٥٥ هو حجم القوى العاملة(١٣٨).

وترتفع أكلاف المعيشة ارتفاعاً جنونياً فينخفض المستوى المعيشي بارتفاع ايجارات السكن بالمضاربة العقارية وارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء والطلب على البناء الفخم. والأدوية (الاحتكار ـ محدودية الضمانات) وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

يرتفع مستوى الدخل الفردي المتوسطي الى ٢٠٠ ل. ل. فدخل حوالي ثلاثة أرباع السكان لا يتعدى ٥٠٠ ل. شهرياً في حين أن ٤ بالمئة يعادل دخلها ٨٠٠٠ ل. ل. شهرياً(١٣٩).

ويبدأ توسيع التعليم الرسمي يطرح مشكلة فعلية بايجاد عمل للخريجين البالغ عددهم ٢٨,٥٠٠ من الجامعات سنوياً. ولنوع الشهادات النظرية(١٤٠).

---

(١٣٧) المرجع السابق ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(١٣٨) القوى العاملة ص ٤٩٤.

(١٣٩) القوى العاملة ص ٢٤.

(١٤٠) القوى العاملة ص ٤٨٠ ـ ٤٨١.

يدخل هذا التطور في التفاوت بين المناطق والطوائف (١٩٧٦)[١٤١].

الطوائف والانتشار المدني:

في إطار المدن: بالمئة.

	بيروت	ضواحيها	سائر المدن
السنة	٣٠,٢	٩,٧	٣١,٣
الشيعة	١٨,١	٣٢,٢	١٢,٤
الدروز	٢٦,٨	٦,٤	١٧,٥
الموارنة	١٧,٦		١٠,٥
الأرثوذكس	٣٨,٩	١٧,٦	١٥,٩
الكاثوليك	٢٦,٤	٣٢,٨	١١,٩
الأرمن	-	-	-

الطوائف والانتشار الريفي:

في إطار الريف: بالمئة[١٤٢].

	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	والبقاع
السنة	٠,٩	٢,٢	٠,٢	٧,٢
الشيعة	٠,٢	-	٢١,٨	١٥,١
الدروز	٤٧,٢	-	-	١,٨
الموارنة	٤٨,٣	٩,١	٩,٣	٧
اللأرثوذكس	٦,٥	٢٠	-	٠,٨
الكاثوليك	٩,١	٠,٦	١١,٣	٧,٥
والأرمن				

(١٤١) بيير روندو ـ الطوائف في الدولة اللبنانية ـ دار الكتاب الحديث ١٩٨٤ ص ٢٧.

(١٤٢) المرجع ذاته ص ٢٧.

التوزيع الطائفي لسكان كل منطقة[١٤٣]:

	بيروت	ضواحي بيروت	سائر المدن	الجبل	الشمال	الجنوب	البقاع
السنة	٢٣,٥	٨,٧	٣٦,٧	١,٣	٤٢,٨	٠,٤	١٦,٩
الشيعة	١٦,١	٣٢,٩	١٦,٦	٠,٣	-	٥,٩	٤٠,٤
الدروز	٥,٢	١,٤	٥,١	١٨,٨	-	-	١
الموارنة	٢٢,٦	٢٦,٢	٢٠,٤	٦٦,٥	٣٢	٣١,٤	٢٧,٣
الأرثوذكسي	١٧,٢	٨,٩	١٠,٦	٥,٢	٢٤,١	-	١
الكاثوليك	١٥,٢	٢١,٦	١٠,٣	٩,٦	٠,٩	١٧,١	١٣,١
والأرمن							
المجموع	١٠٠ بالمئة						

يدخل تفاوت التطور الاجتماعي الى المناطق فالطوائف ويبرز في مواقع رأس المال على النحو التالي:

الشركات والتركيب الطائفي:

١٣٥ شركة طوائف مسيحية أي، ٧٣ بالمئة أعضاء مجلس إدارة.

٢٤ شركة طوائف إسلامية أي ١٣ بالمئة أعضاء مجلس إدارة.

في الشركات دون المليون ليرة رأسمال.

(١٤٣) المرجع ذاته ص ٢٨. استخدمنا آخر المعلومات والمراجع وهناك جداول كانت أساس التوزيع الانتخابي عام ١٩٦٠ و ١٩٦٥ / إنظر كتاب الأنسان هو الرأسمال ـ ندوة الدراسات الانمائية ص ١٩٧٠/١٢٢.

يدخل هذا التطور في التفاوت بين المناطق والطوائف (١٩٧٦)[١٤١].

الطوائف والانتشار المدني:

في إطار المدن: بالمئة.

	بيروت	ضواحيها	سائر المدن
السنة	٣٠,٢	٩,٧	٣١,٣
الشيعة	١٨,١	٣٢,٢	١٢,٤
الدروز	٢٦,٨	٦,٤	١٧,٥
الموارنة	١٧,٦		١٠,٥
الأرثوذكس	٣٨,٩	١٧,٦	١٥,٩
الكاثوليك	٢٦,٤	٣٢,٨	١١,٩
الأرمن	-	-	-

الطوائف والانتشار الريفي:

في إطار الريف: بالمئة[١٤٢].

	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	والبقاع
السنة	٠,٩	٢,٢	٠,٢	٧,٢
الشيعة	٠,٢	-	٢١,٨	١٥,١
الدروز	٤٧,٢	-	-	١,٨
الموارنة	٤٨,٣	٩,١	٩,٣	٧
اللأرثوذكس	٦,٥	٢٠	-	٠,٨
الكاثوليك	٩,١	٠,٦	١١,٣	٧,٥
والأرمن				

(١٤١) بيير روندو ـ الطوائف في الدولة اللبنانية ـ دار الكتاب الحديث ١٩٨٤ ص ٢٧.

(١٤٢) المرجع ذاته ص ٢٧.

التوزيع الطائفي لسكان كل منطقة[١٤٣]:

	بيروت	ضواحي بيروت	سائر المدن	الجبل	الشمال	الجنوب	البقاع
السنة	٢٣,٥	٨,٧	٣٦,٧	١,٣	٤٢,٨	٠,٤	١٦,٩
الشيعة	١٦,١	٣٢,٩	١٦,٦	٠,٣	-	٥,٩	٤٠,٤
الدروز	٥,٢	١,٤	٥,١	١٨,٨	-	-	١
الموارنة	٢٢,٦	٢٦,٢	٢٠,٤	٦٦,٥	٣٢	٣١,٤	٢٧,٣
الأرثوذكسي	١٧,٢	٨,٩	١٠,٦	٥,٢	٢٤,١	-	١
الكاثوليك	١٥,٢	٢١,٦	١٠,٣	٩,٦	٠,٩	١٧,١	١٣,١
والأرمن							
المجموع	١٠٠ بالمئة						

يدخل تفاوت التطور الاجتماعي الى المناطق فالطوائف ويبرز في مواقع رأس المال على النحو التالي:

الشركات والتركيب الطائفي:

١٣٥ شركة طوائف مسيحية أي، ٧٣ بالمئة أعضاء مجلس إدارة.

٢٤ شركة طوائف إسلامية أي ١٣ بالمئة أعضاء مجلس إدارة.

في الشركات دون المليون ليرة رأسمال.

(١٤٣) المرجع ذاته ص ٢٨. استخدمنا آخر المعلومات والمراجع وهناك جداول كانت أساس التوزيع الانتخابي عام ١٩٦٠ و ١٩٦٥ / إنظر كتاب الأنسان هو الرأسمال ـ ندوة الدراسات الانمائية ص ١٩٧٠/١٢٢.

الشركات الأجنبية :

٩ بالمئة شركات أجنبية :

المسيحيون ٧٥ بالمئة .

المسلمون ١٥ بالمئة .

الشركات التي يزيد رأسمالها عن المليون وعددها ١٦١ رؤساء مجالس إدارتها الأجانب ١٠ أي ٦/ بالمئة .

المسيحيون ١١٤ أي ٧١ بالمئة .

المسلمون ٣٧ أي ٢٣ بالمئة .

الرساميل :

الأجانب ٤٦ .

المسيحيون ٥٧٦= ٧٤ بالمئة

المسلمون ١٥٥= ٢٠ بالمئة .

نسبة الرأسمال :

الأجانب ٨ بالمئة ـ المسحيون ٧٣ بالمئة المسلمون ١٩ بالمئة ممثلو الشركات الأجنبية (وعددها ١١٤ بينها ٥٢ أميركية)

الأجانب ٩٠= ٧٩ بالمئة

المسيحيون ٢٢= ١٩ بالمئة

المسلمون ٢= ٢ بالمئة[١٤٤].

من هنا كتب وضاح شرارة يقول: إن الدينامية الرأسمالية سياسية اجتماعية من بابها الى محرابها. وان علاقات التوزيع الاجتماعية بين الفئات والطبقات تجري مجرى العلاقات بين المناطق والطوائف الى حد بعيد. فلا يمكن أن يعني التأكيد على صدارة الازدهار والاقتصاد والرأسمالية الا الأقرار بصدارة اجتماعية وسياسية معقودة اللواء للتجمع المسيحي لبرجوازيته ومؤسساته وطاقمه السياسي وثقافته

(١٤٤) نقلاً عن د. وضاح شرارة السلم الأهلي البارد ج ٢ ص ٤٩٠ هامش.

وطبقاته »[١٤٥]. والتفاوت لا يحكم الدينامية الرأسمالية بل ويحكم سياسة الدولة نفسها وهو ما يتجلى في مفصلين مهمين لجهة توزيع الخدمات.

أولاً في توزيع المدارس والتلامذة:

عدد التلامذة للسكان : (١٩٧٠)[١٤٦]	
جبل لبنان	٢٤,٥ بالمئة
بيروت	٢٢,٨
الشمال	١٩,٠
الجنوب	١٨,٢

ونسبة التلاميذ الذين هم في سن الدراسة :	
الجبل	٧٣,٣
بيروت	٤٨,٦
الجنوب	٤٨,٦
الشمال	٤٨,١
البقاع	٤٦,٤

(١٤٥) د. وضاح شرارة ـ السلم الأهلي البارد ـ ج ٢ ص ٧٠٥.

(١٤٦) المراجع الوثيقية.

توزيع المدارس الخاصة (١٩٦٧ - ١٩٦٨)

المحافظة	المجموع	الثانوية	المتوسطة	الابتدائية
بيروت	٢٥٧	٦٢	٤٠	١٥٥
الجبل	٦٤٩	٨٧	١١١	٤٥١
الشمال	٣٥١	٢٥	٢٠	٢٠٦
الجنوب	١٢٣	١٦	١٢	٩٥
البقاع	١٥٧	١٢	٢١	١٢٤
المجموع	١٧٣٧	٢٠٢		١٠٣١

توزيع المدارس الرسمية (١٩٦٧ - ١٩٦٨).

المحافظة	المجموع	ثانوية	متوسطة	ابتدائية
بيروت	٥٢	٦	٢٨	١٨
الجبل	٣٧٢	٨	٥٤	٢٧٠
الشمال	٣٣٧	٩	٩٨	٢٣٠
الجنوب	٣١٥	٦	٧٨	٢٣١
البقاع	٢١٧	٥	٥٤	١٥٨
المجموع	١٢٩٣	٣٤	٣٥٢	٩٠٧[١٤٧]

(١٤٧) المراجع الوثيقية - ص ٥٢.
أنظر حول التعليم - الاحصاء التربوي - ٧٢ - ٧٣ المركز التربوي للبحوث والانماء.

على صعيد الخدمات الطبية[١٤٨]

المحافظة	نسبة الأسرة - سكان - مستشفيات	نسبة الأسرة - سكان - مستشفيات حكومية
بيروت والجبل	٤,٤	٠,٣
الشمال	١,٨	١,٨
الجنوب	١,٥	١,٥
البقاع	١,٥	١,٥
لبنان	٣,١	٢,١

يطال التفاوت الاجتماعي الطائفي وضع الأسرة اللبنانية على النحو التالي:

المعدل الوسطي للأسرة وعدد أفرادها -
٦,٧٧ الشيعة
٦,٠١ السنة
٥,٥٧ الدروز.
٥,٤٧ الكاثوليك.
٥,١٤ مسيحيون غير كاثوليك

مهنة الأزواج حسب الطوائف:

الشيعة ٣٥ بالمئة عمال ١٥ بالمئة حرفيون ومهنيون - ١٣ بالمئة رجال أعمال ومديرون
السنة ٢٣ بالمئة عمال ١٦ بالمئة حرفيون ومهنيون - ١٦ بالمئة رجال أعمال ومديرون
الدروز ٢٠ بالمئة عمال ٢٧ بالمئة حرفيون ومهنيون - ٢٠ بالمئة رجال أعمال ومديرون
الكاثوليك ١٨ بالمئة عمال ٧١ بالمئة رجال أعمال ومديرون.
مسيحيون غير كاثوليك١٦ بالمئة عمال ٢١ بالمئة رجال أعمال، ومديرون[١٤٩]

(١٤٨) د. إميل البيطار - قضية الصحة في لبنان - دار النهار - ١٩٧٣ ص ٩٥.
(١٤٩) وضاح شرارة - السلم الأهلي البارد - ج ٢ ص ٦٤٩ - ٦٥٠ هامش.

ويشمل تباين العلاقات الاجتماعية الهيئات العائلية.

بيان تطور الهيئات العائلية حسب الطوائف العدد والنسبة المئوية[١٥٠]:

الطائفة	١٩٣٠ ـ ٣٩	٤٠ ـ ٤٩	٥٠ ـ ٥٩	٦٠ ـ ٦٩	المجموع
المسيحية	٢٨ (٧١,٨)	٣٢ (٤٤,٤)	٣٥ (٤٠,٢)	٥١ (٣١,٣)	١٤٦ (٤٠,٤)
السنية	٦ (١٥,٤)	٢٨ (٤٠,٣)	٢٢ (٢٥,٣)	١٧ (١٠,٤)	٧٤ (٢٠,٥)
الشيعية	٥ (١٢,٨)	٣ (٤,٢)	٣٣ (٤٦,٤)	٧٧ (٤٧,٢)	١٠٨ (٢٩,٩)
الدروز	ـ (ـ)	٨ (١١,١)	٧ (٨,٠)	١٨ (١١,٠)	٢٣ (٩,١)
المجموع	٣٩ (١٠٠,٠)	٧١ (١٠٠,٠)	٨٧ (١٠٠,٠)	١٦٣ (١٠٠,٠)	٣٦١

عطفاً على هذه الجداول نسجل الجداول المتعلقة بالتكوين الاجتماعي والفئات الاجتماعية في لبنان، اظهاراً للوقائع التالية:

- تضخم المجتمع اللبناني إجتماعياً في الوسط
- غلبة قطاع الخدمات وقوى الخدمات
- غلبة الانتاج الصغير.
- تضخم أعمال الوساطة والفئات الادارية.

التكوين الطبقي والفئات الاجتماعية:

العاملون في الانتاج هم ١٨٤,٠٠٠ — ٣٤,١ بالمئة

سائقو محركات النقل — ٢٧,٣٠٠ شخصاً.

الخياطون وما شابه — ٢٢,١٠٠

البناؤون والعاملون في البناء — ٢٠,٥٠٠

فعالة — ١٥,٧٠٠

(١٥٠) د. رياض نجيب الريس ـ أزمة بناء الوطن ـ ص ١٠٧.

مركبو آلات ميكانيكية — ١١,٦٠٠

عمال الصناعة الغذائية والمشروبات — ١١,٦٠٠

سنكريون ـ عمال لحام ـ حديد — ١٠,٠٠٠

كندرجيون ـ عمال أحذية وجلود — ٨,٠٠٠

سائقو محركات الجر ونقل البضائع — ٨,٠٠٠

النجارون وصانعو المفروشات الخشبية — ٧,٧٠٠

الكهربائيون — ٧,٦٠٠

عمال الغزل والنسيج — ٦,١٠٠

عمال الدهان — ٦,٠٠٠

عمال خراطة المعادن — ٣,٢٠٠

رؤساء الورش — ٣,٠٠٠

منضدو حروف التوبوغراف — ٢,٩٠٠[١٥١]

قطاع الصناعة (١٩٧٠):

أقل من ١٠٠٠ شخص يعملون في الصناعات الاستخراجية.

١٥,٠٠٠ — الصناعة الغذائية

٣٦,٠٠٠ — الغزل والنسيج والجلود

١٦,٠٠٠ — الخشب والمفروشات

١٠,٠٠٠ — المعادن الأساسية

١٨,٠٠٠ — الكيماوية الخفيفة والطباعة والنشر

٥,٦٠٠ — الكهرباء والمياه

٦٢,٠٠٠ — التجارة ـ الخدمات ـ الفندقية + تجارة المفرق

١٧,٥٠٠ — تجارة الجملة

١٢,٣٠٠ — الفنادق والمطاعم

(١٥١) القوى العاملة ـ ص ٤٨٩.

الخدمات الفردية	٥١,٠٠٠
الخدمات الاجتماعية (تعليم ـ طبابة)	٤٨,٠٠٠
الادارة العامة + خدمات اجتماعية	٤٠,٠٠٠
الخدمات المالية[١٥٢].	١٨,٤٠٠

العاملون المتخصصون في الخدمات:

١٣,٠٠٠ = ١١,٧ بالمئة

مديرو الفنادق والمطاعم وأصحاب ومديرو هذه المؤسسات ٤,٠٠٠ شخصاً

الطباخون ـ الخدم ـ السقاة	٩,٣٠٠
مستخدمو المنازل	١٤,٨٠٠
حراس البنايات والعاملون بالتنظيفات	٨,٧٠٠
الحلاقون والمتخصصون بالتجميل	٦,٥٠٠
موظفو الحماية والأمن	١١,٥٠٠[١٥٣]

العاملون في التجارة:

٦٦,٠٠٠ = ١٢,٣ بالمئة

أصحاب المؤسسات القائمون بالادارة	٣٤,٤٠٠
البائعون ومستخدمو التجارة	٢٥,٥٠٠
العملاء التجاريون ومندوبوهم	٠٣,٠٠٠[١٥٤]

المهن التقنية الحرة: ٩,٨ بالمئة من السكان العاملين.

المعلمون والمدرسون	٣٠,٠٠٠
الممرضون	٣,٥٠٠

---

(١٥٢) القوى العاملة ـ ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

(١٥٣) القوى العاملة ـ ص ٤٨٨.

(١٥٤) القوى العاملة ـ ص ٤٨٨.

المهندسون المعمارون	٣,٠٠٠
أطباء وصيادلة	٢,٦٠٠
تقنيون مجازون	٢,٦٠٠
محامون	٢,٢٠٠[١٥٥]

المديرون والاطارات الادارية العليا.

١٠,٥٦٠	٢ بالمئة
الاداريون	٨,٣ بالمئة = ٤٥,٠٠٠
مستخدمو المحاسبة وأمناء الصندوق	١٣,١٠٠
الضاربون على الآلة الكاتبة والاختزال	٦,٧٠٠
موزعو البريد والمراسلون والعاملون في الهاتف	٤,٠٠٠
مستخدمو المكاتب	١٥,٥٠٠[١٥٦]

□ كان المجتمع اللبناني يغلي في أزمة اقتصادية ـ اجتماعية واذا بالحرب العربية ـ الاسرائيلية تفرض فتح الملف اللبناني بجميع أوراقه. ولم يكد يمضي شهر على هزيمة العرب في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ حتى وجه الكردينال المعوشي الى الرئيس حلو رسالة ندد فيها بما أسماه إختلال التوازن الذي بنيّ عليه استقلال لبنان الأمر الذي أدى الى اختلال القاعدة الأساسية لسياسة الحياد والى الاختلال في العمل الوطني[١٥٧].

ما كان مطروحاً آنذاك من خلال مشاركة لبنان كعضو في جامعة الدول العربية وبالتالي في مجلس الدفاع العربي المشترك، لم يكن يعدو بعض التسهيلات العسكرية ـ الأمنية كوضع رادار للدفاع العربي المشترك على قمة جبل الباروك.

وما أن لاحت في الأفق بوادر الأزمة الاقتصادية حتى ربط الجناح الماروني تلك

---

(١٥٥) المرجع ذاته ص ٤٨٧.

(١٥٦) القوى العاملة ص ٤٨٧.

(١٥٧) جريدة نداء الوطن ـ الناطقة باسم بكركي ـ ٧ آب ١٩٦٧.

الأزمة بما أسماه المسايرة من الحكم لمحور عربي معين هو محور عبد الناصر وبرودة العلاقات مع المحور الآخر، المحور السعودي. ولم يطل الوقت على هذه البوادر حتى برز الى الوجود حلف سياسي طائفي ماروني ضم الأقطاب الثلاثة: كميل شمعون - ريمون اده - وبيار الجميل في العام ١٩٦٨. والتقى الأقطاب الموارنة الثلاثة على غير عادة في خوض معركة انتخابات ١٩٦٨ التي ستقرر مصير انتخابات رئاسة الجمهورية حسب الواقع والتقليد.

ونزل الحلف موحداً في معركة الانتخابات وسط أجواء الشحن الطائفي والعداء للعرب والعروبة فنجح في اقتحام البرلمان اللبناني بما يوازي ثلث أعضائه. فحصل حزب الكتائب على ٩ نواب مقابل ٤ عام ١٩٦٤ والأحرار (الشمعوني) ٩ نواب واده ٦ نواب. أي ما مجموعه ٢٤ نائباً من أصل ٩٩.

ثم كانت الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت في ١٩٦٨/١٢/٢٨ كصاعق مفجر للتناقضات السياسية التي احتدمت على كل الجبهات. استقالت حكومة عبد الله اليافي وكلف شارل الحلو رشيد كرامي تشكيل الحكومة فرفض ريمون اده والجميل الاشتراك في الحكومة تضامناً مع شمعون كما رفض الحلف الثلاثي أن تشكل حكومة من خارج المجلس النيابي في محاولة لتأزيم الأوضاع. ولما كان المعارضون الثلاثة أقطاب موارنة استحال تشكيل حكومة مهما بلغ المؤيدون لها ما لم تحصل على تغطية سياسة مارونية سيما وأن رئيس الجمهورية كان في صف الأقطاب الموارنة الثلاثة الذين يمثلون أيضاً حوالي ثلث المجلس النيابي.

ودعا الحلف الثلاثي الى اضراب عام في ١٩٦٩/١/٢٠ احتجاجاً على سياسة الحكومة في الانحياز الى جهة عربية مخلةً بذلك بميزان الحياد اللبناني فاستجابت له المنطقة الشرقية من بيروت.

دعا ريمون اده الى الاستعانة بقوات الطوارىء الدولية لحماية حدود لبنان وأعلن الحلف الثلاثي « تمسكه بمبادىء جلّية تكرس سيادة لبنان وتضمن سلامته وأمنه واستقراره. ويضع مصلحة لبنان فوق كل اعتبار وقبل أية مصلحة أخرى: عربية أم فلسطينية واتهم النهج (التكتل البرلماني الشهابي) أنه يتقلب في غموض ولا

يتورع عن السير في مخططات مشبوهة ومجاري تيارات هدامة تبطن للبنان الشر والويل وتتستر بقضية فلسطين المقدسة وتستغل جهاد الفدائيين.. وينذر الحلف من « خطر الموجة اليسارية التي تجتاح البلدان المجاورة وتسعى جاهدة للامتداد الى لبنان » ويعطي لنفسه صفة المنقذ من «الاخطبوط الشيوعي - الماركسي» وانتشاله من الأزمات الاقتصادية الخانقة التي تعصف به والتي يستغلها اليساريون ويخططون لنسف النظام والكيان « فعدة الشيوعيين والماركسيين استهتار المسؤولين بمصالح الشعب » « وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأزمات المتلاحقة الخانقة والبطالة المتفشية بين شبابنا تحملهم على ركوب البحر وامتطاء الجو الى الخارج سعياً وراء لقمة العيش التي بخلت بها أرضهم فيتحرقون على أمس مزدهر عاشته البلاد يوم كان يتولى شؤونها مسؤولون يعرفون ماذا يريدون وكيف يحكمون ويتألمون للحالة المتردية التي انتهى اليها لبنان اليوم نتيجة ميوعة في الحكم وتضارب في الصلاحيات بين الحاكمين: جماعة تلي ولا تحكم، وأخرى لا تلي ولكنها تتحكم بمقدرات البلاد » وجاء في بيان إعلان الحلف الثلاثي عام ١٩٦٨ والذي وقعه شمعون - الجميل - إده برنامج للحكم تضمن: تحقيق الوحدةالوطنية - حماية الحريات - تقويم الأوضاع المالية والاقتصادية - تعزيز الطابع الحر للاقتصاد اللبناني - تحقيق العدالة الاجتماعية - عدم انحياز لبنان في سياسته العربية - تعزيز النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي - اصلاح الادارة وتوزيع السلطات بشكل يثبت الحكم المدني - تنظيم مالية الدولة على أسس حديثة واستثمار ثروات البلاد.. الخ.. »[١٥٨].

وعقد الحلف الثلاثي مؤتمراً له في برمانا بتاريخ ٩/٨/٧ آذار ١٩٦٩ صدرت عنه مذكرة قدمت لرئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٧ طالب فيها بالاستعانة بالبوليس الدولي وهدد باللجوء الى السلبية ما لم تتحقق مطالبه السياسية. وأخذ الحلف يطرح قضية الوجود الفلسطيني في لبنان « قصد إغراق العمل الفدائي في مشكلة الانقسام الطائفي والتمكن من إيذائه والاجهاز عليه حسب ما رأى تقي

---

(١٥٨) فؤاد كرم - الحلف الثلاثي ولبنان - ١٩٦٩ ص ٣٤ - ٩ - ١٣ - ١٤ - ٢٠.

الـدين الصلح[١٥٩]. وتقدم حـزب الكتائب في شهـر آذار ١٩٦٩ بمشروع قـانـون لضمان الرساميل الأجنبية في لبنان خوفاً من تدهور الأوضاع السياسية وتأثير الوضع الاقتصادي فيها. وكان هذا المطلب قد تقدمت به الحكومة الأميركية عبر سفارتها في بيروت بشكل رسمي عام ١٩٦٥ الى حكومة حسين العويني. وفي مطلع شهر نيسان ١٩٦٩ شنت السلطة حملة اعتقـالات استهدفت منـاضلين وطنيين وبـدأت سياسـة تضييق واسعة على المخيمات الفلسطينية فانطلقت تظاهـرات شعبية مؤيـدة للعمل الفدائي في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبر اليـاس بدعـوة من جبهة الأحـزاب والهيئات الوطنية والتقدمية. فواجهتها السلطة بالقمع الدموي يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان فكانت حصيلتها قرابة ٣٠ شهيداً ومئة جريح.

إستقالت حكومة كرامي في ٢٤ نيسان وغسل وزيـر داخليتها عـادل عسيران يديه من المسؤولية فأقيل قائد موقع بيروت العميد اسكندر غانم بتهمة مجابهة التظاهرة دون أوامر من الحكومة. وانفتحت أزمة سياسية استمرت معها البلاد سبعة شهور من دون حكومة قيل أثناءها أن عرضاً أميركياً قدم لحكومة لبنان للقيام بانزال عسكـري أميركي على الساحل اللبناني.

وأعلن رشيد كرامي رئيس الحكومة المكلف « أنه كلما بحث مع الرئيس حلو في تفاصيل التشكيلة الوزارية المقترحة كان يفتح له ملف الفدائيـين ويقول أن الاتفـاق على قضية الفدائيين يجب أن يسبق مرحلة تشكيل الحكومة »[١٦٠].

وانعقدت في دار الفتوى قمة إسلامية ٢٢/١٠/١٩٦٩[١٦١] ضمت الشيخ حسن خالد، الشيخ محمد أبو شقرا، ورؤساء الحكومات: رشيد كرامي ـ حسين العويني ـ عبد الله اليافي ـ أحمد الداعوق ـ والنواب عثمان الدنا، شفيق الوزان ـ وشخصيات هي: صبحي المحمصاني ـ جميل مكاوي ـ رفيق نجا ـ عبد الله المشنوق ـ محمد كنيعو ـ وفيق القصـار ـ منير حمـدان ـ أسامة فاخـوري، عبد الـرحمن اللبان. ـ عـدنـان

(١٥٩) تقي الدين الصلح ـ في السياسة والحكم ـ دار العودة ١٩٧٢ ـ ص ١٢.
(١٦٠) تقي الدين الصلح ـ في السياسة والحكم ـ ص ٢٩.
(١٦١) العمل الشهري عدد ١٠/١١/١٩٧٨ ص ١٩٢.

الحيكم ـ محمد الداعوق ـ أمين العريسي ـ كمال جبر ـ رفيق غندور ـ وفيق الطيبي ـ أمين بيهم ـ أكـد المجتمعون على التأييـد المطلق للعمـل الفدائي وطـالبوا السلطة بإطلاق حرية العمل له لعدم تناقضه مع سيادة لبنان.

وفي ٣ تشـرين الثاني ١٩٦٩ وقعت الحكـومة اللبنـانية بـاشراف عبـد الناصر اتفاقية القاهرة مع المقاومة الفلسطينية التي نظمت ورعت الوجود الفلسطيني في لبنان. وبدأت مرحلة جديدة افتتحها خطاب جديد للبطريرك المعوشي في عينطورا (١٩٦٩) قال فيه: لبنان مهدد بتيارات إلحادية ومباديء متطرفة. ليس ما ينقذنا سوى المحافظة على إيماننا وعقائدنا. لبنان يواجه خطراً. ليس في معركة مع عدو بل مع أبناء وأخوة في الـداخل لهم علينـا حق المراعـاة. لبنان نـظامه الـديمقراطي في احتضـار ووضعه الدستوري في انهيار واذا طالب مخلص بالاخلاص على مستواه الوطني جابهوه بمطالب على الصعيد الطائفي »[١٦٢].

☐ إثر انتخابه رئيساً وقف شار الحلو في مجلس النواب ليقول: « اني أخلف رئيساً عظيماً يتخلى مختاراً عن المقود بعدما انقذ البلاد وأرساها على دعائم متينة سليمة صادقة داخلياً وعربياً وعالمياً »[١٦٣] وقال لدى حلف اليمين الدستورية « لقد وطد اللواء فؤاد شهاب عهداً اتسم بطابع الطمأنينـة العامة والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وأصبحت المحافظة على قواعد العهد ومنجزاته أمانة في عنق من يخلفه »[١٦٤]. لكن الرئيس لم يفته أن يؤكد في مطلع العهد أنه سيكون وفيـاً للذين جاؤوا به رئيساً وهؤلاء هم الذين عارضوا التجديد لفؤاد شهاب دون أن ينسى دعم وتأييد الشهابيين الـذين توسمـوا به الاستمرارية الشهابيـة. فأكـد الحلو أن « النظام الديمقراطي ضرورة جوهرية لبلادنا » ونظام الشورى هو في لبنان أحد شروط الحياة المشتركة والاستقرار[١٦٥].

(١٦٢) فؤاد كرم: الحلف الثلاثي في لبنان ـ ١٩٦٩ ص ٩٠.
(١٦٣) شارل حلو ـ خطب: وزارة الأنباء ـ ص ١.
(١٦٤) شارل حلو ـ خطب: وزارة الأنباء ـ ص ٦.
(١٦٥) شارل حلو ـ الخطب ـ ص ٧.

وأشار للسياسة الخارجية « العربية » فأكد على ارادة العيش المشترك ووحدة الشعور والموقع الجغرافي. وتاريخنا والأواصر الأخوية تشدنا الى العالم العربي[١٦٦] واذ يستعيد شارل حلو في خطبته لغة ميشال شيحا ومفاهيمه فيطمئن نوازع المارونية السياسية في مثالاتها الأساسية عن الازدهار والبلد المنفتح للمبادلات والحوار والموقع الجغرافي الخاص، يحاول في المقابل أن يخاطب الفريق الآخر معلناً التزامه نهج الشهابية التي أضافت عنصراً جديداً على الحياة السياسية هو وجوب اضطلاع الدولة بدور خاص في الحفاظ على المعطيات السياسية والاجتماعية.

ففي رسالة الى اللبنانيين يؤكد شارل الحلو هذا الوجه من سياسته قائلاً « فتكاثرت موجبات الدولة وتثاقلت أعباؤها وتعاظم الدور الذي كتب عليها أن تمثله سلباً وايجاباً وكل يوم في تطوير البلاد، وبرزت الحاجة الكبرى والملحة الى وضع برامج التنمية العامة وتوفير ظروف تنفيذها »[١٦٧] ويعدد شارل حلو أوجه تلك السياسة فاذ هي تصب في اطار مطالب المناطق والطوائف المحرومة. ويستدرك في خطبة أخرى فيجيب على المتذمرين من هذه السياسة فيؤكد لهم ان الازدهار الذي ينعمون به وحدهم لا يمكن أن يستمر بدون عدالة « إذ أنه لا يمكن على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي أن يكون ثمة ازدهار متواصل بدون عدالة » وهي مهمة مزدوجة لا ترمي الى تحقيق العدالة الاجتماعية فحسب بل الى ارساء قواعد اضمن وأوسع لازدهارنا الاقتصادي[١٦٨].

هذا المفهوم الاجتماعي للميثاق الوطني هو التوجه الذي راهنت عليه الشهابية في سبيل « لبننة العروبيين » واحتوائهم في اطار الدولة. « فالوحدة الوطنية القائمة على الاحترام الأمين للميثاق الوطني مبنية على التقوية اليومية لعلاقات الثقة والتعاون

(١٦٦) شارل حلو ـ خطب ص ٨. يؤكد شارل حلو في غير مناسبة من خطبه الأفكار الشيحوية من الوضع المقرر للموقع الجغرافي إلى كون لبنان «بلد المبادلات» ص ٤٢. إلى الوحدة القائمة على الحوار بين الطوائف السياسية ٤٤. إلاّ أن الجديد في التجربة الشهابية التي يستعيدها شارل حلو هو الدور الإيجابي المطلوب من الدولة. التدخل لصالح الحفاظ على المعطيات.

(١٦٧) شارل حلو ـ خطب ـ ص ٩٨ ـ ١٨ ك ٢/١٩٦٦.

(١٦٨) شارل حلو ـ خطب ـ ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

في اطار النظام الديمقراطي البرلماني. الذي وحده يستطيع أن يؤمن التعاون الضروري والحيوي بين الجميع لا مجرد التوازن بين سلطات الدولة »[١٦٩].

واذ يؤكد شارل حلو في غير مناسبة على التعاون العربي والتضامن فهو لا يجد ذلك ممكناً انطلاقاً من « سياسة الأمر الواقع » ومحاولات فرضها المستمرةعلينا[١٧٠] يجيء هذا الكلام لشارل حلو في رسالة الى اللبنانيين بعد أحداث نيسان ١٩٦٩ والتي تسببت بمنع تشكيل الحكومة طيلة سبعة أشهر.

وعود على بدء تطل من خلف سياسة شارل حلو وأفكاره خطة « العروبة ـ الانعزالية » تلك الازدواجية التي حكمت سياسة الدولة اللبنانية والمصالح الغالبة فيها، والتي كان شرطها وقوف التعاون اللبناني مع العرب عند الحدود التي لا تمس ارتباطه السياسي الامبريالي وتوازن الغلبة الطائفي الذي بنيت عليه الصيغة اللبنانية.

أدرك مثقفو الجناح الطائفي المسيحي المسيطر خطورة المعطى السياسي القائم على تناقض عميق في الشراكة الطائفية. فمن جهة كان لبنان بالنسبة لهم « في هذا الشرق القلق، شاهد حق على امكانية بناء دولة حديثة علمانية حرة تقوم على مشاركة ودية بين طوائف عدة » ومن جهة أخرى بنية سياسية« لا جدة فيها ولا جديد، وجوه متواصلة لا تغيب من الورثة القبليين أو الاقطاعيين أو الطائفيين »[١٧١].

ويعي مثقفو الجناح الطائفي المسيحي المسيطر حجم المعضلة الكامنة في تفاوت التطور في العلاقات السياسية والاجتماعية بين الفريقين الطائفيين وهو الذي سمح أساساً بتوازن الغلبة الطائفي القائم لكنه هو مصدر شكل ذاك النظام الذي يحول دون بلورة مصالح طبقية موحدة تسيطر فتجعل من الدولة سلطة لا تتوخى أن تعكس جمعاً للتعبيرات السياسية للمجتمع بل تتوخى أن تفرض سلطتها على حساب كل سلطة فئوية أخرى. واذا كانت التنمية هي دون شك وجهاً من وجوه السياسة الفاعلة باتجاه ردم التفاوت الا أن التنمية تؤسس في تطورها لنقض التوازن السياسي القائم،

(١٦٩) شارل حلو ـ خطب ص ١٩٥.

(١٧٠) شارل حلو ـ خطب ـ ص ٢٤٧. في ٣١ أيار ١٩٦٩.

(١٧١) ميشال أسمر ـ من أعماق المحنة ـ الندوة اللبنانية النشرة ٩ ـ ١٠ ـ ١٩٦٧ ص ١٤ ـ ١٥.

وهو المسار الذي ساهم في توليد الحرب الأهلية عام ٧٥. من هنا شغل موضوع التنمية الحيز الأكبر من المعالجات السياسية في الستينات وقد عكست محاضرات « الندوة اللبنانية » هذا التوجه في سلسلة محاضرات سنوات ٦٦ ـ ٦٧ ـ ٦٨[١٧٢] وأكمل دورها « ندوة الدراسات الانمائية » في مجموعة ضخمة من الأبحاث[١٧٣] وحظي موضوع الحوار بين الأديان بالاهتمام الخاص الى جانب موضوع التنمية[١٧٤].

عاجل الهجوم الامبريالي ـ الصهيوني على العرب عام ١٩٦٧ لبنان الرسمي قبل أن تتم بلورة خطة التحصين في وجه التأثيرات السياسية الآتية من ظواهر ما بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧. فحين انتدى المثقفون اللبنانيون بعد الهزيمة للتحاور حول موضوع « بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧. أي لبنان »، وقف د. ايلي سالم يطرح المشكلة المستأخرة ويقول:

« إننا نعجب أمام هذه الحاجة الملحة لبلورة إديولوجيا لبنان المستقل كيف أن الفكر اللبناني يتهرب منها، وكيف ان السياسة الرسمية لم تتطرق اليها. فالمفروض أن تكون الدولة قد بلورت مقومات لبنان الأديولوجية المصيرية، وان تكون قد وضعت خطة واضحة المعالم يتمشى عليها لبنان في ربع القرن القادم. انما يظهر من البيانات الوزارية منذ الاستقلال حتى اليوم أن الأديولوجية لم تكتمل بعد، وان التخطيط لم يزل فكرة تعاني الآم الولادة »[١٧٥]. تعكس كلمات إيلي سالم حقيقة هي أن لبنان استمر مجتمع الاختلاف المبني على تسوية والذي لم يبلور فكرة الأمة وبالتالي فكرة الدولة. فلا يمكن أن تقوم الدولة ونقيضها (الطوائف) فما أن طرح الوضع العربي بعد

---

(١٧٢) أنظر: نشرات الندوة في السنوات المذكورة.

(١٧٣) انظر: كتب ندوة الدراسات العديدة.

(١٧٤) انظر: الندوة نشرة ٧ ـ ٨ ـ ١٩٦٨ جورج خضر: المسيحية والعرب ـ يواكيم مبارك القدس في دعوتها الاسلامية. ميشال أسمر: جوهر الدين وتجاوز الطائفية. أنظراً أيضاً الندوة اللبنانية النشرة ١ ـ ٦ ـ ١٩٦٨ ـ جورج خضر: لبنان التحدي الروحي ٨ شباط ١٩٦٨ من ص ٣٢ ـ الى ٤٩.

(١٧٥) د. ايلي سالم ـ لبنان المستيقظ على المحنة. الندوة اللبنانية نشرة ١ ـ ٦ ـ ١٩٦٨ ص ٦٣.

الخامس من حزيران ١٩٦٧ عروبة لبنان على المحك بما هي وجود مادي شعبي فلسطيني مصطدم على أرض لبنان مع الخطة الأمبريالية الصهيونية حتى استنفرت القوى الطائفية المسيطرة ووضعت نفسها في اطار خطة الدفاع عن توازن اقليمي معين وعن توازن داخلي معين. ولما كانت الدولة ـ دولة شراكة ـ لا تقوى على أن تتصدى للمهمة وحدها، وبوحدتها كان الخروج الأول على الدولة بالحلف الثلاثي الطائفي وارتسمت في الأفق بيارق الحرب الأهلية.

الفصل السابع

مقدمات الحرب الأهلية

ربيع ١٩٧٠ الحار:

افتتحت الصدامات التي وقعت في ٢٣ و ٢٤ نيسان ١٩٦٩ وما تلاها الأزمة السياسية الوطنية التي تمحورت حول الوجود الفلسطيني في لبنان والتزامات لبنان العربية. ولم يقفل الملف الحكومي طيلة سبعة أشهر حتى تم توقيع إتفاق القاهرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ برعاية الرئيس جمال عبد الناصر بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. نظمت إتفاقية القاهرة الوجود الفلسطيني في لبنان على قاعدة حرية النشاط الفلسطيني داخل المخيمات وأعطت للمقاومة ممراً حراً في منطقة العرقوب الجنوبية لممارسة العمليات الفدائية ضد اسرائيل فضلاً عن تسهيلات للتحرك من وإلى الجنوب[1].

أجبر اليمين اللبناني على قبول اتفاقية القاهرة هذه فأخذ ينظم الميليشيات ويستعد لمجابهة عسكرية مع الوجود الفلسطيني وسط تصعيد سياسي مكشوف يهدف الى اعادة النظر بما تم الاتفاق عليه وتكاملت الأدوار الداخلية مع الضغط الاسرائيلي المتصاعد طيلة ربيع ١٩٧٠.

في أواخر آذار ١٩٧٠ أقدمت أجهزة السلطة على اغتيال أحد المناضلين الوطنيين في بنت جبيل (واصف شرارة)، وفي ١٩٧٠/٣/٢٥ أقدمت الأجهزة نفسها، بالتنسيق مع الميليشيات الكتائبية، على اطلاق النار على موكب فلسطيني مدني

---

(١) نص الاتفاق منشور في العمل الشهري عدد (٤) حزيران ١٩٧٧ ص ٥٤ ـ ٥٥.

في الكحالة، مما خلف أجواءً من التوتر السياسي في البلاد، فكشف كمال جنبلاط وزير الداخلية آنذاك أن لديه معلومات كافية عن الحوادث المدبّرة ومن يقف وراءها من أجهزة السلطة. ولم تكن تلك الحملة معزولة عن التمهيدات السياسية لانتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٣ آب ١٩٧٠. ففي حين كانت أجهزة الشهابية وأنصارها تمهد لعودة الرئيس فؤاد شهاب كان الحلف الثلاثي يسعى الى خلق أجواء تستبعد مثل هذه العودة.

تلا أحداث الكحالة اشتباكات بين قوى السلطة ومضربين ومتظاهرين من عمال المكلس فكتبت مجلة الحوادث البيروتية تقول في ٣/٤/٧٠ « المعركة لبنانية والعسكر فلسطينيون » وكان عمال المكلس قد واجهوا السلطة وسط حالة إضراب شعبي عمالي مشترك. ذلك أن منطقة المكلس هي ممر مهم للوجود الفلسطيني من وإلى مخيم تل الزعتر، وحاولت السلطة تضييق الخناق على الوجود الفلسطيني كما حاولت هدم جزء من المخيم بحجة بنائه على ملك الغير، فالتحم العنصر الفلسطيني بالعنصر الشعبي الداخلي في مواجهة مشروع السلطة المزدوج لضرب الوجود الفلسطيني وقمع التحركات الشعبية التي وجدت في الوجود الفلسطيني المسلح حماية فعلية.

في ٥/٤/١٩٧٠ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب يعقد مؤتمراً صحفياً يدين فيه ممارسة المقاومة الفلسطينية ويقول أن المقاومة تورط لبنان في حرب مع اسرائيل غير متكافئة. ويغمز من دور الوجود الفلسطيني الداخلي معتبراً أنه بات يهدد الوطن واليكان والنظام.

الاعتداءات الاسرائيلية تتصاعد على الجنوب وجريدة « الجريدة » تقول في ١١/٤/٧٠. المؤامرة هي على لبنان لجره الى هلال خصيب جديد وانشاء سورية الكبرى البعثية. وجريدة « النهار » تقول في إفتتاحية بقلم غسان تويني في ١٣/٤/١٩٧٠ بعنوان « لبنان الحر والفلسطينيون الأحرار » أن الثورة الفلسطينية إما أن تكون فلسطينية أو لا تكون. كل انشغال عن ذلك سراب. اليمين سراب واليسار سراب الفداء على غير أرضه سراب. لا يجب أن يموت الفلسطيني خارج أرضه أو

يطلق رصاصة خارج فلسطين أو يتبجح بسلاح » وفي تعليق النهار هذا ما يشبه الدعوة لالغاء إتفاقية القاهرة التي أعطت الفلسطينيين حق المرور الى الجنوب وبعض حرية الحركة.

اسرائيل ترفض وجود قوات دولية في الجنوب والأوساط الوطنية تحذر من مخطط اسرائيلي لاقتطاع جزء من الجنوب. وفريق أميركي من الكلية الحربية يزور بيروت في ١٦/٤/٧٠ ويقابل عدداً من المسؤولين. وجريدة النهار البيروتية تنشر إتفاقية القاهرة السرية في ٢٠/٤/٧٠ بتسريب من مراجع عليا في الدولة هدفها اثارة الضجة حول الوجود الفلسطيني وإعادة طرح هذا الوجود على بساط البحث. وبالفعل يحدث نشر الاتفاقية ردود فعل واسعة.

الاعتداءات الاسرائيلية في أيّار ١٩٧٠ تتصاعد على الجنوب وفي ١/٥ عدوان واسع على منطقة العرقوب وحاصبيا يشارك فيه الطيران وتتكرر الغارات من ١ الى ٢٢ أيار ١٩٧٠ وتشمل مناطق واسعة من الجنوب. ومجلس الأمن يرفض اتخاذ قرارات ضد العدوان الاسرائيلي بسبب الفيتو الأميركي. وريمون اده يعلن رفض مقاطعة أميركا في ٥/٥. والانذارات الاسرائيلية للبنان تتكرر ويدخل الاسرائيليون القرى الجنوبية وينسفون عدة منازل.

في ٥/٥ الاعلان عن مخيم تدريب عسكري لميليشيات اليمين في زحلة. « وصوت العروبة » الجريدة الاسلامية، تدعو للتسلح والتنظيم المقابل في ٦/٥. وفي نفس اليوم مخيم تدريبي آخر في كسروان وفي ١٠/٥ مهرجان كتائبي حاشد في الأشرفية يمهد للعدوان الاسرائيلي على العرقوب ويطرح قضية الوجود الفلسطيني. جريدة العمل الكتائبية في ١٤/٥ تقول: الغير يقرر لجيشنا وبدون معرفته زمان المعركة ومكانها ويزجه في معركة غير متكافئة. « ونداء الوطن » المقربة من بكركي تقول في ١٥/٥ يريدون أن يجعلوا لبنان بالقوة دولة مواجهة أو يرحل أهله. اللبنانيون يرفضون والذين لا يعجبهم ذلك فهم أحرار. في ١٩/٥ البطريرك الماروني يجتمع الى رئيس الجمهورية شارل حلو ويرفض وقوف الدولة مكتوفة الأيدي أمام حملات التشكيك حسب تصريحه.

يحذر البطريرك الماروني من الوضع المتردي ويسرد في بيان مطول تطور علاقات الفرقاء اللبنانيين من الكيان اللبناني ويعتبر ما يحصل تفريطاً بالسيادة ونقضاً للاتفاق (المقصود ميثاق ١٩٤٣).

العدوان الاسرائيلي يتكرر على الجنوب وتبدأ الدوريات الاسرائيلية بالتغلغل في عمق الأراضي اللبنانية. وجريدة العمل الكتائبية تقول: لبنان يدفع ضريبة الدم للذين ورطوه في حرب. ووزير الدفاع الاسرائيلي موشي ديان يتفقد الحدود.

رئيس الجمهورية يدعو لاجتماع طاريء يضم وزير الدفاع وكبار الضباط يثير خلاله خبر دخول جنود سوريين الى الجنوب، الخبر يتفاعل، رئيس الحكومة رشيد كرامي يعلن عن اجراء اتصالات لبحث الأمور، وزير الداخلية كمال جنبلاط ينفي الخبر ويستغرب افتعال القضية، وحزب الوطنيين الأحرار يطالب بالتوضيح وينتقد مواقف جنبلاط، والأوساط الوطنية تعتبر الخبر استفزازاً لسوريا. كرامي وجنبلاط وفرنجية والدنا يزورون سوريا تباعاً للتنسيق وبيار الجميل يطالب بالتعاون مع سوريا ويعلن عن ضرورة انشاء تمثيل دبلوماسي مع سوريا؟!.. الأوساط الرجعية تطالب بتقديم شكوى لمجلس الأمن والجامعة العربية ورئيس حزب النجادة الاسلامي يزور سوريا في ٥/٢١. الامام موسى الصدر رئيس المجلس الشيعي الأعلى يدعو لاضراب عام في ٥/٢٤ ويوجه رسالة عن وضع الجنوب، والانعزاليون يحاولون استغلال الإضراب ضد الوجود الفلسطيني.

علماء الدين المسلمون يحمّلون الدولة في ٥/٢٧ مسؤولية الوضع في الجنوب ويطالبون بتسليح المواطنين وبناء الملاجيء والتحصينات، والأحزاب التقدمية تدين تخاذل الدولة، ومجلس النواب يفتح مناقشة حول الجنوب والوجود الفلسطيني فيطالب نائب الكتائب إدمون رزق ونائب الأحرار سمعان الدويهي بالغاء اتفاقية القاهرة تحت شعار عدم امكان وجود دولة أخرى على أرض لبنان تشارك الدولة السلطة.

جريدة نداء الوطن ٥/٢٨ تقول: المطالبون بقوات عربية لحماية الجنوب عملاء مأجورون. «والعمل» الكتائبية في ٥/٢٩ تقول: لبنان منقسم حيال استدعاء قوات عربية. في ٥/٣١. «الحزب الديمقراطي» يوجه رسالة للمؤتمر الوطني

الفلسطيني المنعقد في القاهرة ينتقد الممارسات الفلسطينية والتوجه السياسي الفلسطيني ويدعو لعدم تدخل الفلسطينيين في الشؤون اللبنانية.

جريدة «العمل» الكتائبية في ٦/٢ تقول: معركتنا مع دول عربية حقدت علينا وأعداء لبنان في الداخل الذين هدفهم تحطيم النظام والمتعصبين طائفياً، وتطالب بالتراجع عن اتفاقية القاهرة لأنها وقعت في «ظروف فراغ الحكم». ومسؤولون اسرائيليون يطالبون بعقد صلح منفرد مع لبنان في ٤ و ٦/١٧.

جريدة النهار تنشر معلومات عن حجم النزوح الجنوبي الذي يبلغ حوالي خمسين ألفاً. وبيار الجميل يعلن في ٦/٣ أن الوجود الفلسطيني هو السبب.

في ٩/٦/٧٠ كميل شمعون يخرّج دفعة جديدة من الميليشيات ويدعو للتصدي لأعداء لبنان، وحزب الهيئة الوطنية (الاسلامي) يناشد حزب الكتائب عدم طرح الوجود الفلسطيني للبحث في الشارع. وحزب النجادة (الاسلامي) يرد على مذكرة قدمها بيار الجميل ويقول: يجب التسليم المطلق بعروبة لبنان وموجباته العربية(٢).

انتخاب سليمان فرنجية:

نجح سليمان فرنجية بفارق الصوت الواحد (أو نصف الصوت ٤٩ من ٩٩) على خصمه الياس سركيس في معركة الرئاسة عام ١٩٧٠. وكانت نتائج انتخابات ١٩٦٨، والوزن النيابي الذي جاء به الحلف الثلاثي الى المجلس حاضرين في نتيجة هذا الانتخاب. كما كانت هزيمة ١٩٦٧ العربية تهيمن على الأجواء. فكان في طليعة المهام التي أوكلت للعهد الجديد أن يقوم بتصفية التركة الشهابية في سياستها العربية المتوازنة وفي سياستها الداخلية التي جعلت للدولة مهام اضافية، من سياسة الانماء، الى فرض التوازن داخل مؤسسات المجتمع الأهلي، تلك العملية الثأرية الواسعة التي شنها العهد الجديد على إنجازات سلفه.

كان شعار الثورة قد شاع في كل الأوساط فلم يتردد صائب سلام، أشد رؤساء

(٢) سجل العالم العربي ـ موسوعة سياسية ـ دار الأبحاث ـ ١٩٧٠ ص ٥٨٩ ـ ٧٥٨ لبنان.

الحكومات في لبنان رجعية، ومحافظة عن أن يصف مهمة حكومته بأنها « الثورة من فوق ».

لم يكن صائب سلام رئيس حكومة العهد الجديد الأولى مبالغاً في نوع القضية المطروحة على البلد: أي قضية الثورة. فلقد أعلن النائب الشيخ موريس الجميل عام ١٩٦٨، أن البلد يعاني «أزمة مصير». . وأصبحنا في وضع ينذر بالانفجار يستحيل معه على الحكم أن يحكم وعلى الشعب التحمل «إنها لمتفجرة حتماً ما داموا لا يعالجونها». لا يستبعدن أحد الثورة في لبنان لأن شروطها اكتملت. . . بت أؤمن إذا لم تسارع الدولة الى تحقيق الثورة في الشرعية فستشهد حتماً الثورة على الشرعية »[3]. وفي افتتاحية أبرز جريدة لبنانية وأوسعها انتشاراً كتب غسان تويني تحت عنوان « بيت بلا سقف » يقول: « الطوفان لن يكون بعد الآن مفاجأة »[4] وفي مقال آخر « كل شيء في لبنان يدعو الى الثورة »[5].

الثورة المحتملة:

الثورة المحتملة التي تحدث عنها اليمين اللبناني كانت في مطلع السبعينات قد اجتازت فترة اختمارها الطويل لتنفجر مجموعة مواجهات عنيفة مع السلطة على مختلف الجبهات.

كانت الجبهة الطالبية منذ العام ١٩٦٦ في تحرك متواصل وتحت شعارات تطالب بالمعادلات للشهادات الأجنبية والعربية التي تشكل تحايلاً على سياسة التصفية الطبقية المعتمدة في لبنان. كما تطالب بالغاء العلامة اللاغية في اللغة الأجنبية، والتعريب للبرامج، فضلاً عن توسيع التعليم الرسمي والجامعي خاصة والفروع العلمية.

(٣) من مقال للشيخ موريس الجميل في ملحق جريدة النهار في ٢٧ ـ ١٠ ـ ١٩٦٨. نقلاً عن د. محمد محذوب ـ دراسات في السياسة والأحزاب ـ عويدات ـ ١٩٧٢ ص ١١. وص ٦١ ـ ٦٢.

(٤) غسان تويني ـ النهار ـ ص ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٩٦٨ ـ المرجع السابق.

(٥) غسان تويني ـ النهار ـ ١٩٦٨/١١/٢٠ ـ المرجع السابق.

النضال العمالي استعاد زخمه في معركة عنيفة اثر اضراب عمال غندور في تشرين الأول من العام ١٩٧٢ وافتتح طوراً جديداً في نضال الطبقة العاملة ضد السلطة وأرباب العمل. كما يشهد البلد من ٦٩ وحتى ٧٢ مجموعة إنتفاضات فلاحية في الجنوب والبقاع، ضد بقايا العلاقات الاقطاعية، وجاءت حركة مزارعي التبغ عام ١٩٧٣، وحركة عمال المكلس في ٦ شباط ١٩٧٤، لتضع المواجهات الشعبية مع السلطة في أعلى درجاتها. بينما كان الجواب الوحيد الذي ردت به السلطة على تلك المطالب هو القمع الدموي الذي ذهب ضحيته عدد من الشهداء. ومنذ معركة الضمان الصحي عام ١٩٧١ خاضت القوى الشعبية العديد من المعارك المطلبية وشملت تلك النضالات قطاعات واسعة من عمال وفلاحين وصغار الكسبة والنساء والمثقفين والطلبة والمعلمين والموظفين والمهندسين والمحامين والأطباء[6].

شارفت « الثورة المحتملة » على هز الهيكل الكنسي في لبنان. ففي عيد الميلاد عام ١٩٦٨ نشرت « الشبيبة الطالبة المسيحية » بياناً في ملحق صحيفة الأوريان « عكر الأجواء حسب وصف معلق الموند الفرنسية، « روبير سوليه ». فقد رفض قادة الشبيبة المسيحية » الثروة المادية والقوة السياسية في كنيستنا. . . التي تدافع وتساهم في نظام الاستغلال الاقطاعي والرأسمالي القائم في لبنان » وباللهجة نفسها قالوا: اننا نرفض كنيسة غريبة عن بيئتها ومتعلقة بالمدنية الغربية. إننا نريد كنيسة ومسيحيين يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، ويشاركون في قضاياه ونضالاته وتوقه الى التحرر وبناء مجتمع متطور يكون لكل أفراده. وهذا يتطلب تأييداً كاملاً للشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقه في وطنه. ودعا البيان جميع المسيحيين الى التزام سياسي فعال « لاجراء » تغيير جذري للمجتمع اللبناني[7].

زاد في أهمية الحدث أن من ضمن موقعي البيان الثمانية والعشرين، وهم كهنة

(٦) مجلة الأخبار البيروتية في ٧٤/٤/٢٧ دراسة إحصائية عن اضرابات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ وكانت عناوينها: ضد الغلاء ـ دفع بدل العطل ـ الصرف والمادة ٥٠ من قانون العمل ـ شروط العمل الخ . .

(٧) جريدة النهار ـ السبت في ٩ ـ ١٩٧٢/١٢ عن لبنان في الموند ـ هناك انتفاضات في قلب الكنيسة والليرة اللبنانية لم تعد الديانة الواحدة ـ بقلم روبير سوليه.

الحكومات في لبنان رجعية، ومحافظة عن أن يصف مهمة حكومته بأنها « الثورة من فوق ».

لم يكن صائب سلام رئيس حكومة العهد الجديد الأولى مبالغاً في نوع القضية المطروحة على البلد: أي قضية الثورة. فلقد أعلن النائب الشيخ موريس الجميل عام ١٩٦٨، أن البلد يعاني «أزمة مصير» .. وأصبحنا في وضع ينذر بالانفجار يستحيل معه على الحكم أن يحكم وعلى الشعب التحمل «إنها لمتفجرة حتماً ما داموا لا يعالجونها». لا يستبعدن أحد الثورة في لبنان لأن شروطها اكتملت... بت أؤمن إذا لم تسارع الدولة الى تحقيق الثورة في الشرعية فستشهد حتماً الثورة على الشرعية »[٣]. وفي افتتاحية أبرز جريدة لبنانية وأوسعها انتشاراً كتب غسان تويني تحت عنوان « بيت بلا سقف » يقول: « الطوفان لن يكون بعد الآن مفاجأة »[٤] وفي مقال آخر « كل شيء في لبنان يدعو الى الثورة »[٥].

الثورة المحتملة:

الثورة المحتملة التي تحدث عنها اليمين اللبناني كانت في مطلع السبعينات قد اجتازت فترة اختمارها الطويل لتنفجر مجموعة مواجهات عنيفة مع السلطة على مختلف الجبهات.

كانت الجبهة الطالبية منذ العام ١٩٦٦ في تحرك متواصل وتحت شعارات تطالب بالمعادلات للشهادات الأجنبية والعربية التي تشكل تحايلاً على سياسة التصفية الطبقية المعتمدة في لبنان. كما تطالب بالغاء العلامة اللاغية في اللغة الأجنبية، والتعريب للبرامج، فضلاً عن توسيع التعليم الرسمي والجامعي خاصة والفروع العلمية.

---

(٣) من مقال للشيخ موريس الجميل في ملحق جريدة النهار في ٢٧ - ١٠ - ١٩٦٨. نقلاً عن د. محمد مجذوب - دراسات في السياسة والأحزاب - عويدات - ١٩٧٢ ص ١١. وص ٦١ - ٦٢.

(٤) غسان تويني - النهار - ص ٣٠ - ١٢ - ١٩٦٨ - المرجع السابق.

(٥) غسان تويني - النهار - ١٩٦٨/١١/٢٠ - المرجع السابق.

النضال العمالي استعاد زخمه في معركة عنيفة اثر اضراب عمال غندور في تشرين الأول من العام ١٩٧٢ وافتتح طوراً جديداً في نضال الطبقة العاملة ضد السلطة وأرباب العمل. كما يشهد البلد من ٦٩ وحتى ٧٢ مجموعة إنتفاضات فلاحية في الجنوب والبقاع، ضد بقايا العلاقات الاقطاعية، وجاءت حركة مزارعي التبغ عام ١٩٧٣، وحركة عمال المكلس في ٦ شباط ١٩٧٤، لتضع المواجهات الشعبية مع السلطة في أعلى درجاتها. بينما كان الجواب الوحيد الذي ردت به السلطة على تلك المطالب هو القمع الدموي الذي ذهب ضحيته عدد من الشهداء. ومنذ معركة الضمان الصحي عام ١٩٧١ خاضت القوى الشعبية العديد من المعارك المطلبية وشملت تلك النضالات قطاعات واسعة من عمال وفلاحين وصغار الكسبةوالنساء والمثقفين والطلبة والمعلمين والموظفين والمهندسين والمحامين والأطباء[٦].

شارفت « الثورة المحتملة » على هز الهيكل الكنسي في لبنان. ففي عيد الميلاد عام ١٩٦٨ نشرت « الشبيبة الطالبة المسيحية » بياناً في ملحق صحيفة الأوريان « عكر الأجواء حسب وصف معلق الموند الفرنسية، « روبير سوليه ». فقد رفض قادة الشبيبة المسيحية » الثروة المادية والقوة السياسية في كنيستنا... التي تدافع وتساهم في نظام الاستغلال الاقطاعي والرأسمالي القائم في لبنان » وباللهجة نفسها قالوا: اننا نرفض كنيسة غريبة عن بيئتها ومتعلقة بالمدنية الغربية. إننا نريد كنيسة ومسيحيين يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، ويشاركون في قضاياه ونضالاته وتوقه الى التحرر وبناء مجتمع متطور يكون لكل أفراده. وهذا يتطلب تأييداً كاملاً للشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقه في وطنه. ودعا البيان جميع المسيحيين الى التزام سياسي فعال « لاجراء » تغيير جذري للمجتمع اللبناني[٧].

زاد في أهمية الحدث أن من ضمن موقعي البيان الثمانية والعشرين، وهم كهنة

---

(٦) مجلة الأخبار البيروتية في ٧٤/٤/٢٧ دراسة إحصائية عن اضرابات ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وكانت عناوينها: ضد الغلاء - دفع بدل العطل - الصرف والمادة ٥٠ من قانون العمل - شروط العمل الخ..

(٧) جريدة النهار - السبت في ٩ - ١٩٧٢/١٢ عن لبنان في الموند - هناك انتفاضات في قلب الكنيسة والليرة اللبنانية لم تعد الديانة الواحدة - بقلم روبير سوليه.

ورجال دين ودنيا، اسم مطران الروم الكاثوليك في بيروت غـريغوار حـداد. ويشير كاتب التحقيق الى الدور الذي يقوم به المطران غريغوار حـداد، عبر حركة اجتماعية تضم ما يقرب من ١٥٠٠ مسيحي ومسلم تدعو الى تحرير المسيح من الذين استعمروه واعادته الى الوطن كله.

كما يشير كاتب التحقيق الى دور مترو بـوليت جبل لبنان للروم الأرثوكـس، المطران جورج خضر، الذي يدعـو للتجديـد المسيحي بعيداً عن القـومية الـطائفية المعادية للعـرب. فالمـطران خضر يعلن أن « الدين اللبنـاني في لهو عن مـوضوعـه. والطوائف الدينية في لبنان أفلست حتى اليوم في إبراز ظاهرة الضمير »[٨].

ويقول « النظام الطائفي، يمكن لفلاسفة مترفين أن يتكلموا عن محاسن له ما استـطاعوا.. لكن البلد لا يستـطيع أن يقـوم الى الأبد عـلى تصنيف لأبنائه يعطل وحدتهم في المخلوقية والكرامة[٩].

وفي مناسبة أخرى يعلن المطران جورج خضر وجوب الارتباط بالعـروبة التي انصهرت بها كل الميراثات الشرقية القديمة. والعروبة ثقافة. أما الحضارة اليوم فهي واحدة أو صائرة الى الوحدة. كما يعلن أن ليس مـا يحول دون رؤيتنـا النبوة خـارج المؤسسة الكنسية في العهد القديم وفي العهد الجديد »[١٠]. والمطران خضر بذلك لا يهز هيكل النظام السياسي الطائفي في لبنان بل يضع فأسـه عند الجـذور من الوعي الديني العصبوي ويتصدى للكنيسة بحصر المعنى بل لكل كنيسة تدعي احتكار الله، وتدعي تمثيله على الأرض، وتفرض عصبوية على الاجتماع البشري ترى في كل ما هو خارج عنه عدواً له.

ما يعنينا الآن أن « الثورة المحتملة » كانت في مشارف السبعينات على كل شفة ولسان حتى استطاعت أن تخترق أسوار الكنيسة اللبنانية[١١]. « لكن من يحلم بثورة

(٨) جورج خضر ـ لبنان: التحدي الروحي ـ الندوة اللبنانية ـ نشرة ١ ـ ٦ ـ ١٩٦٨ ص ٣٥.
(٩) جورج خضر ـ المرجع ذاته ص ٣٦.
(١٠) جورج خضر ـ المسيحية والعرب ـ الندوة اللبنانية ٧ ـ ٨ ـ ١٩٦٨.
(١١) في ١٢ آذار ١٩٦٩ رفعت ندوة الدراسات الانمائية (تجمع لمثقفين لبنانيين) إلى رئيس الجمهورية شـارل =

اجتماعية خالصة لن يراها أبداً »[١٢].

انعكست الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية في لبنان نمـواً للقوى اليسـارية التي كانت تاريخياً على تماس مع تشكل الطبقة العاملة، أو التي كـانت جزءاً من الحـركة القومية ومواقعها في أوسـاط البرجـوازية الصغيـرة، لاسيما فئـات المثقفين، وصغـار المـوظفين، والـطلبة، وصغـار الكسبـة، والمهن الحـرة. ورغم الميـل العـام الـوطني التراجعي عربياً، فقد استطاعت هذه القوى أن تتصدر الحركة المطلبية بـوجه النهـج القمعي الذي استخدمته السلطة. كـانـت أزمـة النظـام السياسي وتناقضات قواه قد بدأت تزعزع قبضته القمعية وتفسخ أدواته. فالى جانب الحركة المطلبية الديمقـراطية كانت تنمو حركات المطالبة بحقوق الطوائف. وكـانت المطالب الاجتمـاعية تتـدرج كرافد من روافد المطلب الطائفي الأوسع الذي تتقاطع عنده وتتوحد عناوين المطالب الفئوية.

فالمطالبة بحقوق الشيعة ليست غريبة عن الفئات الاجتماعية التي تتكون منها الطائفة، وهي فئـات يغلب على الكتلة الاجتماعية الأساسية منها طابع الفقر. اذ أن الشيعة، في الجنوب والبقاع، هم مصدرو اليد العاملة الى بيروت في قطاع الصناعة وفي قطاع الخدمات. والشيعة هم الطائفة الريفية الأكبر في لبنان، والكتلة الاجتماعية المزارعة، الأضخم. وهم الى ذلك، الطائفة الأوفر عدداً والأقل مشاركة في السلطة السياسية وفي الادارات الرسمية وفي كادرات المؤسسات الخـاصة العليـا، وهم أبناء المناطق الأكثر حرماناً من الخدمـات الاجتماعيـة كافـة. وفوق ذلـك كله هم طائفـة الحدود مع العدو الصهيوني وموقع المواجهة الفلسطينية معه بكل أعباء تلك المواجهة. لذا لم يكن غريباً أن يلتقي المطلب الاجتماعي بالمطلب الطائفي السياسي وأن يسود الثاني على الأول ويحتويه.

= حلو مذكرة تحت عنوان « التجديدات الديمقـراطية الـلازمة للنـظام السياسي اللبنـاني » طالبت فيهـا بتحويل النظام الطائفي الى نظام وطني علماني.
(١٢) لينين في صدد الحركة الارلندية ١٩١٦. حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٦٧ ص ٢٧١.

اقتصرت الحياة السياسية في الجنوب تاريخياً على تيار وطني عروبي مديني تصدرت قيادته مدينة صيدا، في حين ظل الريف الجنوبي تتنازعه الزعامات التقليدية، كبيت الأسعد وعسيران والخليل والزين وحلفائهم من عائلات المرتبة الثانية. ومنذ الاستقلال حتى بداية السبعينات لا نستطيع أن نصنف حزباً لبنانياً فاعلاً جمهوره الرئيسي شيعي، رغم تمفصل الأحزاب السياسية على الجماعات الطائفية. لقد ظل التمثيل السياسي الشيعي ملحقاً بالتمثيل الاسلامي السني. وفي حين كانت للطوائف كافة رموزها الدينية ومؤسساتها منذ العام ٣٦ و ٣٨ (وقوانين الأحوال الشخصية التي فرضها الانتداب) لم يكن للشيعة شيء من ذلك حتى ١٩ ك ١ ـ ١٩٦٧ حين نظمت المحاكم الجعفرية ومنحت استقلاليتها الكاملة وشخصيتها المعنوية[١٣]. ولم تكن الطائفة الشيعية لتبلور مشروعها السياسي الخاص، فلا الدور السياسي التاريخي في اطار الكيان اللبناني يؤهلها لذلك، ولا التكوين الاجتماعي يشكل مصدر طموح « لتدويل الطائفة »، ولا الارتباطات الخارجية كما هو حال الموارنة وعلاقتهم بالغرب والسنة وعلاقاتهم العربية.

كان عنصر التوحيد الطائفي عند الشيعة زعامة تقليدية من الاقطاع السياسي يرتكز الى تحالفات عائلية أوسع ويتغذى من المحور السلطوي مباشرة، ومن زعامة دينية شعبية وثيقة الاتصال بجمهورها لكنها ضعيفة التأثير بافتقادها للمؤسسات الإكليركية الخاصة وبانفصال المثقفين المدنيين عنها هؤلاء الذين انخرطوا في اطار الحركات السياسية العلمانية اليسارية والقومية.

انغلقت هذه الطائفة على تراثها الديني الأقلوي الذي شكل الاطار العام للذاكرة الجماعية، مصدر تماسك العصبية الطائفية. ومن هنا قيل أن « ليس في المتاولة عصبية قومية بل فيهم عصبية دينية[١٤] ».

(١٣) صوت مجلس النواب على قانون انشاء المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في ١٦/٥/١٩٦٧ وصدر عن رئيس الجمهورية شارل حلو في ١٢/١٢/١٩٦٧. وكانت للشيعة مطالبة سابقة بذلك الا أن العهود كافة امتنعت عن اقرار هذا المطلب. انظر الحركات الاسلامية في لبنان ـ مجلة الشراع ـ ١٩٨٤ ـ ص ٥٣ ـ ٥٤ ـ و٣٢.

(١٤) رفيق التميمي ومحمد بهجت ـ ولاية بيروت ـ دار لحد خاطر بيروت ١٩٧٩ ص ١٧٣.

لم تستطع الزعامة الدينية أن تتصدر القيادة السياسية للشيعة إلّا بتهشيم هيبة الاقطاع السياسي وانفكاك قبضته الارهابية المكونة من أدوات السلطة المركزية، ومجموعة الأزلام المرتزقة ذوي المنافع الخاصة وقد كان لبروز المقاومة الفلسطينية المسلحة والالتفاف الشعبي المسلح من حولها الدور الأكبر في اختصار هذه المرحلة من المواجهة مع الاقطاع السياسي. ومن حول المطالب الجنوبية ذات الامتدادات الوطنية إلتفّت القوى الشعبية الجنوبية ووجدت عمقها الوطني.

لكن من غير الجائز قطعاً عدم الاشارة لعاملين أساسيين دفعا الحركة الشعبية الوطنية الجنوبية في طريق الحركة الطائفية وهما الوزن والدور الفلسطيني اللذين اتخذا وجهة تغذية هذه الحركة لأكساب الحزام الشعبي طابع المشروعية الطائفية في وضع الدولة اللبنانية، من جهة ومن جهة أخرى قصور القوى السياسية الوطنية العلمانية عن طرح برنامج وخطة استيعاب المستجدات.

لم يقتصر الحرمان الطوائفي على الشيعة وان كان مضاعفاً حقاً في الوسط الجغرافي الطائفي السياسي الاجتماعي هذا الذي لم يكن له تعبيره السياسي الخاص سابقاً. فلقد انعكست الأزمة السياسية الاجتماعية الوطنية على « الدروز » وفيهم كتلة اجتماعية ضخمة من صغار المزارعين المفقرين انعكست في تنامي دور الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة كمال جنبلاط وتصاعد سياسة المعارضة التي انتهجها.

أما الطائفة السنية وهي الشريك رقم ٢ في المعادلة الطائفية اللبنانية فقد تضافرت معطيات الأزمة على احداث خلل في علاقة الشراكة بين قيادتها السياسية العليا وقيادة الفريق الماروني وتغذت من ضغط القوى الاجتماعية السنية الوسيطة ذات التوجهات القومية والتقدمية فضلاً عن بروز مراكز تجمع سياسي ضاغطة على القيادات التقليدية ومطالبة بالمشاركة الفعلية في السلطة.

كان الضيق الذي واجهت به قمة السلطة السياسية الطائفية ـ الطبقية الأزمة الاجتماعية الوطنية يفاقم نزاع عناصر الفريق الحاكم. فتضافرت عوامل الأزمة الشاملة لتطال وحدة السلطة نفسها، ودخل البلد في دوامة حرب أهلية طائفية. وحين نقول حرباً أهلية طائفية لا نكون قد أسقطنا العوامل الخارجية التي لعبت دورها

في الأزمة اللبنانية. إن تلك العوامل كانت متضمنة في تلك الحرب وان كانت لا تختزلها لكن ذلك يخرج عن حدود البحث الحالي.

يصنف (د. باسم الجسر) الصراعات اللبنانية في خانات ثلاث هي: نزاعات ظاهرية سياسية وطائفية ونزاعات حقيقية سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية، ونزاعات عقائدية، دينية ثقافية ـ قومية[١٥]. ويحاول أن يحلل الأزمة اللبنانية انطلاقاً من عناصر الاختلاف الطائفي حول هذه العناوين. وعلى هذا النحو يعالج د. فؤاد شاهين الطائفية في لبنان[١٦] بصفتها ظاهرة نفسية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية[١٧] شاملة لجميع مستويات البناء المجتمعي اللبناني.

من جهتنا، مع اقرارنا بشمولية الظاهرة الطائفية للمستويات المجتمعية كافة الا أننا لم نعتمد هذا الأسلوب لتجلي الظاهرة الطائفية في الميادين الاجتماعية كل على حدة. لقد اعتمدنا نهج التحليل السياسي المترابط في علاقة بنايته التحتية والفوقية حتى لا نقع في فخ التحديد للتوازن والمفاضلة بين العوامل المكونة للظاهرة الطائفية في تطورها التاريخي. وبهذا المعنى نفهم العامل الأديولوجي والسياسي عاملاً في البنية الاجتماعية كما نفهم العامل الاجتماعي مقرراً في البنية الأديولوجية والسياسية.

ومن غير أن نكون مضطرين الى الخوض في المعطيات المباشرة للحرب الأهلية ومسارها يمكن تسجيل حقيقتين كانتا في أساس ما تطور اليه الصراع في لبنان هما:

أولاً: انهيار وتفكك الدولة اللبنانية الذي طاول جميع مؤسساتها.

ثانياً: انقسام المجتمع اللبناني انقساماً طائفياً وبروز التظاهرات المذهبية.

إن هاتين الحقيقتين تبرزان عمق المسألة الطائفية في لبنان الى حد تحكمها في بنيته السياسية: بنية الدولة، وبنية المؤسسات السياسية الشعبية.

في قراءتنا لجذور وتطور المسألة الطائفية في تاريخ لبنان يتضح ان النظام

---

(١٥) باسم الجسر: الصراعات اللبنانية والوفاق ـ دار النهار ـ ١٩٨١ ص ١٨.

(١٦) د. فؤاد شاهين ـ الطائفية في لبنان ـ دار الحداثة بيروت ١٩٨٠.

(١٧) المرجع المذكور ص ٢٨.

السياسي الطائفي كان فاعلاً باستمرار باتجاه منع تطور نقيضه الوطني وكانت ديمومة هذا النظام مرتبطة بالانقسام السياسي الشعبي الذي جعل مطلب الحفاظ على النظام أم تغييره مدار انقسام لبناني طائفي حال دون تطوير المؤسسات السياسية الرسمية باتجاه اقامة نظام الدولة الواحدة. والسؤال المطروح الآن هو هل أن الدولة اللبنانية ـ النظام السياسي ـ تحمل في طياتها امكان توحيد للمجتمع والكيان. وهل أن المجتمع اللبناني بحدود الكيان الحالي انتج بالفعل مقدمات وأسس لنقض الدولة الطائفية؟

يتضح من سياق البحث أنه يمكن أن نوافق على الاستنتاج التالي:

« إن النظام الدولي الذي يرتكز على توازن القوى أفضل شبيه للأوضاع السياسية في لبنان. فليس في النظام الدولي، ولا في لبنان، سلطة نهائية تستأثر وحدها بحق استعمال العنف وتستطيع أن تفرض حسم الخلاف بالتحكيم.. وكما في النظام الدولي كذلك في لبنان يتعدد أصحاب الأدوار في اللعبة السياسية دون أن يكون بينهم من يتمكن وحده من السيطرة على النظام بكامله. وتوازن القوى في لبنان يلاحظ على مستويات أربعة: مستوى الطوائف، ومستوى المناطق، ومستوى الزعماء، ومستوى المؤسسات الحكومية[١٨].

من هنا يصح الوصف الذي تطلقه القوى المحافظة على النظام الطائفي وصفاً فعلياً. انه نظام اتحادي أو « فيدرالية الطوائف »[١٩].

---

(١٨)

- Michael Hudson: The precarious Republic political modernization in lebanon. Random House - New york, 1968 - p. 6.

(١٩) أكد الفكر السياسي المحافظ باستمرار هذه الحقيقة في وصف وتصنيف النظام السياسي اللبناني من ميشال شيحا الى حزب الكتائب. ولقد حملت الحرب الأهلية الأخيرة تشديداً على هذا الوصف بالتأكيد على « التعددية الحضارية » والتعددية القومية « أنظر بهذا الصدد مثلاً بيار الجميل في حديث للعمل الشهري عدد ٤ حزيران ١٩٧٧ ص ١١ بعنوان لا نريد لبنان نقطة في بحر. ومذكرة حزب الكتائب الى مجلس الوزراء في مجمع بيت الدين تاريخ ٢/ أيار ١٩٧٤ ـ العمل الشهري عدد ١ /١٩٧٧ ص ٤٤. وتقرير الأمانة العامة لخلوة العمل ـ العمل الشهري عدد ٤/ حزيران ١٩٧٧ ص ٧٠.
كذلك أنظر: سلسلة القضية اللبنانية: لبنان في نظامه السياسي (٢)، ١٩٧٥ ص ١٢.

فالمستويات كافة تتقاطع عند المستوى الطائفي. باعتبار أن المناطق هي المكان الجغرافي للوجود البشري الطائفي، والزعماء هم ممثلو الجماعات الطائفية، والمؤسسات الحكومية هي مؤسسات مشخصة بزعماء الطوائف. لكن النظام الطائفي لا يقيم إتحاداً طائفياً على قاعدة التكافؤ، بل على قاعدة تراتب اجتماعي وسياسي، فتوزيع الدخل الوطني وتوزيع الخدمات، والنفوذ، يتم على قاعدة هذا التراتب. وحين يختل هذا التراتب في قاعدة المجتمع ينعكس اخلالاً في العلاقات السياسية، حيث تنزع القوى السياسية الطائفية الى تعديل شروط مشاركتها في السلطة. ويدخل ضمن مصالح الكتل الاجتماعية وضمن مطالب الجماعات الطائفية، تصور تلك الكتل والجماعات القومي والثقافي الأديولوجي الذي يجري التعبير عنه في صورة صيغة دولة. تتداخل في هذا الاستقطاب السياسي إذن المصالح الاجتماعية مع ضغوط المطالب الفئوية غير الاجتماعية لقوى الضغط التي تعكس مصالح جماعاتها، وفي طليعة تلك القوى الأحزاب السياسية سواء كانت منظمات ذات بنيات عصرية أو روابط تقليدية تجمعيّة حول زعامات شخصية.

اختلال بنى التوازن الطائفي:

تضافرت عوامل كثيرة على تفجير الحرب الأهلية في لبنان وعلى اعطاء هذه الحرب طابع القسمة الطائفية والاقتتال الطائفي. واذا كنا في هذه الدراسة ركزنا على أولوية التناقضات اللبنانية ـ اللبنانية فلأنها كانت الأساس الذي حمل مؤثرات المحيط اللبناني واحتواها. لكننا بالنسبة للعامل الفلسطيني لا نستطيع الا ادراجه ضمن تناقضات الوضع الداخلي. فالعامل الفلسطيني كان جزءاً من التكوين الاجتماعي ـ السياسي ـ الثقافي وهو لهذا كان العنوان الطاغي على مسار تلك الحرب ولا غرو فالمؤثر العربي كان في تاريخ لبنان عاملاً أساسياً وارتدى هذه المرة ثقلاً مادياً حاسماً في الحدث اللبناني.

تشير المصادر الى أن الوجود الفلسطيني في لبنان عشية الحرب الأهلية كان يبلغ ما يقرب ٤٠٠,٠٠٠ نسمة وتشير بعض التقديرات الى رقم ٤١٦,٦٠٠ عام ١٩٧٦

أي ما يوازي نسبة ١٢ بالمئة من سكان لبنان[٢٠]. وقد توزع على محافظات لبنان الخمس في ١٥ معسكراً[٢١]. حسب الشروط القانونية. فيما لا تضم المخيمات (المعسكرات) حسب التقديرات أكثر من ١٦١,٥٠٠ نسمة مما يعني أن قسماً كبيراً من الفلسطينيين كان جزءاً من الانتشار السكاني لاسيما في المدن اللبنانية الرئيسية ويشارك الى حد بعيد في الاندماج بحياة السكان اللبنانيين على النحو التالي:

العام	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع[٢٢]
١٩٥١	٣٥,٢ بالمئة	٢٨,٢ بالمئة	٣٦,٦ بالمئة	١٠٠ بالمئة
١٩٧١	٢١,٢ بالمئة	٢٤,٩ بالمئة	٥٤,٠ بالمئة	١٠٠ بالمئة
١٩٧٦	١٧,٠ بالمئة	٩,٠ بالمئة	٧٤,٠بالمئة	١٠٠ بالمئة

تشكل هذه الواقعة إحدى العوامل الرئيسية للحرب الأهلية اللبنانية. فلقد إندرج الوجود الفلسطيني في معطيات البنى اللبنانية التي قام عليها نظام وكيان لبنان. فكان هذا الثقل الفلسطيني عنصراً مضافاً في خانة التوازن الطائفي في صعده المختلفة. لكن العامل الفلسطيني كان اضافة كمية ونوعية الى وضع اتسم بالاختلال نتيجة عناصره اللبنانية نفسها.

ففي احصاء للطوائف اللبنانية تقدم به أحد أعضاء لجنة الحوار الوطني عام ١٩٧٥ قيل أن مصدره الامام موسى الصدر ونشرته الصحف اللبنانية يتبين ما يلي[٢٣]:

(٢٠) سمير محمد عبد الرحيم أيوب ـ البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان ـ جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨ ص ١٥٣ ـ ١٥٤ وص ١٧٣.

(٢١) المرجع ذاته: ص ١٥٧ ـ ١٦٣.

(٢٢) المرجع ذاته ص ٢٤٥ جدول رقم ٣٠. أنظر الجدولين ٣١ و ٣٢ عن حجم الاستخدام الفلسطيني في المؤسسات الصناعية ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٢٣) جريدة النهار البيروتية في ١٩٧٥/١١/٢٣.

الشيعة ٩٧٠ ألفاً.
السنة ٦٩٠ ألفاً
الموارنة ٤٩٦ ألفاً
الدروز ٣٤٢ ألفاً.
الروم الأرثوذكس ٢٣٠ ألفاً.
الروم الكاثوليك ٢١٣ ألفاً.

لكن هذه الأرقام حول تعداد طوائف لبنان الست الرئيسية ما يزال عرضة للشك لفقدان المرجع الرسمي، ولكون الاحصاء السكاني ـ الطائفي من أكثر الأمور مثاراً للجدل والتباين لما له من تأثير على واقع الصراع السياسي ومطالب القوى الطائفية، رغم أن محاولات الاحصاء التي جرت بصورة رسمية وغير رسمية منذ عام١٩٣٢ وحتى الآن والتقديرات كافة ترجح أكثرية عديد الطوائف الاسلامية بصرف النظر عن حجم الفارق الموجود مع الطوائف المسيحية[٢٤].

قامت نظرية النظام الطائفي على فرضية أن لبنان مجموعة أقليات طائفية تتشارك في حكم البلد وتوزع خيراته وتقرير مصيره وسياسته تبعاً لحجم كل جماعة. فكان الموارنة حسب هذه النظرية أكبر تلك الطوائف والأقليات فاحتلت مركز الصدارة الأولى في النظام السياسي.

ومن المعروف أن فكرة التمثيل النسبي الطائفي كانت قد وضعت قيد التطبيق في ادارة متصرفية جبل لبنان لدى تعديل بروتوكول ١٨٦١ عام ١٨٦٤. ومنذ ذلك الحين تعتبر الطائفة المارونية أكبر طوائف لبنان افتراضاً. لكن الدور الذي أعطي للموارنة لا يقتصر على فكرة العدد السكاني وحده، انما هناك ضمنيات كثيرة قام عليها هذا العرف، منها الدور الخاص الذي لعبه الموارنة في تعزيز فكرة الكيان اللبناني المستقل والموقع القيادي الخاص السياسي والاجتماعي والثقافي الذي لعبته هذه الطائفة على طريق نشوء كيان لبنان وتطوره. بل أن كيان لبنان عام ١٩٢٠ ظل

(٢٤) أنظر: باسم الجسر: الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠ ـ ١٩٧٥ ـ دار النهار بيروت ١٩٨١ ص ٢٦ ـ ٣٦.

يعتبره سكان « الملحقات » المسلمون، دولة مسيحية الطابع فطالبوا عام ١٩٢٦ بأن ينص الدستور على ضمانات للمشاركة الاسلامية في قيادة الدولة الجديدة وهو ما جرى التعبير عنه في نص المادة ٩٥ من الدستور « بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة ».

فهذان العدل والوفاق عنيا نوعاً من توزيع السلطة أخذ يتكرس في أعراف الممارسة السياسية والدستورية بشكل ثابت منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ في توزيع الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة المجلس النيابي للشيعة ورئاسة الحكومة للسنة، وفي توزيع الحقائب الوزارية بما يوفر رضى الطوائف وتمثيلها، فضلاً عن توزيع المقاعد النيابية والمراكز الادارية وفقاً لنسب التعداد السكاني الطائفي. لكن تلك المعادلة لم تكن تطبق إلّا في المؤسسات التمثيلية السياسية ـ مجلس النواب والحكومة ـ بينما جرى التلاعب باستمرار في توزيع الحصص الادارية على الطوائف، فضلاً عن احتكار بعض المراكز الأساسية من قبل الموارنة والاصرار على عدم التنازل عنها.

أُثير موضوع الغبن أو عدم الانصاف تبعاً للقاعدة غير مرة في تاريخ الدولة الاستقلالي، وكان أبرز تعديل أجري على قاعدة التوزيع الطائفي للسلطات السياسية ولمراكز الادارة عام ١٩٥٩ في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٣ الذي خص الطوائف بنسب ثابتة في مراكز الفئة الأولى الادارية بعد أن أقر مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين وجاء التوزيع متضمناً تقديراً لعديد الطوائف على النحو التالي:

٢٢ بالمئة سنة ـ ٢١ شيعة ـ ٧ دروز = ٥٠ بالمئة.

٣٠ بالمئة موارنة ـ ١٠ أرثوذكس ـ ١٠ كاثوليك وأرمن وأقليات = ٥٠ بالمئة.

وقد أشرنا من قبل الى نسبة التمثيل النيابي كما جرى التوافق عليها عام ١٩٤٣ وهي ٥ مقاعد للمسلمين مقابل ٦ للمسيحيين.

ففي كل مرة كان يحصل نزاع بين مراكز السلطة (التشريعية والتنفيذية) بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة كان موضوع التوازن بين السلطات يطرح ويطرح

معه التعديل طبقاً للاحصاء الجديد حسب المطلب الاسلامي، ولاحصاء يشمل المغتربين اللبنانيين طبقاً للرد المسيحي.

لا يقف مسعى الفريق المسيحي عند مطلب احصاء المهاجرين الذين يغلب عليهم الانتماء المسيحي بل يسعى الى زيادة وزن التعداد المسيحي للسكان عبر سياسة التجنس بالطرق السياسية والقضائية. وفي حين يستخدم الفريق المسيحي نفوذه السياسي والاداري باعطاء الجنسية لآلاف من المسيحيين من أصل لبناني أو عربي يظل القيد القانوني على اكتساب الجنسية محصوراً بالمسلمين وهو يتجلى بشكل سافر تجاه اعطاء الجنسية لعرب وادي خالد مثلاً فضلاً عن التعقيدات التي تضعها الأجهزة القضائية والأمنية التي يعود اليها حق البت بموضوع تسجيل مكتومي القيد أو استعادة الجنسية أو طلب الجنسية أو حتى قيد الولادة. رغم كل ذلك تبرز المعطيات السكانية في لبنان اختلالاً متزايداً للمعادلة الطائفية ينجم تلقائياً عن تباين وضع الأسرة الاجتماعي والثقافي الاسلامي والمسيحي كما لاحظنا سابقاً.

إن نمو السكان في لبنان يؤدي الى تعديل ديمغرافي (تعداداً وانتشاراً جغرافياً) والى تغيير سوسيولوجي وتبرز انعكاساته مباشرة على مختلف أصعدة المجتمع اللبناني. فهو يؤدي الى زيادة أعباء الدولة تجاه السكان فينتقص نظرياً من حصة الفريق الطائفي الذي يسيطر على الحصة الأكبر من الدخل الأهلي، ومن « كوتا » الادارة فضلاً عن انعكاس ذلك على الدور السياسي. ولنمو السكان مضاعفات على الكيانات الجغرافية الطائفية التي تشكل واحدة من عوامل التوازن والاستقرار السياسي - الطائفي. فمن المعروف أن الصيغة السياسية اللبنانية مبنية على تجاور الجماعات الطائفية التي عمل تاريخ لبنان على اعادة تأليفها باستمرار طبقاً للمعادلات السياسية والاجتماعية. ففي حين تضافرت عوامل التأريخ اللبناني على جعل الطائفة المارونية طائفة جبلية وكذلك الطائفة الدرزية الند التاريخي لها في امارة الجبل، كانت المدن الساحلية أو ثغور الدولة العربية - الاسلامية مدن السكن السني الذي تشكل من هجرات كانت ذات وظيفة سياسية عسكرية في حفظ طابع المدن الساحلي الاسلامي السني، وهي مدن وظيفتها إدارية - عسكرية وهي مهمة انحصرت تقريباً

عهدي الدولة المملوكة والعثمانية بالسنة. في حين تعرض الشيعة الى نزوح تدريجي الى أطراف الجبل الذي دار عليه صراع الجماعات المحلية (الدروز والموارنة) والجماعات المحلية والدولة الاسلامية. بالمقابل كانت طائفتا الروم الأرثوذكس والكاثوليك مدينية بسبب الطابع التجاري الذي غلب على فعاليتها الاجتماعية ونزوحها المتأخر من بلاد الشام الى الساحل اللبناني.

عشية الحرب الأهلية تعرضت خارطة لبنان الطائفي الجغرافي الى تعديل كبير ساهم فيه التحول الرأسمالي في لبنان وتوسعه الريفي بشكل رئيسي. وهو الذي تبدى في الهجرة الداخلية الى المدن وبيروت بشكل خاص والضواحي طلباً للعمل والسكن والتعليم والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشكل عام. وشكل الصراع الوطني مع اسرائيل والوجود الفلسطيني جنوباً ومضاعفاته سبباً آخر في زيادة هذا النزوح وتكثيفه. فأحدث هذا تحولاً ظاهراً في التكوين السكاني لمدينة بيروت وضواحيها والساحل القريب منها واتخذ هذا الوجود السكاني طابعاً طائفياً اسلامياً شيعياً على وجه التخصيص فاخترق التوازن السكاني لعاصمة لبنان ولجزء من جبله وشكل عامل اقلاق لسكينة تلك المناطق طائفياً. وتجاور هذا الانتشار مع مراكز التجمع الفلسطيني المسلح فنقض السلام الطائفي لتلك المناطق. وليس صدفة أن الحرب الأهلية في لبنان كانت بشكل رئيسي تدور حول حدود تلك الكيانات الطائفية واستعادة صفاء تكوينها الداخلي الطائفي - السياسي. فعندما دعا ممثلو الفريق المسيحي قبيل الحرب الأهلية الى « إزالة مخيمات التنك من حول العاصمة » والى تعديل قانون تملك الأجانب لوقف عمليات انتقال الأراضي الى الرعايا العرب[٢٥]

(٢٥) انهى المجلس النيابي في جلسته ٢٦ تموز ١٩٦٦ اقرار قانون تملك الأجانب وسط نقاش أيد فيه المسلمون المشروع (كرامي - أمين الحافظ - انور الخطيب - رشيد الصلح) وعارضه المسيحيون وقبلوا به معدلاً بتحفظ من جوزيف مغبغب وسمعان الدويهي فوجهت الرابطة المارونية في ١٢ آب ٦٦ الى رئيس الجمهورية كتاباً تطالب فيه باعادة مشروع القانون الى المجلس النيابي وكذلك فعل الرؤساء العامون للرهبانية في ١٩ آب محذرين من قانون تملك الأجانب ومشروع التجنس الذي كان قيد البحث رابطين بين القانونين.
أنظر: وضاح شرارة: السلم الأهلي البارد - ج ١ ص ٤٥٠ - ٤٥١ هامش/ ١٩٨٠.

كانوا يعبرون عن هاجس واضح هو وقف عجلة التغيير الديمغرافي.

يتعدى تأثير عامل نمو السكان في لبنان الحدود التي ذكرنا الى تغيير التركيب الاجتماعي سواء على المستوى الاقتصادي أم الثقافي أم السياسي.

على الصعيد الاقتصادي يمكن رصد تغيير تركيب الطبقات الاجتماعية في لبنان بملاحظة التطور الملحوظ في شراكة البرجوازية الاسلامية للبرجوازية المسيحية في مختلف فروع النشاط الاقتصادي مع بقاء التمايز ضمن الفروع. ففي حين كانت صناعة الحرير وتجارته والوساطة التجارية والرأسمال المالي بشكل عام شبه محتكرة لتجار بيروت المسيحيين مع بعض الوسطاء المحليين المسيحيين في زحلة ودير القمر في أواسط القرن الماضي، فان البرجوازية اللبنانية المعاصرة حققت الشراكة والاندماج الطائفي النسبي رغم ملاحظة وجود بعض الارتباطات النزعية بين التخصصات الاقتصادية والانتماء الطائفي.

- البرجوازية المارونية القديمة الأصل عموماً والوثيقة الصلة بالجهاز السياسي الحاكم، وهي أكثر توجهاً نحو التجارة الخارجية والعمليات المالية والصناعات السياحية وصناعة مواد البناء والنسيج أحياناً.

- البرجوازية المسيحية غير المارونية التي تسيطر على مؤسسات تجارة الاستيراد الكبرى وعلى بعض مؤسسات الصناعة الكبيرة.

- البرجوازية السنية التي هي من أصل مديني وقديم وأكثر توجهاً نحو الأسواق العربية. انها تسيطر على قسم كبير من تجارة وصناعة المواد الغذائية والصادرات الزراعية والقطاع العقاري المديني.

- البرجوازية الشيعية الأحدث عهداً بكثير والتي يرجع منشأها الى تحويل الرساميل المتراكمة في إفريقيا السوداء الى الوطن والتي لابد أن تتوجه بفعل وصولها المتأخر نحو فروع ثانوية نسبياً: عقارات للايجار. زراعة الحمضيات، مشاريع للترفيه. تجارة[٢٦].

(٢٦) كلود دوبار وسليم نصر: الطبقات الاجتماعية في لبنان - مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٢ ص ٦٧ -=

ينعكس هذا التغيير في تكوين البرجوازية اللبنانية الطائفي في تطلب البرجوازية الاسلامية للمشاركة السياسية عموماً ولتسهيلات اقتصادية بدءاً من تنمية مناطق استثمارها وتأهيل بنيتها التحتية مروراً بتسوية علاقات الدولة بمصادر علاقات فروعها الخارجية وصولاً الى تجديد تمثيلها السياسي.

على صعيد الفئات الاجتماعية تبين دراسة (دوبار ونصر) التقارب في المفاهيم لدى الفئة الاجتماعية نفسها بمختلف فروعها الطائفية بخاصة في موضوع العلاقة بالعرب والغرب. حيث تتشارك عناصر الطبقة العليا في نفس المفاهيم التي يغلب عليها طابع المحدد الاقتصادي. في حين تتباين الآراء لدى الفئات الوسطى والفئات الدنيا، حيث ما يزال نوع القطاع الاقتصادي ودرجة تبعيته للغرب أو للداخل العربي يساهم في تباين الأجوبة كما يؤثر الوسط الجغرافي والمنطقة التي يمارس فيها النشاط (زراعي - صناعي - خدماتي). ففي لبنان الوسطي مكان التبادلات الاقتصادية والثقافية المهمة مع الغرب، وفي لبنان الطرفي حيث الارتباط مع الداخل العربي. ويزيد في تحديد البنى الذهنية والثقافية نوع التعليم (خاص أو رسمي) في مصدر الأحكام واتجاه القيم[٢٧].

إن التبديل الذي طال التكوين الاجتماعي اللبناني وهو محكوم بتغيير سكاني طائفي، يساهم في تبديل التوازن داخل كتل الضغط السياسي والتيارات الأديولوجية والثقافية. ومع زيادة وزن الفئات الوسطى الاسلامية من المراتب العليا وكادرات المهن الحرة والادارة بفضل توسع التعليم يستدعي تعديلاً في وظيفة الدولة ونهجها الطبقي وتركيبها السياسي لكي تواثم تطلعات هذه الفئات الاجتماعية والكتل السياسية. وتصبح الدولة مطالبة بأن ترسم سياستها انطلاقاً من هذه المصالح والضغوط الاجتماعية، المهنية، الفئوية المناطقية وبالتالي الطائفية. وقد كان شعار تنمية المناطق المحرومة وتأهيلها شعاراً برنامجياً تاريخياً للمعارضة الاجتماعية والوطنية والطائفية.

= ٧٠ ص ٩٩ ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٢٧) دوبار ونصر: المرجع ذاته ص ٣٤٤ جدول رقم ٤ - ١٢ . وص ٧٣٤٥

ففي دراسة أجريت عام ١٩٧٥ حول معدل الدخل الوطني السنوي من الطوائف برزت الأرقام التالية(٢٨):

الطائفة	١٥٠٠ ل.ل	من ١٥٠٠ الى ٣٠٠٠	من ٣٠٠٠ الى ٦٠٠٠	من ٦٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	من ١١٠٠٠ الى ١٥٠٠٠	من ١٥٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠	من ٢٥٠٠٠ وما فوق
كاثوليك وموارنة	٦	٢٥	٣٠	٢٠	٨	٦	٥
مسيحيون غيركاثوليك	٨	٢٤	٢٩	١٤	١٤	٦	٥
مسلمون سنة	١٥	٢٩	٣٥	٨	٦	٣	٤
مسلمون شيعة	٢٢	٣٠	٣٠	١٠	٣	٣	٢
دروز	١١	٣٤	٣٤	١٦	٦	٥	٤

ويستدل من هذه الأرقام ان ٨٢ بالمئة من العائلات الشيعية و٧٩ بالمئة من العائلات السنية و٦٩ بالمئة من العائلات الدرزية و٦١ بالمئة من العائلات المسيحية كان معدل دخلها السنوي أقل من ٦٠٠٠ ل.ل.

لكن التطلب الى الدولة في أن تعدل سياستها هو تطلب لتغليب توازن طبقي داخلها وتوازن طائفي بنفس الوقت أي التأثير من جهة على دينامية الرأسمالية اللبنانية ذات المميزات الخاصة وعلى السياسة الاجتماعية للدولة وبالتالي على الشرائح الطائفية ضمنها. فلقد انطبعت الرأسمالية اللبنانية بهيمنة قطاعها المالي المصرفي التجاري الذي تحكم حركته أهداف الربح السريع وبالتالي أعمال المضاربة والوساطة والخدمات ويحجم عن التوظيف المنتج الطويل الأجل وهو بذلك يعمق نتائج اجتماعية طائفية.

(٢٨) باسم الجسر: الصراعات اللبنانية والوفاق ـ ص ٧٩.

ـ المركزة في وسط لبنان ذي اللون الطائفي ـ المسيحي ومعه مركزة البنية التحتية والخدمات العامة.

ـ الاستغلال من خارج للريف وللبنان الطرفي الاسلامي مع أقل كلفة ومع تدمير لفروع انتاجية أساسية ومع افقار متزايد لهذه المناطق وتعميق حرمانها وتفاوت تطورها(٢٩).

على هذا الواقع تبني الفئة المسيطرة في البرجوازية اللبنانية والفئة المسيطرة في الشرائح الطائفية العليا دفاعها عن نظامها الطائفي بوجه المطالب الديمقراطية. الا تتكرر المعزوفة نفسها « ان فريقنا اللبناني (الطبقي الطائفي هنا) يدفع ما يزيد عن ٧٠ بالمئة من الضرائب لخزينة الدولة، بينما يستفيد بنسبة ٢٥ بالمئة من المدارس الرسمية(٣٠). والمثال التعليمي ينطبق على كافة ميادين الخدمات الاجتماعية. وفي كل حال يمكن التوسع في رصد نتائج التطور السكاني ـ الطائفي ـ السوسيولوجي، وانعكاساته في مختلف الميادين. فتوسع فئة الاجراء ـ أو فئة البروليتاريا الصناعية أو العمال الزراعيين مع غلبة لون طائفي اسلامي على هذه الفئات أو على الأقل مع غلبة المسلمين في الفئة غير المؤهلة منهم(٣١) وغلبة المسلمين في فروع العمل الصعبة والدونية، ان ذلك يطرح العبء الاجتماعي لهؤلاء على الدولة بوصفه عبئاً طائفياً. ألم يعارض الفريق الكتائبي احقاق الضمانات الاجتماعية والصحية؟.

كان من نتائج التطور السكاني (مع التذكير بثقل الدور الفلسطيني دائماً) اختلال التوازن الثقافي مع توسع التعليم الخاص والرسمي والجامعي، ومع آثار المنح الدراسية والتسهيلات الممنوحة للطلبة اللبنانيين في الأقطار العربية (مصر سوريا بشكل خاص) والمعسكر الاشتراكي، ومع التوظيفات المالية العربية في قطاعات الانتاج والتعميم الثقافي (المؤسسات الثقافية من معاهد بحث ودور نشر وصحف ومجلات الخ..).

(٢٩) دوبار ونصر ـ المرجع ذاته ص ١٣٣.

(٣٠) العمل الشهري ـ ٤ ـ حزيران ١٩٧٧ ـ حفاظاً على جذور اللبناني الحضارية. تقرر لجنة التربية والتعليم.

(٣١) دوبار ونصر ـ المرجع السابق: ص ١٠٧ جدول رقم ٢ ـ ١٣.

ينجم عن هذا المعطى الثقافي الجديد اخلال بالتوازن التقليدي في لبنان بين أديولوجيتي التغريب والتعريب الذي يطال موضوع تعددية اللغة، التعريب، مضمون اللغة، (القيم والحضارة) ويصل الى الموقف السياسي بالذات في نزعتي اللبننة والعروبة، الانعزال والعروبة. الخ.. فلبنان اللبناني المحايد عربياً، المتطلع الى الغرب وطن المسيحيين الذين لا وطن لهم سواه في هذا المحيط الاسلامي، هذه القطعة من المتوسط الفينيقي الخ.. مقابل «لبنان العربي» «جزء من الأمة العربية ذات الرسالة الخالدة» (البعث) أو «الشعب العربي في لبنان» أو «الوحدة والحرية والاشتراكية». (الناصرية) أو «حرية اشتراكية عروبة» (الحزب التقدمي الاشتراكي) أو عروبة لبنان والتزامه القومي ودعم المقاومة الفلسطينية الخ.[32].

لكن أبرز النتائج دون شك كانت انعكاسات التطور الاجتماعي بشكل عام في المستوى السياسي. فمن المعروف جيداً التباين القائم تاريخياً في مستوى التمثيل والتعبير السياسي بين الفريقين المسيحي والاسلامي. فعلى صعيد التمثيل النيابي يتبين الآتي:

١ ـ على صعيد الوراثة في التمثيل الطائفي:

إن أقل الطوائف تبديلاً في ممثليها وعائلاتهم هي طائفة الأرمن الكاثوليك. أما بين الطوائف الأساسية الكبرى فالدروز هم الطائفة الأكثر محافظة على نوابها وعائلاتهم. يليها من حيث الأشخاص بالترتيب الأرمن ثم الشيعة فالأرثوذكس فالسنة فالأقليات فالموارنة فالكاثوليك فالبروتستانت.

أما من حيث العائلات فيأتي بعد الدروز الشيعة بمعدل ٣,٧ مقاعد للعائلة الواحدة والسنة ٢,٨٤ والموارنة ٢,٨٤ والأرثوذكس ٢,٦١ والأرمن الأرثوذكس ٢,٦٠ والكاثوليك ٢,٥٥ والأقليات ٢ والبروتستانت ١,٣٣ ويتبين أن المناطق الزراعية الريفية (الملحقات) هي الأكثر محافظة على تمثيلها التقليدي.

٢ ـ أما على صعيد التمثيل المهني:

---

(٣٢) أنظر باسم الجسر: الصراعات اللبنانية في القسم الثالث ـ النزعات العقائدية ص ٨٩ ـ ١٠٥.

ـ نواب الموارنة: ٧,٣٩ بالمئة ملاكون ١١,١٥ بالمئة محامون و ٢,٨٢ بالمئة أطباء ٢,٢٨ بالمئة رجال أعمال، ١,٦١ بالمئة تجار ـ ١,٦١ صحافيون.

ـ السنة: ٧,٥٣ بالمئة ملاكون ٦,٤٥ محامون ـ ٢,٠١ أطباء.

الشيعة: ٨,٤٧ بالمئة ملاكون ٣,٩٠ محامون ١,٢١ مهندسون ١,٠٧ تجار.

ـ الدروز: ٤,٣٠ بالمئة ملاكون.

ـ الكاثوليك: ١,٢٠ ملاكون.

ـ أرمن أرثوذكس: ١,٠٧ ملاكون.

٣ ـ وتوزع النواب مهنياً في كل طائفة:

ـ موارنة: ٢٣,١٠ بالمئة ملاكون ٣٤,٨٦ بالمئة محامون ـ ٨,٨٢ بالمئة أطباء ـ ٧,١٤ بالمئة رجال اعمال

ـ سنة: ٣٦,٩٦ بالمئة ملاكون ـ ٣١,٦٨ بالمئة محامون ـ ٩,٩٠ بالمئة أطباء ـ ٤,٦٢ قضاة سابقون

ـ شيعة: ٤٥,٣٦ بالمئة ملاكون ـ ٢٠,٨٨ بالمئة محامون ـ ٥,٠٤ بالمئة رجال أعمال ٦,٤٨ بالمئة مهندسون ٥,٧٦ بالمئة تجار ـ ٤,٣٢ بالمئة موظفون سابقون.

ـ أرثوذكس: ١٥,٩٩ بالمئة ملاكون ـ ٣٧,٠٦ بالمئة محامون ـ ١٢,٣٤ بالمئة لكل من الأطباء ورجال أعمال.

ـ كاثوليك: ٣٢,٥٥ بالمئة ملاكون ـ ٢٣,٨٧ بالمئة محامون ـ ٢١,٢٠ بالمئة مهندسون ـ ١٣,٠٢ بالمئة رجال أعمال

ـ أرمن أرثوذكس: ٣٠,٨٢ بالمئة ملاكون ـ ٢٣,٠٤ محامون ـ ١٩,٢٠ بالمئة رجال أعمال ـ ١١,٥٢ بالمئة أطباء وصحافيون.

ـ أقليات: ١٦,٦٦ بالمئة ملاكون ـ ٣٣,٣٢ محامون ـ ٢٤,٩٩ بالمئة أطباء ٢٤,٩٩ خبراء محاسبة[33].

يتبين بالتالي أن التمثيل المسيحي هو تمثيل حديث بينما التمثيل الاسلامي

---

(٣٣) ميشال مرقص: الانتخابات في لبنان ـ جريدة الأنوار ـ عدد ٣٩٩٧ ـ ص ١٥ ـ الأحد في ١٩ كانون الأول ١٩٧١.

تقليدي. فالقيادة المسيحية لم تبرز تاريخياً الى حيز الوجود الا بفعل التدمير الذي ألحقه كبار الأمراء بالقيادات الدرزية في الشوف والشيعية في كسروان ولعبت الكنيسة دور الوكيل السياسي فيه عن التجار والمثقفين والأعيان السابقين والزعامات العامية الحديثة. وقامت علاقات عضوية «كتلوية تاريخية» بين القوى الاجتماعية من فلاحين وبرجوازية تجارية ومصرفية ورهبانيات وبين الطاقم السياسي الذي ما لبث أن اندمج في الدولة. في حين أن التمثيل الاسلامي الذي اضطلع به الطاقم النيابي بالتربع في إطار أجهزة الحكم وقمة العلاقات المحلية والعائلية كان يشوبه انقطاع عن التمثيل السياسي الآخر المرتبط بدينامية مجتمعية ناشئة ومحاور سياسية وثقافية عامة والذي اضطلع به تكتل مختلف تألف من قيادات تجمعية نيابية ومنظمات سياسية أديولوجية ومن امتدادات مهنية مختلفة[٣٤].

لكن عشية الحرب الأهلية كانت تحولات سياسية متنامية تحصل في اطار التكتل الاسلامي. فالتمثيل السياسي النيابي الاسلامي افسح المجال باضطراد لتمثيل الطبقة الوسطى على حساب الارستقراطية[٣٥] فضلاً عن حالة الاندماج بين قوى التمثيل السياسي التقليدي وبين مصالح البرجوازية النامية، غير أن الأبرز في التطور السياسي كان ظهور الدور السياسي للبرجوازية الصغيرة بنوع خاص وقد عبرت عنه التجمعات السياسية والحركات الشبابية والمؤسسات الملّية المذهبية والحركات الدينية من جهة ونمو قوى اليسار اللبناني من جهة أخرى.

كان ازدياد النشاط السياسي للسكان ظاهرة واضحة في مقدمات الحرب الأهلية وقد ازدهر التطلب الديمقراطي في النضال الاجتماعي المطلبي والنضال الديمقراطي العام وقد عبر ذلك عن نفسه في الحركة الليبرالية التي طالت الكنيسة اللبنانية كما أشرنا سابقاً وظهور التيار الليبرالي داخل حزب الكتائب بقيادة الشيخ موريس الجميل والحركة الطالبة وظهور التجمعات العلمانية ذات التكوين المسيحي، كنادي ٢٢

---

(٣٤) أنظر: وضاح شرارة ـ السلم الأهلي البارد ـ ج ١ ص ٥٢. ج ٢ ص ٤٧٣ و٧٢٢.

(٣٥) ايليا حريق ـ من يحكم لبنان ـ دار النهار بيروت ١٩٧٢ ص ٢٥ جدول رقم ١. وص ٢٧. وفصل مهنة النواب ومصدر الثروة من ص ٣٠ وصاعداً.

تشرين الثاني ١٩٦٩ وحزب التقدم الوطني برئاسة د. مانويل يونس (١٩٦٠) والحزب الديمقراطي العلماني برئاسة د. ميشال غريب ١٩٦٣ والحزب الديمقراطي الذي نشأ من نادي ٢٢ تشرين الثاني برئاسة جوزيف مغيزل وعضوية د. إميل البيطار (١٩٦٩) والحزب الجمهوري، حزب]١٩٤٣[برئاسة المحامي مارسيل جعارة (١٩٦٧)[٣٦].

أما في التكتل الاسلامي فكان بروز دور القيادة الدينية الشيعية، التي توجت تحركاتها آنذاك بانتزاع حق تنظيم مجلس ملي جمع تحت قيادته الفعاليات الشيعية ووضعها في مواجهة الاقطاع السياسي والدولة معاً منذ عام ١٩٦٧، وآل تطوره الى تصدر حركة المطالبة بحقوق الشيعة وتولي القيادة السياسية الأولى عبر حركة المحرومين (أمل)[٣٧].

كما أن بوادر التغيير في التكتل الاسلامي (السني) برزت منذ معركة انتخابات جمعية المقاصد الخيرية عام ١٩٦٩ والصراع بين لائحتي المفتي وصائب سلام. وفيما بعد في بروز التجمعات السياسية القومية في الشارع الاسلامي فضلاً عن البعث بجناحيه السوري والعراقي، والتجمعات الناصرية، اتحاد قوى الشعب العامل ـ كمال شاتيلا (١٩٦٥) حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون ـ ابراهيم قليلات (١٩٦٧) حركة ٢٤ تشرين الاشتراكية الديمقراطية ـ فاروق المقدم ـ طرابلس (١٩٦٩). التنظيم الشعبي الناصري في صيدا ـ معروف سعد ١٩٦٩. الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٧٢. قوات ناصر. والجماعات الاسلامية: المجاهدون ـ الجماعة الاسلامية (١٩٦٤). وجند الله[٣٨].

اليسار اللبناني:

استطاع اليسار اللبناني عشية الحرب الأهلية أن يحتل موقعاً وازناً ومؤثراً وأن

---

(٣٦) د. رياض الصمد: المؤسسات الاجتماعية والسياسية في لبنان ١٩٧٨ ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

(٣٧) الحركات الاسلامية في لبنان ـ منشورات مجلة الشراع ـ ١٩٨٤.

(٣٨) سامي ذبيان: الحركة الوطنية اللبنانية ـ الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي ـ دار المسيرة ١٩٧٧.

يشارك في القرار السياسي على المستوى الوطني. ومن قبل أن يبلغ اليسار اللبناني هذا الموقع شهد تحولات أساسية في فكره السياسي أملتها الضغوط الموضوعية التي أعقبت الهزيمة العربية في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ من جهة ومضاعفات الأزمة الاجتماعية وأزمة النظام السياسي اللبناني.

الحزب الشيوعي اللبناني بدأ منذ مؤتمره الثاني عام ١٩٦٨ تصحيحاً مضطرداً لخطه السياسي في إعادة الاعتبار لالتزامه بالقضية القومية والتعبير عنها وفي الانخراط في المواجهات الوطنية والديمقراطية والسياسية مع قوى النظام السياسي.

شكل ظهور اليسار الجديد رافداً مهماً لليسار اللبناني وعامل ضغط وتجديد في فكره السياسي، في أسلوب ونهج نضاله الوطني والديمقراطي. نما هذا اليسار بانفكاك فئات اجتماعية متزايدة عن القوى القومية وقد آذنت حرب حزيران باعلان افلاس القوى الحاكمة في قيادة النضال القومي.

وفي لبنان حقق اليسار الجديد مكاسب سريعة وفعلية وشكل إضافة نوعية لعمل اليسار اللبناني سواء لجهة اسهامه في بلورة الفكر الوطني والقومي، وفي الاغناء والتجديد اللذين أضفاهما على فهم معطيات الواقع السياسي اللبناني. وعندما نتحدث عن اليسار الجديد نخص بالذكر منظمة العمل الشيوعي في لبنان التي تأسست في أيار من العام ١٩٧١ نتيجة إندماج مجموعتين يساريتين هما: منظمة الاشتراكيين اللبنانيين (الفرع الماركسي اللبناني من حركة القوميين العرب) ولبنان الاشتراكي، التجمع الماركسي من أصول قومية بعثية أو من عناصر الحزب الشيوعي أو اتحاد الشيوعيين اللبنانيين (وهو جماعة انشقت عن الحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٦٨).

طرحت منظمة العمل الشيوعي في لبنان باكراً المسألة الكيانية اللبنانية بوصفها عنواناً رئيسياً من عناوين المسألة القومية والوطنية. وفهمت المسألة الطائفية كتتمة لواقعة التجزئة القومية التي اتخذت في لبنان طابع تركيب كيان يؤدي وظائف متعددة مركبة. فمن جهة هو تكوين طوائفي شبه انفصالي بحكم المصالح الغالبة عليه ومن جهة هو حلقة وصل اقتصادي محلية بين السوق الامبريالي والمنطقة العربية. أما النظام

السياسي الطائفي فوظيفته أن يؤمن النمو الرأسمالي التابع الطفيلي غير المنتج الفوضوي مقابل الحفاظ على بنية سياسية متخلفة طوائفية تتجدد من هذا التكوين الاجتماعي نفسه وتقيم تراتباً طائفياً في توزيع الامتيازات الطبقية والحرمان[٣٩].

لكن بالرغم من هذا التجديد الذي أضافته تحليلات منظمة العمل الشيوعي للواقع اللبناني والاستيعاب الخاص لدور العامل القومي - الوطني في تغذية صراعات البنية اللبنانية والتوقع بالصيرورة الانفجارية للوضع اللبناني في شكل حرب أهلية[٤٠]، فهي لم تستطع أن تبلور برنامجاً وطنياً ديمقراطياً يجيب فعلاً على الاشكالات المطروحة، قادراً على تكتيل قوى شعبية سياسية عصيّة على الاستقطاب السياسي الطائفي.

ففي تقرير مؤتمرها الأول السياسي - تصور للوضع اللبناني ينطلق من الأزمة الاقتصادية التي تضيق هامش التنازلات الذي تبديه الطبقات المسيطرة وتدفعها الى مزيد من القمع ورفض الاستجابة لحاجات أوسع القوى الطبقية. وضيق رقعة القوى الطبقية التي يحمي النظام مصالحها (الرأسمال المالي). ومن جهة ثانية تصور لمزيد من المجابهات تزج فيها الطبقات الكادحة في الصراع الذي يزيد وزنها السياسي ويوحد قواها. وتبدو الدولة محور هذا الصراع ويترسخ دورها التمثيلي الطبقي لمصالح البرجوازية المالية.

إن هذا التحليل وان كان يختلف في العديد من ملامحه مع تحليل الحزب الشيوعي اللبناني الذي حمل برنامجه مطلب ازاحة حكم الطغمة[٤١] المالية فانه يتشارك في فرضية مآل الصراع الى توحيد جبهة الطبقات الكادحة وتوسيع تحالفاتها مقابل وحدة قوى النظام السياسي الطبقي وضيق القوى التي يمثلها. يعني ذلك بداهة

(٣٩) منظمة العمل الشيوعي في لبنان - تقرير المؤتمر الأول - مجلة الحرية - بروت عدد ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ في ١١ و ٨ و١٥ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧١.

(٤٠) تقرير اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان - الوضع اللبناني الراهن والمهام المرحلية للحركة الشعبية دار ابن خلدون ١٩٧٥.

(٤١) الحزب الشيوعي اللبناني - الشيوعيون اللبنانيون ومهام المرحلة المقبلة - ١٩٧٢ ص ١٨٨.

افتراض صراع اجتماعي ـ سياسي يؤدي الى استقطاب خارج التعبيرات الطائفية التي يحاول نظام الطائفية السياسية حشره فيه.

يؤدي هذا التصور بالضرورة الى اغفال حجم الانقسام الطائفي وثقله على الحياة السياسية وبالتالي يؤدي الى اغفال أهمية البرنامج والخطة اللذين يهدفان الى الحيلولة دون تصاعد الاستقطاب الطائفي.

غرضنا في هذا الاستطراد أن نفهم كيف اندرج النمو اليساري في لبنان في خانة الاستقطاب الطائفي لا خارجه وهو الموقع الذي حال دون قيام أداة توحيد وطني، دون أغفال للعوامل الخارجية التي ساد تأثيرها على مجمل فعل القوى السياسية المحلية.

تضافر عامل النمو اليساري في خانة تصعيد مطالب الطوائف المحرومة وقواها السياسية التقليدية كما هو حال السنة (الدور الذي لعبته القيادات التقليدية زائد المؤسسة الدينية زائد القوى القومية) والدروز بقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي، والشيعة وولادة التعبير السياسي الحديث عبر حركة (أمل).

كان طبيعياً وبديهياً أن ينمو اليسار اللبناني في الوسط الاجتماعي الكادح من الطوائف الاسلامية بالدرجة الأولى بالمعطيات التي ذكرنا لكن هذا اليسار الذي افتقد الى الوعي المطابق بطبيعة المجتمع اللبناني وحجم المشكلة الطائفية فيه افتقد الى البرنامج والخطة التي تضع في رأس اهتماماتها تكوين الموقع السياسي الوطني الديمقراطي الموحد. وفاقم من تطييف اليسار اللبناني قبوله الانخراط في صيغ المعارضة الاسلامية والاجتماعات الاسلامية التي رفعت شعارين يندرجان في خانة الانقسام الأهلي: الانتصار للوجود الفلسطيني ودعمه المطلق بكل ما يعنيه ذلك من نقض للدولة والثاني الانتصار للموقع والدور الإسلاميين في السلطة ودعمها وحمايتها والمطالبة بالغاء الطائفية السياسية التي تعني بالبداهة في اطار الصراع اللبناني السعي الى تغليب التمثيل الاسلامي الأكثري في السلطة. وقد تبنت «الحركة الوطنية

اللبنانية» في برنامجها شعار الغاء الطائفية السياسية[٤٢].

إن محاكمة البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان لا يمكن أن تقتصر على مطلبه العقلاني رغم أنه يقصر مطلب إلغاء الطائفية على الطائفية السياسية وحدها دون الأصعدة الأخرى من مؤسسات شعبية ومجتمع مدني.

«فالأحزاب تقدر على تحديد خطوط قانونية للبنان غير طائفي (نصاً) لكنها لا ترى مبرراً لأن ترسم خطوط «نضال» غير طائفي يلغي الطائفية في «الواقع السياسي»[٤٣]. فلقد اندرج طرح هذا البرنامج وسط حرب أهلية مشتعلة حقق فيها التحالف الفلسطيني ـ الاسلامي ـ اليساري وزنه المتعاظم الذي مكن من طرح مشروع التغيير السياسي. مما يعني أن البرنامج المرحلي هو برنامج القوى السياسية صاحبة الموقع الفعلي وبذلك كان يصعب الجواب على «الخوف المسيحي» من طغيان أكثري إسلامي بتطمينات وأمنيات طيبة يؤكدها اليسار العلماني وسط افتقار الزعامات الاسلامية الى جواب ديمقراطي علماني على مشكلة الحذر الطائفي المسيحي الأقلوي[٤٤]. في حين أن القوى الاسلامية التقليدية نفسها كانت تتصدر المعارضة منذ تخلخل بنى المجتمع اللبناني في النصف الثاني من الستينات وقبل عشر سنوات تقريباً من بدء الحرب الأهلية بحسب تاريخها الرسمي عام ١٩٧٥.

وفي التجربة جرت محاولة انتخاب بلدية خارج النصاب الطائفي عام ١٩٥٢

(٤٢) أنظر وثائق الحركة الوطنية اللبنانية ـ ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ ـ من أجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي في لبنان ـ البرنامج المرحلي للحركة الوطنية بيروت ١٩٧٥/٨/١٨. حيث طرح شعار الغاء الطائفية السياسية ص ١٣ فيما طرحت الحركة الوطنية شعار «اقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة» في المشروع الذي قدمته الحركة الوطنية في ١٩٨٠/٢/١٤ من أجل حل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية ص ١٠١. وواضح أن «شعار المشاركة هو صيغة توازن طائفي جديد».

(٤٣) وضاح شرارة: حروب الاستتباع أو لبنان الحرب الأهلية الدائمة ـ دار الطليعة بيروت ١٩٧٩ الاصلاح من الوسط ـ ص ١٢٠.

(٤٤) أنظر في نقد التكوين السياسي والتوجه السياسي الاسلامي في: ياسين الحافظ: في المسألة القومية الديمقراطية ـ دار الطليعة ـ الآثار الكاملة ج ٣ /١٩٨١ ص ١٧٥ و ٢١٤ ـ ٢١٥.

وأدت الى استنفار الشعور الطائفي بما حملته من هيمنة فريق على آخر. وعندما نوقش قانون انتخاب البلديات شتاء وربيع ١٩٦٣ اعترضت مجلس الوزراء مشكلة بلدية بيروت. لما كان القانون لا يلحظ التمثيل الطائفي وكان ناخبو بيروت مسيحيين بنسبة ٦٥ بالمئة وتخوف عثمان الدنا وكمال جنبلاط من انتخاب لائحة يختارها الناخبون المسيحيون ويكون لهم فيها حصة غالبة. ولم ينجح مجلس الوزراء في الحسم بين المشاريع المتضاربة فأجّلت الانتخابات. كما لا تزال ظاهرة فوز نجاح واكيم في انتخابات ١٩٧٢ ماثلة حتى الآن. وفي عدة قرى كانت الانتخابات البلدية تؤدي الى استنكاف فريق طائفي عن المشاركة بسبب خوفه من إملاء الفريق الطائفي الآخر شروطه في الانتخابات.

من هنا اندرج النمو اليساري في خانة الاستقطاب الطائفي الذي أسس للحرب الأهلية قبل سنوات من نمو وزن القوى اليسارية. وأدى تعليق قيامة الدولة واستمرار الحرب الأهلية وسط المزيد من التدخلات الخارجية الى تحجيم وزن القوى العلمانية في ظل تحجيم دور القوى المحلية ذاتها مما أفضى الى نكوص العمل الوطني نحو الأطر الطائفية التي بدت لحظة التراجع الوطني الحصن المأمون في الصراع، والموقع المضمون في مشروع التسوية القادمة. وهكذا افتتحت الحرب الأهلية الطريق الى انهيار كامل لعناصر الوحدة اللبنانية المعاصرة.

- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار صادر ودار بيروت ١٩٦٥.

- أبو خاطر هنري: من وحي تاريخ الموارنة، المطبعة الكاثوليكية ١٩٧٧.

- أبو زيد جان: يوسف السودا وأحزابه الأربعة مجلة الجمهور ١ شباط ١٩٧٣.

- أبو شديد أوجين، ثلاثون سنة من لبنان وسوريا ١٩١٧ - ١٩٤٧، صادر وريحاني بيروت - ١٩٤٨ بالانكليزية

- أبو شقرا حسين: الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية ١٩٥٢.

- أبو شهلا حبيب: مسارات سياسي، الندوة اللبنانية ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨.

- أبو صالح عباس: تاريخ الموحدين الدروز السياسي، المجلس الدرزي للبحوث والانماء.

- أبو مراد أميرة: آراء في الاصلاح الاداري والدستوري. لا. ن لا. ت.

- أحد الآباء اليسوعيين: مختصر تاريخ سورية ولبنان، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٢٤.

- أرسلان الأمير شكيب: سيرة ذاتية، دار الطليعة بيروت، ط ١٩٦٩.

- أسمر ميشال: بعد المحنة وقبلها، الندوة اللبنانية ١٩٥٩.

- أسمر ميشال: حماسة الشباب ولا روية الشيوخ، الندوة اللبنانية ١٩٦٧ ف ٩ ـ ١٠.
- اسلامية الحركات، مجلة الشراع، ١٩٨٤.
- الأبحاث: دار، موسوعة سياسية، سجل العالم العربي ١٩٧٠.
- الأسود ابراهيم: دليل لبنان ط ـ ١٩٠٦.

اسماعيل عادل: السياسة الدولية في الشرق الأوسط، ج ٤ وج ٥ دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٦٤ و ١٩٧٠.
- اسماعيل عادل: لبنان تاريخ شعب دار المكشوف، بيروت ١٩٧٢ بالانكليزية.

- الأسود ابراهيم: ذخائر لبنان ط ٢، مطبعة الرهبانية والبستان، بيروت ١٩٧٠.
- الأنباء: وزارة، قضية الحزب القومي بيروت ١٩٤٩.
- الأيام: جريدة، الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب، دمشق . لات. لا دار نشر.
- انجلز فريدريك، أنتي دوهرنغ: ترجمة فؤاد أيوب دار دمشق ١٩٦٥.
- أندرسون، بيري: دولة الشرق الاستبدادية ـ مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٣.
- اندريا الجنرال: ثورة الدروز وتمرد دمشق، تعريب حافظ أبو مصلح، المكتبة الحديثة بيروت ١٩٧١.
- أنطونيوس جورج: يقظة العرب، دار العلم للملايين بيروت ط ٤/١٩٧٣.
- ايمرت مارسيل: مترجم، دراسات عربية عدد ٥ آذار ١٩٧٢.

- أيوب، سمير محمد عبد الرحيم: البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان، جامعة بيروت العربية ١٩٧٨.
- أيوب س: الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨ دار الحرية.
- الباشا قسطنطين المخلصي: تاريخ طائفة الروم الكاثوليك ج ١ دير المخلص ١٩٣٨.
- بركات حليم: النظام السياسي الأفضل للانماء في لبنان.
- البستاني إميل: تلك أثارنا مطابع الجمهور ١٩٦٠.
- البستاني شكري: دير القمر في أواخر القرن التاسع عشر، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية ١٩٦٩.
- فؤاد افرام البستاني: دائرة المعارف اللبنانية.
- فؤاد أفرام البستاني: الندوة البنانية السنة ٣ نشرة ٥ ـ ٦ ـ ١٩٤٨.
- بشير اسكندر: اصلاحات الخدمة المدنية في لبنان، معهد الانماء العربي بيروت، ١٩٧٦.
- بن يحيى صالح: تاريخ بيروت، دار المشرق ١٩٦٩.
- البواري، الياس: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان ج ١ وج ٢ ١٩٨٠ دار الفارابي بيروت.
- بورون، الكابتان: الدروز، تعريب عادل تقي الدين، مطبعة القديس بولس، حريصا لبنان ١٩٣٤.
- بولنتزاس نيكوس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون بيروت ١٩٨٠.
- بولس جواد: تاريخ لبنان، دار النهار بيروت ١٩٧٢.
- بولياك: الاقطاعية في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، دار المكشوف ١٩٤٨.
- بوون هارولد وهاملتون جب: المجتمع الاسلامي والغرب، جزاءن، دار المعارف مصر، ١٩٧١.

ـ بيضون توفيق: إثر النظام الاقتصادي على تصرف المستهلك في لبنان، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٠ .

ـ البيطار إميل: قضية الصحة في لبنان، دار النهار، بيروت ١٩٧٣ .

ـ بيلاني بشير: قوانين الأحوال الشخصية في لبنان، ١٩٧١ .

ـ بيضون توفيق: اثر النظام الاقتصادي على تصرف المستهلك في لبنان، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٠ .

ـ البيطار إميل: قضية الصحة في لبنان، دار النهار، بيروت ١٩٧٣ .

ـ بيهم محمد جميل: قوافل العروبة ومواكبها ١ ـ ٢ ـ بيروت ١٩٤٨ .

ـ بيهم محمد جميل: العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ دار الطليعة بيروت ١٩٦٨ .

ـ بيهم محمد جميل: لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠ ـ ١٩٦٩ ـ ط. ١٩٦٩ .

ـ بيهم محمد جميل: عروبة لبنان تطورها في القديم والحديث، دار الريحاني، بيروت ١٩٦٩ .

ـ بيهم محمد جميل: النزاعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥ بيروت ١٩٧٧ .

ـ تربوي، مركز البحوث: الاحصاء التربوي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ .

ـ تقلا فيليب: الندوة اللبنانية ١٥ شباط ١٩٥٤ .

ـ توما إميل: ستون عاماً بعد الحركة العربية، دار ابن رشد ط ٢ ـ ١٩٧٨ .

ـ تقي الدين ملحم: سر البيان، مخطوط.

ـ تقي الدين منير: ولادة استقلال، دار العلم للملايين ١٩٥٣ .

ـ تقي الدين منير: الجلاء ـ دار بيروت ـ ١٩٥٦ .

ـ التميمي رفيق وبهجت محمد: ولاية بيروت، دار لحد خاطر بيروت ١٩٧٩ .

ـ جب هاملتون، بوون هارولد: المجتمع الاسلامي والغرب جزءان دار المعارف بمصر ط ١٩٧١ .

ـ الجسر باسم: النظام السياسي الأفضل للانماء في لبنان ١٩٧٢ .

ـ الجسر باسم: ميثاق ١٩٤٣ دار النهار ـ بيروت ١٩٧٨ .

ـ الجسر باسم: الصراعات اللبنانية والوفاق دار النهار ـ بيروت ١٩٨١ .

ـ جلول فيصل: جريدة السفير تاريخ ٥ ـ ٤ ـ ٨١ .

ـ جمال محمد باشا: إيضاحات، دار الرائد العربي ط ٢ / ١٩٨٢ .

ـ الجميل بيار: لبنان واقع ومرتجى بيروت، منشورات الكتائب ١٩٧٠ .

ـ جنبلاط كمال: لبنان واقع ومرتجى، الندوة اللبنانية ١٩٥٧ .

ـ جنبلاط كمال: حقيقة الثورة اللبنانية ط ٢ بيروت ١٩٥٩ .

ـ جنبلاط كمال: في مجرى السياسة اللبنانية .

ـ جنبلاط كمال: فيما يتعدى الحرف .

ـ جنبلاط كمال: الشعب الندوة اللبنانية عدد ٦ ـ ١٩٦٧ .

ـ جنبلاط كمال: ربع قرن من النضال، مركز الأبحاث الاشتراكية بيروت ١٩٧٤ .

ـ جنبلاط كمال: ربع قرن من النضال، مركز الأبحاث الاشتراكية بيروت ١٩٧٤ .

ـ جنبلاط كمال: أضواء على حقيقة القومية الاجتماعية السورية، لجنة التراث ١٩٨٠ .

ـ الحاج بدر: الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح الفكر، بيروت ١٩٨٢ .

ـ الحاج كمال يوسف: الطائفية البناءة، الندوة اللبنانية شباط ١٩٦٠ .

- الحاج كمال يوسف: في غرة الحقيقة، الندوة اللبنانية ١٩٦٦ .
- الحاج لويس: مشكلة المضائق والعلاقات الروسية ـ التركية، دار المكشوف بيروت ١٩٤٧ .
- الحافظ أمين: لبنان الاقتصادي، الندوة اللبنانية آذار ١٩٦٥ .
- الحافظ ياسين: الآثار الكاملة، دار الطليعة ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ١٩٨١ .
- حاوي جورج: النظام السياسي الأفضل للانماء، ١٩٧٢ .
- حبشي، رينه: حضارتنا على المفترق، الندوة اللبنانية ١٩٦٠ .
- الحتوني منصور: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، نشر يوسف ابراهيم يزبك ط ١٩٥٦ .
- حتي فيليب: تاريخ العرب المطول ١ ـ ٢ ـ ٣ دار الكشاف بيروت ١٩٤٩ .
- حتي فيليب: تاريخ سورية ولبنان ١ ـ ٢ ـ دار الثقافة بيروت ١٩٥٨ .
- حتي فيليب: لبنان في التاريخ ١٩٥٦ ترجمة انيس فريحة بيروت ١٩٥٩ .
- حتي فيليب: تاريخ الشرق الأدنى ١ ـ ٢ ـ الدار المتحدة بيروت ١٩٥٩ .
- حتي فيليب: تاريخ الشرق الأدنى ١ ـ ٢ الدار المتحدة بيروت ١٩٧٥ .
- الحجار جوزيف: أوروبا ومصير الشرق العربي، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٧٦ .
- الحجار محمد: تاريخ اقليم الخروب، البيادر مزرعة الظهر ١٩٧٨ .
- حداد جورج مرعي: فتح العرب للشام، المطبعة الأدبية بيروت ١٩٣١ .
- حداد البطريرك غريغواريوس مخطوط ١٩٢٢ .
- حرّاز السيد رجب الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ ـ ١٨٩٠ ط ـ ١٩٧٠ .

حريق إيليا: من يحكم لبنان، دار النهار بيروت ١٩٧٢ .

- حريق ايليا: التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر ١٩٨٢ .
- حسن، حسن ابراهيم: تاريخ الاسلام السياسي مكتبة النهضة المصرية ط ٦ ـ ١٩٦٤ .
- الحصري ساطع، يوم ميسلون، دار الاتحاد بيروت .
- حقي اسماعيل بك لبنان مباحث علمية واجتماعية ١٩١٨ .
- الحكيم يوسف بيروت ولبنان في عهد آل عثمان المطبعة الكاثوليكية ط ١٩٦٤ .
- الحكيم يوسف: سورية والعهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٦ .
- حلاق حسان، محمد جميل بيهم: توزيع دار النهار بيروت ١٩٨٠ .
- حلاق حسان: محمد جميل بيهم: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، الدار الجامعية. بيروت ١٩٨٣ .
- حمادة: تاريخ أسرة، مخطوط .
- حمزة نديم نايف، التنوخيون، دار النهار، ١٩٨٤ .
- حوراني البرت: الفكر العربي في عصر النهضة دار النهار بيروت ط ١، لا . ت .
- الخازن، فيليب وفريد: المحررات السياسية ج ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ دار الرائد العربي ط ٢ ـ ١٩٨٣ .
- خاطر لحد: عهد المتصرفين في لبنان ـ منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٧ .
- خالد الشيخ حسن: المسلمون ولبنان في الحرب الأهلية ـ دار الكندي ١٩٧٨ .
- خالدي مصطفى: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية . ط ٤ بيروت ١٩٧٠ .

خالدي ـ مصطفى : حاضر لبنان المسلم .

ـ خضر جورج : الندوة اللبنانية ١ ـ ٦ ـ ١٩٦٨ .

ـ خضر جورج : الندوة اللبنانية ٧ ـ ٨ ـ ١٩٦٨ .

ـ الخطيب أنور : الدولة والنظم السياسية ط ١ ١٩٧٠ .

ـ الخطيب أنور : دستور لبنان ط ١ ـ ١٩٧٠ .

ـ الخطيب أنور : دستور لبنان ، المناقشات والوثائق البرلمانية ١٩٧٠ .

ـ خليفة عصام : الأيديولوجية الطائفية والنظرة الى التاريخ اللبناني ـ الديمقراطيون العلمانيون نشرة ٦ ـ ١٩٧٩ .

ـ الخليل عبد الكريم وبساط هشام ، انترا : ازمة مصرف أم أزمة نظام ، دار اليوم بيروت ١٩٦٧ .

ـ الخوري الشيخ بشارة : مجموعة خطب ١٩٥١ ، أوراق لبنانية بيروت .

ـ الخوري الشيخ بشارة : حقائق لبنانية ١ ـ ٢ ـ ٣ منشورات أوراق لبنانية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ .

ـ الخوري فؤاد اسحق : ندوة الكتائب : الطائفية ـ اسبوع الفكر الملتزم ١٩٦٨ .

ـ الخوري فؤاد : النيابة في لبنان ١٩٨٠ .

ـ داغر أسعد : مذكراتي على هامش القضية العربية ، لا . ت ن .

ـ داغر يوسف : الأصول العربية للدراسات اللبنانية . دليل بيبلوغرافي في الجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٢ .

ـ دانكوس هيلين كارير ، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥ ترجمة اسكندر عبد الله ، دار الكلمة بيروت ١٩٨١ .

ـ الدبس سونيا : البرلمان اللبناني في مطلع عهد الاستقلال ، جريدة السفير ١٩٨١/٨/٢٦ .

ـ الدبس المطران يوسف : تاريخ سورية ، المطبعة العمومية الكاثوليكية بيروت ١٨٩٣ .

دروزة محمد عزة : نشأة الحركة العربية الحديثة ، ط ٢ ـ ١٩٧١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ـ صيدا .

ـ دقّاق باسيل : تركيا بين جبارين ، ط ١ ١٩٤٧ دار المكشوف بيروت .

ـ دوبار كلود : مجلة الطريق عدد ٩ و ١٠ / ١٩٧٥ .

ـ الدوري عبد العزيز : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي دار الطليعة ، بيروت ط ١ ـ ١٩٦٩ .

ـ دوفرجيه موريس : حديث مع فؤاد شهاب النهار ١٩٧٣/٤/٢٩ .

ـ دوكوسو غاستون : مؤسسات غزل الحرير : الملاّك والمصدرون ١٩١٣ .

ـ ذبيان سامي : الحركة الوطنية اللبنانية ، دار المسيرة ١٩٧٧ .

ـ الرافعي عبد الرحمن : عصر محمد علي دار المعارف ـ مصر ط ٤ ـ ١٩٨٢ .

ـ رباط أدمون : الوسيط في القانون الدستوري اللبناني دار العلم للملايين ، ط ١ ١٩٧٠ .

رباط أدمون : مقدمة كتاب جورج قرم تعدد الأديان .

ـ رجب عزمي : ندوة الدراسات ، الدولة والانماء ١٩٦٦ .

ـ رزق شارل : الاعلام والوحدة ، الندوة اللبنانية نشرة ٥/١٩٦٧ .

ـ رستم أسد : المحفوظات الملكية المصرية ، بيروت ، الجامعة الأميركية ـ ج ٤ ـ ١٩٤٣ .

ـ رستم أسد : بشير بن السلطان والعزيز ج ١ و ٢ ـ منشورات الجامعة اللبنانية ط ١٩٦٦ .

ـ رستم أسد : آراء وأبحاث منشورات الجامعة اللبنانية ط ١٩٦٧ .

رستم أسد: لبنان في عهد المتصرفية دار النهار بيروت ١٩٧٣.

ـ رضا محمد رشيد: الرحلات، المؤسسة العربية، تحقيق يوسف ايبش، بيروت ١٩٧١.

روبنصون ادوارد: يوميات في لبنان، ترجمة اسد شيخاني دار المكشوف ط ٢ ١٩٤٩.

ـ رودنسون مكسيم: الاسلام والرأسمالية، دار الطليعة بيروت ١٩٦٨.

ـ روندو بيير: النصارى في الشرق، دار المكشوف ط ١ / ١٩٤٧.

ـ روندو بيير: الطوائف في الدولة اللبنانية، دار الكتاب الحديث بيروت ١٩٨٤.

ـ رياشي اسكندر: قبل وبعدج ١ ـ ١٩١٨ ـ ١٩٤١ بيروت ١٩٥٣.

ـ رياشي اسكندر: الأيام اللبنانية بيروت ١٩٥٧.

ـ رياشي اسكندر: رؤساء لبنان كما عرفتهم المكتب التجاري بيروت ١٩٦١.

ـ الريس رياض نجيب: أزمة بناء الوطن. بيروت ١٩٧٥.

ـ الريس منير: الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، دار الطليعة بيروت ١٩٦٩.

ـ الزعبي، محمد علي، دفتردار هشام: الاسلام والمسيحية في لبنان ط ٢ /١٩٧٨ مطابع معتوق.

زوكوف، وآخرون: العالم الثالث، مشكلات وآفاق، موسكو ١٩٧٠ بالانكليزية.

ـ زويا لبيب: الحزب القومي الاجتماعي، دار ابن خلدون ١٩٧٣.

ـ زيادة بيار: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان بيروت ١٩٦٩.

ـ زيادة نقولا: أبعاد التاريخ اللبناني الحديث ١٩٧٢.

ـ زيدان جرجي: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ج ١ ـ ٢، مكتبة الحياة بيروت.

ـ زين، زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان دار النهار بيروت ١٩٧٧.

ـ الزين الشيخ علي: للبحث عن تاريخنا في لبنان، ١٩٧٣ بيروت.

ـ الزين الشيخ علي: فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة بيروت ١٩٧٩.

ـ الزين الشيخ علي: العادات والتقاليد الاقطاعية، دار الكتاب بيروت.

ـ سالم ايلي: النظام السياسي الأفضل للانماء، ندوة الدراسات الانمائية ١٩٧٢.

ـ سالم السيد عبد العزيز: طرابلس الشام في التاريخ الاسلامي، مطابع رمسيس القاهرة ١٩٦٧.

ـ سالم يوسف: خمسون سنة مع الناس دار النهار ـ بيروت ١٩٧٥.

ـ سالنامة: جبل لبنان (متصرفية الجبل) باللغة التركية ١٣٠٦ هـ.

ـ سان بيير بيجيه: الدولة الدرزية تعريب حافظ أبو مصلح نشر محمد آل نصر الدين ١٩٦٧.

ـ السباعي بدر الدين: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، دار الجماهير دمشق لا. ت.

ـ سبيرز اللايدي: قصة الاستقلال في سوريا ولبنان.

ـ ستافنهاغن رودولفو، الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، دار الحقيقة بيروت ط ١٩٧٢/١.

سعادة انطون: مختارات في المسألة اللبنانية، منشورات الحزب السوري القومي الاجتماعي بيروت ١٩٧٦.

ـ سعادة انطون: الانعزالية أفلست، منشورات الحزب السوري بيروت ١٩٧٦.

السفر جلاني محي الدين: تاريخ الثورة السورية، دار اليقظة العربية، دمشق ١٩٦١.

رستم أسد: لبنان في عهد المتصرفية دار النهار بيروت ١٩٧٣.

- رضا محمد رشيد: الرحلات، المؤسسة العربية، تحقيق يوسف ايبش، بيروت ١٩٧١.

روبنصون ادوارد: يوميات في لبنان، ترجمة اسد شيخاني دار المكشوف ط ٢ ١٩٤٩.

- رودنسون مكسيم: الاسلام والرأسمالية، دار الطليعة بيروت ١٩٦٨.

- روندو بيير: النصارى في الشرق، دار المكشوف ط ١ / ١٩٤٧.

- روندو بيير: الطوائف في الدولة اللبنانية، دار الكتاب الحديث بيروت ١٩٨٤.

- رياشي اسكندر: قبل وبعدج ١ - ١٩١٨ - ١٩٤١ بيروت ١٩٥٣.

- رياشي اسكندر: الأيام اللبنانية بيروت ١٩٥٧.

- رياشي اسكندر: رؤساء لبنان كما عرفتهم المكتب التجاري بيروت ١٩٦١.

- الريس رياض نجيب: أزمة بناء الوطن. بيروت ١٩٧٥.

- الريس منير: الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، دار الطليعة بيروت ١٩٦٩.

- الزعبي، محمد علي، دفتردار هشام: الاسلام والمسيحية في لبنان ط ٢ /١٩٧٨ مطابع معتوق.

زوكوف، وآخرون: العالم الثالث، مشكلات وآفاق، موسكو ١٩٧٠ بالانكليزية.

- زويا لبيب: الحزب القومي الاجتماعي، دار ابن خلدون ١٩٧٣.

- زيادة بيار: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان بيروت ١٩٦٩.

- زيادة نقولا: أبعاد التاريخ اللبناني الحديث ١٩٧٢.

- زيدان جرجي: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ج ١ - ٢، مكتبة الحياة بيروت.

- زين، زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان دار النهار بيروت ١٩٧٧.

- الزين الشيخ علي: للبحث عن تاريخنا في لبنان، ١٩٧٣ بيروت.

- الزين الشيخ علي: فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة بيروت ١٩٧٩.

- الزين الشيخ علي: العادات والتقاليد الاقطاعية، دار الكتاب بيروت.

- سالم ايلي: النظام السياسي الأفضل للانماء، ندوة الدراسات الانمائية ١٩٧٢.

- سالم السيد عبد العزيز: طرابلس الشام في التاريخ الاسلامي، مطابع رمسيس القاهرة ١٩٦٧.

- سالم يوسف: خمسون سنة مع الناس دار النهار - بيروت ١٩٧٥.

- سالنامة: جبل لبنان (متصرفية الجبل) باللغة التركية ١٣٠٦ هـ.

- سان بيير بيجيه: الدولة الدرزية تعريب حافظ أبو مصلح نشر محمد آل نصر الدين ١٩٦٧.

- السباعي بدر الدين: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، دار الجماهير دمشق لا. ت.

- سبيرز اللايدي: قصة الاستقلال في سوريا ولبنان.

- ستافنهاغن رودولفو، الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، دار الحقيقة بيروت ط ١ /١٩٧٢.

سعادة انطون: مختارات في المسألة اللبنانية، منشورات الحزب السوري القومي الاجتماعي بيروت ١٩٧٦.

- سعادة انطون: الانعزالية أفلست، منشورات الحزب السوري بيروت ١٩٧٦.

السفر جلاني محي الدين: تاريخ الثورة السورية، دار اليقظة العربية، دمشق ١٩٦١.

- سلام صائب: لبنان لا لبنانان، الندوة اللبنانية، ١٧ نيسان ١٩٦١.

السودا يوسف: تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار بيروت ١٩٧٢.

- سوري قومي اجتماعي - الطائفية في ضوء تاريخها ونتائجها، كراس ١٩٧٦.

- سيوفي حبيب: الانكشارية، نشر الرسالة المخلصية صيدا ١٩٤٠.

- سليمان ميشال، الأحزاب السياسية في لبنان، نيويورك ١٩٦٧ بالانكليزية.

- سميليا نسكايا: الحركات الفلاحية في لبنان في منتصف القرن التاسع عشر. تعريب عدنان جاموس، دار الفارابي بيروت ١٩٧٢.

- شاهين فؤاد: الرأسمالية اللبنانية وفدرالية الطوائف، حزب تقدمي اشتراكي.

- شاهين فؤاد: الظاهرة الطائفية في لبنان دار الحداثة بيروت ١٩٨٠.

- الشاوي نقولا: كتابات ودراسات، دار الفارابي بيروت؟.

- الشدياق طنوس: اخبار الأعيان في جبل لبنان منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٧٠.

- شرارة وضاح: في أصول لبنان الطائفي، خط اليمين الجماهيري دار الطليعة بيروت ١٩٧٥.

- شرارة وضاح: حروب الاستتباع أو الحرب الأهلية الدائمة، دار الطليعة بيروت ١٩٧٩.

- شرارة وضاح: السلم الأهلي البارد، معهد الانماء العربي ج ١ - ٢ بيروت ١٩٨٠.

- شمعون كميل: أزمة في الشرق الأوسط، باريس ١٩٦٣.

- شهاب فؤاد: خطب - وزارة الأنباء. لا. ت.

- شويري جوزيف: الحزب القومي، دار ابن خلدون ١٩٧٣.

- شيبوب أدفيك جريديني: الحرف الشعبية في لبنان، مطابع الخال بيروت ١٩٦٤.

شيحا ميشال: لبنان في شخصه وحضوره، الندوة اللبنانية ١٩٦٦ بالانكليزية.

- شيوعي ح. ل.: برنامج ح. ش. تموز ١٩٦٨.

- شيوعي ح. ل: نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه ج ١ بيروت ١٩٧١.

- شيوعي ح. ل: برنامج، مجلة الأخبار بيروت عدد ٢٨ / ١١ آب ١٩٧٣.

- شيوعي ح. ل: تقرير ل. م آب ١٩٧٥.

- شيوعي ح. ل: نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه ج ٧ المؤتمر الرابع ١٩٧٩.

- شيوعي منظمة عمل: التقرير السياسي للمؤتمر الأول ١٩٧١/١١/١ بيروت مجلة الحرية.

- شيوعي منظمة عمل: تقرير اللجنة المركزية- الوضع اللبناني الراهن والمهام المرحلية للحركة الشعبية، دار ابن خلدون ١٩٧٥.

- صايغ أنيس: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري بيروت ١٩٥٥.

- صايغ أنيس: الهاشميون والثورة العربية الكبرى دار الطليعة بيروت ١٩٦٦.

- صايغ داوود: النظام السياسي الأفضل للانماء.

- صايغ ريمون: رئيس الجمهورية اللبنانية، الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٥ بالفرنسية.

- الصايغ يوسف وعطالله محمد: نظرة ثانية الى الاقتصاد اللبناني دار الطليعة ١٩٦٦.

ـ صباغ ليلى: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق ١٩٧٣.

ـ صفا محمد جابر آل: تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة.

ـ الصفدي الخالدي: لبنان في عهد فخر الدين المعني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩.

ـ الصلح تقي الدين: في السياسة والحكم، دار العودة بيروت ١٩٧٢.

ـ الصلح سامي: احتكم الى التاريخ، دار النهار بيروت ١٩٧٠.

ـ الصالح صبحي: ندوة الفكر الملتزم والطائفية ـ الكتائب آب ١٩٦٨.

ـ الصلح عادل: سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧، بيروت ١٩٦٦.

ـ الصلح منح: الانعزالية الجديدة ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٦/ كلمات هزت لبنان،. نجيب صالح لا. ت ـ لا. ن.

ـ الصلح منح: المارونية السياسية: سيرة ذاتية، مركز السفير للمعلومات ـ لا تاريخ.

ـ الصليبي كمال: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار ١٩٦٩.

ـ الصليبي كمال: الموارنة صورة تاريخية، دار النهار ١٩٧٠.

ـ الصليبي كمال: منطلق تاريخ لبنان، مكتبة رأس بيروت ١٩٧٩.

ـ الصمد رياض: المؤسسات الاجتماعية والسياسية في لبنان ١٩٧٨.

ـ ضاهر مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي بيروت ١٩٧٤.

ـ ضاهر مسعود: لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٧.

ـ ضاهر مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨١.

ـ ضو الأب بطرس: تاريخ الموارنة ١ ـ ٢ ـ دار النهار ط ١/ ١٩٧٠ـ٣ ـ ٤ ـ ٥ مطابع السقيم ١٩٧٦ و ١٩٧٧.

ـ طرخان ابراهيم علي: النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط، الاسكندرية ط ١٩٦٨.

ـ طليع أمين: أصل الدروز، دار الأندلس بيروت ١٩٦١.

ـ طي محمد: يوميات الحرب في لبنان، دار الطليعة بيروت ١٩٧٦.

ـ عارج انطوان: لبنان السلطات العامة، مؤسسة بدران ١٩٦٣.

ـ عامل مهدي: مجلة الطريق، الظاهرة الطائفية ١٩٧٩.

ـ عامل مهدي: بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان، دار الفارابي ١٩٧٩.

ـ عامل مهدي: مدخل الى نقض الفكر الطائفي، مركز الأبحاث الفلسطيني بيروت ١٩٨٠.

ـ عبد الحميد السلطان: مذكراتي السياسية، دار الرسالة بيروت ١٩٧٧.

ـ العطار نادر: تاريخ سورية في العصور الحديثة ١٩٦٢.

ـ عطية الله أحمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية بمصر ١٩٦٨.

ـ عطية نجلا: دور لبنان في العالم العربي، مؤسسة سلوى نصار بيروت ١٩٧٣.

العقيلي، الشيخ يوسف: خبايا الجواهر. مخطوط.

ـ عكاري ضاهر: تاريخ الصحافة الثورية في لبنان ١٩٢٥ ـ ١٩٧٥، دار الفارابي بيروت ١٩٧٥.

ـ عمون فؤاد: سياسة لبنان الخارجية، دار النهضة بيروت ١٩٥٩.

ـ عوض فؤاد: الطريق الى السلطة ١٩٧٣.

ـ عوض وليد: رؤساء لبنان أصحاب الفخامة، الأهلية للنشر ١٩٧٧.

ـ عوني عبد الهادي: أوراق خاصة نشر خيرية قاسمية، مركز الأبحاث الفلسطيني ١٩٧٤.

ـ عويدات عبده: بعض أمراض الدولة في لبنان،عويدات بيروت ١٩٦٩.

ـ عيتاني . . . : مذكرات بيروتي، الجامعة العربية ١٩٧٧.

ـ غرّيب ميشال: الطائفية والاقطاعية في لبنان، ط ٢ ١٩٦٤.

ـ غلاّب محمد السيد: الساحل الفينيقي وظهيره دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٩.

ـ فارس هاني: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر بيروت ١٩٨٠.

ـ الفرزلي نقولا: البعث ولبنان، دار الطليعة بيروت ١٩٧٥.

ـ فريد محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل بيروت ١٩٧٧.

ـ الفقيه فايز: حول الفكر والنضال الاشتراكي، دار العودة ١٩٧٣.

ـ فؤاد الجنرال علي: كيف غزونا مصر ترجمة نجيب الأرمنازي، منشورات دار الكتاب الجديد بيروت ١٩٦٢.

ـ فولني: سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر، ترجمة حبيب السيوفي المطبعة المخلصية صيدا ١٩٤٨.

ـ فيصل شكري: المجتمعات الاسلامية في القرن الأول الهجري، دار العلم للملايين ط ٣ ـ ١٩٧٣.

ـ قازان فؤاد: مجلة الطريق ١٩٧١ عدد ١ السنة الثلاثون، أحداث ١٨٤١.

ـ قازان فؤاد: لبنان في محيطه العربي، دار الفارابي بيروت ط ١ ـ ١٩٧٢.

ـ قاسمية خيرية: الحكومة العربية في دمشق،دار المعارف بمصر ١٩٧١.

قرألي الأب بولس: المجلة البطريركية، حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول المطبعة السورية بمصر ١٩٢٧.

ـ قرألي الأب بولس: المجلة البطريركية: الأمير بشير الكبير، ج ٢ بيت شباب ١٩٣٣.

ـ قرألي الأب بولس: المجلة البطريركية: فخر الدين المعني الثاني ادارته وسياسته، حريصا ١٩٣٧.

ـ قرألي الأب بولس: المجلة البطريركية: فخر الدين المعني الثاني أمير لبنان، حريصا ١٩٣٧.

ـ قرم جورج: تعدد الأديان وأنظمة الحكم دار النهار ط ١٩٧٩.

ـ قومي ح: مجلة البناء ١٦ حزيران ١٩٧٣.

ـ قومي ح: الطائفية في ضوء تاريخها ونتائجها ١٩٧٦.

ـ كارن جون: رحلة في لبنان تعريب رئيف خوري دار المكشوف ط ١٩٤٨.

ـ الكتائب: تاريخ حزب: دار العمل ج ١ وج ٢، ١٩٧٩ و ١٩٨١.

ـ كرد علي محمد: خطط الشام دار العلم للملايين ٦ أجزاء في ٣ مجلدات بيروت ١٩٦٩.

ـ كرم فؤاد: الحلف الثلاثي ولبنان، بيروت ١٩٦٩.

ـ الكسليك: القضية اللبنانية، تشرين الأول ١٩٧٦.

ـ كشلي محمد: حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان، دار الطليعة بيروت ١٩٦٧.

ـ كشلي محمد: ندوة الكتائب الفكر الملتزم والطائفية آب ١٩٦٨.

ـ كشلي محمد: النظام السياسي الأفضل للانماء في لبنان ١٩٧٢.

ـ كوثراني وجيه: الاتجاهات السياسية والاجتماعية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، معهد الانماء العربي ١٩٧٦.

- كوثراني وجيه: بلاد الشام، معهد الانماء العربي ١٩٨٠.

- كوثراني وجيه: المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، دار الحداثة بيروت ط ١/١٩٨٠.

- كوربتيس بيير، ابراهيم باشا: ترجمة محمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧.

- كيللر الجنرال: القضية العربية بنظر الغرب، مكتبة الحياة ١٩٥٥.

- لحود، العقيد فؤاد: مأساة جيش لبنان ١٩٧٦.

- لينين فلاديمير ايليتش: الدولة، محاضرة ١١ تموز ١٩١٩، دار التقدم موسكو ١٩٧٠ معرّب.

- لينين فلاديمير ايليتش: من هم أصدقاء الشعب،
دار التقدم، موسكو ١٩٧٠ معرّب.

- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم موسكو ١٩٧١.

- لورتة لويس: سوريا اليوم، دار المكشوف ط ٢، بيروت ١٩٥١.

- لونغريغ ستيفن هامسلي: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة بيروت ١٩٧٨.

- ماركس، انكلز: مراسلات ١٨٥٣.

- ماركس كارل: رأس المال، الطبعة العربية ترجمة محمد عيتاني - مؤسسة المعارف ١٩٦٥ - [مارونية، رابطة مذكرة الى كوف دي مورفيل مجلة الحرية وثيقة التقسيم].

- الماوردي: الأحكام السلطانية، المكتبة التوفيقية مصر ط ١٩٧٨.

- مجذوب محمد: محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان، دار منيمنة بيروت ١٩٥٧.

- مجذوب محمد: دراسات في السياسة والأحزاب، دار عويدات بيروت ١٩٧٢.

- مجهول مؤلف: حسر اللثام عن نكبات الشام مصر ط ١/١٨٩٥.

- محفوظ الأب يوسف: التنظيم الرهباني في الكنيسة المارونية، بيروت ١٩٧٠.

- مراد سعيد: تحول الموقف الاسلامي من خلال الوثائق الفرنسية، جريدة السفير ٢٠/١١/١٩٨٣.

- مزهر يوسف: تاريخ لبنان العام ج ١ - ٢. لا ت ن.

- مسعد بولس: لبنان والدستور العثماني مطبعة المعارف مصر ١٩٠٩.

- المسعودي: مروج الذهب، مصر ط ٤/١٩٦٤.

- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، دار المعارف بمصر ١٩٧١.

- المعلوف عيسى اسكندر: الحكومة اللبنانية مجلة الآثار ج ٢ سنة ١٩١٢.

- المعلوف عيسى اسكندر: الحكومة اللبنانية بعد ١٨٦٠ مجلة الآثار ج ٥ سنة ١٩١٢.

- المعلوف عيسى اسكندر: تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٦.

- المعلوف عيسى اسكندر: تاريخ زحلة، ط ٢ زحلة الفتاة ١٩٧٧.

- معوض انطوان: أنظمة الزواج في لبنان ١٩٧١.

- مغيزل جوزيف: لبنان والقضية العربية، منشورات عويدات ١٩٥٩.

- مغيزل جوزيف: النظام السياسي الأفضل للانماء في لبنان.

- مقدسي توفيق: مع لوسيان جورج الأحزاب السياسية في لبنان ١٩٥٩.

- مكي محمد علي: لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني، دار النهار بيروت ط ١/١٩٧٧.

- المنير القس حنانيا: الدر المرصوف في تاريخ الشوف، دار الرائد اللبناني ١٩٨٤.

- موسى سليمان: الحركة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤ دار النهار بيروت ١٩٧٠ .
- موسى منير: مشابك: الفكر العربي الحديث، دار الحقيقة بيروت ١٩٧٣ .
ناجي أمين: الكتائب اللبنانية، نظام الطائفية السياسية في لبنان ندوة ٢٦ ـ ٣٠ آب ١٩٦٨ .
- ندوة الدراسات الانمائية: الدولة والانماء في لبنان بيروت ١٩٦٦ .
- ندوة الدراسات الانمائية: الموارد المالية والأنماء في لبنان بيروت ١٩٦٧ .
- ندوة الدراسات الانمائية: الانماء الوطني والانماء الزراعي في لبنان بيروت ١٩٦٩ .
- ندوة الدراسات الانمائية: الانماء الوطني والانماء الزراعي في لبنان بيروت ١٩٦٩ .
- ندوة الدراسات الانمائية: الانسان هو الرأسمال. بيروت ١٩٧١ .
- ندوة الدراسات الانمائية: النظام السياسي الأفضل للانماء في لبنان بيروت ـ عويدات ١٩٧١ .
ندوة الدراسات الانمائية: المراجع المؤسسية والوثيقية لانماء الموارد الانسانية في لبنان بيروت ١٩٧٢ .
نصار ناصيف: نحو مجتمع جديد مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي دار النهار بيروت ١٩٧٠ .
- نصر سليم: دوبار كلود الطبقات الاجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٢ .
- نصر نفحة: النظام السياسي الأفضل للانماء ١٩٨٢ .
- نعمان، الأب بولس: جريدة النهار ٧٣/٢/٩ .
- نعمان عصام: النظام السياسي الأفضل للانماء: ١٩٧٢ .
- نعمان عصام: رؤية جديدة للقضية العربية ١٩٧٣ .
- نعمة جوزيف: صفحات من لبنان ج ١ ـ ١٩٧٧ .

- نقاش الفرد: الندوة اللبنانية ج ٣ ـ ١٩٤٨ .
النقاش جورج: الشهابية ـ الندوة اللبنانية ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٠ .
النقاش زكي: العلاقات الاجتماعية بين العرب والفرنج خلال الحروب الصليبية دار الكتاب اللبناني ١٩٥٨ .
- النقاش زكي: أضواء توضيحية على تاريخ الموارنة دار لبنان ١٩٧٠ .
- النقاش زكي: ما هذا التهديد بالسلاح في كتاب بطرس ضوء عن الموارنة، ملحق جريدة النهار ٤ تشرين أول ١٩٧٠ .
- نوار عبد العزيز سليمان: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، الجامعة العربية ١٩٧٤ .
- نويهض عجاج: أبو جعفر المنصور وعروبة لبنان ١٩٦٢ .
- نيكوفوروف. ف. ن: الشرق والتاريخ العالمي حول نمط الانتاج الآسيوي تعريب توفيق سلوم دار الفارابي بيروت ١٩٨١ .
- هشي سليم حسن: تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم بيروت ١٩٧٠ .
- هشي، سليم حسن: يوميات لبناني في عهد المتصرفية ١٩٧٣ .
- هشي، سليم حسن: محررات القائمقامية النصرانية ٤ أجزاء بيروت ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ .
- هشي، سليم حسن: المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان، ٤ أجزاء ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ .
هوفهانسيان نقولا: النضال التحرري الوطني في لبنان ١٩٣٨ ـ ١٩٥٨، دار الفارابي بيروت ١٩٧٤ .
- هيدسون ميشال: الجمهورية القلقة، راندوم هاوس، نيويورك ١٩٦٨، بالانكليزية .

- هير شلاغ: ز. ي مدخل الى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، تعريب بيار عقل دار الحقيقة بيروت ١٩٧٣ .

- الوطنية، الحركة: الوثائق ١٩٧٥ - ١٩٨١ . بيروت ١٩٨١ .

- لامنس الأب هنري: تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من آثار، منشورات الرائد اللبناني ط ٢ - ١٩٨٢ .

- يزبك يوسف ابراهيم: ثورة وفتنة، منشورات مجلة الطليعة بيروت ١٩٣٨ .

- يزبك يوسف ابراهيم: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، الخوري منصور الحتوني ط ١٩٥٦ .

- يزبك يوسف ابراهيم: أوراق لبنانية ١٩٥٥ - ١٩٥٨ ط ٢ دار الرائد اللبناني ١٩٨٣ .

- يزبك يوسف ابراهيم: حكاية أول نوار في العالم وفي لبنان، دار الفارابي بيروت ١٩٧٤ .

- يكن محمد: النظام السياسي الأفضل للانماء، ندوة الدراسات الانمائية ١٩٧٢ .

- يونس مسعود: الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان، بحث غير منشور، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية ١٩٧٥ .

الفهرس

ـ ثبت المصادر والمراجع ٤١٣

ـ فهرست الموضوعات. ٤٣٥